

هَدَايَةُ الرَّائِغِبِ لِشَرْحِ عِمْدَةِ الطَّالِبِ لِنَيْلِ الْمَارِجِ

لُفْطَانُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ التَّجْدِيدِ
الْهَيْبَرِيَّةِ قَائِدُ

مَنْعِ هَلَسِيَّةِ

فَتْحُ مَوْلَى الْمَوَاهِبِ عَلَى هِدَايَةِ الرَّائِغِبِ
لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَوْضِ الْمُرَادِيِّ النَّبَلِيِّ وَأَبْنِهِ أَحْمَدَ

تَحْقِيقُ

الدُّكْتُورُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمُحْسِنِ التَّرَكْمِي

شَارَكَ فِي التَّحْقِيقِ

مُحَمَّدُ مَعْنَى الْكَرِيمِ الْكَلْبِي

طُبِعَ عَلَى نَفَقَةِ صَاحِبِ السُّمُورِ الْأَمِيرِ

بِنَدْوَةِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَمِيرِ
أَجَزَ اللَّهُ مَنُوبَتَهُ

الْحِزْبُ الثَّانِي

مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هَدَايَةُ الرَّغْبِ

لِشَرْحِ عِمْدَةِ الطَّالِبِ لِنَسِيلِ الْمَارِجِ

مِنْ عَمَلَاتِهِ

فَتَحَ مَوْلَى الْمَوَاضِبِ عَلَى هِدَايَةِ الرَّغْبِ

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

مؤسسة الرسالة
وطى المصيطبة - شارع حبيب أبي شهلا - بناية المسكن، بيروت - لبنان
للطباعة والنشر والتوزيع تليفاكس: ٣١٩٠٣٩ - ٨١٥١١٢ فاكس: ٨١٨٦١٥ ص.ب.: ١١٧٤٦٠

Al-Resalah
PUBLISHERS

BEIRUT/LEBANON-Telefax:815112-319039 Fax:818615-P.O.Box:117460
Email:Resalah@Cyberia.net.lb

هي لغة: الدعاء.

وشرعاً: أقوال وأفعال مخصوصة، مُفْتَتَحَةٌ بِالتَّكْبِيرِ مَخْتَمَةٌ بِالتَّسْلِيمِ. سُمِّيَتْ

قوله: (هي لغة: الدعاء) لقوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] أي: ادعُ لهم، وإنما عُدِّيَ بـ «على»؛ لَتَضَمُّنِهِ معنى الإنزال، أي: أنزلَ رَحْمَتَكَ عليهم.

قال النبي ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ، فَلْيُجِبْ، فَإِنْ كَانَ مَفْطَرًا فَلْيَطْعَمْ، وَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيَصِلْ»^(١).

وقال الشاعر:

تقول بنتي وقد قرئت مرتجلاً يا ربَّ جنبِ أبي الأوصابِ والوجعَا
عليك مثلُ الذي صليتَ فاغتمضي نوماً فلإنَّ لجنبِ المرءِ مضطجعاً^(٢)

(أقوال) وهي القراءة، والتسبيح، والتحميد، والتسميع، وسؤال المغفرة، والتشهد. لا يقال: التعريف غير جامع؛ لعدم شموله لصلاة الأخرس؛ لأنه لا قول فيها، لأننا نقول: المقدَّرُ كالموجود، فهي مشتملة على الأقوال المقدَّرة، أو أنَّ التعريف باعتبار الغالب، فلا يردُّ أيضاً صلاة الجنابة.

(وأفعال إلخ) وهي القيام، والقعود، والركوع، والسجود، وغير ذلك، ولا تردُّ صلاة المريض العاجز عن القيام والقعود، إذ قيل: يومئ بطرفه؛ لأنَّ هذا حدُّها بحسب الأصل، أو يقال: إنَّ الأفعال المستحضرة بالقلب كالموجودة. ح ف. (مخصوصة) قال في

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٤٣١): (١٠٦) من حديث أبي هريرة ؓ.

(٢) البيتان للأعشى، وهما في «ديوانه» ص ١٠٥-١٠٦.

صلاة؛ لاشتمالها على الدعاء. مشتقة^(١) من الصَّلَوْنِ، تثنية صَلاً، كعَصَا، وهما عِرْقَانِ من جَانِبِي الدَّنْبِ، أو عَظْمَانِ يَنْحِنِيَانِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ^(٢).

«المنتهى»^(٣): «معلومة» بدل: «مخصوصة». كتب عليها ح ف: في «الفروع»^(٤): «مخصوصة»، بدل: «معلومة»، وهي أولى.

(لاشتمالها على الدعاء) من اشتمال الكل على البعض، فلا يَرِدُ أَنَّهَا كُلُّهَا دَعَاءً، وَتُطْلَقُ أَيْضاً لُغَةً عَلَى الرَّحْمَةِ، وَعَلَى الزُّرُومِ، وَعَلَى التَّبَعِيَّةِ، وَعَلَى الْإِقْبَالِ عَلَى الشَّيْءِ تَقَرُّباً. وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الصَّلَاةَ مَأْخُذَةٌ مِنْ ذَلِكَ، كَمَا حَكَاهُ الْقَاضِي عِيَّاضُ فِي «تَنْبِيْهَاتِهِ»، وَهِيَ مَصْدَرُ صَلَّى يَصَلِّي، وَأَلْفُهَا مُنْقَلَبَةٌ عَنْ وَاوٍ، بِدَلِيلِ جَمْعِهَا عَلَى صَلَوَاتٍ، تَحَرَّكَتِ الْوَاوُ، وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا، فَقُلِبَتْ أَلْفًا، وَإِنَّمَا كُتِبَتْ فِي الْمَصْحَفِ بِالْوَاوِ تَفْخِيمًا. انْتَهَى. ح ف. (مشتقة من الصَّلَوْنِ إلخ) وقال ابنُ فَارِسٍ^(٥): مِنْ صَلَّيْتُ الْعُودَ، بِتَشْدِيدِ اللَّامِ، إِذَا لَيْتَهُ؛ لِأَنَّ الْمَصْلِيَّ يَلِينُ وَيَخْشَعُ قَلْبُهُ فِي صَلَاتِهِ. وَرَدَّهُ النَّوَوِيُّ^(٦)، بِأَنَّ لَامَ الْكَلِمَةِ فِي الصَّلَاةِ وَاوٍ، وَفِي صَلَاتِ يَاءٍ، فَكَيْفَ يَصْحُحُ الْإِشْتِقَاقُ مَعَ اخْتِلَافِ الْحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ، إِذْ يُشْتَرَطُ فِي الْإِشْتِقَاقِ الْأَصْغَرِ التَّوَافُقُ فِي الْحُرُوفِ؟.

وجوابه: أَنَّ الْوَاوَ وَقَعَتْ رَابِعَةً، فَقُلِبَتْ يَاءً؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ إِذَا وَقَعَتْ الْوَاوُ رَابِعَةً، تُقْلَبُ يَاءً، وَلَعَلَّهُ ظَنَّ أَنَّ مَرَادَهُ صَلَّيْتُ الْمَخْفَفَ، تَقُولُ: صَلَّيْتُ اللَّحْمَ صَلِيًّا، إِذَا شَوَيْتَهُ، وَإِنَّمَا أَرَادَ ابْنُ فَارِسٍ الْمَضْعَفَ.

(١) في الأصل و(م): «مشتقة».

(٢) «المطلع» ص ٤٦.

(٣) ٣٩/١.

(٤) ٤٠١/١.

(٥) «مجلد اللغة» (صلي).

(٦) في «تحرير ألفاظ التنبيه» ٤٩/١.

قال ابن الأعرابي: صَلَّيْتُ العصا تصليّةً، أَدْرَتْهَا^(١) على النار لتَقُومَها.
وقيل: لأنّها ثانیةٌ لشهادة التوحيد، كالمُصَلِّي، في السابق من خيلٍ.
والأصلُ في وجوبها الكتابُ والسنة والإجماعُ:

أَمَّا الكتابُ، فقوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾
[البينة: ٥].

والسنة قولُ النبي ﷺ: «بُني الإسلامُ على خمسٍ، شهادة أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمداً رسولُ الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحجُّ البيت من استطاع إليه سبيلاً». متفقٌ عليه من حديث ابن عمر^(٢). والأخبارُ في ذلك كثيرةٌ.

وأما الإجماعُ، فقد أجمعَ المسلمونَ على وجوبِ خمسِ صلواتٍ في اليومِ واللييلةِ.
«فائدة»: وحكمةُ اختصاصِ الخمسِ بهذه الأوقات، كما قاله أكثر العلماء، وأبدوا له
حِكماً، من أحسنها^(٣): تذكُّرُ الإنسانِ بها نشأته، إذ ولادته كطلوعِ الشمسِ، ومنشؤه
كارتفاعِها، وشبابه كوقوفها عند الاستواء، وكهولته كميلها، وشيوخه كقربها للغروب،
وموته كغروبها، ويزادُ عليه: وفناء جسمه كانهماقي أثرها، وهو الشفقُ الأحمرُ، فوجبتِ
العشاءُ حينئذٍ تذكيراً لذلك.

كما أنَّ كماله في البطنِ، وتهيئته للخروجِ، كطلوعِ الفجرِ الذي هو مقدِّمةٌ لطلوعِ
الشمسِ، المشبَّه بالولادة، فوجبَ الصبحُ حينئذٍ لذلك أيضاً، وكان حكمةُ [كون] الصبحِ
ركعتين بقاء كسلِ النوم، والعصرين أربعاً توقُّرَ النشاطِ عندهما بمعاناةِ الأسبابِ، والمغربِ

(١) في الأصل: «أوردتها»، والتصويب من «تهذيب اللغة» ٢٣٨/١٢.

(٢) «صحيح» البخاري (٨)، و«صحيح» مسلم (١٦)، وهو عند أحمد (٦٠١٥).

(٣) كذا في الأصل، والعبارة في «نهاية المحتاج» للرملی ٣٦١/١ كالتالي: وحكمةُ اختصاصِ الخمسِ
بهذه الأوقات تعبدٌ، كما قاله أكثر العلماء، وأبدى غيرهم له حكماً من أحسنها... إلخ.

وَفَرَضَتْ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ بَعْدَ مَبْعَثِهِ ﷺ بِنَحْوِ خَمْسِ سِنِينَ^(١). وَهِيَ أَكْذُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ بَعْدَ الشَّهَادَتَيْنِ.

(تَجِبُ) الْخَمْسُ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ (عَلَى كُلِّ) مُسْلِمٍ.....

ثَلَاثًا؛ لِأَنَّهَا وَتَرُ النَّهَارَ، وَلَمْ تَكُنْ وَاحِدَةً؛ لِأَنَّهَا بَتْرَاءُ^(٢) مِنَ الْبَتْرِ، وَهُوَ الْقَطْعُ، وَالْحَقِيقَةُ الْعِشَاءُ بِالْعَصْرِينِ؛ لِيَنْجَبِرَ نَقْصُ اللَّيْلِ عَنِ النَّهَارِ، إِذْ فِيهِ فَرَضَانِ، وَفِي النَّهَارِ ثَلَاثَةٌ؛ لَكُونِ النَّفْسِ عَلَى الْحَرَكَةِ فِيهِ أَقْوَى.

«تَنْبِيهِ»: وَالْأَصْلُ فِي مَشْرُوعِيَّةِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَبِّحْنَ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ [الرُّوم: ١٧-١٨]، أَي: سَبِّحُوا اللَّهَ، بِمَعْنَى: صَلُّوا، ﴿حِينَ تُسَبِّحْنَ﴾ أَي: تَدْخُلُونَ فِي الْمَسَاءِ، وَفِي صَلَاتَانِ، الْمَغْرُبُ وَالْعِشَاءُ، ﴿وَحِينَ تُصَيِّحْنَ﴾ أَي: تَدْخُلُونَ فِي الصَّبَاحِ، وَفِي صَلَاةِ الصَّبْحِ، ﴿وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ اعْتِرَاضٌ، وَمَعْنَاهُ: يَحْمَدُهُ أَهْلُهُمَا. ﴿وَعَشِيًّا﴾ عَطَفَ عَلَى «حِينَ»، وَفِيهِ صَلَاةُ الْعَصْرِ. ﴿وَحِينَ تُظْهِرُونَ﴾ تَدْخُلُونَ فِي الظُّهْرِ، وَفِيهِ صَلَاةُ الظُّهْرِ. مِنْ «تَفْسِيرِ الْجَلَالِينَ».

(بِنَحْوِ خَمْسِ سِنِينَ) وَقِيلَ: قَبْلَ الْهَجْرَةِ بَسْنَةً، وَقِيلَ: بَعْدَ مَبْعَثِهِ بِخَمْسَةِ عَشَرَ شَهْرًا، وَاقْتَصَرَ عَلَى الْأَوَّلِ فِي «الْإِقْنَاعِ»، وَالْمَصْنُفُ عَلَى «الْمُنْتَهَى»^(٣) عَلَى الْمَشْهُورِ بَيْنَ أَهْلِ السَّيْرِ.

(عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ) ذَكَرَ أَوْ أَنْتَى أَوْ خُنْتَى، أَوْ عَبْدٌ أَوْ مَبْعُوضٌ، فَلَا تَجِبُ عَلَى كَافِرٍ أَوْ صَافِيٍّ، بِمَعْنَى أَنَّا لَا نَأْمُرُهُ بِهَا فِي كُفْرِهِ، وَلَا بِقَضَائِهَا إِذَا أَسْلَمَ؛ تَرْغِيْبًا لَهُ فِي الْإِسْلَامِ، وَلِأَنَّهَا لَوْ

(١) ذَكَرَ الْقَاضِي عِيَّاضُ فِي «الشَّفَا» ١٩٤/١ عَنِ الزَّهْرِيِّ أَنَّ الْإِسْرَاءَ كَانَ بَعْدَ الْمَبْعَثِ بِعَامٍ وَنِصْفٍ، وَقَالَ: وَقِيلَ: كَانَ الْإِسْرَاءُ لَخَمْسِ قَبْلَ الْهَجْرَةِ. وَقِيلَ: قَبْلَ الْهَجْرَةِ بِعَامٍ. وَالْأَشْبَهُ أَنَّهُ لَخَمْسٍ. اهـ.

(٢) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ«حَاشِيَةُ الْبَجِيرِيِّ» ١٥٢/١، وَفِي «نَهَايَةِ الْمُحْتَاجِ» لِلرَّمْلِيِّ ٣٦٢/١: «بَتْرَاءٌ». وَمَا سَلَفَ بَيْنَ حَاصِرَتَيْنِ مِنْهُ.

(٣) «الْإِقْنَاعُ» ١١٣/١، وَ«شَرْحُ مَتْنِ الْإِرَادَاتِ» ٢٤٧/١.

(مكلف) أي: بالغ عاقل، ذكر أو أنثى أو خنثى، حر أو عبد أو مَبْعُضٌ.....

وَجِبَتْ عَلَيْهِ حَالُ كُفْرِهِ، لَوْجِبَ عَلَيْهِ قِضَاؤُهَا، وَلِأَنَّ وَجُوبَ الْإِدَاءِ يَقْتَضِي وَجُوبَ الْقِضَاءِ، وَاللَّازِمُ مُنْتَفٍ، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا﴾ الْآيَةُ [سورة الأنفال]، وَلَا تَصَحُّ مِنْهُ، وَتَجِبُ عَلَيْهِ وَجُوبَ عِقَابٍ؛ لِأَنَّهُمْ مُخَاطَبُونَ بِفُرُوعِ الْإِسْلَامِ، وَكَذَا حَكْمُ الْمُرْتَدِّ، وَإِذَا أَسْلَمَ قَضَى مَا فَاتَهُ قَبْلَ رَدِّهِ، لَا زَمَنُهَا، وَلِأَنَّهُ أَسْلَمَ خَلَقَ كَثِيرٌ فِي عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَمِنْ بَعْدِهِ، فَلَمْ يَأْمُرْ أَحَدًا بِالْقِضَاءِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّنْفِيرِ عَنِ الْإِسْلَامِ. انتهى. ح ف مع زيادة.

(مكلف) وهو البالغ العاقل، فلا تجب على مجنون لا يُفِيْق، فلا يقضيها بعد، ولا على صغير؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَ، عَنْ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ». رواه الإمام أحمد والترمذي وأبو داود^(١). ولِأَنَّهَا عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ فَلَمْ تَلْزَمْ غَيْرَ الْبَالِغِ، وَلِأَنَّ الْمَجْنُونَ غَيْرُ مُخَاطَبٍ؛ لِعَدَمِ آلَةِ الْخُطَابِ، وَهِيَ الْعَقْلُ.

قال الدنوشري: والأبله، قال في «المختار»^(٢): رجلٌ أبلهٌ بَيَّنَّ الْبَلَاهَةُ وَالْبَلَوُ، وَهُوَ الَّذِي غَلِبَتْ عَلَيْهِ سَلَامَةُ الصَّدْرِ، وَبَابُهُ: طَرِبَ وَسَلِمَ، وَتَبَلَّهَ أَيْضًا، وَالْمَرْأَةُ بِلَهَاءٍ. وَفِي الْحَدِيثِ: «أَكْثَرُ أَهْلِ الْجَنَّةِ الْبُلَّةُ»^(٣). يعني: الْبُلَّةُ فِي أَمْرِ الدُّنْيَا؛ لِقَلَّةِ اهْتِمَائِهِمْ فِي أَمْرِ الدُّنْيَا، وَهُمْ أَكْيَاسٌ فِي أَمْرِ الْآخِرَةِ.

(١) «مسند» أحمد (٩٤٠)، و«سنن» الترمذي (١٤٢٣)، و«سنن» أبي داود (٤٤٠١). وهو أيضاً عند ابن ماجه (٢٠٤٢) من حديث علي بن أبي طالب ؓ، وأخرجه أحمد (٢٤٦٩٤)، وأبو داود (٤٣٩٨)، والنسائي ١٥٦/٦، وابن ماجه (٢٠٤١) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) مادة (بله).

(٣) أخرجه ابن عدي في «الكامل» ١٩٤/١، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٣٦٦) من حديث جابر ؓ. قال ابن عدي: وهذا باطلٌ بهذا الإسناد. اهـ وقال البيهقي: هذا الحديث بهذا الإسناد منكر.

وأخرجه البزار (١٩٨٣ - كشف الأستار)، وابن عدي في «الكامل» ١١٦٠/٣، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٩٨٩) و(٩٩٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٣٦٧) و(١٣٦٨) من حديث أنس ؓ.

قال ابن عدي: هذا الحديث بهذا الإسناد منكر. اهـ وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٧٩/٨: رواه البزار، وفيه سلامة بن روح، وثقه ابن حبان وغيره، وضعفه أحمد بن صالح وغيره، وروايته عن عقيل وجادة.

غير حائضٍ ونفساء.

فيقضي نائماً ومغمى عليه ونحوه.....

(غير حائضٍ ونفساء) فلا تجبُ عليهما.

ولو لم يبلغ المسلم المكلف الشرع، أو كان نائماً أو مُغَطًى عقله بإغماءٍ (فيقضي نائماً ومغمى عليه ونحوه).....

قال بعضهم: الظاهر أنَّ هذا المعنى غير مرادٍ هنا، وإنما المرادُ بالابلو من يَغْلِبُ عليه التغفل، وعدمُ المعرفة.

(غير حائضٍ ونفساء) مستثنى ممن تجبُ عليه الصلاة، فلا تجبُ عليهما؛ لقول عائشة رضي الله عنها: كنَّا نؤمِّرُ بقضاءِ الصوم، ولا نؤمِّرُ بقضاءِ الصلاة^(١).

ولو كانت واجبةً في تلك الحالة لأمرنَ بقضائها، كما أمرنَ بقضاءِ الصوم. ح ف. (ولو لم يبلغ المسلم المكلف الشرع) كمن أسلم بدار الحرب، أو نشأ يبادية بعيدة عن الإسلام مسلماً، مع عدم من يتعلم منه، ولم يعلم بجوبها، فيقضيها إذا علم.

إن قلت: إذا لم يبلغه الشرع كيف يُحكَّم عليه بأنه مسلم؟ أجيب: بأن المراد منه تفصيل الأحكام المكلف بها، وإلا، فالإسلام من جملة الشرع. تأمل.

(أو كان نائماً) أي: فيجبُ عليه القضاء إذا استيقظ. ح ف. (أو مُغَطًى عقله بإغماءٍ) أي: فيقضي إذا أفاق، والفرق بينه وبين المجنون، أنَّ الجنونَ تطول مدته بخلاف الإغماء، ولأنَّه دون الجنون في تغطية العقل.

وقال مالك والشافعي: لا يلزمه إلا أن يفيق في جزءٍ من وقتها^(٢). وقال أبو حنيفة: إن أغمي عليه أكثر من خمس صلوات، لم يقض شيئاً، وإلا، قضى الجميع^(٣). ح ف.

(١) سلف ٤٩٧/١.

(٢) «الأم» ٦٠/١، و«المدونة الكبرى» ٩٣/١.

(٣) «فتح القدير» ٣٧٩/١.

كمغطى عقله بشرب دواء، وسكران ولو مكرهاً (أفاق)^(١) كلٌ منهم، ما مضى عليه من الصلوات زمن ذلك؛ لحديث: «من نام عن الصلاة أو نسيها، فليصلها إذا ذكرها» رواه مسلم^(٢).

وغشي على عمار عليه السلام ثلاثاً، ثم أفاق، وتوضأ، وقضى تلك الثلاث^(٣).
ويقضي من شرب محرماً حتى زمن جنون طراً متصلاً به؛ تغليظاً عليه.

(بشرب دواء) الشرب بضم الشين، وهو أشهرها، وبفتحها، وهو القياس، وبكسرهما، وهو قليل، وقريء بالثلاث قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا شَرِبَ الْيَمْرِ﴾^(٤) [الواقعة: ٥٥]. والدواء، بفتح الدال ممدوداً، وكسرهما لغة فيه، حكاهما الجوهري^(٥)، وفي «القاموس»^(٦): مثلثة، وهو ما يتناول للمداواة. وبالقصر: المرض.

(ويقضي من شرب محرماً) قيده الشارح^(٧) بشربه. وكذا أكله، وهو ظاهر «التنقيح».
ح ف. (طراً متصلاً به) أي: يقضي الصلاة من^(٨) طراً جنونه^(٩) على السكر متصلاً بشرب

(١) في (ح): «قضى».

(٢) في «صحيحه» (٦٨٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» ٣٩٢/٤ (٢٣٣٤) و(٢٣٣٥) عن لؤلؤة مولاة عمار بن ياسر رضي الله عنه، ولم نقف لها على ترجمة. وأخرج عبد الرزاق في «مصنفه» (٤١٥٦)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» ٢٦٨/٢، والدارقطني (١٨٥٩)، والبيهقي ٣٨٨/١ أن عمار بن ياسر أغمي عليه في الظهر والعصر والمغرب والعشاء، فأفاق نصف الليل، فصلّى الظهر والعصر والمغرب والعشاء. واللفظ للبيهقي. قال ابن الترمكاني في «الجوهر النقي»: وسنده ضعيف.

(٤) قرأ بالرفع نافع وعاصم وحزمة، وقرأ بالفتح ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر والكسائي. «السبعة» ص ٦٢٣. وقرأ بالكسر مجاهد وأبو عثمان النهدي كما ذكر ذلك أبو حيان في «البحر المحيط» ٢١٠/٨، والقراءة بالكسر شاذة.

(٥) في «الصحاح» (دوي).

(٦) مادة (دوي).

(٧) «الشرح الكبير» ٨/٣.

(٨-٨) في الأصل طمس بمقدار كلمتين، ولعلّ المبت هو الصواب، وينظر «الفروع» ٤٠٩/١.

ولا تصح من مجنون ولا كافر،

(ولا تصح صلاة من مجنون) وغير مميز؛ لأنه لا يعقل النيّة.

(ولا) تصح من (كافر) لعدم صحّة نيّته، ولا تجب عليه، بمعنى أنّه لا يلزمه القضاء إذا أسلم، ^(١) لا بمعنى سقوطها عنه في الآخرة ^(٢)، ويُعاقب عليها وعلى سائر فروع الإسلام إذا مات كافراً.

المحرّم؛ تغليظاً عليه، وفيه احتمال: لا يلزمه قضاء زمن مجنونه الذي طرأ متّصلاً بسكره؛ لكونه صار غير مكلف، والمذهب الأوّل. دنوشي.

(ولا تصح صلاة من مجنون) ولا تجب عليه.

قال ابن عادل: المجنون: الذي ألّمت به الجن، سُموا بذلك لاستتارهم. يقال: مجنون، ومعنون، ومهروع، ومخنوق، ومعتوّ، وممسوس؛ لأنّ المجنون ليس من أهل التكليف، أشبه الطفل، ولأنّ من شرط صحّتها النيّة، وهي لا تصح من مجنون، ويُستثنى من ذلك ما لو طرأ الجنون على الرّدّة، واتّصل بها، فإنّه يجب عليه قضاء أيّام الجنون الواقعة في الرّدّة؛ لأنّ إسقاط القضاء عن المجنون رخصة، والمرتدّ ليس من أهلها، ولو ضرب رأسه فجَنّ، لم يجب عليه القضاء، على الصحيح من المذهب. قاله في القاعدة الثانية بعد المئة ^(٣).

وفي «المستوعب»: لا تجب الصلاة على الأبله الذي لا يعقل، ولا يفيق، وقال في الصوم: لا يجب على المجنون ولا على الأبله اللّذين لا يُفَيّقان. قال في «الفروع»: وجَزَمَ به بعضهم ^(٣). دنوشي مع زيادة.

(١-١) ليست في الأصل.

(٢) «قواعد» ابن رجب ص ٢٣٠.

(٣) والذي نقله ابن مفلح - «في الفروع» ١/ ٤١٠ - الجزم به عن بعضهم، هو أنه إن زال عقله بغير جنون، لم يسقط القضاء، والله أعلم.

وإن صَلَّى أو أَدَّن، فمسلّم حكماً،

الهداية

(وإن صَلَّى) الكافرُ على اختلاف أنواعه في دار إسلامٍ أو حربٍ جَمَاعَةً، أو مُنْفَرِدًا بمسجدٍ أو غيره، فمسلّمٌ حُكْمًا. (أو أَدَّن) الكافرُ ولو في غير وقته (فمسلّمٌ حُكْمًا) أي: ظاهرًا، فلو مَاتَ عَقِبَ ذَلِكَ، فَتَرَكْتُهُ لِأَقَارِبِهِ الْمُسْلِمِينَ، وَيُغَسَّلُ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ، وَيُذْفَنُ بِمَقَابِرِنَا. وَإِنْ أَرَادَ الْبَقَاءَ عَلَى الْكُفْرِ، وَقَالَ: إِنَّمَا أَرَدْتُ التَّهْزِيءَ. لَمْ يُقْبَلْ.

الفتح

(على اختلاف أنواعه) أصليًا كان أو مرتدًا، في أيِّ حال أومحلًّا، بدار الإسلام أو دار الكفر، في جماعة أو فرادى، بمسجدٍ أو خارجة.

(فمسلّمٌ حُكْمًا) أي: حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ فِي الظَّاهِرِ قَهْرًا عَلَيْهِ بِصَلَاتِهِ أَوْ أَذَانِهِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَوْ مَاتَ بَعْدَ الصَّلَاةِ، أَوْ الْأَذَانِ، قُضِيَ بِتَرْكِتِهِ لِأَقَارِبِهِ الْمُسْلِمِينَ.

وإذا قال من صَلَّى أو أَدَّن - ولو في غير وقته - : هو كافرٌ، وإنَّما صَلَّى مُسْتَهْزَأًا، أو مُتَلَاعِبًا، وَأَرَادَ الْبَقَاءَ عَلَى الْكُفْرِ، فَهُوَ مُرْتَدٌّ، فَلَوْ ادَّعَى أَنَّهُ كَانَ مُتَلَاعِبًا أَوْ مُسْتَهْزَأًا، لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ. ذَكَرَهُ فِي «عَيُونِ الْمَسَائِلِ» وَ«مُنْتَهَى الْغَايَةِ» وَغَيْرَهُمَا، وَكَانَ كَمَا لَوْ نَطَقَ بِالشَّهَادَتَيْنِ طَائِعًا.

وَلَا يُحَكَّمُ بِإِسْلَامِهِ بِالصَّلَاةِ حَتَّى يَأْتِيَ بِصَلَاةٍ يَتَمَيَّزُ بِهَا عَنْ صَلَاةِ الْكُفَرِ، مِنْ اسْتِقْبَالِ قِبْلَتِنَا، وَالرُّكُوعِ، وَالسُّجُودِ، فَلَا يَحْصُلُ بِمَجْرَدِ الْقِيَامِ. أَمَّا كَوْنُ الْكَافِرِ يُحَكَّمُ بِإِسْلَامِهِ [إِذَا] ^(١) صَلَّى؛ فَلَقَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ صَلَّى صَلَاتِنَا، وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا، فَلَهُ مَا لَنَا، وَعَلَيْهِ مَا عَلَيْنَا» ^(٢). فَالظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ: «وَصَلَّى صَلَاتِنَا» حَتَّى يَصَلِّيَ رُكْعَةً؛ لَمَّا يَأْتِي فِيمَنْ حَلَفَ لَا يُصَلِّيَ صَلَاةً، أَنَّهُ لَا يَحْنُثُ حَتَّى يَصَلِّيَ رُكْعَةً، وَلَأنَّ الصَّلَاةَ عَلَى هَذِهِ الْهَيْئَةِ عِبَادَةٌ تَخْتَصُّ بِشَرْعِنَا، أَشْبَهَتْ الْأَذَانَ.

(١) ما بين حاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) أخرجه البخاري (٣٩٣) بنحوه من حديث أنس بن مالك ؓ.

وَيُؤْمَرُ صَغِيرٌ بِهَا.....

(وَيُؤْمَرُ صَغِيرٌ بِهَا) أي: بالصلاة،.....

وفي حجّه وصومه قاصداً رمضان، وزكاته ماله، وقيل: وبقية الشرائع والأفعال المختصة بِنَا، كجنازة، وسجدة تلاوة: وجهان، أصحهما: لا. قال في «الإقناع»^(١): ولا يحكم بإسلامه بإخراج زكاة ماله، وحجّه، ولا بصومه قاصداً رمضان.

«تنبيه»: قلت: يتعين أن يكون المراد بالكافر الذي يُحَكَّمُ بإسلامه إذا أُذِّن: هو من يُنَكِّرُ رسالة محمد ﷺ بالكلية، كالوثني، والمجوسي، وعُباد النار. أمّا من يعتقّد رسالة محمد ﷺ إلى العرب خاصة، فلا يُحَكَّمُ بإسلامه بمجرد الأذان، وإنّما يحكم بإسلامه حتى يشهد أن محمداً رسول الله ﷺ بُعِثَ إلى العالمين كافة، كما هو مصرّح به في باب الزكاة، أو يقول: أنا بريء من كل دين يُخَالِفُ دين الإسلام. مع الإتيان بالشهادتين، وإنّما يُحَكَّمُ بإسلامه بالنسبة إلى الأحكام المتفقة لا في جميع الأحكام.

قال في «المنتهى»: ولا تصحّ صلاته^(٢). أي: صلاة الذي حُكِمَ بإسلامه، فإنّها لا تصحّ ظاهراً، فيؤمّر بإعادتها؛ لفقد شرطها، وهو الإسلام حالة يتيّنها، ولعدم صحّتها من الكافر. وأمّا في الباطن، فقال في «المغني»: إن عَلِمَ أنه كان قد أسلم، ثمّ توضّأ وصلى بنية صحيحة، فصلاؤه صحيحة، وإلا، فعليه الإعادة^(٣). ولا يعتدّ بأذانه، فلا يسقط به فرض الكفاية؛ لاشتراط النيّة فيه، وعدم صحّته من الكافر. دنوشري.

(وَيُؤْمَرُ صَغِيرٌ بِهَا) لم يبلغ، ولا تجب عليه، ولا تصحّ منه حيث لم يكن مميّزاً، على الصحيح من المذهب، والمراد بالصغير هنا هو من لم يبلغ، وإنّما لم تجب الصلاة على من لم يبلغ على الصحيح من المذهب؛ لقول النبي ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ، عَنْ الصَّبِيِّ حَتَّى

(١) ١١٤/١.

(٢) «منتهى الإرادات» ٣٩/١.

(٣) «المغني» ٣/٣٧.

العمدة لَسْبَعِ،

الهداية أي: بفعلها (السبع).

الفتح يبلغ، والمجنون حتى يُفَيَّق، وعن النائم حتى يستيقظ^(١). ولأنَّ^(٢) من لم يَبْلُغْ صغير^(٣)، فلم تجب عليه كالطفل، ولأنَّ الصغيرَ ضعيفُ العقلِ والبُنيةِ، ولا بدَّ من ضابطٍ يضبطُ الحدَّ الذي تَكْمُلُ فيه بُنْيَتُهُ وعقلُهُ، فإنه يَتَزَايِدُ بِتَزَايِدِ^(٤) خَفِيِّ التدرِجِ، فلا يُعَلِّمُ بنفسه، فَتَصَبَّ الشارِعُ عليه علامةٌ ظاهرةٌ، وهي البلوغُ، ولهذا تجبُ به الحدودُ، وتتعلَّقُ به أحكامُ التكليفِ، ومن جُمَلِتها الصلاةُ. دنو شري.

(السبع) وتصحُّ من مُمَيِّزٍ استكملَ سبعَ سنينَ، على الصحيح من المذهب.

وقال ابن أبي الفتح في «المطلع»^(٥): هو الذي يَفْهَمُ الخطابَ، وَيُرَدُّ الجوابَ، ولا ينضبطُ بسنٍّ، بل يختلفُ باختلافِ الأفهام.

وصوبُهُ في «الإنصاف»^(٥)، وقال: إنَّ الاشتقاقَ يدلُّ عليه.

ويشهد^(٦) لِصَحَّةِ صلاةِ المُمَيِّزِ أمرُهُ عليه الصلاة والسلام بضربِ أبناءِ سبعِ سنينَ عليها^(٧)، ولولا أنَّها تصحُّ منهم، لم يَأْمُرْ بضربهم عليها، ولأنَّه عليه الصلاة والسلام صَلَّى بابنِ عباسٍ، وهو صغيرٌ وأقامهُ عن يمينه^(٨)، ولولا صِحَّتُها منه، لم تنعقدِ الجماعةُ به، فعدم^(٩) الوجوب لا يمنع الصَّحَّةَ، ولأنَّ له نِيَّةَ صحيحةً، وقصدًا صحيحًا، فأشبهَ البالغَ،

(١) سلف ص ٩.

(٢-٢) في الأصل: «من يبلغ صغيراً».

(٣) في الأصل: «تزايد».

(٤) ص ٥١.

(٥) ١٩/٣.

(٦) في الأصل: «ويشترط».

(٧) سيأتي الخبر قريباً، وفيه: أن الضرب لأبناء عشر.

(٨) أخرجه البخاري (١١٧)، ومسلم (٧٦٣).

(٩) ليست في الأصل.

وَيُضْرَبُ عَلَيْهَا لَعَشْرٍ، وَعَلَى وَلِيِّهِ تَعْلِيمُهُ إِيَّاهَا.....

أي: يَلْزَمُ وَلِيُّهُ أَنْ يَأْمُرَهُ بِالصَّلَاةِ لِتَمَامِ سَبْعِ سَنِينَ؛ لِيَعْتَادَهَا ذِكْرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى.

(وَيُضْرَبُ) الصَّغِيرُ وَجُوبًا (عَلَيْهَا لَعَشْرٌ) سَنِينَ؛ لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شَعِيبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ يَرْفَعُهُ: «مُرُوا أَبْنَاءَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعِ سَنِينَ، وَاضْرَبُوهُمْ عَلَيْهَا لَعَشْرٍ سَنِينَ، وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ» رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ^(١).

(و) يَجِبُ (عَلَى وَلِيِّهِ) أَي: الصَّغِيرِ (تَعْلِيمُهُ إِيَّاهَا) أَي: الصَّلَاةَ.....

وَعِلِمَ مِنْهُ أَنَّهَا لَا تَصِحُّ مِمَّنْ لَمْ يَمِيزْ، وَهُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ صَحَّةِ الصَّلَاةِ النِّيَّةَ، وَهُوَ لَا قَصْدَ لَهُ، فَلَمْ تَصِحَّ نِيَّتُهُ، فَلَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ. ح. ف. مع زيادة.

(أي: يَلْزَمُ وَلِيُّهُ أَنْ يَأْمُرَهُ بِالصَّلَاةِ) الْأَبَ، وَوَصِيَّتَهُ، وَيَلْزَمُهُ أَيْضًا تَعْلِيمُهُ الصَّلَاةَ، وَالطَّهَارَةَ مِنَ الْحَدَثَيْنِ وَالْخَبَثِ، كَمَا يَلْزَمُ الْوَلِيَّ فَعْلُ مَا يَعُودُ عَلَى إِصْلَاحِ مَالِ مُوَلِّيهِ، وَكَمَا يَلْزَمُ الْوَلِيَّ كَفُّ مُوَلِّيهِ عَنِ الْمَفَاسِدِ.

وَأَمَّا لَزِمَ الْوَلِيَّ تَعْلِيمُهُ الصَّلَاةَ وَالطَّهَارَةَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ فَعْلُ مَا أُمِرَ بِهِ إِلَّا إِذَا عَلِمَهُ، فَإِنْ احتَاجَ إِلَى أَجْرَةٍ، فَمِنْ مَالِ الْمَمِيزِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، فَعَلَى مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ.

فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ الْمَمِيزَ غَيْرُ مَكْلُفٍ، فَكَيْفَ يُؤْمَرُ بِهَا لِسَبْعٍ، وَيُضْرَبُ عَلَى تَرْكِهَا لَعَشْرٍ؟

قُلْتُ: لِأَنَّهُ قَدْ نَصَّ الْإِمَامُ عَلَى وَجوبِ الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ بَلَغَ عَشْرًا، وَعَنْهُ أَيْضًا: إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى الْمَرَاهِقِ، وَلِأَنَّهُ إِذَا بَلَغَ سَنَ الْعَشْرِ يَلْحَقُهُ بَعْضُ الْأَحْكَامِ كُلِّهِ النِّسْبِ. فَالْأَمْرُ وَالتَّأْدِيبُ؛ لِيَتِمَّرَنَّ عَلَيْهَا، وَيَعْتَادَهَا إِذَا بَلَغَ، فَالتَّأْدِيبُ هَاهُنَا كَالْتَّأْدِيبِ عَلَى تَعَلُّمِ الْخَطِّ وَالْقُرْآنِ وَنَحْوِهِمَا مِنَ الْمَبَاحَاتِ. دَنُوشَرِي.

(١) أحمد (٦٧٥٦)، وأبو داود (٤٩٥)، وحسنه النووي في «الخلاصة» ٢٥٢/١.

والتطهارة وما يحتاجه لدينه، كإصلاح ماله، وإن بَلَغَ في وقتها، المدة

الهداية (و) تعليمُه (التطهارة) بالنَّصب، وكفُّه عن المفاصد (و) تعليمُه (ما يحتاجه لدينه) من حلالٍ وحرامٍ وغيرهما (كإصلاح ماله) أي: كما يلزمُ الوليُّ أن يُصْلِحَ مالَ الصَّغير بحفظه والتَّصَرُّفِ فيه بما فيه حَظٌّ للصَّغير. (وإن بَلَغَ) صَغيرٌ (في وقتها) أي: الصلاة، بأن تَمَّتْ مدَّةُ بلوغه قبلَ خروجِ وقتِ الصَّلَاةِ، سواء كان في أثناء الصَّلَاةِ أو بعدها

الفتح (وإن بَلَغَ صَغيرٌ) أي: بَلَغَ المميّزُ.
(أي: الصلاة) المفروضة من الصلوات الخمس.

(بأن تَمَّتْ مدَّةُ بلوغه) هذا مجردُ تمثيلٍ من الشارح، وإلا فيمكن أن تصوّر بما إذا أنزلَ في الصلاة، بأن فُكِّرَ مثلاً، فأنزلَ، فإنه يُحَكَّمُ ببلوغه أيضاً، ويعيّدُ الصَّلَاةَ؛ لأنها باطلة. (أو بعدها) أي: بعد أن صَلَّاهَا، فلم تجزئه عن الفريضة، إلا على رواية الجواب، فلا تلزمُه إعادتها. ذكره في «التلخيص» و«البلغة»، وقَدَّمَ جماعةً وجوبَ الإعادة مطلقاً، وهو الصحيح من المذهب، والقواعد تقتضيه، كما يلزمُه إعادةُ الحجِّ.

وقوله: «في وقتها» فلو خرجَ الوقتُ وهو فيها، فبَلَغَ، فلا إعادةَ عليه؛ لأنَّه لم يدرك وقتَ الجوابِ. نَبَّه عليه المجدُّ.

ولا يلزمُه أن يتمَّها إذا بَلَغَ فيها، قاله في «الفروع»^(١)، وحكى فيه في «الإنصاف»^(٢) خلافاً، ومشى في «الإقناع»^(٣) على الجواب. قال المصنّف عليه: قدَّمه أبو المعالي في «النهاية»، وتبعه ابنُ عبيدان، وقال في «الفروع»^(٤) وغيره: [و] حيثُ وَجِبَتْ، لزمه إتمامها، وإلا، فالخلافُ في النَّفْلِ، أي: إن قلنا: تجبُ الصلاةُ على ابنِ عشرٍ، فبَلَغَ فيها، لزمه إتمامها وإعادتها، وإن قلنا: لا تجبُ عليه قبلَ البلوغِ، كما هو المذهب، فبَلَغَ في أثناءها،

(١) ٤١٤/١ .

(٢) ٢٢/٣ .

(٣) ١١٥/١ .

(٤) ٤١٤/١ .

وَيَحْرُمُ تَأْخِيرُهَا عَنْ وَقْتِ الْجَوَازِ.....

الهداية (أعَادَهَا) أي: الصلاة وجوباً؛ لأنها نافلة في حقّه فلم تُجزئه عن الفريضة - وسُمِّيَ بلوغاً؛ لبلوغه حَدَّ التكليف. ويُعِيدُ البالغُ أيضاً - تَيْمُمًا، لا وُضوءاً وإسلاماً.

(وَيَحْرُمُ) على من وَجَبَتْ عليه (تأخيرها) أو بعضها (عن وقت الجواز) وهو وقتها المعلوم - ممَّا يأتي - فيما لها وقت واحد، والوقت المختار فيما لها وقتان،

الفتح فوجوبُ إتمامها مبنيٌّ على القولين فيمن شَرَعَ في نفلٍ، هل يجبُ عليه إتمامه. والصحيح كما يأتي: لا يلزمه إتمامه. فعلى هذا لا يلزمه إتمامها^(١).

قال ابنُ نصرٍ الله، يسألُ عن معنى الإعادة: هل هي بمعنى القضاء، أو بمعنى أصلِ الفعل؟ ثانيها.

(ويعيدُ... تيمُّماً) للصلاة التي بلغ فيها إذا كانت بتيمُّم؛ لأنَّ الصلاة صارت في حقِّه فرضاً بعد أن كانت نفلاً، والتيمُّم للنفل لا يؤدِّي به الفرض، فوجِبَتْ إعادتها، الصلاة والتيمُّم. (لا وضوءاً) أي: لا يلزمه إعادة وضوء، ولا إعادة غُسلٍ لجنابة؛ لأنَّ المتوضَّئ والمغتسلَ لنافلةٍ يجوزُ أنْ يُصلِّيَ به فريضةً، بخلافِ التيمُّم. والفرقُ بينهما: أنَّ التيمُّم طهارةٌ ضرورةً، وهو مبيحٌ لا رافعٌ، بخلافِ الطهارةِ بالماءِ.

(وإسلاماً) أي: لا يلزمه إعادةُ إسلام؛ لصحَّةِ إسلامِ المميِّز، وقد كانَ إسلامُهُ صحيحاً، فلا تجبُ عليه إعادته، ولأنَّ أصلَ الدين لا يصحُّ نفلاً، فإذا وُجد، فعلى وجوه الوجوب. دنو شري.

(عن وقت الجواز) بأنْ يؤخَّرها أو بعضها إلى وقتِ الضرورة فيما لها وقتان، كالعصر والعشاء، أو إلى وقتٍ التي بعدها فيما لها وقت واحد، كالصبح والظهر والمغرب؛ لقوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٤-٥]. قال سعدُ بن أبي

(١) «كشف القناع» ١/ ٢٢٦. وما بين حاصرتين منه.

إلا لناوي الجَمْع أو بمشتغلٍ بشرطٍ لها يحصّله قريباً.

العمدة

ومحلّه إذا كان ذاكرًا قادرًا على فعلها؛ بخلاف ناسٍ ونحوٍ نائمٍ.

الهداية

(إلا لناوي الجَمْع) لعذرٍ يُبيحُه، كما سيأتي؛ فيباح له التّأخير؛ لأنّ وقتَ الثانية إذا نوى جَمْع الأولى إليها، يصيرُ وقتاً لهما.

(أو بمشتغلٍ) كذا بخطّه بالباء. والأظهرُ اللام: أي: ولألمشتغلٍ (بشرطٍ لها) أي: الصلاة (يحصّله) أي: الشرط (قريباً) كانقطاعِ ثوبه الذي ليس عنده غيره، إذا لم

وقاص: إنّما هو بإضاعة الوقت^(١). وقوله تعالى: ﴿أَمَّا عَنِ الصَّلَاةِ﴾ [مريم: ٥٩]. قال النخعي: صلّوا لغير وقتها^(٢). اهـ. ح ف.

الفتح

(ومحلّه إذا كان ذاكرًا قادرًا على فعلها) أي: محلُّ الحرمة على من وجبت عليه تأخيرها إلخ حال كونه ذاكرًا لها عند تأخيرها، قادرًا على فعلها في وقتها المأمور بإيقاعها فيه، وذلك لما روى أبو قتادة، أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «ليس في النومِ تفريطٌ، إنّما التفريطُ في اليقظة، أن تؤخّر الصلاةَ إلى أن يدخُلَ وقتُ صلاةٍ أُخرى». رواه مسلم^(٣). ولأنّه بالتأخير من غير عُذرٍ يكونُ تاركًا للواجب، مخالفًا للأمر، فهو حينئذٍ عاصٍ مستحقٌّ للعقاب، ولأنّه لو جازَ له التأخيرُ، لفاتَتْ فائدةُ التّأقيتِ.

واستثنى المصنّف - رحمه الله تعالى - من ذلك صورتين، الأولى ذكرها بقوله: (إلا لناوي الجمع) بين الصلاتين في صورة جمع التأخير، وينوي في وقتِ الأولى جمعَ التأخير؛ لأنّه ﷺ كان يؤخّر الصلاةَ الأولى في الجَمْع، ويصلّيها في وقتِ الثانية^(٤).

والصورةُ الثانيةُ أشارَ إليها بقوله: (أو بمشتغلٍ بشرطٍ لها يحصّله قريباً) كما إذا عَدِمَ الماءُ للوضوء أو الغسل، أو عَدِمَ السّترةُ في أوّلِ الوقتِ، بأن انقطعَ ثوبه، وليسَ عنده غيره

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» ٢٤/٦٥٩-٦٦٠ بروايات عدة.

(٢) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» ٤/٢٧٧، وعزاه لسعيد بن منصور.

(٣) في «صحيحه» (٦٨١) في حديث طويل.

(٤) سيأتي في فصل الجمع بين الصلاتين ص ١٧٧ وما بعدها.

ومن جَحَدَ وجوبها، كَفَرَ،

يَفْرُغَ من خِياطته حَتَّى خَرَجَ الوقتُ، فَإِنْ كان بعيداً^(١) عُرْفاً، صَلَّى على حَسَبِ ما يستطيع، ولمن لَزِمَتْهُ الصَّلَاةُ تأخيرُها في الوقتِ مع العزمِ عليه. وتسقطُ بموته، ولم يَأْتِ ما لم يظَنَّ مانعاً كَموتٍ وقتلٍ.

(ومن جَحَدَ وجوبها) أي: الصلاة، بأن قال: ليستِ الصَّلَاةُ واجبةً على المُسلم المكلَّف (كفَرَ) إذا كان ممن لا يجهلُ، وإن فعلَها؛ لأنَّه مُكذَّبٌ لله ورسوله وإجماعِ الأُمَّةِ^(٢).

فاشتغلَ بخِياطته حَتَّى خَرَجَ وقتُ الجوازِ، أو اشتغلَ بتحصيلِ الماءِ، فإنَّه لم يَأْتِ بالتأخير، وفي الأصح: ويسقطُ إذنُ بموته، كما سيأتي قريباً.

واحترز بقوله: «قريباً» عن التحصيلِ البعيد، كالغُرَيَّان إذا أمكنه أن يذهبَ إلى قريةٍ أخرى ليشترِيَ منها ثوباً، ولا يصلُ إليها إلَّا بعدَ الوقتِ، وكالعاجزِ عن تعلُّمِ التكبيرِ، والتشهدِ، ونحو ذلك، بل يصلي في الوقتِ على حَسَبِ حاله ولا يؤخِّر. دنو شري.

(في الوقت) أي: وقتِ الجواز، فاللامُ للعهدِ الذَّكْرِيّ.

(مع العزم عليه) أي: على فعلها في الوقتِ، فإن عَزَمَ على التركِ، أَيْمَ بالإجماع، ومحلُّ جوازِ التأخيرِ مع العزمِ على الفعلِ.

(كموت) الذي به مرضٌ شديدٌ، وغَلَبَ على ظَنِّه أنَّه سيموتُ في وقتها.

(وقتل) وذلك كمن وَجَبَ عليه قصاصٌ، وأَمَرَ بقتله في وقتها، فيجبُ عليه أن يُبادِرَ بالصلاة قبل ذلك. مصنَّف^(٣).

(ومن جَحَدَ وجوبها إلخ) أي: ومن تركَ الصلاةَ الواجبةَ جحوداً، مع علمه بوجوبها.

(١) أي: كان تحصيل الشرط بعيداً. «شرح منتهى الإرادات» ٢٥٢/١.

(٢) قاله ابنُ تيميم، وتمة كلامه: يصير مرتداً بغير خلاف نعلمه. اهـ. «المبدع» ٣٠٥/١، و«كشاف القناع» ٢٢٧/١.

(٣) «كشاف القناع» ٢٢٧/١.

وكذا تاركها كَسَلًا إذا دعاه إمامٌ أو نائبه، وأبى حتى تضايقَ وقتُ الثانية
عنهما،

وإن ادَّعى جهلاً وأمكن كحديث إسلام، عُرِفَ وجوبها ولم يُحَكَمْ بكُفْرِهِ؛ لأنَّه
معدور. فإن عُرِفَ، فعُرِفَ وأصْرَ، كَفَر. الهداية

(وكذا) يكفر (تاركها) أي: الصلاة (كسلاً) أو تهاوناً لا جُحوداً^(١) بشرط أشار
إليه بقوله^(٢): (إذا دَعَاه) أي: أمره (إمامٌ أو نائبه) لفعليها^(٣) (وأبى) أي: امتنع من
فعلها وأصْرَ (حتى تضايقَ وقتُ) الصَّلَاةِ (الثانية) المختارُ (عنهما) أي: عن الثانية، بأن

(وإن ادَّعى جهلاً) [بأن]^(٣) كان جُحُودُهُ لوجوبها جهلاً به، كحديث عهدٍ بالإسلام أو من
نشأ ببادية بعيدة عن الإسلام، فإنه لا يحكم بكفره؛ لأنه معدور، وإنما يكفر تاركها جهلاً
بأن عُرِفَ وجوب الصلاة، فعلم وأصْرَ على جحوده. دنوشي.

(فإن عُرِفَ، فعُرِفَ) مفهومُ قوله: «عُرِفَ وجوبها» (كفر)^(٤) أي: صار مرتدًا بجحدها
في الحالتين المذكورتين في المتن والشرح؛ لأنَّه مكذَّبٌ لِلَّهِ سبحانه وتعالى، ولرسوله سيدنا
محمد ﷺ، ولإجماع الأمة، فصار كمن اعتقد حلَّ الزنى، والخمر، وأكل لحم الخنزير.

(إذا دعاه إمام إلخ) أي: فلا يكفر ولا يقتل قبل الدعاية؛ لاحتمال أنَّه تركها لعذرٍ يعتدُّ
سقوطها معه، كالمرض ونحوه، فإذا دعي إليها، تبيَّن موجبُ تركها، ولأنَّه لا يُعلمُ أنَّه مصرٌّ
على تركها إلَّا بذلك. ح ف.

(وأبى) أن يفعلها (حتى تضايقَ إلخ) قال المصنّف: وإنما قيل: إذا تضايقَ وقتُ الثانية؛
لأنَّه إذا ترك الأولى لم نعلم أنَّه عزمَ على تركها إلَّا بخروج وقتها، فإذا خرج وقتها، علمنا
أنَّه تركها، ولا يجبُ قتله بها؛ لأنَّها فائتة، فإذا ضاقَ وقتُ الثانية، وجبَ قتله^(٥)، بمعنى أنَّه
كان سبباً له.

(١-١) ليست في الأصل.

(٢) في (ح) و(ز) و(س) و(م): «فعلها».

(٣) زيادة يقتضيهما السياق.

(٤) من هنا تغيّر خط ناسخ المخطوط إلى نهايته.

(٥) «كشف القناع» ١/ ٢٢٨.

يُدْعَى لِلظُّهْرِ مِثْلًا، فَيَأْبَى حَتَّى يَتَضَاقِقَ وَقْتُ الْعَصْرِ الْمَخْتَارُ عَنْهَا، فَيُخَكِّمُ بِكَفَرِهِ إِذْنًا؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١)، زَادَ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ: «فَمَنْ تَرَكَهَا، فَقَدْ كَفَرَ»^(٢).

(وَيُسْتَتَابَانِ) أَي: جَا حَذُّهَا وَتَارِكُهَا كَسَلًا، أَي: تَجِبُ اسْتِثْنَاؤُهُمَا (ثَلَاثًا) أَي: ثَلَاثَ لَيَالٍ بِأَيَّامِهَا، وَيُضَيِّقُ عَلَيْهِمَا فِي مَدَّةِ الْاسْتِثْنَاءِ. وَيُذْعِيَانِ كُلَّ وَقْتِ صَلَاةٍ إِلَيْهَا، فَإِنْ تَابَا بِفَعْلِهَا^(٣)،

(وَيُسْتَتَابَانِ) أَي: وَحَيْثُ وَجِبَ الْقَتْلُ عَلَى جَا حِدِ وَجُوبِ الصَّلَاةِ، أَوْ عَلَى تَارِكِهَا تَهَاوُنًا أَوْ كَسَلًا، فَإِنَّهُمَا يُسْتَتَابَانِ. وَثَنَى الضَّمِيرَ؛ لِأَنَّ التَّرْكَ بِالْجُحُودِ قَسَمٌ، وَبِالتَّهَاقُوتِ أَوْ الْكُسْلِ قَسَمٌ؛ لِأَنَّ حَكْمَهُمَا وَاحِدٌ. ح ف.

(فَإِنْ تَابَا بِفَعْلِهَا) زَمَنَ الْاسْتِثْنَاءِ. نَقَلَ صَالِحٌ: تَوَبُّهُ أَنْ يَصْلِيَ. وَصَوَّبَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ؛ لِأَنَّ كُفْرَهُ بِالْإِمْتِنَاعِ، كَمَا يَلِيقُ بِالْإِسْلَامِ^(٤). لَكِنْ لَا بُدَّ مَعَ الْفَعْلِ مِنَ الْإِقْرَارِ بِالْوُجُوبِ فِي حَقِّ مَنْ تَرَكَهَا جُحُودًا، كَمَا يَعْلَمُ مِمَّا سَبَقَتْ فِي بَابِ الرَّدَّةِ.

وَإِنْ أَجَابَ إِلَى فَعْلِ الصَّلَاةِ، تَرَكَ، وَأَمَرَ بِهَا، فَإِنْ قَالَ: أَصْلِي فِي مَنْزِلِي. وَكَلَّتْ إِلَى أَمَانَتِهِ، وَلَمْ يُجَبَّرْ عَلَى فَعْلِهَا بِمَشْهَدٍ مِنَ النَّاسِ. ذَكَرَهُ فِي «الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ»^(٥).

قُلْتُ: وَلَعَلَّهُ مَخْصُوصٌ بِمَا إِذَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ يَفْعَلُهَا.

وَلَا تَبْطُلُ عِبَادَاتُهُ الَّتِي فَعَلَهَا قَبْلَ رَدِّتِهَا بِهَا مِنْ صَوْمٍ وَصَلَاةٍ وَحُجٍّ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَلَا تَبْطُلُ اسْتِطَاعَةُ عَلَى الْحُجِّ بِهَا، وَإِذَا رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ، لَا يَجِبُ عَلَيْهِ قِضَاءُ مَا تَرَكَهُ مَدَّةَ امْتِنَاعِهِ، كَغَيْرِهِ مِنَ الْمُرْتَدِّينَ.

(١) فِي «صَحِيحِهِ» (٨٢) عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) «مُسْنَدُ أَحْمَدَ» (٢٢٩٣٧)، وَ«سُنَنُ النَّسَائِيِّ» ٢٣١/١، وَهُوَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (٢٦٢١).

(٣) جَاءَ فِي هَامِشِ الْأَصْلِ مَا نَصَّهُ: «أَيَّامُ مَعَ إِقْرَارِ جَا حِدِ. شَيْخُنَا عُثْمَانُ [فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى «مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ» ١٣٨/١].»

(٤) «الْإِخْتِيَارَاتُ الْفَقْهِيَّةُ» ص ٥٠.

(٥) ص ٢٦١.

وَأَلَّا، ضُرِبَتْ عَنْقُهُمَا.

قال في «الإقناع»: ولا يلزمه قضاء ما ترك من العبادات في ردّه، ويلزمه^(١) قضاء ما ترك قبلها. دنوشري.

(وَأَلَّا، ضُرِبَتْ عَنْقُهُمَا) أي: وإن لم يتوبا بفعلها، ضُرِبَتْ عَنْقُهُمَا بالسيف؛ لقول النبي ﷺ: «إِذَا قُتِلْتُمْ فَاحْسِنُوا الْقِتْلَةَ». رواه مسلم^(٢). أي: أحسنوا الهيئة من القتل.

وقال القاضي: يُضْرَبُ أَوَّلًا لعله يتوب، ثم يقتل.

وهل يقتل حدًا أو كفرًا؟ على روايتين، أشهرهما: أَنَّهُ يُقْتَلُ كَفْرًا، وهي ظاهر المذهب. واختارها الأكثر؛ لقوله ﷺ: «من ترك الصلاة متعمدًا، فقد خرج من الملة». رواه الطبراني بإسناد جيد^(٣).

وقال عمر: لا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة^(٤).

ولأنه يدخل بفعلها في الإيمان، ويخرج بتركها منه، كالشهادتين، فعلى هذه الرواية

(١) في الأصل: «ولا يلزمه»، والتصويب من «الإقناع» ٢٩٨/٤، لكن قال الحجاوي أيضاً في كتاب الصلاة ١١٦/١: «ومن راجع الإسلام، قضى صلاته مدة امتناعه. اهـ. والأول هو الصحيح من المذهب، كما قاله المرداوي في «الإنصاف» ١١/٣.

(٢) في «صحيحه» (١٩٥٥)، وهو عند أحمد (١٧١١٣) من حديث شداد بن أوس.

(٣) لم نقف عليه في مطبوع «المعاجم» الثلاثة للطبراني، وأخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١٥٢٢) من حديث عبادة بن الصامت، وأورده المنذري في «الترغيب والترهيب» ٤٣٢-٤٣٣، والهيتمي في «مجمع الزوائد» ٢١٦/٤.

قال المنذري: رواه الطبراني، ومحمد بن نصر في كتاب «الصلاة» بإسنادين لا بأس بهما. وقال الهيتمي: رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه: سلمة بن شريح. قال الذهبي: لا يعرف. وبقي رجاله رجال الصحيح.

(٤) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» ٣٩-٤٠، وعبد الرزاق في «مصنفه» (٥٩٧) و(٥٨٠) و(٥٨١)، والطبراني في «الأوسط» (٨١٨١). قال الهيتمي في «مجمع الزوائد» ٢٩٥/١: رواه الطبراني في «الأوسط»، ورجاله رجال الصحيح.

والجمعة كغيرها، وكذا ترك ركن أو شرط يعتقد وجوبه.

حكمه حكم الكفار، من أنه لا يُغسل، ولا يُكفّن، ولا يُصلّى عليه، ولا يُدفن في مقابر المسلمين.

وذكر الآجري: مَنْ قُتِلَ مرتدًا، ترك بمكانه، ولا يدفن، ولا كرامة، وتبين منه زوجته قبل الدخول، وكذا بعده إن لم يتب، ويصلي^(١) في الأشهر.

والرواية الثانية: يُقتل حدًا. قدّمها في «المحرر»، وابن تميم، واختارها ابن بطة، وذكر أنها المذهب. قال في «المغني»^(٢): وهي أصوب القولين. وجزم بها في «الوجيز» للعمومات، منها: قوله عليه الصلاة والسلام: «أسعدُ الناسِ شفاعتي من قال: لا إله إلا الله. مخلصاً من قلبه». رواه البخاري^(٣). وقال: «إني اختبأتُ دعوتي شفاعتي لأمتي يوم القيامة، فهي نائلة - إن شاء الله تعالى - من مات لا يشرك بالله شيئاً». رواه مسلم^(٤). وأجيب عما تقدّم بأنه يُحملُ على كفر النعمة، أو على معنى قارب الكفر، فعلى هذه الرواية حكمه كأهل الكبائر، فتعكس الأحكام السابقة؛ لأنه مسلمٌ. دنوشري.

(وكذا ترك ركن) أي: وترك الصلاة جحدًا، أو تهاونًا، أو كسلًا، ترك ركن منها، أو شرط لها، حيث كان التارك (يعتقد وجوبه) أي: وجوب الإتيان به، ظاهره: ولو لم يكن مُجمَعاً عليه، كالحنبلي إذا ترك الطمأنينة، أو الاعتدال، أو صلى بالنجاسة التي لا يُعفى عنها، وسيأتي في باب الردّة أنه لا يكفر إلا بترك ركن، أو شرط للصلاة، مُجمَع عليه، تهاونًا، والمذهب ما في الردّة، وهو اختيار الموفق^(٥)، ومن تابعه، قال في

(١) كذا في الأصل و«المبدع» ٣٠٧/١، ولعله: ولا يصلى عليه. ينظر «الإنصاف» ٣/٤٠-٤١.

(٢) ٣٥٩/٣.

(٣) في «صحيحه» (٩٩)، وهو عند أحمد (٨٨٥٨) من حديث أبي هريرة ؓ.

(٤) في «صحيحه» (١٩٩): (٣٣٨)، وهو عند أحمد (٩٥٠٤) من حديث أبي هريرة ؓ.

(٥) في «المغني» ٣٥٩/٣.

والأذانُ

الهداية وتنبغي الإشاعةُ عن تاركها بتركها حتَّى يُصلِّي. ولا ينبغي السَّلامُ عليه، ولا إجابةُ دعوته. قاله ^(١) الشيخ تقي الدين. ولا يَكْفُرُ بتركِ غيرها من زكاةٍ، وصومٍ، وحجٍّ غير جاحِدٍ لوجوبه.

فصل في الأذان والإقامة

(والأذان) لغة: الإعلام. وشرعاً: إعلامٌ بدخولِ وقتِ صلاةٍ،

الفتح «الإقناع» ^(٢): وهو أظهر. والله أعلم.

(ولا يكفرُ بتركِ غيرها.. إلخ) أي: ولا يكفرُ بتركِ شيءٍ من العباداتِ تهاوناً غير الصلاة، فلا يكفرُ بتركِ زكاةٍ بُخلاً، ولا بتركِ صومٍ، وحجٍّ يحرمُ تأخيرُهُ تهاوناً؛ لقول عبد الله بن شقيق ^(٣): لم يكن أصحابُ رسولِ الله ﷺ يرونَ شيئاً من الأعمالِ تركُهُ كفرٌ غير الصلاة ^(٤).

وَيُقْتَلُ فِيهِنَّ حَدًّا، لما يأتي في أبوابها، ولا يُقْتَلُ بتركِ صلاةٍ فائتةٍ، ولا بتركِ كفارةٍ ونذرٍ؛ للاختلافِ في وجوبها فوراً. «إقناع» و«شرحه» للمصنّف ^(٥).

(والأذانُ لغة: الإعلام) لقوله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٣]. أي: إعلامٌ، وقوله: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾ [الحج: ٢٧] أي: أَعْلِمُهُم بِالْحَجِّ، ويقال: أَدَّنَ بالشَّيءِ يُوَدِّنُ أَدَاناً وتَأْدِيناً وأذِيناً، على وزن رغيف، إذا أعلَمَ به. وهو اسمٌ وُضِعَ موضعَ

(١) في (م): «قال». وكلام الشيخ في «الاختيارات الفقهية» ص ٥٠.

(٢) ١١٦/١.

(٣) هو: عبد الله بن شقيق العُقيلي، أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو محمد البصري، روى عن عمر وعثمان وعلي وغيرهم. توفي بعد المئة. «تهذيب التهذيب».

(٤) أخرجه الترمذي (٢٦٢٢)، وصحح النووي إسناده في «الخلاصة» ١/٢٤٥.

(٥) «الإقناع» ١/١١٦، و«كشف القناع» ١/٢٢٩.

أو قرينه لفجر^(١) بذكرٍ مخصوص .

(والإقامة) لغة: مصدر أقام. وشرعاً: إعلامٌ بالقيامِ إلى الصلاة بذكرٍ مخصوص^(٢).

وهما (فرضاً كفاية) لحديث^(٣): «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ» متَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤). والأمرُ يقتضي الوجوب. وعن أبي الدرداء مرفوعاً:

المصدر، وأصله من الأذن، وهو الاستماع، كأنه يُلقِي في آذانِ الناس بصوته ما إذا سمعوه، أَعْلِمُوا أَنَّهُمْ نُدُّبُوا لذلك. دنوشي.

قال الشارح^(٥): اختلف في السَّنة التي شرع فيها الأذان، رجَّح الحافظ ابنُ حَجَرٍ كونه في السنة الأولى من الهجرة^(٦).

(أو قرينه) أي: قرب الوقت. (لفجر) فقط.

(لغة: مصدر أقام) فكان المؤذن إذا أتى بالفاظِ الإقامة، أقام القاعدين، وأزالهم عن قعودهم. وحقيقته إقامة القاعد.

(وهما فرضاً كفاية) على المذهب، وفرض الكفاية واجبٌ على الجميع، ويسقط بفعلٍ من يكفي، ويجبُ عيناً على من ظنَّ أنَّ غيره لا يقومُ به، وإنَّ فعله الجميعُ كان فرضاً في حقهم. ولا يُشرعُ الأذانُ والإقامةُ لكلِّ واحدٍ ممَّن في المسجد، بل حصلت لهم الفضيلةُ بفعلِ الواحد، كقراءة الإمام للمأموم.

(١) بعدها في (م): «فقط».

(٢) «المطلع» ص ٤٧-٤٨ .

(٣) في (م)، والأصل: «الخبر».

(٤) «صحيح» البخاري (٦٢٨)، و«صحيح» مسلم (٦٧٤)، وهو عند أحمد (٢٠٥٢٩) عن مالك بن الحويرث رضي الله عنه.

(٥) هو صاحب «هداية الراغب» الشيخ عثمان النجدي، وكلامه في «حاشيته على المتهى» ١٣٩/١ .

(٦) «فتح الباري» ٧٨/٢ .

«ما من ثلاثة لا يؤذن ولا تقام فيهم الصلاة، إلا استحوذ عليهم الشيطان» رواه أحمد والطبراني^(١).

ولا يُشرعان لكل من في المسجد، بل تكفيهم المتابعة، وتحصل لهم الفضيلة (ل) لصلوات (الخمس) المؤداة، والجمعة منها (على رجال) أحرار (مقيمين) بقرى وأمصار، لا على رجل واحد، ولا على نساء، وعبيد، ومسافرين، بل يُكرهان لنساء وخثائي، ولو بلا رفع صوت. لكن يُستأن لمنفرد ذكر، وسفراً، ولمقضية.

(فيقاتل) بالبناء للمفعول، ونائب الفاعل قوله: (أهل بلده تركوهما) أي: الأذان والإقامة. أي: يقاتلهم الإمام، أو نائبه إذا اتفقوا على تركهما؛ لأنهما من شعائر الإسلام الظاهرة. وإذا قام بهما من يحصل به الإعلام، أجزأ عن الكل، وإن واحداً، وإلا، زيد بقدر الحاجة، كل واحد في جانب، أو دفعة واحدة بمكان واحد، ويقيم أحدهم، وإن تشاخوا^(٢)، أقرع. وتصح صلاة بدونهما، لكن يُكره.

(للصلوات الخمس) أي: دون المندوبة، وفرض الكفاية. وقوله: (المؤداة) أي: دون المقضيات، والمندوبة.

(والجمعة منها) أي: لا يحتاج لذكرها؛ لدخولها في الخمس، اللهم إلا أن يقال: الجمعة لها أحكام مستقلة، فنص عليها استقلالاً، تبعاً «للفروع»^(٣)، وإنما لم يُشرعاً في غير ما ذكر؛ لأن المقصود منها الإعلام بوقت الصلاة المفروضة، والقيام إليها، وهذا لا يوجد في غيرها، وإنما كان كل منهما فرض كفاية؛ لأنهما من شعائر الإسلام الظاهرة.

(١) «مسند» أحمد (٢١٧١٠)، وهو عند أبي داود (٥٤٧)، والنسائي في «المجتبى» ١٠٦/٢ - ١٠٧ عن أبي الدرداء رضي الله عنه بنحوه. وصحح إسناده النووي في «الخلاصة» ٢٧٧/١. وأخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (١٣٢٩) عن ابن عمر رضي الله عنهما، وفي بعض رجال الإسناد كلام.

(٢) الشخ: البخل مع الحرص، وتشاخ الرجلان على الأمر: لا يريدان أن يفوتهما. «الصحاح» (شحح).

(٣) ٥/٢، حيث قال: وهما - أي: الأذان والإقامة - فرض كفاية للصلوات الخمس والجمعة.

وَتَحْرُمُ أَجْرَتُهُمَا لَا رِزْقٌ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ؛ لِعَدَمِ مَتَطَوُّعٍ، وَيُسْنُ كُونُ مُؤَذِّنٍ صَيِّتًا، أَمِينًا، عَالِمًا بِوَقْتِ.

فَإِنْ تَشَاخَّ فِيهِ اثْنَانِ، قُدِّمَ أَفْضَلُهُمَا.....

(وَتَحْرُمُ أَجْرَتُهُمَا) أَي: يَحْرُمُ اخْتِذُ أَجْرَةً عَلَى أَذَانٍ وَإِقَامَةٍ؛ لِأَنََّّهُمَا قُرْبَتَانِ لِفَاعِلِهِمَا (لَا رِزْقٌ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ) فَيَجُوزُ اخْتِذُهُ، وَبِذَلِكَ (لِعَدَمِ مَتَطَوُّعٍ) أَي: فَاعِلٍ لِهَئِهِمَا تَطَوُّعًا بِلَا شَيْءٍ، كَأَرْزَاقِ قَضَاةٍ، وَغَزَاةٍ.

(وَيُسْنُ كُونُ مُؤَذِّنٍ صَيِّتًا) أَي: رَفِيعِ الصَّوْتِ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الْإِعْلَامِ (أَمِينًا) أَي: زَائِدَ الْعَدَالَةِ؛ لِيُؤْمِنَ عَلَى الْأَوْقَاتِ وَنِسَاءِ الْجِيرَانِ (عَالِمًا بِوَقْتِ) الصَّلَاةِ؛ لِيُؤَذِّنَ فِي أَوَّلِهِ. (فَإِنْ تَشَاخَّ) أَي: تَنَازَعَ (فِيهِ اثْنَانِ) فَكَثُرَ (قُدِّمَ أَفْضَلُهُمَا) أَوْ أَفْضَلُهُمْ.....

(عَالِمًا بِالْوَقْتِ) أَي: وَيُسْنُ كُونُهُ عَالِمًا بِالْوَقْتِ - وَلَوْ رَقِيقًا، وَيُسْتَأْذِنُ سَيِّدَهُ - أَي: عَالِمًا بِمَعْرِفَةِ الْأَوْقَاتِ؛ لِيَتَحَرَّاهَا، فَيُؤَذِّنُ فِي أَوَّلِهَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِهَا لَا يُؤْمِنُ مِنْهُ الْخَطَأُ، وَاشْتَرَطَهُ أَبُو الْمَعَالِي، كَالذِّكُورِيَّةِ، وَالْعَقْلِي، وَالْإِسْلَامِ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ بَصِيرًا. قَالَ فِي «الْمَغْنِيِّ»^(١)؛ لِأَنَّ الْأَعْمَى لَا يَعْرِفُ الْوَقْتَ، فَرَبَّمَا غَلَطَ. وَكَرِهَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ الزُّبَيْرِ أَذَانَهُ^(٢)، قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ. فَإِنْ كَانَ لَهُ مِنْ يَعْرِفُهُ الْوَقْتَ، لَمْ يَكْرَهُ. نَصَّ عَلَيْهِ؛ لِفَعْلِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ^(٣).

(فَإِنْ تَشَاخَّ) مِنْ الشُّخِّ، وَهُوَ الْبَخْلُ مَعَ حَرَصٍ^(٤). مُصَنَّف.

(١) ٦٩/٢ .

(٢) أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (١٨١٨)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٢١٦/١ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: مَا أَحَبُّ أَنْ يَكُونَ مُؤَذِّنُكُمْ عَمِيَانَكُمْ.

وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٢١٧/١، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٤٢٧/١ أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَكُونَ الْمُؤَذِّنُ أَعْمَى. قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: وَهَذَا الَّذِي رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي ذَلِكَ مُحْمُولٌ عَلَى أَعْمَى مُتَفَرِّدٍ، لَا يَكُونُ مَعَهُ بَصِيرٌ يَعْلَمُهُ بِالْوَقْتِ.

(٣) سَيَاتِي قَرِيبًا.

(٤) فِي الْأَصْلِ: «وَحَرَصَ»، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «كَشَافِ الْفِتَنِ» ٢٣٥/١ .

العمدة في ذلك، ثم في دينٍ وعَقْلٍ، ثم من يَخْتَارُهُ أَكْثَرُ الجيران،

الهداية (في ذلك) المذكور من الخِصال (ثمَّ) إن استويا فيها، قُدِّمَ أَفْضَلُهُمَا (في دينٍ وعَقْلٍ) لحديث: «لِيُوَدَّنَ لَكُمُ خِيَارُكُمْ» رواه أبو داود^(١) (ثمَّ) إن استويا في ذلك أيضاً، قُدِّمَ (مَنْ يَخْتَارُهُ أَكْثَرُ الجيران) أي: المصلِّين؛ لأنَّ الأذان لإعلامهم

الفتح (في ذلك المذكور من الخِصال) وهي الصوت، والأمانة، والعلمُ بالوقت؛ لأنَّه عليه الصلاة والسلام قَدَّمَ بلالاً على عبد الله بن زيد؛ لكونه أُنْدَى صوتاً منه، وقَدَّمَ أبا محذورة لصوته^(٢). وقَسَّنَا بَقِيَّةَ الخِصالِ عليه. دنوشري.

(ثم إن استويا) أو استويا في الخِصالِ المذكورة، قُدِّمَ الأفضَلُ في دين.. إلخ.
(الحديث: «لِيُوَدَّنَ لَكُمُ» إلخ) ولأنَّه إذا قُدِّمَ بالأفضليَّةِ في الصوت، ففي الأفضليَّةِ في ذلك بطريقِ الأوَّلَى، ولأنَّ مراعاتَهُمَا أَوَّلَى من مراعاةِ الصوت، ولأنَّ الضررَ بفقدِهما أَشَدُّ. دنوشري.

«ثمَّ إن استويا» في جميع ما تقدَّم.

(الجيران . . . المصلِّين) قَيَّدَ به غيره؛ (لأنَّ الأذانَ لإعلامِهِم)، فكان لِرِضَاهُم أثرٌ في التقديم، ولأنَّهم أعلمُ بمن يَبْلُغُهُمُ صَوْتُهُ، ومن هو أَعَفُّ عن النظرِ إلى عوراتِهِم، وحكْمُ أَكْثَرِهِم كالْكُلِّ، وذكر في «الكافي»^(٣) أنَّها رواية. دنوشري.

(١) في «سننه» (٥٩٠)، وهو - أيضاً - عند ابن ماجه (٧٢٦) عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما. قال المنذري في «مختصر سنن أبي داود» ٣٠٧/١: وفي إسناده: الحسين بن عيسى الحنفي الكوفي، وقد تكلم فيه أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، وذكر الدارقطني أن الحسين بن عيسى تفرَّد بهذا الحديث عن الحكم بن أبان. اهـ.

(٢) خبر تقديم بلال عليه السلام أخرجه أحمد (١٦٤٧٨)، وأبو داود (٤٩٩) مطولاً من حديث عبد الله بن زيد عليه السلام، وأخرجه الترمذي (١٨٩) من حديثه مختصراً.

وأما خبر تقديم أبي محذورة فأخرجه الإمام أحمد (١٥٣٧٦)، والنسائي في «المجتبى» ٧/٢.

(٣) ٢٢٣/١.

وهو خمس عشرة جملة،

(ثم) إن استووا في الكل، فالمميز (قرعة) فأئهم خرجت له، قدم.

(وهو) أي: الأذان المختار؛ لكونه أذان بلال ﷺ: (خمس عشرة) بينائهما على

الفتح (جملة) تميز،

(ثم إن استووا في الكل) أي: في جميع الجهات، أو في الاختيار، أو عدمه. (فالمميز قرعة) بينهم، فمن خرجت له القرعة، قُدم؛ لأنها تزيل الإبهام^(١)، وتجعل من خرجت له كالمُستحق المتيقن.

ولأنما شرعت القرعة؛ لقول النبي ﷺ: «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول، [ثم] لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه، لاستهموا». متفق عليه^(٢)، وقد تشاح الناس في الأذان يوم القادسية، فأقرع بينهم سعد^(٣). والقادسية: قرية من قرى الكوفة، وكذا الجيرة.

(وهو خمس عشرة) بإسكان الشين، وفتحها، وكسرها^(٤). وكون الأذان خمس عشرة كلمة من غير ترجيع. أي: (جملة)؛ لأن ذلك معنى الكلمة لغة. [هذا]^(٥) هو المشهور؛ لحديث عبد الله بن زيد^(٦)، وكان بلال يؤذن كذلك، ويقم حضراً وسفراً مع النبي ﷺ إلى

(١) في «المبدع» ٣١٦/١: الإبهام.

(٢) «صحيح» البخاري (٦١٥)، و«صحيح» مسلم (٤٣٧). من حديث أبي هريرة ﷺ. وما بين حاصرتين منهما.

(٣) علقه البخاري في كتاب الأذان قبل الحديث (٦١٥) بلفظ: ويذكر أن أقواماً اختلفوا في الأذان، فأقرع بينهم سعد. قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» ٩٦/٢: أخرجه سعيد بن منصور، والبيهقي [٤٢٨/١-٤٢٩] من طريق أبي عبيد، كلاهما عن هشيم عن عبد الله بن شبرمة... وهذا منقطع. وقد وصله سيف بن عمر في «الفتوح» والطبري من طريقه.

وذكر الحديث أيضاً الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» ٢٦٦/٢ وقال: وهذا منقطع، ولذلك مرّضه.

(٤) ينظر «الصحاح» (عشر)، و«المطلع» ص ٤٣.

(٥) زيادة يقتضيه السياق، وينظر «المبدع» ٣١٦/١.

(٦) سلف تخريجه ص ٢٩.

العمدة

الهداية

الفتح أن مات، وعليه عملُ أهل المدينة، وهو لا يداومُ إلَّا على الأفضل والأكمل، ولم يثبت أنَّه كان يُرجعُ. وقال الإمام أحمد: هو آخرُ الأمرين.

بأن يقول المؤذن: الله أكبرُ الله أكبر، الله أكبرُ الله أكبر، أشهدُ أن لا إله إلَّا الله، أشهدُ أن لا إله إلَّا الله، أشهدُ أنَّ محمداً رسولُ الله، أشهدُ أنَّ محمداً رسولُ الله، حيَّ على الصلاة، حيَّ على الصلاة، حيَّ على الفلاح، حيَّ على الفلاح، الله أكبرُ الله أكبر، لا إله إلَّا الله.

فإن رجعَ في الأذانِ وثنى الإقامة، لم يُكره.

فقوله: الله أكبر. أي: من كلِّ شيء، أو أكبرُ من أن يُنسبَ إليه ما لا يليقُ بجلاله، أو هو بمعنى كبير. وقوله: أشهد. أي: أعلم. وقوله: حيَّ على الصلاة. أي: أقبلوا إليها، وقيل: أسرعوا. والفلاح: الفوزُ والبقاء؛ لأنَّ المصلِّي يَدْخُلُ الجنةَ إن شاء الله فيبقى فيها، ويُخَلَّد. وقيل: هو الرشْدُ والخير، وطالبُهما مفلح؛ لأنَّه يصيرُ إلى الفلاح، ومعناه: هلمُّوا إلى سببِ ذلك. وختمَ ب: لا إله إلَّا الله؛ ليختمَ بالتوحيد، وباسمِ الله تعالى، كما بدأ به، وشُرعت: لا إله إلَّا الله، مرَّةً واحدةً؛ إشارةً إلى واحديةِ الإله المعبودِ سبحانه وتعالى.

والترجيُّع: هو أن يأتيَ بالشهادتين أولاً، خافضاً بهما صوته، ثمَّ يأتيَ بهما رافعاً صوته، فيُرجعُ من السِّرِّ إلى العلانية؛ لأنَّه رجعَ إلى رفعِ الصوتِ بعد أن ذكره، أو إلى الشهادتين بعد ذكرهما.

والحكمةُ فيه أن يأتيَ بهما بتدبيرٍ وإخلاصٍ؛ لكونهما المنجيتينِ من الكفر، المدخلتينِ في الإسلام.

واحتجَّ الإمام أحمدُ بحديث عبد الله بن زيد؛ لأنَّ بلالاً كان يؤذُنُ به مع رسول الله ﷺ سراً وحضراً، وأقرَّه النبي ﷺ بعدَ أذانِ أبي محذورة.

وهي: المركَّبُ الإسنادي، مثلاً: الله أكبرُ. جملةٌ، وهكذا إلخ، من غير ترجيع للشهادتين، فإن رَجَعَهُمَا، فلا بأس.

(يُرتَلُّه) أي: الأذان، أي: يُسْتَحَبُّ أن يتمهَّلَ في ألفاظه، ويقفَ على كلِّ جملة.

قال الأثرم: سمعتُ أبا عبد الله سُئِلَ: إلى أيِّ الأذان تذهب؟ قال: إلى أذانِ بلال. قيل له: أليسَ حديثُ أبي محذورة^(١) بعدَ حديثِ عبد الله بن زيد بن عبد ربّه - وهو راوي حديث الأذان -؛ لأنَّ حديثَ أبي محذورة بعدَ فتحِ مكّة؟ فقال: أليسَ قد رجَعَ النبي ﷺ إلى المدينة وأقرَّ بلالاً على أذانِ عبد الله بن زيد. دنوشي مع زيادة.

(وهي المركَّبُ الإسنادي) وهو كلُّ كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، كبرق نحره، وشابَّ قرناها، وحكمه الحكايةُ على ما كانَ عليه قبلَ التسمية منه إذا جُعِلَ علماً، فإذا قيل: جاء شابَّ قرناها، فشابَّ قرناها فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه ضمّةٌ مقدّرةٌ على آخره، منعٌ من ظهورها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ الحكاية، وكذا يُقالُ في حالةِ النصبِ والجرِّ.

(من غير ترجيع للشهادتين) أي: وعدمُ الترجيع هو الأفضل؛ لأنّه عليه الصلاة والسلام كان بلالٌ يداومُ معه في السفرِ والحضرِ عليه، وهو لا يداومُ إلّا على الأفضلِ والأكمل، ولم يثبت أنّه كان يُرجِعُ فيه. ح. ف.

(ويقفُ على كلِّ جملة) أي: ويسنُّ الوقفُ بالسكونِ على كلِّ جملةٍ من جُمَلِ الأذانِ والإقامة؛ لما رُوِيَ عن إبراهيم النخعي أنّه قال: شيتانٍ مجزومانِ كانوا لا يعربوهما، الأذانُ والإقامةُ.

قلت: والمراد بالجزمِ الوقفُ بالسكون، وعدمُ الإعرابِ بالحركاتِ الظاهرة. وقال أيضاً: الأذانُ جزمٌ^(٢).

(١) أخرجه أحمد (١٥٣٧٩)، وأبو داود (٥٠٠)، والترمذي (١٩٢).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» ٢٢٩/١.

وأن يكون قائماً (على علو) أي: مكان مرتفع، كالمنارة؛ لأنه أبلغ في الإعلام، حال

قال المجد في «شرحه»: معناه استحباب تقطيع الكلمات على كل جملة.

(وأن يكون قائماً... إلخ) أي: ويسن أن يكون المؤذن قائماً في الأذان والإقامة، أمّا في الأذان؛ فلما روى أبو قتادة أن النبي ﷺ قال لبلال: «قُمْ فَأَذِّنْ»^(١). وكان مؤذن رسول الله ﷺ يؤذنون قياماً. وأمّا في الإقامة؛ فلأن المؤذن يدعو الناس إلى القيام إلى الصلاة، والداعي إلى الشيء أولى في المبادرة إلى ما يدعو إليه غيره، قال الله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٤]، وقال بعض العلماء:

وإنك إذ ما تأت ما أنت أمرٌ به تُلف من إياه تأمرُ أتياً^(٢)
ولأنها أحد الأذنين، فُشِّع لها القيام كالآخر، فيكرهان - الأذان والإقامة - قاعدة،
لغير مسافرٍ ومعدورٍ، فلا يكره أذان كل منهما قاعدة؛ لتعذر القيام منهما مع السفر والعذر،
وكذا يُكره الأذان والإقامة راكباً وماشياً، لغير مسافرٍ.

قال في «الرعاية»: يُباحان للمسافر حال مشيه وركوبه في رواية. وظاهره أنه إذا أذن قاعدة لغير عذر، أنه يصح أذنه مع الكراهة.

قال في «المبدع»^(٣): ولم يذكروا الاضطجاع، ويتوجه الجواز، لكن يكره؛ لمخالفة السنة. دنوشرى.

(على علو) أي: على موضع عالٍ، أي: مرتفع، كالمنارة ونحوها؛ لأنه روي عن امرأة من بني النجار، قالت: كان بيتي من أطول بيت حول المسجد، وكان بلال يؤذن عليه [الفجر، فيأتي] بسحر، فيجلس^(٤) على البيت فينظر إلى الفجر، فإذا رآه تمطى، ثم قال:

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٩٥) مطولاً.

(٢) أورده ابن عقيل في «شرحه على ألفية ابن مالك» ٣٦٧/١، ولم ينسبه.

(٣) ٣٢٠/١.

(٤) وقعت العبارة في الأصل كالتالي: «يؤذن عليه بسحر، فيأتي، فيجلس...»، والتصويب وما بين حاصرتين من «سنة» أبي داود.

كونه (متطهراً) من الحدثين. ويكره أذانُ جُنُبٍ، وإقامةٌ محدثٍ.

اللهم إني أستعينك وأستعديك^(١) على قريشٍ، أن يقيموا دينك. قالت: ثم يؤذّن. رواه أبو داود^(٢).

ولأنّ الأذانَ على مكانٍ عالٍ أبلغُ في الإعلام.

(متطهراً) أي: ويسُنُّ كونُ المؤذّنِ والمقيمِ متطهراً من الحدثين الأصغرِ والأكبرِ.

قال في «المبدع»: لقول رسول الله ﷺ: «لا يؤذّنُ إلّا متوضّئ» رواه الترمذي والبيهقي^(٣). وحكمُ الإقامة كذلك، بل أكذُ من الأذانِ؛ لأنها أقربُ إلى الصلاة. دنوشي.

(ويكرهُ أذانُ جُنُبٍ) ويصحُّ على الأصحِّ مع الكراهة، ولا يكرهُ أذانُ مُحدِّثٍ. نصُّ عليه؛

لأنّ الأذانَ لا يزيدُ على قراءة القرآن، ولا يُشترطُ لها الطهارةُ من الحدثِ الأصغرِ.

(وإقامةٌ مُحدِّثٍ) أي: ويكرهُ إقامةٌ محدثٍ؛ للفصلِ بين الإقامةِ والصلاةِ بالوضوءِ، أمّا

إذا أقامَ متوضّئاً، لم يحصلَ فصلٌ.

(١) في الأصل: «وأستعينك»، وفي «سنن» أبي داود: اللهم إني أحمدك وأستعينك على قريش... الخبر.

(٢) في «سننه» (٥١٩). قال النووي في «المجموع» ١١٢/٣: رواه أبو داود بإسناد ضعيف. اهـ. وحسنه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» ١٠٣/٢.

(٣) أخرجه الترمذي برقم (٢٠٠)، من طريق الوليد بن مسلم، عن معاوية بن يحيى الصدفي، عن الزهري، عن أبي هريرة مرفوعاً.

ثم روى الترمذي (٢٠١) من طريق عبد الله بن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب قال: قال أبو هريرة ﷺ: لا ينادي بالصلاة إلا متوضّئ.

قال الترمذي: وهذا أصحُّ من الأول، وحديث أبي هريرة لم يرفعه ابن وهب، وهو أصحُّ من حديث الوليد بن مسلم. والزهري لم يسمع من أبي هريرة. اهـ.

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٣٩٧/١ من طريق الوليد بن مسلم، عن معاوية بن يحيى، عن الزهري، عن يحيى بن المسيب، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً.

قال البيهقي: هكذا رواه معاوية بن يحيى الصدفي، وهو ضعيف، والصحيح رواية يونس بن يزيد الأيلي، وغيره، عن الزهري قال: قال أبو هريرة: لا ينادي بالصلاة إلا متوضّئ.

العمدة مستقبل القبلة، جاعلاً سبابتيه في أذنيه، يلتفت يمينا ل: حيَّ على الصلاة، وشمالاً ل: حيَّ على الفلاح،

الهداية (مستقبل القبلة) لأنها أشرف الجهات (جاعلاً سبابتيه في أذنيه) لأنه أرفع للصوت (يلتفت) ندباً برأسه، وعُنقه، وصدره (يمينا ل) قوله: (حيَّ على الصلاة، وشمالاً ل: حيَّ على الفلاح) ^(١) ومعنى حيَّ: أقبلوا وتعالوا. والفلاح: الفوز والرضا ^(٢). ويرفع وجهه إلى السماء فيه كلُّه؛ لأنه حقيقة التوحيد.

الفتح (مستقبل القبلة) أي: ويسنُّ أيضاً كونه مستقبل القبلة. قال في «المبدع» ^(٣): لأنها أشرف الجهات. ولأنَّ مؤذني رسول الله ﷺ كانوا يؤذنون مستقبل القبلة، فإذا أخلَّ باستقبال القبلة، كُرِهَ وصحَّ.

(جاعلاً سبابتيه... إلخ) ويسنُّ كونه جاعلاً إصبعي سبابتيه في أذنيه. قال في «المبدع» ^(٣): لأنَّ رسول الله ﷺ أمرَ بلالاً أن يجعل إصبعيه في أذنيه، وقال: «إنَّه أرفع لصوتك» رواه ابن ماجه ^(٤).

(ولتفت ندباً... إلخ) أي: ويسنُّ أن يلتفت المؤذن في الأذان دون الإقامة، فيقول: حيَّ على الصلاة. مرَّتين، و: حيَّ على الفلاح. مرَّتين.

(ويرفع وجهه إلى السماء... إلخ) أي: ويسنُّ للمؤذن أن يرفع وجهه إلى جهة السماء، في حال أذانه؛ لأنها قبلَةُ الدعاء.

قال في «الإنصاف» ^(٤): يرفع وجهه إلى السماء في الأذان كلُّه، على الصحيح من المذهب. انتهى.

(١-١) زيادة من (ز)، وهي في «المطلع» ص ٥٠.

(٢) ٣٢٢-٣٢١/١.

(٣) برقم (٧١٠) من طريق عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد مؤذن رسول الله: حدثني أبي، عن أبيه، عن جده. قال البوصيري في «مصابيح الزجاجة» ١/١٥٣: هذا إسناد ضعيف لضعف أولاد سعد القرظ: عمار، وسعد، وعبد الرحمن.

(٤) ٨١/٣.

ولا يُزيل قدميه.

ويقول بعدهما في أذان الصُّبح: الصلاة خيرٌ من النوم. مرّتين،

(ولا يزالُ قدميه) أي: لا يستدير في منارةٍ وغيرها.

(ويقول) المؤذّن ندباً (بعدهما) أي: الخيعلتين (في أذان الصُّبح: الصلاة خيرٌ من النوم. مرّتين) لحديث فيه، رواه أحمد^(١). ولأنّه وقتُ ينامُ النَّاسُ فيه غالباً. ويُكره في غير أذانِ فجرٍ، وبين أذانٍ وإقامة.

وقيل: عندَ الشهادتين، وقيل: عند كلمة الإخلاصِ فقط، وهي الشهادتان.

(ولا يزالُ قدميه) أي: ويسنُّ أن لا يزالَ قدميه، ولا يستند، سواءً أذّنَ على منارةٍ، أو غيرها، أو على الأرض.

قال في «الإنصاف»^(٢): وهو المذهب، وعليه الأصحاب. وجزم به أكثرهم؛ لما روى أبو جحفة: أن بلالاً يؤذّنُ فجعلتُ أتَّبِعُ^(٣) فاه هاهنا وهاهنا، يقولُ يميناً: حيَّ على الصلاة. وشمالاً: حيَّ على الفلاح. متفقٌ عليه^(٤). دنوشري.

(ويقولُ المؤذّنُ ندباً بعدهما... إلخ) أي: ويسنُّ قولُ المؤذّن: الصلاة خيرٌ من النوم. مرّتين، بعدَ حيلةِ أذانِ الفجرِ، سواءً أذّنَ بقلبي، أو مُسْفِراً، ويُكره في غيره، وبين الأذانِ

(١) في «مسنده» (١٥٣٧٦)، وأخرجه - أيضاً - أبو داود (٥٠٤)، والنسائي في «المجتبى» ١٣/٢ عن أبي محذورة رضي الله عنه، وستأتي ترجمته قريباً. بلفظ: «وإذا أذّنتُ من الفجر، قل: الصلاة خيرٌ من النوم، الصلاة خيرٌ من النوم».

(٢) ٧٩/٣.

(٣) في الأصل: «أسمع».

(٤) حديث أبي جحفة أخرجه البخاري (٦٣٤) مختصراً، بلفظ: أنه رأى بلالاً يؤذّن، فجعلتُ أتَّبِعُ فاه هاهنا وهاهنا بالأذان.

وأخرجه مسلم (٥٠٣): (٢٤٩) مطولاً، وفيه: فجعلتُ أتَّبِعُ فاه هاهنا وهاهنا، يقولُ يميناً وشمالاً، يقول: حيَّ على الصلاة، حيَّ على الفلاح.

وليس فيهما التفصيل الذي ذكره صاحب الحاشية: يقولُ يميناً: حيَّ على الصلاة، وشمالاً: حيَّ على الفلاح.

والإقامة، وكذا النداء بالصلاة بعد الأذان في الأسواق وغيرها، مثل أن يقول: الصلاة، أو: الإقامة، أو: الصلاة يرحمكم الله.

قال الشيخ تقي الدين في «شرح العمدة»^(١): هذا إذا كانوا سَمِعُوا النداء. وفي «الفصول»: إن تأخر الإمام، أو أمثال الجيران، فلا بأس بإعلامه.

ويُكره قوله قبل الأذان: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَكًا﴾ الآية [سورة الإسراء]، وكذا إن وصله بذكر بعده. ذكره في «شرح العمدة»^(٢).

وما سوى التأذين قبل الفجر، من التسبيح، والإنشاد، والدعاء، مما يفعله المؤذنون، رافعاً بها صوته، ليس بمسنونٍ عند أحدٍ من العلماء، بل من البدع المكروهة، فليس لأحد أن يأمر به، ولا أن يُنكر على من تركه، ولا أن يُعلق^(٣) استحقاتاً عليه، ولا يلزم فعله، ولو شرطه واقف.

قال ابن الجوزي في كتاب «تلبيس إبليس»^(٤): قد رأيت من يقوم بالليل كثيراً على المنارة، فيعظ، ويذكر، ويقرأ سورة من القرآن بصوت مرتفع، فيمنع الناس من نومهم، ويخلط^(٥) على المهتجلين قراءتهم، وكل ذلك من المنكرات.

والحيلة: هي قوله: حي على الصلاة، حي على الصلاة، حي على الفلاح، حي على الفلاح، فيقولها بعدها؛ لقول النبي ﷺ لأبي محذورة: «إذا كان أذان الفجر، فقل: الصلاة»

(١) ١١١/٤.

(٢) ١١٢/٢.

(٣) في الأصل: «يعلو».

(٤) ص ١٣٣.

(٥) في الأصل: «يخلط».

خيرٌ من النوم». مرّتين. رواه أحمدُ وأبو داود^(١).

قال في «المبدع»^(٢): وفي رواية: أنَّ بلالاً جاء ذات يوم، فأرادَ أن يدعو رسولَ الله ﷺ، فقليل له: إنَّه نائمٌ، فصَرَخَ بأعلى صوته: الصلاةُ خيرٌ من النوم. مرّتين. قال ابنُ المسيَّب: فأدْخِلْتَ هذه الكلمةَ في التَّأْذِينِ إلى صلاةِ الفجر^(٣). وقيل: يجب. دنو شري.

(بلا تثنية) لما رُوِيَ عن عبدِ الله بن عمر أنَّه قال: إنَّما كانَ الأذانُ على عهدِ رسولِ الله ﷺ مرّتين مرّتين، والإقامةُ مرّةً مرّةً، إلَّا أنَّه يقول: قد قامتِ الصلاةُ، قد قامتِ الصلاة. رواه الإمام أحمد وأبو داود والنسائي^(٤).

(وتُباحُ تثنيُّها) أي: الإقامة، فذلك جائزٌ من غيرِ كراهة. نصُّ عليه في رواية حنبل. فقال: أذانُ أبي محذورةٌ أعجبُ إليّ، وعليه عملُ أهلِ مكَّةَ اليوم، وهو مرجَّعٌ، فيعيد الشهادتين بعد ذكرهما خافضاً صوته، ثم يأتي بهما رافعاً صوته.

(يَحْدُرُهَا) أي: ويسنُّ أن يَحْدُرُهَا، أي: الإقامة، وهو أن يُسْرَعَ فيها؛ لما رَوَى جابرٌ أنَّ النبيَّ ﷺ قال لبلال: «يا بلال إذا أذُنْتَ فترسَّل، وإذا أقمْتَ فاحدُر». رواه الترمذي، وقال: لا نعرفه إلَّا من حديثِ عبدِ المنعم - صاحبِ السَّقاء^(٥)، وهو إسنَادٌ منجهول^(٦)،

(١) «مسند» أحمد (١٥٣٧٩)، و«سنن» أبي داود (٥٠٠)، وسلف ص ٣٢.

(٢) ٣١٨/١.

(٣) أخرجه ابن ماجه (٧١٦) من حديث بلال ؓ. قال البوصيري في «مصابيح الزجاجة» ١/١٥٣: هذا إسنَادٌ رجاله ثقات إلَّا أنَّ فيه انقطاعاً، سعيد بن المسيَّب لم يسمع من بلال.

(٤) أحمد (٥٥٦٩)، وأبو داود (٥١٠)، والنسائي ٣/٢.

(٥) في الأصل: «الشفاء»، وكذا في «كشاف القناع» ١/٢٣٨، والتصويب من «سنن الترمذي» وكتب تراجم الرجال.

(٦) «سنن» الترمذي (١٩٥) و(١٩٦).

يُسْرَعُ فِيهَا، وَيَقِفَ عَلَى كُلِّ جُمْلَةٍ، كَالْأَذَانِ .

(ويقيم مؤذن) أي: يتولَّى الإقَامَةَ مَنْ أَدَّنَ نَدْبَاءً، فَلَوْ سُبِقَ الْمُؤَذِّنُ بِالْأَذَانِ،

[و] (١) رواه الحاكم في «مستدرکه» (٢)، ولأنَّ الأَذَانَ إعلَامَ الغَائِبِينَ، فَالتَّثَبُّتُ فِيهِ أَبْلَغُ، وَالْإِقَامَةُ إعلَامُ الحَاضِرِينَ، فَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ فِيهَا. دنوشري.

(ويقيم مؤذن) أي: ويسرُّ أَنْ يتولَّى الأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ وَاحِدٌ، بَأَنْ يتولَّى الإقَامَةَ مَنْ يتولَّى الأَذَانَ. قال في «المبدع»: لما في حديث زياد (٣) بن الحارث الصَّدَائِيّ، حين أَدَّنَ، قال: فَأَرَادَ بِلَالٌ أَنْ يَقيِمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَقيِمُ أَخُو صُدَاءَ»، فَإِنَّ مَنْ أَدَّنَ، فَهُوَ يَقيِمُ». رواه الإمام أحمد وأبو داود (٤). ولأنَّهُمَا ذِكْرَانِ يَتَقَدَّمَانِ الصَّلَاةَ، فَسَرُّ أَنْ يتولَّاهُمَا وَاحِدٌ كَالْخَطْبَتَيْنِ.

(فلو سُبِقَ الْمُؤَذِّنُ) أي: الرَاتِبُ، بَأَنْ خِيفَ فَوْتُ الْوَقْتِ، فَإِنْ حَضَرَ الرَاتِبُ بَعْدَ الأَذَانِ، أَعَادَ اسْتِحْبَاباً، فَهُوَ مَفْرَعٌ عَلَى قَوْلِهِ: «ويقيم مؤذن... إلخ». توضيح ذلك أَنَّ وَقْتَ الأَذَانِ إِلَى الْمُؤَذِّنِ، وَوَقْتُ الإقَامَةِ إِلَى الإمام، فَلَا يَقيِمُ إِلَّا بِإِذْنِهِ. وَلَا يُؤَدِّنُ غَيْرَ الرَاتِبِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، إِلَّا أَنْ يَخَافَ فَوْتَ وَقْتِ التَّأْذِينِ، وَمتى جَاءَ الرَاتِبُ، وَقَدْ أَدَّنَ غَيْرَهُ قَبْلَهُ، أَعَادَ الرَاتِبُ

(١) ما بين حاصرتين زيادة يقتضيها السياق. ينظر «كشاف القناع» ١/٢٣٨.

(٢) ١/٢٠٤، وقال: هذا حديث ليس في إسناده مطعون فيه غير عمرو بن فائد، والباقون شيوخ البصرة، وهذه سُنَّةٌ غَرِيبَةٌ، لَا أَعْرِفُ لَهَا إِسْنَاداً غَيْرَ هَذَا، وَلَمْ يَخْرُجَاهُ.

وتعقبه الذهبي بقوله: قال الدارقطني: عمرو بن فائد متروك.

قال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على «سنن الترمذي»: ومن الطريف أن له إسنادين ضعيفين، عرف الترمذي أحدهما، ولم يعرف الآخر، وعرف الحاكم الثاني، ولم يعرف الأول.

(٣) في الأصل: «يزيد». والتصويب من المصادر.

(٤) أحمد (١٧٥٣٧) و(١٧٥٣٨)، وأبو داود (٥١٤)، وهو أيضاً عند الترمذي (١٩٩)، وابن ماجه (٧١٧). قال الترمذي: وحديث زياد إنما نعرفه من حديث الإفريقي، وهو ضعيف عند أهل الحديث، وضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره، قال أحمد: لا أكتب حديث الإفريقي، قال: ورأيت محمد بن إسماعيل يقوِّي أمره، ويقول: هو مُقَارِبُ الحديث. وضعفه النووي في «الخلاصة» ١/٢٩٧.

الهداية فأراد المؤذّن أن يقيم، فقال أحمد: لو أعاد الأذان كما صنع أبو محذورة^(١)، فإن أقام بلا إعادة، فلا بأس. قاله في «المبدع»^(٢).

(في مكانه) أي: يُسنُّ أن يُقيمَ في مكانِ أذانه (إن سَهْلَ) عليه؛ لأنّه أبلغُ في

الأذان استجاباً، قاله في «الإنصاف»^(٣).

(فأرادَ المؤذّن... إلخ) أي: الراتبُ المسبوقُ بالأذان.

(لو أعاد الأذان) جوابُ «لو» قوله: «فلا بأس»، وجوابُ قوله: «فإن أقام» محذوفٌ دلٌّ عليه المذكورُ، أعني: «فلا بأس»، وتقدّم نظيره في الحيف.

(في مكان) واحد أي: ويسنُّ أيضاً كونُ الأذانِ والإقامةِ بمحلٍّ واحدٍ، بأن يُقيمَ الصلاةَ في الموضعِ الذي يؤذّنُ فيه؛ لقولِ بلالٍ للنبي ﷺ: لا تُسبقني بـ «آمين»^(٤). لأنّه لو كانَ يُقيمُ في المسجدِ لما خاف أن يسبقه بها، كذا استنبطه الإمامُ أحمد، ولأنّه أبلغُ في الإعلامِ، كالخطبةِ الثانية.

ومحلُّ ذلك إن سَهْلَ، فإن شقَّ ذلكَ على المؤذّنِ، بحيثُ يؤذّنُ في المنارةِ، أو في مكانٍ بعيدٍ من المسجدِ، فيقيمُ في غيرِ موضعه، فيؤذّنُ بالمنارةِ، ويلمحُ أسفل.

قال صاحبُ «المنتهى»: قلت: وهو الصوابُ، وعليه العملُ في جميعِ الأمصارِ والأعصارِ، ونقلَ جعفر^(٥) بنُ محمّد: يستحبُّ ذلك؛ ليلحقَ «آمين» مع الإمام. دنو شري.

(١) ورد في حاشية الأصل: «يعني لكان أحسن». وأبو محذورة: هو أوس بن يغيّر، لم يهاجر، بل أقام بمكة إلى أن مات، روى عن النبي ﷺ أنّه علّمه الأذانَ، وقصّته في «صحيح» مسلم وغيره. (ت: ٥٩ هـ، وقيل: ٧٩ هـ). «الإصابة» لابن حجر العسقلاني ١٢/١٢.

(٢) ٣٢٣/١ (٢)

(٣) ١١٣/٣ (٣)

(٤) أخرجه أبو داود (٩٣٧)، وهو عند أحمد (٢٣٨٨٣).

(٥) في الأصل: «أبو جعفر» وهو خطأ، والتصويب من «مطالب أولي النهى» ١/٥٣٢ - والكلام منه - ، و«الإنصاف» ٨٤/٣.

ولا يُجزئ إلا من ذَكَرٍ، عَدَلٍ، العدة

الإعلام. فإن شقَّ، كأن أذن في منارة، أو مكانٍ بعيد عن المسجد، أقام في المسجد؛
لثلاث يفوته بعضُ الصلاة، لكن لا يقيمُ إلا بإذن الإمام.

(ولا يُجزئ) أي: لا يصحُّ أذانٌ (إلا من ذَكَرٍ) واحدٍ (عَدَلٍ) ولو ظاهراً، فلو أذن
واحدٌ بعضه، وكَمَله آخرُ، أو أذنت امرأة،

الفتح (ولا يجزئُ إلا من ذكرٍ عدلٍ) شرط في «المتنهي»^(١) في المؤذّن الذي يُعتدُّ بأذانه ثلاثة
شروط، وهنا شرطان، إلّا أنّ الشرط الثاني فيه شرطان باللازم، إذ يُلزَم من العدالة الإسلام
والعقل، إذ غيرُ المسلم لا يوصفُ بالعدالة، وغيرُ العاقل كذلك.

الشرط الأول: كونه مسلماً؛ لكونه قُرْبَةً يُشترطُ لها النيّة، وهي لا تصحُّ من الكافر.

الثاني: كونه ذكراً. قال في «الفروع»: ولا يُعتدُّ بأذان امرأة، وفاقاً^(٢)، ولا خنثى، [قال
جماعة]: ولا يصحُّ؛ لأنّه منهيٌّ عنه، كالحكاية، وظاهرُ كلام جماعة: صحّته؛ لأنَّ الكراهة
لا تمنعُ الصحّة، فيتوجّه على هذا: بقاء فرض الكفاية؛ لأنّه لم يفعل^(٣)، والمذهب الأول.

الثالث: كونه عاقلاً، فلا يصحُّ من مجنونٍ؛ لأنّه لا قصدَ له، فعبادته كلّها غيرُ
صحيحة. وقوله: فلا يعتدُّ بأذانٍ فاسقٍ؛ لأنَّ النبي ﷺ وَصَفَ المؤذّنين بالأمانة، والفاسق غيرُ
أمين، فلم يصحَّ منه أذانه، وفيه رواية: بلى. وهذا الخلاف فيمن هو ظاهرُ الفسق، فأما
مستورُ الحال، فيصحُّ أذانه، بغيرِ خلافٍ نعلمه. «متنهي» و«شرحه»^(٤) (أو أذنت امرأة) أي:

(١) ٤٠/١.

(٢) جاء في «الفروع» ١٩/٢: ولا يعتدُّ بأذان المرأة (هـ). انتهى. فمرز له ابنُ مفلح بـ (هـ) أي: خلافاً
لأبي حنيفة، فلمعلما تحرفت من (هـ) إلى (و) - أي: وفاقاً - والصواب أن الحنفية خالفوا، فأذان المرأة
عندهم صحيح، لكنه مكروه، ويستحب إعادته. ينظر «حاشية ابن عابدين» ٢٩٢/١ - ٢٩٣.

(٣) وقع في الأصل تقديمٌ وتأخيرٌ. والتصويب من «الفروع» وما بين حاصرتين منه.

(٤) «معونة أولي النهى» ١/ ٥٣٤، وينظر «شرح متهمي الإرادات» ١/ ٢٧٠.

أو خُتِي، أو ظاهرُ الفسق، لم يُعتدَّ به.

ولا يجزئُ إلّا (مرتّباً) كأركان الصّلاة (متوالياً) عُرفاً؛ لأنّه لا يحصل المقصودُ منه إلا بذلك. فإن نكّسه، لم يُعتدَّ به.

ولا يجزئُ أذانُ امرأةٍ، لأنّ رفعَ صوتِها منهيٌّ عنه، ويحرّمُ التلذُّذُ بسماعِهِ، فيخرجُ عن كونه قُرْبَةً، فلم يصحّ.

(أو خُتِي) أي: ولا يجزئُ أيضاً أذانُ خُتِي مشكلي؛ لأنّه لا يُعلَمُ هل هو ذكراً أو أنثى. أمّا الخُتِي الذي ظهرت فيه علامةُ الرجالِ كبوله من ذكْرِهِ، أو نباتِ لحيّته، فحكمه حكمُ الرجالِ.

(أو ظاهرُ الفسق) أي: ولا يجزئُ أيضاً أذانُ ظاهرِ الفسق. أي: عاصي، ولا يُعتدُّ به؛ لأنّ الفاسقَ غيرُ أمينٍ، فلا يُقبلُ إخبارُهُ.

والفسقُ لغةٌ: العصيانُ، والتّركُ لأمرِ الله، والخروجُ عن طريقِ الحقِّ. وشرعاً: مَنْ فعلَ كبيرةً، أو أكثرَ من الصّغائرِ. والكبيرةُ ما فيها حدٌّ في الدنيا، أو وعيدٌ في الآخرة. نصَّ عليه^(١). دنوشري.

(ولا يجزئُ إلّا مرتّباً) لأنّه ذِكْرٌ يُتَعَبَّدُ به، فلا يجوزُ الإخلالُ بنظْمِهِ، كأركانِ الصّلاة، بأنْ يأتِيَ بالتكبيرِ قبلَ الشهادتينِ، ويأتِيَ بالشهادتينِ قبلَ: «حيّ على الصّلاة»، وهلمَّ جرّاً، إلى آخرِ كلماتِ الأذانِ، فإن نكّسه، بأنْ عكسَ الترتيبَ، لم يصحّ.

(متوالياً) أي: ولا يصحُّ الأذانُ أيضاً إلّا متوالياً عرفاً؛ لأنّه لا يحصلُ المقصودُ منه، وهو الإعلامُ بدخولِ الوقتِ بغيرِ موالاةٍ، ولأنّه شُرِعَ في الأصلِ كذلك، بدليلِ أنّه عليه الصّلاة والسلام علّمَهُ أبا محذورةً مرتّباً^(٢).

(١) جاء بعدها في الأصل ما يلي: «فإن كان مستور الحال بغير خلاف نعلمه». وهي عبارة ناقصةٌ هنا، وسلفت بتمامها قريباً.

(٢) سلف ص ٣٢.

العمدة ولو ملحناً.

الهداية ويصيحُ أذاناً (ولو) كان (ملحناً) أي: مطرباً به.

الفتح «مسألة»: لا تُعْتَبَرُ موالاةُ بينِ الإقامة والصلاة إذا أقامَ عند إرادة الدخولِ في الصلاة، ويجوزُ الكلامُ بينهما، وكذا بعدَ الإقامة وقبلَ الدخولِ فيها، رُوي ذلك عن عمرَ رضي الله عنه.

إذا تقررَ هذا، فإنْ تكلمَ المؤذّنُ في أثناءِ أذانه بكلامٍ محرّمٍ ظاهره، ولو كان يسيراً، كَسَبِّ، وفُحْشٍ، وقَذْفٍ، وغيبةٍ، ونميمةٍ، ولو يسيراً، بطلَ؛ لأنّه فَعَلَ مُحَرِّماً فيه، وهو يُنافي العبادةَ، ولأنّه قد خرجَ عن أهليّةِ الأذانِ، كما لو ارتدَّ في أثناءه - والعياذُ بالله تعالى - أو فرّق بين كلمات الأذان، بأن سكتَ سكوتاً طويلاً، ولو بنومٍ، أو إغماءٍ، أو جنونٍ، بطلَ الأذانُ، ولم يعتدَّ به؛ للإخلالِ بالموالاةِ المشروطةِ فيه، فيستأنفُ.

وكُرهَ في أثناءِ الأذانِ كلامٌ يسيرٌ غيرُ المحرّمِ، وكُرهَ أيضاً في أثناءِ الأذانِ سكوتٌ بلا حاجةٍ. وظاهرُ أنَّ السكوتَ والكلامَ المباحَ اليسيرَ لا يبطلانه، بل هو جائزٌ؛ لأنَّ سليمانَ بنَ صُرَدٍ - وله صحبةٌ - كانَ يأمرُ غلامه بالحاجة في أذانه ^(١). وكُرهَ السلامُ، لكن يكرهه ذلك إن كانَ لغغير حاجةٍ.

قال أبو داود: قلت لأحمد: الرجلُ يتكلّمُ في أذانه؟ قال: نعم. قلت له: يتكلّمُ في الإقامة؟ قال: لا. ولأنّه ^(٢) يستحبُّ حذرها. «منتهى» و«شرحه».

(أي: مطرباً به) يقال: لحنَ في قراءته، إذا طَرَّبَ بها، وغرَّدَ.

قال القاضي: كقراءة الألحان.

قال الإمام أحمد: كلُّ شيءٍ مُحدّث أكرهه كالطرب. ويصحُّ؛ لأنه يحصل به المقصود. وأمّا اللّحن: فهو الفِطْنَةُ والفهمُ لما لا يَفْطِنُ له غيره، ومنه الحديث: «لعلَّ بعضكمُ اللّحنَ بحجّةٍ من بعض» ^(٣)، واللحنُ أيضاً: الخطأُ في الإعراب، والتلحينُ: التَّخْطِيطُ.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٢١٢/١، والبيهقي ٣٩٨/١.

(٢) في الأصل: «قال: ولا يستحب»، والتصويب من «المبدع» ٣٢٤/١.

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٨٠)، ومسلم (١٧١٣)، وهو عند أحمد (٢٥٦٧٠) من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

وملحوناً، ويكره، ويُجزئ من مميّز،

(وملحوناً) لحناً لا يُحيل المعنى. (ويُكره) أي: الأذان ملحنّاً، وملحوناً، وبطل إن أحيل المعنى.

(ويجزئ) أذانٌ (من مميّز) لصحة صلاته، كالبالغ. وفي «الاختيارات»^(١): أن الأذان الذي يسقط به فرض الكفاية لا بُدَّ أن يكون من بالغ حتى يرجع إلى خبره.

والمراد هنا: التغني، بحيث يؤدي إلى تغيير كلمات الأذان وكيفياتها بالحركات، والسكنات، ونقص بعض حروفها، أو زيادة فيها. قاله بعضهم.

(وملحوناً) أي: ويُكره الأذان ملحوناً، بأن يكون فيه لحن لا يحيل المعنى، كرفع تاء «الصلاة»، أو نصبها، أو حاء «الفلاح». أمّا لو أحال المعنى، فإنه لا يصح، كما لو مدّ همزة «الله»، أو باء «أكبر»، فإنّ مدّ الهمزة يُصيّرها استفهاميّة، ومدّ باء «أكبر» يصيّره جمع كبر، وهو الطبل الكبير.

(ويجزئ... من مميّز) للبالغين، وهو الذي يفهم الخطاب، ويردّ الجواب. ولا ينضبّ بسنّ، والصواب ضبطه بالسنّ. وهذه المسألة على روايتين:

أولاهما: الصحة، نصره القاضي وغيره، وقدمه في «المحرر»، وجزم به في «الوجيز» مع الكراهة؛ لما روى ابن المنذر بإسناده عن عبد الله بن أبي بكر بن أنس، قال: كان عمومتي يأمروني أؤذن لهم، وأنا غلام لم أحتلم، وأنس شاهد ذلك، ولم ينكره^(٢). وهذا ممّا يظهر ولا يخفى، فكان كالإجماع، ولأنّه ذكر تصحّ صلاته، فصحّ أذانه، كالبالغ.

والثانية: لا يصحّ، قدّمها في «الفروع»^(٣)، واختارها جماعة، وعلّلوه بأنّه لا يُقبل خبره، فلم يحصل الإعلام بأذانه، أو بأنّه فرض كفاية، وفعله نفل، وهو أولى. وظهره أنّ المراهق يصحّ أذانه، وهو كذلك، نقله حنبل. دنوشي.

(١) ص ٥٧-٥٨ .

(٢) «الأوسط» ٤١/٣ دون إسناد.

(٣) ١٨/٢ .

ويبطلهما فَضْلُ كثير^(١)، وكلام محرّم.

ولا يُجزئُ قبل وقتٍ إلا لفجرٍ بعد نصفِ ليلٍ،

(ويُبطلهما) أي: الأذان والإقامة (فصلٌ كثيرٌ) بسكوت، أو كلام، ولو مباحاً. (و) الهداية يُبطلهما (كلامٌ محرّم) كقذفٍ ولو يسيراً، وكُره يسيراً غيره.

(ولا يجزئ) أذانٌ (قبل وقت) صلاة؛ لأنّه شرع للإعلام بدخوله. ويُسنُّ في أوّله (إلا لفجرٍ) فيصحُّ (بعد نصف ليلٍ) لحديث: «إنَّ بلاً يؤذّن بليلاً، فكلُّوا واشربوا حتى يؤذّن ابنُ أمّ مكتوم» متفقٌ عليه^(٢). ويُستحب لمن أذّن قبل فجرٍ أن يكون معه من يؤذّن في الوقت، وأن يتخذ^(٣) ذلك عادة؛ لئلا يغرّر الناس.

ورفعُ الصوتِ بأذانٍ ركنٌ، ما لم يؤذّن لحاضر، فبقدر ما يسمعه.

(ولا يجزئُ أذانٌ قبل وقت) لأنّ الأذانَ شرعٌ للإعلام بدخولِ الوقت، وهو حثٌّ على الصلاة المؤدّة في وقتها، فلم يصحَّ في وقتٍ لا تصح^(٤) [فيه]، كالإقامة، إلا الأذان لقرب وقتِ الفجر، فإنّه يجوزُ قبلَ الوقتِ، كما نبّه عليه المصنّف - رحمه الله تعالى - بقوله: (إلا لفجرٍ بعد نصف ليلٍ) نصّ عليه. وفاقاً لمالكٍ والشافعي، وإنّما جازَ الأذان للفجر قبل دخولِ وقتِه؛ لأنّه يدخلُ على الناس، وفيهم الجُبُّ والنائم، فاستُحبَّ تقديمُ أذانه حتى يتهيّؤوا لها، فيدركوا فضيلةَ أوّلِ الوقتِ. وجوازُ الأذان للفجر قبل دخولِ وقتِه بغيرِ كراهةٍ خاصّةٍ بغيرِ فجرِ رمضان، حيثُ لم يؤذّن له بعده. نبّه عليه صاحبُ «المنتهى»^(٥).

(ورفعُ صوتٍ بأذانٍ ركنٌ) ليحصلَ السماعُ (ما لم يؤذّن لحاضرٍ) أمّا إذا أذّن لحاضرٍ،

(١) في (م): «كبير»، والمثبت موافق لما في «الهداية».

(٢) «صحيح» البخاري (٦١٧)، و«صحيح» مسلم (١٠٩٢) (٣٨)، وهو عند أحمد (٤٥٥١) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) في (م): «ويتخذ».

(٤) في الأصل: «لا يصح»، والتصويب وما بين حاصرتين من «المبدع» ٣٢٤/١، و«كشاف القناع» ٢٤٢/١.

(٥) ٤١/١. وينظر «معونة أولي النهى» ٥٣٥/١.

ومن جَمَعَ أو قضى فوائت، أذَّنَ للأولى، ثم أقام للكلِّ.

(ومن جَمَعَ) بين صلاتين لعذر، أذَّنَ للأولى، وأقام لكلِّ منهما، سواء كان جمع تقديم، أو تأخير. (أو قَضَى) فرائضَ (فوائت أذَّنَ للأولى، ثم أقام للكلِّ) أي: لكلِّ فريضة من الأولى وما بعدها. وإن كانت واحدة، أذَّنَ لها وأقام. ثم إنَّ خاف تليساً^(١) مِنْ رَفَعَ صوته به، أسراً، وإلاَّ جَهَرَ، فلو ترك الأذانَ لها، فلا بأس.

فلا يكونُ رَفَعُ الصوتِ به كثيراً ركناً، وإنما يكون بقدر ما يسمَعُ الحاضرُ.

قال ابن تميم^(٢): إنَّ أذَّنَ لنفسه أو لجماعةٍ حاضرين، فإن شاء رَفَعَ صوته، وهو أفضل. وإن شاء خافت بالكلِّ أو بالبعض.

وقال في «الرعاية الكبرى»: ويرفَعُ صوته إنَّ أذَّنَ في الوقت للغائبين، أو في الصحراء. فزاد: في الصحراء. وهي زيادةٌ حسنةٌ.

وقال أبو المعالي: رَفَعُ الصوتِ بحيثُ يسمَعُ من يقوم به لجماعةٍ^(٣)، ركنٌ. دنو شري. أو (أذَّنَ للأولى) من المجموعتين، أو الفوائت. (وأقام لكلِّ) أي: لكلِّ صلاةٍ صلّاها من المجموعتين أو الفوائت؛ لأنَّ ما بعدَ الأولى من المجموعتين أو الفوائت، صلاةٌ أذَّنَ لِمُثَلِّثتها، فلم يُشَرِّعْ لها أذانٌ. قال في «الشرح»^(٤): هذا في الجماعة، فإن كان وحده، كان استحبابُ ذلك في حقِّه أدنى^(٥)؛ لأنَّ الأذانَ والإقامةَ للإعلام، ولا حاجةَ للإعلامِ ما هنا.

قال ابنُ حمدان: فإن فَرَّقَ بينهما في وقتٍ الثانية بزمانٍ طويلٍ، أذَّنَ للثانية أيضاً. ح. ف.

(ثم إنَّ خاف تليساً) بأنَّ يَلْبَسَ على الناسِ الذين يسمعون أذانه برفعِ صوته، فيخفضه.

(١) في (ح): «تليساً».

(٢) في الأصل: «ابن القيم»، والتصويب من «الإنصاف» ٨٦/٣، و«معونة أولي النهى» ٥٣٦/١.

(٣) في الأصل، و«معونة أولي النهى» ٥٣٦/١: الجماعة. والمثبت من «الإنصاف» ٨٦/٣.

(٤) «الشرح الكبير» ٩٨/٣.

(٥) في الأصل: «أولى»، وهو خطأ، والتصويب من «الشرح الكبير».

وَتُسَنُّ متابعتهما سرّاً بمثله العدة

الهداية (وَتُسَنُّ متابعتهما) أي: المؤذّن والمقيم لسامع ولو نفسه، أو ثانياً وثالثاً حيث سُنَّ، أو إن^(١) السامع امرأة، لكن لو سَمِعَ، وأجاب، وصَلَّى في جماعة، لم يُجب الثاني؛ لأنّه غير مدعو بهذا الأذان. قاله في «المبدع». (سرّاً بمثله) أي: يقول السامع سرّاً مثل ما يقول المؤذّن والمقيم، ولو في طوافٍ أو قراءة.

الفتح (ولو نفسه) قال في «الإنصاف»: يجبُ نفسه خُفْيَةً، وعليه الجمهور. فإن [في] قوله^(٢): «[و] يستحبُّ لمن سمع المؤذّن» من ألفاظ العموم^(٣).

قال في «شرح الهداية»: وذلك ليُجمَعَ له أجرُ المؤذّن على الدعاء، والإعلان، وأجرُ المستمعِ الموافق على الإسرار، والإخلاص، ولهذا أحببنا للإمام قول: آمين، وهو القارئ، كما أحببنا للمستمعين، فكذاك هذا.

والحاصل أنّه يسُنُّ للمؤذّن أن يجيب نفسه؛ ليُجمَعَ بين ثوابي الإجابة والأذان.

(أو ثانياً وثالثاً) أي: أو سمع مؤذناً ثانياً، ومؤذناً ثالثاً، ف «ثانياً» صفة لموصوفٍ محذوف، حيث استُحِبَّ الأذان ثانياً وثالثاً؛ لسعة البلد، أو نحوها، ولم يكن صلي في جماعة؛ لعموم الخبر، فإن صلي في جماعة، لم يُجب الثاني؛ لأنّه ليس مدعوّاً بهذا الأذان. مصنّف بإيضاح^(٤).

(سرّاً) لا جهراً، حال من «تسنُّ».

(بمثله) أي: بمثل ما يقول، وتكون متابعة الإجابة عَقِبَ كلِّ جملة، أي: لا تقارن ولا تتأخّر. (ولو في طواف) أي: ولو كان السامع فيه.

(١) في (م): «كان».

(٢) أي: قول صاحب «المقنع» ١٠٥/٣.

(٣) «الإنصاف» ١٠٧/٣، وما بين حاصرتين منه.

(٤) «كشف القناع» ٢٤٥/١.

إلا في الحَيْعَلَة، فيقول: لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله.

ويقضيه مصلٍّ ومُتَحَلٍّ.

(إلا في الحَيْعَلَة) أي: حيٍّ على الصلاة، حيٍّ على الفلاح (فيقول) سامعٌ: (لا حَوْلَ) أي: تحوُّلٌ^(١) من حال إلى حال (ولا قُوَّةَ) أي: قدرة^(٢) على ذلك (إلا بالله) لأنه الخالق سبحانه لكل شيء.

(ويقضيه مُصَلٍّ) لئلا يشتغل عن الصلاة بما ليس منها، فإن أجابه، بطلت بالحيلة؛ لأنه خطابٌ لآدميٍّ، فإن لم يُحيعل، لم تبطل؛ لأنه ذِكْرٌ ودعاءٌ مشروعٌ فيها مثله، وظاهره: لا تَبْطُلُ بغيرِ الحَيْعَلَة، وصَدَقَتْ وَبَرَزَتْ، مطلقاً.

قال ابن المنجى: هذا إذا نوى به الذِّكْرَ، وإن نوى به الأذان، وإقامة الشعائر، والإعلام بدخول الوقت، بطلت. ح ف وزيادة.

(ومتخلٍّ) ويُكره ذلك؛ لأنه إذا كُتِرَ ردُّ السلام الواجب في هذه الحالة، فهذا أولى، فيقضي المصلي والمتخلّي ما فاتهما من إجابة المؤذن، إذا فرغ المصلي من صلاته، وإذا خرج المتخلّي من خلّائه.

(إلا في الحَيْعَلَة) وهي حيٍّ على الصلاة إلخ، فلا يُسنُّ للسامع المتابعة، ولا للمؤذن أن يقول مثل ما يقول، وإنما يجيبانه بذكرٍ آخر، فيقولان: لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله. زاد بعضُ الأصحاب^(٣): «العليّ العظيم» وتبعه في «المبدع» متمسكاً بما في «المسند» من حديث أبي رافع أن النبي ﷺ كان إذا سمع المؤذن قال مثل ما يقول، حتى إذا بلغ: حيٍّ على الصلاة، حيٍّ على الفلاح، قال: لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله [العليّ العظيم]^(٤). ورواه الطبراني في «معجمه»^(٥).

(١) في (ح) و(ز) و(س): «لا تحوّل».

(٢) في (ح) و(ز): «لا قدرة».

(٣) يشير إلى ابن قدامة المقدسي في كتابه «المقنع» ١٠٥/٣.

(٤) ما بين حاصرتين من «المبدع» ١/٣٣٠.

(٥) «مسند» أحمد (٢٣٨٦٧)، و«المعجم الكبير» للطبراني (٩٢٤). وليس فيهما زيادة: «العليّ العظيم».

وذكره كذلك الهيثمي في «مجمع الزوائد» ١/٣٣١ وقال: رواه أحمد والبخاري والطبراني في «الكبير»، وفيه: عاصم بن عبيد الله، وهو ضعيف إلا أن مالكاً روى عنه.

وفيها خمسة أوجه:

أحدها: لا حول ولا قوة، بفتحهما بلا تنوين. الثاني: رفعهما منونين. الثالث: فتح الأول، ونصب الثاني منوناً. الرابع: فتح الأول، ورفع الثاني منوناً. الخامس: عكسه.

وروجه المناسبة لقول ذلك هنا أن قوله: «حي على الصلاة» و«حي على الفلاح» طلب للطاعة، والبعد عن المعصية، فإذا قال ذلك، فقد أظهر العجز عن الإتيان بالطاعة، والبعد عن المعصية، وأيضاً إن «حي على الصلاة» خطاب، فإعادته عبث، بل سبيله [الطاعة]^(١)، وسؤال الحول والقوة، وتكون الإجابة عقب كل كلمة.

قال في «شرح المبدع»: معنى «لا حول ولا قوة إلا بالله» إظهار العجز والافتقار، وطلب المعونة من الله سبحانه وتعالى في كل الأمور، وهو حقيقة العبودية. وقال [أبو الهيثم]^(٢): أصل لا حول، من حال الشيء، إذا تحرك، يقول: لا حركة ولا استطاعة إلا بالله.

وقال ابن مسعود: معناه: لا حول عن معصية الله إلا بعصمة الله، ولا قوة على طاعته إلا بمعونته^(٣). قال الخطابي^(٤): هذا أحسن ما جاء فيه. وعبر عنها الأزهرى بالحوقة، وتبعه في «الوجيز»، على أخذ الحاء من حول، والقاف من قوة، واللام من اسم الله تعالى.

(١) ما بين حاصرتين من «معونة أولي النهى» ٥٤٠/١، و«كشاف القناع» ٢٤٦/١.

(٢) في الأصل ومطبوع «معونة أولي النهى» ٥٤٠/١: «الهيثم»، بدون لفظة: «أبو»، والتصويب من «المبدع» ٣٣٠/١، وينظر كلام أبي الهيثم في «تهذيب اللغة» ٢٤٣/٥.

وأبو الهيثم، هو الرازي، اشتهر بكنيته، كان نحوياً إماماً علامة فيه، من مصنفاته: كتاب «الشامل في اللغة»، وكتاب «الفاخر في اللغة» وغيرها. (ت ٢٧٦هـ). «إنباه الرواة» ١٨٢/٤، ومقدمة «تهذيب اللغة» للأزهري ٢٦/١.

(٣) أخرجه عنه مرفوعاً البزار في «مسنده» (٢٠٠٤) و(٢٠٠٥). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٩٩/١٠: رواه البزار بإسنادين، أحدهما منقطع، وفيه: عبد الله بن خراش، والغالب عليه الضعف. والآخر متصل حسن.

(٤) في «شأن الدعاء» ص ١٦٢.

وفي لفظ الإقامة: أقامها الله وأدامها، وفي التثويب: صدقت وبررت. ويصلي على النبي ﷺ بعد فراغه ويقول:

(و) إلّا (في لفظ الإقامة) أي: قول المقيم: قد قامت الصلاة، فيقول سامع: (أقامها الله وأدامها، و) إلّا (في التثويب) وهو قول المؤذن: الصلاة خير من النوم، فيقول سامع: (صدقت، وبررت) بكسر الراء الأولى، أي: صرت ذا برٍّ، أي: خير. (ويصلي على النبي ﷺ بعد فراغه) من الأذان والإجابة (ويقول) كل منهما:

(أقامها الله وأدامها) والأصل في استحباب إجابة المقيم، ما روى أبو داود^(١) بإسناده عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ، أن بلالاً أخذ في الإقامة، فلما أن قال: قد قامت الصلاة. قال النبي ﷺ: «أقامها الله وأدامها» وقال في سائر الإقامة كنحو حديث عمر في الأذان^(٢). مصنف^(٣).

(بكسر الراء الأولى) وحكي فتحها. (أي: صرت ذا برٍّ، أي: خير) كثير. دنوشي. (بعد فراغه من الأذان) متعلق بـ «يصلي» أي: ثم بعد الفراغ من الأذان والإقامة^(٤)، يصلي

(١) في «سننه» (٥٢٨) عن محمد بن ثابت العبدي، عن رجل من أهل الشام، عن شهر بن حوشب، عن أبي أمامة، أو عن بعض أصحاب النبي ﷺ. قال المنذري في «مختصر سنن أبي داود»: في إسناده رجل مجهول، وشهر بن حوشب تكلم فيه غير واحد، وثقة الإمام أحمد ويحيى بن معين. وقال النووي في «المجموع» ١/ ١٢٩: هو حديث ضعيف؛ لأن الرجل مجهول، ومحمد بن ثابت العبدي ضعيف بالاتفاق، وشهر مختلف في عداله.

(٢) يشير إلى الحديث الذي أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣٨٥) عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قال المؤذن: الله أكبر، الله أكبر. فقال أحدكم: الله أكبر، الله أكبر. ثم قال: أشهد أن لا إله إلا الله. قال: أشهد أن لا إله إلا الله. ثم قال: أشهد أن محمداً رسول الله، قال: أشهد أن محمداً رسول الله، ثم قال: حي على الصلاة. قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، ثم قال: حي على الفلاح. قال: لا حول ولا قوة إلا بالله. ثم قال: الله أكبر، الله أكبر. قال: الله أكبر، الله أكبر، ثم قال: لا إله إلا الله. قال: لا إله إلا الله. من قلبه، دخل الجنة».

(٣) «شرح منتهى الإرادات» ١/ ٢٧٤.

(٤) جاء في حاشية الأصل ما نصه: «قوله: والإقامة. لعله: والإجابة، والإلكان مخالفاً لما في «شرح منصور» على «الإقناع» [٢٤٧/١] حيث قال عند قول الماتن: بعد فراغه، من الأذان وإجابته. ومخالفاً للشارح أيضاً، فإنه قال: (من الأذان والإجابة).

المؤذن وسامعه على النبي ﷺ، وفي «الرعاية»: يرفع بصره إلى السماء، ويدعو بما ورد.

(اللهم رب هذه الدعوة... إلخ) قال في «المبدع»: لما روى عبد الله [بن عمرو] مرفوعاً: «إذا سمعتم المؤذن، فقولوا مثل ما يقول، ثم صلوا عليّ، فإنه من صلى عليّ صلاة واحدة، صلى الله عليه بها عشراً، ثم سلوا الله لي الوسيلة، فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي أن تكون إلا لعبيد من عباد الله، وأرجو أن أكون أنا هو، فمن سأل الله لي الوسيلة، حلت له^(٢) الشفاعة» رواه مسلم^(٣).

أصل اللهم: يا الله، والميم بدل من «يا»، قاله الخليل وسيبويه^(٤)، ولا يجوز الجمع بينهما إلا في الضرورة؛ لأنهم لا يجمعون بين العوض والمعوض. وقال الفراء^(٥): أصله يا الله أمناً بخير. فحذف حرف النداء.

والحكمة في سؤال ذلك - مع كونه واجب الوقوع بوعد الله تعالى - إظهار كرامته، وعظم منزلته صلى الله عليه وسلم.

(أي: دعوة الأذان) سميت تامة؛ لكمالها، وعظم موقعها، وسلامتها من نقص يتطرق إليها. وقال الخطابي: وصفت بالتمام؛ لأنها ذكر الله، يُدعى بها إلى طاعته، وهذه الأمور الأخروية هي التي تستحق صفة التمام والكمال، وما سواها من أمور الدنيا، فإنه معرض للنقص والفساد. وكان الإمام أحمد يستدل بهذا على: أن القرآن غير مخلوق. قال: لأنه ما من مخلوق إلا وفيه نقص. دنوشي.

(١) زيادة من (ح) و(ز).

(٢) في الأصل: «عليه» والمثبت من المصادر.

(٣) في «صحيحه» (٣٨٤)، وما بين حاصرتين منه، ومن «المبدع» ٣٣١/١.

(٤) «كتاب» سيبويه ١٩٦/٢.

(٥) في «معاني القرآن» ٢٠٣/١.

التَّامَّةُ وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ آتٍ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ،

(التَّامَّةُ) الكاملة، السالمة من نقصٍ يتطرَّق إليها (والصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ) التي ستقوم، وتُفعل بصفاتها (آتٍ) - بمدِّ الهمزة وكسرِ التاء - فعلٌ دعاءٍ، مبنئٌ على حذف الياء، ومعناه: أعطِ (محمدًا) ﷺ (الوسيلة) أعلى منزلةً في الجنة، وهي منزلةُ رسولِ الله ﷺ ودأره، وهي أقربُ أمكنةِ الجنةِ إلى العرش (والفضيلة) هي الرتبةُ الزائدةُ على سائرِ الخلائق،

قال شارح «الدلائل»^(١): الدَّعْوَةُ، بفتح الدال، والمرادُ به دعوةُ التوحيد، وهي: لا إله إلا الله، وهي دعوةُ الحقِّ في قوله تعالى: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ﴾ [الرعد: ١٤].

(التَّامَّةُ) وهذه روايةُ البخاري^(٢).

قال شارح «دلائل الخيرات»: قوله: «النافعة»، الذي في البخاري: «التامة»، ولم أرَ لفظَ: «النافعة»، إلَّا فيما نسبَه ابنُ الجوزي لأحمد، والطبراني، ففيه: «الدعوة [التامة، والصلاة]^(٣) النافعة»^(٤). ونفعُ هذه الدعوة في الدنيا والآخرة ظاهرٌ جليٌّ. ومعنى التَّامَّةُ: التي لم يدخلها تبدلٌ ولا تغييرٌ، بل هي باقيةٌ إلى يومِ النشور.

وقال ابن التين^(٥): وُصِفَتْ بِالتَّامَّةِ؛ لأنَّ فيها أتمَّ القولِ، وهو: لا إله إلا الله. [الصلاة القائمة] أي: (التي ستقوم وتُفعل) ويُتَعَبَّدُ بِفَعْلِهَا، واقتصرَ الشارحُ على: «وتفعل»، إذ^(٦) فعلُها لا يكونُ إلا على وجهِ العبادة.

(١) لعله الشيخ محمد المهدي بن أحمد بن علي بن يوسف الفاسي القصوي، المتوفى سنة ١٠٥٢هـ، واسم كتابه «مطالع المسرات بجلاء دلائل الخيرات»، قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» ١/ ٧٦٠: ولها - أي: لـ «دلائل الخيرات» - شروح أخرى، لكن المعتمد شرح الفاسي المذكور.

(٢) برقم (٦١٤) من حديث جابر ﷺ.

(٣) ما بين حاصرتين من «مسند» أحمد.

(٤) «مسند» أحمد (١٤٦١٩)، و«المعجم الأوسط» للطبراني (١٩٤)، وليس في مطبوع الطبراني لفظ: «الصلاة النافعة».

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد»: رواه أحمد والطبراني في «الأوسط»، وفيه ابن لهيعة، وفيه ضعف. (٥) هو الصفاقسي، أبو محمد، عبد الواحد بن التين، الشيخ العلامة، له شرح على البخاري مشهور سماه: «المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح»، له اعتناء زائد في الفقه، ممزوجاً بكثير من كلام «المدونة» وشرائحها، مع رشاقة العبارة ولطف الإشارة، اعتمده الحافظ ابن حجر في شرح البخاري. (توفي سنة ٦١١هـ) بصفاقس، «شجرة النور الزكية» ١/ ١٦٨، و«كشف الظنون» ١/ ٥٤٦.

(٦) في الأصل: «إذا»، وما ورد بين حاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

أو منزلة أخرى، أو تفسيراً للوسيلة، كما نقله في «المواهب» عن الحافظ ابن كثير^(١)
(وابِعْثُهُ مَقَاماً مَحْمُوداً.....)

(أو تفسير للوسيلة) يعني أَنَّ عطفَ الفضيلة على الوسيلة عطفُ تفسير.
(كما نقله في «المواهب») وأمّا «الدرجةُ العاليةُ الرفيعةُ» المدرجُ فيما يقال بعدَ الأذان، فلم أرْهُ في شيءٍ من الروايات. كذا قاله السخاوي في «المقاصد»^(٢)، والله أعلم. منه.
(وابِعْثُهُ مَقَاماً مَحْمُوداً) قال ابن القيم: الذي وَقَعَ في «صحيح» البخاري وأكثرِ الكتبِ بالتنكير، وهو الصحيح؛ لأمرٍ:
أحدها: اتفاقُ [أكثر] الرواة عليه.

الثاني: موافقة القرآن.

الثالث: أَنَّ لفظَ التنكير قد يُقصدُ [به] التعظيم^(٣).

الرابع: أَنَّ وجودَ اللامِ تُعَيِّنُهُ، وتخصُّهُ بمقامٍ معيَّنٍ، وحذفُها يقتضي إطلاقاً وتعددًا، ومقاماته المحمودَةُ في الموقفِ متعدِّدَةٌ، فكانَ في التنكيرِ [من الإطلاق والإشاعة] ما ليسَ في التعريف.

الخامس: أنه عليه الصلاة والسلام كانَ يحافظُ على ألفاظِ القرآنِ تعريفاً وتنكيراً وتقديماً وتأخيراً، كما يحافظ على معانيه. ح ف.

وقال شارح «دلائل الخيرات»: مقاماً: اسمُ مصدرِ القيام، أو اسم مكانه، وعلى الأول يكونُ منصوباً على المفعول المطلق، وعلى الثاني، فقليل: إنه منصوبٌ على الظرفية، بتقدير: ابِعْثُهُ يومَ القيامة. ويصحُّ أَنْ يكونَ مفعولاً به، على تضمين معنى: أعطه، ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً، أي: ابِعْثُهُ ذا مقام. والحاصلُ أَنَّ فيهِ أعارِبَ أربعة.

(١) «المواهب اللدنية» لشهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني ٣٤٦/٥، وابن كثير هو: عماد الدين، أبو الفداء، إسماعيل بن عمر، البُصروي ثم الدمشقي، الفقيه الشافعي، من مصنفاته: «البداية والنهاية»، و«التفسير». (ت ٧٧٤هـ). «ذيل تذكرة الحفاظ» للحافظ الحسيني ص ٥٧-٥٩، و«شذرات الذهب» ٣٩٧/٨-٣٩٩.

(٢) ص ٣٤٣.

(٣) في الأصل: «يقصد بالتعظيم». والتصويب وما بين حاصرتين من «بدائع الفوائد» ٢/٤٠٠-٤٠١.

الذي وَعَدْتَهُ . وَيَحْرُمُ بعده إن أُذِّنَ - وهو في المسجد - خروجٌ منه بلا عذر.

الذي وَعَدْتَهُ) أي: الشفاعة العظمى في موقف القيامة؛ لأنه يَحْمَدُهُ فيه الأولون والآخرون، ثم يدعو هنا وعند إقامة.

(ويَحْرُمُ بعده) أي: الأذان (إن أُذِّنَ وهو) أي: مَنْ وجبَتْ عليه الصلاة مع صحتها منه إذْ (في المسجد، خروجٌ) فاعل: «يَحْرُمُ» (منه) أي: من المسجد قَبْلَ الصلاة مع الجماعة، يعني أَنَّهُ يَحْرُمُ على مَنْ تلزمه الجماعة أَنْ يخرجَ من المسجد بعدَ الأذان الواقع في وقت الصلاة (بلا عذرٍ) يُبيح ترك الجماعة، كما سيأتي. أو نيّة رجوع إلى

ومحموداً: نعتٌ للمقام، وهو من الإسناد المجازي، أي: محموداً صاحبه، أو القائم به، وهو النبي ﷺ.

(الذي وَعَدْتَهُ) هو عطفٌ بيانٍ على «مقاماً»، ويجوزُ كونه بدلاً، أو منصوباً بفعل محذوف، تقديره: أعني الذي وَعَدْتَهُ، أو مرفوعاً على أَنَّهُ خبرٌ مبتدأ محذوف، تقديره: هو الذي وَعَدْتَهُ.

(ثمَّ يدعو هنا وعند إقامة) أي: بعدها، وعند صعود الخطيب المنبر، وبين الخطبتين، وعند نزول الغيث، وبعد العصر يوم الجمعة، فجعلتها سته. محمد الخلوئي.

(خروجٌ منه) أي: يحرمُ خروجٌ من مسجدٍ على من وجبَتْ عليه الصلاة التي أُذِّنَ لها، بعدَ الأذان وقبل الصلاة؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «من أدركه الأذان في المسجد، ثمَّ خرج، لم يخرج حاجة، وهو [لا] يريد الرجعة، فهو منافق». رواه أبو داود^(١).

ولكن التحريم إنما هو إذا كان الأذان في الوقت، أمّا لو أُذِّنَ للفجر قبل وقته، فإنَّه يجوزُ الخروج. نصٌّ عليه. ح ف. (أو نيّة رجوع) أي: يحرمُ على من سَمِعَ المؤذّن وهو في

(١) في «مراسيله» (٢٥) بنحوه عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ، ولفظه: «لا يخرج من المسجد أحدٌ بعد النداء إلا منافق، إلا أحدٌ أخرجه حاجة، وهو يريد الرجوع».

قال ابن حجر في «الدراية في تخريج أحاديث الهداية» ٢٠٤/١: «ورجاله ثقات. وأخرجه بلفظ المحشي ابن ماجه في «سننه» (٧٣٤) من حديث عثمان بن عفان ؓ، وما بين حاصرتين منه. وضعّفه البوصيري في «مصابيح الزجاجة» ١٥٦/١.

المسجد. فلو كان الأذان لفجرٍ قَبْلَ وقته، أو خَرَجَ لَعُدْرِ، أو بَنِيَّة رجوعٍ قبل فَوْتِ الجماعة، لم يحُرِّم، والظاهرُ أنَّ وقوعَ الأذان وهو بالمسجد ليس بشرطٍ، خلافاً لما يُوهِمُهُ كلامُهُ. فلو دخل المسجد وقت الصلاة بعد الأذان، حُرِّمَ عليه الخروجُ، كما هو مقتضى كلام «الإقناع»^(١)، و«المتنهي»^(٢)، وغيرهما.

«تَمَنَّة»: لا يصحُّ الأذان بغير العربية مطلقاً. ويُكره القيام عند الأخذ في الأذان، بل يصبرُ قليلاً؛ لئلا يتشبهَ بالشیطان.

المسجد الخروجُ بلا عُدْرِ أو بلا نِيَّة رجوعٍ للمسجد، على الصحيح من المذهب، وكرهه أبو الوفاء وأبو المعالي، ونقلَ صالح: لا يخرج. ونقلَ أبو طالب [: لا ينبغي]^(٣). قال الشيخ تقي الدين: إلَّا أن يكونَ التأذینُ للفجر قبل الوقتِ^(٤). كما تقدَّم.

قال صاحبُ «المتنهي»: قلت: الظاهرُ أنَّ هذا مرادٌ من أطلق^(٥).

(ويكره القيام عند الأخذ في الأذان). قال في «الإقناع» و«شرحه»^(٦): ويستحب ألا يقوم الإنسان إذا شرع المؤذن في الأذان، (بل يصبرُ قليلاً) إلى أن يفرغَ، أو يقاربَ الفراغ؛ لأنَّ [في] التحريك عند سماع النداء تشبهاً بالشیطان، حيث يفرُّ عند سماعه، كما في الخبر^(٧).

(١) ١٢٣/١.

(٢) ١٤٧/١.

(٣) ما بين حاصرتين من «الإنصاف» ١١٢/١.

(٤) «الاختيارات» ص ٥٩.

(٥) «معونة أولي النهى» ٥٤٤/١.

(٦) «الإقناع» ١٢٣/١، و«كشف القناع» ٢٤٤/١.

(٧) أخرج البخاري (٦٠٨)، ومسلم (٣٨٩) عن أبي هريرة ؓ أن رسول الله ﷺ قال: «إذا نودي للصلاة، أدبر الشيطان وله ضراط حتى لا يسمع التأذين، فإذا قضي النداء أقبل، ...» الحديث.

قال في «الاختيارات»^(١): إذا أقيمت الصلاة وهو قائم؛ يستحبُّ له أن يجلس، وإن لم يكن صلياً تحية المسجد.

قال ابنُ منصور^(٢): رأيتُ أبا عبد الله أحمدَ يخرجُ عندَ المغربِ، فحينَ انتهى إلى موضعِ الصفِّ أخذَ المؤذّنُ في الإقامة، فجلس. [انتهى]. لما روى الخلّالُ عن عبد الرحمن ابنِ أبي ليلى أن النبي ﷺ جاءَ وبلالٌ في الإقامة، فقعدَ^(٣).

(١) ص ٥٨ .

(٢) هو إسحاق بن منصور بن بهرام، أبو يعقوب الكوسج المروزي، روى عنه البخاري ومسلم في «الصحيحين»، وهو الذي دُوِّنَ عن الإمام أحمد «المسائل» في الفقه. (ت: ٢٥١هـ). «طبقات الحنابلة» ١١٣/١ - ١١٥، و«سير أعلام النبلاء» ١٢/٢٥٨ - ٢٦٠ .

(٣) ذكره ابن قدامة في «المغني» ٦٧/٢ .

باب شروط الصلاة

الشروط: جمعُ شَرْطٍ، وهو لغةٌ: العلامةُ. وعُرفاً: ما يلزم من عَدَمِهِ العدمُ، ولا يلزم من وجودِهِ وجودٌ ولا عدمٌ لذاته^(١).

وشروط الصلاة: ما يتوقَّف عليها صحتها، إن لم يكن عُذْرٌ، وليست منها، وتجبُ لها قبلها، إلا النيةُ فتكفي مقارنتها، بل هو الأفضل.

وهي تسعة: إسلامٌ،

(باب شروط الصلاة) بالتثنية، أي: هذا بابٌ يذكرُ فيه شروطُ الصلاة وأوقاَتُ الصلاة. والشروطُ جمعُ شرطٍ، كفلوسٍ جمعُ قَلَسٍ، والشرائطُ جمعُ شريطةٍ، كفرائض جمع فريضة، والأشراطُ جمعُ شرطٍ، بفتح الشينِ والراءِ، كأقمارٍ وقمر.

(وهو لغةٌ: العَلَامَةُ) على المشروط، ومنه: قوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨] أي: علاماتها، والشرطُ الذي على وزن قَلَسٍ في [الاصطلاح: ما لا يوجد المشروط مع عدمه، ولا يلزم أن يوجد عند وجوده، وهو عقليٌّ، كالحياة للعلم، ولغويٌّ: كأن دخلت الدار فانت طالق. وشرعيٌّ: كالطهارة للصلاة (إِلَّا النِّيَّةُ)]^(٢) فإنها لا تتقدَّم على الصلاة، بل الأفضل أن تقارَنَ تكبيرة الإحرامِ، فلا يضرُّ تقدُّمُها بيسيرٍ، حيث كان في وقتٍ أداءٍ وراتبةٍ؛ لأنَّ ما قاربَ الشيءَ، أُعطيَ حكمه.

(وهي) أي: شروطُ الصلاة مع ما ينضمُّ إليها ممَّا ذُكر من شروط الوضوء (تسعة):

إسلامٌ) لاشتراطِ النِّيَّةِ للصلاة، مع أنَّ نِيَّةَ الكافرِ لا تصحُّ. ح. ف.

(١) «المطلع» ص ٥٤.

(٢) هاهنا في المخطوط سقط وانقطاع في الكلام، وما بين حاصرتين استدرك من «معونة أولي النهى» ٥٤٧/١، وينظر «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي ٢٧٧/١، ووقع في عبارة مطبوع «المعونة» خطأ في تعريف الشرط اصطلاحاً.

منها: الطهارة، وتقدّمت. ومنها: الوقت،

وعقل، وتمييز، وهذه شروط في كلّ عبادة إلا التمييز في الحج، ويأتي، ولذا لم يذكرها كثير من الأصحاب هنا.

والرابع: ما أشار إليه بقوله: (منها) أي: من شروط الصلاة (الطهارة) من الحدث والخبث؛ لحديث: «لا يقبل الله صلاةً بغير طهور» رواه مسلم^(١). (وتقدّمت) الطهارة مفصلة.

(و) الخامس: ما أشار إليه بقوله: (منها) دخول (الوقت) لصلاة مؤقّنة كما هو المقصود هنا. قال عمر: الصلاة لها وقت شرّطه الله لها، لا تصحّ إلا به^(٢). وهو

(وعقل وتمييز) لأنّ المجنون ومن دون التمييز لا قصد لهما، فلا تصحّ نيّتهما، فلا تصحّ صلاتهما. ح ف.

(وهذه شروط في كلّ عبادة) ولذلك أسقطها في «المقنع»^(٣) وغيره، (إلا التمييز في الحج) فإنّه يصحّ ممّن لم يميّز، ولو أنّه ابن ساعة، ويحرّم عنه وليّه، كما يأتي. مصنّف^(٤). (وتقدّمت الطهارة مفصلة) الوضوء ونواقضه، والغسل وموجباته، والتميم.

(دخول الوقت) وتجب بأوّله وجوباً موسعاً. نصّ عليه. فدخل وقت لصلاة مؤقّنة ولو مندورة بوقت معيّن سبب وجوب الصلاة؛ لأنّها تضاف إليه، والإضافة تدلّ على السببية، وتكرّر بتكرّره، وهو سبب نفس الوجوب، إذ سبب وجوب الأداء الخطاب، والخطاب بدخول الوقت.

قال في «الإنصاف»: السبب قد يجتمع مع الشرط، وإن كان قد ينفك عنه، فهو هنا

(١) برقم: (٢٢٤)، وهو عند أحمد (٤٧٠٠) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) رواه ابن حزم في «المحلى» ٢/٢٣٩، وإسناده منقطع.

(٣) ١٢٣/١.

(٤) «كشاف القناع» ١/٢٤٨.

المذكور في حديث جبريل، حين أم النبي ﷺ في الصلوات الخمس، ثم قال: «يا محمد، هذا وقت الأنبياء من قبلك»^(١).

(فوقت الظهر).....

سبب اللوجوب^(٢). فترتب عليه حكمه عند وجوده، وشرط اللوجوب، بخلاف غيره من الشروط؛ فإنها شرط للأداء فقط. أفاده الدنوشي.

(«هذا وقت الأنبياء من قبلك») فيه نظر، فإن الخمس لم تجتمع لغير نبينا محمد ﷺ؟
ويجاب: بأن جميع هذه الأوقات إنما هي للنبي ﷺ، وأما كل فرد منها على حدته، فلا يُنافي أنه كان لغيره؛ لما ورد: أن الصبح لآدم عليه السلام، والظهر لداود عليه السلام، والعصر لسليمان، والمغرب ليعقوب، والعشاء ليونس.

(فوقت الظهر) هي لغة: الوقت بعد الزوال، وشرعاً: اسم لصلاة هذا الوقت، فهي من تسمية الشيء باسم وقته، فقولنا: صلاة الظهر، أي: صلاة هذا الوقت، وكذا الباقي. واشتقاقها من الظهور، قيل: لأنها أول صلاة ظهرت حين صلاها جبريل بالنبي ﷺ. وقيل: لأنها ظاهرة وسط النهار. وقيل: لأن وقتها أظهر الأوقات، من الظهور، وهو الارتفاع؛ لأنها تُفعل بعد نهاية ارتفاع الشمس، وتسمى أيضاً الهجير؛ لفعليها وقت الهاجرة، وبدأ بها المؤلف - رحمه الله - تبعاً لـ «التنقيح»، والخرقي، ومعظم الأصحاب؛ لبداة جبريل بها لما صلى بالنبي ﷺ.

قال في «المبدع»^(٣): وحكمة البداوة بها إشارة منه إلى أن هذا الدين ظهر أمره، وسطع نوره من غير خفاء، وفي الختم بالفجر إشارة إلى أن هذا الدين في آخر الزمان يضعف. دنوشي مع زيادة.

(١) أخرجه أبو داود (٣٩٣)، والترمذي (١٤٩)، وهو عند أحمد (٣٠٨١) عن ابن عباس رضي الله عنهما. قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وفي الباب عن جابر ﷺ أخرجه الترمذي (١٥٠)، وهو عند أحمد (١٤٥٣٨)، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب.

(٢) «الإنصاف» ١٢٤/٢.

(٣) ٣٣٦/١.

من الزوال إلى مساواة الشاخص.....

وهي الأولى (من الزوال) أي: ميل الشمس إلى المغرب، ويستمر (إلى مساواة الشاخص) أي: المرتفع.....

(وهي الأولى) لأنها أوّل الخمس افتراضاً، وبها بدأ جبريل حين أمّ بالنبي ﷺ عند البيت^(١)، وبها بدأ الصحابة حين سئلوا عن الأوقات. قال القاضي عياض^(٢): وهو اسمها المعروف.

فإن^(٣) قيل: إيجابها كان ليلاً، وأوّل صلاة توجد [بعد] ذلك الفجر، فلم لا بدأ بها جبريل؟

أجيب: بأنه يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قد وقع تصريح بأن أوّل وجوب الخمس من الظهر، وَيَحْتَمِلُ أَنْ الْإِتْيَانُ بها متوقّف على بيانها؛ لأنّ الصلوات فُرِضَتْ مجملّة، ولم يُبيّن إلّا عند الظهر. ح ف.

(من الزوال) لحديث جابر: أن النبي ﷺ جاءه جبريل، فقال: قُمْ فصلّه. فصلّى الظهر حين زالت الشمس، ثم جاءه من الغد فقال: قُمْ فصلّه. فصلّى الظهر، حين صار ظل كل شيء مثله، ثم قال: ما بين هذين وقت. رواه الإمام أحمد، والترمذي^(٤)، وقال البخاري: هو أصح شيء في المواقيت. ح ف. (أي: ميل الشمس إلى المغرب) تفسيرٌ لحقيقة الزوال؛ لأنه ميلُ الشمسِ إلى جهةِ المغربِ عن وسط السماء، المسمّى بالاستواء، ويعرّف ميله بما ذكره المصنّف؛ لأنه إذا طلعت الشمس، رُفِعَ لكل شاخص^(٥) ظلٌّ في جانبِ المغرب، ثم

(١) أخرجه البخاري (٥٢١)، ومسلم (٦١٠): (١٦٧) من حديث أبي مسعود الأنصاري.

(٢) في «مشارك الأنوار» ٥١/١.

(٣) في الأصل: «إن»، والتصويب من «كشف القناع» ٢٤٩/١، وما سيرد بين حاصرتين منه.

(٤) «مسند» أحمد (١٤٥٣٨)، و«سنن» الترمذي (١٥٠)، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب. اهـ. وكلام البخاري الآتي منه.

(٥) في الأصل: «شخص».

الهداية (ظَلَّهُ بعد ظلّ الزوال) أي: بعد الظلّ الذي زالت عليه الشمسُ، فإنَّ الشمسَ إذا طلعتْ، رُفِعَ لكلِّ شاخصٍ ظلٌّ طويلٌ من جانب المغرب، ثمَّ ما دامتِ الشمسُ ترتفع، فالظلُّ ينقص، فإذا انتهتِ الشمسُ إلى وسطِ السماء - وهي حالةُ الاستواء - انتهى نقصانه، فإذا زادَ الظلُّ أدنى زيادة، دلَّ على الزوال.

قال ابنُ قتيبة^(١): الظلُّ يكونُ غَدْوَةً وعَشِيَّةً، والفيءُ لا يكونُ إلا بعدَ الزَّوالِ؛ لأنَّه فاءٌ،

الفتح ما دامتِ الشمسُ ترتفعُ، فالظلُّ ينقصُ، فإذا انتهتِ الشمسُ إلى وسطِ السماء، انتهى نقصانه، فإذا زادَ الظلُّ أدنى زيادةً فهو إذن مِيلُهُا عن وسطِ السماء، وهو الزوال. مصنَّف^(٢).

والظلُّ أصلُه الستر، ومنه: إِنَّا فِي ظِلِّ فَلَانٍ. ومنه: ظلُّ الجنَّةِ، وظلُّ شجرِها. وظلُّ الليلِ: سواده. وظلُّ الشمسِ: ما سترَ الشخصُ من سقطها. ذكره ابن قتيبة^(٢). مصنَّف^(٣). (دلَّ على الزوالِ) وهو وقتٌ دقيقٌ جدًا لا يكادُ يُدْرَكُ؛ لخفائه ودقته، ويُقْصِرُ الظلُّ في قُطْرِ مصرَ في الصيف؛ لارتفاعها إلى الجوّ، ويطول في الشتاء، لأنَّها لا ترتفعُ في قَبَّةِ الفلك. دنوشري.

(قال ابن قتيبة... إلخ) هذا دليلٌ على أنَّ وقتَ الظهرِ من الزوال.

(لأنَّه فاءٌ) تعليلٌ لقوله: (لا يكونُ إلا بعدَ الزوالِ)، يعني أنَّ الفياءَ مأخوذٌ من فاءٍ إذا

رجعَ؛ لأنَّه ذهبَ ثمَّ رجعَ، إذ بعدَ وقوفِ الظلِّ في كبدِ السماء رجعَ بزيادته بما دُكر.

(١) في «تفسير غريب القرآن» ص ٢٤٣. وابن قتيبة هو: العلامة الكبير، ذو الفنون، أبو محمد، عبد الله ابن مسلم بن قتيبة الدَّينوري، صاحب التصانيف، منها: «غريب القرآن»، و«غريب الحديث»، و«تأويل مشكل القرآن»، و«عيون الأخبار». (ت ٢٧٦هـ). «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٢٩٦-٣٠٢.

(٢) في «أدب الكاتب» ص ٢٦-٢٧، وجاءت العبارة الأخيرة فيه كالتالي: «معنى ظل الشمس ما سترته الشخصُ من سقطها».

(٣) «كشاف القناع» ١/ ٢٥٠.

وتعجيلها أفضل إلا في شدة حر حتى ينكسر، ولو صلى وحده، أو مع غنم لمن يصلي جماعة.

أي: رجع من جانب إلى جانب. انتهى. ويختلف ظل الزوال، أي: الموجود لكل شاخص وقت الزوال بشهر وبلد.

(وتعجيلها) أي: الظهر بصلاتها أول الوقت (أفضل) وتحصل فضيلته بالتأهب أول الوقت (إلا في شدة حر) فيستحب التأخير (حتى ينكسر) الحر؛ لحديث: «أبردوا بالظهر»^(١) (ولو صلى وحده) يعني أنه يسن تأخير الظهر في شدة الحر للجماعة والمنفرد؛ لعذر، كمرض. وليس المراد أنه يترك الجماعة، ويؤخر وحده كما قد يتوهم؛ إذ لا يترك واجب لسنة. ويؤيد ما ذكرناه قوله كغيره: (أو مع غنم لمن يصلي جماعة) أي: فيستحب تأخير الجماعة الظهر لقرب وقت عصر؛ ليسهل الخروج لهما معاً. وهذا كله في غير الجمعة، فيسن تقديمها مطلقاً.

وقوله: (من جانب) أي: جانب المغرب، بدليل صدر عبارة الشارح. وقوله: (إلى جانب) أي: جانب المشرق، صح؛ بدليل قول السامري في القولة التي تلي هذه.

(بشهر) جار ومجرور، متعلق بقوله: (ويختلف ظل الزوال) أي: ويختلف ظل الزوال بالشهر والبلد، فيختلف قدر الظل الذي تزول عنه الشمس بالشهر؛ لأنه كلما طال النهار، قصر الظل، وعكسه، فيقصر الظل في الصيف؛ لارتفاعها إلى الجو، ويطول في الشتاء، لمسامتها للمتصف، ويقصر الظل جداً في كل بلد تحت وسط الفلك، وذكر السامري وغيره أن ما كان من البلاد تحت وسط الفلك، مثل مكة وصنعاء، في يوم واحد، وهو أطول أيام السنة، لا ظل ولا فيء لوقت الزوال، بل يُعرف الزوال هناك، بأن يظهر للشخص

(١) أخرجه البخاري (٥٣٨)، وأحمد (١١٤٩٠) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. وأخرجه البخاري (٥٣٣)، ومسلم (٦١٥)، وأحمد (٩١٩٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «إذا اشتد الحر، فأبردوا بالصلاة؛ فإن الحر من فيح جهنم».

ويليه وقتُ العصرِ: إلى مصيرِ الظلِّ مثْلَيْهِ بعدَ ظلِّ الزوالِ، ووقتُ
الضرورةِ إلى غروبِها.
وُسُنُّ تعجيلِها مطلقاً.

(ويليه) أي: وقتُ الظُّهرِ (وقتُ العصرِ) المختارُ من غيرِ فَضْلٍ بينهما، ويستمرُّ
(إلى مصيرِ الظلِّ مثْلَيْهِ، بعدَ ظلِّ الزَّوالِ) إن كان كما هو المرادُ حيث قيَّد به (ووقتُ
الضرورةِ إلى غروبِها) أي: غروبِ الشمسِ، فالصلاةُ فيه أداءٌ، لكنْ يَأْتُمُّ بالتأخيرِ إليه
بلا عُذْرٍ.
(وُسُنُّ تعجيلِها) أي: العصرِ (مطلقاً) أي: مع حَرٍّ أو غَيْمٍ أو غيرِهما،

الفتح فيءٌ من نحو المشرق؛ للعلمِ بأنَّها قد أخذتْ مُعَرَّبَةً. فأقلُّ قدرِ ظلِّ الزوالِ، إذا كانَ
الشاخصُ بإقليمِ الشَّامِ والعراقِ قدَّمَ وثَلثَ، بقدَمِ الآدميِّ، في نصفِ حزيران، وما قاربهُ من
الأيَّامِ ممَّا قبلَه وما بعده، وذلكَ مقاربٌ لأطولِ أيَّامِ السنَّةِ، وأطولُها سبعَ عشرَ حزيران،
ويتزايدُ ظلُّ الزوالِ بتقاصرِ النهارِ، فينتهي إلى عشرةِ أقدامٍ وسدسٍ في نصفِ كانونِ الأولِ،
وذلكَ [مقاربٌ لأقصرِ أيامِ السنَّةِ، وأقصرُها سبعَ عشرَ كانونِ الأولِ.

(وُسُنُّ تعجيلِها) أي: العصر؛ لما روى أبو[^(١) برزّةُ الأسلميُّ قال: كانَ رسولُ الله ﷺ
يصلِّي العصرَ، ثمَّ يرجعُ أحدُنَا إلى رحله في أقصى المدينة، والشمسُ حيَّةٌ^(٢). ولأنَّ المبادرةَ
إلى امتثالِ الأوامرِ أولى عندَ العقلاءِ، وأحوطُ في تحصيلِ المأمورِ به؛ لكثرةِ آفاتِ التأخيرِ.
قال الشيخ تقي الدين^(٣): الصلاةُ في أوَّلِ الوقتِ أفضلُ، إلَّا إذا كانَ في التأخيرِ
مصلحةٌ راجحةٌ، كما في هذا البابِ مفضَّلاً، والأحاديثُ الثابتةُ تدلُّ على هذا، فمنها: ما
رَوَى الترمذيُّ مرفوعاً: أَنَّهُ قال: «الوقتُ الأوَّلُ من الصلاةِ رضوانُ الله، والوقتُ الآخرُ عفو»

(١) هاهنا في الأصل سقط وانقطاع في الكلام، وما بين حاصرتين استدرك من «كشاف القناع» ٢٥١/١.

(٢) أخرجه البخاري (٥٤٧). وهو أيضاً بنحوه عند مسلم (٦٤٧): (٢٣٥).

(٣) في «الاختيارات» ص ٥٢.

وهي الصلاة الوسطى، أي: الفضلى.

الله^(١). مع زيادة.

(وهي الصلاة الوسطى) الوسطى مؤنث الأوسط، بمعنى الخيار، وفي صفة النبي ﷺ أنه كان من أوسط قومه^(٢). أي: خيارهم، وليس بمعنى متوسطة لكون الظهر هي الأولى، بل بمعنى الفضلى، كما في «المبدع» لكن قال ابن قندس: من جعل الفجر الأولى، فالعصر على قوله: الوسطى، ظاهر؛ لأن صلاتين قبلها وصلاتين بعدها، فهي بين أربع، ومن جعل الظهر أولى، فوجه كون العصر الوسطى أنها صلاة بين صلاتين إحداهما أول صلاة النهار، والأخرى أول صلاة الليل.

والدليل على كونها الوسطى ما في الصحيحين: أن النبي ﷺ قال: «شغلونا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس»^(٣). ولمسلم^(٤): «شغلونا عن الصلاة الوسطى، صلاة العصر» وفي مصحف عائشة: «وصلاة العصر» بدل: ﴿وَالصَّلَاةُ الْوُسْطَى﴾^(٥) [البقرة: ٢٣٨]، وهو مذهب أكثر العلماء من الصحابة وغيرهم.

(١) «سنن» الترمذي (١٧٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما. قال الترمذي: هذا حديث غريب. وأخرجه أيضاً البيهقي في «السنن الكبرى» ٤٣٥/١ من طريق أحمد بن منيع شيخ الترمذي، ونقل البيهقي عن أبي أحمد بن عدي أنه قال: هذا الحديث بهذا الإسناد باطل.

ثم قال البيهقي: هذا حديث يعرف بيعقوب بن الوليد المدني، ويعقوب منكر الحديث، ضعفه يحيى ابن معين، وكذبه أحمد بن حنبل وسائر الحفاظ، ونسبوه إلى الوضع، نعوذ بالله من الخذلان، وقد روي بأسانيد آخر كلها ضعيفة. اهـ.

وأخرجه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» ٣٨٨/١ وقال: هذا حديث لا يصح، ما رواه إلا يعقوب، وكان يضع الحديث على الثقات. قال يحيى: ليس بشيء. وقال أحمد: كان من الكذابين الكبار.

(٢) أخرج الحاكم في «مستدركه» ٤٤٤/٢ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ كان أوسط بيت في قريش، ليس بطن من بطونهم إلا قد ولده... الحديث.

قال الحاكم: صحيح على شرطهما، ووافقه الذهبي.

وأخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» ١٨٥/١ بلفظ: كان واسط النسب في قريش.

(٣) «صحيح» البخاري (٢٦٣١)، و«صحيح» مسلم (٦٢٧) من حديث علي رضي الله عنه.

(٤) في «صحيحه» (٦٢٨).

(٥) أخرجه الطبري في «تفسيره» ٣٤٥/٤. وينظر «مختصر شواذ القرآن» لابن خالويه ص ١٥.

ويليه وقت المغرب: إلى مغيبِ الحُمْرَةِ، العملة

الهداية (ويليه) أي: وقت الضرورة للعصر (وقت المغرب) وهي وترُ النهار، ويمتدُّ (إلى) مَغِيبِ الحُمْرَةِ) أي: الشفقِ الأحمرِ.

الفتح وذكر الحافظُ ابنُ حجر في «شرح» البخاري فيها عشرين قولاً، وهي: صلاةُ العصر، صلاةُ المغرب، صلاةُ العشاء، صلاةُ الفجر، صلاةُ الظهر، جميعُها، واحدةٌ غيرُ معينة، التوقُّفُ، الجمعةُ، الظهرُ في الأيام والجمعةُ في يومها، الصبح والعشاء^(١)، الصبح أو العصر على التردد، صلاةُ الجماعة، صلاةُ الخوف، صلاةُ عيدِ النحر، صلاةُ عيدِ الفطر، الوترُ، صلاةُ الضُّحى، صلاةُ الليل^(٢). أفاده الحفيد.

(وقت المغرب) وهو مصدرُ غَرَبَتِ الشمسُ، بفتح الرَّاء، وضُمُّها، غروباً ومغرباً، وهي لغةٌ تطلقُ على وقتِ الغروبِ، ومكانه، فتسمَّى بذلك لفعلِها في هذا الوقتِ؛ لحديث: «ثمَّ أتاني جبريل حين سَقَطَ القُرْصُ، فقال: قم فصلِّه». رواه الدارقطني^(٣). ح ف مع زيادة. (وهي وتر النهار) ليس مراده الوتر المشهور، بل إنها وترٌ؛ لكونها ثلاث ركعاتٍ، وقيل لها وترُ النهار، مع أنها تُفعل في الليل، لكونها قريبة منه. دنوشرى.

(أي: الشفق الأحمر) أي: في الحضر والسفر، وخرج بالأحمر الأصفر والأبيض، إذ^(٤) الشمسُ أوَّل ما تغربُ يعقبها شعاعٌ، فإذا بَعُدَتْ عن الأفق قليلاً، زال الشعاعُ، وبقيت حمرةٌ، ثم ترقُّ الحمرةُ فتتقلبُ صفرةً ثم بياضاً، على حَسَبِ البعدِ، ولأنَّ ما قبلَ مغيبِ

(١) في الأصل: «الصبح أو العشاء». والتصويب من «فتح الباري».

(٢) ومجموع الأقوال التي ذكرها صاحب الحاشية هنا تسعة عشر قولاً، والقول المنتم لعدُّتها، كما في «فتح الباري» ١٩٧/٨ : هو: «الصبح والعصر؛ لقوة الأدلة في أنَّ كلاً منهما قيل إنه الوسطى...».

(٣) في «سننه» (١٠١٨) من حديث محبوب بن الجهم بن واقد مولى حذيفة بن اليمان، حدثنا عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، وذكره.

وذكره ابن حبان في «المجروحين» في ترجمة محبوب بن الجهم ٤١/٣-٤٢، وقال: يروي عن عبيد الله بن عمر الأشياء التي ليست من حديثه... ثم قال: ليس هذا الخبر من حديث نافع، ولا من حديث ابن عمر، وهو من حديث رسول الله ﷺ صحيحٌ بغير هذا اللفظ.

(٤) في الأصل: «إذا».

وَيُسَنُّ تَعْجِيلُهَا إِلَّا لَيْلَةً مَزْدَلِفَةً لِمَنْ قَصَدَهَا مُحَرِّمًا.

(وَيُسَنُّ تَعْجِيلُهَا) أي: المغرب (إلا ليلة مزدلفة) وهي ليلة يوم النحر، فيُسَنُّ تأخيرها (لِمَنْ قَصَدَهَا) أي: مزدلفة، حال كونه (مُحَرِّمًا) يباح له الجمع إن لم يواف

الشفق وقت لا استدائمتها، ولا يُعْتَبَرُ مغيبُ الشفق الأبيض. وقال الموفق^(١): يعتبر غيبوبة الشفق الأبيض لا لذاته، بل لعارض، وهو دلالته على غيبوبة الأحمر. دنوشي زيادة.
(وَيُسَنُّ تَعْجِيلُهَا) أي: تعجيل المغرب أفضل إلا لعذر، إجماعاً؛ لأن جبريل صلاًها بالنبي ﷺ في اليومين حين غابت الشمس^(٢)، فدل ذلك على أفضلية تعجيلها، ولما فيه من الخروج من الخلاف.

قال الإمام مالك رحمه الله تعالى: لها وقت واحد مضيقٌ مقدّر آخره بالفراغ منها^(٣).
قال في «المبدع»^(٤): وقالت الشافعية: هو عقيب غروب الشمس، بقدر ما يتطهر ويستتر عورته، ويؤذن ويقيم، ويصلي خمس ركعات، الفرض والسنة^(٥). قال بعضهم: وأكل لقم يكسر بها الجوع. والصحيح عندهم أنه يأكل حتى يشبع. دنوشي.
(إلا ليلة مزدلفة) وهي ليلة جمع، أي: فيستحب تأخيرها؛ ليصليها مع العشاء إجماعاً^(٦)؛ لفعله عليه الصلاة والسلام^(٧). قال في «المبدع»^(٨): وسميت جمعاً؛ لاجتماع الناس فيها، وهي ليلة عيد الأضحى. فيسَنُّ تأخيرها.
(لِمَنْ قَصَدَهَا مُحَرِّمًا) أي: قصد مزدلفة المفهومة من المقام.

(١) في «المغني» ٢/٢٧.

(٢) سلف ص ٥٩.

(٣) ينظر «المدونة» ١/٥٦، و«القوانين الفقهية» ص ٤٨.

(٤) ٣٤٤/١.

(٥) ما ذكره صاحب الحاشية نقلاً عن «المبدع» من كلام الشافعية، هو القول الجديد، وقول الشافعي في القديم: أن المغرب يبقى حتى يغيب الشفق الأحمر. قال النووي في «المنهاج» - مع «مغني المحتاج» - ١٢٢-١٢٣: القديم أظهر، والله أعلم.

(٦) «الإجماع» لابن المنذر ص ٥١.

(٧) أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» (١٢١٨) في الحديث الطويل، الذي فيه حجة النبي ﷺ.

(٨) ٣٤٤/١.

الهداية مزدلفة وقت الغروب، فيصلِّي المغرب في وقتها ولا يؤخِّر. وكذا يؤخِّر المغرب في غيم لمصل جماعة، وفي جمع إن كان أرفق^(١).

الفتح قال في «الفروع»: إلا ليلة مزدلفة لمُحَرِّم قَصَدَهَا^(٢)؛ ليصلِّيها مع العشاء الأخيرة إجماعاً؛ لفعل النبي ﷺ، وكلامهم يقتضي أنه لو دفع من عرفة قبل المغرب، وحصل بالمزدلفة وقت الغروب، لم يؤخِّرها، ويصلِّيها في وقتها. وقد نبّه على ذلك الشارح بقوله: «إن لم يواف مزدلفة وقت الغروب»، كما قاله في «الفروع»^(٣): قال: وكلام القاضي يقتضي الموافقة، وهو واضح. دنوشي.

(وكذا يؤخِّر المغرب في غيم لمصل جماعة) فيسنُّ في حقِّه التأخير؛ ليقرب من وقت الثانية، لكن يخرج لهما خروجاً واحداً طلباً للأسهل المطلوب شرعاً، كما تقدّم في الظاهر. (وفي جمع) أي: ولأ في جمع غير جمع مزدلفة، فإنَّ الأفضل جمع التأخير مطلقاً حيث جازَّ الجمع، بأن لم ينو إقامة أكثر من عشرين صلاة، أو كان ناوياً لسفر القصر من عرفة، أو كان له عذرٌ مبيحٌ للجمع بين العشاءين، كمطرٍ يبل الثياب، ووحلٍ وريحٍ شديدة باردةٍ بليّةٍ مظلمةٍ.

(إن كان أرفق) أي: إن كان تأخيرها ليصلِّيها في وقت العشاء أرفق له من تعجيل العشاء في وقت المغرب، فإنه يسنُّ له التأخير؛ لأنَّ المستحبَّ في حقِّه فعل الأرفق به، من تأخير الأولى إلى وقت الثانية، وتقديم الثانية إلى وقت الأولى.

«فائدة»: لا يكره تسمية المغرب بالعشاء، ولا بالعَتَمَة، وبالمغرب أولى. دنوشي.

(١) أي: وفي جمع تأخير إن كان جمع التأخير أرفق. «متهى الإيرادات» ١/ ١٥٢.

(٢) «الفروع» ١/ ٤٣١.

(٣) ١/ ٤٣١-٤٣٢.

ويليه وقتُ العشاء: إلى ثلث الليل، وتأخيرها أفضل إن سَهِّلَ، ثم هو وقتُ ضرورة إلى الفجر الثاني، وهو البياضُ المعترضُ بالشرق.
ويليه وقتُ الفجر: إلى طلوع الشمس، وتعجيلها أفضل.

(ويليه) أي: وقتَ المغرب (وقتُ العشاء) ويمتدُّ وقتُها المختار (إلى ثلث الليل) الأوَّل من الغروب. (وتأخيرُها) أي: العشاء ليصليها في آخر المختار (أفضل إن سَهِّلَ) فإن شقَّ ولو على بعضِ المأمومين، كرهه. ويكرهُ النَّوْمُ قبلَها، والحديثُ بعدها إلا يسيراً، أو لشغلٍ، وأهل (ثم هو) أي: الوقت بعد ثلث الليل (وقتُ ضرورة) يَحْرُمُ تأخيرُها إليه بلا عُذْر (إلى) طلوع (الفجر الثاني، وهو: البياضُ المعترضُ بالشرق) ولا ظلمة بعده، ويقال له: الفجرُ الصَّادِق. والأوَّل، ويقال له: الكاذبُ، مستطيلٌ أزرق، له شعاعٌ، ثم يُظلم.

(ويليه) أي: وقتَ الضرورة للعشاء (وقتُ الفجر) من طلوعه (إلى طلوع الشمس، وتعجيلُها) أي: الفجر (أفضل) مطلقاً. ويجب تأخيرٌ؛ لتعلُّم فاتحة، وذكر واجب أمكنَ تعلُّمه في الوقت. وكذا لو أمره به والده ليصلي به، فلا يكره أن يؤمَّ أباه. وسُنَّ لَنَحْوِ حَاقِنٍ^(١) مَعَ سَعَةِ الْوَقْتِ.

(أي: وقتَ المغرب) تفسيرٌ للضمير، أي: يلي وقتَ المغربِ الوقتُ المختارُ للعشاء، بالكسر والمد، وهو اسمٌ لأوَّلِ الظلام، سُمِّيَت الصلاةُ بذلك؛ لأنها تُفَعَّلُ فيه، ويقال لها: عشاء الآخرة، وأنكره الأصمعي، وعَلَّطُوهُ فِي إِنْكَارِهِ^(٢).

(ويمتدُّ وقتُها المختارُ إلى ثلث الليل الأوَّل) قال في «المبدع»: لأنَّ جبريل صلَّاهَا بالنبي ﷺ في الليلة^(٣).

(١) أي: حابس بولته. «المصباح المنير» (حقن).

(٢) ينظر «المجموع» ٤٣/٣، و«شرح مسلم» للنووي ١٦٤/٤.

(٣) في هذا الموضوع انتهى ما وقفنا عليه من الأصل الخطي للفتح، ولهذا سيقصر من هنا فصاعداً على كتابي «المعدة» و«الهداية» وحتى آخر الكتاب.

ويُذَرَكُ أداءُ صلاةٍ بإحرامٍ في وقتها.

وَمَنْ شَكَّ فِي دُخُولِ وَقْتٍ، لَمْ يُصَلِّ حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ دُخُولُهُ
باجتهادٍ أو إخبارٍ عارِفٍ، وَإِنْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ قَبْلَهُ، أَعَادَ، وَمَنْ صَارَ أَهْلًا قَبْلَ
خُرُوجِ وَقْتِهَا، لَزِمَتْهُ، وَمَا يُجْمَعُ إِلَيْهَا قَبْلُهَا.

(ويُذَرَكُ أداءُ صلاةٍ) حتى جمعة (ب) تكبيرة (إحرامٍ في وقتها) فإذا كَبَّرَ للإحرامِ
قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ أو غُرُوبِهَا، كَانَتْ كُلُّهَا أَدَاءً حَتَّى لَوْ كَانَ التَّأخِيرُ لغيرِ عُذْرٍ، لَكُنْ
يَأْتِمُ.

(وَمَنْ شَكَّ فِي دُخُولِ وَقْتٍ) صلاةٍ؛ وَلَمْ يُمْكِنْ مَشَاهِدَةُ مَا يَعْرِفُ بِهِ الْوَقْتُ؛ لَعَمَى
أَوْ غَيْرِهِ (لَمْ يُصَلِّ حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ دُخُولُهُ) أَيِ: الْوَقْتِ (باجتهادٍ) وَنَظَرٍ فِي
الْأَدَلَّةِ، أَوْ لَهُ صِنْعَةٌ، وَجَرَتْ عَادَتُهُ بِعَمَلٍ شَيْءٍ مُقَدَّرٍ إِلَى وَقْتِ الصَّلَاةِ. وَتُسْتَحَبُّ لَهُ
التَّأخِيرُ حَتَّى يَتَيَقَّنَ، فَإِنْ صَلَّى مَعَ الشَّكِّ، أَعَادَ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ. (أَوْ)
بِ (إخبارٍ) ثِقَةٍ (عارِفٍ) بِالْوَقْتِ عَنْ يَقِينٍ، كَأَنْ يَقُولَ: رَأَيْتُ الْفَجَرَ طَالِعًا، أَوْ: الشَّفَقَ
غَائِبًا. فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ. فَإِنْ أَخْبَرَهُ عَنْ ظَنٍّ، لَمْ يَعْمَلْ بِهِ، وَيَعْمَلُ بِأَذَانِ ثِقَةٍ عَارِفٍ.

(وَإِنْ) أَخْرَمَ بِاجْتِهَادٍ، فَ (تَبَيَّنَ أَنَّهُ) أَيِ: إِحْرَامُهُ (قَبْلَهُ) أَيِ: قَبْلَ الْوَقْتِ (أَعَادَ)
لَوْ قَوَّعَ مَا صَلَّاهُ نَفْلًا، وَبِقَاءِ فَرْضِهِ عَلَيْهِ.

وَعُلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ الْخَطَأُ، فَلَا إِعَادَةَ. وَإِذَا دَخَلَ وَقْتُ فَرِيضَةٍ بِقَدَرِ
تَكْبِيرَةٍ، ثُمَّ طَرَأَ مَانِعٌ، كَجُنُونٍ وَحِيضٍ، قُضِيَتْ.

(وَمَنْ صَارَ أَهْلًا) لَوْجُوبِهَا بِأَنْ بَلَغَ صَبِيٌّ، أَوْ أَسْلَمَ كَافِرٌ، أَوْ أَفَاقَ مُجَنُونٌ، أَوْ
طَهَّرَتْ حَائِضٌ، أَوْ نَفَسَاءُ (قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِهَا) أَيِ: وَقْتِ الصَّلَاةِ، بِأَنْ وَجَدَ ذَلِكَ قَبْلَ
الْغُرُوبِ مَثَلًا، وَلَوْ بِقَدَرِ تَكْبِيرَةٍ (لَزِمَتْهُ) أَيِ: الْعَصْرُ فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ (و) لَزِمَهُ (مَا)
يُجْمَعُ إِلَيْهَا قَبْلُهَا) وَهُوَ الظَّهْرُ. وَكَذَا لَوْ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الْفَجْرِ، لَزِمَتْهُ الْعِشَاءُ وَالْمَغْرِبُ؛
لِأَنَّ وَقْتَ الثَّانِيَةِ وَقْتُ لِلْأُولَى حَالِ الْعُذْرِ، فَإِذَا أَدْرَكَهُ الْمَعْذُورُ، فَكَأَنَّهُ أَدْرَكَ وَقْتُهَا.

ويجب قضاء فائتة فأكثر فوراً مرتباً إلا إذا نسيه أو خشي خروج وقت اختيار.

ومنها: ستر العورة، فيجب بما لا يصف البشرية.

(ويجب) على مكلف لا مانع به (قضاء فائتة فأكثر) من الخمس (فوراً) ما لم ينضّر في بدنه، أو معيشة يحتاجها، أو يحضر لصلاة عيد (مرتباً) ولو كثرت. وسُنّ صلاتها جماعة (إلا إذا نسيه) أي: الترتيب بين الفوائت حال قضائها، أو بين حاضرة وفائتة حتى فرغ من الحاضرة، فيسقط الترتيب بالنسيان؛ للعدول، ولا يسقط بجهل وجوبه (أو خشي خروج وقت اختيار) الحاضرة فيقدمها، ويسقط الترتيب؛ لأنها أكد، ولا يجوز تأخيرها عن وقت الجواز. ويجوز تأخير لغرض صحيح، كانتظار رفقة، أو جماعة لها. ومن شك فيما عليه من فوائت، وتيقن سبق الوجوب، أبرأ ذمته يقيناً. وإن لم يعلم وقت الوجوب، فمما تيقن وجوبه.

والسادس من الشروط: ما أشار إليه بقوله: (ومنها ستر العورة) قال ابن عبد البر^(١): أجمعوا على فساد صلاة من ترك ثوبه، وهو قادر على الاستتار به، وصلّى عرباناً. والستر - بفتح السين - : التغطية. وبكسرهما: ما يستر به. والعورة لغة: النقصان، والشيء المستفح، ومنه: كلمة عوراء، أي: قبيحة. وشرعاً: القبل، والذبر، وكل ما يستحيا منه^(٢)، كما يأتي.

(فيجب) سترها حتى على نفسه، وفي خلوة، وظلمة، وخارج صلاة (بما لا يصف البشرية) أي: لون بشرة العورة، من بياض أو سواد؛ لأن الستّر إنما يحصل بذلك، ولا يعتبر أن لا يصف حجم العضو؛ لأنه لا يمكن التحرُّر عنه، ويكفي ستر بغير منسوج، كورق، وجلد، ونبات، ولا يجب ببارية^(٣)، وحصير، وحفيرة^(٤)،

(١) في التمهيد ٣٧٩/٦.

(٢) المطلع ص ٦١.

(٣) البارية: فارسيّ معرب، الحصير المنسوج التي من القصب. «اللسان» (بور).

(٤) جاء في حاشية (س) ما نصه: «الحفيرة: هي نقرة في الأرض. انتهى».

العمدة وعورة رجلٍ وأمةٍ ما بين سُرةٍ ورُكبةٍ. والحرّةُ البالغةُ كلّها عورةٌ في الصلاة إلا وجهها.

وتُسَنُّ صلاةُ رجلٍ في ثوبين، ويجزئه في نفلٍ سترُ عورته، وفي فرض سترُها مع أَحَدِ عاتقَيْه.

الهداية وطين، وماءٍ كَدِرٍ، لعدم؛ لأنّه ليس بسترٍ. ويُباح كشفُها للتداوٍ، وتخلُّ، ونحوهما^(١)، ولزوج، وسيّد، وزوجةٍ، وأمةٍ.

(وعورةُ رجلٍ) وبالعِشرِ (وأمةٍ) وأمّ ولد، ومكاتبةٍ، ومدبّرةٍ، ومعتقٍ بعضُها، وحرّةٌ مميزةٌ، ومراهقةٌ: (ما بين سُرةٍ ورُكبةٍ) وليستا من العورة. وعورةُ ابنِ سَبْعٍ إلى عَشْرِ: الفرجان^(٢).

(والحرّةُ) مبتدأ أوّل، و(البالغةُ) صفةٌ (كلّها) مبتدأ ثانٍ، و(عورةٌ في الصلاة) خبرُ المبتدأ الثاني، والجملة خبرُ الأول، أو كلّها توكيدٌ للحرّة. وقوله: «عورةٌ» خبرٌ لها. والمعنى: أنّه يجبُ على الحرّةِ البالغةِ أن تسترَ في كلّ صلاةٍ - فرضاً كانت أو نفلاً - جميعَ بدنِها؛ لأنّه عورة (إلا وجهها) فليس عورةٌ في الصلاة.

(وتُسَنُّ صلاةُ رجلٍ في ثوبين) كقميصٍ مع رداءٍ، أو إزارٍ، أو سراويل.

(ويُجزئه) أي: الرجلُ (في نفلٍ سترُ عورته، و) يجزئه (في فرضٍ) عينٍ، أو نَذِرٍ، أو كفاية (سترُها) أي: عورته (مع) ستر (أحدِ عاتقَيْه) بلباسٍ، ولو وَصَفَ البشرةَ؛ لقوله ﷺ: «لا يَصْلِي الرجلُ في الثَّوبِ الواحدِ ليسَ على عاتقَيْه منه شيءٌ» رواه الشيخان عن أبي هريرة^(٣). والمرادُ بالعاتق: موضعُ الرِّداءِ من المَنَكِبِ^(٤). وقولنا:

(١) كاغتسال، وحلق عانة، وختان، ومعرفة بلوغ، وبكارة... إلخ. «شرح منتهى الإرادات» ١/ ٢٩٩.

(٢) بعدها في (ح) زيادة: «وأما من دون سبع، لا حكم لعورته؛ لأنّ حكم الطفولية في الستر منجرٌ عليه إلى التمييز».

(٣) «صحيح» البخاري (٣٥٩)، و«صحيح» مسلم (٥١٦)، وهو عند أحمد (٧٣٠٧).

(٤) «المطلع» ص ٦٢.

وصلاتها في قميص وخمارٍ وملحفة، ويجزئ سترُ عورتها. وإن
انكشف بعضُ عورة وفُحشٍ وطال، أو صَلَّى في ثوب نجس، أعاد.
ويُصلي في حرير؛ لعدم، ومن حُبس بنجس، ولا يعيد. ومن وجد
كفاية عورته، سترها، وإلا.....

المعدة

«بلباس» أي: سواء كان من الثوب الذي ستر به عورته، أم من غيره، لكن محله إذا
قدر عليه، وإلا، فأى شيء ستر به عاتقه، أجزاء.

الهداية

(و) تُستحب (صلاتها) أي: المرأة (في قميص وخمار) وهو ما تضعه على
رأسها، وتديره تحت حلقها^(١) (وملحفة) أي: ثوب تلتحف به. وتكره في نقاب وبرقع
(ويجزئ) المرأة (ستر عورتها) في فرض ونفل.

(وإن انكشف بعضُ عورة) مصل، رجلاً كان أو امرأة (وفُحش) المنكشف عرفاً
(وطال) الزمان، أعاد.

وعلم منه أنه لو قصر الزمن، أو لم يفحش المنكشف، لم يعد إن لم يتعمده (أو
صلى في ثوب) محرّم عليه؛ كمغصوب كله أو بعضه، وكحرير، ومنسوج بذهب، أو
فضة، إن كان رجلاً واجداً غيره، وصلى فيه عالماً ذاكراً، أعاد. وكذا إذا صلى بمكان
غصب، أو صلى في ثوب (نجس) نجاسة لا يُعفى عنها، ولو لعدم غيره (أعاد)
الصلاة وجوباً.

(ويصلي) عرياناً مع غضب، (وفي حرير لعدم) غيره، ولا يعيد. وفي نجس
لعدم، ويعيد. (و) يصلي (من حُبس بـ) محل غضب أو (نجس، ولا يعيد) ويسجد
على نجاسة يابسة، ويؤمى برطوبة غاية ما يمكنه، ويجلس على قدميه. ولا يصح نفل
أبق.

(ومن وجد كفاية عورته، سترها) وجوباً، وترك غيرها، وصلى قائماً؛ لأن سترها
واجب في غير الصلاة، ففيها أولى. (ولاً) أي: وإن لم يجد ما يسترها كلها، بل

(١) «المطلع» ص ٢٢.

فالفَرَجَيْنِ، فَإِنْ كَفَى أَحَدَهُمَا، فَالدُّبُرُ أَوَّلَى، وَيُصَلِّي جَالِساً نَدْباً يَوْمِيٌّ. وَمِنْ
أَعْيَرِ سِتْرَةٍ، قَبْلَهَا.

وَيُصَلِّي الْعِرَاءُ جَمَاعَةً، وَإِمَامُهُمْ وَشَطَأٌ وَجُوباً، وَكُلُّ نَوْعٍ وَحْدَهُ،
وَيُصَلِّي عَارٍ قَاعِداً بِالْإِيمَاءِ نَدْباً، وَإِنْ وَجَدَ سِتْرَةً.....

بَعْضُهَا (ف) لَيْسَتْ (الْفَرَجَيْنِ) لِأَنَّهُمَا أَفْحَشُ (فَإِنْ) لَمْ يَكْفِيَهُمَا، بَلْ (كَفَى أَحَدَهُمَا،
فَالدُّبُرُ أَوَّلَى) بِالْسِتْرِ؛ لِأَنَّهُ يَنْفَرُجُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، إِلَّا إِذَا كَفَتِ السِتْرَةُ مَنْكِبَهُ
وَعُجْزَهُ فَقَطْ، فَيَسْتَرْهُمَا بِكَوْنِهِ يَسْتَرْ مُعْظَمَ الْعُورَةِ، وَالْمَغْلَظَ مِنْهَا، وَسِتْرُ الْمَنْكَبِ لَا
يَدُلُّ لَهُ.

(وَيُصَلِّي) مَنْ لَمْ يَسْتَرْ فَرَجِيهِ (جَالِساً، نَدْباً، يَوْمِيٌّ) بِرُكُوعٍ وَسُجُودٍ، وَلَا يَتَرَبَّعُ،
بَلْ يَنْضَمُّ، فَلَوْ صَلَّى قَائِماً وَرَكَعَ وَسَجَدَ، جَازَ.

وَلَزِمَ عَرِياناً تَحْصِيلُ سِتْرَةٍ بِشَمَنِ أَوْ أَجْرَةٍ مِثْلٍ، أَوْ زَائِدٍ يَسِيراً. (وَمِنْ أَعْيَرِ سِتْرَةٍ)
لِيُصَلِّي فِيهَا (قَبْلَهَا) أَي: وَجِبَ عَلَيْهِ قَبُولُهَا، فَلَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ عَرِياناً؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى
سِتْرِ عُورَتِهِ بِمَا لَا ضَرَرَ فِيهِ، بِخِلَافِ الْهَبَةِ؛ لِلْمَنَّةِ، وَلَا يَلْزِمُهُ اسْتِعَارَتُهَا.

(وَيُصَلِّي الْعِرَاءُ جَمَاعَةً) وَجُوباً، إِذَا كَانُوا رِجَالاً أَحْرَاراً لَا عَذَرَ لَهُمْ يَبِيحُ تَرْكُ
الْجَمَاعَةِ؛ إِذِ الْوُجُوبُ^(١) لَا يَسْقُطُ بِفَوَاتِ سُنَّةِ الْمَوْقِفِ، وَلَأَنَّهُمْ أَوَّلَى بِالْوُجُوبِ مِنْ
أَهْلِ صَلَاةِ الْخَوْفِ (و) يَكُونُ (إِمَامُهُمْ) أَي: إِمَامُ الْعِرَاءِ (وَشَطَأٌ) - بِسُكُونِ السَّيْنِ
الْمَهْمَلَةِ - أَي: بَيْنَهُمْ (وَجُوباً) وَإِنْ لَمْ يَتَسَاوَوْا مِنْ عَنِ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ، فَإِنْ تَقَدَّمَ هُمْ،
بَطَلَتْ، وَيُصَلُّونَ صَفّاً وَاحِداً وَجُوباً. لَكِنْ مُحَلٌّ ذَلِكَ مَا لَمْ يَكُونُوا عَمِياناً، أَوْ فِي ظِلْمَةٍ.
(و) يَصَلِّي (كُلُّ نَوْعٍ) مِنْ رِجَالٍ وَنِسَاءٍ (وَحْدَهُ) لِأَنَّهُمْ إِنْ اتَّسَعَ مُحَلُّهُمْ، فَإِنْ
شَقَّ، صَلَّى الرِّجَالُ، وَاسْتَدْبَرَهُمُ النِّسَاءُ، ثُمَّ عَكَسُوا.

(وَيُصَلِّي عَارٍ) عَاجِزٌ عَنْ تَحْصِيلِ سِتْرَةٍ (قَاعِداً بِالْإِيمَاءِ) بِرُكُوعٍ وَسُجُودٍ (نَدْباً) فِي
قَعُودِهِ وَإِيمَانِهِ، فَلَوْ صَلَّى قَائِماً، وَرَكَعَ، وَسَجَدَ، جَازَ (وَإِنْ وَجَدَ) مُصَلِّاً عَرِياناً (سِتْرَةً)

(١) أَي: وَجُوبُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ.

العمدة قريبة في الصلاة، سَتَرَ وَبَنَى، وإِلَّا، ابتداءً. وكُرِهَ في صلاةٍ سَدَلٌ، واشْتِمَالُ الصَّمَاءِ، وتَغْطِيَةُ وَجْهِ، وتَلَثُّمٌ عَلَى فَمٍ وَأَنْفٍ، وَلَفْتُ كُمٍّ،

الهداية قريبةً عرفاً (في) أثناء (الصلاة، سَتَرَ) بها عورته (وَبَنَى) على ما مضى من صلاته (وإِلَّا) أي: وإن لم يجزها قريبةً، بل وجدها بعيدةً (ابتداءً) الصلاة بعد سَتْرِ عورته. وكذا من عَتَقَتْ فيها، واحتاجت إليها^(١).

(وكُرِهَ في صلاةٍ سَدَلٌ) وهو طَرَحُ ثَوْبٍ عَلَى كَتِفَيْهِ، ولا يَرُدُّ طَرَفَهُ عَلَى الأخرى^(٢). (و) كُرِهَ فيها (اشتِمَالُ الصَّمَاءِ) بأن يضطَبِعَ بثَوْبٍ ليس عليه غيرُهُ^(٣). والاضطَبَاعُ: أن يجعلَ وسطَ الرداءِ تحتَ عاتِقِهِ الأيمن، وطَرَفَيْهِ عَلَى عاتِقِهِ الأيسر^(٤). فَإِنْ كَانَ تَحْتَهُ ثَوْبٌ غَيْرُهُ، لَمْ يَكُرِهْ.

(و) كُرِهَ فيها (تَغْطِيَةُ وَجْهِ) بلا سبب؛ لِنَهْيِهِ ﷺ «أَنْ يَغْطِيَ الرَّجُلُ فَاهُ» رواه أبو داود^(٥). ففيه تنبيهٌ عَلَى كراهةِ تَغْطِيَةِ الْوَجْهِ؛ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى تَغْطِيَةِ الْفَمِ.

(و) كُرِهَ فيها (تَلَثُّمٌ عَلَى فَمٍ وَأَنْفٍ) رُويَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ^(٦). وَفِي تَغْطِيَةِ الْفَمِ تَشْبَهٌُ بِفَعْلِ الْمَجُوسِ عِنْدَ عِبَادَتِهِمُ النَّيرانَ.

(و) كُرِهَ فيها (لَفْتُ كُمٍّ) هـ، أي: جَمَعُهُ وَكَفَّهُ أَي: لِيَمْنَعَهُ مِنَ السَّجُودِ مَعَهُ بِلَا

(١) قال منصور البهوتي في «شرح منتهى الإرادات» ٣٠٩/١: وكذا من عتقت فيها، أي: في الصلاة، واحتاجت إليها، أي: السترة، بأن لم تكن مسترة كحُرَّة... .

(٢) «المصباح المنير» (سدل).

(٣) «المصباح المنير» (صمم).

(٤) «المصباح المنير» (ضبع).

(٥) في «سننه» (٦٤٣)، وهو عند ابن ماجه (٩٦٦) عن أبي هريرة ؓ. قال النووي في «المجموع» ٣/١٨٥: رواه أبو داود بإسناد فيه الحسن بن ذكوان، وقد ضَعَفَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَالنَّسَائِيُّ وَالْدَّارِقُطْنِيُّ، لَكِنْ رَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»، وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَلَمْ يَضَعْفِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

(٦) أخرجه عبد الرزاق (٤٠٦٢)، وابن أبي شيبة ٢/٣٤٦-٣٤٧. وفي سنده: عبد الله بن عمر العمري، وهو ضعيف، كما في «التقريب» ص ٢٥٦.

وَشَدُّ وَسْطِ كَرْثَارٍ، وَتَحْرُمُ خِيَلًا فِي ثَوْبٍ وَغَيْرِهِ، وَتَصَوِيرٌ وَاسْتِعْمَالُهُ فِي غَيْرِ فَرْشٍ وَتَوَسُّدٍ.

سبب؛ لقوله ﷺ: «وَلَا أَكْفُ شَعْرًا وَلَا ثَوْبًا» متفق عليه^(١).

(و) كُرِهَ فِيهَا (شَدُّ وَسْطٍ) هـ (كَرْثَارٍ) أَي: بِمَا يَشْبَهُ شَدَّ الزُّنَّارِ - بَضْمُ أَوَّلِهِ كَتَّفَاحٍ -: وَهُوَ خَيْطٌ غَلِيظٌ تَشَدُّهُ النَّصَارَى عَلَى أَوْسَاطِهِمْ^(٢)؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّشْبِيهِ بِأَهْلِ الْكِتَابِ. وَفِي الْحَدِيثِ: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ، فَهُوَ مِنْهُمْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ^(٣). وَكُرِهَ لِلْمَرْأَةِ شَدُّ وَسْطِهَا فِي الصَّلَاةِ مُطْلَقًا، لَا لِرَجُلٍ بِمَا لَا يَشْبَهُ الزُّنَّارَ.

(وَتَحْرُمُ خِيَلًا) بَضْمُ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ، وَفَتْحُ الْمِثْنَةِ التَّحْتِيَّةِ وَالْمَدِّ، وَالْمَنْعُ مِنَ الصَّرْفِ؛ لِأَنَّ التَّأْنِيثَ الْمَمْدُودَ، وَمَعْنَاهُ: الْكِبَرُ وَالْإِعْجَابُ^(٤) (فِي ثَوْبٍ وَغَيْرِهِ) كَعِمَامَةٍ فِي الصَّلَاةِ وَخَارِجَهَا فِي غَيْرِ حَرْبٍ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلًا، لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٥). وَيَجُوزُ الْإِسْبَاطُ مِنْ غَيْرِ خِيَلٍ؛ لِحَاجَةٍ، كَسْتَرِ قُبْحِ بَرَجَلٍ.

(و) يَحْرُمُ (تَصَوِيرٌ) أَي: عَمَلُ صُورَةٍ حَيَوَانٍ؛ لِحَدِيثِ التِّرْمِذِيِّ^(٦) وَصَحَّحَهُ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصُّورَةِ فِي الْبَيْتِ، وَأَنْ تُصْنَعَ» فَإِنْ أَزِيلَ مِنْهَا مَا لَا تَبْقَى مَعَهُ حَيَاةٌ، لَمْ تُكْرَهْ.

(و) يَحْرُمُ (اسْتِعْمَالُهُ) أَي: الْمَصُورُ عَلَى الذِّكْرِ وَالْأُنْثَى (فِي غَيْرِ فَرْشٍ وَتَوَسُّدٍ) فَيَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهُ فِي لُبْسٍ، وَتَعْلِيْقٍ، وَسْتَرٍ جَدْرَبِهِ، لَا فِي فَرْشٍ، أَي: افْتِرَاشِهِ، وَلَا فِي تَوَسُّدِهِ، أَي: جَعْلِهِ مَحْدًا.

(١) «صحيح» البخاري (٨٠٩)، و«صحيح» مسلم (٤٩٠)، وهو عند أحمد (٢٦٥٨) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) «اللسان» (زئر).

(٣) «مسند» أحمد (٥١١٤)، وهو عند أبي داود (٤٠٣١) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) «المطلع» ص ٦٣.

(٥) «صحيح» البخاري (٣٦٦٥)، و«صحيح» مسلم (٢٠٨٥)، وهو عند أحمد (٥٣٥١). عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٦) في «سننه» (١٧٤٩) عن جابر ؓ.

وعلى ذكر ما غالبه حريرٌ ظهوراً، ومنسوجٌ بذهب أو فضة قبل استحالة.
ويُباح ما سُديّ بإبريسم وألحمٍ بغيره،

(و) يَحْرُمُ (على ذكر) استعمالُ (ما) أي: منسوجٍ (غالبه) أي: أكثره (حريرٌ ظهوراً) تمييزٌ محوّل عن الفاعل، أي: ما كثر ظهورُ الحرير فيه، وزادَ على ما معه من نحو كَتَّان.

وعُلم منه أنه لا يَحْرُمُ، إذا استويا ظهوراً، أو كان الغالبُ غيرَ الحرير، ولا عبرةً بالوزن.

(و) يَحْرُمُ على ذكرٍ (منسوجٌ بذهب، أو فضة) أو ممّره بأحدهما، غير ما يأتي في الزكاة من أنواعِ الحلبي (قبل استحالة) ما ذُكر من الذَّهَبِ والفضَّة، فإن تغيَّر لونه، ولم يحصل منه شيءٌ بعرضه على الثَّار، لم يَحْرُم؛ لعدم السَّرف والخِيلاء.

(ويُباح) خَزٌّ، وهو (ما سُديّ^(١) بإبريسم) أي: حرير^(٢) (وألحمٍ بغيره) أي: غير الإبريسم، من نحو صوفٍ أو قطن، لكن بشرط أن يكونَ الحريرُ مستتيراً، وغيرَ الحرير هو الظاهر، وإلا، بأن ظهرَ الحريرُ، واستترَ غيره، فهو كالمُلَحَمِ المحرَّم، كما قال في «الاختيارات»^(٣): المنصوصُ عن أحمدَ وقدماءِ الأصحاب إباحةُ الخَزِّ دون المُلَحَمِ. قال المصنّف^(٤): والمُلَحَمُ: ما سُديّ بغيرِ الحرير وألحم به. انتهى.

فالمُلَحَمُ عكسُ الخَزِّ صورةً وحكماً، وقد اشتبه على كثيرٍ من الناس نحو الثياب البغدادية مما يسدَّى بالحرير ويُلَحَمُ بالقُطن، لكن مع ظهور الحرير واستتار القطن، فتوهّموا أن ذلك من الخَزِّ المباح، وغفّلوا عن شرطِ الخَزِّ - أعني استتارَ الحرير،

(١) السُدِّي من الثوب: ما مدُّ منه طولاً في النسيج، وهو خلاف اللُّحمة. «معجم متن اللغة» (سدي).

(٢) «المطلع» ص ٣٥٢.

(٣) ص ١١٥.

(٤) في «كشف القناع» ١٦٧/٢.

وخالص لحكّة وحزب وقمل ومرض.
وحشو وعلم ثوب ورقاع وسجف، لا فوق أربع أصابع مضمومة.
وكرة لرجل معصفر في غير إحرام ومزعر.

الهداية وظهرَ غيره - وهذا الشرط لا بُدَّ منه، كما يدلُّ عليه مواضع من كلامهم، كما في «حواشي الفروع» لابن قُندُس^(١) وغيرها. والله أعلم.

(و) يباح حريز (خالص، له) ضرورة، و(حكّة، و) يباح حريز في (حزب) مباح إذا تراءى الجمعان إلى انقضاء القتال، ولو لغير حاجة (و) يباح حريز؛ لحاجة (قمل، ومرض) يُتَنَفَّع به فيه.

(و) يباح من الحريز (حشو) جباب، وفُرَش؛ لعدم الفخر والخلاء؛ بخلاف البطانة. ويحرم لباس صبي ما حرم على رجل، وتشبه رجل بأنثى، وعكسه في لباس وغيره.
(و) يباح من حريز (علم ثوب) وهو طرازه. (و) يباح منه (رقاع وسجف) نحو فراء - بضم السين المهملة والجيم جمع سجاجف - ككتب وكتاب^(٢).

ومحلّه: إذا كانت الثلاثة قدر أربع أصابع فأقل؛ لما روى مسلم عن عمر: أن النبي ﷺ «نهى عن لبس الحريز إلا موضع أصبعين، أو ثلاثة، أو أربعة»^(٣). و(لا) يباح من الثلاثة ما (فوق أربع أصابع مضمومة) بالجر، أي: مضموم بعضها إلى بعض، فتعتبر الأصابع عرضاً لا طولاً.

(وكرة لرجل) ثوب (معصفر في غير إحرام، و) كرة لرجل ثوب (مزعر) مطلقاً؛

(١) حاشية ابن قندس. ومعها الفروع والتصحيح ٧٢/٢. وابن قندس: هو أبو بكر بن إبراهيم بن يوسف، التقي البعلي ثم الصالحي، لم يشغل نفسه بتصنيف، بل له حواشي وتقييدات على بعض الكتب ك: «فروع ابن مفلح»، و«المحرر»، (ت ٨٦١هـ). «المقصد الأرشد» ٣/ ١٥٤-١٥٥، و«السحب الوابلة» ١/ ٢٩٥-٢٩٨.

(٢) السجف: الستر، أو هو مصراعا الستر يكونان في مقدم البيوت وعلى الباب، ثم استعير لما يرتكب على حواشي الثوب. «معجم متن اللغة» (سجف).

(٣) «صحيح» مسلم (٢٠٦٩) (١٥)، وهو عند أحمد (٣٦٥). وأخرجه بنحوه البخاري (٥٨٢٨).

ومنها اجتناب نجاسة لا يُعفى عنها، فمن حَمَلَهَا.....

لأنه عليه الصلاة والسلام نهى الرجال عن التَّزَعُّف. متفق عليه^(١). وكُره أحمر خالص، ومشى بنعل واحدة، وكون ثيابه فوق نصف ساقه، أو تحت كعبه بلا حاجة، وللمرأة زيادة إلى ذراع. وكُره لبس ثوب يَصِفُ البشرة لرجلٍ أو امرأة. وثوب شهرة، وهو: ما يُشْتَهَرُ به عند الناس، ويشارُ إليه بالأصابع.

والسابع من شروط الصلاة: ما أشار إليه بقوله:

(ومنها اجتناب نجاسة لا يُعفى عنها) في بدن مصلٍّ، وثوبه، وبقيتهما، وعدم حملها؛ لحديث: «تَنَزَّهُوا مِنْ^(٢) البول؛ فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ»^(٣)، وقوله تعالى: ﴿وَيَذَلُّكَ فَطَقَّرَ﴾ [المدثر: ٤٤] (فَمَنْ حَمَلَهَا) أي: النجاسة التي لا يُعفى عنها ولو بقارورة،

(١) «صحيح» البخاري (٥٨٤٦)، و«صحيح» مسلم (٢١٠١) من حديث أنس بن مالك ؓ.

(٢) في (م): «عن».

(٣) أخرجه بلفظه الدارقطني (٤٥٩)، وابن الجوزي في «التحقيق» ٣٢٥/١ : من حديث أنس ؓ. وفي إسناده: أبو جعفر الرازي، قال في «نصب الراية» ١٢٨/١ : وأبو جعفر متكلم فيه، قال ابن المديني: كان يخلط، وقال أحمد: ليس بقوي، وقال أبو زرعة: يَهْم كثيرًا. وقال الدارقطني: والم محفوظ مرسل. وأخرجه الدارقطني (٤٦٤) من حديث أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «استنزهوا من البول؛ فَإِنَّ عَامَةً...» وفي إسناده محمد بن الصباح السَّمَّان البصري؛ قال في «ميزان الاعتدال» ٥٨٣/٣ : لا يُعرف، وخبره منكر.

وأخرجه ابن ماجه (٣٤٨)، وهو عند أحمد (٨٣٣١) من حديث أبي هريرة - أيضاً - بلفظ: «أكثر عذاب القبر من البول». قال البوصيري في «مصابيح الزجاجة» ١٠١/١ : هذا إسناده صحيح، رجاله عن آخرهم محتج بهم في الصحيحين. اهـ. وصححه البخاري كما في «العلل الكبير» للترمذي ١٤٠/١ .

وأخرجه عبد بن حميد في «مسنده» (٦٤٢)، والطبراني في «الكبير» (١١٢٠)، والحاكم ١٨٣-١٨٤ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «إن عامة عذاب القبر من البول، فتنزهوا من البول». وفي إسناده: أبو يحيى القنَّات. قال في «التلخيص الحبير» ١٠٦/١ : وإسناده حسن، ليس فيه غير أبي يحيى القنَّات، وفيه لين. وقد تابعه العوام بن حوشب؛ وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١١١٠٤).

وأخرجه البزار في «مسنده» (٢٦٨٨) من حديث عبادة بن الصامت ؓ، قال: سألنا رسول الله ﷺ عن البول، فقال: «إذا مسكم شيء فاغسلوه؛ فَإِنِّي أَظُنُّ أَنَّ مِنْهُ عَذَابُ الْقَبْرِ». قال في «التلخيص الحبير» ١٠٦/١ : وإسناده حسن. اهـ. ويشهد له حديث ابن عباس أنه قال: مرَّ النبي ﷺ بقبرين، فقال: «إنهما ليعذبان، وما يُعذبان في كبير، أما أحدهما فكان لا يستتره من البول...» الحديث، وهو عند البخاري (٢١٨)، ومسلم (٢٩٢)، وأحمد (١٩٨٠).

أو لاقاها ببدنه أو ثوبه، لم تصحّ صلاته.
 وإن طين أرضاً نجسة، أو فرشها صفيقاً طاهراً، صحّت وكُره، وتصحّ
 على طاهر بطرفه نجاسة، إلا إن تعلّق به نجس ينجرّ بمشيّه.
 ومن وجد به نجاسة بعد صلاته، وعلم أنّها كانت فيها، لكن نسي
 ونحوه، أعاد،

لم تصحّ صلاته، فإن كانت مغفواً عنها، كمن حمل مستجيراً^(١)، أو حيواناً طاهراً،
 صحّت صلاته.

(أو لاقاها) أي: النجاسة التي لا يُعفى عنها (ببدنه، أو ثوبه، لم تصحّ صلاته) لعدم
 اجتنابه النجاسة. وإن مسّ ثوبه ثوباً، أو حائطاً نجساً لم يستند إليه، قابله راکعاً أو ساجداً،
 ولم يلاقها، صحّت.

(وإن طين أرضاً نجسة، أو فرشها صفيقاً طاهراً) أو بسطه على حيوان نجس، أو صلى
 على بساط باطنه فقط نجس (صحّت) صلاته؛ لأنّه ليس حاملاً للنجاسة، ولا مباشر لها
 (وكُره) له ذلك؛ لاعتماده على ما لا تصحّ الصلاة عليه.

(وتصحّ) الصلاة (على طاهر بطرفه) أي: الطاهر (نجاسة) لا يلاقها، ولو تحرّك
 المتنجّس بحركته، وكذا لو كان تحت قدمه قبل مشدود في نجاسة وما يصلى عليه منه طاهر
 (إلا إن تعلّق به) أي: بالمصلي (نجس ينجرّ) معه (بمشيّه) فلا تصحّ؛ لأنّه مستتبع لها، فهو
 كحاملها. وإن كانت سفينة كبيرة، أو ^(٢) حيواناً كبيراً ^(٣) لا يقدر على جرّه إذا استعصى عليه،
 صحّت؛ لأنّه ليس بمستتبع لها.

(ومن) أي: أي مصلّ (وجد به) أي: ببدنه، أو ثوبه، أو مكانه (نجاسة) لا يُعفى
 عنها (بعد صلاته، وعلم أنّها) أي: النجاسة (كانت فيها) أي: في الصلاة (لكن
 نسي) ها (ونحوه) كما لو جهلها (أعاد) الصلاة وجوباً، كما لو صلى محدثاً ناسياً

(١) أي: آدمياً مستجيراً. «كشف القناع» ٢٩٠/١.

(٢-٣) في (م): «حيوان كبير».

ومن جُبر عظمه أو خِيْط جرحه بَنَجِس، لم يجب إزالته مع ضررٍ.
وما سقط منه من عضوٍ أو سنٍّ، طاهرٌ.
ولا تصحُّ صلاةٌ في مقبرة، وحمّام، وعَطْنِ إِبِلٍ، وحُشٍّ، ومجزرة،
ومزبلة، وقارعة طريقٍ،

(ولاً) أي: وإن لم يعلم كونها فيها (فلا) يعيد؛ لاحتمالِ حدوثها بعدها؛ فلا تَبْطُلُ
بالشكِّ.

(ومن جُبر) بالبناء للمفعول (عظمه) نائبُ الفاعل، بعظمِ نَجِسٍ (أو خِيْط) بالبناء
للمفعول (جرحه) نائبُ الفاعل (ب) خِيْط (نَجِس) وصَحَّ (لم يجب إزالته) أي: النَّجِسُ
(مع ضررٍ) بفواتِ نفسٍ، أو عضوٍ، أو مرضٍ، ولا يَتِيَمُّ له إن غطاه اللَّحْم. وإن لم
يَخَفْ ضرراً، لزمته إزالته، وتقدّم في السواك حكمُ الوشم^(١).

(وما سقط منه) أي: من آدميٍّ (من عضوٍ، أو سنٍّ) فهو (طاهرٌ) أعاده أو لم
يُعده؛ لأنَّ ما أُبين من حيٍّ كميّته، وميتهُ الآدميُّ طاهرة. وإن جعلَ موضعَ سنِّه سنّاً
شاةً مذكّاةً، فصلاته صحيحة، ثبتت، أو لا.

(ولا تصحُّ صلاةٌ) بلا عُذْرٍ، كحبسٍ - فرضاً كانت أو نفلاً - غير صلاةِ جنازة (في
مقبرة) بتثليث الباء، ولا يضرُّ قبران، ولا ما دُفِنَ بداره (و) لا في (حمّام) داخله،
وخارجه، وجميع ما يتبعه في بَيْعٍ (و) لا في (عَطْنِ إِبِلٍ) بفتح الطاء المهملة، أي:
معطنها بكسرهما: وهو ما تقيّم فيه، وتأوي إليه^(٢) (و) لا في (حُشٍّ) بضّم الحاء
المهملة وفتحها: وهو المرحاض^(٣) (و) لا في (مجزرة، ومزبلة، وقارعة طريقٍ،

(١) ٢٤٧-٢٤٨.

(٢) «المطلع» ص ٦٦.

(٣) «المطلع» ص ٦٥.

وأسطحيتها، ومغصوب، وتكره إليها.
ولا تصح فريضة في الكعبة، ولا على ظهرها، والججر منها، وتسن النافلة فيهما.

(و) لا تصح الصلاة في (أسطحتها) أي: أسطح تلك المواضع، وسطح نهر (و) لا في (مغصوب). والمنع فيما ذكر تعبدية؛ لما روى ابن ماجه والترمذي عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ نهى أن يصلّى في سبع مواطن: المزبلة، والمجزرة، والمقبرة، وقارعة الطريق، وفي الحمام، وفي معاطن الإبل، وفوق ظهر بيت الله ^(١). (وتكره) الصلاة وتصح (إليها) أي: إلى تلك المواضع، إن لم يكن حائل، وإلا، فلا كراهة. وتصح صلاة جنازة، وجمعة، وعيد، ونحوها بطريق، لضرورة، وغصب، وعلى راحلة بطريق، وفي سفينة، ويأتي.

(ولا تصح فريضة في الكعبة، ولا على ظهرها. والججر) بكسر الحاء المهملة (منها) أي: من الكعبة، فلا تصح الفريضة فيه، كما لا تصح في الكعبة، وتصح إن وقف على متنها بحيث لم يبق وراءه شيء منها، أو وقف خارجها، وسجد فيها، أو في الججر؛ لأنه غير مستدير لشيء منها. وتصح النافلة والمنذورة فيهما: أي: في الكعبة والججر، وكذا يصحان عليها (وتسن النافلة فيهما) أي: في الججر والكعبة،

(١) «سنن» ابن ماجه (٧٤٦)، و«سنن» الترمذي (٣٤٦) وفي إسناده: زيد بن جبير. قال الترمذي: إسناده ليس بذلك القوي، وقد تكلم في زيد بن جبير من قبل حفظه. اهـ.

وأخرجه أيضاً ابن ماجه (٧٤٧) من طريق الليث، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر رضي الله عنه مرفوعاً. وهو عند الترمذي ١٧٩/٢ معلقاً إثر حديث (٣٤٧)، ولكن زاد في إسناده: عبد الله بن عمر العمري، بين الليث ونافع، وكذا وقع في «تحفة الأشراف» ٧٤/٨، ولم ترد هذه الزيادة في مطبوع ابن ماجه، قال ابن حجر في «التلخيص الجبير» ٢١٥/١: وفي سند ابن ماجه: عبد الله بن صالح وعبد الله بن عمر العمري المذكور في سنده، ضعيف أيضاً، ووقع في بعض النسخ [أي: في نسخ ابن ماجه] بسقوط عبد الله بن عمر بين الليث ونافع، فصار ظاهره الصحة، وقال ابن أبي حاتم في «العلل» [١٤٨/١] عن أبيه: هما جميعاً وإيهان. وصححه ابن السكن وإمام الحرمين،... اهـ.

ومنها: استقبال القبلة، فلا تصح بدونه إلا لعاجزٍ ومسافرٍ متنقِّلٍ، ويفتح الصلاة إليها إن لم يشقَّ، ويركعُ ويسجدُ أيضاً إليها ماشٍ. ومن قُرب من الكعبة، ففرضه إصابة عينها، ومن بُعد، جهتها.

بين الأسطوانتين وجاءه إذا دخل؛ لفعله عليه الصلاة والسلام^(١).

والشرط الثامن: ما أشار إليه بقوله: (ومنها استقبال القبلة) أي: الكعبة، أو جهتها، سُميت قبله؛ لإقبال الناس عليها، قال تعالى: ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٩] (فلا تصح) صلاة (بدونه) أي: بدون الاستقبال (إلا لعاجز) كمربوط، ومصلوبٍ لغير القبلة، وعند اشتداد الحرب (و) إلا لـ (مسافر) سَفَرًا مباحًا، طويلاً أو قصيراً (مُتَنَقِّلٍ) لا مفترضٍ، إذا كان يقصدُ جهة معينة، فله أن يتطوَّع سائراً، لا نازلاً، ماشياً، أو راكباً، على راحلته حيثما توجَّهت به.

(ويفتح) متنقِّل في سفر (الصلاة) بالإحرام (إليها) أي: إلى القبلة وجوباً، بالذابة، أو بنفسه (إن لم يشق) عليه.

(ويركع، ويسجدُ أيضاً) أي: كما يفتح (إليها) أي: إلى القبلة وجوباً (ماشٍ) فاعلٌ يتنازعُه: «يركع، ويسجد». أي: لتيسر ذلك عليه. وأما الراكب، فيركع، ويسجدُ إن أمكن بلا مشقة، وإلا، فالى جهة سيره، ويومئ بهما، ويجعلُ سجوده أخفض. وراكبُ المحفَّة^(٢) الواسعة والسفينة والراحلة الواقعة، يلزمه الاستقبال في كلِّ صلاته. (ومن قُرب من الكعبة) بأن أمكنه معاينتها، أو الخبرُ عن يقين (ففرضه إصابة عينها) ببذنه كله، بحيث لا يخرجُ شيءٌ منه عن الكعبة، ولا يضرُّ علوُّ، ولا نزول. (ومن بُعد) عن الكعبة، ففرضه استقبال (جهتها) فلا يضرُّ التيامن والتياسرُ اليسيران عُرفاً، إلا مَنْ كان بمسجده ﷺ؛ لأنَّ قبلته متيقنة.

(١) أخرج البخاري (٣٩٧)، ومسلم (١٣٢٩) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قلت لبلال: هل صلى فيه رسول الله ﷺ؟ قال: نعم. قلت: أين؟ قال: بين العمودين، تلقاء وجهه. لفظ مسلم.

(٢) المحفَّة: مركب من مراكب النساء، كالهودج. «المصباح المنير» (حذف).

وَيَعْمَلُ بِخَبَرٍ عَنْ يَقِينٍ، وَمَحْرَابٍ إِسْلَامِيٍّ، وَيَسْتَدِلُّ عَلَيْهَا فِي السَّفَرِ
بِالْقُطْبِ وَغَيْرِهِ.

وَلَا يَتَّبِعُ مُجْتَهِدٌ مُجْتَهِدًا خَالَفَهُ، وَلَا يَقْتَدِي بِهِ.
وَيَتَّبِعُ مَقْلُدًا الْأَوْثَقَ عِنْدَهُ.

وَمَنْ صَلَّى بِلَا اجْتِهَادٍ وَلَا تَقْلِيدٍ.....

الهداية

(وَيَعْمَلُ) مَنْ جَهِلَ الْقِبْلَةَ (بِخَبَرٍ) مَكْلُوفٍ ثِقَةٍ عَدْلٍ، ظَاهِرًا وَبَاطِنًا (عَنْ يَقِينٍ) حُرًّا
كَانَ أَوْ عَبْدًا، رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً (و) يَعْمَلُ أَيْضًا بِ (مَحْرَابٍ إِسْلَامِيٍّ) لِأَنَّ الْأَتْفَاقَ عَلَيْهِ
مَعَ تَكَرُّرِ الْأَعْصَارِ إِجْمَاعٌ؛ فَلَا تَجُوزُ مُخَالَفَتُهُ حَيْثُ عَلِمَهُ لِلْمُسْلِمِينَ، وَلَا يَنْحَرَفُ.

(وَيَسْتَدِلُّ) جَاهِلُ الْقِبْلَةَ (عَلَيْهَا فِي السَّفَرِ بِالْقُطْبِ) نَجْمٌ، خَفِيٌّ، شِمَالِيٌّ، حَوْلَهُ
أَنْجَمٌ دَائِرَةٌ كَفَرَّاشَةِ الرَّحَى، فِي أَحَدِ طَرَفَيْهَا الْجَدْيُ، وَفِي الْآخَرِ الْفَرْقَدَانِ^(١). يَكُونُ
الْقُطْبُ وَرَاءَ ظَهْرِ الْمَصْلِيِّ بِالشَّامِ، وَعَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ بِمِصْرَ. وَهُوَ أَثْبَتُ أُدْلَتِهَا؛ لِأَنَّهُ
لَا يَزُولُ عَنْ مَكَانِهِ إِلَّا قَلِيلًا.

(و) يَسْتَدِلُّ عَلَيْهَا أَيْضًا بِ (غَيْرِهِ) أَي: غَيْرِ الْقُطْبِ؛ كَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَمَنَازِلِهِمَا؛
فَإِنَّهَا تَطْلُعُ مِنَ الْمَشْرِقِ وَتَغْرُبُ بِالْمَغْرِبِ.

وَيُسْتَحَبُّ تَعْلُمُ أَدَلَّةِ الْقِبْلَةِ وَالْوَقْتِ، فَإِنْ دَخَلَ وَخَفِيتْ، لَزِمَهُ، وَيَقْلُدُ إِنْ ضَاقَ
الْوَقْتُ.

(وَلَا يَتَّبِعُ مُجْتَهِدٌ مُجْتَهِدًا خَالَفَهُ) وَإِنْ كَانَ أَعْلَمَ مِنْهُ (وَلَا يَقْتَدِي بِهِ) لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا
يَعْتَقِدُ خَطَأَ الْآخَرِ. (وَيَتَّبِعُ مَقْلُدًا) بِكَسْرِ اللَّامِ، لَجَهْلِهِ، أَوْ عَمَى (الْأَوْثَقَ) مَنْ
مُجْتَهِدَيْنِ، أَي: أَعْلَمَهُمَا (عِنْدَهُ) وَأَصْدَقَهُمَا وَأَشَدَّهُمَا تَحَرُّيًا لِدِينِهِ؛ لِأَنَّ الصَّوَابَ إِلَيْهِ
أَقْرَبُ. فَإِنْ تَسَاوَيَا، خَيْرٌ، وَإِذَا قُلَّدَ اثْنَيْنِ، لَمْ يَرْجِعْ بِرَجُوعِ أَحَدِهِمَا.

(وَمَنْ صَلَّى بِلَا اجْتِهَادٍ) فِي الْقِبْلَةِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ (وَلَا تَقْلِيدٍ) إِنْ لَمْ يُخَسِّنِ

(١) «المطلع» ص ٦٧. والجدي: كوكب تعرف به القبلة، ويقال له: جدي الفرقد. والفرقد: نجم يهتدى
به. «المصباح المنير» (جدي)، و«القاموس المحيط» (فرقد).

مع قدرة، أعادَ، وإلّا، تحرّى وصلى.

ويجتهد عارفٌ لكلِّ صلاةٍ، ويعمل بالثاني، ولا يقضي ما صلى بالأوّل.

ومنها: النّيّة، فيُعتبر أن ينوي عينَ ما يصلّيهِ من نحوٍ ظهرٍ أو راتبةٍ. ولا يشترط نية فرض.....

الاجتهاد (مع قدرت) هـ على التقليد، بأنَّ وَجَدَ من يقلّده (أعاد) ولو أصاب؛ ^(١) لتركه الواجب عليه ^(٢) (وإلّا) أي: وإن لم يقدر على اجتهادٍ ولا تقليدٍ، كأن لم يجد أعمى، أو جاهلٌ مَنْ يقلّده (تحرّى وصلى) ولا إعادة. وإن صلى بصيرٌ خَصَرًا، فأخطأ، أو صلى أعمى بلا دليلٍ، مِنْ لَمَسِ نحوٍ محرّابٍ، أو خبيرٍ ثقةٍ، أعاد.

(ويجتهدُ عارفٌ) بأدلة القبله (لكلِّ صلاةٍ) لأنّها واقعةٌ متجدّدة؛ فتستدعي طلباً جديداً (ويعملُ بـ) لاجتهادٍ (الثاني) لأنّه ترجّح في ظنّه، ولو في أثناء الصلاة، فينبى (ولا يقضي ما صلى بـ) لاجتهادٍ (الأوّل) لأنّ الاجتهاد لا ينقضّ الاجتهاد. ومن أخير فيها بالخطأ يقيناً، لَزِمَ قبوله. وإن لم يظهر لمجتهدٍ جهةً، صلى على حسب حاله.

والشرط التاسع: ما أشار إليه بقوله: (ومنها النّيّة) وبها تَمَّتِ الشروط. وهي لغة: القصدُ، وهو عزمُ القلب على الشيء. وشرعاً: العزمُ على فعلٍ العبادَةِ؛ تقرّباً إلى الله تعالى ^(٢). ومحلّها: القلبُ، والتلفُّظُ بها ليسَ بشرطٍ؛ إذ الفرضُ جَعَلَ العبادَةَ لله تعالى؛ فلا يضرُّ سبقُ لسانه بغير ما نواه (فيُعتبر أن ينوي عينَ ما يصلّيهِ، مِنْ) فَرَضٍ (نحوٍ ظهرٍ) وعصرٍ (أو) نفلٍ كـ (سراتبةٍ) ووترٍ؛ لحديث: «إنّما الأعمالُ بالنيّات» ^(٣).

(ولا يُشترطُ نيةُ فَرَضٍ) في نحوٍ ظهرٍ، بأنَّ ينويها فرضاً، بل تكفي نيةُ الظهرِ مثلاً.

(١-١) ليست في الأصل، و(ز) و(س).

(٢) «المطلع» ص ٦٩.

(٣) سلف ٢٦٦/١.

ولا أداء، ولا ضدهما في ذلك.

وينوي مع التحريم أو قبلها بيسير في الوقت، وإن قَطَعَهَا، أو تردّد فيه، بطلت.

ويجوز قَلْبُ فَرَضِهِ نَفْلاً، إن اتسع وقته، وكُره بلا غرض.

(ولا) تُعتبر نِيَّةُ (أداء، ولا) نِيَّةُ (ضدّهما) أي: ضدّ الفرض والأداء، وهما التَّنْفُلُ والقضاء (في ذلك) المذكور، من الفرض والراتبة. ولا يشترط أيضاً نِيَّةُ الإعادة في المعادة، ولا إضافة الفعل إلى الله تعالى فيما ذكر، ولا في باقي العبادات؛ لأنها لا تكون إلا لله سبحانه، ولا عدد الركعات. وَمَنْ عليه ظهران، عَيَّن السابقة؛ لأجل الترتيب، ولا يمنع صَحَّتْهَا قصد تعليمها ونحوه.

(وينوي مع التحريم) لتكون النية مقارنة للعبادة (أو) ينوي (قبلها) أي: قبل تكبيرة الإحرام (ب) زمن (يسير) عُرْفاً، إن وُجدتِ النية (في الوقت) أي: وقت المؤداة والراتبة، ما لم يفسخها.

(وإن قَطَعَهَا) أي: النية في أثناء الصلاة (أو تردّد فيه) أي: قطعها (بطلت) لأنّ استدامة النية شرط، ومع الفسخ، أو التردّد لا يبقى مستديماً. وكذا لو علّقه على شرط، لا إن عزم على فعل محظور قبل فعله. وإذا شك في الصلاة، في النية، أو التحريم، استأنفها. وإن تذكّر أنّه نوى، وكان ذلك قبل قطعها، فإن لم يكن أتى بشيء من أفعال الصلاة، بنى، وإن عَمِلَ مع الشك عملاً، استأنف، وبعد الفراغ، لا أثر للشك.

(ويجوز) لمنفرد، أو مأموم (قَلْبُ فرضيه) الذي أخرّم به في وقته (نفلاً، إن اتسع وقته) المختار؛ لفعل ما أحرم به، ولأداء الفرض في وقته. (وكثرة) قَلْبُ الفرض نفلاً (بلا غرض) صحيح، كأن يُحرّم منفرداً، فيريد الصلاة في جماعة، وإن انتقل من فرض إلى آخر بالنية، بطلاً.

وينوي إماماً ومأموماً حالهما، فإن نوى منفرداً بالإمامة أو الائتتمام، لم يصح.

وتبطل إن انفردَ بلا عذرٍ يُبيح ترك الجماعة.

وصلاة مأموم بصلاة إمامه، ولإمام أن يستخلف لمرضٍ وحضرٍ عن واجب،

(وينوي إمام) جماعة (ومأموماً حالهما) وجوباً، فينوي الإمام الإمامة، والمأموم الائتتمام؛ لأن الجماعة يتعلّق بها أحكام، وإنما يتميّزان بالنية؛ فكانت شرطاً، رجلاً كان المأموم أو امرأة. وإن اعتقد كلُّ أحد أنه إمام الآخر أو مأمومه، فسدت صلاتهما، كما لو نوى إمامة من لا يصح أن يؤمّه، أو شك في كونه إماماً أو مأموماً. ولا يشترط تعيين الإمام ولا المأموم، ولا يضر جهل مأموم ما قرأ به إمامه. وإن نوى زيد الاقتداء بعمرو، ولم ينو عمرو الإمامة، صحّت صلاة عمرو وحده. وتصحّ نية الإمامة ظاناً حضور مأموم، لا شاكاً.

(فإن نوى منفرداً) في أثناء الصلاة (الإمامة) بأن نوى أنه إمام لغيره (أو) نوى المنفرد (الائتتمام) بأن نوى الاقتداء بغيره (لم يصح) لأنه لم ينوّه في ابتداء الصلاة، سواء صلى وحده ركعة، أو لا، فرضاً كانت الصلاة، أو نفلاً.

(وتبطل) صلاة مؤتمّ (إن انفرد) أي: نوى الانفراد (بلا عذرٍ يبيح ترك الجماعة) كمرضٍ، وغلبة نعاس، وتطويل إمام، وإنما بطلت؛ لترك متابعة إمامه، فلو فارقه لعذرٍ، صحّت، فإن فارقه في ثانية جمعة لعذرٍ، أتمّها جمعة.

(و) تبطل (صلاة مأموم بـ) بطلان (صلاة إمامه) لعذرٍ أو غيره، لا عكسه، ويتمّها منفرداً.

(و) يجوز (لإمام أن يستخلف) من يتمّ الصلاة بالمأمومين (لـ) حدوث (مرضٍ) به

(و) لـ (حضرٍ) أي: منع (عن واجب) نحو قراءة، أو خوفٍ من سبقٍ حَدَثٍ، لا إن

ويبني الخليفة على صلاة إمامه. وإن أحرَمَ الراتبُ بمنَ أحرَمَ بهم نائبه، وعاد النائب مؤتمماً، صحَّ.

سبقه قَبْلَ الاستخلاف.

(ويبني الخليفة) أي: من استخلفه الإمام في إتمام الصلاة (على) ترتيب (صلاة إمامه) المستخلف له، لا على ترتيب نفسه، لو كان مسبقاً.

(وإن أحرَمَ) الإمام (الراتب بمنَ) أي: بمأمومين (أحرَمَ بهم نائبه) لغيبته مثلاً، وبنى على صلاة نائبه (وعاد) أي: صار الإمام (النائب مؤتمماً، صحَّ) لأنَّ أبا بكر ﷺ صَلَّى في غيبة النبي ﷺ، فجاء النبي ﷺ والناسُ في الصلاة، فتخلَّص حتى وقف في الصفِّ، وتقدَّم فصلَّى بهم. متَّفَق عليه^(١). وإن سُبِقَ اثنان فأكثرُ ببعض الصلاة، فَأَتَمَّ أحدهما بصاحبه في قضاء ما فاتهما، أو ائتمَّ مقيمٌ بمثله إذا سلَّم إمامٌ مسافراً، صحَّ.

(١) «صحيح» البخاري (٦٨٤)، و«صحيح» مسلم (٤٢١) عن سهل بن سعد الساعدي ﷺ.

باب صفة الصلاة

يُسَنُّ قِيَامُ إِمَامٍ فَمَامُومٍ رَأَاهُ، عِنْدَ قَوْلٍ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ. وَتَسْوِيَةُ صَفٍّ، وَقَرْبُهُ مِنْ إِمَامٍ.

ويقول: اللَّهُ أَكْبَرُ.....

باب صفة الصلاة

سُنَّ خُرُوجُ إِلَيْهَا بِسَكِينَةٍ، وَوَقَارٍ، وَيُقَارِبُ خُطَاهُ. وَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ، قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيَمْنَى، وَالْيَسْرَى إِذَا خَرَجَ، كَمَا تَقَدَّمَ. وَيَقُولُ: بِاسْمِ اللَّهِ، وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي، وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ. وَيَقُولُهُ إِذَا خَرَجَ، إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ: أَبْوَابَ فَضْلِكَ. وَلَا يُشَبِّكُ أَصَابِعَهُ، وَلَا يَخُوضُ فِي حَدِيثِ الدُّنْيَا، وَيَجْلِسُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ.

(وَيُسَنُّ قِيَامُ إِمَامٍ، فَ) قِيَامُ (مَامُومٍ رَأَاهُ) أَي: رَأَى الْمَامُومُ الْإِمَامَ (عِنْدَ قَوْلٍ) مُقِيمٍ: (قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ) لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ. رَوَاهُ ابْنُ أَبِي أَوْفَى ^(١). وَلَا يُحْرِمُ الْإِمَامُ حَتَّى تَفْرَغَ الْإِقَامَةُ.

(و) تُسَنُّ (تَسْوِيَةُ صَفٍّ) بِمَنْكِبٍ وَكَعْبٍ، فَيَلْتَفِتُ يَمِينًا، فَيَقُولُ: اسْتَوُوا رِجْمَكُمْ اللَّهُ. وَشِمَالًا كَذَلِكَ، وَيَكْمَلُ الْأَوَّلُ فَالْأَوَّلُ وَيَتَرَاوُونَ. وَصَفٌّ أَوَّلُ لِرَجَالٍ أَفْضَلُ، وَلَهُ ثَوَابُهُ وَثَوَابُ مَنْ وَرَاءَهُ مَا اتَّصَلَتِ الصَّفُوفُ، وَالْأَخِيرُ لِنِسَاءٍ أَفْضَلُ (و) يُسَنُّ (قُرْبُهُ) أَي: الصَّفِّ (مِنْ إِمَامٍ).

(وَيَقُولُ) مُصَلٍّ مُطْلَقًا: (اللَّهُ أَكْبَرُ) فَلَا تَتَعَقَّدُ إِلَّا بِهَا نَظْقًا؛ لِحَدِيثٍ: «تَحْرِيْمُهَا

(١) أخرجه البزار في «مسنده» (٣٣٧١)، وابن عدي في «الكامل» ٢/٦٥٠، والبيهقي ٢٢/٢ كلهم من طريق حجاج بن فروخ، عن العوام بن حوشب، عن عبد الله بن أبي أوفى قال: كان إذا قال بلال: قد قامت الصلاة، نهض رسول الله ﷺ فكبر. قال ابن حزم في «المحلى» ٤/١١٧: ورووا نحو هذا أيضاً عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهذان أئران مكذوبان؛ أما حديث ابن أبي أوفى فمن طريق الحجاج بن فروخ، متفق على ضعفه وترك الاحتجاج به، وأما خبر عمر، فمن طريق شريك القاضي، وهو ضعيف، فبطل التعلق بهما.

قائماً رافعاً يديه إلى حَذْوِ مَنْكِبَيْهِ، مضمومة الأصابع، ممدودة. وَيُسْمِعُهُ إِمَامٌ مَنْ خَلْفَهُ كَتْسِمِيعٍ وَتَسْلِيمَةٍ أُولَى، وقراءة في أولتي غير الظَّهْرَيْنِ

التكبير» رواه أحمد وغيره^(١). فلا تصحُّ إن نكَّس، أو قال: الله الأكبر. أو: الجليل، ونحوه. أو مدَّ همزة: الله، أو: أكبر، أو قال: أكبار. وإن مَطَّطه، كُرهَ مع بقاء المعنى، ولا بدَّ أن يأتي بالتكبير حال كونه (قائماً) في فرض مع قدرة، فإن أتى بالتحريم، أو ابتدأها، أو أتمها غير قائم، صحَّت فعلاً، إن اتَّسع الوقت.

ويكون حال تحريمه (رافعاً يديه) ندباً، فإن عجز عن رفع إحداهما، رفع الأخرى، ويبتدئ الرفع مع ابتداء التكبير، وينتهي مع انتهائه (إلى حَذْوِ) أي: مقابل (مَنْكِبَيْهِ) لقول ابن عمر: كان النبي ﷺ إذا قام إلى الصلاة، رفع يديه حتى يكونا حَذْوِ مَنْكِبَيْهِ، ثُمَّ يُكَبِّرُ. متَّفَقٌ عليه^(٢). حال كون يديه (مضمومة الأصابع ممدودتاً) ها، مستقبلاً ببطونها القِبْلَةَ، فإن لم يقلدْ على الرفع المسنون، رفع حسب إمكانه، ويسقط بفراغ التَّكْبِيرِ كُلِّهِ. وكشف يديه هنا وفي دعاء أفضل^(٣). ورفعهما إشارة إلى رفع الحجاب بينه وبين ربه تعالى.

(وَيُسْمِعُهُ) بضمَّ أوله، أي: يُسْمِعُ التكبير كُلَّهُ (إِمَامٌ) ندباً (مَنْ خَلْفَهُ) من مأمومين؛ ليتابعوه (ك) ما يُنْدَبُ جَهْرُهُ بـ (تسميع) أي: قول: سَمِعَ الله لمن حمده (وتسليمه أُولَى) فإن لم يُمَكِّنْهُ إسماعُ جميعهم، جهر به بعضهم؛ لفعل أبي بكر معه ﷺ. متَّفَقٌ عليه^(٤).

(و) يُسَنُّ جَهْرُهُ بـ (مقراءة) الفاتحة والسورة (في أولتي غير الظَّهْرَيْنِ) أي: الظَّهْرَ

(١) «مسند» أحمد (١٠٠٦)، وأبو داود (٦١)، والترمذي (٣)، وابن ماجه (٢٧٥) عن علي عليه السلام قال الترمذي: هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن.

(٢) «صحيح» البخاري (٧٣٦)، و«صحيح» مسلم (٣٩٠)، وهو عند أحمد (٤٥٤٠).

(٣) كذا ذكره ابن مفلح في «الفروع» ١٦٨/٢، ونقله عنه المرداوي في «الإنصاف ومعه المقنع والشرح الكبير» ٤٢١/٣، والمعنى أن تكون يدها حال الرفع لتكبير الإحرام وفي حال الدعاء مكشوفتين. وذكر النووي في «شرح صحيح مسلم» ١١٤/٤ استحباب كشف اليدين حال رفعهما لتكبير الإحرام.

(٤) «صحيح» البخاري (٦٨٧)، و«صحيح» مسلم (٤١٨)، وهو عند أحمد (٢٥٧٦١) عن عائشة رضي الله عنها.

ثم يقبض كُوعَ يُسْرَاه، ويجعلهما تحت سُرَّتِهِ، وينظرُ مسجده، ثم يقول: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ.

الهداية

والعصر، فيجهر في أولتي مغرب، وعشاء، وفي صبح، وجمعة، وعيدَيْن، وكسوف، واستسقاء، وتراويح، وتر بقدر ما يُسمع المأمومين.

(وغيره) أي: غير الإمام، وهو المأموم والمنفرد يُسرُّ بذلك كله، إلا بقراءة لمنفرد، وقائم لقضاء ما فاتته، فيخيران بين الجهر وعدمه، وفي نفل ليلاً يراعي المصلحة، لكن ينطقُ مصلِّ بما قلنا، يُسرُّ به بحيث يُسمع (نفسه) وجوباً في كل واجب؛ لأنه لا يكونُ كلاماً بدونِ صوت، وهو ما يتأتى سماعه حيث لا مانع، فإن كان، فبحيث يحصل السماعُ مع عدمه. (ثم) إذا فرغ من التكبير (يقبضُ كُوعَ يُسْرَاه) بكف يمينه (ويجعلهما تحت سُرَّتِهِ) ندباً (وينظرُ) مصلِّ ندباً (مسجده) أي: يجعلُ نظره إلى موضع سجوده، فلا يتعداه؛ لأنه أخشع، إلا في صلاة خوف؛ لحاجة.

(ثم) يستفتح ندباً (يقول: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ) أي: أنزله يا الله عما لا يليق بك (وبحمدك) سبِّحتك (وتبارك اسمك) أي: كثرت بركاته (وتعالى جدك) - بفتح الجيم - أي: ارتفع قدرك وعظم^(١) (ولا إله) يستحق أن يُعبَدَ (غيرك) كان ﷻ يستفتح بذلك. رواه أحمد وغيره^(٢).

(١) «المطلع» ص ٧١.

(٢) «مسند» أحمد (١١٤٧٣)، وهو عند أبي داود (٧٧٥)، والترمذي (٢٤٢)، والنسائي في «المجتبى» ١٣٢/٢، وفي «الكبرى» (٩٧٤)، وابن ماجه (٨٠٤) عن أبي سعيد الخدري ر. وفي إسناده: علي بن علي الرفاعي. قال الترمذي: وقد تكلم في إسناده حديث أبي سعيد، كان يحيى بن سعيد يتكلم في علي ابن علي الرفاعي، وقال أحمد: لا يصح هذا الحديث. اهـ. وقال النووي في «الخلاصة» ٣٦١/١: وروي الاستفتاح: «سبحانك اللهم وبحمدك» من رواية جماعة من الصحابة، وأحاديث كلها ضعيفة. قال الحفاظ: وإنما هو صحيح عن عمر موقوف عليه. اهـ. وخبر عمر أخرجه مسلم (٣٩٩) (٥٢).

ثم يستعيدُ، ثم يُسَمِّلُ سرّاً، وليست من الفاتحة، ثم يقرأ الفاتحة مرتبةً
مرتلةً متواليةً، فإن قطعها بذكر أو سكوتٍ غير مشروع وطال، أو ترك منها
تشديداً أو حرفاً، أعادها غيرُ.....

(ثُمَّ يَسْتَعِيدُ) ندباً فيقول: أعوذُ بالله من الشيطان الرجيم (ثُمَّ يَسْمُلُ) ندباً فيقول:
بسم الله الرحمن الرحيم. وهي آية من القرآن^(١)، نزلت فضلاً بين السور غير «براءة»
فيكره ابتداؤها بها. ويكون الاستفتاح، والتعوذ، والبسملة (سرّاً) فيُسَنُّ أن لا يجهر
بشيء من ذلك، ويخير في غير صلاة في الجهر بالبسملة.

(وليست) البسملة (من الفاتحة) وتستحب عند كل فعلٍ مهم.

(ثُمَّ يقرأ الفاتحة) تامةً بتشديداتها، وهي ركنٌ في كل ركعة، فرض أو نفل، وهي
أفضل سورة، وآية الكرسي أعظم آية. وسُميت فاتحة؛ لأنه يُفْتَتَحُ بقراءتها الصلاة،
وبكتابتها المصاحف. وفيها إحدى عشرة تشديدة. ويقرأها (مرتبةً) وجوباً، فلو قرأها
منكسة، لم تصح صلاته (مرتلةً) ندباً، فيتمهل في قراءتها، ويقف عند كل آية كقراءته
عليه الصلاة والسلام^(٢). ويكره الإفراط في التشديد والمد.

ويقرأها (متواليةً) وجوباً (فإن قطعها بذكرٍ) غير مشروع (أو) قطعها بـ(سكوتٍ
غير مشروع، وطال) القَطْعُ عرفاً، أعادها، فإن كان مشروعاً، كسؤالٍ عند آية رحمة،
وكسكوتٍ لاستماع قراءة إمامه، وكسجوده لتلاوة مع إمامه، لم يبطل ما مضى من
قراءتها ولو طال. (أو ترك منها تشديداً، أو حرفاً) مُجمِعاً عليه، بخلاف ألف ﴿مَلِكٍ
يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]^(٣)، أو ترك ترتيباً (أعادها) أي: الفاتحة وجوباً (غيرُ

(١) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ مِنْ سَلَيْنَ وَلَئِنَّ يَسِرَ إِلَهُ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠].

(٢) أخرج أبو داود (٤٠٠١)، والترمذي (٢٩٢٧)، وأحمد (٢٦٥٨٣) عن أم سلمة رضي الله عنها قالت:
«كان رسول الله ﷺ يقطع قراءته، يقول: الحمد لله رب العالمين، ثم يقف، الرحمن الرحيم، ثم يقف،
وكان يقرأها: ملك يوم الدين» لفظ الترمذي. قال الترمذي: هذا حديث غريب، وبه يقول أبو عبيد.

(٣) قرأ عاصم والكسائي بالألف، وقرأ الباقون بغير ألف. «السبعة في القراءات» لابن مجاهد ص ١٠٤.

العمدة مأموم. ثم يقول: آمين. جهراً في جهريّة، ثم يقرأ سورة، تكون في الصباح من طوال المفصل، وفي المغرب من قصاره، وفي الباقي من أوساطه.

الهداية مأموم) وهو الإمام والمنفرد، فيستأنفها إن تعمّد. وأما المأموم، فهي سنة في حقّه، فلا يلزمه إعادتها.

(ثم يقول) كلّ مصلٍّ: (آمين. جهراً في) صلاة (جهريّة). ويقوله إمام ومأموم معاً بعد سكتة لطيفة؛ ليُعْلَم أنها ليست من القرآن، وإنما هي طابع الدعاء، وهي اسم فعل بمعنى: اللهم استجب. وحرّم وبطلت إن شدّد ميمها. وإن تركه إمام أو أسره، أتى به مأموم جهراً. ويلزم جاهلاً تعلّم الفاتحة، وذكر واجب. ومن صلى وتلقّف القراءة من غيره، صحّت.

(ثم) بعد الفاتحة (يقرأ سورة) كاملة ندباً، يفتتحها بـ «بسم الله الرحمن الرحيم». وتجوز آية، إلا أن الإمام أحمد - رحمه الله - استحَبَّ كونها طويلة، كآية الدين^(١) والكُرسي^(٢)، ونصّ على جواز تفريق السورة في ركعتين؛ لفعله ﷺ^(٣). ولا يعتدّ بالسورة قبل الفاتحة. وكُره اقتصار في الصلاة على الفاتحة، وقراءة بكلّ القرآن في فرض؛ لعدم نقله، وللإطالة.

(وتكون) السورة (في) صلاة (الصُّبْح من طوال المفصل) - بكسر الطاء - وأوله سورة «ق»، ولا يُكره فيها بقصاره؛ لعذر، كمرض وسفر (و) تكون (في) صلاة (المغرب من قصاره) وأوله سورة «الضحى»، ولا يُكره فيها بطواله. (و) تكون السورة (في الباقي) من الصلوات كالظّهين والعشاء (من أوساطه) وأوله سورة «النبا».

(١) وهي الآية (٢٨٢) من سورة البقرة.

(٢) وهي الآية (٢٥٥) من سورة البقرة.

(٣) أخرج أبو يعلى في «مسنده» (٤٩٢٤) عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قَسَمَ سورة البقرة في ركعتين. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٢/ ٢٧٤: رواه أبو يعلى، ورجاله ثقات.

ولا تصحُّ بقراءة تَخْرُجُ عن مصحفِ عثمان.
ثم يركعُ مكبراً رافعاً يديه، ويجعلُهما على ركبتيه، مفرّجتي الأصابع،
ويُسَوِّي ظهره، ورأسه بحِباله،
.....

وَحَرُمَ تنكيسُ الكلمات، وتبطلُ به، لا السور والآيات، بل يُكْرَه، إلا في الفاتحة،
فيُخْرَمُ كما تقدّم.

ولا يُكْرَهُ ملازمة سورة مع اعتقاد جواز غيرها.

(ولا تصحُّ) صلاة (بقراءة تَخْرُجُ عن مصحف عثمان) بن عفان رضي الله تعالى
عنه، كقراءة ابن مسعود: «فصيامُ ثلاثة أيام متتابعات»^(١). وتصحُّ بما وافق مصحف
عثمان، وصحَّ سنده، وإن لم يكن من العشرة، وتعلّقُ به الأحكام. وإن كان في
القراءة زيادة حرف، فهي أولى؛ لأجل الحسنات العشر^(٢).

(ثم) بعد فراغه من قراءة الفاتحة والسورة (يركع) حال كونه (مكبراً) لقول أبي
هريرة: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَكْبُرُ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ، ثُمَّ يَكْبُرُ حِينَ يَرْكَعُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣)
(رافعاً يديه) مع ابتداء الرُّكُوع؛ لقول ابن عمر: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ،
رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يَحَازِيَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ، وَبَعْدَ مَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤).
(ويجعلُهما) أي: يضعُ يديه (على ركبتيه) حال كون يديه (مفرّجتي الأصابع) نَذْباً.
ويُكْرَهُ التطبيق: بأن يجعلَ إحدى كفيه على الأخرى، ثم يجعلُهما بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ إِذَا رَكَعَ،
كما في أوّل الإسلام، ثُمَّ نُسِخَ^(٥).

(ويسوي) في الرُّكُوع (ظهره، و) يكونُ (رأسه بحِباله) أي: بإزاء ظهره، فلا

(١) ولا تصح؛ لعدم تواترها. «شرح منتهى الإرادات» ١/ ٣٨٩.

(٢) قال القرطبي في «تفسيره» ١/ ٢١٨ عند تفسير قوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]: وقد احتج بعضهم على أن «مالكاً» أبلغ؛ لأن فيه زيادة حرف، فلقارنه عشر حسنات زيادة على من قرأ: «ملك».

(٣) البخاري (٧٨٩)، ومسلم (٣٩٢) (٢٨)، وهو عند أحمد (٩٨٥١).

(٤) البخاري (٧٣٦)، ومسلم (٣٩٠)، وهو عند أحمد (٤٥٤٠).

(٥) أخرج البخاري (٧٩٠) عن مصعب بن سعد أنه قال: صليت إلى جنب أبي، فطُفِّتُ بين كفي، ثم وضعتُهما بين فخذَيَّ، فنهاني أبي وقال: كنا نفعله فنهينا عنه، وأمرنا أن نضع أيدينا على الركب. وهو عند مسلم (٥٣٥) بنحوه.

ويقول: سبحان ربّي العظيم.

وأدنى الكمال ثلاث.

ثم يرفع رأسه ويديه قائلاً، إماماً ومنفرداً: سمع الله لمن حمده .

الهداية يرفعه، ولا يخفضه؛ لقول وابصة بن معبد^(١): رأيت النبي ﷺ يصلي، وكان إذا ركع سوى ظهره، حتى لو صب عليه الماء، لاستقر. رواه ابن ماجه^(٢).

ويجافي مرفقيه عن جنبه، والمجزئ الانحناء بحيث يمكن - وسطاً - مس ركبته بيديه، أو قدره من غيره، ومن قاعدٍ مقابلةً وجهه ما وراء ركبته من أرض أدنى مقابلة، وتتمتها الكمال.

(ويقول) راکماً: (سبحان ربّي العظيم) لأنه عليه الصلاة والسلام كان يقولها في ركوعه. رواه مسلم وغيره^(٣).

والاقتصار عليها أفضل، والواجب مرة (وأدنى الكمال ثلاث) وأعلاه لإمام عشر، ولمنفرد العرف.

(ثم يرفع رأسه ويديه) لحديث ابن عمر السابق (قائلاً) حال متقدمة على صاحبها، وهو (إمام، ومنفرد: سمع الله لمن حمده) مرتباً وجوباً؛ لأنه عليه الصلاة والسلام كان يقول ذلك^(٤). قاله في «المبدع»^(٥). ومعنى «سمع»: استجاب.

(١) هو أبو سالم، وقيل: أبو الشعثاء، وقيل: أبو سعيد، وابصة بن معبد بن عتبة الأسدي، وفد على النبي ﷺ سنة تسع، سكن الكوفة، ثم تحول إلى الرقة ومات بها. «تهذيب الأسماء واللغات» ١/١٤٢، و«الإصابة» ١٠/٢٨٩.

(٢) في «سننه» (٨٧٢). وفي إسناده: طلحة بن زيد، قال في «مصباح الزجاجة» ١/١٧٨: هذا إسناده ضعيف؛ فيه طلحة بن زيد، قال فيه البخاري وغيره: منكر الحديث. وقال أحمد وابن المديني: يضع الحديث. اهـ. وقال ابن رجب في «فتح الباري» له ٧/١٦٦: وإسناده ضعيف جداً، وقد روي من طرق أخرى كلها ضعيفة.

(٣) في «صحيحه» (٧٧٢)، وهو عند أحمد (٢٣٢٤٠) من حديث حذيفة ؓ.

(٤) أخرجه البخاري (٧٣٥)، ومسلم (٣٩٠) (٢٥) من حديث ابن عمر، والبخاري (٧٨٩)، ومسلم (٣٩٢) من حديث أبي هريرة ؓ.

(٥) ٤٤٩/١

وإذا قاما: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، مِلءَ السماء، ومِلءَ الأرض، ومِلءَ ما شئتَ من شيءٍ بَعْدُ. ومأموم في رَفْعِهِ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ. فقط.
ثم يَخِرُّ مكبراً ساجداً، يضع ركبتيه ثم يديه ثم جبهته وأنفه، ويكون..

(و) يقولُ إمامٌ ومنفردٌ، (إذا قاما) أي: انتصبا واعتدلا من الرُّكُوع: (رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، مِلءَ السماء، ومِلءَ الأرض، ومِلءَ ما شئتَ من شيءٍ بَعْدُ) أي: حمداً لو كان أجساماً، لَمَلَأَ ذلك. وله ^(١) أي: للمصلي، سواء كان إماماً، أو مأموماً، أو منفرداً ^(٢) قول: «اللهم رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» وبلا واوٍ أفضل، عكس «رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ» فالصَّيغُ أربع.

(و) يقولُ (مأمومٌ في) حالِ (رَفْعِهِ) مِنَ الرُّكُوعِ: (رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ. فقط) أي: لا يزيدُ على ذلك؛ لقوله ﷺ: «إذا قال الإمامُ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. فقولوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» متَّفَقٌ عليه من حديث أبي هريرة ^(٢). وإذا رفع المصلي مِنَ الرُّكُوعِ، فإن شاء وضعَ يمينه على شماله، أو أَرَسَلَهُمَا.

(ثم) إذا فرغَ مِنْ ذَلِكَ الاعتدالِ حيثُ سُنَّ (يَخِرُّ) حالَ كونه (مكبراً) ولا يرفعُ يديه (ساجداً) على سَبْعَةِ أَعْضَاءٍ؛ لقولِ ابنِ عباس: أمرُ النبي ﷺ أَنْ يَسْجُدَ على سَبْعَةِ أعْظَمَ، ولا يكفَّ شِعْراً ولا ثوباً: الجبهة، واليدين، والركبتين، والرجلين. متَّفَقٌ عليه ^(٣).

(و) (يضعُ ركبتيه) أولاً نَذْباً (ثم يديه، ثم جبهته وأنفه) لما روى الدارقطني عن ابن عباس مرفوعاً: «لا صلاةَ لِمَنْ لم يضعْ أنفه على الأرض» ^(٤) (ويكونُ) في سجوده

(١-١) زيادة من (ز).

(٢) «صحيح» البخاري (٧٣٤)، و«صحيح» مسلم (٤٠٩)، وهو عند أحمد (٧١٤٤).

(٣) «صحيح» البخاري (٨٠٩)، و«صحيح» مسلم (٤٩٠)، وهو عند أحمد (٢٦٥٨). وسلف مختصراً في الصفحة السابقة.

(٤) «سنن» الدارقطني (١٣١٨) و(١٣١٩)، وأخرجه أيضاً الحاكم ٢٧٠/١، والبيهقي ١٠٤/٢ من طريق أبي قتيبة، عن شعبة وعن سفيان الثوري، عن عاصم الأحول، عن عكرمة عن ابن عباس. قال الدارقطني: قال لنا أبو بكر: لم يسنده عن سفيان وشعبة إلا أبو قتيبة، والصواب: عن عاصم عن عكرمة مرسل. [وأخرجه البيهقي ١٠٤/٢]، واقتصر الحاكم على رواية الثوري فقط.

العمدة على أطراف أصابع رجلَيْه، ويجافي عَضْدَيْه عن جَنْبَيْه، وبِطْنَه عن فخذَيْه، وهما عن ساقَيْه، ويُفَرِّق ركبَتَيْه.

ويُكْرَه تَرْكُ مباشرة الجبهة بالمصلَّى بلا عذر.

ويقول: سبحانَ رَبِّي الأعلى. وأدنى كماله ما سبق. ثم يرفعُ مكْبِراً ويجلسُ مفترشاً يُسْرَاه، ناصباً يَمْنَاه،

الهداية (على أطراف أصابع رجلَيْه) نَذْباً، ويوجِّهها إلى القبلة (ويجافي) أي: يباعِدُ الساجدُ نَذْباً (عَضْدَيْه عن جَنْبَيْه، وبِطْنَه عن فخذَيْه، وهما) أي: فخذاه، يُبْعِدُهُمَا (عن ساقَيْه) ما لَمْ يُؤْذِ جَارَه. (ويُفَرِّق ركبَتَيْه) ورجلَيْه وأصابعَهُمَا. وله أَنْ يَعْتَمِدَ بِمَرْفَقَيْه على فخذَيْه إِنْ طَالَ.

(و) لا تجبُ مباشرة المصلَّى بشيءٍ مِنْ أَعْضَاءِ السُّجُودِ السَّبْعَةِ، فتصحُّ ولو مع حائلٍ ليس من أَعْضَاءِ سجوده، لكن (يُكْرَه تَرْكُ مباشرة الجبهة بالمصلَّى) بِفَتْحِ اللامِ المشدَّدة: اسمُ مفعول، أي: مكان السُّجُودِ (بلا عُدْرٍ) كحُرٍّ، أو بَرْدٍ، فَإِنْ جَعَلَ بَعْضُ أَعْضَاءِ السُّجُودِ فَوْقَ بَعْضٍ، كما لو وَضَعَ يَدَيْه على فُخْذَيْه، أو جَبْهَتَه على يَدَيْه، لم يَجْزِئْهُ، وَيَجْزِئُ بَعْضُ كُلِّ عَضْوٍ. وَإِنْ جَعَلَ ظُهُورَ كَفَيْهِ، أو قَدَمَيْهِ على الأرض، أو سَجَدَ على أطرافِ أصابعِ يَدَيْه، فظاهِرُ الخبرِ أَنَّهُ يَجْزِئُهُ. ذكره في «الشَّرح»^(١). وَمَنْ عَجَزَ بِالْجَبْهَةِ، لَمْ يَلْزَمْهُ بغيرها، ويومئُ ما يمكنه.

(ويقول) في سجوده: (سبحانَ رَبِّي الأعلى) على ما تقدَّم في تسبيحِ الركوع^(٢) (وأدنى كماله) أي: تسبيحِ السُّجُودِ (ما سبق) في تسبيحِ الرُّكُوع^(٢)، وهو ثلاثٌ.

(ثم يرفعُ) رأسَه من هذه السجدة الأولى حالَ كونه (مكْبِراً، ويجلسُ) حالَ كونه (مفترشاً يُسْرَاه) أي: يُسْرِى رجلَيْه (ناصباً يَمْنَاه) ويخرجُها من تحته، ويشني أصابعها

(١) «الشرح الكبير ومعه الإنصاف والمقنع» ٥١٤/٣.

(٢-٢) ليست في (م).

ويقول: ربّ اغفر لي. ثلاثاً، ثم يسجد الثانية كالأولى، ثم ينهض مكبراً قائماً على صدور قدميه مُعْتَمِداً على ركبتيه، إن سهل، فيصلّي الثانية كذلك، غير التحريم والاستفتاح والتعوّذ إن تعوّذ في الأولى، ثم يجلس مفترشاً، ويداه على فخذيه، قابضاً خَنْصَرَ يُمْنَاهُ وَبَنْصَرَها، مُحَلِّقاً إِبْهَامَهَا مع الوسطى، مشيراً بسبّاحتها عند ذِكر الله،

نحو القبلة، ويبسط يَدَيْهِ على فخذيه، مضمومتي الأصابع.

(ويقول) بين السّجّدتين: (ربّ اغفر لي. ثلاثاً) ندباً، والواجب مرّة.

(ثمّ يسجد) السجدة (الثانية كالأولى) فيما تقدّم من التّكبير، والتّسبيح، وغيرهما. (ثمّ) يرفع رأسه من السجدة الثانية، و(ينهض) أي: يقوم حال كونه (مكبراً، قائماً، على صُدُور قدميه) ولا يجلس للاستراحة (مُعْتَمِداً على رُكْبَتَيْهِ إن سَهَلَ) وإلّا، اعتمد بالأرض. وفي «الغنية»: يُكره أن يقدّم إحدى رجله (فبصلّي) الركعة (الثانية كذلك) أي: كالأولى (غير التّحرّيم) أي: تكبيرة الإحرام (والاستفتاح، والتعوّذ إن تعوّذ في) الركعة (الأولى) وإلّا، تعوّذ في الثانية، و غير تجديد النيّة، فلا يُشرع ذلك إلّا في الأولى.

(ثمّ) بعد فراغه من الركعة الثانية (يجلس مفترشاً) كجلوسه بين السّجّدتين (ويداه على فخذيه) ولا يُلْقِمُهُمَا^(١) رُكْبَتَيْهِ (قابضاً خَنْصَرَ يُمْنَاهُ وَبَنْصَرَها مُحَلِّقاً) بضمّ الميم، وتشديد اللام المكسورة (إِبْهَامَهَا) أي: إِبْهَامَ يُمْنَى يَدَيْهِ (مع) الأصبع (الوسطى) منها: بأنّ يَجْمَعَ بين رأسي الإبهام والوسطى، فتشبه الحلقة من حديد ونحوه (مشيراً بسبّاحتها) وهي الأصبع التي تلي الإبهام، سُمِّيَتْ سَبَّاحَةً؛ لأنّه يُشارُ بها للتّوحيد، الذي هو رأسُ التّنزيه، الذي هو معنى التّسبيح، وتسمّى أيضاً سَبَّابَةً؛ للإشارة بها للسّبّ، فيرفعها من غير تحريك في تشهد ودعائه، في صلاة وغيرها (عند ذِكر الله) تعالى؛ تنبيهاً على التّوحيد.

(١) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: ولا يلقمها، أي: لا يأخذ ركبتيه بيديه. انتهى تقرير المؤلف».

وبسَطُ اليُسرى ويقول: التحيات لله، والصلوات، والطيبات، السلامُ
عليك أيُّها النَّبيُّ ورحمةُ الله وبركاته، السلام علينا وعلى عبادِ الله
الصالحين، أشهدُ أن لا إلهَ إلاَّ الله، وأشهدُ أنَّ محمدًا عبده ورسوله. وهو
التشهدُ الأوَّل.

وقوله: «مُفْتَرِشاً ويداهُ على فخذَيْه، قابضاً، مُحَلِّقاً، مشيراً» أحوالٌ مترادفةٌ، أو
متداخلة.

(وبسَطُ) أصابعُ يده (اليُسرى) مضمومةٌ إلى القبله. وكذا يبسطُ سباحةَ اليمنى في غير حالِ
الإشارة بها (ويقولُ) سرّاً: (التحياتُ لله) أي: الألفاظُ التي تدلُّ على السَّلام، والمُلْك،
والبقاء، والعظمة لله تعالى، أي: مملوكةٌ له، أو مختصةٌ به (والصلواتُ) أي: الخمسُ، أو
الرَّحِماتُ، أو المعبودُ بها، أو العباداتُ كُلُّها، أو الأدعيةُ (والطيباتُ) أي: الأعمالُ
الصَّالحة، أو مِنَ الكَلِم (السَّلامُ) أي: اسمُ السَّلام، وهو الله، أو: سلامُ الله وتحيته (عليك أيُّها
النَّبيُّ) بالهَمْزِ من النَّبأ، أي: الخبر؛ لأنَّه يُخْبِرُ عن الله. وبلا هَمْزٍ، إمَّا تسهيلاً، أو من النبوة:
أي: الرفعة؛ لأنَّه مرفوعُ الرُّتبةِ على سائر الخلائق^(١) (ورحمةُ الله وبركاته) جمعُ بَرَكَة: وهي
النِّماءُ والزَّيادة^(٢) (السَّلامُ علينا) أي: على الحاضرين، مِنَ الإمامِ، والمأمومِ، والملائكةِ
(وعلى عبادِ الله الصَّالحين) جمعُ صالحٍ: وهو القائمُ بما عليه من حقوقِ الله، وحقوقِ
عباده^(٣). وقيل: المكثرُ من العَمَلِ الصَّالحِ، ويدخلُ فيه النِّساءُ، وَمَنْ لم يشاركهُ في الصَّلاة.

(أشهدُ) أي: أَخْبِرُ بَأَنِّي قاطِعٌ بـ (أنَّ لا إلهَ) أي: لا معبودَ بحقٍّ (إلاَّ اللهُ) تعالى (وأشهدُ
أنَّ محمدًا عبده ورسوله) إلى النَّاسِ كافَّةً.

(و) هذا المذكورُ (هو التشهدُ الأوَّل) علَّمه النَّبيُّ ﷺ ابنُ مسعودٍ، وهو في

(١) «المطلع» ص ٨٠.

(٢) «المطلع» ص ٨١.

ثم إن كانت الصلاة ثنائياً قال: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على آل إبراهيم، إنك حميدٌ مجيدٌ، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على آل إبراهيم، إنك حميدٌ مجيدٌ، أعوذ بالله من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن فتنة المسيح الدجال.

ثم يقول.....

«الصحيحين»^(١).

(ثم) بعد فراغه من التشهد الأول (إن كانت الصلاة) التي أحرم بها (ثنائياً) كالصبح والراتبة (قال: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على آل إبراهيم، إنك حميدٌ مجيدٌ، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على آل إبراهيم، إنك حميدٌ مجيدٌ) لأمره ﷺ بذلك في المتفق عليه من حديث كعب بن عجرة^(٢). ولا يجزئ لو أبدل «آل» بـ «أهل»، ولا تقديم الصلاة على التشهد.

ثم يستعيذ نذراً، فيقول: (أعوذ بالله من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات) أي: الحياة والموت (ومن فتنة المسيح) بالحاء المهملة (الدجال).

وله الدعاء بما ورد في الكتاب، أو السنة، أو عن السلف، أو بأمر الآخرة، ولو لم يُشبه ما ورد. وليس له الدعاء بشيء مما يُقصد به ملاذ الدنيا وشهواتها، كقوله: اللهم ارزقني جارية حسناء، أو طعاماً طيباً، وتبطل به.

(ثم) يسلم وهو جالس؛ لقوله ﷺ: «وتحليلها التسليم»^(٣) وهو منها، فـ (يقول

(١) «صحيح البخاري» (٦٢٦٥)، و«صحيح مسلم» (٤٠٢) (٥٩)، وهو عند أحمد (٣٩٣٥).

(٢) «صحيح البخاري» (٣٣٧٠)، و«صحيح مسلم» (٤٠٦)، وهو عند أحمد (١٨١٠٤) وكعب بن عجرة: هو أبو محمد الأنصاري، من أهل بيعة الرضوان (ت ٥٢هـ). «الإصابة» ٨/ ٢٩٤-٢٩٦، «السير» ٥٤-٥٢/٣.

(٣) سلف تخريجه ص ٩٠ عند قوله ﷺ: «وتحريمها التكبير».

عن يمينه: السلام عليكم ورحمة الله. وعن يساره كذلك.
وإن كان في ثلاثية أو رباعية، قام مكبراً، بعد التشهد الأول وصلى ما بقي كالثانية بالفاتحة فقط.

ثم يجلس متوركاً للتشهد الأخير، وكذا المرأة، لكن تضم نفسها، وتسدل رجلها في جانب يمينها في جلوسها.

عن يمينه: السلام عليكم ورحمة الله مرتباً، معرفاً، وجوباً (وعن يساره كذلك).
وسن التفاته عن يساره أكثر، وأن لا يطول السلام، ولا يمدّه في الصلاة، ولا على الناس، وأن يقف^(١) على آخر كل تسليم، وأن ينوي به الخروج من الصلاة، ولا يجزئ إن لم يقل: «ورحمة الله» في غير صلاة جنازة، والأولى أن لا يزيد: «وبركاته».

(وإن كان) المصلي (في ثلاثية) كمغرب (أو رباعية) كظهر (قام) حال كونه (مكبراً، بعد التشهد الأول) ولا يرفع يديه^(٢) (وصلى ما بقي ك) الركعة (الثانية) لكن (بالفاتحة فقط) فلا يقرأ فيها سورة، ويسر بالقراءة.

(ثم يجلس) حال كونه (متوركاً للتشهد الأخير) بأن يفرش رجله اليسرى، وينصب اليمنى، ويخرجهما عن يمينه، ويجعل أليته على الأرض، ثم يتشهد، ويسلم. (وكذا المرأة) فتفعل مثل جميع ما يفعل الرجل مما تقدم، حتى رفع اليدين (لكن تضم نفسها) في ركوع وسجود وغيرهما، فلا تتجافى.

(وتسدل^(٣) رجلها في جانب يمينها في جلوسها) أو ترتع، والسدل أفضل. وتسر بالقراءة وجوباً إن سمعها أجنبي، وخشى كأنى.

(١) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: وأن يقف، أي: لا يحرك آخره، بل يقف بالسكون. انتهى تقرير المؤلف».

(٢) والصواب: رفع اليدين، أخرج البخاري (٧٣٩) عن نافع أن ابن عمر كان إذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه... وإذا قام من الركعتين رفع يديه، ورفع ذلك ابن عمر إلى نبي الله ﷺ. ينظر «الإنصاف ومعه المقنع والشرح الكبير» ٥٧٩/٣.

(٣) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: وتسدل إلخ، أي: لا تنصب رجلها اليمنى. انتهى. تقرير المؤلف».

فصل

كُـرَة فِي صَلَاةِ التَّفَاتِ، وَرَفْعُ بَصَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ، وَإِقْعَاءُ،

الهداية

ثُمَّ يُسَنُّ أَنْ يَسْتَغْفِرَ ثَلَاثًا، وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمَنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ .

ويقول: سبحان الله، والحمد لله، والله أكبر - معاً^(١) - ثلاثاً وثلاثين.

ويدعو بعد كل مكتوبة، مُخْلِصاً فِي دَعَائِهِ. وَيُسْتَرْطُ الْإِخْلَاصُ، وَكَذَا اجْتِنَابُ الْحَرَامِ.

فصل

(كُـرَة فِي صَلَاةٍ) مُطْلَقاً (التَّفَاتِ) لِقَوْلِهِ ﷺ: «هُوَ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٢)، وَإِنْ كَانَ لَخَوْفٍ وَنَحْوِهِ، لَمْ يُكْرَهْ. وَإِنْ اسْتَدَارَ بِجُمْلَتِهِ، أَوْ اسْتَدْبَرَ الْقِبْلَةَ، لَا فِي شِدَّةِ خَوْفٍ وَنَحْوِهِ^(٣)، بَطُلَتْ.

(و) كُـرَة (رَفْعُ بَصَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ) إِلَّا إِذَا تَجَشَّأَ، فَيَرْفَعُ وَجْهَهُ؛ لِثَلَاثِ يَوْذِي مَنْ حَوْلَهُ؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي صَلَاتِهِمْ» فَاشْتَدَّ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ، حَتَّى قَالَ: «لَيْتَهُنَّ أَوْ لَتُخَطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٤).

وَكُرْهِ أَيْضاً تَغْمِيزُ عَيْنَيْهِ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ الْيَهُودَ.

(و) كُـرْهِ فِيهَا (إِقْعَاءُ) فِي الْجُلُوسِ. قَالَ الشَّيْثِينِي فِي «شرح المحرر»: الإِقْعَاءُ الْمَكْرُوهُ فِي الصَّلَاةِ: أَنْ يَجْعَلَ أَصَابِعَ قَدَمَيْهِ فِي الْأَرْضِ، وَيَكُونَ عَقْبَاهُ قَائِمِينَ، وَأَلْيَتَاهُ عَلَى عَقْبِيهِ، أَوْ بَيْنَهُمَا. وَهَذَا عَامٌّ فِي جَمِيعِ جُلُوسَاتِ الصَّلَاةِ. انْتَهَى. وَهَذَا يَوْضَحُ قَوْلَ «الْمَتْنِ» وَغَيْرِهِ فِي

(١) فِي (ج) وَ(ز): «وَيَفْرَغُ مِنْ عَدَدِ الْكُلِّ مَعاً».

(٢) فِي «صَحِيحِهِ» (٧٥١)، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٢٤٤١٢) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ (م).

(٤) فِي «صَحِيحِهِ» (٧٥٠)، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (١٢٠٦٥).

تفسير الإقعاء: بأن يفرشَ قَدَمَيْه ويجلسَ على عقبيه أو بينهما، ناصباً قَدَمَيْه^(١). فقلوه: «يفرش قدميه» أي: أصابع قدميه؛ وذلك لقوله ﷺ: «إِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ مِنَ السُّجُودِ، فَلَا تُقْعِ كَمَا يُقْعِي الْكَلْبُ» رواه ابنُ ماجه^(٢). ويكره أن يعتمدَ على يَدَيْه أو غيرهما، وهو جالسٌ؛ لقول ابنِ عمر: «نهى النبي ﷺ أن يجلسَ الرجلُ في الصلاة وهو معتمدٌ على يده». رواه أحمد^(٣) وغيره.

ويُكره أن يستندَ إلى جدارٍ ونحوه؛ لأنَّه يُزيل مشقَّة القيام، إلَّا لحاجة، فإن كان بحيث يسقط لو أزيل، لم تصح.

(و) كُرِه (افتراشُ ذراعَيْه) حال كونه (ساجداً) بأن يمدَّهما على الأرض، ملصقاً لهما بها؛ لقوله ﷺ: «اعتدلوا في السجود، ولا ييسط أحدكم ذراعَيْه انبساط الكلب» متفقٌ عليه من حديث أنس^(٤).

(و) كُرِه (عَبَثٌ) لأنَّه ﷺ رأى رجلاً يعبثُ في صلاته، فقال: «لَوْ خَشَعَ قَلْبُ هَذَا، لَخَشَعَتْ جَوَارِحُهُ»^(٥).

(١) «متهى الإرادات» ٢٢٤-٢٢٥، وينظر معنى الإقعاء في «المطلع» ص ٨٥.

(٢) برقم: (٨٩٦) عن أنس ﷺ، وفي إسناده: العلاء؛ قال في «مصباح الزجاجة» ١/١٨٠: قال ابن حبان والحاكم: روى عن أنس أحاديث موضوعة. وقال البخاري وغيره: منكر الحديث. وقال ابن المديني: كان يضع الحديث.

(٣) في «مسنده» (٦٣٤٧)، ومن طريقه أبو داود في «سننه» (٩٩٢) واللفظ له.

(٤) «صحيح» البخاري (٥٣٢)، و«صحيح» مسلم (٤٩٣)، وهو عند أحمد (١٢١٤٩).

(٥) أخرجه الحكيم الترمذي في «نوارد الأصول» كما في «فيض القدير» للمناوي ٣١٩/٥ عن صالح بن محمد، عن سليمان بن عمر، عن ابن عجلان، عن المقبري، عن أبي هريرة ﷺ قال: رأى رسول الله ﷺ رجلاً يعبث في الصلاة... فذكره. ونقل المناوي، عن الزين العراقي في «شرح الترمذي» قوله: وسليمان ابن عمر، وهو أبو داود النخعي متفق على ضعفه، وقال الزيلعي: قال ابن عدي: أجمعوا على أنه يضع الحديث. وينظر «نوارد الأصول» ص ٣١٧.

قال المناوي: و المعروف أنه من قول سعيد، ورواه ابن أبي شيبة [في «مصنفه» ٢/٢٨٩، وأخرجه أيضاً ابن المبارك في «الزهدة» ص ٤١٩ (١٨٨)، وعبد الرزاق (٣٣٠٩) قال المناوي: وفيه راوٍ لم يسم. وأخرجه عبد الرزاق (٣٣٠٨) عن معمر، عن أبان، عن ابن المسيب قوله.

وتخضّر، وتروّج، وفرقة أصابع، وتشبيكها، وكونه حاقناً ونحوه، أو بحضرة طعام.....

(و) كره (تخضّر) أي: وضع يديه على خاصرته؛ لنهيّه ﷺ: أن يصلّي الرجل متخضراً. متفق عليه من حديث أبي هريرة^(١).

(و) كره (تروّج) بمروحة ونحوها؛ لأنه من العبث، إلا لحاجة، كحر شديد. وتستحب مراوحته بين رجله، وتكره كثرته؛ لأنه فعل اليهود. (و) تكرر (فرقة أصابع، وتشبيكها) لقوله ﷺ: «لا تُفَقِّعْ أصابعك وأنت في الصلاة» رواه ابن ماجه^(٢)، عن عليّ رضي الله عنه. وأخرج هو، والترمذي عن كعب بن عُجرة: أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً شبك أصابعه في الصلاة، ففرج رسول الله ﷺ بين أصابعه^(٣).

وتكره تمط، وفتح فم، ووضع فيه شيئاً، لا في يده، واستقبال ما يليه، أو صورة ولو صغيرة، أو نجاسة، أو باب مفتوح، أو نار مطلقاً^(٤)، أو متحدّث، أو نائم، أو كافر، أو وجه آدمي، أو امرأة تصلّي بين يديه. ورمز بعين، وإشارة بلا حاجة، و^(٥) إخراج لسانه. وإن غلبه تناؤب، كظم ندباً، فإن لم يقدر، وضع يده على فمه. (و) كره (كونه) أي: المصلّي (حاقناً) أي: محتسباً بولّه، حال دخوله الصلاة (ونحوه) ممّا يمنع كمالها، كاحتباس غائط، أو ريح، وحر وبرد، وجوع وعطش مُفْرِط؛ لأنه يمنع الخشوع، سواء خاف قوت الجماعة، أو لا (أو بحضرة طعام

(١) «صحيح» البخاري (١٢٢٠)، و«صحيح» مسلم (٥٤٥)، وهو عند أحمد (٩١٨١) بلفظ: «مُخْتَضِرًا» بدل «متخضراً».

(٢) برقم: (٩٦٥) بلفظ «تُفَقِّع» بدل «تفققع» وفي إسناده: الحارث بن عبد الله الأعور. قال في «مصباح الزجاجة» ١/ ١٩٠: وهو ضعيف، وقد اتهم بعضهم.

(٣) ابن ماجه (٩٦٧) بلفظه، والترمذي (٣٨٦) بنحوه، وأخرجه بنحوه أيضاً أبو داود (٥٦٢)، وأحمد (١٨١٠٣).

(٤) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: مطلقاً، أي سواء كانت نار فتيلة أو غيرها. انتهى تقرير المؤلف».

(٥) في (م)، والأصل: «أو».

يشتيه، وتكرارُ الفاتحة.

لا جَمْعُ سُورٍ في فرضِ كنفل.

وَسُنَّ له رَدُّ مَارٍّ بَيْنَ يَدَيْهِ،

الهداية (يشتيه) فَتُكْرَهُ صَلَاتُهُ - لما تَقَدَّمَ - ولو خَافَ قُوَّةَ الجَمَاعَةِ، ما لم يَضِيقِ الوَقْتُ عن فعلِ جَمِيعِهَا، فَتَجِبُ في جَمِيعِ الأحوال. ويَحْرُمُ اشْتَغَالُهُ بِغَيْرِهَا.

وَكُرِّهَ أَنْ يَخْصَّ جِهَتَهُ بما يَسْجُدُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ من شِعَارِ الرَّافِضَةِ. وَمَسُحُ أَثَرِ سَجُودِهِ فِيهَا، وَمَسْحُ لَحِيَّتِهِ، وَعَقْصُ شَعْرِهِ، وَكَفُّ ثَوْبِهِ وَنَحْوُهُ، وَلَوْ فَعَلَهُمَا لِعَمَلٍ قَبْلَ الصَّلَاةِ. وَنَهَى الإمامُ رَجُلًا كَانَ إِذَا سَجَدَ، جَمَعَ ثَوْبَهُ بِيَدِهِ الْيُسْرَى. وَنَقَلَ ابْنُ الْقَاسِمِ^(١): يُكْرَهُ أَنْ يَشْمُرَ ثِيَابَهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «تَرَبُّ تَرَبُّ»^(٢).

(و) كُرِّهَ (تَكَرَّارُ الْفَاتِحَةِ) لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ. (وَلَا) يُكْرَهُ (جَمْعُ سُورٍ فِي) صَلَاةٍ (فَرْضٍ، كَنْفَلٍ) لِمَا فِي الصَّحِيحِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي رَكْعَةٍ مِنْ قِيَامِهِ بِ«الْبَقَرَةِ»، وَ«آلِ عِمْرَانَ»، وَ«النِّسَاءِ»^(٣).

(وَسُنَّ لَهُ) أَي: لِلْمُصَلِّي (رَدُّ مَارٍّ بَيْنَ يَدَيْهِ) لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يَصَلِّي، فَلَا يَدْعَنَّ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَإِنْ أَبَى، فَلْيَقَاتِلْهُ، فَإِنْ مَعَهُ الْقَرِينُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ^(٤). فَإِنْ أَبَى الرُّجُوعَ، دَفَعَهُ الْمُصَلِّي، فَإِنْ أَصْرَ، فَلَهُ قِتَالُهُ، وَلَوْ مَشَى قَلِيلًا، فَإِنْ خَافَ فُسَادَهَا، لَمْ يَكُرِّرْ دَفْعَهُ، وَيُضْمِنُهُ إِذَا، سِوَاءَ كَانَ الْمَارُّ أَدَمِيًّا، أَوْ غَيْرَهُ، وَلَا بَيْنَ

(١) لَعَلَّهُ الرَّايِي عَنْ أَحْمَدَ، وَهُمَا اثْنَانِ؛ أَحْمَدُ بْنُ الْقَاسِمِ، صَاحِبُ أَبِي عُبَيْدِ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ، وَالثَّانِي: أَحْمَدُ بْنُ الْقَاسِمِ الطُّوسِي. «طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ» ١/ ٥٥-٥٦.

(٢) لَمْ نَقِفْ عَلَيْهِ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ (٣٨١)، وَأَحْمَدُ (٢٦٥٧٢) عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَلَامًا لَنَا يُقَالُ لَهُ: أَفْلَحُ، إِذَا سَجَدَ نَفَخَ، فَقَالَ: «يَا أَفْلَحُ تَرَبُّ وَجْهَكَ». قَالَ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» ١/ ٢٧١: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَخْرُجْ. وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ، وَقَالَ الْمُنَاوِي فِي «فَيْضِ الْقَدِيرِ» ١/ ٢٠٣: قَالَ فِي الْأَصْلِ: وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ.

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧٧٢)، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٢٣٢٦١) مِنْ حَدِيثِ حَذِيفَةَ ؓ.

(٤) بِرَقْمِ (٥٠٦)، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٥٥٨٥). وَالْقَرِينُ: مُصَاحِبُ الرَّجُلِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالشَّيَاطِينِ، فَقَرِينُهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ يَأْمُرُهُ بِالْخَيْرِ، وَقَرِينُهُ مِنَ الشَّيَاطِينِ يَأْمُرُهُ بِالشَّرِّ. «الْنِّهَايَةُ» (قَرْن).

وصلاة إلى ستره مرتفعة قريب ذراع،

الهداية

كون الصلاة فرضاً أو نفلاً، بين يديه ستره فمر بها، أو لم تكن فمر قريباً منه. ومحل ذلك: ما لم يغلبه، أو يكن المارُّ محتاجاً للمرور، أو بمكة.

ويحرم مرور بين مصل وسترته، ولو بعيدة، وإن لم تكن ستره، ففي ثلاثة أذرع فأقل. ولمصل دفع عدو من سبل، أو سبغ، أو سقوط جدار ونحوه، وإن كثر، لم تبطل. (و) تُسنُّ (صلاة إلى ستره) حَضَرًا كان أو سَفَرًا، ولو لم يخشَ مارًّا؛ لقوله ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيُصَلِّ إِلَى سِتْرَةٍ، وَلْيَدْنُ مِنْهَا» رواه أبو داود وابن ماجه من حديث أبي سعيد^(١). (مُرتَفِعَةً) أي: الستره، ارتفاعاً (قريب ذراع) لقوله ﷺ: «إِذَا وَضَعَ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ، فَلْيُصَلِّ، وَلَا يَبَالِي مَنْ يَمُرُّ وَرَاءَ ذَلِكَ» رواه مسلم^(٢).

فإن كان في مسجد ونحوه، قُرب من الجدار. أو في فضاء، فإلى شيء شاخص، كشجرة، أو بعير، أو ظهر إنسان، أو عصاً؛ لأنه ﷺ صَلَّى إِلَى حَزْبَةٍ، وإلى بعير. رواه البخاري^(٣).

ويكفي وضع العصا بين يديه عَرْضًا، وهو أَفْضَلُ مِنْ وَضْعِهَا طُولًا، وَعَرْزُهَا أَفْضَلُ مِنْهَا. ويستحب انحرافه عنها^(٤) قليلاً. وتجزئ نجسة^(٥)، لا مغصوبة، بل تُكره المغصوبة.

(١) أبو داود (٦٩٨)، وابن ماجه (٩٥٤).

(٢) برقم (٤٩٩)، وهو عند أحمد (١٣٨٨) من حديث طلحة بن عبيد الله ؓ. ومؤخرة الرجل هي التي يستند إليها الراكب. «اللسان» (آخر).

(٣) أما حديث الحربة فهو برقم (٤٩٤)، وهو عند مسلم (٥٠١)، وأحمد (٤٦١٤)، وأما حديث البعير فهو برقم (٥٠٧)، وهو عند مسلم (٥٠٢)، وأحمد (٤٤٦٨) كلاهما من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: عنها. أي الستره مطلقاً. انتهى تقرير المؤلف».

(٥) جاء في هامش (س) ما نصه: «وقوله: نجسة. يشكل عليه ما تقدم من كراهة استقبال النجس، وأجاب المؤلف بقوله: لعل المراد حملها فيما تقدم على نجسة العين، وهنا على المنتجس، أو أنها هنا تجزئ مع الكراهة. انتهى تقرير».

فإن لم يجد، خطَّ كالهِلال.

وله عُدُّ الآيِ بأصابعه، والفتحُ على إمامه،

الهداية

(فإن لم يجد) شاخصاً (خطَّ) ندباً خطّاً منحنيّاً (كالهِلال) وكيفما خطَّ، أجزأ؛ لقوله ﷺ: «فإن لم يكن معه عصاً، فليخط خطّاً» رواه أحمد وأبو داود^(١).

(وله) أي: لمصل (عدُّ الآي) جمع آية، أي: يباح لمصلِّ عُدُّ آيات القرآن، وعدُّ التَّسبيح، وتكبيرات العيد (بأصابعه) لما روى محمد بنُ خَلَف^(٢)، عن أنسٍ: «رأيتُ النَّبيَّ ﷺ يعدُّ^(٣) الآيَ بأصابعه»^(٤).

(و) لمأموم (الفتحُ على إمامه) إذا أرتج عليه^(٥)، أو غلِط؛ لما روى أبو داود^(٦)، عن ابنِ عمر: أنَّ النَّبيَّ ﷺ صَلَّى صلاةً، فلُبَّس عليه، فلمَّا انصرف، قال لأبي: «أصليتَ معنا؟» قال: نعم، قال: «فما منعك؟» قال الخطابي^(٧): «إسناده جيد.

ويجبُ في الفاتحة، كنسيان إمامه^(٨) سجدةً، ولا تبطلُ به، ولو بعد أخذه في قراءة غيرها. ولا يفتحُ على غير إمامه؛ لأنَّ ذلك يشغله عن صلاته، فإنَّ فعلَ، لم تبطلُ.

(١) أحمد (٧٣٩٢)، وأبو داود (٦٨٩)، وهو عند ابن ماجه (٩٤٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه، وفي إسناده: أبو عمرو بن محمد بن حريث، عن جده. قال ابن عبد البر في «الاستذكار» ١٧٥/٦: قال الطحاوي: أبو عمرو وجده مجهولان، وأما أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني فكانا يصححان هذا الحديث.

(٢) هو المحدث الأخباري القاضي، أبو بكر محمد بن خلف بن حيَّان بن صدقة الضبي البغدادي الملقب بوكيع صاحب التصانيف المفيدة منها «أخبار القضاة» (ت ٣٠٦هـ). «السير» ٢٣٧/١٤. ولم نقف على الحديث في كتابه «أخبار القضاة».

(٣) في الأصل (وس) و(ز) و(م): «يعقد». والمثبت من (ح)، ومصدر التخريج.

(٤) وأخرجه ابن عدي في «الكامل» ٧٨٠/٢ بلفظ: رأيت النبي ﷺ يعدُّ الآي في الصلاة. وفي إسناده: حسان بن سياه، وهو ضعيف.

(٥) أرتج عليه: أي: استغلق عليه القراءة. «النهاية» (رتج).

(٦) في «سننه» (٩٠٧).

(٧) في «معالم السنن» ٢١٦/١، والخطابي هو العلامة الحافظ اللغوي أبو سليمان، حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي، صاحب التصانيف، منها: «شرح الأسماء الحسنی»، و«الغنية عن الكلام وأهله» وغير ذلك. (ت ٣٨٨هـ). «السير» ١٧/٢٣-٢٨.

(٨) زيادة من (م).

وَلَبَسُ ثَوْبٍ وَعِمَامَةٍ، وَقَتْلُ حَيَّةٍ، وَعَقْرِبٍ وَنَحْوِهِ، مَا لَمْ يَظَلْ.

(و) له (لَبَسُ ثَوْبٍ، و) لَبَسُ (عِمَامَةٍ) وَلُثْمًا؛ لِأَنَّهُ ﷺ التَّحَفَ بِإِزَارِهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ^(١). وَحَمَلَ أَمَامَةً^(٢). وَفَتَحَ الْبَابَ لِعَائِشَةَ^(٣). وَإِنْ سَقَطَ رِدَاؤُهُ، فَلَمْ يَرْفَعْهُ.

(و) له (قَتْلُ حَيَّةٍ، وَعَقْرِبٍ، وَنَحْوِهِ) كَقَمَلٍ، وَبِرَاغِيثٍ؛ لِأَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْأَسْوَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ، الْحَيَّةِ وَالْعَقْرِبِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ^(٤). (مَا لَمْ يَظَلْ) الْفَعْلُ.

فَإِنْ كَثُرَ عُزْفًا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ وَلَا تَفْرِيقٍ، بَطُلَتْ، وَلَوْ سَهْوًا؛ لِأَنَّهُ مِنْ غَيْرِ جُنْحٍ الصَّلَاةِ، فَيَقْطَعُ الْمَوَالَاةَ، وَيَمْنَعُ مَتَابَعَةَ الْأَرْكَانِ، فَإِنْ كَانَ لَضَرُورَةٍ، كَخَائِفٍ، أَوْ تَفَرَّقَ - وَلَوْ طَالَ الْمَجْمُوعُ - لَمْ يَضُرَّ. وَالْيَسِيرُ مَا يَشْبَهُ فَعْلَهُ ﷺ مِنْ حَمَلِ أَمَامَةٍ، وَصُعُودِهِ الْمَنْبَرِ وَنَزُولِهِ عَنْهُ لَمَّا صَلَّى عَلَيْهِ، وَفَتْحِ الْبَابِ لِعَائِشَةَ، وَتَأْخُرِهِ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ ثُمَّ عَوْدِهِ^(٥)، وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَإِشَارَةُ أُخْرَى وَلَوْ مَفْهُومَةً كَفَعْلِهِ، وَلَا تَبْطُلُ بِعَمَلِ قَلْبٍ، وَإِطَالَةِ نَظَرٍ فِي نَحْوِ كِتَابٍ.

(١) أخرجه مسلم (٤٠١)، وهو عند أحمد (١٨٨٦٦) من حديث واثل بن حُجْر ﷺ.

(٢) أخرجه البخاري (٥١٦)، ومسلم (٥٤٣)، وهو عند أحمد (٢٢٥٧٩) من حديث أبي قتادة ﷺ.

(٣) أخرجه أبو داود (٩٢٢)، والتِّرْمِذِيُّ (٦٠١)، والنسائي في «المجتبى» ١١/٣، في الكبرى (٥٢٨)، وهو عند أحمد (٢٤٠٢٧) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) «سنن» أبي داود (٩٢١)، و«سنن» التِّرْمِذِيِّ (٣٩٠)، وهو عند النسائي في «المجتبى» ١٠/٣، وفي «الكبرى» (٥٢٥)، وابن ماجه (١٢٤٥)، وأحمد (٧٣٧٩).

(٥) أما حمله أمانة وفتحه الباب لعائشة فقد سلفا قريبا، وأما صلاته على المنبر فقد أخرج البخاري (٣٧٧)، ومسلم (٥٤٤)، وأحمد (٢٢٨٧١) عن أبي حازم: أن نفراً جاؤوا إلى سهل بن سعد فقد تماروا في المنبر، من أي عود هو؟... وفيه: ولقد رأيت رسول الله ﷺ قام عليه فكبر وكبر الناس وراءه، وهو على المنبر، ثم رفع فنزل القهقري حتى سجد في أصل المنبر، ثم عاد حتى فرغ من آخر صلاته، ثم أقبل على الناس فقال: «يا أيها الناس إني صنعت هذا لتأتموا بي، ولتعلموا صلاتي» واللفظ لمسلم. وأما تأخره في صلاة الكسوف وعوده فقد أخرج البخاري (١٢١٢)، ومسلم (٩٠١) (٣) عن عائشة قالت: خسفت الشمس في حياة رسول الله ﷺ فخرج رسول الله ﷺ إلى المسجد، فقام وكبر وصف الناس وراءه... وفيه: «رأيت في مقامي هذا كل شيء وعدتم حتى لقد رأيتني أريد أن آخذ قطفاً من الجنة حين رأيتوني جعلت أقدم، ولقد رأيت جهنم يحطم بعضها بعضاً، حين رأيتوني تأخرت... الحديث.

وإذا نابَهُ شيءٌ، سَبَّحَ رجل، وصَفَّقَت امرأةٌ ببطن كَفِّها على ظهر
الأخرى. العمدۃ

وتبطل بمرورِ كلبٍ أسودٍ بهيمٍ.

فصل

أركانها :

الهداية (وإذا نابَهُ) أي : عَرَضَ للمصلي (شيءٌ) كاستئذان عليه ، وسهوَ إمامه (سَبَّحَ رَجُلٌ) ولا تبطل ^(١) إِنْ كَثُرَ (وَصَفَّقَتِ امرأةٌ ببطنِ كَفِّها على ظَهرِ الأخرى) وَتَبْطُلُ إِنْ كَثُرَ ؛ لقوله ﷺ : «إذا نابكم شيءٌ في صلاتكم ، فلتُسَبِّحِ الرجالُ ، ولتُصَفِّقِ النساءُ» متفقٌ عليه من حديث سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ^(٢).

وَكُرَّةُ تَنْبِيْءٍ بِنُخْنَحَةٍ ، وَصَفِيرٍ ^(٣) ، وَتَصْفِيْقِهِ ، وَتَسْبِيْحِهَا ، لَا بِقِرَاءَةٍ ، وَتَهْلِيلٍ ، وَتَكْبِيرٍ ، وَنَحْوِهِ.

(وتبطلُ) الصلاةُ (بمرورِ كلبٍ أسودٍ بهيمٍ) أي : لَا لَوْنٌ فِيهِ سِوَى السَّوَادِ ، إِذَا مَرَّ بَيْنَ الْمُصَلِّيِّ وَسِتْرِهِ ، أَوْ بَيْنَ يَدَيْهِ قَرِيباً فِي ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ فَأَقْلَ مِنْ قَدَمِهِ ، وَخُصَّ الْأَسْوَدُ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ شَيْطَانٌ . وَلَا تَبْطُلُ بِمُرُورِ غَيْرِهِ ، مِنْ أَمْرَأَةٍ ، وَحِمَارٍ ، وَشَيْطَانٍ ، وَغَيْرِهَا . وَسِتْرَةُ الْإِمَامِ سِتْرَةٌ لِلْمَأْمُومِ .

فصلٌ

(أركانُها) أي : الصلاةُ : أَرْبَعَةٌ عَشَرَ ^(٤) ، جَمْعُ رَكْنٍ : وَهُوَ جَانِبُ الشَّيْءِ الْأَقْوَى ، وَهُوَ مَا كَانَ فِيهَا ، وَلَا يَسْقُطُ عَمْدًا ، وَلَا سَهْوًا ، وَلَا جَهْلًا وَتُسَمَّى فُرُوضًا .

(١) بعدها في (م) : «به».

(٢) أخرجه بهذا اللفظ الدرامي في «سننه» (١٣٦٤)، وهو عند البخاري (٧١٩٠)، ومسلم (٤٢١)، وأحمد (٢٢٨٠١) بلفظ «التصفيح» بدل : «التصفيق» قال سهل بن سعد كما في البخاري إثر الرواية (١٢٠١) التصفيح : هو التصفيق.

(٣) في (م) : «وتصفير».

(٤) بعدها في (م) : «ركناً».

المعدة القِيَامُ في فرضٍ لغيرِ معذورٍ، والتحريمَةُ، والفتاحة، والركوعُ، والاعتدالُ عنه، والسجودُ، والرفعُ منه، والجلوسُ بين السجدةَيْنِ،

الهداية أحدها: (القيامُ في) صلاةٍ (فرضٍ لـ) قادرٍ (غيرِ معذورٍ) لقوله تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨]. وحده: مالم يَصِرْ راکعاً، فيسقط القيامُ في نفلٍ، ولمرضٍ، وخوفٍ، وحسٍ بمكان لا يَقْدِرُ فيه على القيامِ؛ لِقَصْرِ سَقْفِ ونحوه.

(و) الثاني: (التحريمَةُ): أي: تكبيرةُ الإحرام؛ لحديث: «تحريمُا التَّكْبِيرُ»^(١).
(و) الثالثُ: قراءة (الفتاحة) في كلِّ ركعةٍ لإمامٍ ومُنْفَرِدٍ؛ لحديث: «لا صلاةَ لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»^(٢) ويَحْتَمِلُها إمامٌ عن مأموم.
(و) الرابعُ: (الركوعُ) إجماعاً في كلِّ رَكْعَةٍ.

(و) الخامسُ: (الاعتدالُ عنه) أي: عن الرُّكُوعِ؛ لَأَنَّهُ ﷻ داوَمَ على فعله، وقال: «صَلُّوا كما رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي»^(٣) ولو طَوَّلَه، لم تبطلْ، كالجلوسِ بين السجدةَيْنِ. ويدخلُ في الاعتدالِ الرفعُ، والمرادُ إلَّا ما بعدَ أوَّلِ من ركوعٍ واعتدالٍ في كسوفٍ، فَسَنَةٌ.

(و) السادسُ: (السُّجُودُ) إجماعاً على الأعضاء السَّبعة؛ لما تقدَّم.

(و) السابعُ: (الرفعُ منه) أي: من السُّجُودِ.

(و) الثامنُ: (الجلوسُ بين السجدةَيْنِ) لقول عائشة رضي الله عنها: «كان النبي ﷺ إذا رَفَعَ رأسه»^(٤) مِنْ سُجُودِهِ، لم يَسْجُدْ حتى يَسْتَوِيَ قاعداً» رواه مسلم^(٥).

(١) سلف ص ٨٩ عن علي ؓ.

(٢) أخرجه البخاري (٧٥٦)، ومسلم (٣٩٤)، وهو عند أحمد (٢٢٦٧٧) من حديث عبادة بن الصامت ؓ.

(٣) أخرجه البخاري (٦٣١) مطولاً من حديث مالك بن الحويرث ؓ.

(٤) زيادة من (ح).

(٥) برقم: (٤٩٨)، وهو عند أحمد (٢٤٠٣٠) مطولاً.

والطَّمَانِينَةُ فِي الْكَلِّ، وَالتَّشَهُدُ الْآخِرُ، وَجُلُوسٌ لَهُ وَلِلْسَّلَامِ،
وَالترْتِيبُ، وَالتَّسْلِيمُ.

وواجباتها: تكبير الانتقال،

(و) التاسع: (الطَّمَانِينَةُ) بضمّ الطاء المهملة^(١): وهي السُّكُون، وَإِنْ قُلَّ (فِي الْكَلِّ) أَي: كُلِّ الْأَفْعَالِ الْمَذْكُورَةِ.

(و) العاشر: (التَّشَهُدُ الْآخِرُ).

(و) الحادي عشر: الـ (جلوس له) أَي: لِلتَّشَهُدِ الْآخِرِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ الْخَيْرُ. مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ»^(٢).

(و) الثاني عشر: الْجُلُوسُ (لِلْسَّلَامِ).

(و) الثالث عشر: (الترتيب) بَيْنَ الْأَرْكَانِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَصَلِّيُهَا مَرَّتَبَةً، وَعَلَّمَهَا لِلْمَسِيِّ صَلَاتَهُ مَرَّتَبَةً بِ «ثُمَّ»^(٣).

(و) الرابع عشر: (التَّسْلِيمُ)^(٤) لِحَدِيثٍ: «وختامُها التَّسْلِيمُ»^(٥).

(وواجباتها) - أَي: الصَّلَاةُ ثَمَانِيَّةٌ:

أحدها: (تَكْبِيرٌ^(٦) الْإِنْتِقَالِ) مِنْ قِيَامٍ إِلَى رُكُوعٍ، أَوْ سُجُودٍ، وَمِنْ سُجُودٍ إِلَى رَفْعٍ مِنْهُ،^(٧) وَمِنْ جُلُوسٍ إِلَى سُجُودٍ، وَمِنْ سُجُودٍ إِلَى رَفْعٍ مِنْهُ، وَمِنْ جُلُوسٍ إِلَى سُجُودٍ^(٧)

(١) زيادة من (ح).

(٢) «صحيح» البخاري (٦٣٢٨)، و«صحيح» مسلم (٤٠٢)، وهو عند أحمد (٤٠٦٤) من حديث ابن مسعود ؓ.

(٣) أخرجه البخاري (٧٥٧)، ومسلم (٣٩٧)، وهو عند أحمد (٩٦٣٥) عن أبي هريرة ؓ قال: دخل رجل المسجد، فصلّى والنبي ﷺ في المسجد، ثم جاء إلى النبي ﷺ فسلم، فردّ عليه السلام وقال: «ارجع فصلّ فإنك لم تصل»... وفيه: قال: «إِذَا قَعَدْتَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسر معك من القرآن ثُمَّ...» الخبر.

(٤) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: التسليم، أي: الإتيان بالتسليمين. انتهى تقرير المؤلف».

(٥) لم نقف عليه بهذا اللفظ، وسلف بلفظ: «وتحليلها التسليم» ص ٨٩.

(٦) في (م) و(ح): «تكبيرة».

(٧-٧) في (م): «ومن جلوس أو قيام»، وفي الأصل و(س): «ومن جلوس إلى قيام»، وفي (ز): «ومن جلوس إلى سجود أو قيام»، والمثبت من (ح).

والتسبيح، والتحميد، ومرة أولى في تسبيح ركوع وسجود، ورب اغفر لي. بين السجدين، وتشهد أول، وجلسته، وما سوى ذلك مما تقدم...

أو قيام، فجميع ما فيها من التكبير واجب، غير تكبيرة الإحرام، فركن، وغير تكبيرة ركوع في حق مسبوق أدرك إمامه راعياً، فسنة، وتأتي.

(و) الثاني: (التسبيح) في حق إمام، ومنفرد، أي: قولهما في الرقع من الركوع: سميع الله لمن حمده.

(و) الثالث: (التحميد) في حق كل مصل، أي: قوله: ربنا ولك الحمد. على ما تقدم^(١) لفعله عليه الصلاة والسلام، وقوله: «صلُّوا كما رأيتموني أصلي»^(٢). ومحل ما يؤتى به من ذلك: للانتقال بين ابتداء وانتهاء، فلو شرع فيه قبل، أو كمله بعد، لم يجزئه.

(و) الرابع والخامس والسادس: (مرة أولى في تسبيح ركوع وسجود) أي: قوله: المرة الأولى: سبحان ربّي العظيم. في الركوع، وسبحان ربّي الأعلى. في السجود، (و) مرة أولى في قوله: (رب اغفر لي. بين السجدين).

(و) السابع: (تشهد أول، و) الثامن: (جلسته) أي: الجلوس للتشهد الأول؛ للأمر بذلك في حديث ابن عباس.

ويسقط التشهد الأول عمّن قام إمامه سهواً؛ لوجوب متابعتيه، والمجزئ منه: التحيات لله، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله - أو عبده ورسوله - والمجزئ في التشهد الأخير ذلك، مع: اللهم صل على محمد. بعده.

(وما سوى ذلك) المذكور، من الأركان والواجبات (مما تقدم) في صفة الصلاة:

(١) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: على ما تقدم، أي: من الصيغ الأربع. انتهى تقرير المؤلف». وقد سلفت هذه الصيغ في باب صفة الصلاة ص ٩٦.

(٢) سلف ص ١١٠.

سُنَنٌ لَا يُشْرَعُ لِتَرْكِهِ سَجُودٌ، وَإِنْ سَجَدَ، فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ تَرَكَ وَاجِباً عَمداً،
بطلت، وسهواً، سَجَدَ لَهُ.

الهداية (سُنَنٌ) أقوال: كاستفتاح، وتعوذ، وبَسْمَلَةٍ، وآمين، وقراءة سُورَةٍ، وقول: **مِلْءُ**
السماء.. إلخ، وما زَادَ عَلَى الْمَرَّةِ فِي تَسْبِيحِ رُكُوعٍ، وسجود، وسؤالٍ مغفرةً، وتعوذٍ،
ودعاءٍ في تشهدٍ أخيرٍ، والصلاة فيه عَلَى الْآلِ، والبركة عَلَيْهِ وعليهم، وما زَادَ عَلَى مَا
يُجْزَى فِي تَشَهُدٍ أَوَّلٍ، وقنوت وتر.

وَسُنَنٌ أفعالٌ: كرفع اليدين في مواضعه، ووضع اليمين على اليسرى تحت سُرَّتِهِ،
ونظريه^(١) إلى موضع سُجُودِهِ، ووضع اليدين على الركبتين في الرُّكُوعِ، والتَّجَافِي فِيهِ،
وفي السُّجُودِ، ومدُّ الظَّهْرِ معتدلاً، وغير ذلك ممَّا مَرَّ لَكَ مَفْصَلاً. ومنه: جهْرٌ،
وإخفاتٌ^(٢)، وترتيلٌ، وإطالةٌ، وتقصيرٌ في مواضعها.

و(لَا يُشْرَعُ) أي: لا يجبُ، ولا يُسَنُّ (لتَرْكِهِ سَجُودٌ)^(٣) لعدم إمكان التحرُّزِ مِنْ
تَرْكِهِ (وَإِنْ سَجَدَ) لتركه سهواً (فَلَا بَأْسَ) أي: فهو مباحٌ.
(وَإِنْ تَرَكَ)^(٤) واجباً عمداً، بطلتْ صلاته. (وَإِنْ تَرَكَ وَاجِباً) سهواً، سَجَدَ لَهُ
وجوباً. وتبطلُ بتركِ رُكْنٍ مطلقاً.

(١) في (م): «ونظر».

(٢) جاء في هامش (س) ما نصه: «أي: الأسرار. انتهى تقرير المؤلف».

(٣) في (م): «سجوداً»، وفي (ح) و(ز): «سجود سهواً»، والمثبت من الأصل و(س).

(٤) بعدها في (م): «له».

يُشْرَعُ لزيادةٍ ونقصٍ وشكٍّ، لا عمداً في فرضٍ ونفلٍ، فمتى زادَ فعلاً من جنسها قياماً، أو قعوداً، أو ركوعاً، أو سجوداً، عمداً، بطلت، ...

قال صاحبُ «المشارك»: السهو في الصلاة: النسيانُ فيها^(١).

(يُشْرَعُ) سجودُ السهو، أي: يجبُ تارةً، ويُسنُّ أخرى، على ما يأتي تفصيلُهُ (لزيادةٍ) في الصلاة (وَنَقْصٍ) منها سهواً (وشكٍّ) في بعض الصُّور، لا إذا كثر حتَّى صارَ كوسواسٍ.

و(لا) يُشْرَعُ سجودٌ، إذا زادَ أو نقصَ (عمداً) لأنَّهُ يُضَافُ إلى السهو؛ فذلَّ على اختصاصِهِ به، والشَّرْعُ إِنَّمَا وَرَدَ به فيه، كقوله ﷺ: «إِذَا سَهَا أَحَدُكُمْ، فَلْيَسْجُدْ»^(٢) فَعَلَّقَ السجودَ على السهو (في فَرْضٍ) متعلِّقٌ بـ «يُشْرَعُ» (ونَفْلٍ) لعمومِ ما تقدَّم، سوى جنازةٍ، وسجود تلاوةٍ، وشُكْرِ، وسهوٍ.

(فمتى زادَ) مصلٍّ في صلاتِهِ (فَعَلًا مِنْ جِنْسِهَا) أي: جنسِ الصلاة (قياماً) في محلِّ قعودٍ (أو قعوداً) في محلِّ قيامٍ - ولو قلَّ كجلسة الاستراحة - (أو ركوعاً، أو سجوداً، عمداً، بطلت) صلاتُهُ إجماعاً. قاله في «الشرح»^(٣).....

(١) «مشارك الأنوار على صحاح الآثار» ٢/٢٢٩ للقاضي أبي الفضل، عياض بن موسى بن عياض، اليحصبي، الشُّبْتِي، المالكي، قال الذهبي: تواليفه نفيسة. (ت ٥٤٤هـ). «السير» ٢٠/٢١٢-٢١٨.

(٢) أخرجه الترمذي (٣٩٨)، وابن ماجه (١٢٠٩) مطولاً بلفظ: «إِذَا سَهَا أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَذَر... وَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ» من حديث عبد الرحمن بن عوف ؓ. قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب صحيح. وأخرجه مطولاً أيضاً النسائي في «الكبرى» (٥٩٢) و(٥٩٣) من حديث أبي سعيد الخدري ؓ، وهو عند أبي داود (١٠٢٩)، وأحمد (١١٠٨٢) بنحوه. وهو عند مسلم (٥٧١)، وأحمد (١١٦٨٩) من حديث أبي سعيد الخدري ؓ بلفظ: «إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمْ يَذَر... ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ».

(٣) «الشرح الكبير ومعه المقنع والإنصاف» ٨-٧/٤.

العملة وسهواً، سَجَدَ له، وإن زاد ركعةً فأكثر سهواً، سجد، ومتى ذَكَرَ، رجع، وتشهّد إن لم يكن تشهّد، وسَجَدَ وسلّم،

الهداية (و) إِنْ فَعَلَهُ (سهواً، سَجَدَ له) لقوله ﷺ في حديث ابن مسعود: «فإذا زاد الرجلُ، أو نقصَ في صلاتِهِ، فَلْيَسْجُدْ سجدتين» رواه مسلم^(١).

ولو نوى القُصرَ، فأتَمَّ سَهْواً، ففرضه الركعتان، ويسجدُ للسَّهْوِ نَذْباً. وإن قام فيها، أو سجدَ؛ إكراماً لإنسان؛ بطلت^(٢) (وإن زاد ركعةً) كخامسةٍ في رباعيةٍ، أو رابعةٍ في مغربٍ، أو ثالثةٍ في فجرٍ (فأكثر) مِنْ ركعةٍ، كما لو زاد ركعتين، أو ثلاثاً (سَهْواً) ولم يعلم حتى فرغَ ممّا زادَه (سَجَدَ) لما روى ابنُ مسعود: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى خَمْساً، فَلَمَّا انْقَلَبَ، قَالُوا: إِنَّكَ صَلَّيْتَ خَمْساً، فَانْقَلَبَ، ثُمَّ سَجَدَ سجدتين، ثُمَّ سَلَّمَ. متفقٌ عليه^(٣).

(ومتى ذَكَرَ) أَنَّهُ زَادَ قَبْلَ فَرَاغِهِ مِنَ الزِّيَادَةِ (رَجَعَ) فِي الْحَالِ وَجُوباً، فَجَلَسَ بِغَيْرِ تَكْبِيرٍ^(٤)؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَجْلِسْ، لَزَادَ فِيهَا عَمْداً، وَذَلِكَ يُبْطِلُهَا (وَتَشْهَدُ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَشْهَدُ، وَسَجَدَ) لِلْسَّهْوِ (وَسَلَّمَ) لَتَكْمُلَ صَلَاتُهُ، وَإِنْ كَانَ قَدْ تَشْهَدُ، سَجَدَ لِلْسَّهْوِ وَسَلَّمَ. وَإِنْ كَانَ تَشْهَدُ وَلَمْ يَصِلْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، صَلَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ سَجَدَ لِلْسَّهْوِ، ثُمَّ سَلَّمَ. وَإِنْ قَامَ إِلَى ثَالِثَةِ نَهَاراً، وَقَدْ نَوَى رَكْعَتَيْنِ نَفْلاً، رَجَعَ إِنْ شَاءَ، وَسَجَدَ لِلْسَّهْوِ، أَوْ أَتَمَّهَا أَرْبِعاً وَلَا يَسْجُدُ، وَهُوَ أَفْضَلُ. وَإِنْ كَانَ لَيْلاً، فَكَمَا لَوْ قَامَ^(٥) إِلَى ثَالِثَةِ فِي الْفَجْرِ. نَصَّ عَلَيْهِ.

(١) برقم (٥٧٢) (٩٦) مطولاً، وهو عند البخاري (٤٠١)، وأحمد (٣٦٠٢) بنحوه.

(٢) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: بطلت. بل هذا يوجب الكفر والعياذ بالله تعالى. انتهى تقرير المؤلف».

(٣) البخاري (١٢٢٦)، ومسلم (٥٧٢) (٩٢) واللفظ له، وهو عند أحمد (٤٨٨٢).

(٤) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: بغير تكبير، فإن كبر، لم تبطل صلاته. انتهى تقرير المؤلف».

(٥) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: فكما لو قام... إلخ، أي: فتبطل، إن كان عمداً، ووجب السجود إن كان سهواً. انتهى تقرير المؤلف».

العمدة وإن نَبَّهه ثقتان، فلم يرجع، بطلت صلاته إن لم يتيقن صواب نفسه، كمتبِّعه عالماً، دون مَنْ فارقه، أو تبعه ناسياً، ولا يعتدُّ بها مسبقاً. وعملٌ مستكثَر عرفاً متوالٍ من غير جنس الصلاة، يُبطلها عمده وسهوه

الهداية (وإن سُهِيَ على إمام، فـ (نَبَّهه) بتسبيح، أو غيره (ثقتان) أي: عدلان، ضابطان - وظاهره: ولو امرأتين، سواءً شاركاه في العبادة، بأن كان إماماً لهما، أو لا، ويلزم تنبيهه - لَزِمَه الرجوعُ إليهما، سواءً سَبَّحَا به إلى زيادة، أو نقص، وسواءً غَلَبَ على ظنَّه صوابُهما، أو خطؤُهما.

وإن أصرَّ (فلم يرجع، بطلت صلاته) لأنه ترك الواجبَ عَمداً (إن لم يتيقن صواب نفسه) فإن تيقَّنه، لم يلزمه^(١) الرجوعُ إليهما؛ لأن قولهما إنما يفيدُ الظنَّ، واليقينُ مقدَّم عليه.

وإن اختلفَ عليه مَنْ ينَبِّهه، سقط قولهم، ويرجع منفردٌ إلى ثِقَتَيْنِ (ك) بطلانِ صلاةٍ (متَّبِعِه) أي: مأموم تابعه في الزائدة (عالماً) بزيادتها، ذاكراً لها (دون مَنْ فارقه، أو تبعه ناسياً) أو جاهلاً، فتصحُّ؛ للعدر (ولا يعتدُّ بها) أي: بالزائدة (مسبقاً) تابعه فيها ناسياً، أو جاهلاً، سواءً دخل معه قبلها، أو فيها.

(وعملٌ) في الصلاة (مستكثَر عرفاً) فلا يتقيد بثلاثِ حَرَكَاتٍ (متوالٍ) غيرُ مفرَّق (من غير جنس الصلاة) كمشي، ولُبْس، وَلَفَّ عمامةٍ (يبطلها) أي: الصلاة (عمده، وسهوه) وجهله؛ لأنه يقطعُ الموالاةَ بين الأركان، ومحلُّ البطلان: إن لم تكن ضرورة، كخوف، وهربٍ مِنْ عدوٍّ ونحوه، كما تقدَّم. وقوله: «وعملٌ مبتدأ، و: «مستكثَر» صفةٌ له، و: «عرفاً» منصوبٌ بنزع الخافض، و: «متوالٍ» صفةٌ لـ «عمل» بعدَ صفة، و: «من غير جنس الصلاة» حالٌ من الضمير في «متوالٍ»،^(٢) وجملةُ «يبطلها» خبرُ المبتدأ^(٣).

(١) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: لم يلزمه، أي: لم يجز. انتهى. تقرير المؤلف».

(٢-٢) في (م): «وجملة يبطلها: خبر المبتدأ عمده وسهوه»، وفي (ح) و(ز): «وجملة يبطلها عمده وسهوه: خبرُ المبتدأ»، والمثبت من الأصل و(س).

ولا تَبْطُلُ بيسيرٍ أكلٍ أو شربٍ سهوًا، ولا نفلٌ بيسيرٍ شربٍ ولو عمدًا.

وعُلم منه: أنها لا تبطل بيسيرٍ، بل ولا يُشَرِّعُ له سجودٌ، لكن يُكْرَهُ عمدُه بلا حاجة.

(ولا تبطلُ) صلاةٌ (بيسيرٍ أكلٍ، أو شربٍ) عُزْفًا، (سهوًا) أو جهلاً؛ لعموم: «عَفِيَ لَأَمْتِي عن الخطأ والنسيان»^(١). وعُلم منه: أنها تبطل بالكثير عُزْفًا كغيرها.

(ولا) يبطلُ (نفْلٌ بيسيرٍ شُرْبٍ ولو) كان (عمدًا) لما روي أن ابنَ الزُّبَيْرِ شَرِبَ فِي التَّطَوُّعِ^(٢)، وَلَانَ مَدَّ النَّفْلِ، وإطالته مستحبةٌ، فيحتاجُ معه إلى جُرْعَةٍ مَاءٍ، لدفع عَطَشٍ؛ فَسُوِّغَ فِيهِ كَالْجُلُوسِ^(٣). وظاهرُه كـ«المنتهى»^(٤): أَنَّ النَّفْلَ يَبْطُلُ بِيسيرٍ أكلٍ عمدًا، خلافاً لـ«الإقناع»^(٥)، وَأَنَّ الْفَرَضَ يَبْطُلُ بِيسيرٍ أكلٍ وشربٍ عمدًا. وبلغَ ذَوْبُ سُكَّرٍ ونحوه بفمٍ، كأكل. ولا تبطلُ ببلعٍ ما بين أسنانه بلا مَضْغٍ^(٦). قال في «الإقناع»^(٥): إن جري به ريقٌ^(٧). وفي «التنقيح» و«المنتهى»^(٤): ولو لم يَجْرِ به ريقٌ.

(١) لم نقف عليه بهذا اللفظ، بل أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٣) عن أبي ذرٍّ، ويرقم (٢٠٤٥) عن ابن عباس، ويلفظ: «إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ، والنسيان، وما استكروها عليه». وورد في حديث ابن عباس: «وضع»، بدل: «تجاوز». قال البوصيري في «الزوائد»: إسناده صحيح إن سلم من الانقطاع، والظاهر أنه منقطع... اهـ. وصحَّحه النووي في «المجموع» ٣٦٦/٨، وحسنه في «الأربعين»، وينظر «نصب الراية» ٢/٦٤-٦٦، و«المقاصد الحسنة» ص ٣٧١.

(٢) أخرجه صالح في «مسائله عن الإمام أحمد» ٣٨٩/٢، وابن المنذر في «الأوسط» ٢٤٩/٣.

(٣) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: كالجلوس. أي: كاغتفار الجلوس في النفل. انتهى تقرير المؤلف».

(٤) ٦٥/١.

(٥) ٢١١/١.

(٦) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: ولا تبطل ببلع إلخ، أي: ولو عمدًا. انتهى تقرير المؤلف».

(٧) في (ح) و(ز) زيادة: «فإن كان له جرم بحيث يجري بنفسه، بطلت».

وإن أتى بقولٍ مشروعٍ في غير موضعِهِ، كقراءةٍ في ركوعٍ ونحوهِ،
وتشهدٍ في قيامٍ، لم تبطل بعمدِهِ، ونُدِبَ السجودُ لسهْوِهِ. وإن سلّم قبلَ
إتمامِها عمدًا، بطلت، وسهواً وذكر قريباً، أتمّها وسجدَ.
وإن تكلمَ هنا، أو في صُلْبِها،
.....

(وإن أتى) مصلٍّ (بقولٍ مشروعٍ في غير موضعِهِ، كقراءةٍ في ركوعٍ ونحوهِ) كسجودٍ
(وتشهدٍ في قيامٍ) وقراءةٍ سورةٍ في الأخيرَتَيْنِ (لم تبطل بعمدِهِ) أي: تعمّدِهِ؛ لأنّه
مشروعٌ فيها في الجملة (ونُدِبَ السجودُ لسهْوِهِ) ولم يجب.

(وإن سلّم قبلَ إتمامِها) أي: الصلاةَ (عمدًا؛ بطلت) لأنّه تكلمَ فيها قبلَ إتمامِها.
(و) إن سلّم (سهواً، وذكر قريباً^(١))، ولو انحرف عن القبلة، أو خرجَ من
المسجد (وسجدَ) للسّهْوِ؛ لحديثِ عمران بنِ حصين^(٢) قال: سلّم رسولُ الله ﷺ في
ثلاثِ ركعاتٍ من العصرِ، ثمّ قامَ، فدخلَ الحُجرةَ، فقامَ رجلٌ بسيطُ اليدينِ^(٣) فقال:
أقصرِ الصلاةُ يا رسولَ الله؟ فخرجَ [مُغضباً] فصلّى الرّكعةَ التي تركَ، ثمّ سلّم، ثمّ
سجدَ سجدةً السّهْوِ، ثمّ سلّم. رواه مسلم^(٤).

(وإن) لم يذكرَ قريباً، بأن طال الزمنُ عرفاً، بطلت؛ لفواتِ الموالاةِ بين الأركان.
أو (تكلمَ هنا) أي: بعدَ أن سلّم سهواً (أو) تكلمَ (في صُلْبِها) أي: في أثناء الصلاة،
بطلت، سواءً كان إماماً أو غيره، عمدًا أو سهواً أو جهلاً، طائعاً أو مكرهاً، فرضاً أو
نفلًا، لمصلحتِها أولاً، لتحذيرِ نحوِ ضريرٍ أولاً؛ لحديث: «إنّ هذه الصلاةُ لا يصلحُ

(١) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: قريباً، أي: بقدر ما يعتبر في الموالاة من الوضوء. انتهى تقرير».

(٢) هو أبو نُجيد الخزاعي، كان إسلامه عام خيبر، وصاحب راية خراعة يوم الفتح، (ت ٥٢هـ). «الإصابة»
١٥٦-١٥٥/٧.

(٣) بسيط اليدين: - ويلقب ذو اليدين - رجل من بني سليم، يقال له: الخُزْباق، حجازيٌّ. «الاستيعاب»
٢٣٦/٣ بهامش الإصابة.

(٤) برقم: (٥٧٤) (١٠٢) وما سلف بين حاصرتين زيادة منه، وهو عند أحمد (١٩٩٦٠) بنحوه. وأخرجه
البخاري (١٢٢٨)، ومسلم (٥٧٣) (١٠٠)، وهو عند أحمد (٩٠١٠) عن أبي هريرة ؓ.

أَوْ فَهَقَّةً، أَوْ نَفَخَ، أَوْ تَنَحَّجَ بِلا حَاجَةٍ وَنَحْوَهُ، فَبَانَ حَرْفَانِ، بَطَلَتْ.

فصل

وَإِنْ تَرَكَ رُكْنًا، فَذَكَرَهُ بَعْدَ شُرُوعِهِ فِي قِرَاءَةِ رُكْعَةٍ أُخْرَى، بَطَلَتْ
الْمَتْرُوكُ رُكْنُهَا،

الهداية

فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هِيَ التَّسْبِيحُ، وَالتَّكْبِيرُ، وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١).
وَعَنْهُ^(٢): لَا تَبْطُلُ يَسِيرٌ بَعْدَ سَلَامِهِ سَهْوًا لِمَصْلَحَتِهَا، وَمَشَى عَلَيْهِ فِي «الْإِقْنَاعِ»^(٣)
وغيره؛ لِقِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ^(٤).

(أَوْ فَهَقَّةً) أَي: رَفَعَ صَوْتَهُ بِالضَّحِكِ (أَوْ نَفَخَ) فَبَانَ حَرْفَانِ (أَوْ تَنَحَّجَ بِلا حَاجَةٍ)
فَبَانَ حَرْفَانِ (وَنَحْوَهُ) كَمَا لَوْ رَفَعَ صَوْتَهُ بِالْبُكَاءِ مِنْ غَيْرِ خَشْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى (فَبَانَ حَرْفَانِ،
بَطَلَتْ) صَلَاتُهُ، فَإِنْ تَنَحَّجَ لِحَاجَةٍ، لَمْ تَبْطُلْ؛ لَمَا رَوَى أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةٍ، عَنْ عَلِيٍّ،
قَالَ: «كَانَ لِي مَدْخَلَانِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، فَإِذَا دَخَلْتُ عَلَيْهِ وَهُوَ
يُصَلِّي، يَتَنَحَّجُ لِي»^(٥). وَإِنْ غَلَبَهُ سُعَالٌ، أَوْ عَطَاسٌ، أَوْ تَثَاؤُبٌ وَنَحْوُهُ، لَمْ يَضُرَّ،
وَلَوْ بَانَ حَرْفَانِ.

فَصَلِّ فِي الْكَلَامِ عَلَى السُّجُودِ لِنَقْصٍ، أَوْ شَكٍّ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ
(وَإِنْ تَرَكَ رُكْنًا) فَإِنْ كَانَ التَّحْرِيمَةُ، لَمْ تَتَعَقَّدْ صَلَاتُهُ. وَإِنْ كَانَ غَيْرَهَا كَرُكُوعِ
(فَذَكَرَهُ) أَي: الْمَتْرُوكَ (بَعْدَ شُرُوعِهِ فِي قِرَاءَةِ رُكْعَةٍ أُخْرَى) غَيْرِ الَّتِي تَرَكَهَا مِنْهَا (بَطَلَتْ)
الرُّكْعَةُ (الْمَتْرُوكُ رُكْنُهَا) وَقَامَتِ الرُّكْعَةُ الَّتِي تَلِيهَا مَقَامَهَا.

(١) برقم: (٥٣٧)، وهو عند أحمد (٢٣٧٦٢) مطولاً، من حديث معاوية بن الحكم السلمي ؓ.

(٢) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: وعنه، أي: عن الإمام أحمد، والأول هو المعتمد. انتهى تقرير».

(٣) ٢١٢/١.

(٤) سلف تخريجه آنفاً.

(٥) «مسند» أحمد (٦٠٨)، و«سنن» ابن ماجه (٣٧٠٨)، وهو عند النسائي في «المجتبى» ١٢/٣، وفي
الكبرى (١١٣٧). ومدار الحديث على عبد الله بن نجدي، قال في «التلخيص الحبير» ١/٢٨٣:
واختلف عليه، فقليل: عنه عن علي، وقيل: عنه، عن أبيه، عن علي. وقال يحيى بن معين: لم يسمعه
عبد الله من علي، بينه وبين علي أبوه.

وقبله، يعود فيأتي به وبما بعده، وبعد السلام، فكترك ركعة.
 وإن نسي التشهد الأول، لزمه أن يرجع قبل أن يستتم قائماً، وكثره
 بعده، وحرم إن شرع في القراءة، وبطلت، ويرجع لتسييح ركوع وسجود
 قبل اعتدال،

ويجزئه الاستفتاح الأول، فإن رجع إلى الأولى عالماً عمداً، بطلت صلاته.
 (و) إن ذكر ما تركه (قبله) أي: قبل الشروع في قراءة الأخرى (يعود) وجوباً (فيأتي به)
 أي: بالمتروك (وبما بعده) لأن الركن لا يسقط بالسهو، وما بعده قد أتى به في غير محله؛ فإن
 لم يعد عمداً، بطلت صلاته، وسهواً، بطلت الركعة، والتي تليها عوضها.
 (و) إن علم المتروك (بعد السلام، فكترك ركعة) كاملة فيأتي بها، ويسجد
 للسهو، ما لم يطل الفضل، ما لم يكن المتروك تشهداً أخيراً، أو سلاماً، فيأتي به،
 ويسجد، ويسلم. ومن ذكر ترك ركن، وجهله أو محله، عمل بالأخطوط.
 (وإن نسي التشهد الأول) وحده، أو مع الجلوس له، ونهض للقيام (لزمه أن
 يرجع) ليتشهد إن ذكره (قبل أن يستتم قائماً).
 (وكثرة) رجوعه إن تذكر (بعده) أي: بعد أن استتم قائماً؛ لقوله ﷺ: «إذا قام
 أحدكم من الركعتين، فلم يستتم قائماً، فليجلس، فإن استتم قائماً، فلا يجلس،
 وليسجد سجدتين» رواه أبو داود وابن ماجه من حديث المغيرة بن شعبة^(١).
 (وحرم) رجوعه (إن شرع في القراءة) ثم تذكر؛ لأن القراءة ركن مقصود في نفسه
 بخلاف القيام (وبطلت) صلاته برجوعه إذا عالماً عمداً؛ لزيادته فعلاً من جنسها
 عمداً، لا إن رجع ناسياً، أو جاهلاً، ويلزم المأموم متابعتها.
 (و) كذا كل واجب فـ (يرجع لتسييح ركوع، و) تسييح (سجود، قبل اعتدال)
 عند ركوع، أو سجود، ومتى رجع إلى الركوع حيث جاز وهو إمام، فأدركه فيه
 مسبوq، أذكرك الركعة، بخلاف ما لو ركَع ثانياً ناسياً.

(١) «سنن» أبي داود (١٠٣٦)، و«سنن» ابن ماجه (١٢٠٨)، وهو عند أحمد (١٨٢٢٢).

لا بعده، وعليه السجود للكل.

ومن شك في ركن أو عدد ركعات، بنى على اليقين، ولا يسجد لشك في واجب، ولا مأموم إلا تبعاً لإمامه، ويسجد مسبوق لسهوه،

و(لا) يرجع إلى تسبيحهما (بعده) أي: الاعتدال؛ لأن محل التسبيح ركن، وقَعَ مُجْزِئاً صحيحاً، ولو رَجَعَ إليه، لكان زيادةً في الصلاة. فإن رَجَعَ بعد اعتدال عالماً عَمْدًا، بطلت صلاته، لanasياً، أو جاهلاً (وعليه السجود) للسَّهْو (للكل) من الصُّور المذكورة.

(وَمَنْ شَكَّ فِي تَرَكِّ (رُكْنٍ) بَأَن تَرَدَّدَ فِي فِعْلِهِ، بَنَى عَلَى الْيَقِينِ، فَيُجْعَلُ كَمَنْ تَيَقَّنَ تَرَكَهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ. (أَوْ) شَكَّ فِي (عَدَدِ رُكْعَاتٍ) بَأَن تَرَدَّدَ أَصْلَى ثَنَتَيْنِ، أَمْ ثَلَاثًا مَثَلًا (بَنَى عَلَى الْيَقِينِ) وَهُوَ الْأَقْلُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِمَامِ، وَالْمُنْفَرِدِ، وَلَا يَرْجِعُ مَأْمُومٌ وَاحِدٌ إِلَى فِعْلِ إِمَامٍ^(١)، فَإِذَا سَلَّمَ إِمَامُهُ، أَتَى بِمَا شَكَّ فِيهِ، وَسَجَدَ، وَسَلَّم. وَإِنْ شَكَّ هَلْ دَخَلَ مَعَهُ فِي الْأُولَى أَوِ الثَّانِيَةِ، جَعَلَهُ فِي الثَّانِيَةِ. وَإِنْ شَكَّ فِي إِدْرَاكِ الْإِمَامِ رَاكِعًا: أَرْفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ قَبْلَ إِدْرَاكِهِ رَاكِعًا، أَمْ لَا، لَمْ يَعْتَدَّ بِتِلْكَ الرُّكْعَةِ؛ لِأَنَّهُ شَاكٌّ فِي إِدْرَاكِهَا، وَيَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ^(٢). (وَلَا يَسْجُدُ) مُصَلٍّ (لِلشَّكِّ فِي) تَرَكِّ (وَاجِبٍ) كَتَسْبِيحِ رُكُوعٍ، وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّهُ شَكَّ فِي سَبَبِ وَجُوبِ السُّجُودِ، وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ.

(وَلَا) يَسْجُدُ (مَأْمُومٌ) دَخَلَ مَعَ الْإِمَامِ أَوَّلَ الصَّلَاةِ (إِلَّا تَبَعًا لِإِمَامِهِ) بَأَن سُهِيَ عَلَى الْإِمَامِ، فَيَتَابَعُهُ وَإِنْ لَمْ يَتَمَّ مَا عَلَيْهِ مِنْ تَشَهُّدٍ، ثُمَّ يَتَمَّهُ.

فَإِنْ قَامَ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ، رَجَعَ، فَسَجَدَ مَعَهُ، مَا لَمْ يَسْتَتِمَّ قَائِمًا، فَيُكْرَهُ رُجُوعُهُ، أَوْ يَشْرَعُ فِي الْقِرَاءَةِ، فَيَحْرُمُ.

(وَيَسْجُدُ) مَأْمُومٌ (مَسْبُوقٌ لِسَهْوِهِ) أَي: الْمَسْبُوقِ مَعَ إِمَامِهِ، أَوْ فِيمَا انْفَرَدَ بِهِ. وَإِنْ

(١) فِي (م): «إِمَامِهِ».

(٢) جَاءَ فِي هَامِشِ (س) مَا نَصَهُ: «قَوْلُهُ: وَيَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ، أَي: وَجُوبًا. انْتَهَى تَقْرِيرُ الْمُؤَلِّفِ».

العمدة وسجود السهو لما يُبطلها عمدته واجبٌ، ومحله قبل سلام نذباً، إلا إذا
سلم قبل إتمامها، فبعده، وتبطل بتعمد ترك ما قبل سلام، وإن نسيه
وسلم، قضاء بعده إن قرب،
الهداية

لَمْ يَسْجُدِ الْإِمَامُ لِلسَّهْوِ، سَجَدَ مَسْبُوقٌ إِذَا فَرَغَ، وَغَيْرُهُ بَعْدَ إِيَّاسِهِ مِنْ سُجُودِهِ.
(وسجود السهو لما) أي: لفعل شيء^(١)، أو تركه (يُبطّلها) أي: الصلاة (عمدة) أي:
تعمده (واجب) لفعله ﷺ، وأمره به في غير حديث. والأمر للوجوب. وما لا يبطل عمدته الصلاة،
كترك سنّة، وزيادة قول مشروع غير السلام في غير موضعه، لا يجب له السجود، بل يباح؛
لترك السنّة، ويُسنُّ لزيادة قول^(٢) مشروع^(٣) في غير محله على ما تقدّم.
(ومحله) أي: محلُّ سُجُودِ السَّهْوِ الْوَاجِبِ وَغَيْرِهِ (قَبْلَ سَلَامٍ نَذْبًا) فيجوزُ بَعْدَ
السَّلَامِ، كما يجوزُ قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ وَرَدَتْ بِكُلِّ مَنِ الْأَمْرَيْنِ (إِلَّا إِذَا سَلَّمَ قَبْلَ
إِتْمَامِهَا) سَهْوًا (ف) يُنْدَبُ السُّجُودُ (بعده) أي: بعدَ السَّلَامِ؛ لِقِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ^(٤).
(وتبطل) الصَّلَاةُ (بتعمد ترك ما) أي: سُجُودٌ وَاجِبٌ أَفْضَلِيَّتُهُ (قَبْلَ سَلَامٍ) فَقَطْ،
فَلَا تَبْطُلُ بِتَعْمُدِ تَرْكِ سُجُودٍ مَسْنُونٍ، وَلَا وَاجِبٍ مُحَلٍّ أَفْضَلِيَّتِهِ بَعْدَ السَّلَامِ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ
عَنْهَا؛ فَلَمْ يَوْثُرْ فِي إِبْطَالِهَا.
(وإن نسيه) أي: سجود السهو، الذي محله قبل السلام (وسلم) ثم ذكر (قضاء)
أي: سُجُودُ السَّهْوِ (بعده) أي: بعدَ السَّلَامِ وَجُوبًا إِنْ وَجَبَ (إِنْ قَرُبَ) زَمَنُهُ.
وإن شَرَعَ فِي صَلَاةٍ أُخْرَى، فَإِذَا سَلَّمَ، قِضَاهُ، وَإِنْ طَالَ فَضَلَّ عُرْفًا. أَوْ أَخَذَتْ،
أَوْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، لَمْ يَسْجُدْ، وَصَحَّتْ صَلَاتُهُ.

(١) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: لفعل شيء»، المراد به ما يشمل القول. انتهى تقرير.

(٢) في (م): «للقول»، وفي (ح) و(ز): «القول».

(٣) في (م) و(ح) و(ز): «المشروع».

(٤) السالف ذكرها ص ١١٩.

(ومن سها) في صلاة (مراراً، كفاه) أي: أجزأه لجميع سَهْوِهِ (سجدتان) ولو اختلف محلُّ السُّجُود. ويغلب ما قَبْلَ السَّلَام؛ لَسَبْقِهِ. وسجودُ السَّهْوِ، وما يقالُ فيه، وفي رَفْعِ مَنْه، كسُجُودِ صُلْبِ الصَّلَاة. فَإِنْ سَجَدَ قَبْلَ السَّلَام، أتى به بعدَ فراغِهِ مِنَ التَّشَهُّدِ، وَسَلَّمْ عَقِبَهُ. وَإِنْ أتى به بعدَ السَّلَام جَلَسَ بعده مَفْتَرِشاً في ثُنَائِيَّة، وَمَتَوَرِّكاً في غيرها. وتشهّد وجوباً التَّشَهُّدَ الْآخِيزَ، ثُمَّ سَلَّمَ؛ لَأَنَّهُ في حُكْمِ الْمُسْتَقِلِّ في نَفْسِهِ.

الهداية

باب صلاة التطوع

أكّدها كسوف، فاستسقاء، فتراويح، فوتر، ووقته بعد صلاة العشاء إلى الفجر، وأقله ركعة،

باب صلاة التطوع^(١)، وأوقات التّهي

والتطوُّع لغة: فعلُ الطاعة.

وشرعاً: طاعة غير واجبة. وأفضل ما يتطوَّع به: الجهاد، ثمّ النّفقة^(٢) فيه، ثمّ العلم: تعلّمه وتعليمه، من حديث، وفقه، وتفسير، ثمّ الصّلاة.

و(أكّدها) بمدّ الهمزة - أي: أزيدها فضيلة - : صلاة (كُسوف، ف) صلاة (استسقاء) لأنّه ﷺ لم يُنقل عنه أنّه ترك صلاة الكُسوف عند وجود سببها، بخلاف الاستسقاء؛ فإنّه كان يستسقي تارة، ويترك أخرى (فتراويح) لأنها تُسنّ لها الجماعة.

(فوتر) لأنه تُسنّ له الجماعة بعد التّراويح، وهو سنة مؤكّدة. روي عن الإمام أحمد رحمه الله أنّه قال: مَنْ ترك عمداً الوتر، فهو رجل سوء، لا ينبغي أن تُقبل له شهادة.

(ووقته) أي: وقت الوتر (بعد صلاة العشاء) ولو مجموعة مع المغرب، تقديماً (إلى) طلوع (الفجر) فلا يصحّ فعله قبل صلاة العشاء، ويُسنّ بعد سنّتها، وآخر ليل لمن يثق بنفسه أفضل.

(وأقله: ركعة) لقوله ﷺ: «الوتر ركعة من آخر الليل» رواه مسلم^(٣). ولا يُكرهه

(١) جاء في هامش (ح) ما نصه: «قال الحجاوي: التطوع: ما لم يثبت فيه نصٌ بخصوصه، والسنة: نقل ما واطب عليه ﷺ، والمستحب: ما لم يواظب عليه، لكنه فعله».

(٢) في (م): «التّفقه».

(٣) برقم: (٧٥٢)، وهو عند أحمد (٥٠١٦) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

العمدة وأكثره إحدى عشرة، مثنى مثنى، ويوتر بواحدة، وأدنى الكمال ثلاث بسلامين، يقرأ بعد الفاتحة في الأولى بـ: ﴿سَبِّحْ﴾ [الأعلى: ١]، وفي الثانية بالكافرون، وفي الثالثة بالإخلاص، وَيَقْنُتُ فِيهَا بَعْدَ الرُّكُوعِ نَذْبًا،

الهداية الاقتصار عليها؛ لثبوته عن عشرة من الصحابة، منهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعائشة^(١)، رضي الله تعالى عنهم.

(وأكثره) أي: أكثر الوتر (إحدى عشرة) ركعة، يصلّيها (مثنى مثنى) أي: يسلم من كلّ نيتين (ويوتر بواحدة)؛ لقول عائشة: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي بِاللَّيْلِ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، يوترُ منها بواحدة. وفي لفظ: يُسَلِّمُ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، ويوترُ بواحدة^(٢). هذا هو الأفضل.

وله أن يسردَ عشرًا، ثمّ يجلس، فيتشهد ولا يسلم، ثمّ يأتي بالركعة الأخيرة، ويتشهد، ويسلم. وإن أوترَ بخمس، أو سبع، لم يجلس إلّا في آخرها، ويتسبح، جلس عقب ثامنة، فتشهد التشهد الأوّل، ثمّ أتى بالتاسعة.

(وأدنى الكمال) في الوتر (ثلاث) ركعات (بسلامين) فيصلّي ركعتين ويسلم، ثمّ الثالثة ويسلم، لأنّه أكثر عملاً. ويجوز أن يسردّها بسلام واحد (يقرأ) من أوتر بثلاث (بعد) قراءة (الفاتحة في) الركعة (الأولى بـ) سورة «سَبِّحْ» (وفي) الركعة (الثانية بـ) سورة «الكافرون»، (وفي) الركعة (الثالثة بـ) سورة «الإخلاص»، وَيَقْنُتُ فِيهَا) أي: في الثالثة (بعد الركوع نذبًا)؛ لأنّه صحّ عنه ﷺ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٣)، وَأَنَسٍ^(٤)،

(١) أثر أبي بكر: أخرجه ابن أبي شيبة ٢/٢٩٢، وأثر عمر: أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٣/٢٤، وأثر عثمان: أخرجه الشافعي في «مسنده» (١/١٩٣ ترتيب مسنده)، وعبد الرزاق (٤٦٥٣)، وابن أبي شيبة ٢/٢٩٢-٢٩٣.

(٢) أخرجه بلفظه مسلم (٧٣٦) (١٢١)، (١٢٢)، وهو عند البخاري (٩٩٤) بنحوه، وأحمد (٢٤٥٧٧) دون قوله: «ويوتر بواحدة».

(٣) أخرج البخاري (٤٥٦٠)، ومسلم (٦٧٥) (٢٩٥)، وهو عند أحمد (٧٤٦٥) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْعُو عَلَى أَحَدٍ، أَوْ يَدْعُو لِأَحَدٍ، قَنَتَ بَعْدَ الرُّكُوعِ... لَفْظُ أَحْمَدَ.

(٤) أخرج البخاري (١٠٠١)، ومسلم (٦٧٧) (٢٩٨)، وهو عند أحمد (١٢١١٧) أَنَّ أَنَسًا سَأَلَ: أَوْقَنْتَ قَبْلَ الرُّكُوعِ؟ قَالَ: بَعْدَ الرُّكُوعِ يَسِيرًا.

المعدة ويقول: اللهم اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَفِي شَرِّ مَا قَضَيْتَ، إِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، إِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ، وَلَا يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ، تَبَارَكَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ،

الهداية وابن عباس^(١). وَإِنْ قَنَّتْ قَبْلَهُ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ، جَازَ؛ لَمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ، عَنْ أَبِي بِن كَعْبٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْنُتُ فِي الْوُثْرِ قَبْلَ الرُّكُوعِ^(٢). فَيَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَى صَدْرِهِ يَسْتَظْهُمَا، وَبَطْنَهُمَا نَحْوَ السَّمَاءِ، وَلَوْ مَأْمُومًا.

(ويقول) جهراً: (اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ) أصل الهداية: الدلالة^(٣)، وهي من الله التوفيق والإرشاد (وعافني فِيمَنْ عَافَيْتَ) أي: من الأسقام والبلايا، والمعافة: أن يعافيك الله من الناس، ويعافيه منكَ^(٤) (وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ) الولي: ضد العدو^(٥)، من تليت الشيء: إذا اعتنيت به، أو مِنْ وَلِيَّتُهُ: إذا لم يكن بينك وبينه واسطة (وبارك لي فيما أعطيت) أي: أنعمت (وفني شَرِّ مَا قَضَيْتَ، إِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، إِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ، وَلَا يَعِزُّ) بفتح الباء، وكسر العين (مَنْ عَادَيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ) رواه أحمد، والترمذي وحسنه من حديث الحسن بن علي قال: علّمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في قنوت الوتر، وليس فيه: «وَلَا يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ»^(٦). ورواه البيهقي^(٧) وأثبتها فيه،

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» (١٤٤٣)، وهو عند أحمد (٢٧٤٦) بلفظ: قَنَّتْ رسول الله شهرًا متتابعًا في الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء، والصبح، في دبر كل صلاة، إذا قال: سمع الله لمن حمده، من الركعة الأخيرة يدعو عليهم... الخبر.

(٢) «سنن» أبي داود (١٤٢٧)، وهو عند النسائي في «الكبرى» (١٤٣٦)، وابن ماجه (١١٨٢). وضعفه النووي في «الخلاصة» ٥٦٣/١ - ٥٦٦.

(٣) «التعريفات» للجرجاني ص ٣١٩.

(٤) «لسان العرب» (عفا).

(٥) «الصحيح» (ولي).

(٦) أحمد (١٧١٨)، والترمذي (٤٦٤)، وهو عند ابن ماجه (١١٧٨).

(٧) في «سننه» ٢٠٩/٢. قال في «التلخيص الحبير» ٢٤٩/١: إلا أن النووي قال في «الخلاصة» [٤٥٧/١]: إن البيهقي رواها بسند ضعيف، وتبعه ابن الرفعة في «المطلب» فقال: لم تثبت هذه الرواية - ثم ردّ كلامهما وقال: - وقد وقع لنا أي: هذه الزيادة - عاليًا جداً متصلاً بالسماع... إلخ. وأسنده من طريق الطبراني في «الكبير» (٢٧٠٥).

اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِعَفْوِكَ مِنْ عِقَابِكَ، وَبِكَ مِنْكَ لَا أَحْصِي ثَنَاءَ عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ. وَيَمْسَحُ وَجْهَهُ بِيَدَيْهِ.
وَكُرَّهَ قَنُوتٌ فِي غَيْرِ وَثَرٍ.

ورواه النسائي^(١) مختصراً، وفي آخره: «وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ».

(اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِعَفْوِكَ مِنْ عِقَابِكَ، وَبِكَ مِنْكَ) هذا إظهارٌ للعجزِ والافتقار (لا أحصي) أي: لا أطيع، ولا أبلغ، ولا أنهي (ثناءً عليك، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ) اعترافٌ بالعجزِ عن الثناء، وردُّ إلى المحيطِ علِّمهُ بكلِّ شيءٍ، جملةً وتفصيلاً. روى الخمسة عن عليٍّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ فِي آخِرِ وَثَرِهِ، وَرَوَاهُ ثِقَاتٌ^(٢) (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ) لحديثِ الحَسَنِ السَّابِقِ.

(وَيَمْسَحُ وَجْهَهُ بِيَدَيْهِ) إِذَا فَرَّغَ مِنْ دَعَائِهِ هُنَا وَخَارَجَ الصَّلَاةَ؛ لِقَوْلِ عُمَرَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ، لَمْ يَحْطَّطْهُمَا حَتَّى يَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ. رواه الترمذي^(٣). ويقول إمامٌ: اللَّهُمَّ اهْدِنَا - بصيغة الجمع - إلى آخره. ويؤمنُ مأمومٌ إِنْ سَمِعَهُ.

(وَكُرَّهَ قَنُوتٌ فِي غَيْرِ وَثَرٍ) رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ^(٤)، وَابْنِ عَبَّاسٍ^(٥)، وَابْنِ

(١) في «المجتبى» ٢٤٨/٣، وفي «الكبرى» (١٤٤٧).

(٢) أبو داود (١٤٢٧)، والترمذي (٣٥٦٦)، والنسائي في «المجتبى» ٢٤٨/٣، وابن ماجه (١١٧٩)، وأحمد (٧٥١). قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من حديث عليٍّ. وأخرجه مسلم (٤٨٦) من حديث عائشة رضي الله عنها في باب ما يقال في الركوع والسجود، وهو عند أحمد (٢٥٦٥٥).

(٣) في «سننه» (٣٣٨٦) وقال: هذا حديث صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد بن عيسى وقد تفرد به. قال ابن حبان في كتاب «الضعفاء» ٢٥٣/١ - ٢٥٤: حماد بن عيسى الجهني يروي المقلوبات التي يظن أنها معمولة لا يجوز الاحتجاج به. انتهى.

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٤٩٤٩)، والطحاوي في «معاني الآثار» ٢٥٣/١ ولفظه: أن ابن مسعود كان لا يقنت في صلاة الفجر.

(٥) أخرجه الطحاوي ٢٥٢/١ عن عمران بن الحارث قال: صليت خلف ابن عباس رضي الله عنهما الصبح، فلم يقنت.

عمر^(١)، وأبي الدرداء^(٢)، إلا أن ينزلَ بالمسلمين نازلةً غيرَ الطّاعون، فيقنت الإمامُ الأعظمُ ندباً في الفرائضِ غير الجمعة، ويجهرُ به في جهريّة.

ومن ائتمَّ بقائتٍ في فجرٍ، تابعَ الإمامَ، وأمنَ، ويقولُ بَعْدَ وِثْرِهِ: سبحانَ الملكِ القدُّوس. ثلاثاً، ويمدُّ صوته في الثالثة.

(والتراويحُ) سُنَّةٌ مؤكَّدةٌ، سُمِّيَتْ بذلك؛ لأنَّهم يصلُّونَ أربعَ ركعاتٍ، ويتروَّحون ساعةً، أي: يستريحون (عشرونَ ركعةً) لما روى أبو بكر عبد العزيز^(٣) في «الشافعي» عن ابن عباس: «أنَّ النبي ﷺ كان يصلِّي في شهرِ رمضانَ عشرينَ ركعةً»^(٤) تُصَلِّي (برمضان) لما في الصحيحين مِنْ حديثِ عائشةَ: «أنَّه ﷺ صلَّاهُ ليالي، فَصَلَّوْها معه، ثُمَّ تَأَخَّرَ وَصَلَّى في بيته باقِيَ الشَّهر، وقال: إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُمْ، فتعجزوا عنها»^(٥). وفي البخاري^(٦): «أنَّ عمرَ جَمَعَ النَّاسَ على أَبِي بن كَعْبٍ، فصلَّى بهم التراويحَ. وروى أحمدُ، وصحَّحه الترمذيُّ: «مَنْ قامَ مَعَ الإمامِ حَتَّى ينصرفَ، كُتِبَ لَهُ قِيامُ لَيْلَةٍ»^(٧).

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» ١/١٥٩، وعبد الرزاق (٤٩٥٠) عن نافع، أن عبد الله بن عمر كان لا يقنت في شيء من الصلاة.

(٢) أخرجه الطحاوي ١/٢٥٣ عن علقمة بن قيس، قال: لقيت أبا الدرداء بالشام، فسألته عن القنوت، فلم يعرفه. (٣) هو الشيخ العلامة، شيخ الحنابلة، أبو بكر عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن يزداد البغدادي تلميذ أبي بكر الخلال، الملقب بـ «غلام الخلال»، وكتابه «الشافعي» نحو ثمانين جزءاً، وله أيضاً كتاب «زاد المسافر»، و«الخلاف مع الشافعي» وغيرها، (ت ٣٦٣هـ). «السير» ١٦/١٤٣-١٤٥، و«طبقات الحنابلة» ١١٩/٢-١٢٧.

(٤) وأخرجه ابن أبي شيبة ٢/٣٩٤، والطبراني في «الكبير» ١١/٣٩٢-٣٩٣ (١٢١٠٢)، وفي «الأوسط» (٧٩٨)، والبيهقي ٢/٤٩٦ وقال: تفرد به أبو شيبة إبراهيم بن عثمان العباسي الكوفي، وهو ضعيف. وقال في «نصب الراية» ٢/١٥٣: - هذا الحديث - معلول بأبي شيبة إبراهيم بن عثمان جد الإمام أبي بكر بن أبي شيبة، وهو متفق على ضعفه، وإثنه ابن عدي في «الكامل» ١/٢٤١هـ.

(٥) «صحيح» البخاري (٩٢٤)، و«صحيح» مسلم (٧٦١) (١٧٨)، وهو عند أحمد (٢٥٣٦٢).

(٦) برقم (٢٠١٠) عن عبد الرحمن بن عبد القاري، قال: خرجت مع عمر بن الخطاب... وفيه: فجمعهم على أبي بن كعب.

(٧) أحمد (٢١٤٤٧)، والترمذي (٨٠٦)، وهو عند أبي داود (١٣٧٥)، والنسائي ٣/٢٠٢، وابن ماجه (١٣٢٧) من حديث أبي ذر.

وجماعة أوّل ليلٍ أفضل، ومن له تهجد، يُوتر بعده، وإلا، أوتر مع إمامه.
والسنن الراقبة: ركعتان قبل الظهر، وركعتان بعدها، وركعتان بعد
المغرب، وركعتان بعد العشاء، وركعتان قبل الصُّبح،

وتُسَنُّ لمنفردٍ وجماعةٍ بغيرِ مسجدٍ.
(و) فعلُها (جماعةً) بمسجدٍ (أوّل ليلٍ أفضل) ووقتُها جوازاً ما بين عشاءٍ وفجرٍ.
واستحبّاً ما بين سنةٍ عشاءٍ ووترٍ (ومن له تهجدٌ) أي: صلاةٌ بعد أن ينأى (يوتر) ندباً (بعده)
أي: بعد تهجده؛ لقوله ﷺ: «اجعلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتِراً» متفق عليه^(١).
فإن تَبَعَ إمامه فأوترَ معه، شَفَعه، أي: ضمَّ لوتره الذي تَبَعَ إمامه فيه ركعةً، فحصلت له
فضيلةٌ متابعةٌ لإمامه، وجعلَ وتره آخرَ صلاته.
فإن لم يَشَفَعه، أو أوترَ مُنفِرداً، ثمَّ أراد التهجدَ، لم ينقُضْ وتره، وصلى، ولم يوتر.
(ولاً) أي: وإن لم يكن له تهجد (أوترَ مع إمامه) لحديث أحمدَ والترمذي، وتقدّم.
وكثرة تنقّلَ بينها^(٢)، لا تعقيب، وهو صلاته بعدها، وبعد وتر جماعة.
(و) يلي الوتر في الفضيلة (السننُ الراقبة) التي تُفَعَّلُ مَعَ الفرائض، وهي عشرُ ركعاتٍ:
(ركعتان قبلَ الظهر، وركعتان بعدها، وركعتان بعدَ المغرب، وركعتان بعدَ العشاء، وركعتان
قبلَ الصُّبح) لقول ابنِ عُمرَ: «حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَشْرَ رَكَعَاتٍ: رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ،
وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ فِي بَيْتِهِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي بَيْتِهِ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ
الصُّبْحِ؛ كَانَتْ سَاعَةً لَا يَدْخُلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا أَحَدٌ. حَدَّثَنِي حَفْصَةُ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَدْنَى الْمُؤَذِّنُ،
وَطَلَعَ الْفَجْرُ، صَلَّى رَكَعَتَيْنِ». متفقٌ عليه^(٣).

(١) «صحيح» البخاري (٩٩٨)، و«صحيح» مسلم (٧٥١) (١٥١)، وهو عند أحمد (٤٧١٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: بينها، أي: بين ركعات التراويح. انتهى تقرير المؤلف».

(٣) «صحيح» البخاري (١١٨٠) و(١١٨١) واللفظ له، و«صحيح» مسلم (٧٢٩) (١٠٤) بنحوه، وهو عند أحمد (٤٥٠٦).

(وهما) أي: ركعتا الصُّبح (أكذُها) أي: أفضلُ الرُّواتب؛ لقولِ عائشة: لم يكنِ النبي ﷺ على شيءٍ مِنَ النَّوافِلِ أشدَّ تعاهداً منه على رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ. متَّفَقٌ عليه^(٢). فيُخَيَّرُ فيما عَدَاهُمَا، وَعَدَا وَتَرِ سَفَرًا.

وُسْنٌ تخفيفُهُما، واضطجاعٌ بعدهما على الأيمن. ويقرأ بعد الفاتحة في الأولى: «الكافرون»، وفي الثانية: «الإخلاص». أو يقرأ في الأولى: ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾ الآية [١٣ من سورة البقرة]. وفي الثانية: ﴿قُلْ يَٰأَهْلَ الْكِتَابِ تَسَالَوْا إِلَيَّ كَلِمَتًا﴾ الآية [٦٤ من آل عمران].

ويُلي ركعتي الصُّبح^(٣) ركعتا المغرب، ويسنُّ أن يقرأ فيهما بـ «الكافرون» و«الإخلاص»، ثُمَّ بَقِيَّةُ الرُّوَاتِبِ سَوَاءً.

(وَمَنْ فَاتَهُ شَيْءٌ مِنْهَا) أي: مِنَ الرُّوَاتِبِ (قضاؤه ندباً) كالوتر؛ لَأَنَّهُ ﷺ قَضَى رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ حِينَ نَامَ عَنْهُمَا^(٤). وقضى الرَكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ بَعْدَ الْعَصْرِ^(٥). وقيس الباقي، لكن ما فاتَ مَعَ فَرَضِهِ وَكَثُرَ، فالأولى تركُهُ، إِلَّا سَنَةٌ فَجَرٍ. ووقتُ كُلِّ سَنَةٍ قَبْلَ صَلَاةٍ: مِنْ دُخُولِ وَقْتِهَا إِلَى فِعْلِهَا. وَكُلُّ سَنَةٍ بَعْدَهَا: مِنْ فِعْلِهَا إِلَى خُرُوجِ وَقْتِهَا. فَسَنَةُ فَجَرٍ وَظُهْرٍ الْأَوَّلَةُ بَعْدَهُمَا قَضَاءً.

والسننُ غيرُ الرُّوَاتِبِ عشرون: أربعٌ قَبْلَ ظُهْرٍ وَعَصْرِ، وأربعٌ بَعْدَ ظُهْرٍ وَمَغْرِبٍ وَعِشَاءٍ.

(١) «صحيح» البخاري (١١٦٩) واللفظ له، و«صحيح» مسلم (٧٢٤)، وهو عند أحمد (٢٤١٦٧).

(٢) بعدها في (ح) و(ز): «في الأفضلية».

(٣) أخرجه مسلم (٦٨٠) (٣١٠)، وهو عند أحمد (٩٥٣٤) من حديث أبي هريرة ؓ، وأخرجه مسلم (٦٨١)، وهو عند أحمد (٢٢٥٤٦) من حديث أبي قتادة ؓ.

(٤) أخرجه البخاري (١٢٣٣)، ومسلم (٨٣٤) عن أم سلمة رضي الله عنها من حديث طويل.

(٥) «صحيح» مسلم (١١٦٣)، وهو عند أحمد (٨٥٣٤).

وصلاة الليل أفضل، وأفضله الثلث بعد النصف، وصلاة ليل ونهار
مثنى، وإن تطوع نهاراً بأربع، فلا بأس.

(وصلاة الليل) أي: النَّفْلُ الْمُطْلَقُ فيه (أفضل) من النَّفْلِ الْمُطْلَقِ بالنَّهَارِ؛ لحديث
مسلم، عن أبي هريرة مرفوعاً: «أفضل الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ»^(١).

(وأفضله) أي: الليل (الثلث بَعْدَ النُّصْفِ) أي: الثلث الذي يلي النُّصْفِ الْأَوَّلِ؛
لحديث: «أفضل الصَّلَاةِ صَلَاةُ دَاوُدَ، كَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ، وَيَقُومُ ثُلُثَهُ، وَيَنَامُ
سُدُسَهُ»^(٢). (وصلاة ليل ونهار مثنى) أي: يُسَنُّ أَنْ يُسَلَّمَ فِيهَا مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ؛ لحديث
ابن عمر مرفوعاً: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى» رواه الخمسة^(٣).

(وإن تطوع نهاراً بأربع) ركعات، بسلام واحد (فلا بأس) ويتشهدان أولى؛
لحديث أبي أيوب مرفوعاً: كان يصلي قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعاً لَا يَفْصَلُ بَيْنَهُنَّ بِتَسْلِيمٍ رواه
أبو داود وابن ماجه^(٤).

ويقرأ في كل ركعة مع الفاتحة سورة، وإن زاد على أربع نهاراً، أو اثنتين ليلاً.
ولو جاوز ثمانياً بسلام واحد، صَحَّ، وكُرِّهَ، إِلَّا فِي الْوُتْرِ وَالضُّحَى، فلا كراهة؛
لوردوه.

(١) «صحيح» مسلم (١١٦٣)، وهو عند أحمد (٨٥٣٤).

(٢) أخرجه البخاري (١١٣١)، ومسلم (١١٥٩) (١٨٩)، وهو عند أحمد (٦٤٩١) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما بلفظ: «أحب الصَّلَاة...».

(٣) أبو داود (١٢٩٥)، والترمذي (٥٩٧)، والنسائي ٢٢٧/٣، وابن ماجه (١٣٢٢)، وأحمد (٤٧٩١) مرفوعاً. وأخرجه مالك في «الموطأ» ١١٩/١ عن ابن عمر موقوفاً. قال الترمذي: اختلف أصحاب شعبة في حديث ابن عمر فرفعه بعضهم، وأوقفه بعضهم، والصحيح ما روي عن ابن عمر: أن النبي ﷺ قال: «صلاة الليل مثنى مثنى». وأخرجه بهذا اللفظ مسلم (٧٤٩)، وأخرجه البخاري (٤٧٣)، وهو عند أحمد (٥١٠٣) بلفظ: أن رجلاً سأله - كيف صلاة الليل؟ فقال: «مثنى مثنى».

(٤) أبو داود (١٢٧٠)، وابن ماجه (١١٥٧) وفي إسناده: عبيدة بن مُعْتَبِ الضُّبِّي، قال أبو داود: عبيدة ضعيف. وأخرجه بنحوه أحمد (٢٣٥٥١) وفي إسناده: شريك بن عبد الله النخعي سَيِّئُ الْحِفْظِ، وعلي ابن الصلت مجهول. وينظر التوسع والكلام عليه ثمة.

وأخرجه مسلم (٧٣٠)، وأحمد (٢٤١٦٤) عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان - ﷺ - يصلي في بيتي قبل الظهر أربعاً... الخبر.

وأجرُ قاعدٍ على نصفِ أجرٍ قائمٍ.

وتُسَنُّ صلاةُ الضحى غِبًّا، وأقلُّها ركعتانٍ، وأكثرُها ثمانٍ،

الهداية

ويصحُّ تطوُّعُ برَكعةٍ ونحوِها، كَثَلَاثٍ وخمسين. قال في «الإقناع»^(١): مع الكراهة. (وأجرُ) صلاةٍ (قاعدٍ على نصفِ أجرٍ) صلاةٍ (قائمٍ) لحديث: «مَنْ صَلَّى قَائِمًا، فَهُوَ أَفْضَلُ. وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا، فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ» مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢). إِلَّا الْمَعْذُورُ، فَاجْرُهُ قَاعِدًا، كَأَجْرِه قَائِمًا؛ لِلْعُذْرِ. وَسُنُّ^(٣) تَرْبُعِهِ بِمَحَلِّ قِيَامٍ، وَثَنِي رَجْلَيْهِ بِرُكُوعٍ وَسُجُودٍ، وَكَثَرْتُهُمَا أَفْضَلُ مِنْ طَوْلِ قِيَامٍ.

(وَتُسَنُّ صَلَاةُ الضُّحَى غِبًّا) بَأَنْ يَصَلِّيَهَا فِي بَعْضِ الْأَيَّامِ دُونَ بَعْضٍ^(٤)؛ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصَلِّي الضُّحَى حَتَّى نَقُولَ: لَا يَدْعُهَا، وَيَدْعُهَا حَتَّى نَقُولَ: لَا يَصَلِّيَهَا. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: غَرِيبٌ^(٥).

(وَأَقْلُّهَا) أَي: أَقَلُّ صَلَاةِ الضُّحَى (رَكْعَتَانِ) لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُ ﷺ صَلَّى دُونَهُمَا، وَصَلَّاهَا ﷺ أَرْبَعًا^(٦) وَسُنَّا^(٧). (وَأَكْثَرُهَا ثَمَانٍ) لِحَدِيثِ أُمِّ هَانِي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ صَلَّى ثَمَانِي رَكْعَاتٍ سُبْحَةَ الضُّحَى. رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ^(٨). وَالسُّبْحَةُ - بَضْمُ السَّيْنِ

(١) ٢٣٥/١.

(٢) «صحيح» البخاري (١١١٥) من حديث عمران بن حصين، واللفظ له، وهو أيضاً عند أحمد (١٩٨٨٧).

وأخرجه مسلم (٧٣٥) لكن من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما بنحوه.
(٣) في (م): «ويسن».

(٤) «المطلع» ص ١٥ بنحوه.

(٥) أحمد (١١١٥٥)، والتِّرْمِذِيُّ (٤٧٧).

(٦) أخرجه مسلم (٧١٩)، وأحمد (٢٤٩٢٤) عن معاذة، عن عائشة، أنها سألتها: أكان رسول الله ﷺ يَصَلِّي الضُّحَى أَرْبَعًا؟ قالت: نعم أَرْبَعًا، ويزيد ما شاء الله.

(٧) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» ٢١٢/١، والطبراني في «الأوسط» (٤٤١١) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما. وفي إسناده محمد بن قيس الزيات، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٢٣٧/٢: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ جَابِرٍ، وَقَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَانَ فِي «الثَّقَاتِ» [٣٩٢/٧]. اهـ.

(٨) البخاري (١١٧٦)، ومسلم (٣٣٦)، وأبو داود (١٢٩٠)، والتِّرْمِذِيُّ (٤٧٤)، والنسائي في «الكبرى» (٢٢٤)، وابن ماجه (٦١٤)، وهو عند أحمد (٢٦٨٨٧).

المهملة - : الصلاة^(١). ووقتها: من خروج وقت النهي إلى قبيل الزوال. وأفضله: إذا اشتد الحر.

(و) تُسَنُّ (صلاة الاستخارة) ولو في خَيْرٍ، ويبادرُ به بعدها؛ لحديث جابر: كان رسولُ الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها، كما يعلمنا السورة من القرآن، يقول: «إذا هم أحدكم بالأمر، فليركع ركعتين من غير الفريضة، ثم ليقل: اللهم إني أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك العظيم؛ فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم، وأنت علام الغيوب. اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خيرٌ لي في ديني، ومعاشي، وعاقبة أمري - أو قال: عاجل أمري وآجله^(٢) - فيسره^(٣) لي، ثم بارك لي فيه. وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شرٌّ لي في ديني، ومعاشي، وعاقبة أمري - أو قال: عاجل^(٤) أمري وآجله - فاصرفه عني، واصرفني عنه، واقدر لي الخير حيث كان، ثم أرضني به» ويسمى حاجته. أخرجه البخاري، والترمذي^(٥)، و^(٦) فيه: «ثم أرضني به»^(٦).

(١) «المصباح المنير» (سبح).

(٢) بعدها في (م): «فاقدره لي»، وقد وردت هذه الزيادة عند البخاري (١١٦٢) و (٦٣٨٢) و (٧٣٩٠).

(٣) في (م): «ويسره». وكذا وردت في روايات البخاري.

(٤) في (م): «في عاجل». وكذا وردت في روايات البخاري.

(٥) «صحيح» البخاري (١١٦٢) و (٦٣٨٢) و (٧٣٩٠)، و «سنن» الترمذي (٤٨٠) واللفظ له.

(٦-٦) جاء مكانها في (ح) و (ز) ما نصه: «قال الحافظ ابن حجر في «شرح البخاري» [٣٧٧-٣٧٦/١٣]:

وقوله: «وأستقدرك بقدرتك» الباء للاستعانة، أو القسم الاستعطاقي، ومعناه: أطلب منك أن تجعل لي قدرة على المطلوب، وقوله: «واقدر لي الخير حيث كان، ثم أرضني به» بضم الدال، ويجوز كسرهما، أي: نجز لي، وقوله: «رَضْنِي» بتشديد المعجمة، أي: اجعلني بذلك راضياً، فلا أندم على طلبه، ولا على وقوعه؛ لأنني لا أعلم عاقبته، وإن كنت حال طلبه راضياً به، قال: وقوله: «ثم ليقل» ظاهر في أن الدعاء يكون بعد الفراغ من الصلاة، ويحتمل أن يكون الترتيب فيه بالنسبة لأذكار الصلاة ودعائها، فيقوله بعد الفراغ وقبل السلام. انتهى». ورواية: «ثم أرضني به» جاءت عند البخاري (٦٣٨٢) و (٧٣٩٠).

وَعَقَبَ الْوُضُوءَ، وَتَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ، وَسُجُودَ تِلَاوَةِ مَعَ قِصْرِ فَضْلٍ، . . .

الهداية (و) تُسَنُّ الصَّلَاةُ (عَقَبَ الْوُضُوءَ) لحديث أبي هريرة مرفوعاً: قال لبلالٍ عند صلاة الفجر: «يا بلال، حدّثني بأرجى عَمَلٍ عَمِلْتَهُ فِي الْإِسْلَامِ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ دَفَّ^(١) نَعْلَيْكَ بَيْنَ يَدَيَّ فِي الْجَنَّةِ؟» فقال: مَا عَمِلْتُ عَمَلًا أَرْجَى عِنْدِي: أَنِّي لَمْ أَتَطَهَّرْ طَهُورًا فِي سَاعَةٍ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ، إِلَّا صَلَّيْتُ بِذَلِكَ الطَّهُورِ مَا كَتَبَ اللَّهُ لِي أَنْ أَصَلِّيَ. مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢). ولفظه للبخاري.

(و) تُسَنُّ (تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ) ركعتانٍ فأكثَرَ لِكُلِّ مَنْ دَخَلَهُ، قَصَدَ الْجُلُوسَ، أَوْ لَا، غَيْرَ خَطِيبٍ دَخَلَ لِلخُطْبَةِ، وَغَيْرَ قِيَمَةٍ؛ لِتَكَرُّرِ دُخُولِهِ، وَغَيْرَ دَاخِلِهِ لصلَاةٍ عِيدٍ، أَوْ: وَالْإِمَامُ فِي مَكْتُوبَةٍ، أَوْ: بَعْدَ شُرُوعٍ فِي إِقَامَةٍ، وَغَيْرَ دَاخِلِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. وَالْأَصْلُ فِي مَشْرُوعِيَّتِهَا: قَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَقَدْ خَرَجَ الْإِمَامُ، فَلْيَصِلْ رَكْعَتَيْنِ» مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣). وَتَجْزِي رَاتِبَةٌ وَفَرِيضَةٌ وَلَوْ فَائِتَتَيْنِ عَنْهَا.

(و) يُسَنُّ (سُجُودَ تِلَاوَةِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ [الإسراء: ١٠٧]. وَحَدِيثُ ابْنِ عَمَرَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ عَلَيْنَا السُّورَةَ فِيهَا السُّجْدَةُ، فَيَسْجُدُ، وَنَسْجُدُ مَعَهُ، حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدُنَا مَوْضِعًا لَجَبْهَتِهِ^(٤).

وَهُوَ كِنَافِلَةٌ فِيمَا يُعْتَبَرُ مِنَ الشُّرُوطِ؛ فَيُسَنُّ (مَعَ قِصْرِ فَضْلٍ) بَيْنَ التِّلَاوَةِ أَوْ الْإِسْتِمَاعِ وَالسُّجُودِ، فَيَتِمُّ مُحْدِثُ بَشْرَطِهِ، وَيَسْجُدُ مَعَ قِصْرِهِ^(٥).

(١) فِي (م)، وَالْأَصْلُ، وَ(س): «دَقَّ»، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (ح) وَ(ز)، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي الْبُخَارِيِّ.

(٢) «صَحِيحُ» الْبُخَارِيِّ (١١٤٩)، وَ«صَحِيحُ» مُسْلِمٍ (٢٤٥٨)، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٨٤٠٣). وَوَرَدَ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَأَحْمَدَ: «خَشَفَ»، بَدَلُ: «دَفَّ» وَالْخَشَفُ: الْحَسُّ وَالْحَرَكَةُ، وَالْدَفُّ: السَّيْرُ اللَّيِّنُ. «الْنِّهَايَةُ» (خَشَفَ)، (دَفَّ).

(٣) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ (١١٦٦)، وَ«صَحِيحُ» مُسْلِمٍ (٨٧٥) (٥٧) وَاللَّفْظُ لَهُ. وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (١٤٤٠٥) مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) أَخْرَجَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ أَبُو عَوَانَةَ فِي «مُسْنَدِهِ» ٢٠٧/٢، وَهُوَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (١٠٧٥)، وَمُسْلِمٍ (٥٧٥)، وَأَحْمَدَ (٤٦٦٩).

(٥) أَيْ: قِصْرِ الْفَضْلِ بَيْنَ السُّجُودِ وَسَبَبِهِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ تَوَضَّأَ؛ لَطَوَّلَ الْفَضْلَ. «شَرْحُ مَنْتَهَى الْإِرَادَاتِ» ٥٢٠/١.

لقارئ، ومستمع، فلا يسجدُ إن لم يسجد قارئ.
والسجدة أربع عشرة، في الحجّ اثنان، يكبرُ إذا سجد، وإذا رفع، ...

وإنما يُسنُّ (لقارئ، ومستمع) لآية السجدة؛ لما تقدّم، لا سامع بلا قُصْد، ولا مصلٍّ إلّا متابعة لإمامه.

ويعتبرُ لسجود مستمع كون قارئ يصلح إماماً له (فلا يسجد) مستمع (إن لم يسجد قارئ) ولا قدّامه، أو عن يساره مع خلوّ يمينه. ولا رجلٌ لتلاوة امرأة وخشى، ويسجد لتلاوة أمي، وزمين، وصبي.

(والسجدة: أربع عشرة) سجدة: في آخر «الأعراف»^(١)، وفي «الرعد» عند ﴿بِالْقُدُّوسِ وَالْأَحْصَى﴾ [الآية: ١٥]، وفي «النحل» عند ﴿وَيَقُولُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [الآية: ٥٠]. وفي «الإسراء» عند ﴿وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾ [الآية: ١٠٩]. وفي «مريم» عند ﴿خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ [الآية: ٥٨]. وفي «الحج» اثنان) الأولى: عند ﴿يَفْعَلْ مَا يَشَاءُ﴾ [الآية: ١٨]، والثانية: عند ﴿لَعَلَّكُمْ تَتْلُونَ﴾ [الآية: ٧٧]. وفي «الفرقان» عند ﴿وَزَادَهُمْ ثُغُورًا﴾ [الآية: ٦٠]. وفي «النمل» عند ﴿رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [الآية: ٢٦]. وفي «آلم السجدة» عند ﴿وَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [الآية: ١٥]. وفي «فصلت» عند ﴿وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ [الآية: ٣٨]. وفي آخر «النجم»^(٢). وفي «الأنشاق» عند ﴿لَا يَسْجُدُونَ﴾ [الآية: ٢١]. وفي آخر «اقرأ»^(٣).

(يكبرُ) في سُجُود التلاوة تكبيرتين، سواء كان في الصلّة، أو خارجها، تكبيرة (إذا سجد، و) يكبرُ تكبيرة (إذا رَفَعَ) رأسه من السُّجُود، كسُجُود صَلْبِ الصَّلَاةِ، والسَّهْوِ.

(١) [الآية: ٢٠٦].

(٢) [الآية: ٦٢].

(٣) [الآية: ١٩].

ويجلس، ويسلم بلا تشهد.
ويلزم مأموماً متابعه إمامه في جهريّة.

الهداية (ويجلس) إن سجد خارج الصلاة بعد رفعه، ليسلم جالساً. قال في «الإقناع»^(١)
تبعاً لصاحب^(٢) «الفروع» و«المبدع»^(٣): ولعلّ جلوسه نذّب.
(ويسلم) وجوباً، فيبطل سجود التلاوة بترك السلام عمداً وسهواً؛ لعموم
حديث: «تحريمها التكبير، وتحليلها التسليم»^(٤).
والتسليم الأولى ركن، وتجزئ (بلا تشهد) لأنه لم ينقل. ويرفع يديه ولو في
صلاة.

وكره جمع آياته^(٥)، وحذفها، وقراءة إمام آية سجدة في صلاة سرّ، وسجوده لها.
(ويلزم مأموماً متابعه إمامه) في سجود تلاوة (في) صلاة (جهريّة) كفجر،
وعشاء؛ لحديث: «إنما جعل الإمام، ليؤتمّ به»^(٦). وأمّا صلاة السرّ: فلا يلزم
المأموم متابعة الإمام فيها؛ فإنّ المأموم فيها ليس بتالٍ ولا مستمع، بخلاف الجهرية،
وإن كان ثم مانع، كبعد وطرش؛ لأنها محلّ الإنصات في الجملة. وسجود عن قيام
أفضل كصلاة نافلة.

(١) ٢٤٠/١.

(٢) في (م): «الصاحب»

(٣) «الفروع» ٣١٠/٢، و«المبدع» ٣١/٢.

(٤) سلف تخريجه ص ٨٩.

(٥) في (م)، والأصل: «آيات».

(٦) جزء من حديث طويل روي عن عدد من الصحابة، منهم: حديث أنس ؓ: أخرجه البخاري (٣٧٨)،
ومسلم (٤١١)، وهو عند أحمد (١٢٦٥٦).

وحديث أبي هريرة ؓ: أخرجه البخاري (٧٢٢)، ومسلم (٤١٤)، (٤١٧)، وهو عند أحمد (٨١٥٦).

وحديث عائشة رضي الله عنها: أخرجه البخاري (٦٨٨)، ومسلم (٤١٢)، وهو عند أحمد (٢٤٢٥٠).

وَيُسْتَحَبُّ سَجُودُ شُكْرِ؛ لِتَجْدِيدِ نِعْمَةٍ، أَوْ اِنْدِفَاعِ نِقْمَةٍ، فَتَبْطُلُ بِهِ صَلَاةٌ غَيْرُ جَاهِلٍ، وَنَاسٍ.
وأوقاتُ النَّهْيِ: من طُلُوعِ الفَجْرِ.....

(وَيُسْتَحَبُّ سَجُودُ شُكْرِ) لَهُ تَعَالَى (لِتَجْدِيدِ نِعْمَةٍ) ظَاهِرَةٌ^(١)، عَامَةٌ أَوْ خَاصَّةٌ بِالسَّاجِدِ (أَوْ اِنْدِفَاعِ نِقْمَةٍ) كَذَلِكَ، كَتَجْدِيدِ وَلَدٍ، وَنَصْرَةٍ عَلَى عَدُوٍّ؛ لِحَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَنَاهُ أَمْرٌ يَسُرُّ بِهِ، خَرَّ سَاجِدًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٢).

وَعُلِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «تَجْدِيدُ نِعْمَةٍ» أَنَّهُ لَا يَسْجُدُ لِدَوَامِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْقَطِعُ، فَلَوْ شَرَعَ السَّجُودُ لَهُ، لَا سَتَغْرَقَ بِهِ عُمْرُهُ، وَإِنَّمَا يُشْرَعُ سَجُودُ الشُّكْرِ خَارِجَ الصَّلَاةِ (فَتَبْطُلُ بِهِ صَلَاةٌ غَيْرُ جَاهِلٍ، وَنَاسٍ) بَأَنَّ كَانَ عَالِمًا عَامِدًا؛ لِأَنَّ سَبَبَهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِالصَّلَاةِ، بِخِلَافِ سُجُودِ التَّلَاوَةِ.

وَعُلِمَ مِنْهُ، أَنَّهُ لَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِهِ مِنْ جَاهِلٍ وَنَاسٍ، كَمَا لَوْ زَادَ فِيهَا سَجُودًا كَذَلِكَ. وَصَفَتْهُ وَأَحْكَامُهُ كَسَجُودِ التَّلَاوَةِ.

(وَأَوْقَاتُ النَّهْيِ) ^(٣) أَي: الَّتِي نُهِيَ ^(٣) عَنْ الصَّلَاةِ فِيهَا خَمْسَةٌ:

أَحَدُهَا: (مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ) الثَّانِي إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ؛ لِحَدِيثٍ: «إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ، فَلَا صَلَاةَ إِلَّا رَكْعَتِي الْفَجْرِ» احْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ^(٤).

(١) بَعْدَهَا فِي (ح) وَ(ز): «سَوَاءٌ كَانَتْ».

(٢) بَرَقَم (٢٧٧٤)، وَهُوَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (١٥٧٨)، وَابْنُ مَاجَهَ (١٣٩٤)، وَأَحْمَدُ (٢٠٤٥٥). وَفِي إِسْنَادِهِ بَكَارُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ؛ قَالَ فِي «فَيْضِ الْقَدِيرِ» ٥٤٩/٢: قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: لَيْسَ بِشَيْءٍ. وَلِسَجُودِ الشُّكْرِ شَوَاهِدٌ: مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٧٥)، وَفِي إِسْنَادِهِ مَجْهُولٌ. وَمِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (١٣٩٢) وَفِي إِسْنَادِهِ ابْنُ لَهْيَعَةَ، وَهُوَ سَيِّئُ الْحِفْظِ. وَيَنْظُرُ تَتَمَّةٌ تَخْرِيجُهُ فِي «مُسْنَدِ» أَحْمَدَ.

(٣-٣) لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ وَ(س)، وَفِي (م): «أَي: الَّتِي يَنْهَى».

(٤) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٨١٦)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» ٢٩٧/١ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا. قَالَ =

حَتَّى تَرْتَفَعَ الشَّمْسُ قَدَرَ رَمَحٍ.
وعند قيامها حَتَّى تَزُولَ.

ومن صلاة العصر

الهداية

والثاني: عند الطُّلُوع (حَتَّى تَرْتَفَعَ الشَّمْسُ) لحديث أبي سعيد: «لا صلاة بعد الصُّبْحِ حَتَّى تَرْتَفَعَ الشَّمْسُ» متَّفَقٌ عليه^(١). وأوَّلُ هذا الوقتُ ظهورُ شيءٍ مِنْ قُرْصِ الشَّمْسِ، ويستمرُّ إلى ارتفاعها (قَدَرَ رَمَحٍ) في رأي العين.

(و) الثالثُ: (عند قيامها) أي: الشَّمْسِ، وهو حالةُ الاستواء (حَتَّى تَزُولَ) لحديث عقبة بن عامر^(٢): «ثلاثُ ساعاتٍ كانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْهَانَا أَنْ نَصَلِّيَ فِيهِنَّ، أوْ نَقْبِرَ فِيهِنَّ موتانا: حينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بازغةً حَتَّى تَرْتَفَعَ، وحينَ يَقُومُ قائمُ الظَّهيرةِ حَتَّى تَمِيلَ الشَّمْسُ، وحينَ تَضِيئُ الشَّمْسُ للغروبِ حَتَّى تَغْرُبَ» رواه مسلم^(٣).

(و) الرابعُ: (مِنْ) الفراغِ مِنْ (صلاةِ العصر) ولو مجموعةً وَقْتُ الظَّهْرِ إلى الأخذِ في الغروب. فمن لم يصلِّ العصرَ، أبيعَ له التَّنْفُلُ، وإنْ صَلَّى غيره. وكذا لو أَحْرَمَ بها، ثُمَّ قَطَعَهَا، أو قَلَبَهَا نَفْلًا. وَمَنْ صَلَّىهَا، فَلَيْسَ لَهُ التَّنْفُلُ وإنْ صَلَّى وَحْدَهُ؛ لحديث أبي سعيد وغيره: «لا صلاة بعد صلاةِ العصرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ»^(٤). وتُفَعَّلُ

= الطبراني: لم يروه عن يحيى بن سعيد إلا إسماعيل بن قيس، تفرد به أحمد بن عبد الصمد. قال في «مجمع الزوائد» ٢/٢١٨: رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه إسماعيل بن قيس وهو ضعيف. وقال ابن عدي: قال البخاري - عنه - : مديني منكر الحديث، وقال النسائي: مديني ضعيف. (١) البخاري (٥٨٦) واللفظ له، ومسلم (٨٢٧)، وهو عند أحمد (١١٩٠١).

وأخرجه بنحوه أيضاً البخاري (٥٨١)، ومسلم (٨٢٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، عن عمر ؓ. وأخرجه البخاري (٥٨٨)، ومسلم (٨٢٥)، وهو عند أحمد (٩٩٥٣) من حديث أبي هريرة ؓ: أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة بعد العصر حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وعن الصلاة بعد الصبح حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ. (٢) هو عقبة بن عامر الجهني، صاحب رسول الله ﷺ، كان عالماً، مقرئاً، فصيحاً فقيهاً فريضياً، شاعراً، كبير الشأن، وكان البريد إلى عمر بفتح دمشق، وله دار يخط باب توما، وشهد صفين مع معاوية، وأمره بعد ذلك على مصر. (ت ٥٨ هـ). «الإصابة» ٧/٢١-٢٢، «السير» ٢/٤٦٧-٤٦٩.

(٣) برقم (٨٣١)، وهو عند أحمد (١٧٣٧٧).

(٤) سلف تخريجه آنفاً من حديث أبي سعيد ؓ.

حَتَّى يَتِمَّ الْغُرُوبُ.

وَيَجُوزُ قِضَاءُ الْفَرَائِضِ فِيهَا، وَرُكْعَتَا الطَّوَافِ، وَإِعَادَةُ جَمَاعَةٍ أُقِيمَتْ
وَهُوَ بِالْمَسْجِدِ،

الهداية

سُنَّةُ الظُّهْرِ بَعْدَهَا، وَلَوْ فِي جَمْعٍ تَأْخِيرٍ.

والخامس: عِنْدَ غُرُوبِهَا (حَتَّى يَتِمَّ الْغُرُوبُ) لِحَدِيثِ عَقَبَةَ، وَتَقَدَّمَ.

(وَيَجُوزُ قِضَاءُ الْفَرَائِضِ فِيهَا) أَي: فِي الْأَوْقَاتِ الْمَذْكُورَةِ؛ لِعُمُومِ حَدِيثٍ: «مَنْ
نَامَ عَنْ صَلَاةٍ، أَوْ نَسِيَهَا، فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١). وَلِحَدِيثٍ: «إِذَا أَدْرَكَ
أَحَدُكُمْ سَجْدَةً مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغِيبَ الشَّمْسُ، فَلْيَتِمَّ صَلَاتَهُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢).
وَيَجُوزُ فِعْلُ مَنْدُورَةٍ، وَنَذَرُهَا فِيهَا؛ لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ أَشْبَهَتْ الْفَرَائِضَ.

(و) يَجُوزُ فِيهَا (رُكْعَتَا الطَّوَافِ) لِحَدِيثِ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ^(٣) مَرْفُوعاً: «يَا بَنِي عَبْدِ
مَنَافٍ، لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ وَصَلَّى فِيهِ فِي أَيَّةِ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ»
رَوَاهُ الْأَثَرُمُ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ^(٤). وَلِأَنَّهَا^(٥) تَبَعٌ لَهُ، وَهُوَ جَائِزٌ كُلِّ وَقْتٍ.

(و) يَجُوزُ فِيهَا (إِعَادَةُ جَمَاعَةٍ أُقِيمَتْ وَهُوَ بِالْمَسْجِدِ) لِحَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ مَرْفُوعاً:
«صَلِّ الصَّلَاةَ لَوْ قَتَلَهَا، فَإِنْ أُقِيمَتْ وَأَنْتَ فِي الْمَسْجِدِ، فَصَلِّ وَلَا تَقُلْ: إِنِّي صَلَّيْتُ؛ فَلَا
أَصْلِي» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ^(٦). فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِالْمَسْجِدِ، لَمْ يَسْتَحِبَّ لَهُ الدُّخُولُ وَلَا
يَعِيدُهَا فِيهَا.

(١) أَخْرَجَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ أَبُو يَعْلَى فِي «مُسْنَدِهِ» (٣٠٨٦)، وَالتَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٦١٢٩)، وَهُوَ عِنْدَ
الْبُخَارِيِّ (٥٩٧)، وَمُسْلِمٍ (٦٨٤)، وَأَحْمَدُ (١١٩٧٢) بِنَحْوِهِ. كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) الْبُخَارِيُّ (٥٥٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٠٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) هُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ - وَيُقَالُ: أَبُو عَدِيٍّ - جَبْرِ بْنُ مُطْعِمٍ بْنُ عَدِيٍّ بْنِ نُوْفَلٍ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ بْنِ قُصَيٍّ، شَيْخٌ
قُرَيْشِيٌّ فِي زَمَانِهِ، ابْنُ عَمِّ النَّبِيِّ ﷺ، مِنَ الطَّلَقَاءِ الَّذِينَ حَسَنَ إِسْلَامُهُمْ. (ت: ٥٩هـ، وَقَبْلَ: ٥٨هـ).
«الِاسْتِيعَابُ» بِهَامِشٍ «الْإِصَابَةُ» ١٣١/٢ - ١٣٤، وَ«السِّرُّ» ٩٥/٣ - ٩٩.

(٤) لَعَلَّهُ فِي «سَنَنِ» الْأَثَرَمِ وَلَمْ تَطْبَعِ، وَهُوَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (٨٦٨)، وَأَبِي دَاوُدَ (١٨٩٤)، وَالنَّسَائِيَّ فِي
«الْمَجْتَبَى» ١/٢٨٤، وَابْنَ مَاجَةَ (١٢٥٤). قَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) فِي (م): «وَلِأَنَّهَا».

(٦) «مُسْنَدُ» أَحْمَدُ (٢١٤٢٣)، وَ«صَحِيحُ» مُسْلِمٍ (٦٤٨) (٢٤٢).

وركعتا فجرٍ قبلَ فرضيه.
ويحرّم تطوُّعُ عداها فيها حتّى ماله سببٌ.

الهداية

(و) تجوزُ (ركعتا فجرٍ)، أي: سنته (قبلَ) صلاةٍ (فرضيه) فلا تجوزُ بعدها حتّى ترتفع الشمسُ قيّد رُمح^(١).

(ويحرّم) إيقاعُ (تطوُّع) بصلاةٍ، أو بعضها، ما (عداها) أي المذكورات: من ركعتي الطّواف، وإعادة جماعةٍ أقيمت وهو بالمسجد، وركعتي فجرٍ قبلَ فرضيه (فيها) أي: في الأوقات الخمسة (حتّى ما له سببٌ) من التّطوُّع، كسجود تلاوة، وصلاة كسوف، وقضاء راتبة، وتحية مسجد، إلّا حال خطبة. ولا يجوزُ فيها صلاةُ جنازةٍ لم يخف عليها، إلّا بعد فجرٍ وعصر.

(١) قال ابن قدامة في «المغني» ٢/ ٥٣١: فأما قضاء سنة الفجر بعدها فجائز، إلّا أن أحمد اختار أن يقضيهما من الضحى، وقال: إن صلاهما بعد الفجر أجزاء، وأما أنا فأختار ذلك.

صلاة الجماعة تلزم الرجال للخمس المؤداة مع القدرة، لا شرط، . . .

باب في صلاة الجماعة وأحكامها

وما يبيح تركها، وما يتعلق بذلك

(باب) بالتونين، أي: هذا باب في صلاة الجماعة وأحكامها، وما يبيح تركها، وما يتعلق به.

(صلاة الجماعة) مبتدأ، خبره قوله: (تلزم الرجال) ويجوز إضافة باب على الرجال^(١) إلى صلاة الجماعة؛ فجملة «تلزم» مستأنفة لا محل لها من الإعراب، أي: تجب صلاة الجماعة على الرجال^(١) الأحرار (ل) لصلوات (الخمس المؤداة) على الأعيان؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَلْتُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢] والأمر للوجوب، وإذا كان ذلك مع الخوف، فمع الأمن أولى (مع القدرة) عليها. فلا تلزم النساء، والخنأى، والعبيد، والمبعضين، وذوي الأعذار (لا شرط) أي: ليست الجماعة شرطاً لصحة الصلاة، نصاً؛ لحديث ابن عمر مرفوعاً: «صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة» رواه الجماعة إلا النسائي وأبا داود^(٢).

ولا يصح حمله على المعذور؛ لأنه يُكتب له من الأجر ما كان يفعله لولا العذر؛ للخبر^(٣). فتصح من متفرد، ويأثم، ولا ينقص أجره مع عذر. وتعتقد باثنين في غير جمعة، وعيد، ولو بأثنى، أو عيد، لا بصبي في فرض.

(١-١) ليست في الأصل، و(س).

(٢) البخاري (٦٤٥)، ومسلم (٦٥٠)، والترمذي (٢١٥)، وابن ماجه (٧٨٩)، وهو عند أحمد (٥٣٣٢). والفذ: الواحد. «النهاية» (فذ).

(٣) أخرجه البخاري (٢٩٩٦)، وهو عند أحمد (١٩٦٧٩) من حديث أبي موسى الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا مرض العبد، أو سافر، كُتِبَ له مثل ما كان يعمل مقيماً صحيحاً».

وله فعلها ببيته، وأفضلها المسجد العتيق، ثم الأكثر، وأبعد أولى من أقرب.

وَحَرَّمَ أَنْ يُؤْمَّ بِمَسْجِدٍ قَبْلَ إِمَامِهِ الرَّائِبِ،

وتسنّ بمسجد؛ للأخبار^(١).

(وله فعلها) أي: الجماعة (ببيته) لحديث: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَظُهُورًا»^(٢).

وَيُسَنُّ لِأَهْلِ ثَغْرِ^(٣) اجْتِمَاعَ بِمَسْجِدٍ وَاحِدٍ (و) الْأَفْضَلُ لِغَيْرِهِمُ الْمَسْجِدُ الَّذِي لَا تَقَامُ فِيهِ إِلَّا بِحَضْرِهِ.

ثُمَّ (أَفْضَلُهَا) أي: الجماعة، أي: أَفْضَلُ أَمَاكِنِهَا (الْمَسْجِدُ الْعَتِيقُ) لِأَنَّ الطَّاعَةَ فِيهِ أَسْبَقُ. (ثُمَّ الْأَكْثَرُ) جَمَاعَةً؛ لِأَنَّهُ أَعْظَمُ أَجْرًا (وَأَبْعَدُ) مَسْجِدَيْنِ قَدِيمَيْنِ، أَوْ جَدِيدَيْنِ، سَوَاءً اخْتَلَفَا فِي كَثَرَةِ الْجَمْعِ وَقَلَّتْ، أَوْ اسْتَوَيَا (أَوَّلَى مِنْ أَقْرَبَ) لحديث أبي موسى مرفوعاً: «أَعْظَمُ النَّاسِ أَجْرًا فِي الصَّلَاةِ أَبْعَدُهُمْ فَأَبْعَدُهُمْ مَمْشَى» رواه البخاري^(٤).

(وَحَرَّمَ أَنْ يُؤْمَّ) - بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ - بِمَسْجِدٍ لَهُ إِمَامٌ رَاتِبٌ (قَبْلَ) فَرَاغِ (إِمَامِهِ الرَّائِبِ) مِنَ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ صَاحِبِ الْبَيْتِ، وَهُوَ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ مِنْ سِوَاهُ؛ لحديث: «لَا يُؤْمَنُ الرَّجُلُ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ»^(٥) وَلَا يَحْرُمُ أَنْ يُؤْمَّ بَعْدَ الرَّائِبِ.

قَالَ فِي «الْإِقْنَاعِ»^(٦): وَيُسَجَّه، إِلَّا لِمَنْ يَعَادِي الْإِمَامَ، وَحَيْثُ أُمَّ قَبْلَ الرَّائِبِ، لَمْ

(١) أخرج البخاري (٧٣١)، ومسلم (٧٨١)، وأحمد (٢١٥٨٢) عن زيد بن ثابت ؓ أن رسول الله ﷺ قال: «أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة». لفظ البخاري.

(٢) جزء من حديث أخرجه البخاري (٣٣٥)، ومسلم (٥٢١) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وأخرجه مسلم (٥٢٣) من حديث أبي هريرة ؓ.

(٣) جاء في هامش (س) ما نصه: «الثغر: هو المكان المخوف، الذي يلي الكفار. انتهى تقرير».

(٤) في «صحيحه» (٦٥١)، وهو عند مسلم (٦٦٢).

(٥) أخرجه بهذا اللفظ أحمد (١٧٠٩٩) عن أبي مسعود الأنصاري ؓ، وهو عند أبي داود بلفظ: «وَلَا يُؤْمَنُ الرَّجُلُ فِي بَيْتِهِ وَلَا فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يَجْلِسُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ». وعند مسلم (٦٧٣) بلفظ: «وَلَا يُؤْمَنُ الرَّجُلُ الرَّجُلُ فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يَقْعُدُ فِي بَيْتِهِ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ».

(٦) ٢٤٦/١.

إِلَّا بِإِذْنِهِ، أَوْ مَعَ عُذْرِهِ.

وَمَنْ صَلَّى، ثُمَّ أَقِيمَتْ، سُنَّ أَنْ يُعِيدَ غَيْرَ مَغْرِبٍ، وَلَا تُكَرَّرَ إِعَادَةُ
جَمَاعَةٍ فِي غَيْرِ مَسْجِدِي مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ،

الهداية تصحَّ إمامته. (إِلَّا بِإِذْنِهِ) أَي: الرَّائِبِ، فَيُبَاحُ لِلْمَأْذُونِ أَنْ يَوْمَّ، وَتَصَحُّ إِمَامَتُهُ (أَوْ مَعَ عُذْرِهِ)
أَي: الرَّائِبِ، بِمَرَضٍ وَنَحْوِهِ، أَوْ مَعَ تَأْخُرِهِ، وَضَيْقِ الْوَقْتِ؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ ﷺ صَلَّى حِينَ غَابَ
النَّبِيُّ ﷺ^(١). وَفَعَلَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَحْسَنْتُمْ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٢). وَلِتَعَيِّنَ
تَحْصِيلَ الصَّلَاةِ إِذْنَ. وَسَوَاءٌ عَلِمَ عُذْرَهُ، أَوْ لَا، وَيُرَاسَلُ أَنْ تَأْخُرَ عَنْ وَقْتِهِ الْمَعْتَادِ، مَعَ قُرْبِ
مَحَلِّهِ، وَعَدَمِ مَشَقَّةٍ، وَإِلَّا، أَوْ لَمْ يُظَنَّ حُضُورَهُ، أَوْ ظَنَّ وَلَا يَكُرُّهُ الرَّائِبُ ذَلِكَ، صَلَّوْا^(٣).

(وَمَنْ صَلَّى) الْفَرْضَ مُنْفَرِدًا، أَوْ فِي جَمَاعَةٍ (ثُمَّ أَقِيمَتْ) الصَّلَاةُ (سُنَّ) لَهُ (أَنْ يُعِيدَ) مَعَ
الْجَمَاعَةِ ثَانِيًا مَعَ إِمَامِ الْحَيِّ أَوْ غَيْرِهِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ مَرْفُوعًا: «صَلِّ الصَّلَاةَ لَوْ قَتَلَهَا، فَإِنْ
أَقِيمَتْ وَأَنْتَ فِي الْمَسْجِدِ، فَصَلِّ، وَلَا تَقُلْ: إِنِّي صَلَّيْتُ؛ فَلَا أَصَلِّي» رَوَاهُ أَحْمَدُ
وَمُسْلِمٌ^(٤)، وَتَقَدَّمَ^(٥).

وَكَذَا إِنْ جَاءَ مَسْجِدًا غَيْرَ وَقْتِ نَهْيٍ لَغَيْرِ قَصْدِهَا^(٦) (غَيْرَ مَغْرِبٍ) فَلَا تُسَنَّ إِعَادَتُهَا؛ لِأَنَّ
الْمَعَادَةَ تَطَوُّعٌ، وَلَا يَكُونُ بَوْتَرٌ، وَالصَّلَاةُ الْأُولَى فَرَضُهُ.

(وَلَا تُكَرَّرُ إِعَادَةُ جَمَاعَةٍ) بَأَن تُقَامَ مَرَّةً ثَانِيَةً (فِي) مَسْجِدٍ لَهُ إِمَامٌ رَاتِبٌ كَغَيْرِهِ (غَيْرِ
مَسْجِدِي مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ) فَتُكَرَّرُ فِيهِمَا، وَعَلَّلَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِأَنَّهُ أَرَادَ فِي

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧١٣)، وَمُسْلِمٌ (٤١٨)، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٢٥٨٧٦) ضَمِنَ حَدِيثَ طَوِيلٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وَأَخْرَجَهُ

مُسْلِمٌ (٤١٩) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ ﷺ، وَبَرْقَمَ (٤٢١) مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ ﷺ.

(٢) بَرْقَمَ (٢٧٤) (١٠٥)، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (١٨١٦٠) مِنْ حَدِيثِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ﷺ.

(٣) أَي: لَا يَكُرُّهُ الْإِمَامُ الرَّائِبُ أَنْ يَصَلِّيَ غَيْرَهُ مَعَ غَيْبَتِهِ. «كَشَافُ الْقِنَاعِ» ٤٥٧/١.

(٤) «مُسْنَدُ» أَحْمَدَ (٢١٤٢٣)، وَ«صَحِيحُ» مُسْلِمٍ (٦٤٨) (٢٤٢).

(٥) ص ١٤٠.

(٦) جَاءَ فِي هَامِشِ (س) مَا نَصَّهُ: «قَوْلُهُ: لَغَيْرِ قَصْدِهَا، أَي: الْإِعَادَةُ. انْتَهَى تَقْرِيرُهُ».

ولا فيهما لعذر.

وإذا أقيمت الصلاة، لم تنعقد النافلة، وإن كان فيها، أتمها إن لم يخف فوت الجماعة.

ومن كبر قبل سلام إمام، أدرك الجماعة، وإن أدركه

توفير الجماعة أي: لئلا يتوانى الناس في حضور الجماعة مع الإمام الأول^(١).

(ولا) تكرر إعادة الجماعة (فيهما) أي: في مسجدتي مكة والمدينة (للعذر) في إقامتها ثانياً؛ لأنها أخف من تركها. وقوله كغيره: «ولا تكرر إعادة جماعة» إنما قصدوا به الرد على من قال بالكراهة، وإلا، ففعلها جماعة واجب ولو أفضى إلى التعدد، كما ذكره في «الإنصاف»^(٢).

(وإذا أقيمت الصلاة) أي: شرع مُقيم في إقامة الصلاة التي يريد الدخول مع إمامها (لم تنعقد النافلة) - رتبة كانت، أو غيرها - ممن لم يصل تلك الصلاة؛ لحديث: «إذا أقيمت الصلاة، فلا صلاة إلا المكتوبة» متفق عليه^(٣). وإن جهل الإقامة، فكجهل وقت نهي^(٤).

(وإن كان) من يريد الدخول في صلاة أقيمت وهو (فيها) أي: في النافلة، ولو خارج المسجد (أتمها) أي: النافلة خفيفة، ولا يزيد على ركعتين (إن لم يخف فوت الجماعة) ولو فاتته ركعة، وإلا، فقطعها؛ لأن القرض أهم.

(ومن كبر قبل سلام إمام) - التسليمة الأولى (أدرك الجماعة). وإن أدركه أي: أدرك المأموم الإمام حالة كونه الإمام (راكعاً) بأن اجتمع معه في الركوع، بحيث ينتهي المسبوق

(١) نقله عنه ابن قدامة في «المغني» ١١/٣ .

(٢) ٢٨٧/٤ .

(٣) «صحيح» مسلم (٧١٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وعنون له البخاري فقط في كتاب الأذان، باب ٣٨، قبل حديث (٦٦٣).

(٤) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: فكجهل وقت نهي. أي: فالأصل عدمه، فتصح الصلاة حينئذ. انتهى تقرير المؤلف».

راكعاً، أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ، وأجزائه التَّحْرِيمَةُ عن تكبيرة ركوع، ويتحمَّلُ الصلاة الإمامُ عنه قراءة الفاتحة.

إلى قدرِ الإجزاء مِنَ الرُّكُوعِ، قَبْلَ أَنْ يَزُولَ الإمامُ عن قَدْرِ الإجزاءِ منه (أدرك) المأمومُ تلكَ (الرُّكْعَةَ) ولو لم يُدْرِكِ الطُّمَانِينَةَ مع الإمام، فَيُظْمِئُ، ثُمَّ يَتَابِعُ إِمَامَهُ؛ لحديث: «مَنْ أَدْرَكَ الرُّكُوعَ، فَقَدْ أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ» رواه أبو داود^(١). وعليه أَنْ يَأْتِيَ بِالتَّكْبِيرِ قَائِماً، كما تَقَدَّمَ. (وأجزائه التَّحْرِيمَةُ) أي: تكبيرة الإحرام (عن تكبيرة ركوع) فَإِنْ نَوَى بِتَكْبِيرِهِ الْإِنْتِقَالَ مع الإحرام، أو وحده، لم تنعقد. والأفضلُ أَنْ يَأْتِيَ بِتَكْبِيرَتَيْنِ. وَسُنَّ دُخُولُهُ مع الإمامِ كَيْفَ أَدْرَكَه، وينحطُّ بلا تكبير، ويقومُ مسبوقاً به. وَإِنْ قَامَ قَبْلَ سَلَامِ إِمَامِهِ الثَّانِيَةِ، ولم يرجع، انقلبت نفلًا. وما أَدْرَكَ آخرُها، وما يقضي أولُها، يستفتحُ له، ويتعوَّذُ، ويقرأ سورةً، لكن لو أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنْ رِبَاعِيَّةٍ، أو مغربٍ، تشهَّدَ عَقِبَ أُخْرَى.

(ويتحمَّلُ الإمامُ عنه) أي: عَنِ المأمومِ (قراءة الفاتحة) فتصحُّ صلاةُ المأمومِ بدوئها؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: ٢٠٤]. وحديث أبي هريرة مرفوعاً: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ، لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ، فَكَبِّرُوا، وَإِذَا قَرَأَ، فَأَنْصِتُوا» رواه الخمسةُ إِلَّا الترمذي^(٣). وحديث: «مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ، فَقَرَأَهُ الْإِمَامُ لَهُ قِرَاءَةً» رواه سعيدٌ،

(١) لم نقف عليه بهذا اللفظ، بل أخرجه أبو داود في «سننه» (٨٩٣) من حديث أبي هريرة ؓ بلفظ: «ومن أدرك الركعة، فقد أدرك الصلاة». وهو عند مسلم (٦٠٧).

(٢) من هنا إلى قوله: «في الطاق، أي: المحراب» من فصل في الاقتداء، ساقط من (ز).

(٣) أبو داود (٦٠٤)، والنسائي ١٤٢/٢، وابن ماجه (٨٤٦)، وأحمد (٩٤٣٨). قال أبو داود: وهذه الزيادة «إذا قرأ فأَنْصِتُوا» ليست بمحفوظة، ألهم عندنا من أبي خالد. وقال في «نصب الراية» ١٦/٢: وتعبه المنذري في «مختصره» فقال: وهذا فيه نظر؛ فإن أبا خالد الأحمر هذا هو: سليمان بن حيان، وهو من الثقات الذين احتج بهم البخاري ومسلم، ومع هذا فلم ينفرد بهذه الزيادة، بل تابعه عليها أبو سعيد محمد بن سعد الأنصاري الأشعري المدني، نزيل بغداد، وقد سمع من ابن عجلان وهو ثقة، وثقه النسائي، وابن معين، وغيرهما، وقد أخرج مسلم هذه الزيادة في «صحيحه» [٤٠٤] في حديث أبي موسى الأشعري من حديث سليمان التيمي عن قتادة... إلخ. وأخرجه أيضاً البخاري (٧٢٢)، ومسلم (٤١٧)، وهو عند أحمد (٨١٥٦) من حديث أبي هريرة ؓ بنحوه. وسلف ص ١٣٧ مختصراً.

وَيُسْنُ أَنْ يَقْرَأَ فِي إِسْرَارٍ إِمَامِهِ وَسَكَتَاتِهِ.

وَإِذَا لَمْ يَسْمَعْهُ لِبُعْدٍ، أَوْ طَرَشٍ، مَا لَمْ يَشْغُلْ مَنْ بَجْنِيهِ،

وأحمدُ في «مسائل» ابنه عبد الله، والدارقطني^(١)، وهو وإن كان مُرسلاً، فهو عندنا حُجَّةٌ.
(وَيُسْنُ) لِلْمَامُومِ (أَنْ يَقْرَأَ) الْفَاتِحَةَ وَسُورَةَ حَيْثُ شُرِعَتْ (فِي إِسْرَارٍ إِمَامِيهِ) أَيِ: فِي
الصَّلَاةِ السَّرِيَّةِ كَالظُّهْرِ.

وكذا يقرأ الفاتحة في الأخيرة من مغرب، وفي الأخيرتين من عشاء؛ لحديث جابر: كُنَّا
نقرأ في الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ خَلْفَ الْإِمَامِ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَةٍ، وَفِي
الْآخِرَتَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٢). قَالَ التِّرْمِذِيُّ^(٣): أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَوْنَ الْقِرَاءَةَ
خَلْفَ الْإِمَامِ.

(و) يَقْرَأُ مَامُومٌ فِي (سَكَتَاتِهِ) أَيِ: الْإِمَامِ فِي الْجَهْرِ، كَالصُّبْحِ، وَالْجُمُعَةِ، وَأُولَتِي
مَغْرِبٍ، وَعِشَاءٍ.

وَسَكَتَاتُ الْإِمَامِ ثَلَاثٌ: قَبْلَ الْفَاتِحَةِ فِي الرَّكَعَةِ الْأُولَى، وَبَعْدَهَا بِقَدْرِهَا فِي كُلِّ رَكَعَةٍ،
وَبَعْدَ فِرَاقِ الْقِرَاءَةِ.

(و) يُسْنُ أَنْ يَقْرَأَ الْمَامُومُ مَا ذُكِرَ (إِذَا لَمْ يَسْمَعْهُ) أَيِ: الْإِمَامَ (لِبُعْدٍ) عَنِ الْإِمَامِ (أَوْ
لِطَرَشٍ) أَيِ: ثَقُلَ سَمْعُ الْمَامُومِ (مَا لَمْ يَشْغُلْ) الْأَطْرَشُ بِقِرَاءَةِ (مَنْ بَجْنِيهِ) مَنْ

(١) لم نقف عليه في المطبوع من «سنن» سعيد و«مسائل عبد الله»، وهو في «سنن» الدارقطني برقم (١٢٣٣) عن أبي حنيفة، عن موسى بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ... وذكره. قال الدارقطني: لم يسنده عن موسى بن أبي عائشة غير أبي حنيفة والحسن بن عمار، وهما ضعيفان. قال ابن حجر في «التلخيص الحبير» ٢٣٢/١: وله طرق عن جماعة من الصحابة وكلها معلولة. وقال في «نصب الراية» ٩/٢: لم يصح عن النبي ﷺ فيه شيء. وأخرجه ابن ماجه (٨٥٠) عن جابر، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعاً. قال في «مصباح الزجاجة» ١٧٥/١: هذا إسناد ضعيف؛ جابر هو ابن يزيد الجعفي، مثهم. وأخرجه عبد الرزاق (٢٧٩٧)، وابن أبي شيبة ٣٧٦/١ عن عبد الله بن شداد مرسلاً، وصوب الدارقطني المرسل في «سننه» ١١١/٢.

(٢) في «سننه» (٨٤٣) موقوفاً. قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» ١٧٤/١: قال المزي: موقوف. قلت: ورجاله ثقات.

(٣) في «سننه» ١١٨/٢ عقب حديث (٣١١).

وَيَسْتَفْتَحُ، وَيَسْتَعِيدُ، ولو فيما يجهرُ فيه إمامه.
وَمَنْ رَكَعَ، أو سَجَدَ ونحوه قَبْلَ إمامِهِ عَمْدًا، حَرَمَ، وعليه أَنْ يَرْجِعَ
لِمَتَابَعَتِهِ، كَنَاسٍ ذَكَرَ، فَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ عَمْدًا، بَطَلَتْ،

المأمومين، فَإِنْ شَعَلَهُ، تَرَكَه. قال في «المصباح»^(١): شَعَلَهُ الأمرُ شَغْلًا - من باب نَفَع - أي: الهداية
ألهاه. انتهى.

وإن سبقه الإمام بالقراءة وركع، تبعه، بخلاف التَّشَهُّدِ، فيتمه إذا سلّم. فإن بقي عليه
شيءٌ مِنَ الدُّعَاءِ، سلّم، إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَسِيرًا.

(و) يُسَنُّ لِمَأْمُومٍ أَنْ (يَسْتَفْتِحَ، وَيَسْتَعِيدَ) في كُلِّ صَلَاةٍ (ولو فيما يجهرُ فيه إمامه)
كَالصُّبْحِ، لكن في سَكَتَاتِ الإِمَامِ، وإذا لم يسمعه لُبَعْدَ، أو طَرَشٍ، كما تقدّم.

(وَمَنْ رَكَعَ، أو سَجَدَ ونحوه) كَمَنْ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ رُكُوعٍ، أو سَجُودٍ (قَبْلَ إمامِهِ) حَالَةً كَوْنِ
الْفَاعِلِ (عَمْدًا) أي: عَامِدًا (حَرَمَ) عليه؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «لَا تَسْبِقُونِي بِالرُّكُوعِ، وَلَا
بِالسُّجُودِ، وَلَا بِالْقِيَامِ» رواه مسلم^(٢). وعن أبي هريرة: «أَمَّا يَخْشَى الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الإِمَامِ
أَنْ يُحَوِّلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ، أو يجعلَ صورتهُ صورةَ حِمَارٍ» متفقٌ عليه^(٣).

ولا تبطلُ إن عاد للمتابعة (وعليه) أي: يجبُ على فاعلِ ذلك عَمْدًا (أَنْ يَرْجِعَ لِمَتَابَعَتِهِ)
أي: الإمام، أي: ليأتي بما فعله قَبْلَ الإمامِ عَقِبَهُ؛ ليكونَ مؤتميًا به (ك) بما يجبُ على
جاهلٍ قَعَلَ ذلك وعلم^(٤)، وعلى (نَاسٍ ذَكَرَ) أي: تَذَكَّرَ سَبَقَ إمامِهِ، أَنْ يَرْجِعَ لِمَتَابَعَةِ (فَإِنْ
لَمْ يَرْجِعْ) عَالِمًا وَجُوبَهُ (عَمْدًا) أي: غَيْرَ سَاهٍ حَتَّى أَدْرَكَهُ فِيهِ (بَطَلَتْ) صَلَاتُهُ؛ لِتَرْكِ المَتَابَعَةِ
الوَاجِبَةِ بلا عُذْرٍ.

(١) مادة (شغل).

(٢) برقم (٤٢٦)، وهو عند أحمد (١١٩٩٧) من حديث أنس ؓ.

(٣) البخاري (٦٩١) واللفظ له، ومسلم (٤٢٧) (١١٤) مقتصرًا على طرفه الأول، و(٤٢٧) (١١٥) بذكر
طرفه الثاني، وهو عند أحمد (٩٨٨٤).

(٤) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: وعلم، أي: الجاهل بأن أعلمه من عنده بالحكم. انتهى تقرير».

وإن رَكَعَ، ورفعَ قَبْلَ إِمَامِهِ عَمْدًا، بطلت، وسَهَوًا أو جَهْلًا، يقضي الرُّكْعَةَ.

وُسْنٌ تطويلُ أولى عن ثانية،

وعُلمَ ممَّا تقدَّم: أنَّها لا تبطلُ إنْ أبى الرَّجُوعَ - جاهلاً، أو ناسياً - بل يُعتدُّ به. والأولى لمأموم أن يشرعَ في أفعالها بعدَ إمام، فإنْ وافقه، كُِرِّهَ. وإنْ كَبُرَ لإحرامِ مَعَهُ، أو قَبْلَ إِمَامِهِ، لم تنعقد. وإنْ سَلَّمَ قبله عَمْدًا بلا عُدْرٍ، أو سهوًا ولم يُعْذِرْ بعده، بطلت، ومعه، يُكْرَهُ، ولا يضرُّ سَبْقُ بقولٍ غيرهما.

(وإن رَكَعَ) مأمومٌ (ورفعَ قَبْلَ) ركوع (إمامه) عالماً (عَمْدًا، بطلت) صلاته؛ لأنَّه سَبَقَهُ بركنٍ كاملٍ، هو معظمُ الرُّكْعَةِ، فبطلت، كما لو سَبَقَهُ بالسَّلام.

(و) إنْ رَكَعَ، وَرَفَعَ قَبْلَ إِمَامِهِ (سَهَوًا، أو جَهْلًا) لم تبطلْ صلاته؛ لحديث: «عُفِيَ لَأَمْتِي عن الخطأ والنَّسيان»^(١). و(يقضي) بعد سلام إمامه (الرُّكْعَةَ) التي وقعَ السَّبْقُ فيها إنْ لم يأتِ بما سَبَقَ به مع الإمام، فإنْ أتى به، اعتدَّ له بالرُّكْعَةِ. وعُلمَ من كلامه: أنَّها لا تَبْطُلُ إنْ سَبَقَ إِمَامَهُ بركنٍ فعليٍّ غيرِ ركوع. وأما السَّبْقُ بركنَيْنِ، فكالركوعِ وأولى، كما لو ركعَ ورفعَ قَبْلَ ركوعه، وَهَوَى إلى السُّجُود قَبْلَ رَفْعِهِ^(٢).

(وُسْنٌ) لإمام وغيره (تطويلُ) قراءة ركعة (أولى عن) قراءة ركعة (ثانية) لحديث أبي قتادة مرفوعاً: «كان يقرأ في الظَّهْرِ في الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ بفاتحة الكتاب، وكان يطوِّلُ في الرُّكْعَةِ الْأُولَى ما لا يطوِّلُ في الثانية، وهكذا في صلاة العَصْرِ، وهكذا في صلاة الصُّبْحِ» متَّفَقٌ عليه^(٣). زاد أبو داود^(٤): «فظننا أنَّه يريدُ بذلك أنْ يدركَ الناسُ الرُّكْعَةَ الْأُولَى. إلَّا في صلاة خوفٍ في بعض الأوجه، فالثانية أطولُ، أو ببسِيرِ كِبِ «سبح» و«الغاشية».

(١) سلف ص ١١٨.

(٢) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: رفعه، أي: الإمام من الركوع. انتهى تقرير».

(٣) البخاري (٧٧٦)، ومسلم (٤٥١)، وهو عند أحمد (٢٢٦١٧).

(٤) في «سننه» (٨٠٠).

ولإمام التخفيف مع الإتمام، وانتظارُ داخلٍ إن لم يشقَّ.
وإن استأذنت امرأةً لمسجدٍ، كرهَ منْعُها، وبيئُها خيرٌ لها.

(و) سُنَّ (الإمام التخفيف) للصلاة (مع الإتمام) للصلاة؛ لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «إذا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِلنَّاسِ، فَلْيَخَفْ؛ فَإِنَّ فِيهِمُ السَّقِيمَ، وَالضَّعِيفَ، وَذَا الْحَاجَةَ. وَإِذَا صَلَّى لِنَفْسِهِ، فَلْيَطْوِلْ مَا شَاءَ» رواه الجماعة^(١).
وتكره سرعة تمنع مأموماً فَعَلَ ما يُسْنُ. ومحلُّ التخفيف: ما لم يُؤثِرْ مأمومٌ التَّطْوِيلَ.

(و) يُسْنُ لإمام أيضاً (انتظارُ داخلٍ) معه، أحسَّ به في ركوع ونحوه؛ لأنَّ الانتظارَ ثَبَتَ عنه عليه الصلاة والسلام في صلاة الخوف^(٢)؛ لإدراك الجماعة، وهذا المعنى موجودٌ هنا (إن لم يشقَّ) انتظاره على مأموم؛ لأنَّ حرمة مَنْ معه أعظم؛ فلا يشقُّ عليه لنفع الدَّاخل.

(وإن استأذنت امرأة) حرّة، أو أمة، زوجها ونحوه في خروجها (لمسجدٍ) تصلي فيه جماعة، ليلاً أو نهاراً (كره) له (منْعُها) منه؛ لحديث: «لا تمنعوا إماء الله مساجدَ الله»^(٣). وتخرجُ ثَفَلَةً: غير مطيَّبة، ولا لابسة ثوب زينة (وبيئُها خيرٌ لها) لقوله عليه الصلاة والسلام: «وبيوتهنَّ خيرٌ لهنَّ، وليُخْرُجَنَّ ثَفَلَاتٍ» رواه أحمد وأبو داود^(٤).

(١) البخاري (٧٠٣)، ومسلم (٤٦٧)، وأبو داود (٧٩٤)، والترمذي (٢٣٦)، والنسائي ٩٤/٢، وأحمد (٨٢١٨). وأخرجه أيضاً مسلم (٤٦٨) من حديث عثمان بن أبي العاص.

(٢) حديث صلاة الخوف سيأتي في بابهِ، وقال ابن حجر في «فتح الباري» ٢٤٥/٢: «وقد ذكر البخاري في «جزء القراءة» [يعني به: «خير الكلام في القراءة خلف الإمام» ص ٥٤] كلاماً معناه أنه لم يرد عن أحد من السلف في انتظار الدَّاخل في الركوع شيء، والله أعلم. اهـ.

(٣) أخرجه البخاري (٩٠٠)، ومسلم (٤٤٢) (١٣٦)، وهو عند أحمد (٤٦٥٥) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) لم نقف عليه بهذا اللفظ مجموعاً، بل أخرجه أحمد (٩٦٤٥)، وأبو داود (٥٦٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه قوله: «وبيوتهنَّ خيرٌ لهنَّ». وهو عند أحمد (٥٤٦٨)، وأبي داود (٥٦٧) عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «لا تمنعوا نساءكم المساجد، وبيوتهنَّ خيرٌ لهنَّ». قال النووي في «المجموع» ٩٤/٤، ٩٦ عن الحديث الأول: رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم. وقال عن الثاني: إسناده صحيح على شرط البخاري.

فصل

الأولى بالإمامة الأقرأ، العالمُ فقهَ صلاته، ثم الأفقه، ثم الأسنُّ، ثم الأشرف،

وظاهره: حتى مسجد النبي ﷺ.

ولاب، ثُمَّ وَلِيَّ مَحْرَمٍ، منعُ مَوْلِيَّتِهِ إِنْ خَشِيَ فِتْنَةً أَوْ ضَرَرًا، ومن الانفراد^(١).

فصل في الإمامة

(الأولى بالإمامة^(٢): الأقرأ) أي: الأجودُ قراءةً الأفقه، ثُمَّ الأجودُ قراءةً الفقيه^(٣)؛ لحديث: «يُؤمُّ القَوْمَ أقرُّهُمْ لكتابِ الله»^(٤)، ثُمَّ الأقرأ (العالمُ فقهَ صلاته) وإن لم يكن فقيهاً. ثُمَّ مع الاستواء في الجودة يقدم الأكثرُ قرآنًا الأفقه، ثُمَّ الأكثرُ قرآنًا الفقيه، ثُمَّ قارئُ أفقه، ثُمَّ قارئُ فقيه، ثُمَّ قارئٌ لا يعلمه^(٥). (ثُمَّ) إِنْ استَوَوْا فِي عَدَمِ الْقِرَاءَةِ، قُدِّمَ (الأفقه) الأعلَمُ بأحكامِ الصَّلَاةِ؛ لِمِزْيَةِ الْفَقْهِ (ثُمَّ) إِنْ استَوَوْا فِي الْقِرَاءَةِ وَالْفَقْهِ، فالأولى (الأسنُّ) أي: الأكبر؛ لحديث مالك بن الحويرث مرفوعاً: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَدِّنْ لَكُمْ أَحَدَكُمْ، وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ» متَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٦). ولأنَّه أَقْرَبُ إِلَى الْخُشُوعِ وَإِجَابَةِ الدُّعَاءِ. (ثُمَّ) مع الاستواء في السِّنِّ أيضاً، يقدِّم (الأشرف) وهو القرشي؛ إلحاقاً للإمامة الصُّغرى بالكبرى، ولقوله عليه الصَّلَاةُ والسَّلَام: «الْأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ»^(٧).

(١) جاء في هامش (س) ما نصه: «أي: سكنها منفردة. انتهى تقرير المؤلف».

(٢) في (م) و(ج) و(ز): «الإمامة».

(٣) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: ثُمَّ الأجودُ قراءةً الفقيه، أي: الذي يعلمُ فقه الصلاة وغيرها؛ إذ لَهُ مِزْيَةٌ عَمَّا بَعْدَهُ. انتهى تقرير».

(٤) أخرجه مسلم (٦٧٣)، وهو عند أحمد (١٧٠٦٣) من حديث أبي مسعود الأنصاري ؓ.

(٥) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: لا يعلمه، أي: فقه صلاته. انتهى تقرير المؤلف».

(٦) البخاري (٦٨٥)، ومسلم (٦٧٤)، وهو عند أحمد (٢٠٥٢٩).

(٧) جزء من حديث أخرجه النسائي في «الكبرى» (٥٩٠٩)، وهو عند أحمد (١٢٣٠٧) من حديث أنس بن مالك ؓ. وأخرجه أحمد (١٩٧٧٧) من حديث أبي برزة ؓ. ويشهد له ما أخرجه البخاري (٣٥٠١)،

ومسلم (١٨٢٠)، وهو عند أحمد (٤٨٣٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان».

ثم الأتقى، ثم مَنْ قَرَعَ .

وصاحب البيت، وإمام المسجد أحق، وحرّ،

فَتَقَدَّمَ بنو هاشم، ثُمَّ باقي قريش، ثُمَّ الأقدمُ هجرةً بنفسه^(١)، ثُمَّ الأسبقُ إسلاماً .
(ثُمَّ الأتقى) لقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَرُّكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]. (ثُمَّ)
إن^(٢) استوتوا فيما تقدّم، قُدّم عند التشاح (مَنْ قَرَعَ) بفتح القاف والرّاء، أي: غَلَبَ في
الْقُرْعَةِ، بَأَنْ خَرَجَتْ لَهُ، فَيَقْدَمُ^(٣)؛ قياساً على الأَذَان.

(وصاحب البيت) الصالح للإمامة^(٤) - ولو عبداً - أحقُّ بالإمامة ممّن حَضَرَهُ في
بيته؛ لقوله ﷺ: «لَا يُؤَمِّنُ الرَّجُلُ فِي بَيْتِهِ»^(٥) (وإمامُ المسجد) الرّاتب، الصالح
للإمامة، ولو عبداً (أحقُّ) بالإمامة فيه، ولو حَضَرَ أَفْقَهُ، أو أَقْرَأَ مِنْهُ، كصاحب
البيت؛ ولأنَّ ابنَ عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أتى أرضاً له، وعندها مسجدٌ يصلي فيه مولى
له، فصلّى ابنُ عمرَ معهم، فسألوه أَنْ يُؤَمَّهُمْ، فأبى، وقال: صاحبُ المسجدِ أحقُّ.
رواه البيهقي بسندٍ جيّد^(٦)، ولأنَّ التَّقَدَّمَ عليه يُسَيِّئُ الظَّنَّ به، وينفّرُ عنه. قال في
«الفروع»: ويتّجه: يُسْتَحَبُّ تقدِيمُهُما^(٧) الأفضَلُ منهما^(٨). ومحلُّ كونِ صاحبِ البيتِ
وإمامِ المسجدِ أحقَّ، حيث لم يحضرْ ذو سلطانٍ، فيقدّم؛ لقوله ﷺ: «ولا في
سلطانهِ»^(٩). وكذا سيّدُ عبدِ بيتِ العبد؛ لولايته على صاحبِ البيت.

(وحرّ) أولى بالإمامة من عبدٍ ومبعض؛ لأنّه أكملُ وأشرفُ. ولا تُكرهُ إمامةُ عبدٍ

(١) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: هجرة. أي: إلى بلاد الإسلام. انتهى، وخرج: بنفسه. مَنْ يهاجر أبوه - مثلاً - سابقاً. انتهى تقرير المؤلف».

(٢) في (م)، والأصل: «إذا».

(٣) في الأصل و(س): «القرعة».

(٤) في (م): «للإمامة».

(٥) سلف ص ١٤٤.

(٦) في «سننه» ١٢٦/٣، وهو عند الشافعي (١٠٨/١-١٠٩) «ترتيب مسنده»، وعبدالرزاق (٣٨٥٠).

(٧) جاء في هامش (س) ما نصه: «أي: صاحب البيت وإمام المسجد».

(٨) «الفروع» ٨/٣، وفيه: «الأفضل»، بدل «الأفضل».

(٩) أخرجه مسلم (٦٧٣)، وهو عند أحمد (١٧٠٦٣)، وسلفت الإشارة إليه ص ١٤٤.

ومقيم، وبصيرٍ أولى من ضدِّهم.

ولا تصحُّ خَلْفَ فاسقٍ،

في غيرِ جمعةٍ وعيدٍ.

(ومقيمٌ) أولى مِنْ مسافرٍ سَفَرَ قَصْرَ؛ لَأَنَّهُ رَبِّمَا قَصَرَ، ففَات المأمومين بعضُ الصَّلَاةِ جماعةً. ولا تُكره إمامةُ مسافرٍ بمقيمٍ إِنْ قَصَرَ، فَإِنْ أَتَمَّ، كُرِهَتْ.

(وبصيرٌ) أولى مِنْ أعمى؛ لَأَنَّهُ أَقْدَرُ عَلَى تَوْفِي النجاسة، واستقبال القبلة، وذلك معنى قوله: (أولى من ضدِّهم) المتقدم بيانه.

(ولا تصحُّ) الصَّلَاةُ (خَلْفَ) إمامٍ (فاسقٍ) باعتقادٍ، أو قولٍ، أو فعلٍ محرَّم، سواء أَعْلَنَ فِسْقَهُ أو أَخْفَاهُ؛ لقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾ [السجدة: ١٨]. وحديث ابنِ ماجه^(١) عن جابر مرفوعاً: «لا تُؤمَّنْ امرأةٌ رجلاً، ولا أعرابيٌّ مهاجراً، ولا فاجرٌ مؤمناً، إلَّا أَنْ يَقهرَهُ بسلطانٍ يخاف سَوَظَهُ وسيفَهُ». وتصحُّ خَلْفَ نائِبِهِ العَدْلِ. ولا يَوْمُ فاسقٍ فاسقاً، ويعيدُ مَنْ صَلَّى خَلْفَ فاسقٍ مطلقاً^(٢)، إلَّا في جمعةٍ وعيدٍ تَعَدَّرَا خَلْفَ غَيْرِهِ، وَإِنْ خَافَ أَذَى، صَلَّى خَلْفَهُ وأعاد.

^(٣) قال في «المنتهى»^(٤) وغيره: وتصحُّ خَلْفَ مَنْ خالف في فرعٍ لم يَفْسُقْ به. ومفهومه: لا تصحُّ إذا فسقَ به مع كونِ مذهبِ الإمام مخالفاً لمذهبِ المأموم، وربَّما يدخلُ في عمومِ قولهم: لا تصحُّ إمامةُ فاسقٍ مطلقاً. اهـ. فلا بدُّ من التقليد عند فسقِ الإمام، وأما الرجوعُ إلى عقيدةِ الإمام، ففي أركانِ الصَّلَاةِ وشروطِها، لا في شروطِ الإمامة، على ما يدلُّ عليه مواضعٌ من كلامهم^(٥).

(١) في «سننه» (١٠٨١) من طريق أبي جناب (خباب)، عن عبد الله بن محمد العدوي، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن جابر.... قال في «مصباح الزجاجة» ٢٠٥/١: هذا إسناد ضعيف لضعف علي بن زيد بن جدعان، وعبد الله بن محمد العدوي. وقال في «التلخيص الحبير» ٣٢/٢: والعدوي أتهمه وكيعٌ بوضع الحديث، وشيخه ضعيف، ورواه عبد الملك بن حبيب في «الواضحة» من وجه آخر؛ حدثنا.... وعبد الملك متهم بسرقة الأحاديث وتخليط الأسانيد. قاله ابن الفريسي.

(٢) جاء في هامش (س) ما نصه: «أي: سواء أعلم بفسقه في الصلاة أو بعدها. انتهى تقرير المؤلف».

(٣-٣) ليست في الأصل (و.س).

(٤) ٨٠/١.

ولا امرأة، وخنثى لرجل، ولا صبيّ لبالغ، ولا أخرس، ولا عاجز عن ركن أو شرط، إلّا بمثله، سوى إمام الحيّ المرجو زوال مرضه، ويصلّون وراءه جلوساً ندباً.

الهداية (ولا) تصحّ إمامة (امرأة) لرجل؛ لما روى ابن ماجه عن جابر مرفوعاً: «لا تؤمّن امرأة رجلاً»^(١). «^(٢) وكذا لا تصحّ إمامة امرأة لخنثى؛ لاحتمال كونه رجلاً»^(٣).

(و) لا تصحّ إمامة (خنثى لرجل) أو خنثى؛ لاحتمال أن يكون الإمام امرأة، والمأموم رجلاً، يقيناً أو احتمالاً.

(و) لا تصحّ إمامة (صبيّ) وهو من لم يبلغ (البالغ) في فرض؛ لقول ابن مسعود: لا يؤمّ الغلام حتى تجبّ عليه الحدود»^(٤).

(ولا) تصحّ صلاة خلف (أخرس) «ولو بأخرس»؛ لأنّه لم يأت بفرض القراءة، ولا بدّله.

(ولا) تصحّ خلف (عاجز عن ركن) كركوع، أو سجود، أو غيرهما (أو) عاجز عن (شرط) كاستقبال القبلة (إلّا بمثله) في العجز عن ذلك الركن أو الشرط. وكذا عاجز عن قيام لا تصحّ إمامته في الفرض، إلّا بمثله (سوى إمام الحيّ) أي: الإمام الراتب بمسجد إذا عجز عن القيام لمرض، بشرط أشار إليه بقوله (المرجو) بصيغة اسم المفعول: أي: الذي يُرجى (زوال مرضه) فتصحّ خلفه (ويصلّون وراءه جلوساً ندباً) ولو مع قدرتهم على القيام؛ لحديث عائشة رضي الله عنها: صلّى النبي ﷺ في بيته وهو شاك، فصلّى جالساً، وصلّى وراءه قوم قياماً، فأشار إليهم أن اجلسوا، فلمّا انصرف قال: «إنما جعل الإمام ليؤتمّ به» إلى أن قال: «فإذا صلّى جالساً، فصلّوا

(١) سلف تخريجه آنفاً.

(٢-٣) ليست في الأصل (و)س.

(٣) أخرجه الأثرم كما في «منتقى الأخبار» لابن تيمية ١/٦٣١، و«تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي ١١٢٠/٢.

(٤-٤) في الأصل (و)ح) و(س): «ولو من أخرس».

وإن ابتدأ بهم قائماً، وعجز فجلس، ائتموا خلفه قياماً.
ولا خلف محدث أو نجس يعلم ذلك، فإن جهل مع مأموم حتى
انقضت، صححت لمأموم.

الهداية جلوساً أجمعين» متفق عليه^(١). قال ابن عبد البر^(٢): هذا من طرق متواترة. وتصح
خلفه قياماً؛ لأنه الأصل.

(وإن ابتدأ) الإمام (بهم) أي: بالمأمومين الصلاة حالة كونه (قائماً، وعجزاً)
عن القيام في أثنائها (فجلس) الإمام (ائتموا) أي: المأمومون (خلفه قياماً) وجوباً؛
لأنه ﷺ صلى في مرض موته قاعداً، وصلى أبو بكر والناس خلفه قياماً. متفق عليه من
حديث عائشة^(٣)، وكان أبو بكر ابتدأ بهم الصلاة قائماً - كما أجاب به الإمام
أحمد^(٤) - فوجب أن يئتموها كذلك. (ولا) تصح الصلاة (خلف محدث) حَدَثًا أكبر أو
أصغر يعلم ذلك. (أو) أي: ولا تصح خلف (نجس) أي: من ببدنه، أو ثوبه، أو
بقعته نجاسة غير مغفوة عنها (يعلم ذلك) أي: حدثه أو نجسه؛ لأنه أخل بشرط الصلاة
مع القدرة، أشبه المتلاعب.

(فإن جهل) إمام حدثه أو نجسه (مع) جهل (مأموم) بذلك (حتى انقضت) الصلاة
(صححت) الصلاة (لمأموم) وحده؛ لحديث البراء بن عازب: «إذا صلى الجنب
بالقوم، أعاد صلاته، وتمت للقوم صلاتهم» رواه محمد بن الحسين الحراني^(٥).

(١) البخاري (٦٨٨)، ومسلم (٤١٢) وسلف تخريجه ص ١٣٧ مجزءاً.

(٢) في «التمهيد» ١٣٨/٦.

(٣) البخاري (٧١٣)، ومسلم (٤١٨).

(٤) في «مسائل برواية أبي داود» ص ٤٣.

(٥) لعله في كتابه «الفوائد» ولا يزال مخطوطاً ولم يطبع، وأخرجه أيضاً الدارقطني في «سننه» (١٣٦٨)،
والبيهقي ٤٠٠/٢ بنحوه. قال ابن حجر في «التلخيص الحبير» ٣٣/٢: وفيه: جويبر، وهو متروك،
وفي السند انقطاع أيضاً. اهـ. والحراني هو أبو سليمان محمد بن الحسين الحراني، سكن بغداد وحدث
بها، وكان شيخاً ثقة مستوراً حسن المذهب، (ت ٣٥٧هـ). «تاريخ بغداد» ٢/٢٤٢، و«فهرس
مخطوطات دار الكتب الظاهرية» [المنتخب من مخطوطات الحديث] للشيخ محمد ناصر الدين الألباني
ص ١٦٤.

ولا إمامة مَنْ لا يُحْسِنُ الفاتحةَ، أو يُدْغِمُ ما لا يُدْغَمُ، أو يُبَدِّلُ حرفاً
بآخر، غيرَ ضادٍ ﴿الْمَغْضُوبِ﴾ و﴿الضَّالِّينَ﴾ ظاء، أو يَلْحَنُ فيها لحناً يُحِيلُ
المعنى، إلّا بمثله.

وإنما تصحَّ صلاةُ المأموم إن كان قد قرأ الفاتحةَ؛ لأنَّ الإمامَ إنما تحمَّلها عنه مع
صحَّةِ إمامته، كما ذكره ابنُ قُندُس. اهـ.

وعُلم منه: أنَّه إن عَلِمَ الإمامُ، أو بعضُ المأمومين قَبْلَ الصَّلَاةِ، أو فيها، أعاد
الْكُلَّ. وظاهره: ولو نسي بعد عِلْمِهِ، فيعيدون، إلّا إن كانوا بجمعةٍ، أو عيدٍ، وهم
بإمامٍ أو بمأموم كذلك أربعون، فيعيدُ الكُلَّ.

(ولا) تصحَّ (إمامة) أُمِّيٌّ، إلّا بمثله، وهو (مَنْ لا يُحْسِنُ) أي: يحفظ (الفاتحةَ،
أو^(١) يُدْغِمُ) فيها (ما) أي: حرفاً (لا يُدْغِمُ) كإدغام هاءِ «الله» في راءِ «ربِّ» وهو
الأرث، بالمشاة الفوقية. قال في «المصباح»^(٢): الرُّثَّةُ - بالضَّمِّ - : حُبْسَةُ في اللِّسان.

(أو يُبَدِّلُ حرفاً) منها (ب) حرفٍ (آخر) لا يُبَدِّلُ به، وهو الألفُ؛ لحديث:
«ليؤمَّكم أقرؤكم» رواه البخاريُّ وأبو داود^(٣) (غير ضادٍ ﴿الْمَغْضُوبِ﴾ و) ضادٍ
﴿الضَّالِّينَ﴾) إذا أبدلها بـ (ظاءٍ) عَجَزاً، فلا يصيرُ به أُمِّيًّا، فتصحَّ إمامته ولو بغير
مثله، سواء عَلِمَ الفرقَ بينهما لفظاً ومعنى، أو لا^(٤).

(أو يَلْحَنُ) عطف على: «لا يُحْسِنُ» أي: ولا تصحَّ إمامةٌ من يَلْحَنُ (فيها) أي:
في الفاتحة (لحناً يُحِيلُ) أي: يغيِّرُ (المعنى) كفتحِ همزةٍ ﴿أَهْدِنَا﴾، وكسرِ كافٍ
﴿إِيَّاكَ﴾، وضمِّ تاءٍ ﴿أَنْعَمْتَ﴾؛ لأنَّه عاجزٌ عن قَرْضِ القراءة؛ فلا تصحَّ إمامته (إلّا
بمثله) في ذلك العَجَز، فلا يصحُّ اقتداء عاجزٍ عن نصفِ الفاتحة الأولى بعاجزٍ عن

(١) في (م): «و».

(٢) مادة: (رتت).

(٣) البخاري (٤٣٠٢) بنحوه، وأبو داود (٥٨٥) واللفظ له، وهو عند أحمد (١٥٩٠٢) بنحوه أيضاً من
حديث عمرو بن سلمة ؓ.

(٤) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: سواء علم إلخ، أي: بشرط أن لا يقدر على عدم التغيير. انتهى.
تقرير المؤلف».

وإن قَدَرَ على إصلاحه ، لم تصحَّ صلاته .
وتكره إمامة لَحَّان ، وفَأَفَاءٍ ، ونحوه ، ومن لا يُفَصِّح ببعض الحروف ،
واقطع يدين ، أو رجلين ، أو إحداهما ، أو أنفٍ .
وأن يؤمَّ أجنبيَّةً فأكثر لا رجلَ معهنَّ ،

نصفها الأخير ، ولا عكسه .

(وإن) تعمَّد غيرُ الأُمِّيِّ إدغامَ مالا يُدغمُ ، أو إبدالَ مالا يبدلُ ، أو اللَّحْنَ المحيَلُ
للمعنى ، أو (قَدَرَ) الأُمِّيُّ (على إصلاحه) فَتَرَكَه (لم تصحَّ صلاته) لأنَّه أخرجه بذلك
عن كونه قرآنًا ؛ فهو كسائرِ الكلام . قال في «الفروع»^(١) : وَيَكْفُرُ إن اعتقدَ إباحته .
(وتكره إمامة لَحَّان) بتشديد الحاءِ المهملةِ : أي : كثيرِ لَحْنٍ ، لم يُحَلِّ معنًى^(٢) ،
كجَرِّ دالٍ ﴿الْحَمْدُ﴾ ، وضمِّ هاءٍ ﴿لِلَّهِ﴾ سواءَ كان المؤتمُّ مثله ، أو لا ؛ لأنَّ مدلولَ
اللفظِ باقٍ ، فإن لم يكن كثيرَ اللَّحْنِ ، لم يُكره .

(و) تكره إمامة (فَأَفَاءٍ) بالمدِّ : الذي يكرِّرُ الفاءَ (ونحوه) كتمتَّام : يكرِّرُ التَّاءَ .

(و) تكره إمامة (مَنْ لا يُفَصِّحُ ببعض الحروف) كالقاف والضَّاد .

(و) تكره إمامة (اقطع يدين ، أو) اقطع (رجلين ، أو) اقطع (إحداهما) أي : اقطع
يدَ أو رجلٍ إذا أمكنه القيام ، وإلا ، فبمثله (أو) اقطع (أنفٍ) للاختلافِ في صحَّةِ إمامةِ
مَنْ ذُكر .

(و) كُرهَ (أن يؤمَّ) رجلٌ امرأةٌ (أجنبيَّة) منه (فأكثر) من امرأةٍ (لا رجلَ معهنَّ) لأنَّه
عليه الصلاة السَّلام نهى عن خلوة الرجل بالأجنبيَّة ، ولما فيه من مخالطة الوسواس ،
لكنَّ إن كانت إمامته للأجنبيَّة مع خلوة ، حَرُمَ . وإن أمَّ محارمه ، أو أجنبيَّات معهنَّ
رجلٌ أو محرَّمه ، فلا كراهة .

(١) ٢٨٩/٢ .

(٢) في (م) : «المعنى» .

أو قوماً أكثرهم يكرهه بحق.

ويصحُّ ائتمامٌ من يقضي صلاةً بمؤدّيها، وعكسه، لا مفترضٍ بمتنفلٍ، ولا ظَهْرٍ خَلْفَ نَحْوِ عَصْرِ.

(أو)^(١) أي: وكَرِهَ أَنْ يُؤَمَّ (قوماً أكثرهم يكرهه بحق) كما لو كَرِهوه لخليلٍ في دينه الهداية أو فضله؛ لحديث أبي أمامة مرفوعاً: «ثلاثة لا تجاوزُ صلاتهم أذانهم، العبدُ الآبُ حَتَّى يَرَجَعَ، وامرأةٌ باتَتْ وزوجها عليها ساخطٌ، وإمامٌ قومٍ وهم له كارهون» رواه الترمذي^(٢). فَإِنْ كَرِهوه بغيرِ حقٍّ، لم يُكْرَهْ أَنْ يُؤَمَّهُم.

(ويصحُّ ائتمامٌ مَنْ يقضي صلاةً بمؤدّيها) كأن يصلي شخصُ الظَهْرَ مثلاً قضاءً خَلْفَ إمامٍ يصليها أداءً (و) يصحُّ (عكسه) وهو ائتمامٌ مُؤدّي صلاةٍ بقاضيتها؛ كأن يصلي الظَهْرَ أداءً خَلْفَ إمامٍ يصليها قضاءً؛ لأنَّ الصَّلَاةَ واحدةً، وإنَّما اختلفَ الوقتُ. و(لا) يصحُّ ائتمامٌ (مفترضٍ بمتنفلٍ) كما لو صلى الظَهْرَ خَلْفَ مَنْ تطوَّعَ بأربعِ ركعاتٍ؛ لقوله ﷺ: «فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ»^(٣)، وكونُ صلاةِ المأمومِ غيرَ صلاةِ الإمامِ اختلافٌ عليه؛ لأنَّ صلاةَ المأمومِ لا تتأدَّى بنيةِ صلاةِ الإمامِ، لكنَّ تصحُّ العيدِ خلفَ مَنْ يقولُ إِنَّهَا سُنَّةٌ، وإن اعتقد المأمومُ أَنَّها فرضٌ كفايةً؛ لعدم الاختلافِ عليه فيما يظهرُ. قاله المصنِّفُ^(٤)، إلَّا إذا صلى بهم في خوفٍ صلاتين، ويصحُّ عكسها. و(لا) يصحُّ ائتمامٌ مصلٍّ نحوِ (ظَهْرٍ خَلْفَ) إمامٍ يصلي (نحوَ عصرٍ) لاختلافِ الصَّلَاتَيْنِ.

(١) في (م) و(ح): «و».

(٢) في «سننه» (٣٦٠)، وقال: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه. قال النووي في «خلاصة الأحكام» ٧٠٤/٢: ضَعَفَهُ البيهقي [١٢٨/٣]، والأرجح هنا قول الترمذي. اهـ وله شاهد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، أخرجه ابن ماجه (٩٧١). قال البوصيري في «مصابح الزجاجة» ١/١٩١: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات.

(٣) جزء من حديث: «إنَّما جعل الإمام ليؤتم به، فلا تختلفوا عليه»، وسلف تخريج الفقرة الأولى منه ص ١٣٧.

(٤) في «شرح منتهى الإرادات» ١/٥٧٢، وما بعده منه أيضاً.

فصل

يقفُ اثنان فأكثرُ خلفِ إمامٍ ندباً، ويصحُّ عن يمينه، وبجنبه لا يساره

فقط

الهداية

فصلٌ في موقفِ الإمامِ والمأموم

(يقفُ اثنان فأكثر) من المأمومين (خلف إمام ندباً) يعني أنَّ السَّنةَ وقوفُ إمام الجماعةِ الذكورِ متقدماً عليهم؛ لأنَّه عليه الصلاة والسلام كان إذا قام إلى الصَّلَاة، تقدَّم، وقام أصحابه خَلْفَه. ولمسلم وأبي داود: أنَّ جابراً وجباراً وقف أحدهما عن يمينه والآخرُ عن يساره، فأخذ بأيديهما حتَّى أقامهما خَلْفَه^(١). والسَّنةُ أيضاً توسُّطه الصفِّ، وقربه منه، إلَّا إمام غُرَّة، فيقفُ بينهم وجوباً.

(ويصحُّ) وقوفُ جماعة (عن يمينه) أي: الإمام (و) يصحُّ أيضاً وقوفُهم (بجنبه) بأن يقفَ الإمامُ بينهم؛ لحديثِ ابنِ مسعودٍ: «أنَّه صَلَّى بين علقمة والأسود^(٢)»، وقال: هكذا رأيتُ النَّبيَّ ﷺ فَعَلَّ رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٣).

(ولا) يصحُّ أن يقفَ مأمومٌ فأكثرُ عن (يساره) أي: الإمام (فقط) أي: مع خلْوِ يمينِ الإمامِ إنَّ صَلَّى ركعةً فأكثرَ؛ لأنَّه خالفَ موقفَه؛ لإدارته عليه الصلاة والسلام ابنَ عباسٍ وجابراً لما وقفا عن يساره^(٤).

(١) «صحيح» مسلم (٣٠١٠)، و«سنن» أبي داود (٦٣٤) من حديث عبادة بن الصامت ؓ مطولاً. وجبار هو: أبو عبد الله جبار بن صخر بن أمية بن خنساء بن سنان، الأنصاري، ثم الأسلمي، ذكر في أهل العقبة، وأهل بدر. (ت ٣٠ هـ في خلافة عثمان ؓ). «الإصابة» ٥٦/٢-٥٧.

(٢) هو: أبو عمرو الأسود بن قيس النخعي الكوفي، خال إبراهيم النخعي، كان مخضرمًا أدرك الجاهلية والإسلام. (ت ٧٥ هـ). «السير» ٥٣-٥٠/٤. وعلقمة: هو أبو شبل علقمة بن قيس النخعي الكوفي، ولد في أيام الرسالة المحمدية، وعداده من المخضرمين. (ت ٦٢ أو ٦٥ هـ). «السير» ٥٣/٤-٦١.

(٣) في «مسنده» (٤٣٨٦). قال في «التمهيد» ٢٦٧/١: والصحيح عندهم فيه التوقيف على ابن مسعود. اهـ وهو عند مسلم (٥٣٤).

(٤) حديث ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه البخاري (١١٧)، ومسلم (٧٦٣)، وهو عند أحمد (١٨٤٣). وحديث جابر ؓ أخرجه مسلم (٧٦٦)، وهو عند أحمد (١٤٧٨٩).

أَوْ قُدَّامِهِ، وَلَا الْفَذُّ خَلْفَهُ، أَوْ خَلَفَ صَفٌّ، إِلَّا امْرَأَةً خَلَفَ رَجُلٍ.
وَتَقَفْتُ إِمَامَةً النِّسَاءِ فِي صَفِّهِنَّ نَذْبًا.

وِيلِيهِ رَجَالٌ،

الهداية

(أو) أي: ولا يصحُّ وقوفُ مأمومٍ (قُدَّامه) أي: الإمام، فمتى تقدَّمه مأمومٌ ولو بإحرامٍ، لم تصحَّ لمأمومٍ، إلَّا في شدَّةِ خوفٍ إذا أمكنه متابعتُه، وفيما إذا تقابلا، أو تدابرا داخلَ الكعبة^(١)، لا إن جعلَ ظَهْرَه إلى وَجْهِ إمامه، وفيما إذا استدارَ الصَّفُّ حولَها، والإمامُ عنها أبعدُ ممن هو في غيرِ جهته، والاعتبارُ في التقدُّم والتأخُّر حالُ القيام بمؤخِّرِ القَدَم وهو العَقَب، وفي قعودٍ بالألِيَّة.

(ولا) يصحُّ وقوفُ (الفَذِّ) أي: الواحد (خَلْفَه) أي: الإمام (أو خلفَ صَفٍّ) إن صَلَّى ركعة فأكثرَ وحده (إِلَّا امْرَأَةً) وقفت (خَلَفَ رَجُلٍ) أو خَلَفَ صَفٌّ رَجَالٍ، فيصحُّ، بل ذلك هو السُّنَّة؛ لحديث أنسٍ أنَّ جدَّته مُلَيْكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَطَعَامِ صَنْعَتِهِ، فَأَكَلَ، ثُمَّ قَالَ: «قَوْمُوا لِأَصْلِي لَكُمْ» فَقَمْتُ إِلَى حَصِيرٍ قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طَوْلٍ مَا لَبِثُ، فَنَضَحْتُهُ بِمَاءٍ، فَقَامَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَمْتُ أَنَا وَالْيَتِيمُ وَرَاءَهُ، وَقَامَتِ الْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا، فَصَلَّيْ لَنَا رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ انْصَرَفَ. رواه الجماعةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَه^(٢).

(وَتَقَفْتُ إِمَامَةً النِّسَاءِ فِي صَفِّهِنَّ) أي: بينهنَّ (نَذْبًا) روي عن عائشة^(٣). (وِيلِيهِ) أي: الإمام نَذْبًا من أنواع مأمومين (رَجَالٌ) أحرارٌ بالغون، الأفضَلُ فالأفضل، ثُمَّ

(١) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: داخل الكعبة. أي: وكانت الصلاة نفلًا؛ إذ الفرض لا يصح داخلها. انتهى. تقرير المؤلف».

(٢) البخاري (٣٨٠)، ومسلم (٦٥٨)، وأبو داود (٦١٢)، والترمذي (٢٣٤)، والنسائي في «المجتبى» ٨٥/٢، وهو عند أحمد (١٢٣٤٠). وورد في المصادر: «لَبِثٌ» بدل: «لَبِثُ»، قال ابن حجر في «فتح الباري» ١/٤٩٠: فيه أن الافتراض يسمى لبسًا. وقال العيني في «عمدة القاري» ٤/١١١: وأصل هذه المادة - لبس - تدل على مخالطة ومداخلة، وليس هاهنا «لبس» من لبست الثوب، وإنما هو من قولهم: لبستُ امرأةً: أي: تمتعت بها زمانًا، فحيتنئذ يكون معناه: قد اسودَّ من كثرة ما تمتع به طول الزمان.

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٥٠٨٦) و(٥٠٨٧)، وابن أبي شيبة ٨٩/٢، والبيهقي ٣/١٣١.

ثم صبيان، ثم نساء، الأفضل فالأفضل، كجنازتهم.
وَمَنْ لَمْ يَقِفْ مَعَهُ إِلَّا امْرَأَةً، أَوْ مَنْ عَلِمَ حَدَثَهُ أَوْ نَجَسَهُ، أَوْ صَبِيًّا فِي
فَرَضٍ، فَفَذُّ.

عبيد بالغون، الأفضل فالأفضل؛ لحديث: «يليني»^(١) منكم أولو الأحلام والنهي»
رواه مسلم^(٢).

(ثم صبيان) أحرار، ثم أرقاء، الأفضل فالأفضل؛ لأنه ﷺ صلى فصفت الرجال،
ثم صفت خلفهم الغلمان. رواه أبو داود^(٣).

(ثم نساء) بالغات أحرار، ثم أرقاء، ثم غير البالغات الأحرار، ثم الأرقاء،
الفضلى فالفضلى، فيقدم من كل نوع (الأفضل فالأفضل، كجنازتهم) يعني أنه يقدم
من جناز إلى الإمام، وكذا إلى القبلة في قبر حيث جاز: حرٌّ بالغ، فعبء، فصبي،
فامرأة كذلك. (ومن) أي: أي مأموم (لم يقف معه) في صفه (إلا) كافر أو (امرأة) أو
خشي وهو ذكر، ففد؛ لأن صلاة الكافر غير صحيحة، والمرأة والخشي ليسا من أهل
الوقوف معه (أو) لم يقف معه إلا^(٤) (من علم حدثه، أو نجسه) أو مجنون، ففد
مطلقاً؛ لأن وجودهم كعدمهم. وكذا سائر من لا تصح صلاته^(٥).

(أو) لم يقف مع رجلٍ إلا (صبي في) صلاة (فرض، ففد) أي: فرد؛ لأنه لا
تصح إمامته بالرجل في الفرض، فلا تصح مصافته له، وتصح مصافته مفترضٍ لمتنفلٍ

(١) في (م) و(ح): «يليني».

(٢) برقم (٤٣٢)، وهو عند أحمد (١٧١٠٢) من حديث أبي مسعود الأنصاري ؓ.

(٣) في «سننه» (٦٧٧)، وهو عند أحمد (٢٢٩١١). قال النووي في «خلاصة الأحكام» ٧١٤/٢: رواه أبو
داود والبيهقي [٩٧/٣] بإسناد حسن.

(٤-٥) جاءت العبارة في (ح) هكذا: [(من) أي: شخص (علم) المأموم (حدثه) أي: حدث ذلك الشخص
الذي لم يقف معه غيره (أو) علم (نجهه) أي: نجاسته، فقد قال المصنف: وكذا لو علم المضاف
حدث أو نجس نفسه، قال في «الشرح»: وكذا إذا وقف معه سائر من لا تصح صلاته، فدل أن من
صحت صلاته صحت مصافته. انتهى].

ومن وجد فُرْجَةً، دخلها، وإلّا، فعَنْ يَمِينِ إمامه، فَإِنْ لم يُمكنه، نَبّه العدة من يقوم معه.

وَمَنْ صَلَّى رَكْعَةً فُذًّا، لم تصحّ.
وإن ركع فُذًّا، ثم دخل الصَّفّ، أو وقف معه آخرُ قَبْلَ سجودِ إمامه، صحّت.

بالغ، كأمي، وأخرس، وعاجز عن رُكن أو شرط، وناقص طهارة ونحوه، وفاسق ومجهول حدّته أو نجسه.

(وَمَنْ) أراد الصَّلَاةَ، وقد أقيمت الصفوف، فَإِنْ (وَجَدَ فُرْجَةً) - بضمّ الفاء وفتحها - أي: خَلَلًا في صفّ ولو بعيدة (دَخَلَهَا) أي: الفرجة. ويكره مشيه إليها عَرَضًا، وإن وجد الصَّفّ غير مرصوص، وقف فيه، نصًّا (وإلّا) أي: وإن لم يجد فُرْجَةً، وكان الصَّفّ مرصوصاً (فد) يقف (عن يمين إمامه) إن أمكنه؛ لأنّه موقف الواحد.

(فإن لم يُمكنه) الوقوف عن يمين الإمام (نَبّه) بِنَحْنَحَةٍ، أو إشارة، أو كلام، كقوله: ليتأخّر أحدكم؛ أَكُونُ معه صفًّا. (من يقوم معه) صفًّا؛ لِيَتِمَّكَنَ من الاقتداء، ولزم المنبّه أن يتأخّر؛ ليقف معه، وكُره تنبيهه بجذبه.

(وَمَنْ صَلَّى رَكْعَةً فُذًّا) خلف إمام، أو صفّ، ولو امرأة خلف امرأة (لم تصحّ) صلاته، عالمًا كان أو جاهلاً، أو ناسياً، أو عامداً؛ لحديث وابصة بن مَعْبَد «أنّ النبي ﷺ رأى رجلاً يصلي خلف الصَّفّ، فأمره أن يعيد الصَّلَاة» رواه أحمد والترمذي^(١). وظاهره: ولو رُجِمَ في ثانيّة الجمعة، فخرج من الصَّفّ، وبقي منفرداً، فينوي المفارقة، ويتمّ لنفسه، وإلّا، بطلت. وصحّحه في «تصحيح الفروع»^(٢).

(وإن ركع فُذًّا) لعذر، كخوف فوت الركعة (ثم دخل الصَّفّ) قبل سجود الإمام،

(١) أحمد (١٨٠٠٠)، والترمذي (٢٣٠) و(٢٣١)، وهو أيضاً عند أبي داود (٦٨٢)، وابن ماجه (١٠٠٤). قال الترمذي: وحديث وابصة حديث حسن.

(٢) ٣٨/٣.

فصل

يُصَحُّ اقْتِدَاءُ مَأْمُومٍ بِإِمَامٍ فِي مَسْجِدٍ مُطْلَقاً إِنْ سَمِعَ التَّكْبِيرَ، وَكَذَا خَارِجَهُ إِنْ رَأَى الْإِمَامَ، أَوْ مَنْ وَرَاءَهُ.
وَيُكْرَهُ عُلُوُّ إِمَامٍ عَنْهُ ذِرَاعاً فَأَكْثَرَ،

الهداية
صَحَّتْ (أَوْ) رُكْعٌ فَذَا لِعَذْرِ، ثُمَّ (وَقَفَ مَعَهُ آخِرُ قَبْلِ سَجُودِ إِمَامِهِ، صَحَّتْ) صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرَةَ - وَاسْمُهُ نُفَيْعٌ - رُكْعَ دُونَ الصَّفِّ، ثُمَّ مَشَى حَتَّى دَخَلَ الصَّفِّ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «زَادَكَ اللَّهُ جِرْصاً وَلَا تَعُدْ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(١). فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ، لَمْ تَصَحَّ؛ لِأَنَّ الرُّخْصَةَ وَرَدَتْ فِي الْمَعْذُورِ؛ فَلَا يُلْحَقُ بِهِ غَيْرُهُ. وَقَدْ م فِي «الْكَافِي»^(٢): تَصَحُّ.

فصل في الاقتداء

(يُصَحُّ اقْتِدَاءُ مَأْمُومٍ بِإِمَامٍ) وَهُمَا (فِي مَسْجِدٍ مُطْلَقاً) أَي: سِوَاءَ رَأْيِ الْمَأْمُومِ إِمَامَهُ، أَوْ مَنْ وَرَاءَهُ، أَوْ لَا، أَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا حَائِلٌ، أَوْ لَا (إِنْ سَمِعَ) مَأْمُومٌ (التَّكْبِيرَ) لِأَنَّهُ^(٣) يَتِمَكَّنُ مِنْ مُتَابَعَتِهِ. وَالْمَسْجِدُ مُعَدٌّ لِلْاجْتِمَاعِ.

(وَكَذَا) يُصَحُّ اقْتِدَاءُ مَأْمُومٍ (خَارِجَهُ) أَي: الْمَسْجِدِ الَّذِي بِهِ الْإِمَامُ (إِنْ رَأَى) الْمَأْمُومُ (الْإِمَامَ، أَوْ) رَأَى (مَنْ وَرَاءَهُ) مِنَ الْمَأْمُومِينَ وَلَوْ فِي بَعْضِهَا، أَوْ مِنْ شُبَّانِكَ حَيْثُ أَمَكَنَهُ الْمُتَابَعَةُ، وَلَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثِ مِائَةِ ذِرَاعٍ، وَلَا يُكْتَفَى إِذْنٌ بِسَمَاعِ التَّكْبِيرِ.

^(٤) (وَيُكْرَهُ عُلُوُّ إِمَامٍ) هـ (عَنْهُ) أَي: عَنْ مَأْمُومٍ^(٥) (ذِرَاعاً فَأَكْثَرَ) لِحَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ

(١) فِي «صَحِيحِهِ» (٧٨٣)، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٢٠٤٠٥).

(٢) ٤٣٢-٤٣٣.

(٣) بَعْدَهَا فِي (ح): «بِسَمَاعِ التَّكْبِيرِ».

(٤-٤) فِي (ح): «وَيُكْرَهُ عُلُوُّ إِمَامِهِ، أَي: ارْتِفَاعُهُ عَنْهُ، أَي عَنْ مَأْمُومٍ ارْتِفَاعاً كَثِيراً بِأَنْ يَكُونَ...».

(٥) «سَنَنُ» أَبِي دَاوُدَ (٥٩٨) وَلَفْظُهُ فِيهِ: «إِذَا أُمَّ الرَّجُلُ الْقَوْمَ، فَلَا يَقُمْ فِي مَكَانٍ أَرْفَعَ مِنْ مَقَامِهِمْ». قَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي «مَعَالِمِ السَّنَنِ» ٣٠٩/١: فِي إِسْنَادِهِ رَجُلٌ مَجْهُولٌ.

وصلاته في الطاق، وتطوُّعُه موضعٌ مكتوبةٌ بعدها، ^(١) وإطالة قعوده
مستقبل القبلة بعدها ^(٢) إلا لحاجة،
العمدة

عن حذيفة مرفوعاً: «إذا أمَّ الرجلُ القومَ، فلا يؤمَّنُ في مكانٍ أرفعَ مِنْ مكانِهِمْ» ^(٥) فإن
كان مع الإمام أحدٌ مساوٍ له، أو أعلى منه، زالت الكراهة. نقله ابن نصر الله عن
«المغني» ^(٢)، فإن كان العلو يسيراً دون ذراعٍ، كدرجة منبرٍ، لم يكره، ولا بأس بالعلو
ولو كثيراً لمأموم.

(و) تُكره (صلاته) أي: الإمام (في الطاق) أي: المحراب ^(٣) ^(٤)، إن منع ذلك
مشاهدته - روي عن ابن مسعود وغيره ^(٥) - فيقف عن يمين المحراب نصّاً، إن لم يكن
حاجة؛ فإن لم يمنع مشاهدته، لم يُكره.

(و) يُكره (تطوُّعُه) أي: الإمام (موضع) صلاة (مكتوبةٌ بعدها) نصّاً؛ لحديث
المغيرة بن شعبة مرفوعاً: «لا يصلِّيَنَّ الإمامُ في مقامه الذي صلَّى فيه المكتوبةُ حتَّى
يتنحَّى عنه» رواه أبو داود ^(٦). ولأنَّ في تحوُّله إعلماً بأنَّه صلَّى؛ فلا ينتظر ^(٧).

(١-١) ليست في المطبوع، والمثبت موافق لما في «هداية الراغب».

(٢) ٤٩/٣.

(٣) إلى هنا نهاية السقط في (ز).

(٤) «المطلع» ص ١٠١.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ٥٩/٢، والبزار في «مسنده» ٢١/٥ عن ابن مسعود أنه كره الصلاة في المحراب.
لفظ البزار. قال في «مجمع الزوائد» ١٥/٢: رواه البزار، ورجاله ثقات. وأخرجه ابن أبي شيبة ٥٩/٢
عن إبراهيم النخعي أنه كان يكره الصلاة في الطاق.

(٦) في «سننه» (٦١٦)، وهو عند ابن ماجه (١٤٢٨)، واللفظ له، من طريق عطاء، عن المغيرة، به. قال أبو
داود: وعطاء الخرساني لم يدرك المغيرة بن شعبة.

(٧) بعدها في (ح) و(ز): «وفهم من قوله: بعدها. أنه لا يكره تطوُّعه قبل المكتوبة في موضعها».

(٨) بعدها في (ح) و(ز): «أي: عقب السلام».

ويُكره وقوفُ مأمومين بين سوارٍ تقطُع الصفوفَ بلا حاجةٍ.

فصل

يُعذر بترك جماعةٍ وجماعةٍ مريضٍ،

الهداية

(و) يُكره لإمام (إطالةُ قعوده مستقبلَ القبلةَ بعدها) أي: بعد المكتوبة^(١) (إلا لحاجةٍ) كأن يكونَ ثَمَّ نساءٌ؛ لحديث عائشة رضي الله عنها: «كان النبي ﷺ إذا سلَّم، لم يقعدُ إلا مقدارَ ما يقولُ: اللهم أنتَ السَّلامُ، ومِنكَ السَّلامُ، تباركتُ يا ذا الجلال والإكرام» رواه مسلم^(١).

ويُستحبُّ لمأمومٍ ألا ينصرفَ قبلَه إن لم يطلُب بُنْثَه، فإن كان ثَمَّ نساءٌ، مكثَ هو والرجالُ حتَّى ينصرفَ النساءُ، لئلا يختلطَ الرجالُ بالنساءِ.

(ويُكره وقوفُ مأمومين بين سوارٍ^(٢)) جمعُ سارية، كجارية وجوارٍ، وهي الأسطوانة. قاله في «المصباح»^(٣) (تقطع الصفوفَ) عُرْفًا؛ لقول أنسٍ: كُنَّا نَنَقِي هذا على عهدِ رسولِ الله ﷺ. رواه أحمدُ وأبو داود، وإسناده ثقاتٌ^(٤). قال أحمد: لأنَّه يقطع. فإن كان الصفُّ صغيراً قَدَّرَ ما بين السَّاريتين، لم يُكره، ومحلُّ الكراهة: إذا كان (بلا حاجةٍ) كضيقِ مسجدٍ أو مطرٍ، وإلا، لم يُكره.

فصلٌ في الأعذار المسقطة للجمعة والجماعة

(يُعذر) بالبناء للمفعول (بترك جماعةٍ وجماعةٍ مريضٍ) بالرفع، نائبُ فاعلٍ:

(١) برقم (٥٩٢).

(٢) بعدها في (س): «أي عمدان».

(٣) مادة: (سرى).

(٤) أحمد (١٢٣٣٩)، وأبو داود (٦٧٣)، وهو عند الترمذي (٢٢٩)، والنسائي في «المجتبى» ٩٤/٢. قال الترمذي: حديث أنس حديث حسن صحيح.

(٥) البخاري (٦٦٤)، ومسلم (٤١٨).

العمدة ومدافعُ أحدِ الأخبثين، ومحتاجُ طعام بحَضْرَتِهِ، وخائفُ ضياعِ ماله، أو فواتِهِ، أو ضرراً فيه، أو موتَ قريبه، أو رفيقه، ومن يمرضُهما، أو خاف على نفسه ضرراً، أو سلطاناً، أو ملازمةً غريمه ولا شيءَ معه،

الهداية «يُعذر»؛ لأنه عليه الصلاة والسلام لما مَرِضَ، تخَلَّفَ عن المسجد، وقال: «مُرُوا أَبَا بكر فليصلُ بالناس» متفقٌ عليه^(٥). وكذا خائفٌ حدوثَ مرضٍ، بشرطِ ألا يكونَ المريضُ والخائفُ حدوثَ المرضِ بالمسجد، وإلا، لم يُعذر. وتلزمُ الجمعةُ مَنْ لم يتضرَّرْ بإتيانها راكباً أو محمولاً، أو تبرَّعَ أحدُ به، أو بقَوْدِ أعمى.

(و) يُعذر بتركِ جمعةٍ وجماعةٍ (مدافعُ أحدِ الأخبثين) البول والغائط؛ لأنه يمنعه من إكمالِ الصلاة وخشوعِها.

(و) يُعذر بتركِ جمعةٍ وجماعةٍ (محتاجُ طعام) إن كان ذلك الطعامُ (بحضرته) أي: المحتاج، وله الشبع؛ لخبر أنسٍ في الصحيحين: «ولا تعجلَنَّ حتى تفرَّغَ منه»^(١).

(و) يُعذر بتركِ جمعةٍ وجماعةٍ (خائفُ ضياعِ ماله) كغَلَّةٍ ببيادرها (أو) خائفُ (فواتِهِ) بالنَّضْبِ، كشرودِ دابَّتِهِ، أو إباقِ عبْدِهِ^(٢)، وسفرٍ نحوَ غريمٍ له (أو) خائفُ (ضرراً فيه) أي: في ماله، كاحتراقِ خبزٍ، أو طَبِيخٍ، أو إطلاقِ ماءٍ على نحو زرعِهِ بغيبته.

(أو) خائفٌ بحضورِ جمعةٍ وجماعةٍ (موتَ قريبه) نصّاً (أو) موتَ (رفيقه) ويُعذر بتركِ جمعةٍ وجماعةٍ (من يمرضُهما) أي: من يتولَّى تَمرِيضَ قريبه أو رفيقه.

(١) هو بهذا اللفظ في الصحيحين: البخاري (٦٧٣)، ومسلم (٥٥٩) (٦٦) لكن عن ابن عمر رضي الله عنهما، وهو عند البخاري (٦٧٢)، ومسلم (٥٥٧) عن أنس رضي الله عنه.

(٢) في (م): «عبد».

المعدة أو فوات رُفقتَه بسفر، أو تطويلَ إمام، أو أذى بمطرٍ، أو نحوه، أو غلبة نُعاسٍ، وريح باردة شديدة، بليلةٌ مُظلمة.

الهداية (أو خاف) بحضورِ جمعةٍ وجماعةٍ (على نفسه ضرراً) من نحوِ لصٍّ (أو) خاف على نفسه (سلطاناً) يأخذه (أو) خاف (ملازمةً غريبه ولا شيء معه) أي: لا قدرة له على الوفاء؛ لأنَّ حبسَ المعسرِ ظلمٌ، وكذا إن كان الدَّين مؤجَّلاً، وخشي أن يطالبَ به قَبْلَ أجله، فإنَّ كان حالاً وقدرَ على وفائه، لم يُعذر؛ لأنَّه ظالم.

(أو) خاف (فوات رُفقتَه بسفرٍ) مباح، أنشأه أو استدأه؛ لما في ذلك كله من الضرر عليه.

(أو) خاف (تطويلَ إمام) يتأذى به.

(أو) خاف (أذىً بمطرٍ ونحوه) كَوَحَلٍ وثَلَجٍ وجليدٍ.

(أو) خاف (غَلَبَةُ نُعاسٍ) يخافُ به فَوْتها في الوقت، أو مع إمام.

(و) يُعذر بتركِ جمعةٍ وجماعةٍ خائفٌ أذى بـ (ريح^(١)) باردة، شديدة، بليلةٍ مظلمةٍ) لحديث ابنِ عمرَ: كان النبي ﷺ ينادي مناديه في اللَّيْلَةِ الباردةِ أو المَظْطِيرةِ: «صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ». رواه ابنُ ماجه^(٢). وتقييدهُ الرِّيحَ بكونها شديدةً ليس في «المتنهي»، بل صرَّح بنفيه في «الإقناع»^(٣) فقال: ولو لم تكن شديدةً.

(١) في (م): «ريح».

(٢) في «سننه» (٩٣٧)، وهو عند البخاري (٦٣٢)، ومسلم (٦٩٧)، وأحمد (٤٤٧٨).

(٣) ٢٦٩/١.

باب صلاة أهل الأعذار

تَلْزَمُ مَكْتُوبَةً مَرِيضاً قَائِماً، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ، فَقَاعِداً، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ،
فَعَلَى جَنْبٍ، وَالْأَيْمَنُ أَفْضَلُ،

باب صلاة أهل الأعذار

جَمْعُ عَذْرِ. وَهُمْ: الْمَرِيضُ، وَالْمَسَافِرُ، وَالْخَائِفُ، وَنَحْوُهُمْ.

(تَلْزَمُ) صَلَاةٌ (مَكْتُوبَةٌ مَرِيضاً قَائِماً) إِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَرَاعِجٍ، أَوْ مَعْتَمِداً، أَوْ
مُسْتَنَداً بِأَجْرَةٍ يَقْدِرُ عَلَيْهَا (فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ) الْمَرِيضُ الْقِيَامَ كَمَا تَقَدَّمَ، أَوْ شَقَّ عَلَيْهِ
لِضَرَرٍ، أَوْ زِيَادَةِ مَرَضٍ، أَوْ بُطْءٍ بُرِّءَ (فَدَلَّ) لِإِنَّهُ تَلْزَمُهُ الْمَكْتُوبَةُ (قَاعِداً) وَعَلَى قِيَاسٍ مَا
سَبَقَ، وَلَوْ مَعْتَمِداً أَوْ مُسْتَنَداً بِأَجْرَةٍ يَقْدِرُ عَلَيْهَا، وَيَتَرَبَّعُ نَذْباً فِي قِيَامٍ^(١)، وَيُثْنِي رِجْلَيْهِ
فِي رُكُوعٍ وَسُجُودٍ، كَمُتَنَفِّلٍ.

(فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ) الْقَعُودَ، أَوْ شَقَّ عَلَيْهِ وَلَوْ بَتَعَدِّيهِ؛ بِضَرْبِ سَاكِهِ (فَعَلَى جَنْبٍ) هـ يَصَلِّي؛
لِقَوْلِهِ ﷺ لِعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: «صَلِّ قَائِماً، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ، فَقَاعِداً، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ، فَعَلَى
جَنْبٍ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا مُسْلِماً. زَادَ النَّسَائِيُّ: «فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ، فَمُسْتَلْقِياً»^(٢).
(و) الْجَنْبُ (الْأَيْمَنُ أَفْضَلُ) مِنَ الْجَنْبِ الْأَيْسَرِ؛ لِحَدِيثِ عَلِيٍّ^(٣).

(١) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: في قيام، أي: محل قيام. انتهى تقرير المؤلف».

(٢) البخاري (١١١٧)، وأبو داود (٩٥٢)، والترمذي (٣٧٢)، وابن ماجه (١٢٢٣)، والنسائي في
«المجتبى» ٢٢٣-٢٢٤/٣، وفي «الكبرى» (١٣٦٦)، وهو عند أحمد (١٩٨١٩) ولفظه: «من صلى
قائماً فهو أفضل، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم، ومن صلى نائماً فله نصف أجر القاعد». ولم
ترد عند النسائي هذه الزيادة التي ذكرها المصنف، وذكرها هكذا مجد الدين ابن تيمية في «المنتقى»
٦٦١/١.

(٣) أخرج الدارقطني (١٧٠٦)، والبيهقي ٣٠٧/٢ عن عليٍّ عليه السلام، عن النبي ﷺ قال: «يُصَلِّي الْمَرِيضُ قَائِماً
إِنْ اسْتَطَاعَ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ صَلَّى قَاعِداً....، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَصَلِّي قَاعِداً، صَلَّى عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنَ
مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ...» الحديث، وضعفه النووي في «الخلاصة» ٣٤١/١، وقال الذهبي في «ميزان
الاعتدال» ٤٨٥/١: حديث منكر.

وتصحُّ على ظَهْرِهِ، وتُكْرَهُ مع قدرةٍ على جَنْبٍ، وإلَّا، تَعَيَّنَ، ورجلاه إلى القِبْلَةِ، يُومئُ برأسه راکعاً وساجداً، وَيُخَفِّضُهُ، فإنْ عجز، أوْماً بعيْنه، ومن عجز أو قَدَرَ في أثْنائِها، انتقل إلى الآخَرِ، وَمَنْ قَدَرَ على قيامٍ وقعودٍ دونَ ركوعٍ وسجودٍ، أوْماً بركوعٍ قائماً، وسجودٍ قاعداً.

(وتصحُّ) صلاةٌ مريضٍ عَجَزَ عن قيامٍ وقعودٍ مستلقياً (على ظَهْرِهِ، وتُكْرَهُ) صلاتُهُ كذلك (مع قدرته) - أن يصلي (على جَنْبٍ) - (وإلَّا) أي: وإنْ لم يقدر مريضٌ أن يصلي على جَنْبِهِ (تَعَيَّنَ) أن يصلي على ظَهْرِهِ (و) تكونَ (رجلاه إلى القِبْلَةِ) و(يومئُ برأسه^(١)) حالَ كونه (راكعاً وساجداً) بركوعٍ وسجودٍ، عاجزٌ عنهما غايةً ما يمكنه، نصّاً (ويُخَفِّضُهُ) أي: يجعلُ إيماءً للسجود أخفضَ من الركوع، للتمييز (فإنْ عجز) عن إيماءٍ برأسه (أوْماً بعيْنه) ناوياً، مستحضراً الفعلَ والقولَ إنْ عجز عنه بقلبه^(٢)، كاسيرٍ خائفٍ، ولا تسقطُ ما دام عقلُهُ ثابتاً.

(وَمَنْ عجز) عن قيامٍ أو قعودٍ في أثناء صلاةٍ، ابتدأها كذلك، انتقل إلى الآخر (أو قَدَرَ) - مصلٌ مضطجعا عَجَزَ عن قعودٍ - على قيامٍ أو قعودٍ (في أثْنائِها) أي: الصَّلَاةِ (انتقل إلى الآخر) لتعيُّنه عليه، والحكمُ يدورُ مع علَّتِهِ، ويتمُّها، فيقعدُ القادرُ أولاً على القيامِ، ويضطجعُ القادرُ على القعودِ عند حدوثِ العَجْزِ له، ويقومُ القاعدُ ويقعدُ المضطجعُ عند حدوثِ القدرةِ له، وإنْ أبْطأ متثاقلاً مَنْ أطاق القيامَ، فعاد العَجْزُ، فإنْ كان بمحلِّ قعودٍ، كتشهُّدٍ، صحَّحْتُ، وإلَّا، بطلتُ، ويركعُ بلا قراءةٍ مَنْ قرأ، وإلَّا، قرأ.

(وَمَنْ قدر على قيامٍ وقعودٍ دونَ ركوعٍ وسجودٍ) فلم يقدرُ عليهما (أوْماً بركوعٍ قائماً) لأنَّ الراكعَ كالقائمِ في نَضْبِ رِجْلَيْهِ (و) أوْماً بـ (سجودٍ قاعداً) لأنَّ الساجدَ كالجالِسِ في جمعِ رِجْلَيْهِ، وليحصلَ الفرقُ بين الإيماءَيْنِ.

(١) ليست في الأصل (س) و(م).

(٢) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: بقلبه، متعلق بقوله: مستحضراً. انتهى تقريراً».

ولمريض يُطيقُ قياماً الصَّلَاةُ مستلقياً لمدَاوِةٍ بقولِ طبيبٍ مسلمٍ، ثقةٍ،
ويفطرُ بقوله: إِنَّ الصَّوْمَ يُمْكِنُ الْعِلَّةُ.

وتصحُّ في سفينةٍ إذا أتى بما يُعتبرُ لها، وقاعداً إن عجزَ عن خروجِ منها
وقيام^(١) بها، وعلى راحلةٍ خشبيَّةٍ خشيةً تأذُّ بوخلٍ ونحوه،

الهداية (ولمريض) - ولو أرمَدَ^(٢) (يطيقُ قياماً - الصَّلَاةُ مستلقياً لمدَاوِةٍ بقولِ طبيبٍ)
سُمِّيَ به لِجِدِّهِ وفِطْنَتِهِ (مسلمٍ، ثقةٍ) أي: عدلٍ ضابطٍ؛ لأنَّه أمرٌ دينيٌّ، فلا يُقبلُ فيه
كافراً ولا فاسقاً. (و) للمريضِ أَنْ (يُفطرَ بقوله) أي: الطبيبُ المسلمُ الثقة: (إِنَّ الصَّوْمَ
يُمْكِنُ الْعِلَّةُ) أي: المرضُ، أي: يجعله متمكناً ثابتاً.

(وتصحُّ) مكتوبةً (في سفينةٍ إذا أتى بما يُعتبرُ لها) أي: للصَّلَاةِ، من قيامٍ،
واستقبالِ قبلةٍ، وغيرهما، ولو مع القُدرةِ على الخروجِ منها.

(و) تصحُّ مكتوبةً بسفينةٍ (قاعداً إن عجزَ) مصلً بالسفينة (عن خروجِ منها، و)
عجزَ عن (قيامٍ) في الصَّلَاةِ (بها) أي: بالسفينة، ويستقبلُ القبلةَ، ويستديرُ بها كلَّما
انحرفت. وتقام الجماعة فيها مع عَجَزٍ عن قيامٍ، كمع قدرةٍ عليه.

(و) تصحُّ مكتوبةً (على راحلةٍ) واقفةٍ أو سائرةٍ (خشيةً تأذُّ) أي: لخوفِ التضرُّرِ
(بوخلٍ) بسكون الحاء المهملة، وتحركُ كما في «القاموس»^(٣): الطينُ الرقيقُ
(ونحوه) كمطرٍ، وثَلَجٍ، وبرَدٍ؛ لحديثِ يَغْلَى بنِ مُرَّةٍ^(٤): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ انتهى إلى مضيقٍ
هو وأصحابه، وهو على راحلته، والسماءُ من فوقهم^(٥)، والبِلَّةُ مِنْ أسفلَ منهم،
فحضرتِ الصَّلَاةُ، فأمرَ المؤذِّنُ فأذَّنَ وأقامَ، ثُمَّ تقدَّم النبيُّ ﷺ، فصلَّى بهم، يومئذٍ

(١) في المطبوع: «قائماً».

(٢) الرَّمَدُ: وجع العين وانتفاخها. «اللسان» (رمد).

(٣) مادة: (وخل).

(٤) في النسخ: «أمية»، والمثبت من مصادر التخريج، وهو: أبو المرازم يعلى بن مرَّة بن وهب بن جابر
ابن عثاب الثقفي. شهد مع النبيِّ ﷺ بيعة الرضوان وخيبر والفتح وحنيناً والطائف. «طبقات» ابن سعد
٤٠/٦، و«تهذيب الكمال» ٣٢/٣٩٨.

(٥) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: والسماء من فوقهم، أي المطر. انتهى تقرير مؤلفه».

لا لمرضى مع قدرة نزولٍ وركوب، ويصحُّ النَّفْلُ مطلقاً.

فصل

مَنْ سافر سَفَرًا مباحاً

الهداية إيماء، يجعلُ السجودَ أخفضَ من الركوعِ» رواه أحمدُ والترمذي^(١). والِبَلَّة - بكسرِ الباءِ الموحدة - اسمُ مصدر، من بَلَّه بالماءِ بَلًّا، من بابِ قَتَلَ، كما في «المصباح»^(٢).

و(لا) تصحُّ مكتوبةٌ على راحلة^(٣) (لمرض) نصًّا^(٤) (مع قدرة) المريضِ على (نزولٍ) عن الدَّابةِ (و) على (ركوبٍ) عليها؛ لأنَّه لا أثرٌ للصَّلَاةِ عليها في زواله، فإنَّ عَجَزَ عن الرُّكوب، أو النُّزول أو خاف انقطاعاً عن الرُّفقة، أو على نفسه من عدوٍّ ونحوه، جازَ له الصَّلَاةُ عليها، كالصحيحِ وأوّلَى. وعلى مصلٍّ على الرَّاحلةِ لعذرٍ الاستقبالُ وما يقدرُ عليه.

(ويصحُّ النفلُ) قاعداً بالسفينة وعلى الراحلة (مطلقاً) أي^(٥): سواءً قَدَرَ على القيامِ أولاً، ولو مع قدرةً على خروجٍ، ونزولٍ، وركوبٍ.

فصلٌ في القَصْرِ

(مَنْ سافر) أي: ابتداءً ناوياً (سَفَرًا مباحاً) أي: ليس حراماً ولا مكروهاً، واجباً كان، كحجٍّ وجهادٍ متعيّنين، أو مسنوناً، كزيارةِ رَجَم، أو مستويي الطرفين، كتجارة. وكذا لو كان السفرُ المباحُ أكثرَ قصده، كتاجرٍ قَصَدَ التجارةَ، وقَصَدَ معها أنْ يشربَ من خمرٍ تلكِ البلدة، فإنَّ تساوى القَصْدانِ، أو غَلَبَ المحرَّم، أو سافرَ لِيَقْصُرَ فقط، لم يَجْزُ له القَصْرُ.

(١) أحمد (١٧٥٧٣)، والترمذي (٤١١)، وقال: هذا حديث غريب، تفرد به عمر بن الرماح البلخي لا يعرف إلا من حديثه. وقال ابن حجر في «التلخيص الحبير» ١/ ٢١٢: قال عبد الحق: إسناده صحيح، والنووي: إسناده حسن، وضَعَفَه البيهقي [٧/ ٢] وابن العربي [في «عارضة الأحوذى» ٢/ ٢٠١] وابن القطان؛ لحال عمرو بن عثمان.

(٢) مادة: (بلل).

(٣-٣) في (م): «لمرض أيضاً».

(٤) ليست في الأصل (س) و(م).

يَوْمَيْنِ فَأَكْثَرَ، فَلَهُ قَصْرُ رِبَاعِيَّةٍ رَكَعَتَيْنِ، إِذَا فَارَقَ عَامِرَ بَيْوتِ قَرِيَّتِهِ^(١)،
وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ إِتِمَامٍ.

الهداية ولا بدّ أن يبلغَ السفرُ تقريباً (يومين) قاصدين، أي: معتدلين بسير الأثقال وديبب الأقدام (فأكثر) براً أو بحراً. واليومان: أربعة بُرْد، والبريدُ: أربعة فراسخ^(٢). (فله قَصْرُ رِبَاعِيَّةٍ رَكَعَتَيْنِ) جوابُ قوله: «مَنْ سافر» فيَقصر الظهرَ، والعصرَ، والعشاءَ، إلى رَكَعَتَيْنِ. ولا تُقصر صَبْحٌ؛ لأنّها^(٣) لو سقط منها رَكَعَةٌ، بقيت رَكَعَةٌ، ولا نظير لها في الفرض. ولا مغربٌ؛ لأنّها وترُ النهار، فإذا سقط منها رَكَعَةٌ، بطل كونها وترّاً، وإن سقط منها رَكَعتان، بقي رَكَعَةٌ، ولا نظير لها في الفرض.

(إذا فارق) مَنْ سافرَ سَفَرًا مباحاً (عامِرَ بَيْوتِ^(٤) قَرِيَّتِهِ) أي: بيوت قريته العامرة، داخلَ السُّورِ كانت^(٥) أو خارجةً، وليها بيوتٌ خارجةٌ أولاً، وكذا إذا فارقَ خِيَامَ قَوْمِهِ - أو ما نُسبت إليه عُرفاً - سَكَّانُ قُصُورٍ وبساتينَ ونحوهم، إن لم يَنْوِ عَوْدًا، أو يَعُدَّ قريباً. فإن نواه، أو تجددت نيته لحاجةٍ بدت، فلا، حتّى يرجعَ ويفارقَ بشرطه، أو تَنَتَّى نيته ويسيرَ. ولا يعيدُ مَنْ قصرَ، ثمَّ رجعَ قَبْلَ استكمالِ المسافة.

(وهو) أي: القَصْرُ (أفضلُ من إِتِمَامٍ) نصّاً؛ لأنّه ﷺ وخلفاءه داوموا عليه^(٦)؛ لكن لا يُكره الإِتِمَامُ.

(١) في المطبوع: «قريبة».

(٢) الفرسخ: هو ثلاثة أميال. والميل قُدْر ب (١٩٢٠، أو: ١٦٨٠، أو: ١٤٤٠ متراً). «معجم متن اللغة» ٨٨/١، وعليه: تكون مسافة القصر قرابة ثمانين كيلو متراً فأكثر بمقاييس زماننا. ينظر: «المتقى من فتاوى الشيخ صالح الفوزان» ٦٣/٥.

(٣) في (م): «لأنه».

(٤) ليست في الأصل (س) و(م).

(٥) ليست في (م).

(٦) أخرج البخاري (١١٠٢)، ومسلم (٦٨٩) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: صحبْتُ رسولَ الله ﷺ فكان لا يزيد في السفر على رَكَعتين، وأبا بكر وعمر وعثمان كذلك ﷺ. لفظ البخاري.

وإن مرَّ بوطنه، أو دخلَ وقتَ صلاةٍ عليه حضراً، أو أقام^(١) فيها، أو ذَكَرَ صلاةَ حضرٍ بسفرٍ أو عكسه، أو ائتمَّ بمقيمٍ، أو بمنٍ يشكُّ فيه، أو أحرم بصلاةٍ، يلزمه إتمامها، ففسدت وأعادها،

(وإن مرَّ) مسافرٌ (بوطنه) لزمه أن يتمَّ ولو لم يكن له به حاجةٌ، غيرَ أنَّه طريقه إلى بلدٍ يطلبه، أو مرَّ ببلدٍ له به زوجةٌ، أو تزوج فيه، وإن لم يكن وطنه، لزمه أن يتمَّ حتى يفارقه. (أو دخل وقتَ صلاةٍ عليه حضراً) ثمَّ سافرَ، لزمه أن يتمَّ تلك الصلاة؛ لأنها صلاةٌ حضرٍ وجبت تامةً.

(أو أقام فيها) أي: في الصلاة، بأن^(٢) نوى الإقامة أثناء الصلاة إقامةً تمنع القصرَ، لزمه أن يتمَّ.

(أو ذَكَرَ صلاةَ حضرٍ بسفرٍ أو عكسه) بأن ذَكَرَ صلاةَ سفرٍ بحضرٍ، لزمه أن يتمَّ؛ لأنَّه الأصلُ (أو ائتمَّ) مسافرٌ (بمقيمٍ) لزمه أن يتمَّ، نصًّا؛ لما روي عن ابن عباسٍ: تلك السنة^(٣). وسواء ائتمَّ به في كلِّ الصلاة أو بعضها، عَلِمَه مقيماً أولاً. وشَمِلَ كلامه ما لو اقتدى بمسافرٍ، فاستخلف - لعذرٍ - مقيماً، لزم المأمومَ الإتمامَ دونَ الإمامِ المفارِق.

(أو) ائتمَّ مسافرٍ (بمنٍ يشكُّ فيه) أي: في كونه مسافراً، لزمه أن يتمَّ ولو بان الإمام مسافراً؛ ويكفي عِلْمُه بسفره بعلامةٍ سفرٍ نحو لباسٍ. ولو قال: إن قَصَرَ قَصُرْتُ، وإن أتمَّ، أتممت. لم يضرَّ في نيَّته (أو أحرم بصلاةٍ يلزمه إتمامها) لكونه ائتمَّ فيها بمقيمٍ أو نحوه (ففسدت) صلاته (وأعادها) لزمه الإتمامُ في الإعادة؛ لأنها

(١) في المطبوع: «قام».

(٢) في (م): «إن».

(٣) أخرجه مسلم (٦٨٨)، وهو عند أحمد (٣١١٩) عن موسى بن سلمة قال: سألت ابن عباس: كيف أصلي إذا كنت بمكة إذا لم أصل مع الإمام؟ فقال: ركعتين. سنة أبي القاسم ﷺ.

العمدة أو لم ينو القصرَ عند إحرامه، أو شكَّ في نيَّته، أو أخرَّها حتى ضاق وقتُها عنها، أو نوى إقامةً فوق عشرين صلاةً، لَزِمَهُ الإِتِمَامُ.
وإنَّ كان له طريقان،

الهداية وجبت كذلك، وإن ابتدأها جاهلاً حَدَثَه، فله القَصْرُ.

(أو لم ينو القصرَ عند إحرامه) لزمه أن يتم؛ لأنَّه الأصلُ، فإطلاقُ النيَّةِ ينصرفُ إليه.
(أو شكَّ) إمامٌ أو غيره (في نيَّته) أي: في كونه نوى القصرَ عند الإحرام، ولو ذكر بعدُ أنَّه نواه، لَزِمَهُ أَنْ يَتِمَّ (أو أخرَّها) أي: الصَّلَاةُ بلا عذرٍ، كنوم (حتى ضاق وقتُها عنها) أي: عن فِعْلِهَا كُلِّهَا فيه مقصورةً، لزمه أن يتمَّ؛ لأنَّه صارَ عاصياً بتأخيرِها متعمداً بلا عذرٍ (أو نوى) مسافرٌ (إقامةً) مطلقةً، أو (فوق عشرين صلاةً) ولو في نحو مفازة (لَزِمَهُ الإِتِمَامُ) وإلَّا، فله القصرُ؛ لأنَّ الذي تُحَقِّقُ أنَّه عليه الصلاة والسلام أقام بمكَّةَ أربعة أيامٍ؛ لأنَّه كان حاجًّا، ودخلَ مكَّةَ صبيحةً رابعةً ذي الحِجَّةِ^(١). والحاجُّ لا يخرجُ قَبْلَ يومِ التَّروِيَةِ.

قال الأثرم^(٢): سمعتُ أبا عبد الله يذكرُ حديثَ أنسٍ - أي: قوله: أقمنا بمكَّةَ عشرًا نقصرُ الصَّلَاةَ. متَّفَقٌ عليه^(٣) - ويقول - أي: الإمامُ أحمد رحمه الله -: هو كلامٌ ليس يفقهه كلُّ أحدٍ؛ أي: لأنَّه^(٤) حَسَبَ مُقَامِ النَّبِيِّ ﷺ بمكَّةَ ومنى. ويُحَسَّبُ^(٥) يومُ الدخولِ ويومُ الخروجِ مِنَ المَدَّةِ.

(وإنَّ كان له) أي: لبلدٍ قَصْدِهِ (طريقان) أبعدُهما يبلُغُ المسافة، والأقربُ لا

(١) أخرجه البخاري (١٥٦٤)، ومسلم (١٢٤٠)، وهو عند أحمد (٢٢٧٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) لعله في «سننه» ولم تطبع، ونقله عنه أيضاً ابن قدامة في «المغني» ٣/ ١٥٠.

(٣) البخاري (٤٢٩٧) واللفظ له، ومسلم (٦٩٣)، وهو عند أحمد (١٢٩٧٥).

(٤) جاء في ها مش (س) ما نصه: «قوله: لأنَّه. أي: أنس».

(٥) جاء في ها مش (س) ما نصه: «قوله: ويحسب. كلام مستأنف، لا تعلق له بالحديث. انتهى تقرير المؤلف».

العمدة فسلكَ أبعدَهما، أو ذَكَرَ صلاةَ سفرٍ آخَرَ، أو حُبِسَ لنحوِ مطرٍ، ولم يَنْوِ إقامةً، أو أقامَ لقضاءِ حاجةٍ بلا نِيَّتِها، قَصَرَ.

الهداية ييلُئُها (فسلكَ أبعدَهما) الذي يبلُغُ المسافة، فله القَصْر، كما لو لم يكن له سواها، أو كان الأقربُ مخوفاً، أو مُشيقاً.

(أو ذكر) مسافرٌ (صلاةَ سفرٍ) بسفر^(١) (آخَرَ) تُقصرُ فيه الصَّلَاةُ، فله قصرُها؛ لأنَّ وجوبَها وفعلُها وُجداً في السَّفرِ المبيحِ؛ أشبهَ ما لو أدَّأها فيه، أو قضاها في سفرٍ تَرَكَها فيه، فإن ذكرها في إقامةٍ تخلَّلتِ السفرَ، ثُمَّ نسيها حتى سافر، أتمَّها.

(أو حُبِسَ) ظلماً، أو (لنحوِ مطرٍ) كثلجٍ وبرَدٍ، أو لمرضٍ (ولم ينوِ إقامةً) تمنع القَصْرَ - لولا المانع - فله القصرُ ما دام حَبْسُهُ بذلك؛ لأنَّ ابنَ عمرَ أقامَ بأذربيجان^(٢) ستَّةَ أشهرٍ يقصرُ الصَّلَاةَ، وقد حال الثلجُ بينه وبينَ الدخول. رواه الأثرم^(٣). وقيس عليه الباقي.

وَمَنْ قَصَرَ المجموعتين بوقتِ أولاهما سفرًا، ثُمَّ قدم قبلَ دخولِ وقتِ ثانيةٍ، أجزأه، كمن جَمَعَ بينهما^(٤) كذلك بتيئُهم، ثُمَّ وجد الماءَ وقتَ ثانيةٍ (أو أقامَ لقضاءِ حاجةٍ) كاستيفاءِ دينٍ، أو لجهادٍ (بلا نِيَّتِها) أي: الإقامة، وهو لا يدري متى تنقضي، (قَصَرَ) سواءً غلبَ على ظنِّه كثرةُ الإقامةِ أو قَلَّتُها، بعد أن يحتمل انقضاءَ الحاجةِ في مدَّةٍ لا تقطعُ حُكْمَ السَّفرِ، فلو ظنَّ أنَّها لا تُقصرُ في أربعةِ أيَّامٍ، لَزِمَه الإتمامُ.

(١) في (م): «السفر».

(٢) أذربيجان: تقع في الإقليم الخامس، ومن أشهر مدنها: تبريز. «معجم البلدان» ١/١٢٨-١٢٩، وتقع الآن شمالي إيران بالقرب من بحر قزوين كما في «أطلس تاريخ الإسلام» لمؤنس ص ٤٢٧.

(٣) لعله في «سننه» ولم تطبع، وأخرجه - أيضاً - عبد الرزاق (٤٣٣٩)، والبيهقي ١٥٢/٣، وهو عند أحمد (٥٥٥٢) بنحوه. وصحَّح إسناده البيهقي الحافظُ ابنُ حجر في «التلخيص الحبير» ٤٧/٢.

(٤) في (م): «بينها».

فصل

يجوزُ الجمعُ بينَ الظَّهْرَيْنِ وبينَ العِشاءَيْنِ في وقتِ إحداهما بسفرٍ
قصرٍ،

الهداية

فصل في الجمع بين الصَّلَاتين

(يجوزُ الجمع) فلا يُكره ولا يستحبُّ (بين الظهرين) أي: الظُّهرِ والعَصْرِ في وقتِ
إحداهما.

(و) ^(١) يجوزُ (بين العِشاءَيْنِ) أي: المغرب والعِشاءِ (في وقتِ إحداهما) أي:
الصَّلَاتين، وتركه أفضل، غيرَ جَمْعِي عِرفَةً ومزدلفةً، فيُسَنُّ بشرطه: بأن لا يكون
مَكِّيًّا، ولا ناويًّا للإقامة بمكَّةَ بعد المناسك فوق أربعة أيام، كأهل مصر ^(٢) والشام في
هذه الأزمنة، فليس لهم قصرٌ ولا جَمْعٌ بمكَّةَ ولا منى ولا عِرفَةً ولا مزدلفةً؛ لانقطاع
سفرهم بدخول مكَّةَ، لكن قال الإمامُ أحمدُ - فيمن كان مقيمًا بمكَّةَ، ثم خرج إلى
الحجِّ وهو يريدُ أن يرجعَ إلى مكَّةَ، فلا يقيمُ بها، أي: فوق أربعة أيام -: فهذا يصلي
ركعتين بعِرفة؛ لأنَّه حينَ خَرَجَ من مكَّةَ، أنشأ السفرَ إلى بلده (بسفرٍ قصرٍ) نصًّا؛
لحديثٍ معاذٍ مرفوعاً: كان في غزوةِ تَبُوكَ إذا ارْتَحَلَ قَبْلَ زَيْغِ الشَّمْسِ، أَخَّرَ الظُّهْرَ
حَتَّى يَجْمَعَهَا إلى العَصْرِ يصلِّيها جميعاً، وإذا ارْتَحَلَ بَعْدَ زَيْغِ الشَّمْسِ، صَلَّى الظُّهْرَ
والعَصْرَ جميعاً، ثم سار ^(٣). وكان يفعلُ مثْلَ ذلك في المغرب والعِشاءِ. رواه أبو داود
والترمذي وقال: حسن غريب ^(٤). وعن أنسٍ معناه، متفق عليه ^(٥). وسواء كان نازلاً أو

(١) في (م): «أو».

(٢) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: كأهل مصر. مثال لمن يقيم فوق أربعة أيام. انتهى تقرير المؤلف».

(٣) في (م): «سافر».

(٤) أبو داود (١٢٠٨) و(١٢٢٠)، والترمذي (٥٥٣)، وهو عند أحمد (٢٢٠٩٤). قال أبو داود: ولم يرو
هذا الحديث إلا قتيبة وحده. اهـ. وصحَّحه النووي في «الخلاصة» ٧٣٨/٢، وينظر: «التلخيص
الحبير» ٤٩/٢.

(٥) البخاري (١١١١)، ومسلم (٧٠٤)، وهو عند أحمد (١٣٥٨٤).

ولمريض يلحقه بتركه مشقة.

وبين العشاءين لمطر^(١) يئُلُ الثياب وتوجد معه مشقة،

سائراً في الجمعين.

(و) يجوز الجمع بين الظهرين، وبين العشاءين أيضاً (للمريض يلحقه بتركه) أي: الجمع (مشقة) لحديث ابن عباس: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ. وفي رواية: مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا سَفَرٍ. رواهما مسلم^(٢). ولا عُذْرَ بعد ذلك إِلَّا المرض.

(و) يجوز الجمع (بين العشاءين) دون الظهرين (لمطر يئُلُ الثياب وتوجد معه مشقة) لَأَنَّ السُّنَّةَ لَمْ تَرُدَّ بِالْجَمْعِ لَذَلِكَ^(٣) إِلَّا فِي الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ. رواه الأثرم^(٤). وروى النجاشي^(٥) بإسناده: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي لَيْلَةٍ مَطِيرَةٍ^(٦). فَإِنْ بَلَ الْمَطَرُ التَّلْعَ فَقَطْ، أَوِ الْبَدَنَ، أَوْ لَمْ تَوْجَدْ مَعَهُ مَشَقَّةٌ، فَلَا.

(١) في المطبوع: «المرض».

(٢) برقم (٧٠٥) (٤٩) و(٥٤)، وهو عند أحمد (١٩٥٣)، (٢٥٥٧).

(٣) في (م): «كذلك».

(٤) لعله في «سننه» ولم تطبع، وذكره عنه مجد الدين ابن تيمية في «المنتقى» ٥/٢.

(٥) في (م): «البخاري»، وفي (ز): «النجاشي». والنجاشي هو: أبو بكر، أحمد بن سلمان بن الحسن بن إسرائيل بن يونس، الفقيه الحنبلي، والمعروف بالنجاشي، صنّف في السنن كتاباً كبيراً. (ت ٣٤٨هـ). «طبقات الحنابلة» لأبي يعلى ١٢-٧/٢، و«تاريخ بغداد» ١٨٩/٤-١٩٢.

(٦) هكذا أورده في «منار السبيل» ١٣٧/١، قال الألباني في «إرواء الغليل» ٣/٣٩: ضعيف جداً، وقد وقفت على إسناده، رواه الضياء المقدسي في «المنتقى من مسموعاته بمرو» عن الأنصاري: حدثني محمد بن زريق بن جامع المدني، أبو عبد الله - بمصر - ثنا سفيان بن بشر قال: حدثني مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ .. الحديث. قال الألباني: وهذا إسناد وإو جداً، وآفته الأنصاري محمد بن هارون... إلخ. وينظر تنمة الكلام ثمة. وأورده ابن حجر في «التلخيص الحبير» ٥٠/٢ لكن في الجمع بين الظهر والعصر، وقال: ليس له أصل، وإنما ذكره البيهقي [٣/١٦٨] من طريق مالك في «الموطأ» ١/١٤٥ عن ابن عمر موقوفاً عليه، وذكره بعض الفقهاء عن يحيى بن واضح، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً. اهـ.

ولوحلٍ ، وريحٍ شديدة باردة، ولو صَلَّى بيته .
والأفضلُ فعل الأَرْقِي به من تأخيرٍ وتقديمٍ ، فإن استويا ، فتأخيرٌ
أفضلُ ، ويرتَّب المجموعتين .

الهداية (و) يجوزُ الجمعُ بين العشاءِ نِ (لَوْحَلٍ) بفتح الحاء المهملة : الطينُ الرقيق^(١) ،
وتقدّم . (وريحٍ شديدة باردة) ظاهرة ، وإن لم تكن الليلة مظلمة ؛ لأمر ابن عمرٍ مناديه
في ليلة باردة فنادى : الصَّلَاة في الرحال^(٢) . والوحلُ أعظمُ مشقةً من البرد .
وله الجمع لما ذكر (ولو صَلَّى بيته) أو بمسجدٍ طريقه تحت سابات^(٣) ونحوه ؛
لأنَّ المعْتَبَر وجودُ المشقة في الجملة لا لكلِّ فردٍ من المصلِّين ؛ لأنَّ الرُّخصة العامة
يستوي فيها حالُ وجودِ المشقة وعدمها ، كالسفر .
(والأفضلُ) لمن يجمعُ (فعلُ الأَرْقِي به) أي : الأسهلِ عليه (من تأخيرٍ) للظهِر إلى
وقتِ العصر ، أو المغربِ إلى العشاءِ (و) من (تقديمٍ) للعصرِ وقتَ الظُّهر ، أو العشاءِ
وقتَ المغربِ ؛ لحديث معاذٍ السابق .
(فإن استويا) أي : التقديمُ والتأخيرُ في الأَرْقِيَةِ (فتأخيرُ أفضلُ) لأنَّه أحوطُ ،
وخروجاً من الخلاف . ومحلُّ ذلك في غيرِ جَمْعِي عرفة ومزدلفة ، فالأفضلُ بعرفة
التقديم مطلقاً ، وبمزدلفة التأخيرُ مطلقاً ؛ لفعله عليه الصلاة والسلام فيهما^(٤) .
(و) يشترطُ لصحةِ الجمع - تقديماً ، أو تأخيراً - أنْ (يُرتَّب) الصَّلَاتَيْنِ
(المجموعتين) فلا يصلي العَصْرَ قَبْلَ الظُّهرِ ، ولا العشاءَ قَبْلَ المغربِ ، فإن فعلَ ، لم

(١) «المطلع» ص ١٠٢ .

(٢) لم نقف عليه من قوله ، وسلف ص ١٦٨ عنه مرفوعاً .

(٣) السابات : سقيفة بين حائطين ، تحتها طريق . «المطلع» ص ١٠٥ .

(٤) أخرج البخاري (١٣٩) ، ومسلم (١٢٨٠) ، وهو عند أحمد (٢١٧٤٢) عن أسامة بن زيد ؓ قال : دفع
رسول الله ﷺ من عرفة... فقلت : الصلاة يا رسول الله . فقال : «الصلاة أمامك» فركب ، فلما جاء
المزدلفة نزل فتوضأ فأسبغ الوضوء ثم أقيمت الصلاة ، فصلى المغرب ، ثم أناخ كل إنسان بعيره في
منزل ، ثم أقيمت العشاء فصلى ، ولم يصل بينهما .

وإن جمع تقديماً، اشترط نيّة الجمع عند إحرام أولى.
والأ يفرّق بينهما إلّا بقدر إقامة ووضوء خفيف، فيبطل براتبة بينهما.
وجود العذر عند افتتاحهما^(١) وسلام الأولى.
واستمراره إلى فراغ ثانية.

يصحّ، سواء كان ذاكرةً أو ناسياً، بخلاف سقوط الترتيب بالنسيان في قضاء الفوائت،
خلافاً لما في «الإقناع»^(٢).

(وإن جَمَعَ تقديماً، اشترط) لصحّته أربعة شروط أيضاً: أحدها: (نيّة الجمع عند
إحرام) هـ بـ (أولى) المجموعتين؛ لأنّه محلّ النيّة، كنيّة الجماعة.

(و) الثاني: (أن لا يفرّق) أي: يفصل - وبابه: قتل - (بينهما) أي: المجموعتين
(إلّا بقدر إقامة ووضوء خفيف) لأنّ معنى الجمع المقارنة والمتابعة، ولا تحصل مع
تفريقٍ بأكثر من ذلك. ولا يضرّ كلامٌ يسير لا يزيد على ذلك من تكبير عيد أو غيره،
ولو غير ذكّر. ولا سجود سهو. (فيبطل) الجمع (براتبة) صلاًها (بينهما) أي:
المجموعتين.

(و) الثالث: (وجود العذر) المبيح للجَمْع (عند افتتاحهما) أي: المجموعتين (و)
عند (سلام الأولى) منهما؛ لأنّ افتتاح الأولى موضع النيّة، وسلامها وافتتاح الثانية
موضع الجَمْع.

(و) الرابع: (استمراره) أي: العذر في غير جَمْع مطرٍ ونحوه (إلى فراغ ثانية)
المجموعتين، فلو أحرم بالأولى لمطر^(٣)، ثم انقطع ولم يعد، فإنّ حصلَ وحلّ،
وإلّا، بطل، ولو خَلَفَه مرضٌ أو نحوه.

(١) في المطبوع: «افتتاحها».

(٢) ٢٨١/١.

(٣) أي: ناوياً الجمع لمطر. «شرح منتهى الإرادات» ٦١٥/١.

وإن جَمَعَ تأخيراً، اشترطَ نيةَ الجمعِ في وقتِ أولى قَبْلَ ضيقِهِ عن فعلِها. العدة
واستمرارُ عذرٍ إلى دخولِ وقتِ الثانية.

فصل

صلاةُ الخوفِ

وإن انقطع سفرٌ بالأولى، بطلَ الجمعُ والقصرُ، فيتمُّها^(١) وتصحُّ، وبثانية، الهداية
بطلا^(٢) ويتمُّها نقلاً. ومرضٌ في جَمْعٍ كسفرٍ.
(وإن جَمَعَ تأخيراً اشترط) مع الترتيب شرطان:

أحدهما: (نيةُ الجمعِ في وقتِ أولى) المجموعتين مع وجود مبيحِهِ (قبل ضيقِهِ)
أي: وقتِ الأولى (عن فعلِها) ليحصلَ التخفيفُ بالمقارنة بين الصَّلَاتَيْنِ الذي هو
فائدةُ الجمعِ. فإن لم ينوِ الجمعَ حتَّى ضاقَ وقتُ الأولى عنها، لم تصحَّ النيةُ حينئذٍ.

(و) الثاني: (استمرارُ عُدُرٍ) من نيةِ جمعٍ بوقتِ أولى (إلى دخولِ وقتِ الثانية) لأنَّ
المبيحَ للجمعِ العُدُرُ، فإذا لم يستمرَّ إلى وقتِ الثانية، زال المقتضي للجمع، فامتنع،
كمريضٍ برأ، ومسافرٍ قديمٍ، ولا يُشترطُ غيرُ ما ذُكرَ.

فلو صلاهما خلف إمامين^(٣) أو مَنْ^(٤) لم يجمع، أو إحداهما منفرداً، والأخرى
جماعةً، أو^(٥) بمأمومٍ الأولى وبآخر^(٥) الثانية، أو بمنَّ لم يجمع، صحَّ.

فصل في صلاة الخوف

(صلاةُ الخَوْفِ) ثابتةٌ بالكتاب^(٦) والسُّنة، وأجمعُ الصحابةُ على فعلِها.

(١) في (م): «فيتمُّها».

(٢) جاء بعدها في (م): «أي: الجمع والقصر»، وجاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: بطلا. أي: الجمع والقصر بالنسبة للثانية، وأما الأولى فصحيحة. انتهى. تقرير المؤلف».

(٣-٣) جاءت العبارة في (ج) هكذا: «كل واحدة خلف إمامين، صحَّ، أو صلاهما خلف من».

(٤) بعدها في (ج): «صلّى».

(٥) في (ج): «وصلّى بمأموم آخر».

(٦) وهو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ١٠٢].

و(تجوزُ) بقتالٍ مباحٍ ولو حضراً (كما ورد) أي: على إحدى الصُّفَات الواردة (عنه) أي: عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال الإمامُ أحمد: صحَّ عن النبي ﷺ صلاةُ الخوف من خمسةٍ أوجهٍ أو ستَّة، وفي روايةٍ أخرى: مِنْ ستَّة أوجهٍ أو سبعة^(١). قال الأثرم^(٢): قلتُ لأبي عبد الله: تقولُ بالأحاديثِ كُلُّها أو^(٣) تختارُ واحداً منها؟ قال: أنا أقولُ: مَنْ ذهب إليها كُلُّها فحسنٌ، وأمَّا حديثُ سهلٍ^(٤)، فأنا أختاره. وحديثُ سهلٍ الذي أشار إليه الإمامُ هو: صلاتُهُ ﷺ بذاتِ الرِّقَاع^(٥)، طائفةٌ صَفَّتْ معه، وطائفةٌ وَقَفَتْ وُجَاهُ العَدُوِّ، فصلَّى بالتّي معه ركعةً، ثُمَّ ثَبَتَ قائماً، وأتمُّوا لأنفسهم، ثُمَّ انصرفوا، وصَفُّوا وُجَاهُ^(٦) العَدُوِّ، وجاءتِ الطائفةُ الأخرى فصلَّى بهمُ الرُّكعةَ التي بقيت مِنْ صلاتِهِ، ثُمَّ ثَبَتَ جالساً، وأتمُّوا لأنفسهم، ثُمَّ سَلَّمَ بهم. متَّفَقٌ عليه^(٧).

وإذا اشتدَّ الخوفُ، صلُّوا رجالاً ورُكباناً للقبلة وغيرِها، يُؤمُّون طاعتهم. وكذا

(١) «مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود» ص ٧٧.

(٢) ونقله عنه ابن قدامة في «المغني» ٣/ ٣١١.

(٣) في (ج): «أم».

(٤) هو الصحابي الجليل سهل بن أبي خثمة بن ساعدة، أبو عبد الرحمن، وهو معدود في أهل المدينة، وبها كانت وفاته، وكان أبوه الدليل إلى أخذ. «الإصابة» ٤/ ٢٧١-٢٧٢، و«الاستيعاب» ٤/ ٢٧٢-٢٧٣ بهامش «الإصابة».

(٥) جبل فيه بُقْعٌ حُمْرَةٌ وبياضٍ وسواو، يبعد عن المدينة ثلاثة أيام، ومنه غزوة ذات الرقاع التي جرت (سنة ٤هـ)، أو لأنهم لَفُّوا على أرجلهم الخِرْقَ لَمَّا ثَقُبَتْ أرجلهم. «معجم البلدان» ٣/ ٥٦، و«القاموس المحيط» (رقع).

(٦) في (م) و(ج) و(ز): «تجاه».

(٧) البخاري (٤١٢٩)، ومسلم (٨٤٢)، وهو عند أحمد (٢٣١٣٦) لكن من رواية صالح بن خوات بن جبير، عَمَّنْ شهد رسولُ الله ﷺ يومَ ذاتِ الرقاعَ صلَّى صلاةَ الخوف. وأمَّا حديث سهل فهو عند البخاري (٤١٣١)، ومسلم (٨٤١) من طريق صالح بن خوات، عنه بنحوه.

وَيَحْمِلُ نَذْباً فِيهَا مَا يَدْفَعُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَلَا يُثْقِلُهُ، كَسَيْفٍ.
وَلَا يُبْطِلُهَا كَرٌّ وَفَرٌّ لِحَاجَةٍ، وَلَا حَمْلُ نَجَسٍ يَحْتَاجُهُ.

الهداية حالة هَرَبٍ مَبَاحٍ مِنْ عَدُوٍّ، أَوْ سَيْلٍ وَنَحْوِهِ، أَوْ خَوْفٍ فَوْتِ عَدُوٍّ يَطْلُبُهُ، أَوْ وَقُوفٍ بِعَرَفَةٍ.

(وَيَحْمِلُ) خَائِفٌ (نَذْباً فِيهَا) أَي: فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ (مَا) أَي: سِلَاحاً (يَدْفَعُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ، وَلَا يُثْقِلُهُ، كَسَيْفٍ) وَسَكِينٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٢].

(وَلَا يُبْطِلُهَا) أَي: صَلَاةُ الْخَوْفِ (كَرٌّ) عَلَى الْعَدُوِّ (وَفَرٌّ) مِنْهُ (لِحَاجَةٍ) وَلَوْ طَالَ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ ضَرُورَةٍ؛ بِخِلَافِ الصَّبَاحِ.
(وَلَا) يُبْطِلُهَا أَيْضاً (حَمْلُ نَجَسٍ) لَا يُعْفَى عَنْهُ فِي غَيْرِهَا، إِنْ كَانَ الْخَائِفُ (يَحْتَاجُهُ) أَي: حَمَلَ النَّجَسِ، وَلَا يَعِيدُ؛ لِلْعُذْرِ.

تَلْزَمُ كُلَّ حَرٍّ مَكْلَفٍ.....

باب صلاة الجمعة

الهداية

سُمِّيَتْ بذلك؛ لجمعِها الخَلْقَ الكثير. ويومُها أفضلُ أيامِ الأسبوع^(١). وصلاةُ الجمعةِ مستَقْلَّةٌ، وأفضلُ من الظُّهرِ، وفرضُ الوَقْتِ. فلو صَلَّى الظُّهرَ أهلُ بلدٍ مع بقاءِ وقتِ الجمعةِ، لم تصحَّ. وتؤخَّرُ فاتتةٌ لخوفِ فوتِها. والظُّهرُ بدلٌ عنها إذا فاتت.

(تَلْزَمُ) الجمعةُ (كُلُّ) ذَكَرٍ - ذَكَرَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ^(٢) - إجماعاً؛ لأنَّ المرأةَ ليست من أهلِ الحضورِ في مجامعِ الرِّجالِ (حَرٍّ) لأنَّ العَبْدَ محبوسٌ على سيِّده (مَكْلَفٍ) أي: مسلمٍ، بالغٍ، عاقلٍ؛ لأنَّ ذلك لا بُدُّ منه في التَّكْلِيفِ. فلا تجبُ على كافرٍ، وصبيٍّ، ومجنونٍ؛ لما روى طَارِقُ بْنُ شَهَابٍ^(٣) مرفوعاً: «الجمعة حقٌّ واجبٌ على كلِّ مسلمٍ في جماعةٍ إلَّا أربعة: عَبْدٌ مَمْلُوكٌ، أو امرأةٌ، أو صبيٌّ، أو مريضٌ» رواه أبو داود^(٤). وقولُه: «عَبْدٌ» إلى آخره، يحتملُ أن يكونَ منصوباً على البَدَلِ، سقطتُ منه الألفُ على طريقةِ المتقدمين في عدمِ رَسْمِهِم الألفَ؛ اكتفاءً في مثله بالشَّكْلِ، كما أشارَ إليه النَّوَوِيُّ في «شرح مسلم». ويحتملُ أن يكونَ مرفوعاً على القَطْعِ: أي: هم عَبْدٌ إلى

(١) جاء في هامش (ح) ما نصه: «وقال الشيخ تقي الدين ابن تيمية: أفضل أيام الأسبوع يوم الجمعة، وأفضل أيام العام يوم النحر لقوله ﷺ: «خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة، فيه خلق آدم، وفيه أدخل الجنة، وفيه أخرج منها». ولما روي عنه ﷺ: «أفضل الأيام عند الله يوم النحر، ثم يوم القر». اهـ. ويوم القر: اليوم الذي بعد يوم النحر؛ لأن الناس يقرُّون في منازلهم. «الصحيح» (قرر).

(٢) في كتابه «الإجماع» ص ٢٦.

(٣) هو طَارِقُ بْنُ شَهَابٍ بن عبد شمس بن سلمة الأحمسي البجلي الكوفي، رأى النبي ﷺ، وغزا في خلافة أبي بكر غير مرة، وأرسل عن النبي ﷺ. (ت ٨٣، وقيل: ٨٢هـ). «السير» ٣/ ٤٨٦-٤٨٧.

(٤) في «سننه» (١٠٦٧) وقال: طَارِقُ بْنُ شَهَابٍ قد رأى النبي ﷺ، ولم يسمع منه شيئاً. وقال النووي في «خلاصة الأحكام» ٢/ ٧٥٧: وهذا الذي قاله أبو داود لا يقدح في صحة الحديث؛ لأنه إن ثبت عدمُ سماعه يكون مرسل صحابي، وهو حجة.

مستوطنين بناءً ولو تفرَّق، واسمُهُ واحد، لا على مسافرٍ سفرَ قَصْرِ، أو عبدٍ أو امرأةٍ. ومن حَضَرها منهم، أجزأته، ولا يُحَسَّبُ من العدد، ولا يؤمُّ فيها، بخلافٍ نحو مريضٍ.

آخره؛ لما تقرر من أنَّ البدل إذا فُصل به مذكورٌ وكان وافيًا؛ يجوزُ فيه البدل والقَطْع، وإلا، تعيَّن القَطْع إن لم يَتَوَّ معطوفٌ محذوفٌ، كما نصَّ عليه في «التسهيل»^(١).

(مستوطن بناءً) معتاداً من حَجَرٍ أو قَصَبٍ ونحوهما، لا يَرتحلُ عنه صيفاً ولا شتاءً (ولو تفرَّق) بناءً البلد بما جرث به العادة (واسمُهُ) أي: البناء (واحدٌ) إن بلغوا أربعين، أو لم يكن بينهم وبين موضعها أكثر من فرسخ تقريباً.

و(لا) تجبُ الجمعةُ (على مسافرٍ سفرَ قَصْرِ) لأنَّ النبي ﷺ وأصحابه كانوا يسافرون في الحجِّ وغيره، فلم يُصلِّ أحدٌ منهم الجمعةَ فيه مع اجتماع الخلق الكثير. وكما لا تلزمه بنفسه لا تلزمه بغيره؛ فإن كان عاصياً بسفره، أو كان سفره فوق فرسخ ودون المسافة، أو أقام ما يمنعُ القَصْرَ، ولم يَتَوَّ استيطاناً، لزمته بغيره (أو) أي: ولا على (عبدٍ) أو مَبْعُض (أو امرأةٍ) لما تقدَّم، ولا على خنثى؛ لأنَّه لا يعلم كونه رجلاً.

(ومن حضرها) أي: الجمعة: (منهم) أي: من مسافرٍ، وعبدٍ، ومبْعُض، وامرأةٍ، وخنثى (أجزأته) عن الظُّهر؛ لأنَّ إسقاط الجمعة عنهم تخفيفٌ، فإذا صلاها أحدهم، فكمريض تكلف المشقة (ولا يُحَسَّبُ) من حضرها منهم (من العدد) المعتبر؛ لأنَّه ليس من أهل وجوبها، وإنما صحَّحت منه، تبعاً.

(ولا) يصحُّ أن يؤمَّ أحدهم (فيها) لئلا يصير التابع متبوعاً (بخلاف نحو مريض) كخائفٍ على نفسه أو ماله، ونحوه ممَّن له شُغلٌ، أو عُذرٌ يُبيح ترك الجمعة؛ فإنَّه إذا حضرها، وجبث عليه، وانعقدت به، وصحَّ أن يؤمَّ فيها؛ لأنَّ سقوطها لمشقة السعي، وقد زالت.

(١) لابن مالك ص ١٣٧.

وَمَنْ بخيام ونحوه، تلزمه بغيره إن كان بينه وبين موضعها فرسخٌ فأقلُّ.
وَمَنْ صَلَّى الظُّهْرَ ممن تلزمه الجمعة قبلَ فعلها، لم تصحَّ.
والأفضلُ لمن لا تلزمه تأخيرُها حتَّى تصلَّى الجمعةُ.
ويحرُمُ سفرُ مَنْ تلزمه في يومها بعدَ الزَّوالِ، وقبله يُكره، ما لم يأتِ بها
في طريقه.

(وَمَنْ) كان مقيماً (بخيام ونحوه) كمسافرٍ أقامَ ما يمنعُ القُصرَ، ولم يستوطنْ
(تلزمه) الجمعةُ (بغيره) أي: بسبب وجوبها على غيره (إن كان) مَنْ بخيام ونحوه (بينه
وبَيْنَ موضعها) أي: الجمعة، أي: الموضع الذي تقامُ فيه من المِضَرِ (فرسخٌ فأقلُّ)
من فرسخ، فإن كان بينه وبينَ موضعها فوقَ فرسخ، لم تلزمه، لا بنفسه ولا بغيره.
(وَمَنْ صَلَّى الظُّهْرَ) وهو (مَنْ تلزمه الجمعة قبلَ فعلها) أي: قبل صلاة الإمام
الجمعة، أو مع الشُّكِّ فيه (لم تصحَّ) ظُهره^(١)؛ لأنَّه صَلَّى ما لم يُخاطَبَ به، وتَرَكَ ما
خُوطِبَ به. وإذا ظَنَّ أنَّه يُدركُ الجمعةَ، سعى إليها؛ لأنَّها فرضه، وإلَّا انتظر حتَّى
يتيقن أنَّهم صلَّوا الجمعةَ، فيصلِّي الظُّهرَ.
(والأفضلُ لمن لا تلزمه) الجمعةُ، كمريضٍ ومسافرٍ (تأخيرُها) أي: الظُّهر (حتَّى
تُصلِّي الجمعةَ) أي: إلى أن يفرغَ الإمام من الجمعة.
وعَلِمَ منه صحَّةُ الظُّهرِ قبلَ تجميعِ الإمام مَنْ لا تلزمه، ولو زال عُذْرُه قبله، إلَّا الصَّبِيَّ
إذا بلغ ولو بعده. وحضورُها لمعذورٍ، ولَمَن اختلفَ في وجوبها عليه - كعبد - أفضلُ.
ونُدِبَ تصدُّقُ بدینارٍ أو نصفه لتاركها بلا عُذرٍ.
(ويحرُمُ سفرُ مَنْ تلزمه) الجمعةُ (في يومها بعدَ الزَّوالِ) حتَّى يصلِّي إن لم يخفَ
فوتَ رفقتهِ (وقبله) أي: الزوالِ (يُكره) سفرُه حتَّى يصلِّي (ما لم يأتِ) مسافرٌ (بها)
أي: بالجمعة (في طريقه) فيها^(٢).

(١) في (م): «ظُهرًا».

(٢) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: فيها. أي: في صورتَي الحرمة والكراهة. انتهى. تقرير المؤلف».

شرط صحتها: الوقت، وهو: من ارتفاع الشمس قدر رُمح

فصل في شروط صحة الجمعة

(شروط صحتها) أي: الجمعة أربعة، ليس منها إذن الإمام:

أحدها: (الوقت) لأنها صلاة مفروضة؛ فاشترط لها الوقت كبقية الصلوات؛ فلا تصح قبل الوقت ولا بعده إجماعاً. قاله في «المبدع»^(١).

(وهو) أي: وقت الجمعة (من ارتفاع الشمس قدر رُمح) لقول عبد الله بن سيدان: شهدت الجمعة مع أبي بكر، فكانت خطبته وصلاته قبل نصف النهار، ثم شهدت مع عمر، فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول: قد انتصف النهار. ثم شهدت مع عثمان، فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول: زال النهار. فما رأيت أحداً عاب ذلك ولا أنكراه. رواه الدارقطني وأحمد واحتج به^(٢). قال: وكذلك روي عن ابن مسعود^(٣) وجابر^(٤) وسعيد^(٥) ومعاوية^(٦) أنهم صلوا قبل الزوال، ولم يُنكر.

(١) ١٤٧/٢.

(٢) «سنن» الدارقطني (١٦٢٣)، وأخرجه - أيضاً - ابن أبي شيبة ١٠٧/٢، وابن المنذر في «الأوسط» ٢٠٤/٢، وعزاه ابن حجر في «فتح الباري» ٣٨٧/٢ لأبي نعيم شيخ البخاري في كتاب «الصلوة» له. وذكره مجد الدين ابن تيمية في «المنتقى» ٢٣/٢ وقال: رواه الدارقطني والإمام أحمد في رواية ابنه عبد الله. ولم نقف عليه عند أحمد، وذكره ابن قدامة في «المغني» ٢٤٠/٣ محتجاً به على جواز صلاة الجمعة قبل الزوال بقوله: وأما الإجماع فروى الإمام أحمد عن وكيع، عن جعفر بن برقان، عن ثابت بن الحجاج، عن عبد الله بن سيدان، فذكره. قال ابن حجر في «فتح الباري» ٣٨٧/٢: رجاله ثقات إلا عبد الله بن سيدان - وهو بكسر المهملة بعدها تحتانية ساكنة - فإنه تابعي كبير، إلا أنه غير معروف العدالة. قال ابن عدي: شبه مجهول. وقال البخاري: لا يتابع على حديثه، بل عارضه ما هو أقوى منه. .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ١٠٧/٢، وابن المنذر في «الأوسط» ٢٠٤/٢ عن عبد الله بن سلمة قال: صلى بنا عبد الله الجمعة ضحى، وقال: خشيت عليكم الخمر. وذكره الحافظ في «فتح الباري» ٣٨٧/٢ وقال: وعبد الله صدوق، إلا أنه ممن تغير لما كبر. قاله شعبة وغيره.

(٤) لم نقف عليه.

(٥) هكذا عزاه الشوكاني في «نيل الأوطار» ٢٧٧/٣ إلى سعيد بن زيد، ولم نقف عليه، وروى ابن أبي شيبة ١٠٦/٢ مثله عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، ولعله هو الصواب، كما صرح بذلك الزركشي في «شرحه على مختصر الخرقى» ٢١٠/٢.

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة ١٠٧/٢، وابن المنذر في «الأوسط» ٣٥٢/٢ عن سعيد بن سويد قال: صلى بنا معاوية الجمعة ضحى. قال الحافظ في «فتح الباري» ٣٨٧/٢: وسعيد ذكره ابن عدي في «الضعفاء».

فإن خرج قبل التحريم، صلّوا ظهراً، وإلا، الجمعة.

وحضور أربعين من أهل وجوبها

الهداية

ويستمر وقت الجمعة (إلى) دخول وقت (العصر) بلا خلاف. قال^(١) في «المبدع»: وفعلها بعد الزوال أفضل.

(فإن خرج) وقتها (قبل التحريم) أي: قبل أن يكبروا للإحرام بالجمعة (صلّوا ظهراً) قال في «الشرح»^(٢): لا نعلم فيه خلافاً (وإلا) بأن أحرموا بها في الوقت، صلّوا (جمعة) كسائر الصلوات؛ لإدراكها أداءً بتكبير الإحرام في الوقت، ولا تسقط بشك في خروجه، فإن بقي من الوقت قدر ما يجزئ من الخطبة والتحريم، لزمهم فعلها، وإلا، لم تجز.

(و) الشرط الثاني: (حضور أربعين)^(٣) رجلاً ولو بالإمام الخطبة والصلاة (من أهل وجوبها) صفة لـ «أربعين»، أي: أربعين كائنين ممن تلزمهم الجمعة، وتقدم بيانهم. قال الإمام أحمد^(٤): بعث النبي ﷺ مصعب بن عمير إلى أهل المدينة، فلما كان يوم الجمعة، جمع بهم، وكانوا أربعين، وكانت أول جمعة جمعت بالمدينة. وقال جابر: «مضت السنة أن في كل أربعين فما فوق جمعة، وأضحى، وفطراً» رواه

(١) في النسخ: «قاله»، والصواب ما أثبتناه، لأن الكلام السابق لم يرد في «المبدع»، بل وردت العبارة الآتية بعده ١٤٨/٢.

(٢) ١٨٦/٥.

(٣) جاء في هامش (س) ما نصه: «اشتراط حضور الأربعين من «مفردات المذهب» - لعز الدين المقدسي - قال في «الاختيارات» [ص ١١٩-١٢٠]: وتنعقد الجمعة بثلاثة، واحد يخطب، واثنان يستمعان، وهو إحدى الروايتين عن أحمد. وهو مذهب أبي حنيفة. اهـ.

(٤) نقله عنه أبو داود في «مسائله» ص ٥٧، بنحوه، والأثر أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٢٩٤) بنحوه من حديث أبي مسعود الأنصاري ؓ دون ذكر العدد. قال في «التلخيص الحبير» ٥٦/٢: وفي إسناده صالح بن أبي الأخضر، وهو ضعيف.

مستوطنين بقرية.

و تصحُّ فيما قاربَ البنيانَ.

فإنْ نقصوا قبل إتمامِها، استأنفوا ظهراً.

ويدركُها مسبقاً برُكعةٍ مع إمامه.

الهداية

الدارقطني، وفيه ضعف^(١). قاله في «المبدع»^(٢).

الشرطُ الثالثُ: أن يكونوا (مستوطنين بقرية) مبنيةً بما جرث به العادة، فلا تَتَمُّمُ^(٣) من مكانين متقاربين، ولا تصحُّ من أهلِ الخيامِ بيوتِ^(٤) الشَّعر ونحوهم؛ لأنَّ ذلك لم يُقصدْ للاستيطانِ غالباً، وكانت قبائلُ العربِ حولَ النبي ﷺ ولم يأمزهم بها.

و تصحُّ بقريةٍ خرابٍ عزموا على إصلاحِها والإقامةِ بها.

(وتصحُّ) أي: الجمعةُ (فيما قاربَ البنيانَ) من الصَّحراءِ، ولو بلا عذرٍ، فلا يُشترطُ لها البنيان.

(فإنْ نقصوا) أي^(٥): الأربعون (قَبْلَ إتمامِها) أي: الجمعةِ (استأنفوا ظهراً) أي: ابتدؤوا صلاةَ الظَّهر إنْ لم تمكن^(٦) إعادةُ الجمعةِ.

(ويدركُها) أي: الجمعةُ (مسبقاً بـ) إدراكِ (ركعةٍ) منها (مَعَ إمامه) حيثُ أحرم بها في الوقتِ؛ لحديثِ أبي هريرةَ مرفوعاً: «مَنْ أدركَ ركعةً من الجمعةِ، فقد أدركَ

(١) «سنن» الدارقطني (١٥٧٩)، وهو عند البيهقي ١٧٧/٣. قال في «التلخيص الحبير» ٥٥/٢: الدارقطني والبيهقي من حديث عبد العزيز بن عبد الرحمن، عن خصيف، عن عطاء، عنه. اهـ. وعبد العزيز؛ قال أحمد: أضرب على حديثه؛ فإنها كذب أو موضوعة. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال الدارقطني: منكر الحديث. وقال ابن حبان: لا يجوز أن يحتج به. وقال البيهقي: هذا الحديث لا يحتج بمثله. اهـ.

(٢) ١٥٢/٢.

(٣) في الأصل، و(ح) و(م): «تتم».

(٤) في (م): «وبيوت».

(٥) قبلها في (س): «ولو بالإمام».

(٦) في (م) و(ح) و(ز) و(س): «يمكن».

وإن أدرك دونها، أتمها ظهراً إن دخل وقته ونواه، وإلا، نفلاً.

وتقدم خطبتين، من شرطهما حمد الله تعالى،

الصلاة رواه الأثرم^(١).

(وإن أدرك) مسبوق (دونها) أي: دون الركعة، بأن رفع الإمام رأسه من الثانية، ثم دخل معه (أتمها ظهراً) لمفهوم ما سبق (إن) كان (دخل وقته) أي: الظهر (ونواه) عند إحرامه (وإلا) بأن لم يدخل وقت الظهر، أو دخل ولم ينو، بل نوى جمعة، فتكون صلاته (نفلاً) أما في الأولى، فكمن أحرم بفرض، فبان قبل وقته، وأما في الثانية؛ فلحديث: «إنما الأعمال بالنيات»^(٢).

(و) الشرط الرابع: (تقدم خطبتين) لقوله تعالى: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] والذكر هو الخطبة. ولقول ابن عمر: «كان النبي ﷺ يخطب خطبتين وهو قائم، يفصل بينهما بجلوس» متفق عليه^(٣). وهما بدّل ركعتين، لا من الظهر. (من شرطهما) أي: من شرط صحة الخطبتين: (حمد الله تعالى) بلفظ: «الحمد

(١) لعله في «سننه» ولم تطبع، وأخرجه ابن خزيمة (١٨٥٠)، والحاكم ٤٢٩/١ وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي. وأخرجه النسائي في «المجتبى» ١١٢/٣ بلفظ: «من أدرك من صلاة الجمعة ركعة، فقد أدرك». وأخرجه ابن ماجه (١١٢١) بلفظ: «من أدرك من الجمعة ركعة، فليصل إليها أخرى» وفي إسناده: عمر بن حبيب. قال البوصيري في «مصابيح الزجاجة» ٢١١/١: هذا إسناده ضعيف؛ عمر ابن حبيب متفق على تضعيفه.

وأخرجه ابن ماجه (١١٢٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وفي إسناده بقيّة بن الوليد، قال الحافظ في «التلخيص الحبير» ٤١/٢: قال الدارقطني: تفرد به بقيّة عن يونس، وقال ابن أبي حاتم في «العلل» عن أبيه: هذا خطأ في المتن والإسناد. وقال ابن خزيمة عقب الحديث (١٨٥٠): هذا خبر روي على المعنى، لم يؤدّ على لفظ الخبر، ولفظ الخبر: «من أدرك من الصلاة ركعة» [أخرجه البخاري (٥٨٠)، ومسلم (٦٠٧)، وأحمد (٧٦٦٥)] فالجمعة من الصلاة أيضاً كما قاله الزهري. فإذا روي الخبر على المعنى لا على اللفظ جاز أن يقال: من أدرك من الجمعة ركعة؛ إذ الجمعة من الصلاة، فإذا قال النبي ﷺ: من أدرك من الصلاة... كانت الصلوات كلها داخلة في هذا الخبر، الجمعة وغيرها من الصلوات. اهـ.

(٢) سلف ٢٦٦/١.

(٣) أخرجه بلفظه الدارمي (١٥٥٨)، وهو عند البخاري (٩٢٨)، ومسلم (٨٦١)، وأحمد (٤٩١٩) بنحوه.

والصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وقراءة آية، والوصيَّةُ بتقوى الله،
وحضور العددِ الْمُعْتَبَرِ،

لله؛ لقوله ﷺ: «كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ، فَهُوَ أَجْذَمُ» رواه أبو داود^(١) عن أبي هريرة.

(والصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِهِ)^(٢) مُحَمَّدٍ (عليه) الصَّلَاةُ (والسلام) لَأَنَّ كُلَّ عِبَادَةٍ افْتَقَرَتْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ، افْتَقَرَتْ إِلَى ذِكْرِ رَسُولِهِ، كَالْأَذَانِ. وَيتَعَيَّنُ لَفْظُ الصَّلَاةِ.^(٣) وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَجْزِئَ مِنْهَا كَمَا يَجْزِئُ فِي تَشْهِيدِ الصَّلَاةِ^(٤)، كَمَا أَفْتَى بِهِ بَعْضُ مُشَايخِنَا.

(وقراءة آية) كَامِلَةٍ، لِقَوْلِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ آيَاتٍ، وَيَذْكُرُ النَّاسَ» رواه مسلم^(٥). قَالَ أَحْمَدُ: يَقْرَأُ مَا شَاءَ. وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي^(٥): لَوْ قَرَأَ آيَةً لَا تَسْتَقِلُّ بِمَعْنَى أَوْ حَكَمٍ، كَقَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾ [المندثر: ٢١]، أَوْ: ﴿مُذْمَأَتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤] لَمْ يَكْفِ، وَالْمَذْهَبُ: لَا بَدْءَ مِنْ قِرَاءَةِ آيَةٍ وَلَوْ جُنْبًا، مَعَ تَحْرِيمِهَا.

فَلَوْ قَرَأَ مَا تَضَمَّنَ الْحَمْدَ وَالْمَوْعِظَةَ، ثُمَّ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، أَجْزَأُ.

(والوصيَّةُ بتقوى الله) عَزَّ وَجَلَّ؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ.

قَالَ فِي «الْمَبْدَعِ»^(٦): وَيُبْدَأُ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ، ثُمَّ الصَّلَاةُ، ثُمَّ الْمَوْعِظَةُ، ثُمَّ الْقِرَاءَةُ فِي ظَاهِرِ كَلَامِ جَمَاعَةٍ.

وَلَا بُدَّ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْخُطْبَتَيْنِ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ.

(و) مِنْ شَرْطِ صِحَّةِ الْخُطْبَتَيْنِ: (حضور العددِ الْمُعْتَبَرِ) لِسَمَاعِ الْقَدْرِ الْوَاجِبِ؛

(١) فِي «سُنَنِ» (٤٨٤٠)، وَسَلَفُ ص ٤٩/١-٥٠.

(٢) فِي (م): «رَسُولِ اللَّهِ».

(٣-٣) جَاءَتْ الْعِبَارَةُ فِي الْأَصْلِ (وَس) هَكَذَا: «وَالظَّاهِرُ كَمَا فِي تَشْهِيدِ الصَّلَاةِ».

(٤) أَخْرَجَهُ بَلْفُظُهُ أَبُو دَاوُدَ (١١٠١)، وَأَحْمَدُ (٢٠٩٤٩)، وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٨٦٢) بَلْفُظًا: كَانَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ

خُطْبَتَانِ يَجْلِسُ بَيْنَهُمَا، يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَيَذْكُرُ النَّاسَ.

(٥) جَاءَ فِي هَامِشِ (س) مَا نَصَهُ: «قَوْلُهُ: وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي... إلخ، هُوَ الصَّحِيحُ. انْتَهَى تَقْرِيرُ الْمُؤَلِّفِ».

(٦) ١٥٩/٢.

والجهرُ بحيثُ يُسمِعُهم، لا الطَّهَارَتَانِ وَسْتَرُ العورة، ولا أن يتولَّاهُما
مَنْ يتولَّى الصَّلَاةَ.

لأنَّه ذَكَرَ^(١) اشْتَرَطَ للصَّلَاةَ؛ فاشْتَرَطَ لَهُ الْعَدَدُ، كَتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ. فَإِنْ نَقَضُوا، وَعَادُوا
قَبْلَ فَوْتِ رَكْنٍ مِنْهَا، بَنَوْا.

وإِنْ كَثُرَ التَّفْرِيقُ، أَوْ فَاتَ مِنْهَا رُكْنٌ، أَوْ أَحْدَثَ فَتَطَهَّرَ، اسْتَأْنَفَ مَعَ سَعَةِ الْوَقْتِ،
وَيُشْتَرَطُ أَيْضاً لَهَا الْوَقْتُ، وَأَنْ يَكُونَ الْخَطِيبُ يَصْلُحُ إِمَاماً فِيهَا.

(و) مِنْ شَرْطِ صَحَّةِ الْخَطْبَتَيْنِ: (الْجَهْرُ) بِهِمَا (بَحِثْ يُسْمِعُهُمْ) - (٢) بِضَمِّ أَوَّلِهِ^(٢) -
أَي: يُسْمِعُ الْخَطِيبُ الْجَمَاعَةَ الْمَعْتَبَرَ حُضُورُهُمُ الْقَدْرَ الْوَاجِبَ مِنَ الْخَطْبَتَيْنِ^(٣)،
حَيْثُ لَا مَانِعَ، كَنَوْمٍ، أَوْ غَفْلَةٍ، أَوْ صَمَمٍ بَعْضُهُمْ. فَإِنْ لَمْ يَسْمَعُوا لَخَفَضِ صَوْتِهِ أَوْ
بَعْدَهُمْ عَنْهُ وَنَحْوِهِ، لَمْ تَصَحَّ؛ لِعَدَمِ حُصُولِ الْمَقْصُودِ.

^(٤) وَمِنْ شَرْطِهِمَا أَيْضاً: النِّيَّةُ وَالِاسْتِيطَانُ لِلْقَدْرِ الْوَاجِبِ مِنَ الْخَطْبَتَيْنِ، وَالْمَوَالَاةُ
بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الصَّلَاةِ^(٥).

(وَالَا) يُشْتَرَطُ لَهَا (الطَّهَارَتَانِ) مِنَ الْحَدَثِ وَالْجَنَابَةِ (و) لَا (سَتْرُ الْعَوْرَةِ) وَ^(٥)
إِزَالَةُ النِّجَاسَةِ (وَلَا أَنْ يَتَوَلَّاهُمَا مَنْ يَتَوَلَّى الصَّلَاةَ) بَلْ يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْخُطْبَةَ
مَنْفُصَةٌ عَنِ الصَّلَاةِ، أَشْبَهَا الصَّلَاتَيْنِ.

وَلَا يُشْتَرَطُ أَيْضاً حُضُورُ مَنْ يَتَوَلَّى الصَّلَاةَ الْخُطْبَةَ.

وَيُطْلَهُمَا^(٦) كَلَامٌ مُحَرَّمٌ وَلَوْ يَسِيراً.

(١) لَيْسَتْ فِي (م).

(٢-٢) لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ وَ(س).

(٣) لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ وَ(س)، وَفِي (م): «مِنَ الْخُطْبَةِ».

(٤-٤) جَاءَتِ الْعِبَارَةُ فِي (ح) وَ(ز) هَكَذَا: «وَمِنْ شَرْطِهِمَا - أَيْضاً - النِّيَّةُ وَالْمَوَالَاةُ بَيْنَ الْخَطْبَتَيْنِ وَالصَّلَاةِ».

(٥) بَعْدَهَا فِي (م): «لَا».

(٦) فِي (ح) وَ(م): «وَيُطْلَهُمَا».

وَسُنَّ أَنْ يَخْطُبَ قَائِماً عَلَى مُنْبَرٍ، أَوْ^(١) مَوْضِعٍ عَالٍ، وَيُسَلِّمَ عَلَى
الْمَأْمُومِينَ إِذَا أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ،

ولا تجزئ بغير العربية مع القُدرة .

(وَسُنَّ أَنْ يَخْطُبَ قَائِماً عَلَى مُنْبَرٍ) لَفْعُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ^(٢) - وَهُوَ بَكْسَرِ
الْمِيمِ مِنَ النَّبْرِ وَهُوَ الارتفاعُ^(٣) - وَاتِّخَاذُهُ سُنَّةً مُجْمَعَةً عَلَيْهَا. قَالَ فِي «شرح مسلم»^(٤) :
وَيَضَعُهُ عَلَى تَوَدَّةٍ^(٥) إِلَى الدَّرَجَةِ الَّتِي تَلِي السَّطْحَ.

(أَوْ) يَخْطُبَ عَلَى (مَوْضِعٍ عَالٍ) إِنْ عَدِمَ الْمُنْبَرُ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ، عَنْ يَمِينٍ مُسْتَقْبَلِي
الْقِبْلَةِ، أَيْ: الْمَحْرَابِ. وَإِنْ خَطَبَ بِالْأَرْضِ، فَعَنْ يَسَارِهِمْ.

(و) يُسَنُّ لِلْخَطِيبِ أَنْ (يُسَلِّمَ عَلَى الْمَأْمُومِينَ إِذَا أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ) لِقَوْلِ جَابِرٍ: «كَانَ
النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَعِدَ الْمُنْبَرَ، سَلَّمَ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٦). وَرَوَاهُ الْأَثَرُمُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ،
وَعُمَرَ^(٧)، وَابْنِ مَسْعُودٍ^(٨)، وَابْنِ الزُّبَيْرِ^(٩). وَرَوَاهُ النَّجَّادُ^(١٠) عَنْ عَثْمَانَ. كَسَلَامِهِ عَلَى
مَنْ عِنْدَهُ مِنَ الْمَأْمُومِينَ فِي خُرُوجِهِ إِلَيْهِمْ.

(١) فِي الْمَطْبُوعِ: «و»، وَالْمَثْبُتُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «هُدَايَةِ الرَّاعِبِ».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٩١٧)، وَمُسْلِمٌ (٥٤٤)، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٢٢٨٧١) ضَمِنَ حَدِيثَ طَوِيلٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ
سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا سَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ - عَنِ الْمُنْبَرِ - فَقَالَ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَعْرِفُ مِمَّا هُوَ، وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ
أَوَّلَ يَوْمٍ وَضَعَ، وَأَوَّلَ يَوْمٍ جَلَسَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ... لَفْظُ الْبُخَارِيِّ.

(٣) «الْمَطْلَعُ» ص ١٠٧.

(٤) ١٥٢/٦.

(٥) جَاءَ فِي هَامِشِ (س) مَا نَصَهُ: «والتَّوَدَّةُ: السُّكِينَةُ. بِتَخْفِيفِ الْكَافِ. انْتَهَى تَقْرِيرُ الْمُؤَلِّفِ».

(٦) فِي «سُنَنِ» (١١٠٩) وَفِي إِسْنَادِهِ: ابْنُ لَهْيَعَةَ، قَالَ فِي «مَصْبَاحِ الزَّجَاجَةِ» ٢١٠/١: هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ؛
لِضَعْفِ ابْنِ لَهْيَعَةَ.

(٧) لَعَلَّهُ فِي «سُنَنِ» وَلَمْ تَطْبَعْ، وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٥٢٨٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١١٤/٢ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٨) لَمْ تَقَفْ عَلَيْهِ.

(٩) أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْذَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» ٦٣/٤.

(١٠) فِي النُّسخِ: «الْبُخَارِيُّ»، وَالْمَثْبُتُ مِنْ «كَشَافِ الْقَنَاعِ» ٣٥/٢، وَلَعَلَّ الْحَدِيثَ فِي «سُنَنِ» النَّجَّادِ وَلَمْ
تَطْبَعْ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١١٤/٢.

وَيَجْلِسُ إِلَى فَرَاحِ الْأَذَانِ، وَبَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ قَلِيلاً، وَيَعْتَمِدُ عَلَى نَحْوِ
سَيْفٍ، وَيَقْصِدُ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ، وَيَقْصُرُ الْخُطْبَةَ،
العمدة

(و) يُسَنُّ أَنْ (يَجْلِسَ إِلَى فَرَاحِ الْأَذَانِ) لِقَوْلِ ابْنِ عَمَرَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْلِسُ إِذَا
صَعِدَ الْمَنْبَرَ حَتَّى يَفْرِغَ الْمُؤَذِّنُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ» رواه أبو داود^(١).

(و) أَنْ يَجْلِسَ (بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ قَلِيلاً) لحديث ابن عمر المتقدم. (و) أَنْ (يَعْتَمِدَ)
الْخُطْبُ (عَلَى نَحْوِ سَيْفٍ) كَقُوسٍ أَوْ عَصَا؛ لَفَعْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ. رواه أبو
داود عن الحكم بن حَزْنٍ^(٢). وفيه إشارة إلى أَنَّ هَذَا الدِّينَ فُتِّحَ بِهِ. قال في
«الفروع»^(٣): «وَيَتَوَجَّهَ»^(٤) بِالْيُسْرَى، وَالْأُخْرَى بِحَرْفِ الْمَنْبَرِ، فَإِنْ لَمْ يَعْتَمِدْ، أَمْسَكَ
شِمَالَهُ يَمِينِهِ، أَوْ أَرْسَلَهُمَا.

(و) أَنْ (يَقْصِدَ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ) لَفَعْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَلِأَنَّ فِي التَّفَاتِهِ عَنْ أَحَدٍ
جَانِبَيْهِ إِعْرَاضاً عَنِ الْآخَرِ، وَإِنْ اسْتَدْبَرَهُمْ، كُفِّرَ. وَيَنْحَرِفُونَ إِلَيْهِ إِذَا خُطِبَ؛ لَفَعْلِ
الصَّحَابَةِ. ذَكَرَهُ فِي «الْمَبْدَعِ»^(٥).

(و) أَنْ (يَقْصُرَ الْخُطْبَةَ) لَمَا رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ عَمَّارٍ مَرْفُوعاً: «إِنْ طَوَّلَ صَلَاةَ
الرَّجُلِ، وَقْصَرَ خُطْبَتَهُ [مَثْنَةً] مِنْ فِقْهِهِ؛ فَأَطِيلُوا الصَّلَاةَ وَقْصُرُوا»^(٦) الْخُطْبَةَ»^(٧). وَأَنْ

(١) فِي «سُنَنِهِ» (١٠٩٢). قَالَ الْمُنْذَرِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ» ١٧/٢: فِي إِسْنَادِهِ الْعُمَرِيُّ، وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ
ابْنِ حَفْصِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَفِيهِ مَقَالٌ.

(٢) فِي النِّسْخِ: «حَرْبٌ»، وَالْمَثْبُتُ مُوَافِقٌ لَمَا فِي مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ، وَالْحَدِيثُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ بِرَقْمٍ (١٠٩٦)،
وَأَحْمَدُ (١٧٨٥٦) ضَمَّنَ حَدِيثَ طَوِيلَ وَفِيهِ: «فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَتَوَكِّئاً عَلَى قَوْسٍ...». قَالَ الْحَافِظُ فِي
«التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» ٦٥/٢: إِسْنَادُهُ حَسَنٌ، فِيهِ شَهَابُ بْنُ خَرَّاشٍ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ، وَالْأَكْثَرُ وَثْقَاهُ، وَقَدْ
صَحَّحَهُ ابْنُ السَّكَنِ وَابْنُ خَزِيمَةَ. وَالْحَكَمُ بْنُ حَزْنٍ: هُوَ الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ، الْحَكَمُ بْنُ حَزْنٍ الْكَلْفِيُّ مِنْ
بَنِي كَلْفَةَ بْنِ حَنْظَلَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ زَيْدِ بْنِ مَنَاةَ بْنِ تَمِيمٍ. «الإصابة» ٢٦٧/٢.

(٣) ١٧٧/٣.

(٤) جَاءَ فِي هَامِشٍ (س) مَا نَصَّه: «قَوْلُهُ: وَيَتَوَجَّهُ، أَيِ: الْاعْتِمَادُ الْمَفْهُومُ مِنْ «يَعْتَمِدُ» أَنْ يَكُونَ بِالْيُسْرَى.
انْتَهَى. تَقْرِيرُ الْمُؤَلِّفِ».

(٥) ١٦٣/٢.

(٦) فِي النِّسْخِ عَدَا (م): «وَقْصُرُوا».

(٧) «صَحِيحٌ» مُسْلِمٌ (٨٦٩) وَمَا بَيْنَ حَاصِرَتَيْنِ مِنْهُ، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (١٨٣١٧). وَالْمَثْنَةُ: كُلُّ شَيْءٍ دُلَّ عَلَى
شَيْءٍ فَهُوَ مَثْنٌ لَهُ. «النهاية» (مَأَن).

فصل

والجمعة ركعتان، يقرأ جَهْرًا نَذْبًا، في الأولى بالجمعة، وفي الثانية بالمنافقين، وفي فجرها في الأولى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ السجدة، وفي الثانية: ﴿هَلْ أَتَى﴾.

تكون الثانية أقصر. ويرفع صوته قَدْرَ إمكانه.

(و) أن (يدعو للمسلمين) لأنه مسنون في غير الخطبة، ففيها أولى. ويباح الدعاء لمعين.

وأن يخطب من صحيفة.

قال في «المبدع»^(١): «وَيَنْزِلُ مُسْرِعًا».

وإذا غَلَبَ الخوارجُ على بلدٍ، فأقاموا فيه الجمعة، جازَ اتِّباعُهُمْ، نصًّا. وقال ابن أبي موسى^(٢): يصلي معهم الجمعة، ويعيدها ظُهرًا.

فصل

(و) صلاةُ (الجمعة ركعتان) إجماعًا. حكاها ابنُ المنذر^(٣) (يقرأ جَهْرًا نَذْبًا) لفعليه ﷺ (في) الرُّكْعَةِ (الأولى بالجمعة) بَعْدَ الفاتحةِ (وفي) الركعةِ (الثانية بالمنافقين) لأنه ﷺ كان يقرأ بهما. رواه مسلم^(٤). (و) سُنُّ أَنْ يقرأ (في فجرها) أي: الجمعة (في الأولى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ السَّجْدَةُ [الآية: ١]، وفي الثانية: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ [الإنسان: ١] بعد الفاتحةِ فيهما، نصًّا؛ لأنه ﷺ كان يفعله. متَّفَقٌ عليه من حديثِ أبي هريرة^(٥). وتكره مداومته عليهما.

(١) ١٦٤/٢(١).

(٢) في «الإرشاد إلى سبيل الرشاد» ص ٦٦، وابن أبي موسى: هو أبو علي محمد بن أحمد بن أبي موسى الهاشمي القاضي عالي القدر، سامي الذكر. (ت ٤٢٨هـ). «طبقات الحنابلة» ٢/ ١٨٢-١٨٦.

(٣) في «الإجماع» ص ٢٦، و«الأوسط» ٩٨/٤.

(٤) برقم (٩٧٨)، وهو عند أحمد (٣١٦٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٥) البخاري (٨٩١)، ومسلم (٨٨٠) (٦٦)، وهو عند أحمد (١٠١٠٢).

العمدة وتحرمُ إقامتها كعيدٍ في أكثرَ من موضعٍ مِنَ البلدِ، إلَّا لحاجةٍ، كضيقِ
وفتنةٍ، فإنْ فعلوا، فالمسبوقَةُ باطلةٌ، وإنْ جهَلَ الحالَّ، صلُّوا ظهراً وجوباً.

الهداية (وتَحْرُمُ إقامتها) أي: الجمعة (كـ) ما تَحْرُمُ إقامةُ (عيدٍ في أكثرَ مِنْ موضعٍ من
البلدِ) لأنَّه عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ وأصحابه لم يقيموها في أكثرَ مِنْ موضعٍ واحدٍ (إلَّا
لحاجةٍ، كـ) سَعَةِ البلدِ، وتباعدِ أقطاره، أو بُعْدِ الجامع، أو (ضيقه) عَمَّنْ تصحُّ منه
الجمعةُ، وإنْ لم تجب عليه، كما فهمه المصنِّفُ من كلامِ صاحبِ «المنتهى» في
«شرحه». قال: وحينئذٍ فالتعدُّدُ في مصرٍ لحاجةٍ^(١).

(و) خوفٍ^(٢) (فتنةٌ) فيجوزُ التعدُّدُ بحسبها فقط؛ لأنَّها تفعلُ في الأمصار العظيمةِ
في مواضعٍ من غيرِ تكثيرٍ، فكان إجماعاً. ذكره في «المبدع»^(٣).

(فإنْ فعلوا) أي: صلُّوها في موضعين، أو أكثرَ بلا حاجةٍ، فالصَّحيحة ما باشرها
الإمامُ، أو أذن فيها ولو تأخَّرت.

فإن استوتا^(٤) في إذنٍ أو عدمه (فالمسبوقَةُ) بالإحرامِ من جمعةٍ أو عيدٍ (باطلةٌ)
لأنَّ الاستغناء حصلَ بالأولى؛ فنيط الحكمُ بها، وإن وقعتا معاً ولا مزيةَ لإحداهما،
بطلنا. فإنْ أمكن اجتماعُهم، وبقي الوقت، صلُّوا جمعة، وإلَّا، فظهراً.

(وإنْ جهَلَ الحالَّ) بأنْ لم يُعلم سبقُ إحداهما ولا معيَّتُهما (صلُّوا ظهراً وجوباً)
لاحتمالِ سبقِ إحداهما، فتصحُّ ولا تعاد، وكذا لو أقيمت في المصرِ جُمعاتٌ،
وجُهل كيف وقعت.

وإذا وافق العيدُ يومَ الجمعةِ، سقطتْ عَمَّنْ حضره مع الإمامِ سقوطُ حضورٍ لا
وجوبٍ، كمرريضٍ دون الإمامِ^(٥)، فإن اجتمع معه العددُ المعتبرُ، أقامها، وإلَّا، صلُّوا

(١) «معونة أولي النهى» ٣٠٢/٢-٣٠٣.

(٢) في (م): «الخوف»، وفي (ح) و(ز): «كخوف».

(٣) ١٦٦/٢.

(٤) في (م): «استويا».

(٥) بعدها في (ح) و(ز) و(م): «فيلزمه الحضور».

وأقلُّ السُّنَّةِ بعدها ركعتان، وأكثرُها ستٌّ.

ويتنظف، ويتطيَّب،

ظهراً. وكذا يَسْقُطُ عِيْدُهَا^(١) إذا عزموا على فِعْلِهَا. (وأقلُّ السُّنَّةِ) الراتبة (بعدها) أي: الجمعة (ركعتان) لَأَنَّهُ ﷺ كان يصلي بعد الجمعة ركعتين. متَّفَقٌ عليه من حديث ابن عمر^(٢). (وأكثرُها) أي: السُّنَّةُ بعد الجمعة (ست) ركعات؛ لقول ابن عمر: «كان النبي ﷺ يفعلُه» رواه أبو داود^(٣).

ويصليها مكانه، بخلاف سائر السُّنَنِ، فَيَبِيْتُهُ.

وَيُسَنُّ فَضْلُ بَيْنِ فَرْصٍ وَسُنَّتُهُ بِكَلَامٍ، أَوْ انْتِقَالٍ مِنْ مَوْضِعِهِ، وَلَا سُنَّةَ لَهَا قَبْلَهَا، أي: راتبة. قال عبد الله^(٤): رأيتُ أبي يصلي في المسجد إذا أذن المؤذن ركعات. وَسُنَّ أَنْ يَغْتَسَلَ لَهَا فِي يَوْمِهَا؛ لَخَبَرِ عَائِشَةَ: «لَوْ أَنَّكُمْ تَطَهَّرْتُمْ لِيَوْمِكُمْ هَذَا»^(٥). وَعِنْدَ مُضِيِّ^(٦)، وَعَنْ جَمَاعٍ أَفْضَلُ، وَتَقَدَّمَ.

(و) يُسَنُّ أَنْ (يَتَنَظَّفَ) لَهَا بِقَصِّ شَارِبٍ، وَتَقْلِيمِ ظُفْرِ، وَقَطْعِ رَوَائِحِ كَرِيهَةٍ، بسواك وغيره.

(و) أَنْ (يَتَطَيَّبَ) لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعاً: «لَا يَغْتَسَلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَتَطَهَّرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طُهْرٍ، وَيَدَّهْنُ، وَيَمْسُ مِنْ طَيِّبِ امْرَأَتِهِ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ، ثُمَّ يَصَلِّي مَا كُتِبَ لَهُ، ثُمَّ يُنْصِتُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ، إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ

(١) في (ح) و(ز): «بالجمعة».

(٢) البخاري (٩٣٧)، ومسلم (٨٨٢) (٧٢) واللفظ له، وهو عند أحمد (٤٥٩١).

(٣) في «سننه» (١١٣٠)، وهو عند الترمذي (٥٢٣) مرفوعاً. قال النووي في «الخلاصة» ٨١٢/٢: رواه أبو داود بإسناد صحيح. وأخرجه - أيضاً - أبو داود (١١٣٣) عن ابن عمر رضي الله عنهما موقوفاً.

(٤) في روايته «لمسائل الإمام أحمد» ٣٢٥/٢.

(٥) أخرجه البخاري (٩٠٢)، ومسلم (٨٤٧).

(٦) أي: عند مضي إلى صلاة الجمعة. «كشف القناع» ٤٢/٢.

العمدة ويلبس أحسن ثيابه، وَيُبَكِّرُ إليها ماشياً، ويدنُّو من إمامه، ويقرأ سورة الكهف في يومها،

الهداية الجمعة الأخرى» رواه البخاري^(١).

(و) أن (يلبس أحسن ثيابه) لوروده في بعض ألفاظ الحديث^(٢)، وأفضلها البياض^(٣). ويعتَم، ويرتدي.

(و) أن (يُبَكِّرُ إليها ماشياً) لقوله ﷺ: «وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَب»^(٤) ويكون بسكينة ووقار بعد طلوع الفجر الثاني.

(و) أن (يدنُّو من إمامه) مستقبل القبلة؛ لقوله ﷺ: «مَنْ غَسَلَ وَاغْتَسَلَ، وَبَكَّرَ وَابْتَكَّرَ، وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ، وَدَنَا مِنَ الْإِمَامِ، فَاسْتَمَعَ، وَلَمْ يَلْغُ، كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا أَجْرٌ سَنَةٍ: عَمَلُ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا» رواه أحمد وأبو داود، وإسناده ثقات^(٥). ويشتغل بالصلاة والذكر والقرآن.

(و) أن (يقرأ سورة الكهف في يومها) أي: الجمعة؛ لحديث أبي سعيد مرفوعاً:

(١) في «صحيحه» (٨٨٣) وفيه: «أو يمس من طيب بيته» بدل: «من طيب امرأته» واللفظة المذكورة عند أبي داود (٣٤٧) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما. قال في «كشف القناع» ٣٧١/٣: وقوله: «من طيب امرأته» أي: ما خفي ريحه، وظهر لونه؛ لتأكد الطيب.

(٢) أخرج أبو داود (٣٤٣)، وأحمد (١١٧٦٨) عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة رضي الله عنهما قالاً: قال رسول الله ﷺ: «من اغتسل يوم الجمعة واستاك، ومس من طيب. إن كان عنده - ولبس من أحسن ثيابه ... كانت كفارة لما بينها وبين الجمعة التي قبلها».

(٣) أخرج أبو داود (٣٨٧٨)، والترمذي (٩٩٤)، وابن ماجه (١٤٧٢)، وهو عند أحمد (٢٤٧٩) عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «البسوا من ثيابكم البياض فإنها من خير ثيابكم...» الحديث. قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٤) قطعة من الحديث الآتي تخريجه قريباً.

(٥) أحمد (١٦١٧٥)، وأبو داود (٣٤٥)، وأخرجه أيضاً الترمذي (٤٩٦)، والنسائي في «المجتبى» ٩٦/٣، وابن ماجه (١٠٨٧)، من حديث أوس بن أبي أوس الثقفي. قال الترمذي: حديث حسن.

وَيُكْثِرُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا يَتَخَطَّى الرَّقَابَ، إِلَّا الْإِمَامُ، أَوْ لَفْرَجَةٌ.

«مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ فِي^(١) يَوْمِ الْجُمُعَةِ، أَضَاءَ لَهُ مِنَ النُّورِ مَا بَيْنَ الْجُمُعَتَيْنِ» رواه البيهقي بإسناد حسن^(٢). وفي خبر آخر: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَوْ لَيْلَتِهِ، وَقِيَ فِتْنَةَ الدَّجَالِ»^(٣).

(و) أَنْ (يَكْثُرَ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ) لقوله ﷺ: «أَكْثَرُوا عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ» رواه أبو داود وغيره^(٤). وكذا ليلتها.

(وَلَا يَتَخَطَّى الرَّقَابَ) لقوله ﷺ وهو على المنبر لرجلٍ رَأَى يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ: «اجْلِسْ؛ فَقَدْ أَذَيْتَ» رواه أحمد^(٥). فَيُكْرَهُ ذَلِكَ لِكُلِّ أَحَدٍ (إِلَّا الْإِمَامَ) فَلَا يُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ؛ لِحَاجَتِهِ إِلَيْهِ. وَأَلْحَقَ بِهِ بَعْضُهُمُ الْمُؤَدَّنَ بَيْنَ يَدَيْهِ (أَوْ) أَي: وَإِلَّا (لَفْرَجَةً) رَأَاهَا

(١) ليست في الأصل و(م)، والمثبت موافق لما في «سنن» البيهقي.

(٢) «سنن» البيهقي ٢/٣٩٤، وهو عند الحاكم ٢/٣٦٨ - وفي إسناده: نعيم بن حماد - وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وتعبه الذهبي فقال: نعيم ذو مناكير. وقال المناوي في «فيض القدير» ٦/١٩٨: وقال ابن حجر في «تخريج الأذكار»: حديث حسن، قال: وهو أقوى ما ورد في سورة الكهف.

(٣) لم نقف على من خرّجه بهذا اللفظ، وذكره الشافعي في «الأم» ١/٢٠٨ بلاغاً، وأخرج الضياء المقدسي في «المختارة» (٤٢٩) و(٤٣٠) عن علي بن أبي طالب ؓ قال: من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة، فهو معصوم إلى ثمانية أيام من كل فتنة تكون، فإن خرج الدجال، عصم منه. وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٣٠٣٨) من حديث أبي سعيد الخدري ؓ بلفظ: «من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة فأدرك الدجال، لم يسلط عليه...».

(٤) «سنن» أبي داود (١٠٤٧)، وهو عند النسائي في «المجتبى» ٣/٩١، وابن ماجه (١٠٨٥)، وأحمد (١٦١٦٢) بلفظ: «إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة.. فأكثروا عليّ من الصلاة فيه؛ فإن صلاتكم معروضة علي...». من حديث أوس بن أبي أوس.

(٥) في «مسنده» (١٧٦٧٤)، وهو عند أبي داود (١١١٨)، والنسائي في «المجتبى» ٣/١٠٣ عن معاوية بن صالح، عن عبد الله بن بسر ؓ. قال النووي في «الخلاصة» ٢/٧٨٥: رواه أبو داود والنسائي بإسنادين صحيحين. وأعله ابن حزم في «المحلى» ٥/٧٠ بمعاوية بن صالح. قال ابن حجر في «التلخيص الحبير» ٢/٧١: وضّفه ابن حزم بما لا يقدح.

وَحَرْمَ إِقَامَةِ غَيْرِهِ لِيَجْلِسَ مَكَانَهُ، وَرَفْعُ مَصْلَى مَفْرُوشٍ، إِلَّا إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ. العدة
وَمَنْ قَامَ لِعَارِضٍ، ثُمَّ عَادَ قَرِيبًا، فَهُوَ أَحَقُّ بِمَكَانِهِ.

الهداية

فِي الصَّفِّ لَا يَصِلُ إِلَيْهَا إِلَّا بِهِ، فَيُبَاحُ؛ لِإِسْقَاطِهِمْ حَقَّهُمْ بِتَأْخِيرِهِمْ عَنْهَا.
(وَحَرْمٌ) عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ (إِقَامَةُ غَيْرِهِ) مِنْ مَحَلِّهِ، وَلَوْ عَبْدُهُ أَوْ وَلَدُهُ الْكَبِيرُ (لِيَجْلِسَ
مَكَانَهُ) لِحَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى أَنْ يَقِيمَ الرَّجُلُ أَخَاهُ مِنْ مَقْعَدِهِ وَيَجْلِسَ فِيهِ»
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١). «وَلَكِنْ يَقُولُ: افْسَحُوا». قَالَ فِي «التَّلْخِصِ»^(٢). إِلَّا مَنْ قَدَّمَ صَاحِبًا لَهُ،
فَجَلَسَ فِي مَوْضِعٍ يَحْفَظُهُ لَهُ. لَكِنْ إِنْ جَلَسَ فِي مَكَانِ الْإِمَامِ، أَوْ طَرِيقِ الْمَارَّةِ، أَوْ
اسْتَقْبَلَ الْمَصْلِينَ فِي مَكَانٍ ضَيِّقٍ، أَقِيمَ. قَالَ أَبُو الْمَعَالِي.

وَكُرِّهَ إِثَارُ غَيْرِهِ بِمَكَانِهِ الْفَاضِلِ لَا قَبُولُهُ، وَلَيْسَ لَغَيْرِ الْمُؤَثِّرِ سَبْقُهُ.

(و) حَرْمٌ (رَفْعُ مَصْلَى) بِفَتْحِ اللَّامِ الْمَشْدُودَةِ (مَفْرُوشٍ) لِأَنَّهُ كَالنَّائِبِ عَنْ صَاحِبِهِ،
فَيَجُوزُ فَرَشُهُ (إِلَّا إِذَا حَضَرَتْ) أَيُ: أَقِيمَتْ (الصَّلَاةُ) وَلَمْ يَحْضُرْ رَبُّهُ، فَلِغَيْرِهِ رَفْعُهُ
وَالصَّلَاةُ مَكَانَهُ؛ لِأَنَّ الْمَفْرُوشَ لَا حُرْمَةَ لَهُ فِي نَفْسِهِ.

(وَمَنْ قَامَ) مِنْ مَوْضِعِهِ (لِعَارِضٍ) كَتَطَهَّرَ (ثُمَّ عَادَ) إِلَيْهِ (قَرِيبًا، فَهُوَ أَحَقُّ بِمَكَانِهِ)
الَّذِي كَانَ سَبَقَ إِلَيْهِ؛ لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ مَرْفُوعًا: «مَنْ قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ، ثُمَّ
عَادَ إِلَيْهِ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ»^(٣).

وَإِذَا لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ إِلَّا بِالتَّخْطِي، جَازَ بِلَا كِرَاهَةٍ، كَمَنْ رَأَى فُرْجَةً.

(١) البخاري (٩١١) واللفظ له، ومسلم (٢١٧٧)، وهو عند أحمد (٥٠٤٦).

(٢) وهو: لابن الجوزي، وقوله: «ولكن يقول: افسحوا» قطعة من حديث، وهو عند مسلم (٢١٧٨) عن
جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٣) «صحيح» مسلم (٢١٧٩)، وهو عند أحمد (٧٥٦٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. ولم نقف عليه من
حديث أبي أيوب رضي الله عنه.

وَمَنْ دَخَلَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ بِمَسْجِدٍ، صَلَّى تَحِيَّتهُ مُوجِزاً، وَجَلَسَ.
وَحَرَّمَ كَلَامَ وَالْإِمَامِ يَخْطُبُ إِلَّا لَهُ، أَوْ لِمَنْ كَلَّمَهُ لِمَصْلَحَةٍ،

(وَمَنْ دَخَلَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ بِمَسْجِدٍ، صَلَّى) نَذْباً (تَحِيَّتهُ): أي: المسجد، ولو كان وقتَ نَهْيٍ، فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ حَالَةً كَوْنِهِ (مُوجِزاً) أي: مخففاً لهما؛ لقوله ﷺ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَقَدْ خَرَجَ الْإِمَامُ، فَلْيُصَلِّ رَكْعَتَيْنِ» متفق عليه^(١). زاد مسلم^(٢): «وَلْيَتَجَوَّزَ فِيهِمَا».

فَإِنْ جَلَسَ، قَامَ، فَاتَى بِهِمَا، مَا لَمْ يَطْلُ الْفَضْلُ؛ فَتُسَنُّ تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ لِمَنْ دَخَلَهُ غَيْرَ وَقْتِ نَهْيٍ، إِلَّا الْخُطْبَةَ، وَدَاخِلَهُ لَصَلَاةٍ عِيدٍ، أَوْ بَعْدَ شُرُوعٍ فِي إِقَامَةٍ، وَقِيَمَةٍ؛ لَتَكَرُّرِ دُخُولِهِ، وَدَاخِلِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؛ لِأَنَّ تَحِيَّةَ الطَّوَافِ.

(وَجَلَسَ) بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ التَّحِيَّةِ؛ لِيَسْمَعَ الْخُطْبَةَ، فَيَحْرُمُ أَنْ يَبْتَدِئَ غَيْرَهَا.

(وَحَرَّمَ كَلَامَ وَالْإِمَامِ يَخْطُبُ) إِذَا كَانَ^(٣) مِنْهُ بِحَيْثُ يَسْمَعُهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: ٢٠٤]. قَالَ أَكْثَرُ الْمَفْسِّرِينَ: إِنَّهَا نَزَلَتْ فِي الْخُطْبَةِ^(٤). وَسُمِّيَتْ قِرَاءَةً؛ لِاشْتِمَالِهَا عَلَيْهِ، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ: صَ. فَقَدْ لَغَا، وَمَنْ لَغَا، فَلَا جُمُعَةَ لَهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٥) (إِلَّا لَهُ) أَي: لِلْإِمَامِ، فَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْكَلَامُ (أَوْ لِمَنْ كَلَّمَهُ) الْإِمَامُ (لِمَصْلَحَةٍ) لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كُلَّمَا سَأَلَا،

(١) البخاري (١١٦٦)، ومسلم (٨٧٥) (٥٧)، وهو عند أحمد (١٤١٧١).

(٢) برقم (٨٧٥) (٥٩).

(٣) بعدها في (م): «قريباً».

(٤) «أسباب النزول» للواحدي ص ٢٢٦ عن سعيد بن جبير، ومجاهد، وعطاء، وعمرو بن دينار، وجماعة.

(٥) ينحوه في «مسنده» (٧١٩)، وهو عند أبي داود (١٠٥١) عن عطاء الخراساني، عن مولى امرأته، عن علي بن المنذر في «مختصر سنن أبي داود» ٥/٢: فيه رجل مجهول، وعطاء بن أبي مسلم الخراساني، وثقه يحيى بن معين، وأثنى عليه غيره، وتكلم فيه ابن حبان، وكذبه سعيد بن المسيب. وفي الباب عن أبي هريرة رضي الله عنه: أخرجه البخاري (٩٣٤)، ومسلم (٨٥١)، وهو عند أحمد (١٠٧٢٠) بلفظ: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: أَتَيْتُ. وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَقَدْ لَغَوْتُ».

وكَلَّمَهُ هو^(١). ويجبُ لتحذيرِ ضريِرٍ وغافلٍ عن هَلَكَةٍ.

(ويجوزُ) الكلامُ (قَبْلَ الخطبةِ وبعدها) وإذا سَكَتَ بَيْنَ الخطبتَيْنِ، أو شَرَعَ في الدعاء.

وله الصَّلَاةُ على النبي ﷺ إذا سمعها من الخطيب، ويُسنُّ سرًّا كدعاء، وتأمينٌ عليه، وحمدُهُ خَفِيَّةً إذا عطس، وردُّ سلام، وتشميْتُ عاطسٍ، وإشارةٌ أخرسٍ إذا فُهِمَتْ، ككلام، لا تسكِتُ متكلمٌ بإشارة. ويكره العَبْتُ والشُّرْبُ حالَ الخطبةِ إن سَمِعَهَا، وإلَّا، جاز. نصُّ عليه.

(١) أخرج مسلم (٨٧٦)، وهو عند أحمد (٢٠٧٥٣) عن أبي رفاعَةَ ؓ قال: انتهيت إلى النبي ﷺ وهو يخطب، قال: فقلت: يا رسول الله، رجل غريب جاء يسأل عن دينه، لا يدري ما دينه، قال: فأقبل عليَّ رسول الله ﷺ، وترك خطبته حتى انتهى إليَّ، فأُتِيَ بكُرسِيٍّ، حسبْتُ قوائمه حديدًا، قال: فقعده عليه رسول الله ﷺ، وجعل يعلمُنِي مما علمه الله، ثُمَّ أتَى خطبته فأنتمَّ آخرها.

باب صلاة العيدين

فرضُ كفاية: إذا تركها أهلُ بلدٍ، قاتَلَهُم الإمامُ.
ووقْتُها: كصلاةِ الضُّحى؛ من ارتفاعِ الشَّمسِ قَدَرِ رُوحٍ إلى قبيلِ
الزَّوالِ.

وتُسنُّ في صحراءٍ قريبةٍ،
.....

الهداية

(باب) بالتونين: خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ، تقديرُهُ: هذا بابٌ.

(صلاةُ العيدين): تشيئةُ عيدٍ، سُمِّيَ به؛ لأنَّهُ يعودُ ويتكرَّرُ لأوقاته، أو تفاؤلاً.
وجمعُهُ أعيادٌ^(١). وقوله: «صلاةُ العيدين» مبتدأٌ، خبرُهُ: (فرضُ كفاية) لقوله تعالى:
﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢] وكان النبي ﷺ والخلفاءُ بعده يُداومون عليها.
(إذا تركها) أي: إذا اتَّفَقَ على تركها (أهلُ بلدٍ، قاتَلَهُم الإمامُ) لأنها من أعلام
الدِّينِ الظَّاهرة.

(ووقْتُها: كصلاةِ الضُّحى) فأوَّلُهُ (من ارتفاعِ الشَّمسِ قَدَرِ رُوحٍ) لأنَّهُ عليه الصَّلَاةُ
والسَّلَامُ وَمَنْ بعده لم يصلُّوها إلَّا بَعْدَ ارتفاعِ الشَّمسِ^(٢). ذكره في «المبدع»^(٣).
ويستمرُّ الوقتُ (إلى قبيلِ الزَّوالِ) أي: زوالِ الشَّمسِ، فإنَّ لم يُعلم بالعيد إلَّا بعده،
صلُّوا من الغدِ قضاءً، وكذا لو مضى أيامٌ.

(وتُسنُّ) صلاةُ العيدِ (في صحراءٍ قريبةٍ) من البنيانِ عُرفاً؛ لقول أبي سعيد: كان
النبي ﷺ يخرج في الفطرِ والأضحى إلى المصلَّى. متَّفَقٌ عليه^(٤). وكذا الخلفاءُ بعده.

(١) «المطلع» ص ١٠٨.

(٢) أخرج أبو داود (١١٣٥)، وابن ماجه (١٣١٧) - وعَلَّقَهُ البخاري قبل حديث (٩٦٨) بصيغة الجزم - أن
عبد الله بن بسر خرج مع الناس في يوم عيد فطر، أو أضحى، فأنكر إبطاء الإمام، فقال: إنا كنا قد
فرغنا ساعتنا هذه، وذلك حين التسبيح. قال النووي في «الخلاصة» ٨٢٧/٢: رواه أبو داود، وابن
ماجه بإسناد صحيح على شرط مسلم.

(٣) ١٧٨/٢.

(٤) البخاري (٩٥٦)، ومسلم (٨٨٩) مطولاً.

وتقديم صلاة الأضحى، وعكسه الفطر، وأكله قبلها، عكس أضحي لمضح.

وتكره في جامع بلا عذر.

(و) يُسنُّ تقديم صلاة الأضحى، وعكسه الفطر فيؤخرها؛ لما رَوَى الشافعي مراسلاً: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ: «أَنْ عَجَّلَ الْأَضْحَى، وَأَخَّرَ الْفِطْرَ، وَذَكَرَ النَّاسَ»^(١).

(و) يُسنُّ (أكله قبلها) أي: قبلَ الخروجِ لصلاة الفطر؛ لقول بُرَيْدَةَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يُفْطَرَ، وَلَا يَطْعَمُ يَوْمَ النَّحْرِ حَتَّى يَصَلِّيَ» رواه أحمد^(٢). والأفضلُ تمراتٌ وتمرًا^(٣)، والتوسعةُ على الأهل، والصدقةُ في العيدين (عكس أضحي^(٤)) فيسنُّ الإمساكُ فيه (لمضح) حَتَّى يَصَلِّيَ؛ لِأَكْلٍ مِنْ أَضْحِيَّتِهِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ، وَالْأَوَّلَى مِنْ كِبْدِهَا. وَإِنْ لَمْ يَضَحْ، خَيْرٌ فِي الْأَكْلِ وَعَدَمِهِ.

(وَتُكْرَهُ) صلاة العيد (في جامع بلا عذر) كخوفٍ ومطرٍ، إِلَّا بِمَكَّةَ الْمُشْرِفَةِ^(٥)؛ لِمُخَالَفَةِ فَعْلِهِ ﷺ. وَيُسْنُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْتَخْلَفَ مَنْ يَصَلِّي بِضَعْفَةِ النَّاسِ فِي الْمَسْجِدِ

(١) وقع في هامش (س) ما نصه: قوله: وذكر الناس، أي: عظ الناس، أي: في الخطبة. انتهى تقريره. والحديث عند الشافعي ١٥٢/١ ترتيب «مسنده»، وفي «الأم» ٢٠٥/١، وهو عند البيهقي ٢٨٢/٣، وقال: هذا مرسل، وقد طلبته في سائر الروايات في كتابه إلى عمرو بن حزم، فلم أجده والله أعلم. وضعفه النووي في «المجموع» ٥/٥، وفي «الخلاصة» ٨٢٧/٢، وابن حجر في «التلخيص الحبير» ٨٣/٢.

(٢) في «مسنده» (٢٢٩٨٣)، وهو عند الترمذي (٥٤٢)، وابن ماجه (١٧٥٦). قال الترمذي: حديث غريب. اهـ. وصححه الحاكم ٢٩٤/١ - ووافقه الذهبي - وصححه - أيضاً - ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» ٣٥٦/٥، وحسنه النووي في «المجموع» ٧/٥، و«الخلاصة» ٨٢٦/٢.

(٣) لما روى البخاري (٩٥٣) عن أنس قال: كان النبي ﷺ لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات. ثم علّق بعده برواية: يأكلهن وتمرًا.

(٤) في (م) و(ح): «الأضحى».

(٥) بعدها في (ح) و(ز) و(م): «فلا يصلّي بالصحراء».

ويخرجُ إليها على أحسنِ حالٍ، يُبكرُ مأمومٌ ماشياً، ويتأخرُ إمامٌ إلى الصلاة.

الهداية - لِفعلٍ عليٍّ^(١) - ويخطبُ لهم^(٢). ولهم فعلُها قبلَ الإمامِ وبعده، وأيهما سبقَ، سقط به الفرضُ، وجازتِ التَّضحيةُ.

(ويخرجُ) نَذْباً مُصَلٍّ (إليها) أي: إلى صلاة العيد (على أحسن حالٍ) أي: لا بساً أجملَ ثيابه؛ لقولِ جابرٍ: «كان النبي ﷺ يعتُم ويلبسُ بُرْذَه الأحمرَ في العيدين والجمعة» رواه ابنُ عبد البر^(٣). إلَّا المعتكفَ، فيخرجُ في ثياب اعتكافه.

(و) سنَّ أن (يُبكرُ مأمومٌ) بخروجه إليها بعد صلاة الصُّبح؛ ليحصلَ له الذَّنو من الإمام، وانتظارُ الصَّلَاة؛ فيكثرَ ثوابه، حالَ كونِ الخارجِ لصلاة العيد (ماشياً) لقول عليٍّ: من السنة أن يخرجَ إلى العيدِ ماشياً. رواه الترمذي^(٤)، وقال: العملُ على هذا عند أهل العلم.

(و) يُسنُّ أن (يتأخرَ إمامٌ إلى) وقتِ (الصَّلَاة) لقولِ أبي سعيد: «كان النبي ﷺ يخرجُ يومَ الفِطْرِ إلى المصلَّى، فأوَّلُ شيءٍ يبدَأُ به الصَّلَاة» رواه مسلم^(٥). ولأنَّ الإمامَ

(١) أخرج ابن أبي شيبة ١٨٤/٢ - ١٨٥، والبيهقي ٣/٣١٠ أن علياً أمر رجلاً أن يصلي بضعفة الناس في المسجد يوم فطر، أو يوم أضحى.

(٢) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: ويخطب لهم، أي: ويخطب المستخلف بالضعفاء، ولهم فعلها، أي: الضعفاء مع مستخلفهم. انتهى. تقرير المؤلف».

(٣) في «التمهيد» ٣٦/٢٤، وهو عند البيهقي ٢٨٠/٣، وأخرجه بنحوه ابن خزيمة (١٧٦٦). قال النووي في «الخلاصة»: رواه ابن خزيمة والبيهقي، وإسناده ضعيف. وله شاهد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ كان يلبس يوم العيد بردة حمراء. أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧٦٠٩) قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ١٩٨/٢: رواه الطبراني في «الأوسط» ورجاله ثقات.

(٤) في «سننه» (٥٣٠)، وهو عند ابن ماجه (١٢٩٦). قال الترمذي: هذا حديث حسن. وتعبه النووي في «المجموع» ١٣/٥ فقال: وليس هو حسناً، ولا يقبل قول الترمذي في هذا؛ فإن مداره على الحارث الأعور، واتفق العلماء على تضعيفه. قال الشعبي وغيره: كان الحارث كذاباً.

(٥) برقم (٨٨٩)، وهو عند البخاري (٩٥٦) واللفظ له، وسلف آنفاً عند قول أبي سعيد ﷺ: كان النبي ﷺ يخرج في الفطر... الخبر.

وَمِنْ شَرْطِهَا اسْتِيطَانٌ، وَعَدْدُ الْجُمُعَةِ، وَيَرْجَعُ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى.
وَيُصَلِّي قَبْلَ الْخُطْبَةِ رَكَعَتَيْنِ،

يُنْتَظَرُ وَلَا يَنْتَظَرُ^(١).

(وَمِنْ شَرْطِهَا) أي: شرط وجوب^(٢) صلاة العيد^(٣) - لا شرط صحَّتها - كما ذكر ابن نصر الله. وقال المصنَّف: لعلَّ المراد شرط ما يسقط به فرض الكفاية، بدليل أنَّ المنفردة تصحُّ صلاته بعد صلاة الإمام^(٤) (استيطان) المصلِّين^(٥) (وعدد الجمعة)^(٥) أي: وكونهم أربعين، فلا تقام صلاة العيد إلَّا حيث تقام الجمعة^(٥)؛ لأنَّ النبي ﷺ وافق العيد في يوم حجَّه، فلم يُصلِّ^(٦).

(و) يُسَنُّ إذا غدا لصلاة العيد من طريق، أن (يرجع من طريق أخرى) لما روى البخاري^(٧) عن جابر: «أنَّ النبي ﷺ كان إذا خرج إلى العيد، خالف الطريق» وكذا الجمعة. قال في «شرح المنتهى»^(٨): ولا يمتنع أيضاً في غير الجمعة. (ويُصَلِّي) العيد (قَبْلَ الْخُطْبَةِ) رَكَعَتَيْنِ؛ لقول ابن عمر: «كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان يصلُّون العيد قَبْلَ الْخُطْبَةِ» متفق عليه^(٩). فلو قدَّم الخطبة، لم يُعتدَّ بها.

(١) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: ينتظر، الأول مبني للمفعول، والثاني للفاعل. انتهى تقرير المؤلف».

(٢) في الأصل و(س): «صححة».

(٣-٣) ليست في الأصل و(س).

(٤) ليست في الأصل و(س).

(٥-٥) ليست في الأصل و(س).

(٦) أخرجه أبو داود (١٠٧٠)، والنسائي في «المجتبى» ٣/ ١٩٤، وابن ماجه (١٣١٠)، وأحمد (١٩٣١٨) من حديث زيد بن أبي أرقم أنه سئل: شهدت مع رسول الله ﷺ عيدين اجتماعاً؟ قال: نعم، صلى العيد أول النهار، ثم رخص في الجمعة... الخبر. وصححه علي بن المديني كما نقله ابن حجر في «التلخيص الحبير» ٢/ ٨٨. وقال النووي في «الخلاصة» ٢/ ٨١٦: رواه أبو داود والنسائي بإسناد حسن.

(٧) في «صحيحه» (٩٨٦).

(٨) «معونة أولي النهي» ٢/ ٣٢٧.

(٩) البخاري (٩٦٣)، ومسلم (٨٨٨)، وهو عند أحمد (٤٦٠٢) وليس فيه ذكر «عثمان»، وإنما وقع ذكره عند الشافعي في «الأم» ١/ ٢٠٩ من حديث ابن عمر رضي عنهما أيضاً. وأخرج البخاري (٩٦٢)، ومسلم (٨٨٤)، وأحمد (٢١١٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: شهدت مع رسول الله ﷺ العيد، وأبي بكر وعمر وعثمان ﷺ، فكلُّهم كانوا يصلُّون قبل الخطبة. لفظ البخاري.

يَكْبَرُ فِي الْأُولَى - بعد استفتاح، وقبل تعوذ، وقراءة - ستاً.

وفي الثانية - قبل قراءة - خمساً، يرفع يديه مع كل تكبيرة.

ويقول بين كل تكبيرتين: الله أكبر كبيراً، والحمد لله كثيراً، وسبحان الله بكرة وأصيلاً، وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم تسليماً، وإن أحب،

الهداية (يَكْبَرُ فِي الْأُولَى بعد) تكبيرة إحرام، و (استفتاح، وقبل تعوذ، وقراءة ستاً) أي: ست تكبيرات زوائد.

(و) يَكْبَرُ (في) الرَّكْعَةِ (الثانية قبل قراءة خمساً) لما روى أحمد عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: «أن النبي ﷺ كَبَّرَ فِي عِيدِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ تَكْبِيرَةً، سَبْعاً فِي الْأُولَى، وَخَمْساً فِي الْآخِرَةِ» إسناده حسن^(١). قال أحمد: اختلف أصحاب النبي ﷺ في التَّكْبِيرِ، وكله جائز.

(يرفع يديه مع كل تكبيرة) لقول وائل بن حُجْرٍ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ التَّكْبِيرِ»^(٢). قال أحمد: فأرى أن يدخل فيه هذا كله. وعن عمر أنه كان يرفع يديه في كل تكبيرة في الجنازة والعيد. وعن زيد كذلك، رواهما الأثرم^(٣).

(ويقول بين كل تكبيرتين: الله أكبر كبيراً، والحمد لله كثيراً، وسبحان الله بكرة وأصيلاً، وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم تسليماً. وإن أحب،

(١) أحمد (٦٦٨٨)، وهو بنحوه عند أبي داود (١١٥١)، وابن ماجه (١٢٧٨). قال في «التلخيص الحبير» ٨٤/٢: صححه أحمد وعلي - ابن المديني - والبخاري فيما حكاه الترمذي.

(٢) في (م): «التكبير»، والحديث أخرجه أبو داود (٧٢٥) من طريق عبد الجبار بن وائل، عن أهل بيته، عن أبيه، .. به. قال المنذري في «مختصره» ٣٥٣/١: عبد الجبار لم يسمع من أبيه، وأهل بيته مجهولون.

وهو عند مسلم (٤٠١)، وأحمد (١٨٨٦٦) عن وائل بن حجر أنه رأى النبي ﷺ رفع يديه حين دخل في الصلاة، كبر ثم التحف بثوبه... الخبر.

(٣) لعله في «سننه» ولم تطبع، وأثر عمر ؓ أخرجه البيهقي ٢٩٣/٣، وقال: هذا منقطع. وضعفه أيضاً النووي في «الخلاصة» ٨٣٤/٢. ولم نقف عليه عن زيد.

ويقرأ بعد الفاتحة في الأولى: ب ﴿سَبِّحْ﴾، وفي الثانية: بالغاشية، فإذا ^(١) سَلَّمَ، خَطَبَ خُطْبَتَيْنِ كَالْجُمُعَةِ، يَسْتَفْتَحُ الْأُولَى بِتَسْعِ تَكْبِيرَاتٍ، وَالثَّانِيَةَ بِسَبْعِ نَسَقًا.
والخطبتان،

قال غيره ^(٢) أي: غير ما ذكر؛ لَأَنَّ الْقَرَضَ الذَّكْرُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ.

وإذا شك في عدد التَّكْبِيرِ، بنى على اليقين.

وإذا نسي التَّكْبِيرَ حَتَّى قَرَأَ، سَقَطَ؛ لِأَنَّهُ سَنَةٌ فَاتٍ مَحَلُّهَا.

وإن أدرك الإمام راعياً، أحرم، ثم ركع، ولا يشتغلُ بقضاءِ التَّكْبِيرِ. وإذا أذركه قائماً بعد فراغه من التَّكْبِيرِ، لم يقضه. وكذا إن أدركه في أثنائه، سَقَطَ ما فات.

(ويقرأ) جَهْرًا (بعد الفاتحة في) الرَّكْعَةِ (الأولى بـ ﴿سَبِّحْ﴾، وفي الثانية بالغاشية) لقولِ سُمَرَةَ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ بِـ ﴿سَبِّحْ أَسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَلَشِيَّةِ؟ [الغاشية: ١] رواه أحمد ^(٣).

(فإذا سَلَّمَ) مِنَ الصَّلَاةِ (خَطَبَ خُطْبَتَيْنِ كـ) خطبتي (الجمعة) في أحكامهما حَتَّى فِي الْكَلَامِ، إِلَّا التَّكْبِيرَ مَعَ الْخَاطِبِ، (يَسْتَفْتَحُ الْأُولَى بِتَسْعِ تَكْبِيرَاتٍ) نَسَقًا قَائِمًا (وَالثَّانِيَةَ بِسَبْعِ تَكْبِيرَاتٍ نَسَقًا) بَفَتْحِ السَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ - بِمَعْنَى مَنْسُوقَةٍ - أَي: مُتَتَابِعَةٍ.

(والخطبتان) سُنَّةٌ؛ لَمَا رَوَى عَطَاءٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ، قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعِيدَ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ، قَالَ: «إِنَّا نَخْطُبُ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَجْلِسَ لِلْخُطْبَةِ،

(١) فِي الْمَطْبُوعِ: «وإذا».

(٢) جَاءَ فِي هَامِشٍ (ح) مَا نَصَّهُ: «وَفِي جَوَابِ لِلشَّيْخِ تَقِي الدِّينِ ابْنِ نَيْمِيَّةٍ: وَإِنْ شَاءَ أَنْ يَقُولَ بَيْنَ التَّكْبِيرَتَيْنِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، وَارْحَمْنِي. كَانَ حَسَنًا كَمَا جَاءَ ذَلِكَ عَنِ السَّلَفِ».

(٣) فِي «مُسْنَدِهِ» (٢٠٠٨٠)، وَهُوَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ فِي «الْكَبَرَى» (١٧٨٧).

والتكبيرات الزوائد، والدُّكْرُ بينهما^(١) سنة.

وَكُرَّةٌ تَنْقُلُهُ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَبَعْدَهَا بِمَوْضِعِهَا.

وَيُسَنُّ التَّكْبِيرُ الْمُطْلَقُ، وَالْجَهْرُ بِهِ فِي لَيْلَتِي الْعِيدَيْنِ، وَفَطْرٍ آكَدُ، وَفِي كُلِّ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ.

فليجلس، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَذْهَبَ، فَلْيَذْهَبْ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه، وَإِسْنَادُهُ ثِقَاتٌ^(٢)، وَلَوْ وَجِبَتْ، لَوَجِبَ حُضُورُهَا وَاسْتِمَاعُهَا.

(والتكبيرات الزوائد) سنة (والدُّكْرُ بينهما) أي: بين التكبيرات (سنة).

وَلَا يُسَنُّ ذِكْرُ بَعْدِ التَّكْبِيرَةِ الْآخِرَةِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ.

(وَكُرَّةٌ تَنْقُلُهُ) أي: الحاضر، لصلاة العيد، وقضاء فائتة (قَبْلَ الصَّلَاةِ وَبَعْدَهَا بِمَوْضِعِهَا) قَبْلَ مَفَارِقَتِهِ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الْعِيدِ فَصَلَّى رُكْعَتَيْنِ، لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهُمَا وَلَا بَعْدَهُمَا» مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣).

وَسُنُّ لِمَنْ فَاتَتْهُ أَوْ بَعْضُهَا، قَضَاؤُهَا^(٤) عَلَى صِفَتِهَا^(٥) (وَيُسَنُّ التَّكْبِيرُ الْمُطْلَقُ) أي: الذي لم يقيد بأدبار الصلوات، وإظهاره (وَالْجَهْرُ) لغير أنثى (به في لَيْلَتِي الْعِيدَيْنِ) فِي الْبُيُوتِ، وَالْأَسْوَاقِ، وَالْمَسَاجِدِ، وَغَيْرِهَا، وَيُجَهَرُ بِهِ فِي الْخُرُوجِ إِلَى الْمَصَلَّى إِلَى فَرَاغِ الْإِمَامِ مِنَ الْخُطْبَةِ.

(و) التَّكْبِيرُ فِي عِيدِ (فَطْرٍ آكَدُ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلْيُكْبَلُوا الْوَدَّةَ وَلْيُكَبِّرُوا اللَّهَ﴾

[البقرة: ١٨٥].

(و) يُسَنُّ التَّكْبِيرُ الْمُطْلَقُ أَيْضاً (فِي كُلِّ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ) وَلَوْ لَمْ يَرَّ بِهِمَّةُ الْأَنْعَامِ.

(١) فِي الْمَطْبُوعِ: «بَيْنَهَا».

(٢) ابْنُ مَاجَه (١٢٩٠)، وَهُوَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (١١٥٥)، وَالنَّسَائِي فِي «الْمَجْتَبَى» ١٨٥/٣ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ مُوسَى، عَنِ ابْنِ جَرِيرٍ، عَنِ عَطَاءٍ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ، بِهِ. قَالَ فِي «نَسَبِ الرَّايَةِ» ٢٢١/٢: قَالَ النَّسَائِيُّ: هَذَا خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ مَرْسَلٌ، وَنَقَلَ الْبَيْهَقِيُّ عَنِ ابْنِ مَعِينٍ أَنَّهُ قَالَ: غَلَطَ الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى فِي إِسْنَادِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ عَنْ عَطَاءٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مَرْسَلٌ. اهـ وَرَوَاةُ الْمَرْسَلِ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ ٣٠١/٣.

(٣) الْبُخَارِيُّ (٩٨٩)، وَمُسْلِمٌ (٨٨٤) (١٣)، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٣٣٣٣).

(٤-٥) لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ (وَس).

والمُقَيَّدُ عَقَبَ كُلَّ فَرِيضَةٍ جَمَاعَةً فِي الْأَضْحَى مِنْ صَبْحِ يَوْمِ عَرَفَةَ،
وَالْمُحْرِمُ مَنْ ظَهَرَ يَوْمَ النَّحْرِ إِلَى عَصْرِ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.

(و) يُسَنُّ التَّكْبِيرُ (المُقَيَّدُ عَقَبَ كُلَّ فَرِيضَةٍ) فَعَلَتْ (جَمَاعَةً) لِأَنَّ ابْنَ عَمَرَ كَانَ لَا يُكَبِّرُ إِذَا صَلَّى وَحْدَهُ^(١). وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: إِنَّمَا التَّكْبِيرُ عَلَى مَنْ يَصَلِّي فِي جَمَاعَةٍ. رَوَاهُ ابْنُ الْمُنْذَرِ^(٢). فَيَلْتَفِتُ الْإِمَامُ إِلَى الْمَأْمُومِينَ، ثُمَّ يَكَبِّرُ؛ لِفَعْلِهِ ﷺ (فِي) عِيدِ (الْأَضْحَى مِنْ) صَلَاةٍ (صُبْحِ يَوْمِ عَرَفَةَ) رَوَى عَنْ عَمَرَ^(٣)، وَعَلِيٍّ^(٤)، وَابْنِ عَبَّاسٍ^(٥)، وَابْنِ مَسْعُودٍ^(٦) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(وَالْمُحْرِمُ) يَبْتَدِئُ التَّكْبِيرَ الْمُقَيَّدَ (مِنْ) صَلَاةٍ (ظَهَرَ يَوْمَ النَّحْرِ) لِأَنَّهُ قَبْلَ ذَلِكَ مُشْغُولٌ بِالتَّلْبِيَةِ، فَلَوْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ قَبْلَ الْفَجْرِ، لَمْ يَكَبِّرْ. وَلَوْ آخَرَ الرَّمْيَ إِلَى مَا بَعْدَ الظُّهْرِ، كَبَّرَ وَلَبَّى.

وَيَسْتَمِرُّ الْمُقَيَّدُ (إِلَى عَصْرِ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ) وَالْجَهْرُ بِهِ مَسْنُونٌ، إِلَّا لِلْمَرْأَةِ وَيَأْتِي

(١) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» ٢٦٨/١٢ (١٣٠٧٤)، وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادٍ» ٢٣٣/٦. وَأَخْرَجَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» ١٧٩/٩ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ: يَرَوِي عَنْ ابْنِ عَمَرَ أَنَّهُ كَانَ لَا يَكَبِّرُ إِذَا صَلَّى وَحْدَهُ.

(٢) فِي «الْأَوْسَطِ» ٣٠٦/٤.

(٣) أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١٦٦/٢، وَابْنُ الْمُنْذَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» ٣٠٠/٤، وَالْحَاكِمُ ٢٩٩/١، وَابْنُ بَيْهَقٍ ٣١٤/٣ عَنْ الْحَجَّاجِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عَمِيرٍ، عَنْ عَمَرَ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَكَبِّرُ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ... وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ، وَكَذَا صَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» ٤٠/٥. وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: كَذَا رَوَاهُ الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةٍ، عَنْ عَطَاءٍ، وَكَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ يَنْكُرُهُ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ - فِيمَا نَقَلَهُ عَنْ الْبَيْهَقِيِّ -: ذَاكَ رَوَى بِهِ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ فَأَنْكَرَهُ، قَالَ: هَذَا وَهُمْ مِنَ الْحَجَّاجِ، وَإِنَّمَا الْإِسْنَادُ: عَنْ عَمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَكَبِّرُ فِي قَبْتِهِ بِمَنْى.

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١٦٥/٢، وَابْنُ الْمُنْذَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» ٣٠١/٤، وَالْحَاكِمُ ٢٩٩/١، وَابْنُ بَيْهَقٍ ٣١٤/٣، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ، وَكَذَا صَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» ٤٠/٥.

(٥) أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْذَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» ٣٠١/٤، ٣٠٤-٣٠٥، وَالْحَاكِمُ ٢٩٩/١، وَابْنُ بَيْهَقٍ ٣١٤/٣. وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ، وَكَذَا صَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» ٤٠/٥.

(٦) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١٦٥/٢، وَابْنُ الْمُنْذَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» ٣٠١/٤، ٣٠٤، وَابْنُ بَيْهَقٍ ٣١٤/٣، وَابْنُ بَيْهَقٍ ٣٠٦/٩ (٩٥٣٤). قَالَ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» ١٩٧/٢: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» وَرَجَّاهُ مُوَشَّوُونَ.

وإن نسيه، قضاءه موضعه، ما لم يحدث أو يخرج من المسجد، ولا
يُسْنُ عَقِبَ صَلَاةِ الْعِيدِ^(١).

وصفته شفعا: الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر الله أكبر
ولله الحمد.

به كالذِّكْرِ عَقِبَ الصَّلَاةِ. وإذا فاتته صلاة من^(٢) عامه، ففُضِيَ فيها^(٣) جماعة، كَبَّرَ
(وإن نسيه) أي: التَّكْبِيرَ (قضاءه موضعه) فإن قام، أو ذهب، عاد، فجلس (ما لم
يحدث أو يخرج من المسجد) أو يَظُلُّ الْفَضْلُ، فلا يأتي به؛ لأنَّ سُنَّةَ فَاتٍ محلُّها.
ويكبر مأموم نسيه إمامه، ومسبوق إذا فرغ، كذكر ودعاء.

(ولا يُسْنُ) التَّكْبِيرُ (عَقِبَ صَلَاةِ الْعِيدِ) لأنَّ الأثر إنما جاء في المكتوبات، ولا
عَقِبَ نافلة ولا فريضة صلاها منفرداً؛ لما تقدَّم.

(وصفته) أي: التَّكْبِيرَ (شفعا) أي: مكرراً التَّكْبِيرَ مرتين: (الله أكبر الله أكبر، لا
إله إلا الله، والله أكبر الله أكبر والله الحمد) لأنَّ ﷻ كان يقولُ كذلك. رواه الدارقطني^(٤).
ولا بأس بقوله لغيره: تقبل الله مِنَّا وَمِنْكَ. كالجواب. ولا بالتعريف عشية عرفة
بالأمصار؛ لأنَّ دعاءً وذِكْرًا، وأوَّلَ مَنْ فعله ابنُ عباس^(٥)، وعمرو بنُ حُرَيْث^(٦).

(١) في المطبوع: «عيد».

(٢) في (م): «في».

(٣) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: فيها، أي: في أيام التشريق. انتهى تقرير المؤلف».

(٤) في «سننه» (١٧٣٧) عن عمرو بن شمر، عن جابر الجعفي، عن أبي جعفر وعبد الرحمن بن سابط، عن
جابر مرفوعاً. قال في «التلخيص الحبير» ٨٧/٢: وفي إسناده: عمرو بن شمر، وهو متروك، [وقال
السعدي كما «نصب الراية» ٢٢٤/٢: زائغ كذاب] عن جابر الجعفي، وهو ضعيف، عن عبد الرحمن
ابن سابط، عنه، قال البيهقي: لا يحتج به.

(٥) أخرجه عبد الرزاق (٨١٢٢)، وابن أبي شيبة ٣١٠/٤ «نشرة العمري».

(٦) أخرج ابن أبي شيبة ٣١١/٤ «نشرة العمري» عن موسى بن أبي عائشة قال: رأيت عمرو بن حريث
يخطب يوم عرفة وقد اجتمع الناس إليه. اهـ وعمرو بن حريث هذا اختلف في صحبته، وقد أنكر
البخاري أن يكون له صحبة، وقال أبو حاتم: حديثه مرسل. «الإصابة» ٩٨/٧-٩٩.

باب صلاة الكسوف

تُسَنُّ صلاةُ الكسوفِ إذا كُسِفَ أحدُ النيرين ركعتين، يقرأ جَهْرًا في الأولى بالفاتحة وسورة طويلاً، ثم يركع طويلاً، ثم يرفع مسمّعاً ويحمد،

باب في صلاة الكسوف

يقال: كَسَفَتِ الشَّمْسُ - بفتح الكاف وضمّها - ومثله: خَسَفَتْ، وهو ذهابُ ضوئِ الشَّمْسِ والقمرِ أو بعضه، وبأبهما ضَرَبَ، يتعدّى ولا يتعدّى. وقال ثعلب^(١): أجودُ الكلام: خَسَفَ القمرُ، وكَسَفَتِ الشَّمْسُ. نقله في «المصباح»^(٢).

وصلاةُ الكسوفِ ثابتةٌ بالسُّنَّةِ المشهورة، واستنبطها بعضهم من قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْيَلُّ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا سَجْدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ﴾ [فصلت: ٣٧].

(تُسَنُّ^(٣) صلاةُ الكسوفِ) جماعةٌ وفردى بلا خطبة؛ لأنه عليه الصَّلَاة والسلام أمر بها دونَ الخطبة (إذا كُسِفَ أحدُ النيرين) الشمس والقمر، أي: وقت كسوف أحدهما؛ ف «إذا» ظرفيّة.

ووقتُها: من ابتدائه إلى التجلي. ولا تُقضى كاستسقاءٍ وتحيةٍ مسجدٍ، فيصلّي (ركعتين، يقرأ جَهْرًا) ولو في كسوفِ الشَّمْسِ (في الأولى بالفاتحة وسورة طويلاً) مِنْ غيرِ تعيينٍ (ثم يركع) ركوعاً (طويلاً) مِنْ غيرِ تقديرٍ (ثم يرفع) رأسه (مسمّعاً) أي: قائلاً: سَمِعَ الله لمن حمده. (ويُحمد) أي: يقول: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ. بعد اعتداله

(١) إمام النحو، أبو العباس، أحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني مولاهم البغدادي، صاحب «الفصيح» و«اختلاف النحويين»، و«القرارات»، و«معاني القرآن»... (ت ٢٩١ هـ). «السير» ١٤/٥-٧.

(٢) مادة: (خسف).

(٣) قبلها في (م): «و».

ثم يقرأ الفاتحة وسورة طويلة دون الأولى، ثم يركع طويلاً دون الأول، ثم يرفع ويعتدل، ثم يسجد سجدتين طويلتين، ثم يصلي الثانية كالأولى، لكن دونها في الكل، ثم يتشهد ويسلم.
وإن تجلّى الكسوف فيها، أتمّها خفيفة، وقبلها، لم يصل.

(ثم يقرأ الفاتحة وسورة طويلة دون) السورة (الأولى، ثم يركع) ركوعاً (طويلاً دون) الركوع (الأول، ثم يرفع) فيسمع (ويعتدل) فيحمد كما تقدّم، ولا يطيل (ثم يسجد سجدتين طويلتين) ولا يطيل الجلوس بين السجدتين (ثم يصلي) الركعة (الثانية، ك) الركعة (الأولى، لكن) تكون (دونها في الكل) أي: في جميع ما تقدّم (ثم يتشهد، ويسلم) لفعله ﷺ، كما روي عنه ذلك من طرق بعضها في الصحيحين^(١).

ولا تُعاد إن فرغت قبل التجلّي، بل يدعو ويذكر، كما لو كان^(٢) وقت نهْي.
(وإن تجلّى الكسوف فيها) أي: الصلّة (أتمّها خفيفة) لقوله ﷺ: «فصلوا وادعوا حتّى ينكشف ما بكم» متفق عليه من حديث أبي مسعود^(٣).
(و) إن تجلّى (قبلها) أي: الصلّة، أي: قبل الشروع فيها (لم يُصل) لأنها لا تُقضى، كما تقدّم.

(١) منها حديث عائشة رضي الله عنها أخرجه النسائي في «المجتبى» ١٥٠/٣ مطولاً، وأصل الحديث عند البخاري (١٠٤٧) - وفيه: ثم سلم، ودون ذكر التشهد - ومسلم (٩٠١)، وأحمد (٢٤٤٧٣).

ومنها حديث ابن عباس وهو عند البخاري (١٠٥٣)، ومسلم (٩٠٥) (١١).

ومنها حديث أسماء بنت أبي بكر، وهو عند البخاري (٧٤٥).

(٢) في (م) و(ج): «كانت»، وجاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: كما لو كان إلخ، أي: لا تصلّي في وقت النهي أصلاً. انتهى. تقرير».

(٣) البخاري (١٠٤١)، ومسلم (٩١١). ووقع في النسخ: «ابن مسعود»، والمثبت - وهو الصواب - من البخاري ومسلم.

ويصحُّ فعلُها كنافلةٍ، وبثلاثِ ركوعاتٍ، أو أربعٍ أو^(١) خمسٍ.

فصل

وإذا ضَرَّ^(٢) جذبُ أرضٍ^(٣) وقحطُ مطرٍ، صلُّوا صلاةَ الاستسقاءِ، . . .

وإنْ غابتِ الشَّمْسُ كاسفةً، أو طَلَعَ الفجرُ، والقمرُ خاسفٌ، أو كانتِ آيةٌ غيرُ الزلزلة، لم يصل.

(ويصحُّ فعلُها) أي: صلاةُ الكسوف (كنافلة) أي: بلا تعدُّد ركوع ولا تطويل.

(و) يصحُّ فعلُها (بثلاثِ ركوعاتٍ، أو أربعٍ ركوعاتٍ، (أو خمسٍ) ركوعاتٍ؛ لثبوته عنه ﷺ^(٤)، ولا يزيدُ على خمسِ ركوعاتٍ؛ لأنَّه لم يُنقل.

فصلٌ في صلاةِ الاستسقاء

وهو: الدعاءُ بطلبِ السُّقيا على صفةٍ مخصوصةٍ^(٥).

(وإذا ضَرَّ) الناس (جذبُ أرضٍ) أي: مَحْلُها (و) ضَرَّهم (قَحْطُ مطرٍ) أي:

احتباسه، أو غَوُرُ ماءِ عيونٍ أو أنهارٍ (صلُّوا) جماعةً وفرداً (صلاةُ الاستسقاءِ) وهي

(١) في (م): «و»، والمثبت موافق لما في «هداية الراغب».

(٢) في (م): «ضرب»، والمثبت موافق لما في «هداية الراغب».

(٣) في (م): «أرضاً»، والمثبت موافق لما في «هداية الراغب».

(٤) رواية ثلاث ركوعات عند مسلم (٩٠٤) (١٠) من حديث جابر ﷺ، وكذلك رواية أربع ركوعات عند مسلم أيضاً (٩٠٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، ورواية خمس ركوعات عند أبي داود (١١٨٢)، وأحمد (٢١٢٢٥)، والحاكم ٣٣٣/١ من طريق عمر بن شقيق وعبد الله بن أبي جعفر، كلاهما عن أبي جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أبي ابن كعب ﷺ. قال الحاكم: الشيخان قد هجرا أبا جعفر الرازي [وهو: عيسى بن عبد الله بن ماهان] ولم يخرجاه عنه، وحاله عند سائر الأئمة أحسن الحال، وهذا الحديث فيه ألفاظ، ورواؤه صادقون. وتعبُّه الذهبي فقال: خبر منكر، وعبد الله بن أبي جعفر ليس بشيء، وأبوه فيه لين. اهـ. وضعفه أيضاً النووي في «الخلاصة» ٨٥٨/٢.

(٥) «المطلع» ص ١١٠.

وإذا أراد الإمام الخروج لها، وَعَدَ النَّاسَ يوماً يخرجون فيه،

سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ؛ لقول عبد الله بن زيد: «خرج النبي ﷺ يَسْتَسْقِي، فتوجّه إلى القبلة يدعو، وحول رداءه، ثُمَّ صَلَّى ركعتين، جَهَرَ فِيهِمَا بالقراءة» متفقٌ عليه^(١). والأفضل جماعة حتى يسفر ولو كان القحط في غير^(٢) أرضهم، ولا استسقاء لانقطاع مطرٍ عن أرضٍ غير مسكونة، ولا مسلوكة؛ لعدم الضرر.

وصفتها: (ك) صلاة (عيد فيما تقدّم) مِنْ موضِعِها وأحكامِها. قال ابن عباس: سُنَّةُ الاستسقاء سُنَّةُ العيدين^(٣). فتُسَنُّ في الصَّحراء، ويصلي ركعتين، يكبر في الأولى: سِتًّا زوائد، وفي الثانية خمساً، مِنْ غيرِ أَذانٍ ولا إقامة. قال ابن عباس: «صلى النبي ﷺ ركعتين كما يصلي العيد» قال الترمذي: حديث حسن صحيح^(٤).

ويقرأ في الأولى: ب ﴿سَبِّحْ﴾ [الأعلى: ١]، وفي الثانية: ب «الغاشية»، وتُفعل وقت صلاة العيد.

وإذا أراد الإمام الخروج لها، وَعَدَ النَّاسَ أَي: بَيَّنْ لَهُمْ (يوماً يخرجون فيه)

(١) البخاري (١٠٢٤)، ومسلم (٨٩٤) (٤)، وهو عند أحمد (١٦٤٣٦) وعبد الله بن زيد: هو أبو محمد عبد الله بن زيد بن عاصم بن كعب الأنصاري المازني، اختلف في شهره بدرأ، قال ابن عبد البر: شهد أحداً وغيرها، ولم يشهد بدرأ، (قتل يوم الحرة ٦٣هـ). «الإصابة» ٩١/٦ - ٩٢.

(٢) ليست في (م).

(٣) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» ٣٢١/٤، والدارقطني (١٨٠٠)، والحاكم (٣٢٦/١)، والبيهقي ٣٤٨/٣ من طريق محمد بن عبد العزيز، عن أبيه، عن طلحة بن يحيى، قال: أرسلني مروان إلى ابن عباس أسأله عن سنة الاستسقاء، فقال: ... فذكره. قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وتعبه الذهبي فقال: ضَعَّفَ عبد العزيز. اهـ. وضعفه النووي في «المجموع» ٧٣/٥. وقال أبو الطيب محمد شمس الحق في تعليقه على «سنن» الدارقطني: وفي تصحيحه - أي الحاكم - نظر؛ لأن محمد بن عبد العزيز هذا، قال فيه البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، وقال ابن القطان: أبوه عبد العزيز مجهول الحال، فاعتل الحديث بهما.

(٤) «سنن» الترمذي (٥٥٨)، وهو عند أبي داود (١١٦٥)، والنسائي في «المجتبى» ١٦٣/٣، وابن ماجه (١٢٦٦)، وأحمد (٢٠٣٩).

وأمرهم بالتوبة، وترك التشاخن، والصيام، والصدقة. ويخرج متواضعاً متخشعاً، متذلاً، ومعه أهل الدين، والصالح، والشيوخ، والمميزون، فيصلّي بهم ركعتين كالعيد، ثم يخطب واحدة، ..

ليتهيؤوا للخروج على الصفة المسنونة.

(وأمرهم بالتوبة) من المعاصي، والخروج من المظالم (و) أمرهم بـ (ترك التشاخن) من الشحناء، وهي: العداوة؛ لأنها تحمل على المعصية والبُهت، وتمنع نزول الخير؛ لقوله ﷺ: «خرجت أخبركم بليلة القدر، فتلاحي فلان وفلان، فُرغت»^(١).

(و) أمرهم بـ (الصيام) لأنه وسيلة إلى نزول الغيث، ولحديث: «دعوة الصائم لا ترد»^(٢). (و) أمرهم بـ (الصدقة) لأنها متضمنة للرحمة. ويتنظف لها، ولا يتطيب. (ويخرج) الإمام كغيره حالة كونه (متواضعاً، متخشعاً) أي: خاضعاً (متذلاً) من الذل، أي: الهوان. قال ابن نصر الله: «متواضعاً» ببدنه، «متخشعاً» بقلبه وعينه، «متذلاً» في ثيابه، ويكون أيضاً متضرعاً بلسانه.

(ومعه) أي: الإمام (أهل الدين والصالح، والشيوخ) لسرعة إجابة دعوتهم (و) الصبيان (المميزون) لأنه لا ذنوب لهم. وأبىح خروج طفل وعجوز وبهيمة، والتوسل بالصالحين^(٣)، ولا تمنع أهل الذمة منفردين عناً، لا بيوم^(٤)، وكرة إخراجنا لهم. (فصلّي بهم ركعتين، ك) صلاة (العيد) لما تقدّم (ثم يخطب) خطبة (واحدة) لأنه

(١) أخرجه البخاري (٢٠٢٣) من حديث عبادة بن الصامت، وهو عند أحمد (٢٢٦٧٢). والملاحاة: المقابلة والمخاصمة. «النهاية» (لحا).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٥٩٨)، وابن ماجه (١٧٥٢)، وهو عند أحمد (٨٠٤٣) من حديث أبي هريرة ؓ، وبلغظ: «ثلاثة لا ترد دعوتهم... والصائم حتى يفطر...». وفي إسناده: أبو مؤلّة مولى أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها. قال الترمذي: هذا حديث حسن. وقال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب» ترجمة رقم (٨٣٤٩): يقال: اسمه عبد الله، مقبول، من الثالثة.

(٣) بتقديمهم يذعون، ويؤمن الناس على دعائهم. «منار السبيل» ١٥٩/١.

(٤) أي: لا يمكنون منه إن أرادوا أن ينفردوا بيوم؛ لئلا يتفق نزول غيث فيه، فتعظم فتنتهم، وربما افتتن بهم غيرهم. «شرح منتهى الإرادات» ٥٩/٢.

يفتتحها بالتكبير كعيد.

ويُكثَرُ فيها الاستغفار، وقراءة آيات فيها الأمر به، ويرفعُ يديه، ويدعو بدعاء النبي ﷺ.

الهداية

لم يُنقل أن النبي ﷺ خطب بأكثر منها. ويخطبُ على منبر، ويجلسُ للاستراحة - ذكره الأكثر، كالعيد في الأحكام - والناسُ جلوساً. قاله في «المبدع»^(١).

(يفتتحها بالتكبير، ك) خطبة (عيد) لقول ابن عباس: «صَنَعَ رسولُ الله ﷺ في الاستسقاء كما صنع في العيد»^(٢). (ويُكثَرُ فيها الاستغفار وقراءة آيات فيها الأمر به) كقوله تعالى: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّكُمْ كَانُمْ عَنْ أَفْعَارِكُمْ﴾ [الآيات [نوح: ١٠]]. ويُكثَرُ فيها الدعاء، والصلاة على النبي ﷺ؛ لأنَّ ذلك معونة على الإجابة.

(ويرفعُ يديه) في الدعاء ندباً؛ لقول أنس: كان النبي ﷺ لا يرفعُ يديه في شيء من دعائه، إلَّا في الاستسقاء، وكان يرفعُ حتَّى يُرى بياضُ إبطيه. متَّفَق عليه^(٣). وظهورهما نحو السماء؛ لحديث رواه مسلم^(٤).

(ويدعو بدعاء النبي ﷺ) تأسياً به، وهو: «اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا، مُغِيثًا، هَنِيئًا، مَرِيئًا، غَدَقًا، مَجْلَلًا، سَحًا، عَامًّا، طَبَقًا، دَائِمًا. اللَّهُمَّ اسْقِنَا الْغَيْثَ، وَلَا تَجْعَلْنَا مِنَ الْقَانِطِينَ. اللَّهُمَّ سُقِيَا رَحْمَةً لَا سُقِيَا عَذَابٍ، وَلَا بَلَاءٍ، وَلَا هَذَمٍ، وَلَا عَرَقٍ. اللَّهُمَّ إِنَّا بِالْعِبَادِ وَالْبِلَادِ مِنَ الْأَوَائِ وَالْجَهْدِ وَالضَّنَنِ مَا لَا نَشْكُوهُ إِلَّا إِلَيْكَ. اللَّهُمَّ أَنْبِثْ لَنَا الزَّرْعَ، وَأِدِرْ لَنَا الصَّرْعَ، واسْقِنَا من بركات السماء، وأنزل علينا من بركاتك. اللَّهُمَّ ارفع عنا الجوعَ والجهدَ والعُزْيَ، واكشِفْ عَنَّا مِنَ الْبَلَاءِ مَا لَا يَكْشِفُهُ غَيْرُكَ. اللَّهُمَّ إِنَّا

(١) ٢٠٤-٢٠٥.

(٢) سلف تخريجه قريباً.

(٣) البخاري (١٠٣١)، ومسلم (٨٩٥)، وهو عند أحمد (١٢٨٦٧).

(٤) في «صحيحه» (٨٩٦)، وهو عند أحمد (١٢٥٥٤) عن أنس: أن رسول الله ﷺ استسقى، فأشار بظهر كفيه إلى السماء.

نستغفرُكَ، إِنَّكَ كُنْتَ غَفَّاراً؛ فأرسلَ السماءَ علينا مِذْرَاراً» رواه ابنُ عمر^(١). ويستقبلُ القبلةَ في أثناءِ الخُطبةِ، ويحوِّلُ رداءه، فيجعلُ الأيمنَ على الأيسرِ، والأيسرَ على الأيمنِ. ويفعلُ الناسُ كذلك، ويتركونه حتَّى ينزعوه مع ثيابِهِم.

ويدعو سرّاً فيقول: اللَّهُمَّ إِنَّكَ أَمَرْتَنَا بدعائك، ووَعَدْتَنَا إجابَتَكَ، وقَدْ دعوناكَ كما أَمَرْتَنَا، فاستجبْ لنا كما وَعَدْتَنَا. فَإِنْ سُقُوا، وإلَّا، عادوا^(٢) ثانياً وثالثاً.

(وينادى له) أي: للاستسقاء، أي: لصلاته (ك) ما ينادى لـ (كسوف)^(٣) وعيد، بخلاف جنازة وتراويح، فيقولُ المقيم: (الصَّلَاةُ جامعةٌ) برفعِهما على المبتدأ

(١) ذكره الشافعي في «الأم» ٢٢٢/١ تعليقاً لكن دون قوله: «اللهم سقيا رحمة لا سقيا عذاب، ولا بلاء ولا هدم ولا غرق» ومع اختلاف في بعض ألفاظه - ومن طريقه البيهقي في «معركة السنن والآثار» (٧٢١٠). قال ابن حجر في «التلخيص الحبير» ٩٩/٢: «ولم نقف له على إسناد، ولا وصله البيهقي في مصنفاته، بل رواه في «المعرفة» من طريق الشافعي، قال: ويروى عن سالم به...»

وأما قوله ﷺ: «اللهم سقيا رحمة لا سقيا عذاب، ولا بلاء، ولا هدم، ولا غرق» فأخرجه الشافعي في «مسنده» (١٧٣/١) ترتيبه، والبيهقي ٣٥٦/٣ عن المطلب بن حنطب مرسلاً.

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧٦١٩) بنحوه من حديث أنس. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٢/٢١٢: رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه: مجاشع بن عمرو، قال ابن معين: قد رأته أحد الكذابين.

وفي الباب مختصراً عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أخرجه أبو داود (١١٦٩)، والحاكم ٣٢٧/١ وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما: أخرجه ابن ماجه (١٢٧٠)، قال البوصيري في «مصابح الزجاجة» ٢٣٢/١: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات.

وعن كعب بن مرة ﷺ: أخرجه ابن ماجه (١٢٦٩)، وهو عند أحمد (١٨٠٦٢).

والمرى: المحمود العاقبة. والغدق: الكثير الماء والخير. والمجلل: الذي يعمُّ البلاد والعباد نفعه ويتغشاهم خيره. والسح: الكثير المطر الشديد الواقع على الأرض. والعأم: الشامل. والطبق: هو العأم الذي طبق البلاد مطره. والقانطين: الآيسين. والأواء: شدة المجاعة. والضنك: الضيق والشدة. والمدرار: الكثير الدَّر والمطر. «المطلع» ص ١١٢.

(٢) في (م): «أعادوا».

(٣) جاء في هامش (ح) ما نصه: «الصحيح أن النداء مختص بالكسوف».

ويسنُّ^(١) وقوفٌ في أولِ مطرٍ، وإخراجُ متاعه؛ ليُصِيبَه، وقولُه: مُطرنا بفضلِ الله، ويحرُمُ: بنوءِ كذا.

والخير، ونصبيهما؛ فالأوّلُ على الإغراء، أي: الزموا الصَّلَاةَ^(٢). والثاني: على الحال. (ويُسَنُّ وقوفٌ في أولِ مطرٍ، وإخراجُ متاعه) كثيابٍ، وما يستصحبُه من الأثاثِ (ليُصِيبَه) المطرُ؛ لقول أنسٍ: أصابنا ونحنُ مع رسولِ الله ﷺ مطرٌ، فحسَرَ ثوبَه حتى أصابه من المطرِ، فقلنا: [يا رسول الله] لِمَ صنَعْتَ هذا؟ قال: «لأنَّه حديثُ عهدٍ برَبِّه» رواه مسلم^(٣).

وذكر جماعةٌ: يتوضأُ ويغتسلُ؛ لأنَّه روي أَنه ﷺ كان يقولُ إذا سال الوادي: «أخرجوا بنا إلى الذي جعله الله ظهوراً فتتطهَّرُ به»^(٤) وفي معناه ابتداءُ زيادةِ النِّيلِ ونحوه.

(و) سُنَّ لمن مُطر (قوله: مُطرنا بفضلِ الله) ورحمته؛ لأنَّه اعترافٌ بنعمةِ الله تعالى. (ويحرُمُ) قوله: مُطرنا (بنوءٍ) أي: كوكبٍ (كذا) لأنَّه كفرٌ بنعمةِ^(٥) الله عزَّ وجلَّ، كما يدلُّ عليه خبرُ الصَّحيحين^(٦).

ويُباحُ: مُطرنا في نوءٍ كذا؛ لأنَّه لا يقتضي الإضافةَ إلى النوءِ.

(١) في (م): «وسن»، والمثبت موافق لما في «هداية الراغب».

(٢) ليست في الأصل (ز) و(س).

(٣) في «صحيحه» (٨٩٨)، وهو عند أحمد (١٣٨٢٠)، وما سلف بين حاصرتين منهما.

(٤) أخرجه الشافعي في «الأم» ١/٢٢٣، ومن طريقه البيهقي ٣/٣٥٩ فقال: حدثني من لا أنهم عن يزيد

ابن عبد الله بن الهاد... فذكره. قال البيهقي: هذا منقطع، وروي فيه عن عمر.

قال المناوي في «فيض القدير» ٥/١٤١: كلاهما - الشافعي والبيهقي - عن يزيد بن الهاد مرسلًا، وظاهره أنَّه لا علَّةُ فيه إلَّا الإرسال، والأمر بخلافه، فقد قال الذهبي في «المهذب»: إنه مع إرساله منقطع أيضاً. وضعفه النووي في «المجموع» ٥/٨٤، وفي «الخلاصة» ٢/٨٨٤.

(٥) في (ز) و(س): «لنعمه».

(٦) «صحيح» البخاري (٨٤٦)، و«صحيح» مسلم (٧١)، وهو عند أحمد (١٧٦١) عن زيد بن خالد الجهني مرفوعاً ضمن حديث طويل، وفيه: «فأما من قال: مُطرنا بفضلِ الله ورحمته، فذلك مؤمنٌ بي وكافرٌ بالكوكب، وأما من قال: بنوءِ كذا وكذا، فذلك كافرٌ بي ومؤمنٌ بالكوكب».

بِفَتْحِ الْجِيمِ: جَمْعُ جِنَازَةٍ بِالْكَسْرِ، وَالْفَتْحُ لُغَةٌ: اسْمٌ لِلْمَيِّتِ، أَوْ: لِلنَّعْشِ عَلَيْهِ مَيِّتٌ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ مَيِّتٌ، فَلَا يَقَالُ: نَعَشٌ وَلَا جِنَازَةٌ، بَلْ سَرِيرٌ. قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ^(١). وَاشْتِقَاقُهُ: مِنْ جَنَزَ - كَضَرَبَ -: إِذَا سَتَرَ^(٢). وَذَكَرُوا الْجِنَازَةَ هُنَا؛ لِأَنَّ أَهَمَّ مَا يُفْعَلُ بِالْمَيِّتِ الصَّلَاةُ.

(يُسَنُّ الاستعدادُ) أَي: التَّأَهُّبُ (لِلْمَوْتِ) بِالتَّوْبَةِ مِنَ الْمَعَاصِي، وَالْخُرُوجِ مِنَ الْمَظَالِمِ. وَيُسَنُّ الْإِكْتِمَارُ مِنْ ذِكْرِهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَكْثَرُوا مِنْ ذِكْرِ هَازِمِ اللَّذَاتِ»^(٣) أَي: الْمَوْتِ، بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ.

(و) تُسَنُّ (عِبَادَةُ مَرِيضٍ) مُسْلِمٍ، وَالسُّؤَالُ عَنْ حَالِهِ؛ لِلْأَخْبَارِ^(٤) وَيُغْبَى^(٥) بِهَا،

(١) فِي «الصَّحَاحِ» (جَنَزَ).

(٢) «الْمُطْلَعُ» ص ١١٤.

(٣) رَوَى عَنْ عِدَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ: مِنْهُمْ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٣٠٧)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْمَجْتَبَى» ٤/٤، وَابْنُ مَاجَهٍ (٤٢٥٨). قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ ٣٢١/٤ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ، وَأَعْلَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» ٨/٣٩-٤٠ بِالْإِسْرَافِ. وَقَالَ: وَالصَّحِيحُ الْمُرْسَلُ.

وَأَبُو سَعِيدٍ الْخَدْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٤٦٠) وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَضَعَفَهُ الْمُنْذَرِيُّ فِي «التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ» ٤/١٣٤.

(٤) مِنْهَا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعاً: «حَقَّ الْمُسْلِمُ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسَةٌ... وَعِبَادَةُ الْمَرِيضِ...» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٢٤٠)، وَمُسْلِمٌ (٢١٦٢)، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٨٣٩٧).

وَمِنْهَا حَدِيثُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ يَعُودُهُ وَهُوَ مَرِيضٌ... قَالَ: «اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا، اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا، اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا...» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٦٥٩)، وَمُسْلِمٌ (١٦٢٨)، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (١٤٤٠) وَاللَّفْظُ لَهُ. وَمِنْهَا حَدِيثُ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَكُّوا الْعَانِي - يَعْنِي الْأَسِيرَ - وَأَطْعَمُوا الْجَائِعَ، وَعَوَّدُوا الْمَرِيضَ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٠٤٦)، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (١٩٥١٧).

(٥) أَي: أَنْ تَأْتِيَهُ يَوْمًا بَعْدَ يَوْمٍ. «الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ» (غَيْب).

وتكون بكرة وعشياً. ويأخذ بيده ويقول: لا بأسَ ظهور إن شاء الله تعالى. لفعله ﷺ^(١).
وينفُسُ له في أجله؛ لخبر رواه ابنُ ماجه: «فإنَّ ذلك لا يردُّ شيئاً»^(٢). ويدعو له
بما ورد.

(و) يُسنُّ لعائِد (تذكيره) أي: المريض - مخوفاً كان مرضه أو لا - (التوبة) لأنَّه
أحوجُ إليها من غيره. وهي واجبةٌ على كلِّ أحدٍ في كلِّ وقتٍ، مِنْ كلِّ ذَنْبٍ حتَّى من
تأخيرها.

(و) تذكيره (الوصية) لحديث ابنِ عمرَ مرفوعاً: «ما حقُّ امرئٍ مسلمٍ له شيءٌ
يوصي به يبيتُ ليلتين، إلَّا ووصيتهُ مكتوبةٌ عنده» متَّفَقٌ عليه^(٣). أي: ما الحزمُ
والمعروفُ شرعاً، إلَّا ذلك.

و«ما» نافيةٌ، وجملة: «له شيءٌ» صفةٌ: «امرئٍ»، وجملة: «يوصي به» صفةٌ
لـ «شيءٍ»، وجملة: «يبيتُ ليلتين» خبرٌ، وجملة: «وصيتهُ مكتوبةٌ عنده» حال.
قال الطَّيْبِيُّ^(٤): في تخصيصِ اللَّيْلَتَيْنِ تسامحٌ في إرادةِ المبالغة، أي: لا ينبغي له

(١) أخرجه البخاري (٣٦١٦).

(٢) «سنن» ابن ماجه (١٤٣٧)، وهو عند الترمذي (٢٠٨٧) من طريق موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي،
عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري ؓ. قال الترمذي: هذا حديث غريب. وقال أبو حاتم في «العلل» ٢/٢٤١
عقب أحاديث، منها هذا: هذه أحاديث منكورة، لأنها موضوعة، وموسى ضعيف الحديث جداً، وأبوه
محمد بن إبراهيم التيمي لم يسمع من جابر ولا من أبي سعيد، وروى عن أنس حديثاً واحداً.
وقال الحافظ في «فتح الباري» ١٠/١٢١: في سننه لين.

(٣) البخاري (٢٧٣٨)، ومسلم (١٦٢٧)، وهو عند أحمد (٥٥١٣).

(٤) هو: الحسن بن محمد بن عبد الله الطَّيْبِيُّ، شارح «كشاف الزمخشري» العلامة في المعقول
والعربية والمعاني والبيان، قال ابن حجر: كان آية في استخراج الدقائق من القرآن والسنة، له
«التفسير» و«البيان في المعاني والبيان» وشرحه، و«شرح المشكاة». (ت ٧٤٣هـ). «شذرات الذهب»
٢٣٩/٨-٢٤٠، ونقل كلامه ابن حجر في «الفتح» ٥/٣٥٨.

العمدة وإذا نُزِلَ به، تعاھدَ بَلَّ حَلْقِهِ بماءٍ أو شرابٍ، ونَدَى شَفْتَيْهِ، ولَقَّنَه: لا إله إلا الله. مرّة، ولا يُزَادُ^(١) على ثلاثٍ إن لم يتكلّم،.....

الهداية أن يبيت ليلةً، وقد سامحناء في هذا المقدار؛ فلا ينبغي أن يتجاوزَه. وفيه حثٌّ على الوصية.

ويُكرَهُ للمريضِ الأنينُ وتمني الموتِ. ويباحُ تداوٍ بمباحٍ، وتركُهُ أفضل، ويُحرّمُ بمحرّمٍ مأكولٍ أو غيره، كصوتِ ملهاة^(٢). ويجوزُ بيولٍ إبلٍ فقط. قاله في «المبدع»^(٣). وكُرِهَ أن يستطبَّ مسلمٌ ذميًّا لغيرِ ضرورةٍ، وأن يأخذَ منه دواءً لم يبيّن مفرداته المباحة.

(وإذا نُزِلَ) بالبناء للمفعول (به) أي: المريض، أي: نزل به الملك لقبض روحه (تعاھدَ) - فعلٌ ماضٍ، جوابٌ «إذا» من تعاھدْتُ الشيءَ: راعيتُ حاله - أرفقُ^(٤) أهل المريض وأتقاهم لله تعالى (بَلَّ حَلْقِهِ) أي: المريض (بماءٍ أو شرابٍ، ونَدَى^(٥) شَفْتَيْهِ) بقطنة؛ لأنَّ ذلك يطفئ ما نُزِلَ به مِنَ الشَّدَّةِ، ويسهّل عليه التَّنَطَّقَ بالشهادة (ولَقَّنَه: لا إله إلا الله) لقوله ﷺ: «لَقِّنُوا موتاكم: لا إله إلا الله» رواه مسلم عن أبي سعيد^(٦).

ويُكتَفَى في التَّلَقُّينِ بـ (مرّة) إن أجابَ ولم يتكلّم بعدُ، وإلّا، أعاد، فإن لَقَّنَه: لا إله إلا الله. ولم يُجِبْ، لَقَّنَه ثانياً وثالثاً (ولا يُزَادُ على ثلاثٍ) لئلا يُضَجِّرَه (إن لم يتكلّم) بعد الثلاث، فإن تكلم بعدها، أعاده؛ ليكونَ آخر كلامه: لا إله إلا الله. ويكونُ برفقٍ، أي: بلطفٍ ومداراةٍ؛ لأنّه مطلوبٌ في كلِّ موضعٍ، فهنا أولى.

(١) في المطبوع: «يزيد»، والمثبت موافق لما في «هداية الراغب».

(٢) الملهاة: آلة اللهو. «متن اللغة» (لهو).

(٣) ٢١٤/٢ (٣).

(٤) قبلها في الأصل (وس): «ندباً»، وجاءت العبارة في (ح) و(ز): «أي: يسئ لأرفق أهل الميت وأتقاهم لله تعالى أن يباشرَ عند احتضار المريض بلَّ حلقه...».

(٥) بعدها في (ح) و(ز): «المتعاھد».

(٦) «صحيح» مسلم (٩١٦)، وهو عند أحمد (١٠٩٩٣)، وأخرجه أيضاً مسلم (٩١٧) من حديث أبي هريرة ؓ.

ويقرأ عنده ﴿يَسَّ﴾، ويوجّه للقبلة .

وإذا مات، سُنَّ تغميضه، وشُدَّ لحيَّته،

(ويقرأ عنده) سورة ﴿يَسَّ﴾ لقوله ﷺ: «اقرأوا على موتاكم سورة يس» رواه أبو داود^(١) ولأنه يسهل خروج الروح. ويقرأ أيضاً عنده الفاتحة.

(ويوجّه) الميت - بالبناء للمفعول - (للقبلة) لقوله ﷺ عن^(٢) البيت الحرام: «قَبَلْتُكُمْ أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا» رواه أبو داود^(٣). وعلى جنبه الأيمن أفضل، إن كان المكان واسعاً، وإلا، فعلى ظهره مستلقياً، ورجلاه إلى القبلة. ويرفع رأسه قليلاً؛ ليصير وجهه إلى القبلة.

(وإذا مات، سُنَّ تغميضه) لأنه ﷺ أغمض أبا سلمة، وقال: «إنَّ الملائكة يؤمنون على ما تقولون» رواه مسلم^(٤). ويقول: باسم الله وعلى وفاة رسول الله. ويُغمض ذات مَحْرَمٍ وتغمضه. وكُرِّهَ مِنْ حَائِضٍ وَجَنِبٍ، وأنَّ يقرِّبها. ويغمض الأثني مثلها أو صبي.
(و) سُنَّ (شُدَّ لحيَّته)^(٥) بعصاية أو نحوها تجمع لحيَّته، ويربطها فوق رأسه؛ لئلا يبقى فمه مفتوحاً فتدخله الهوام، ويتشوه خلقه.

(١) في «سننه» (٣١٢١)، وهو عند النسائي في «الكبرى» (١٠٨٤٦)، وابن ماجه (١٤٤٨)، وأحمد (٢٠٣٠١). وفي إسناده عند أبي داود، وابن ماجه، وأحمد: أبو عثمان، عن أبيه، عن معقل بن يسار، ولم يذكر النسائي: «عن أبيه». قال في «التلخيص الحبير» ١٠٤/٢: وأعله ابن القطان [في بيان الوهم والإيهام ٤٩/٥-٥٠] بالاضطراب وبالوقف وبجهالة حال أبي عثمان وأبيه. ونقل عن ابن العربي عن الدارقطني أنه قال: هذا حديث ضعيف الإسناد، مجهول المتن، ولا يصح في الباب حديث. وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال» ٥٥٠/٤ عن أبي عثمان: لا يعرف أبوه ولا هو.
(٢) في (م): «عنه».

(٣) في «سننه» (٢٨٧٥) عن عبد الحميد بن سنان، عن عبيد بن عمير، عن أبيه، قال العقيلي في «الضعفاء الكبير» ٤٥/٣: حدثني آدم بن موسى، قال: سمعت البخاري، قال: عبد الحميد بن سنان، عن عبيد بن عمير، في حديثه نظر. وقال الحاكم في «المستدرک» ٢٥٩/٤: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي. وأخرجه الطبري في «تفسيره» ٦٤٧/٦، والبيهقي في «الجمعيات» ٤٨٠/٢ (٣٣٣٩) من حديث ابن عمر. قال في «نصب الراية» ٢٥٢/٢: ومداره على أيوب بن عتبة، قاضي اليمامة: وهو ضعيف.

(٤) برقم: (٩١٩)، وهو عند أحمد (٢٦٤٩٧) من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

(٥) بعدها في (ج) و(ز): «أي الميت».

وَتَلَيِّنُ مَفَاصِلَهُ، وَخَلَعَ ثِيَابَهُ، وَوَضَعَهُ عَلَى سَرِيرٍ غَسَلَهُ مَوْجَّهًا مُسْتَوْرًا
بِثَوْبٍ، وَوَضَعَ حَدِيدَةً عَلَى بَطْنِهِ، وَإِسْرَاعُ تَجْهِيْزِهِ، الممثلة

الهداية (و) سُنَّ (تَلَيِّنُ مَفَاصِلَهُ) لِيَسْهَلَ تَغْسِيلُهُ، فَيَرُدُّ ذِرَاعَيْهِ إِلَى عِضْدَيْهِ، ثُمَّ يَرُدُّهُمَا إِلَى جَنْبَيْهِ^(١)، ثُمَّ يَرُدُّهُمَا، وَيَرُدُّ سَاقِيَهُ إِلَى فَخْذَيْهِ، وَهُمَا إِلَى بَطْنِهِ، ثُمَّ يَرُدُّهُمَا، وَيَكُونُ ذَلِكَ عَقَبَ مَوْتِهِ قَبْلَ قِسْوَتِهَا، فَإِنْ شَقَّ ذَلِكَ، تَرَكَهُ.

(و) سُنَّ (خَلَعَ ثِيَابَهُ) لثَلَا يَحْمَى جَسَدُهُ، فَيَسْرِعَ إِلَيْهِ الْفَسَادُ.

(و) سُنَّ (وَضَعَهُ) أَي: الْمَيِّتَ (عَلَى سَرِيرٍ غَسَلَهُ) لِيَبْعَدَ عَنِ الْهَوَامِّ، وَنِدَاوَةِ الْأَرْضِ، حَالَةً كَوْنَهُ (مَوْجَّهًا) لِلْقَبْلَةِ (مُسْتَوْرًا بِثَوْبٍ) وَيَنْبَغِي جَعْلُ أَحَدِ طَرَفَيْهِ تَحْتَ رَأْسِهِ، وَالْآخَرِ تَحْتَ رِجْلَيْهِ؛ لثَلَا يَنْكَشِفَ.

(و) سُنَّ^(٢) (وَضَعَ حَدِيدَةً) وَنَحَوَهَا كَمِرَاقَةٍ، وَسِكِّينٍ (عَلَى بَطْنِهِ) لِمَا رَوَى الْبَيْهَقِيُّ^(٣): أَنَّهُ مَاتَ مَوْلَى لَأَنْسٍ عِنْدَ مَغِيْبِ الشَّمْسِ، فَقَالَ أَنْسٌ: ضَعُوا عَلَى بَطْنِهِ حَدِيدًا. وَلثَلَا يَنْتَفِخَ بَطْنُهُ، وَقَدَّرَ بَعْضُهُمْ وَزَنَهُ بِنَحْوِ عَشْرِينَ دِرْهَمًا.

وَيَصَانُ عَنْهُ مَصْحَفٌ، وَكُتِبَ فِيهِ، وَحَدِيثٌ، وَعِلْمٌ نَافِعٌ.

(و) سُنَّ^(٢) (إِسْرَاعُ تَجْهِيْزِهِ) لِحَدِيثٍ: «لَا يَنْبَغِي لِجَنِيْفَةٍ مُسْلِمٍ أَنْ تَحْبَسَ بَيْنَ ظَهْرَانِيْ أَهْلِهِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٤). وَصَوْنًا لَهُ عَنِ التَّغْيِيرِ إِنْ مَاتَ غَيْرَ فَجْأَةً.

(١) فِي الْأَصْلِ وَ(ز) وَ(س): «جَنْبِهِ».

(٢) فِي (م): «يَسَن».

(٣) فِي «سُنَنِهِ» ٣/٣٨٥، وَهُوَ عِنْدَ ابْنِ حِبَانَ فِي «الْفَتَا» ٤/٢٨.

(٤) فِي «سُنَنِهِ» (٣١٥٩) مِنْ حَدِيثِ الْحَصِينِ بْنِ وَخُوْجٍ ؓ. قَالَ الْمُنْذَرِيُّ فِي «مَخْتَصَرِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» ٤/٣٠٤: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَغْوِيُّ: وَلَا أَعْلَمُ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرَ سَعِيدِ بْنِ عَثْمَانَ الْبَلَوِيِّ. وَهُوَ غَرِيبٌ. وَقَالَ الشُّوْكَانِيُّ فِي «نَيْلِ الْأَوْتَارِ» ٤/٢٤-٢٥: وَلَكِنْ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ عُرْوَةُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ - وَيُقَالُ: عُرْزَةُ - عَنْ أَبِيهِ: وَهُوَ وَأَبُوهُ مَجْهُولَانِ. وَضَعْفُهُ أَيْضًا الْإِسْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الْوَسْطَى» ٢/١٥٢. قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» ٣/٣٧: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» [٤/٢٩ (٣٥٥٤) بِنَحْوِهِ] وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ. وَيَشْهَدُ لَهُ مَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» ١٢/٤٤٤ (١٣٦١٣) عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ رُضِيٍّ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا: «إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ، فَلَا تَحْبِسُوهُ، وَأَسْرِعُوا بِهِ إِلَى قَبْرِهِ...». قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» ٣/٤٤: وَفِيهِ: يُحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَابِلِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ. وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ» ٣/١٨٤: أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

وإنفاذ وصيَّته، ويجبُ في قضاء دينه.

فصل

وَعَسَلُ المَيِّتِ، وتكفينه، والصَّلَاةُ عليه،

(و) سُنَّ إِسْرَاعُ بـ (إنفاذ وصيَّته) لما فيه مِنْ تعجيلِ أجره.

(ويجبُ) الإسراعُ (في قضاء دينه) أي: المَيِّتِ ولو لله تعالى؛ لأنَّ تأخيرَه مع القُدرة ظلمٌ لربِّه^(١)، فيقدَّم حتى على الوصيَّة؛ لحديثِ عليٍّ: «قضى رسولُ الله ﷺ بالدين قَبْلَ الوصيَّة»^(٢).

فصلٌ في غسل الميت

(وَعَسَلُ) بفتح الغَيْنِ المعجمة، أي: تغسيلُ (المَيِّتِ) المسلم - أو يَمُمُّ لُعْذِر - (وتكفينه) فرضٌ كفايَّةٌ على مَنْ أمكنه؛ لقوله ﷺ في الذي وقَّصته راحلته: «إغسلوه بماءٍ وسِدْرٍ، وكفُّوه في ثوبَيْه» متَّفَقٌ عليه من حديثِ ابنِ عَبَّاسٍ^(٣).
(والصَّلَاةُ عليه) فرضٌ كفايَّةٌ؛ لقوله ﷺ: «صَلُّوا على مَنْ قال: لا إله إلا الله» رواهُ الخَلَّالُ والدارقُطْنِي، وضعَّفه ابنُ الجوزي^(٤).

(١) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: لربه، أي: الدين، أي: صاحبه. انتهى تقرير».

(٢) أخرجه الترمذي (٢٠٩٤)، وابن ماجه (٢٧١٥)، وهو عند أحمد (١٠٩١) من طريق أبي إسحاق، عن الحارث به. وعلَّقه البخاري في «صحيحه» قبل حديث (٢٧٥٠) بصيغة التمرُّض.

قال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث أبي إسحاق، عن الحارث، عن عليٍّ ﷺ، وقد تكلم بعض أهل العلم في الحارث، والعمل على هذا الحديث عند عامة أهل العلم. قال الحافظ في «التلخيص الحبير» ٩٥/٣: «والحارث وإن كان ضعيفاً، فإن الإجماع منعقد على وفق ما روى. وقال - أيضاً - في «الفتح» ٣٧٧/٥: وهو إسناد ضعيف، لكن قال الترمذي: إن العمل عليه عند أهل العلم، وكأن البخاريَّ اعتمد عليه؛ لا اعتضاده بالاتفاق على مقتضاه، وإلا، فلم تجرِ عادته أن يورد الضعيف في مقام الاحتجاج به، وقد أورد في الباب ما يعضده أيضاً...»

(٣) البخاري (١٢٦٥)، ومسلم (١٢٠٦)، وهو عند أحمد (١٨٥٠).

(٤) «سنن» الدارقُطْنِي (١٧٦١)، (١٧٦٢)، (١٧٦٣)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٧١٢)، (٧١٣)، (٧١٤)، (٧١٥)، (٧١٦)، وهو عند الطبراني في «الكبير» ٤٤٧/١٢ (١٣٦٢٢)، وأبي نعيم في «الحلية» ٣٢٠/١٠ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وروي معناه من حديث أبي هريرة، وعلي، وأبي الدرداء. قال الدارقُطْنِي: ليس فيها شيء يثبت، وقال ابن الجوزي: هذه الأحاديث كلها لا تصح.

وحمله، ودفنه فرض كفاية.

وأولى الناس بغسله: وصيه، ثم أبوه، ثم جدّه، ثم الأقرب فالأقرب، وبأنتى: وصيتها، ثم أمها، ثم جدتها، ثم القربى فالقربى.

الهداية

(وحمله ودفنه فرض كفاية) لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَّا نُّهُ فَاقْبَرُوهُ﴾ [عبس: ٢١] قال ابن عباس: معناه: أكرمه بدفنه^(١). ولا شك أن دفنه متوقّف على حمله إلى محلّ الدفن، واتباعه سنة. وكرة الإمام أحمد - رحمه الله - لغاسلٍ وحفّارٍ أخذ أجره على عمله، إلا أن يكون محتاجاً، فيُعْطَى مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، فإن تعذّر، أُعْطِيَ بِقَدْرِ عَمَلِهِ. قاله في «المبدع»^(٢).

والأفضل أن يُختارَ لتغسيله ثقة، عارفٌ بأحكامه (وأولى الناس بغسله) أي: بتغسيله (وصيه) العدل؛ لأنّ أبا بكرٍ أوصى أن تُغسلَ امرأته أسماء^(٣). وأوصى أنس أن يغسله محمد بن سيرين^(٤) (ثم أبوه) لاختصاصه، بالحنوّ والشفقة (ثم جدّه) لأبيه وإن علا؛ لمشاركته الأب في المعنى (ثم الأقرب فالأقرب) من عصباته، فيقدّم الابن، ثم ابنه وإن نزل، ثم الأخ لأبوين، ثم الأخ لأب، على ترتيب الميراث بعد الأب والجدّ، ثم بعد عصباته ذوّ أرحامه، ثم الأجانب.

(و) الأولى (ب) غسل (أنتى وصيتها) العدل (ثم أمها، ثم جدتها) أم أمها وإن علّت (ثم القربى فالقربى) من نسائها، فتقدّم بنتها وإن نزلت، ثم القربى - كميراث -

(١) لم نقف عليه، وأورده هكذا البهوتي في «الروض المربع» ١/ ٣٢٧.

(٢) ٢٢٠/٢.

(٣) هي أسماء بنت عميس، كانت أخت ميمونة بنت الحارث زوج النبي ﷺ لأمها، وكانت من المهاجرات إلى الحبشة مع زوجها جعفر بن أبي طالب، ثم تزوجها أبو بكر بعد قتل جعفر، ثم تزوجها علي ﷺ أجمعين. «الإصابة» ١١٦/١٢-١١٧. والأثر أخرجه عبد الرزاق (٦١١٧)، وابن سعد في «الطبقات» ٣/ ٢٠٣، وابن أبي شيبة ٣/ ٢٤٩، والبيهقي ٣/ ٣٩٧. قال البيهقي: وهذا الحديث الموصول وإن كان راويه محمد بن عمر الواقدي صاحب «التاريخ والمغازي» فليس بالقوي، وله شواهد مراسيل عن ابن أبي مليكة، وعن عطاء بن أبي رباح، عن سعد بن إبراهيم أن أسماء بنت عميس غسلت زوجها أبا بكر ﷺ، وذكر بعضهم أن أبا بكر ﷺ أوصى بذلك.

(٤) هو أبو بكر محمد بن سيرين الأنصاري، الأنسي البصري، مولى أنس بن مالك خادم رسول الله ﷺ. (ت ١١٠هـ). «السيرة» ٦٠٦/٤-٦٢٢. والأثر أخرجه ابن سعد في «الطبقات» ١٩/٧، ٢٥، وأبو نعيم في «الحلية» ٢/ ٢٦٧.

ولكلٍّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ غَسْلُ صَاحِبِهِ، وكذا سَيِّدٌ مع أُمَّتِهِ.
ولرجلٍ وامرأةٍ غَسْلُ مَنْ دُونَ سَبْعِ سَنِينَ.
وَمَنْ لَمْ يَحْضُرْهُ مَنْ لَهُ تَغْسِيلُهُ، يُمَّمْ.

وعَمَّتُهَا وخَالَتُهَا سواء، وكذا بنتُ أخيها وبنتُ أختِها؛ لاستوائهما في القُرب
والمحرمة.

(ولكلٍّ) واحدٍ (مِنَ الزَّوْجَيْنِ) إنْ لَمْ تَكُنِ الزَّوْجَةُ ذِمِّيَّةً (غَسْلُ صَاحِبِهِ) لما تقدَّم عن
أبي بكر. وروى ابنُ المنذر أنَّ عليًّا غَسَلَ فاطمة^(١) ولأنَّ آثارَ النِّكاحِ من عدَّةِ الوفاةِ
والإرثِ باقية، فكذا الغسلُ، ويشملُ ما قَبْلَ الدُّخُولِ، وأنها تَغْسَلُهُ وإنْ لَمْ تَكُنْ فِي
عدَّةٍ، كما لو وَلَدَتْ عَقَبَ موْتِهِ، وكذا المطلقةُ الرجعيةُ إذا أُبِيحَتْ^(٢) (وكذا سَيِّدٌ مع
أُمَّتِهِ) المباحةُ ولو أُمٌّ وَلَدَتْ، لكنْ أجنبيُّ أُولَى من زوجةٍ وأُمٌّ فِي تَغْسِيلِ رَجُلٍ. وأجنبيَّةُ
أُولَى من زوجٍ وسَيِّدٌ فِي تَغْسِيلِ امْرَأَةٍ. والزَّوْجُ أُولَى من سَيِّدٍ، وزوجةُ أُولَى من أُمٍّ وَلَدَتْ.
(ولرجُلٍ وامرأةٍ غَسْلُ مَنْ) لَهُ (دُونَ سَبْعِ سَنِينَ) ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى؛ لَأَنَّهُ لَا عَوْرَةَ
لَهُ، ولأنَّ إبراهيمَ ابنَ النَّبِيِّ ﷺ غَسَّلَهُ النِّسَاءُ^(٣). قال ابنُ المنذر^(٤): أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ
نَحْفَظُ عَنْهُ أَنَّ الْمَرْأَةَ تُغَسَّلُ الصَّبِيِّ الصَّغِيرَ من غيرِ سُتْرَةٍ، وَتَمَسُّ عَوْرَتَهُ، وَتَنْظُرُ إِلَيْهَا.
أَمَّا مَنْ تَمَّ لَهُ سَبْعُ سَنِينَ، فَالْمَمِيزُ كَرَجُلٍ، وَالْمَمِيزَةُ كَامْرَأَةٍ.

(وَمَنْ لَمْ يَحْضُرْهُ مَنْ) يُبَاحُ (لَهُ تَغْسِيلُهُ) كما لو مَاتَ رَجُلٌ بَيْنَ نِسْوَةٍ لَيْسَ فِيهِنَّ
زَوْجَةٌ وَلَا أُمٌّ مَبَاحَةٌ لَهُ، أَوْ مَاتَتْ امْرَأَةٌ بَيْنَ رَجَالٍ لَيْسَ فِيهِمْ زَوْجٌ وَلَا سَيِّدٌ لَهَا، أَوْ
مَاتَ خُنْثَى مُشْكَلٌ لَمْ يَحْضُرْهُ أُمٌّ لَهُ (يُمَّمُ) الْمَيِّتُ، أَي: يَمَّمُهُ الْحَاضِرُ لَهُ فِي هَذِهِ

(١) وأخرجه الدارقطني (١٨٥١)، وأبو نعيم في «الحلية» ٤٣/٢، والبيهقي ٣/٣٩٦. قال في «التلخيص
الحبير» ١٤٣/٢: ورواه البيهقي من وجه آخر عن أسماء بنت عميس، وإسناده حسن، ورواه من وجهين
آخرين، ثم تعقبه بأن هذا فيه نظر...

(٢) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: أُبِيحَتْ. أي: إذا كانت مسلمة بخلاف الدمية. انتهى تقرير
المؤلف».

(٣) أخرجه الزبير بن بكار في «المتخب من كتاب أزواج النبي ﷺ» ص ٥٨-٦٠.

(٤) في «الإجماع» ص ٣٠.

والإِذَا أَخَذَ فِي غَسْلِهِ، سَتَرَ عَوْرَتَهُ، وَجَرَّدَهُ، وَسَتَرَهُ عَنِ الْعَيُونِ،

الهُدَايَةُ الصُّوَرُ، وَلَا يَغْسِلُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ بِالْغَسْلِ مِنْ غَيْرِ مَسِّ تَنْظِيفٍ، وَلَا إِزَالَةَ نَجَاسَةٍ، بَلْ رُبَّمَا كَثُرَتْ. وَحَرُمَ أَنْ يُيَمَّمَ بِدُونِ حَائِلٍ عَلَى غَيْرِ مَحْرَمٍ. وَرَجُلٌ أَوَّلَى بِخُشْيِهِ.

وَعُلِمَ مِنْهُ: أَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لِلرِّجَالِ فِي غَسْلِ الْأَقَارِبِ مِنَ النِّسَاءِ وَلَا بِالْعَكْسِ. وَحَرُمَ أَنْ يَغْسَلَ مُسْلِمٌ كَافِرًا، أَوْ يَحْمِلَهُ، أَوْ يَكْفُنَهُ، أَوْ يَتَّبِعَ جَنَازَتَهُ، بَلْ يُوَارِي؛ لِعَدَمِ^(١).

وَيُشْتَرَطُ لَغَسْلِ الْمَيِّتِ طَهُورِيَّةُ مَاءٍ، وَإِبَاحَتُهُ، وَإِسْلَامُ غَاسِلٍ، إِلَّا نَائِبًا عَنْ مُسْلِمٍ نَوَاهُ وَعَقَلَهُ، وَلَوْ مُمِيزًا، أَوْ حَافِضًا، أَوْ جُنُبًا.

(وَإِذَا أَخَذَ) أَي: شَرَعَ (فِي غَسْلِهِ، سَتَرَ عَوْرَتَهُ) وَجُوبًا، وَهِيَ مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ وَرُكْبَتِهِ فَيَمْنِ بَلْغِ عَشْرًا، وَلَعَلَّ مِثْلَهُ حَرَّةٌ مُمِيزَةٌ. وَأَمَّا ابْنُ سَبِيحٍ - وَلَعَلَّ مِثْلَهُ^(٢) أُمَّةٌ مُمِيزَةٌ - إِلَى عَشْرِ^(٣)، فَالْفَرَجَانِ. وَمَنْ دُونَ ذَلِكَ، لَا عَوْرَةَ لَهُ، كَمَا تَقَدَّمَ. (وَجَرَّدَهُ) مِنْ ثِيَابِهِ نَذْبًا؛ لِأَنَّهُ أَمَكَّنُ فِي تَغْسِيلِهِ، وَأَبْلَغُ فِي تَطْهِيرِهِ. وَغُسِّلَ ﷺ فِي قَمِيصٍ^(٤)؛ لِأَنَّ فَضْلَاتِهِ طَاهِرَةٌ؛ فَلَمْ يُخَشَّ تَنْجُسُ قَمِيصِهِ.

(وَسَتَرَهُ عَنِ الْعَيُونِ) تَحْتَ سِتْرِ فِي خِيَمَةٍ أَوْ بَيْتٍ إِنْ أَمَكَّنَ؛ لِأَنَّهُ أَسْتَرُ لَهُ. وَكُرِّهَ لَغَيْرِ مُعَيَّنٍ فِي غَسْلِهِ حُضُورَهُ.

(١) جَاءَ فِي هَامِشِ (س) مَا نَصَّهُ «قَوْلُهُ: لِعَدَمِ، أَي: عَدَمِ مِنْ يُوَارِيهِ مِنَ الْكَفَّارِ. انْتَهَى. تَقْرِيرٌ».

(٢-٣) فِي الْأَصْلِ وَ(س): «بَنَتْ سَبِيحٌ».

(٣) جَاءَ فِي هَامِشِ (س) مَا نَصَّهُ: «قَوْلُهُ: وَغُسِّلَ..إِلَخْ، جَوَابٌ عَنْ سَوَالٍ، تَقْدِيرُهُ: أَنْ يُقَالَ: كَيْفَ يَجْرَدُ مَعَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غُسِّلَ فِي قَمِيصٍ؟ فَأُجَابَ بِمَا ذَكَرَ تَقْدُّمُ. انْتَهَى قَوْلُ الْمُصَنِّفِ بَعْضُهُ». وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» ٢٢٢/١، وَمِنْ طَرِيقَةِ الشَّافِعِيِّ ٢٠٤/١ «تَرْتِيبُ مُسْنَدِهِ»، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ (٦٠٧٧)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٢٤٠/٣ مَرْسَلًا. وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣١٤١)، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٢٦٣٠٦) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ضَمِنَ حَدِيثَ طَوِيلٍ وَفِيهِ: «فَغَسَّلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي قَمِيصِهِ يَفَاضُ عَلَيْهِ الْمَاءُ وَالسَّدْرُ». وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (١٤٦٦) عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ ابْنِ بَرِيدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا أَخَذُوا فِي غَسْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، نَادَاهُمْ مَنَادٌ مِنَ الدَّخْلِ: لَا تَنْزَعُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَمِيصَهُ. وَضَعَفَ إِسْنَادَهُ الْبُوصَيْرِيُّ فِي «مَصْبَاحِ الزَّجَاجَةِ» ٢٦٣/١ لِأَجْلِ أَبِي بَرْدَةَ.

ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ بَرْقِيٍّ إِلَى قَرَبِ جُلُوسِهِ، وَيَعْصُرُ بَطْنَهُ بَرْقِيٍّ، ^(١) وَيَكُونُ ثَمَّ بَخُورٌ ^(٢).

وَيَكْثُرُ صَبُّ الْمَاءِ إِذْنًا، وَيَلْفُ عَلَى يَدِهِ خَرْقَةً يُنَجِّيه بِهَا، وَيَغْسِلُ مَا عَلَيْهِ مِنْ نَجَاسَةٍ، ثُمَّ يَنْوِي غَسْلَهُ، وَيَسْمِي، وَيَغْسِلُ كَفَّيْهِ، وَيَوْضُئُهُ نَذْبًا، وَلَا يُدْخِلُ مَاءَ فَمِهِ وَلَا أَنْفَهُ، بَلْ أَصْبَعِيَهُ بِخَرْقَةٍ خَشْنَةٍ مَبْلُولَةٍ بَيْنَ شَفَتَيْهِ، فَيَمْسَحُ أَسْنَانَهُ، وَفِي

(ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ) أَي: رَأْسَ الْمَيِّتِ غَيْرِ أَنْثَى حَامِلٍ، وَيَكُونُ رَفَعُهُ (بَرْقِيٍّ إِلَى قَرَبِ جُلُوسِهِ) بَحِثُ يَكُونُ كَالْمَحْتَضِّنِ فِي صَدْرِ غَيْرِهِ (وَيَعْصُرُ بَطْنَهُ بَرْقِيٍّ) لِيُخْرِجَ مَا هُوَ مُسْتَعِدٌّ لِلْخُرُوجِ (وَيَكُونُ ثَمَّ) - بَفَتْحِ الثَّاءِ الْمَثْلَثَةِ - أَي: هُنَاكَ (بَخُورٌ) - بوزنِ رَسُولٍ - دَفْعًا لِلتَّأَذِّي بِرَائِحَةِ الْخَارِجِ.

(وَيَكْثُرُ صَبُّ الْمَاءِ إِذْنًا) لِيُدْفَعَ مَا يَخْرُجُ بِالْعَصْرِ (وَيَلْفُ) الْغَاسِلُ بَعْدَ ذَلِكَ (عَلَى يَدِهِ خَرْقَةً يُنَجِّيه) أَي: يَمْسَحُ فَرْجَهُ (بِهَا وَيَغْسِلُ) وَجُوبًا (مَا عَلَيْهِ) أَي: مَا عَلَى بَدَنِ الْمَيِّتِ (مِنْ نَجَاسَةٍ) لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِغَسْلِهِ تَطْهِيرُهُ حَسَبَ الْإِمْكَانِ. وَظَاهِرُهُ وَلَوْ بِالْمَخْرَجِ، فَلَا يَجْزِي فِيهَا الْاسْتِجْمَارُ.

(ثُمَّ يَنْوِي) الْغَاسِلُ (غَسْلَهُ) لِأَنَّهُ طَهَارَةٌ تَعْبُدِيَّةٌ؛ أَشْبَهَ غَسْلَ الْجَنَابَةِ (وَيَسْمِي) وَجُوبًا، وَتَسْقُطُ سَهْوًا، كَغَسْلِ الْحَيِّ. (وَيَغْسِلُ كَفَّيْهِ) أَي: الْمَيِّتِ ثَلَاثًا (وَيَوْضُئُهُ نَذْبًا) كَامِلًا؛ لِحَدِيثِ أُمِّ عَطِيَّةٍ مَرْفُوعًا فِي غَسْلِ ابْنَتِهِ: «أَبْدَأُنْ بِمَيَامِنِهَا، وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ ^(٣).

(وَلَا يُدْخِلُ) غَاسِلٌ (مَاءَ فَمِهِ وَلَا أَنْفَهُ) أَي: الْمَيِّتِ؛ خَشْيَةً تَحْرِيكِ النَّجَاسَةِ بِدُخُولِ الْمَاءِ إِلَى جَوْفِهِ (بَلْ) يُدْخِلُ غَاسِلٌ (أَصْبَعِيَهُ) إِيَّاهُمَا وَسَبَابَتَهُ (بِخَرْقَةٍ) عَلَيْهِمَا (خَشْنَةٍ مَبْلُولَةٍ) بِمَاءٍ (بَيْنَ شَفَتَيْهِ) أَي: الْمَيِّتِ (فَيَمْسَحُ) بِهَا (أَسْنَانَهُ، وَ) يُدْخِلُهُمَا (فِي

(١-١) لَيْسَتْ فِي الْمَطْبُوعِ، وَاسْتَدْرَكَتْ مِنْ «هُدَايَةِ الرَّاغِبِ».

(٢) الْبُخَارِيُّ (١٦٧)، وَمُسْلِمٌ (٩٣٩) (٤٢)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣١٤٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٩٩٠)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْمَجْتَبَى» ٣٠/٤، وَابْنُ مَاجَهَ (١٤٥٩)، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٢٧٣٠٢).

العمدة منخرته، فينظفهما، ويغسل برغوة السدر رأسه ولحيته فقط، ثم يغسل شقه الأيمن، ثم الأيسر، ثم يفيض الماء عليه ثلاثاً، يمرُّ يده في كلِّ مرّة على بطنه، فإن لم ينق ثلاث، زاد حتى ينقى،

الهداية منخرته، فينظفهما) نصاً، فيقوم ذلك^(١) مقام المضمضة والاستنشاق؛ لحديث: «إذا أمرتكم بأمر، فأتوا منه ما استطعتم»^(٢).

(ويغسل برغوة السدر) المضروب (رأسه ولحيته فقط) لأنَّ الرأس أشرف الأعضاء، والرغوة لا تتعلّق بالشعر (ثم يغسل شقه الأيمن، ثم شقه الأيسر) للحديث السابق (ثم يفيض الماء عليه) أي: الميت، أي: على جميع بدنه؛ ليعمه الغسل.

يفعل ما تقدّم (ثلاثاً) إلّا الوضوء، ففي المرّة الأولى فقط (يمرُّ يده في كلِّ مرّة) من الثلاث (على بطنه) ليخرج ما تخلف (فإن لم ينق) الميت (بثلاث) غسلات (زاد) في غسله (حتى ينقى) إلى سبع، فإن لم ينق بسبع، فالأولى غسله حتى ينقى. قاله في «الإقناع»^(٣).^(٤) فقوله بعد ذلك: «ولا غسل» أي^(٥): لا يعاد غسله بعد السبع، مراده: لا يجب ذلك؛ لثلاً يخالف ما قدّمه. وكثرة اقتصار في غسله على مرّة إن لم يخرج منه شيء، فيحرم الاقتصار مادام يخرج شيء على ما دون السبع.

وسنّ قطع على وتر؛ لحديث أم عطية في غسل ابنته^(٥) ﷺ: «اغسلنها وترّاً ثلاثاً، أو خمساً، أو سبعاً، أو أكثر من ذلك، إن رأيتن متفق عليه»^(٦). والكاف

(١) ليست في الأصل، و(س) و(م).

(٢) سلف ٣٠٥/١.

(٣) ٣٣٨-٣٣٧/١.

(٤-٤) في الأصل و(س): [فقول: «الإقناع» بعد؛ فالضمير في «قوله» عائدة على كتاب «الإقناع»].

(٥-٥) ليست في الأصل و(ح) و(ز) و(س).

(٦) البخاري (١٢٥٣)، ومسلم (٩٣٩)، وسلف جزء من حديثها ٣٠٥/١.

ويجعلُ في الأخيرة كافوراً.
ويُكره ماءً حارًّا لم يحتجِ إليه.

الهداية

المكسورة في قوله: «من ذلك» خطابٌ لأم عطية؛ لأنَّ غيرها تبع لها، أو خطابٌ للنسوة على لغة مَنْ لا يصرفُ الكافَ بثنية أو جمع^(١). ولا تجبُ مباشرةُ الغسلِ، فلو تركَ تحتَ ميزابٍ ونحوه، وحَضَرَ مَنْ يَصْلُحُ لغسله، ونوى، وسَمَّى، وعَمَّ الماءَ، كفى. (ويجعلُ في) الغسلةِ (الأخيرة) نَذْباً (كافوراً) وسدراً؛ لأنَّه^(٢) يُصَلَّبُ الجسدُ، ويطردُ عنه الهوامُّ برائحته.

(ويكره ماءً حارًّا) إن (لم يحتجِ إليه) لشدةِ برِّدٍ؛ لأنه يرخي البدنَ، فيسرُعُ الفسادُ إليه، والباردُ يصلُّه ويبعده عن الفساد. وكُرِهَ أيضاً خِلالٌ وأشنانٌ^(٣)، لم يحتجِ إليه، فإنَّ احتياجَ إلى شيءٍ منها، لم يُكره. ويكونُ الخِلالُ إذن من شجرةٍ لينةٍ كالصَّفصاف^(٤).

وكُرِهَ تسريحُ شَعَرِ مِيتٍ. وسُنَّ أَنْ يَضْفَرَ شَعْرُ أنثى ثلاثةَ قرونَ، وسدله وراءها. وسُنَّ تنشيفُ المِيتِ. قال في «الإقناع»^(٥): «وإنَّ خرجَ منه شيءٌ بعد الثلاثِ، أُعيدَ وضوءه. قال في «شرحه»^(٦): قال في «المبدع» و«شرح المنتهى»^(٧): وجوباً كالجُنْبِ إذا أخذتَ بعد غسله؛ لتكونَ طهارتهُ كاملةً. قال المصنِّفُ في «حاشية المنتهى»: وهذا إنَّما يظهرُ على القولِ بوجوبِ الوضوءِ. انتهى. ويمكنُ أن يُجابَ بأنَّ العَسَلاتِ الثلاثَ

(١) «فتح الباري» ٣/ ١٢٩.

(٢) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: لأنه، ضمير عائد على الكافور. انتهى تقرير المؤلف».

(٣) الأشنان: شجر من الفصيلة الرمامية، ينبت في الأرض الرملية، يستعمل هو أو رماده في غسل الثياب والأيدي. «الوسيط» (أشن).

(٤) الصَّفصاف: هو الخلاف، وهو شجر عظام، وأصنافه كثيرة، وكلها خوار خفيف. «اللسان» (خلف).

(٥) ٣٣٨/١.

(٦) «كشف القناع» ٢/ ٩٥.

(٧) ٩٢/٢.

وَمُحْرَمٌ مَيِّتٌ كَحَيٍّ، يُغْسَلُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَيَجَنَّبُ الطَّيِّبَ، وَ لَا يُلْبَسُ ذَكَرٌ
مَخِيطاً، وَلَا يُغَطَّى رَأْسُهُ، وَلَا وَجْهُهُ أَثْنَى.
وَلَا يُغْسَلُ شَهِيدٌ مَعْرَكَةٍ وَمَقْتُولٌ ظُلماً،

لِقَوَّتِهَا لَا يَجِبُ مَعَهَا الْوُضوءُ، بِخِلَافِ مَا بَعْدَهَا، فَلِضَعْفِهَا بَعْدَ وَجودِ نَظِيرِهَا فِي
غَسْلِ الْحَيِّ، جُبِرَتْ بِالْوُضوءِ، فَالْأَوَّلَى مَا قَالَهُ فِي «المَبْدَعِ» وَ«شرحِ المُنْتَهَى».
ثُمَّ إِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ مِنَ السَّبِيلَيْنِ أَوْ غَيْرِهِمَا بَعْدَ سَبْعِ حُشَيِّ بِقَطْنٍ، فَإِنْ لَمْ
يَسْتَمْسِكْ، فَبَطْنٍ حَرٍّ^(١)، ثُمَّ يُغْسَلُ الْمَحَلُّ وَيُوضَأُ وَجوباً.
وَإِنْ خَرَجَ بَعْدَ تَكْفِينِهِ، لَمْ يُعَدِّ الْغَسْلُ.

(وَمُحْرَمٌ) بِحَجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ (مَيِّتٌ كَحَيٍّ)، يُغْسَلُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ لَا كَافُورٍ.
(وَيَجَنَّبُ) الْمَحْرَمُ (الطَّيِّبَ) مَطْلَقاً^(٢) (وَلَا يُلْبَسُ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ مَيِّتٌ (ذَكَرٌ
مَخِيطاً) مِنْ قَمِيصٍ وَنَحْوِهِ (وَلَا يُغَطَّى رَأْسُهُ، وَلَا وَجْهُهُ أَثْنَى) مُحْرَمَةٌ، وَلَا يُؤْخَذُ شَيْءٌ
مِنْ شَعْرِهِمَا أَوْ ظَفَرِهِمَا؛ لِمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي مُحْرَمٍ مَاتَ: «غَسِّلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبِيهِ، وَلَا
تَحْنُطُوهُ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّياً»^(٣). وَلَا تُمنَعُ مَعْتَدَةٌ مِنْ
الطَّيِّبِ، وَتُزَالُ اللَّصُوقُ لَغَسْلٍ وَاجِبٍ إِنْ لَمْ يَسْقُطْ مِنْ جَسَدِهِ شَيْءٌ بِإِزَالَتِهَا، فَيَمْسُحُ
عَلَيْهَا كَجَبِيرَةِ الْحَيِّ، وَيُزَالُ خَاتَمٌ وَنَحْوُهُ وَلَوْ بَرَزَ.

(وَلَا يُغْسَلُ شَهِيدٌ مَعْرَكَةٍ، وَمَقْتُولٌ ظُلماً) وَلَوْ أَثْنَيْنِ، أَوْ غَيْرَ مَكْلَفَيْنِ، فَيَكْرَهُ كَمَا
فِي «الْمُنْتَهَى»^(٤) تَبَعاً «لِلتَّنْقِيحِ». وَفِي «الْإِقْنَاعِ»^(٥): يَحْرَمُ ذَلِكَ. وَالْأَصْلُ فِيهِ: أَنَّهُ ﷺ

(١) جَاءَ فِي هَامِشِ (س) مَا نَصَحَ: «قَوْلُهُ: حُرٌّ. بِضَمِّ الْحَاءِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ، أَي: خَالِصٌ. انْتَهَى تَقْرِيرُ
الْمُؤَلِّفِ».

(٢) جَاءَ فِي هَامِشِ (س) مَا نَصَحَ: «قَوْلُهُ: مَطْلَقاً، أَي: سِوَا الدِّكْرِ وَالْأُنْثَى. انْتَهَى تَقْرِيرُ».

(٣) سَلَفَ ص ٢٢٨، فِي الَّذِي وَقَعَتْ نَاقَتُهُ.

(٤) ١٠٦/١.

(٥) ٣٤٠/١.

إِلَّا لِنَحْوِ جَنَابَةٍ، وَيُدْفَنُ فِي ثِيَابِهِ بَدَمِهِ بَعْدَ نَزْعِ سِلَاحٍ وَجَلْدٍ، فَإِنْ سَلَبَهَا، كُفِّنَ بِغَيْرِهَا.
وَسَقَطَ لِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ كَمُولُودٍ حَيًّا،

في شهداء أَحَدَ أَمَرَ بِدَفْنِهِمْ بِدَمَائِهِمْ، وَلَمْ يَغْسَلْهُمْ^(١). وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ، فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ، فَهُوَ شَهِيدٌ» وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ^(٢) (إِلَّا) أَنْ يَكُونَ الشَّهِيدُ وَالْمَقْتُولُ ظَلَمًا قَدْ وَجِبَ عَلَيْهِمَا الْغُسْلُ قَبْلَ الْمَوْتِ (لِنَحْوِ جَنَابَةٍ) وَحِيضٍ، وَنَفَاسٍ، وَإِسْلَامٍ، فَيُغْسَلَانِ وَجُوبًا.

(وَيُدْفَنُ) وَجُوبًا مَنْ لَا يَغْسَلُ مِنْهُمَا (فِي ثِيَابِهِ) الَّتِي قُتِلَ فِيهَا (بَدَمِهِ) إِلَّا أَنْ يَخَالِطَهُ نَجَاسَةٌ، فَيَجِبُ غَسْلُهَا^(٣) (بَعْدَ نَزْعِ سِلَاحٍ وَجَلْدٍ) عَنْهُ؛ لَمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ أَحَدٍ أَنْ يُنَزَعَ عَنْهُمْ الْحَدِيدُ وَالْجُلُودُ، وَأَنْ يُدْفَنُوا فِي ثِيَابِهِمْ بِدَمَائِهِمْ^(٤). (فَإِنْ سَلَبَهَا) بِالْبَنَاءِ لِلْمَفْعُولِ (كُفِّنَ بِغَيْرِهَا) وَجُوبًا، وَلَا يَصَلَّى عَلَيْهِ.

(وَسَقَطَ) بِتَثْلِيثِ السَّيْنِ: مُبْتَدَأً، وَسَوْغَ الْإِبْتِدَاءِ بِهِ وَصَفَهُ بِقَوْلِهِ: (لِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ) فَأَكْثَرَ، وَالْخَبْرُ قَوْلُهُ: (كَمُولُودٍ حَيًّا) فَيَغْسَلُ وَيَصَلَّى عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَهْلْ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَالسَّقَطُ يَصَلَّى عَلَيْهِ، وَيُدْعَى لَوَالِدَيْهِ بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ^(٥).

- (١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٤٣)، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (١٤١٨٩) مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
(٢) أَبُو دَاوُدَ (٤٧٧٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٢١)، وَهُوَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ فِي «الْمَجْتَبَى» ١١٦/٧، وَأَحْمَدَ (١٦٥٢). وَأَخْرَجَ شَطْرَهُ الْأَوَّلَ مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ أَيْضًا - ابْنُ مَاجَةَ (٢٥٨٠). وَأَخْرَجَ شَطْرَهُ الْأَوَّلَ - مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - الْبُخَارِيُّ (٢٤٨٠)، وَمُسْلِمٌ (١٤١)، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٦٩٢٢).
(٣) جَاءَ فِي هَامِشٍ (س) مَا نَصَهُ: «قَوْلُهُ: فَيَجِبُ غَسْلُهُمَا، أَيْ: الدَّمُ وَالنَّجَاسَةُ. انْتَهَى تَقْرِيرٌ».
(٤) أَبُو دَاوُدَ (٣١٣٤)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٥١٥)، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٢٢١٧) مِنْ طَرِيقِ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، بِهِ، قَالَ فِي «نَصَبِ الرَّايَةِ» ٣٠٧/٢: وَأَعْلَى النَّوَرِيِّ بِعَطَاءِ. وَقَالَ ابْنُ الْمَلِّقِ فِي «خُلَاصَةِ الْبَدْرِ الْمُنِيرِ» ٢٦٢/١: رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ. وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (١٣٤٣): أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِدَفْنِهِمْ فِي دَمَائِهِمْ.
(٥) أَحْمَدَ (١٨١٧٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣١٨٠) مِنْ حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَهُوَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (١٠٣١)، وَالنَّسَائِيِّ فِي «الْمَجْتَبَى» ٥٦/٤ بَلَفْظُ: «وَالطُّفْلُ يَصَلَّى عَلَيْهِ». قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَمَنْ تَعَذَّرَ غُسْلُهُ، يُمِّم، وعلى غاسلٍ سَتْرٌ شَرٌّ.

فصل

يجبُ كَفْنُهُ في مَالِهِ مقدِّمًا على دَيْنٍ وغيرِهِ، فَإِنْ لم يكنْ، فعلى مَنْ تلزُمُهُ نفقَتُهُ غير زوجٍ، ثُمَّ من بيتِ المالِ،
.....

وُتَسْتَحَبُّ تَسْمِيَّتُهُ، فَإِنْ جُهِلَ أَذْكَرُ أمْ أُنْثَى، سُمِّيَ بِصَالِحٍ لهما، كشجرة.
(ومن تعذَّرَ غُسْلُهُ) لعدم الماء أو غيره، كالخرق، والجذام، والتبضيع^(١) (يُمِّم) كالجنب إذا تعذَّرَ عليه الغُسلُ. وإن تعذَّرَ غسْلُ بعضِهِ، غُسِّلَ ما أمكن، ويُمِّم الباقي.
(و) يجب (على غاسلٍ سَتْرٌ شَرٌّ) رآه من الميت، كسواد وجهه، وعيبٍ بدينه، لا إظهارٌ خيرٍ. ونرجو للمحسن، ونخافُ على المسيء، ولا نشهدُ إِلَّا لمن شَهِدَ له ﷺ. ويحرُمُ سوءُ الظَّنِّ بمسلمٍ ظاهرٍ العدالة. ويُستحبُّ ظَنُّ الخيرِ بالمسلم.

فصلٌ في الكَفْنِ

(يجبُ كَفْنُهُ) أي: الميت (في ماله) لقوله ﷺ في المُخْرِمِ: «كَفَنُوهُ في ثوبيه»^(٢) (مقدِّمًا على دَيْنٍ) على الميت، ولو برهن (وغيره) من وصيةٍ وميراثٍ؛ لأنَّ المفلسَ يقدِّم بالكسوة على الدَّين، فكذا الميت، فيجب لحقُّ الله تعالى وحقُّ الميتِ ثوبٌ^(٣) لا يصفُ البُشرَةَ، يسترُ جميعه، من ملبوسٍ مثله ما لم يوصِ بدونه، والجديدُ أفضلُ (فإن لم يكنْ) للميت مالٌ (قد) كَفْنُهُ ومؤنُهُ تجهيزه (على من تلزُمُهُ نفقَتُهُ) لأنَّ ذلك يلزُمُهُ حالَ الحياة، فكذا بعدَ الموت (غير زوجٍ) فلا يلزُمُهُ كفْنُ زوجته ولو غنيًّا؛ لأنَّ الكسوةَ وجبتُ عليه بالزوجية والتمكُّن من الاستمتاع، وقد انقطع ذلك بالموت (ثم) إنْ عُدِمَ مالُ الميتِ وَمَنْ تلزُمُهُ نفقَتُهُ، فكفْنُهُ (من بيتِ المالِ) إنْ كان مسلمًا.

(١) في (م): «والتقطيع»، وجاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: والتبضيع - بالضاد المعجمة - أي: التقطيع. انتهى تقرير».

(٢) سلف تخريجه ص ٢٢٨ في الذي وقصته ناقته.

(٣) جاء في هامش الأصل ما نصه: [بدل من كفن، أو خبر لمحذوف، تقديره: والجواب: ثوب. «إقناع»].

ثم على غنيٍّ عَلِمَ به.

وَسُنَّ تَكْفِيْنُ رَجُلٍ فِي ثَلَاثٍ لِفَائِفٍ بَيْضٍ مِنْ قُطْنٍ، تُجَمَّرُ، وَيُبَسَّطُ
بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ وَ^(١) الْحَنُوطُ فِيمَا بَيْنَهَا^(٢)،

الهداية (ثم) إِنَّ تَعَدُّرَ بَيْتِ الْمَالِ، فَكَفَنَهُ (عَلَى غَنِيٍّ) مُسْلِمٍ (عَلِمَ بِهِ) أَي: الْمَيِّتِ. قَالَ الشَّيْخُ
تَقِيُّ الدِّينِ: مَنْ ظَنَّ أَنَّ غَيْرَهُ لَا يَقُومُ بِهِ، تَعَيَّنَ عَلَيْهِ.

(وَسُنَّ تَكْفِيْنُ رَجُلٍ فِي ثَلَاثٍ لِفَائِفٍ بَيْضٍ مِنْ قُطْنٍ) لِقَوْلِ عَائِشَةَ: كَفَّنَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ سَحُولِيَّةٍ، جُدُدٍ يَمَانِيَّةٍ - بِالتَّخْفِيفِ^(٣) - لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا
عِمَامَةٌ، أُذْرَجَ فِيهَا إِذْرَاجًا^(٤). مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٥). وَالسَّحُولِيَّةُ: نَسْبَةٌ إِلَى سَحُولٍ - كَرَسُولٍ -
بِلَدَةِ الْيَمَنِ، تُجَلَّبُ مِنْهَا الثِّيَابُ، وَتُنَسَبُ إِلَيْهَا عَلَى لَفْظِهَا. كَمَا فِي «الْمُصْبَاحِ»^(٦).

وَيَقْدَمُ بِتَكْفِيْنٍ مَنْ يَقْدَمُ بِغَسَلٍ، وَنَائِبُهُ كَهْوٍ، وَالْأُولَى تَوَلَّيَهُ بِنَفْسِهِ.

(تُجَمَّرُ) بِضَمِّ التَّاءِ الْمُثَنَاءِ فَوْقَ، وَفَتْحِ الْمِيمِ الْمُشَدَّدَةِ: أَي: تُبَخَّرُ^(٧) اللَّفَائِفُ بَعْدَ
رَشِّهَا بِمَاءٍ وَزِدٍ أَوْ غَيْرِهِ؛ لِيَعْلَقَ بِهَا الْبَخُورُ (وَيُبَسَّطُ بَعْضُهَا) أَي: اللَّفَائِفُ (عَلَى بَعْضٍ)
وَيَكُونُ أَوْسَعُهَا وَأَحْسَنُهَا أَعْلَاهَا، وَهُوَ مَا يَلِي الْأَرْضَ حَالَ بَسْطِهَا؛ لِأَنَّ عَادَةَ الْحَيِّ
جَعْلُ الظَّاهِرِ أَفْخَرَ ثِيَابِهِ.

(و) يُجْعَلُ (الْحَنُوطُ) وَهُوَ: أَخْلَاطٌ مِنْ طَيِّبٍ يُعَدُّ لِلْمَيِّتِ خَاصَّةً^(٨) (فِيمَا بَيْنَهَا)
أَي: اللَّفَائِفِ، لَا فَوْقَ الْعُلْيَا؛ لِكِرَاهَةِ عَمَرٍ^(٩)، وَابْنِهِ^(١٠)، وَأَبِي هَرِيرَةَ^(١١).

(١-١) لَيْسَتْ فِي الْمَطْبُوعِ، وَاسْتَدْرَكَتْ مِنْ «هُدَايَةِ الرَّائِغِ».

(٢) لَيْسَتْ فِي (ح) وَ(ز) وَ(س)، وَجَاءَتْ بِهَا مَشِ الْأَصْلِ.

(٣) فِي الْأَصْلِ وَ(ح) وَ(ز) وَ(س): «دَرَجًا».

(٤) الْبُخَارِيُّ (١٢٦٤)، وَمُسْلِمٌ (٩٤١)، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٢٤٨٦٩) وَاللَّفْظُ لَهُ.

(٥) مَادَّة: (سَحَلٌ)، وَقَوْلُهُ: وَتُنَسَبُ إِلَيْهَا عَلَى لَفْظِهَا، أَي: يُقَالُ: أَثْوَابٌ سَحُولِيَّةٌ. «مُصْبَاح».

(٦) «الْمَطْلَعُ» ص ١١٦.

(٧) «الْمُصْبَاحُ الْمُنِيرُ» (حَنْط).

(٨) أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ» ٣/٣٦٧، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٣/٢٥٧.

(٩) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٣/٢٧٠.

(١٠) أَوْرَدَهُ ابْنُ الْمُنْذَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» ٥/٤٥٧.

ويوضع عليها مستلقياً، ويُجعلُ قطنٌ محنَّطٌ بين أليتيه، ويُشدُّ عليه
بخرقة مشقوقة الطرفِ تجمعُ أليتيه ومثانته، وعلى منافذ وجهه ومواضع
سجوده، ويُلفُّ فيها، ويجعلُ أكثرَ فاضلٍ كفنٍ عندَ رأسه، وإنْ كُفِّنَ في
قميص، ومنزِر، ولِفاقة، جاز،
.....

(ويوضعُ) الميِّتُ (عليها) أي: اللِّفائفُ حالَ كونه (مستلقياً) لأنَّه أمكنُ لإدراجِه
فيها (ويجعلُ قطنٌ محنَّطٌ) أي: فيه حَنَوطٌ (بين أليتيه) أي: الميِّتِ (ويُشدُّ) أي: يُربطُ
(عليه) أي: القطنُ (بخرقة مشقوقة الطرفِ) كالثُّبَانِ: وهو سراويلُ بلا أكمام^(١)
(تجمعُ) الخرقَةُ (أليتيه ومثانته) أي: الميِّتِ؛ لردِّ الخارج، وإخفاءِ ما ظهر^(٢) من
الروائح.

(و) يُجعلُ الباقي من القُطنِ المحنَّطِ (على منافذ وجهه): عينيَّه، ومنخريَّه،
وأذنيَّه، وفمِه؛ لما في ذلك من مَنعِ دخولِ الهوامِّ (و) على (مواضعِ سجوده): ركبتيَّه،
ويديَّه، وجبهيَّه، وأُنْفِه، وأطرافِ قدميَّه؛ تشريعاً لها. وكذا مغابنُه، كطَيِّ ركبتيَّه،
وتحتِ إبطيَّه، وسُرَّتِيَّه؛ لأنَّ ابنَ عمرَ كان يتتبعُ مغابنَ الميِّتِ ومراقفَه بالمسك^(٣). وإنْ
طُيِّبَ كلُّه، فحسَنُ.

(ويُلفُّ) الميِّتُ بعد ذلك (فيها) أي: اللِّفائفِ، فيردُّ طرفَ اللِّفاقةِ العليا، وهي
التي تلي جَسَدَ الميِّتِ من الجانبِ الأيسرِ على شِقِّهِ الأيمنِ، ثمَّ يردُّ طرفَها الأيمنَ على
الأيسرِ، ثمَّ الثانية، ثمَّ الثالثة كذلك (ويجعلُ أكثرَ فاضلٍ كفنٍ) مِنْ لِفافةٍ فأكثرَ (عندَ
رأسِه) لشرفِه، ويعيدُ الفاضلَ على وجهِه ورجليَّه بعد جَمْعِه؛ ليصيرَ الكفنُ كالكيْسِ
فلا ينتشر، ثمَّ يعقدُ^(٤) اللِّفائفَ، وتُحلُّ في القبرِ (وإنْ كُفِّنَ) رجلٌ (في قميص،
ومنزِر، ولِفاقة، جاز) أي: لم يُكرِه؛ لأنَّه عليه الصلاة والسلام ألبسَ عبدَ الله بنَ أبي

(١) «المطلع» ص ١١٧.

(٢) في (م): «يظهر».

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٦١٤١).

(٤) في (م): «تعقد».

وَيُكْرَهُ^(١) فِي أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثٍ ، وَ^(٢) تَعْمِيمُهُ وَزَعْفَرَانٌ .

وَتَكْفَنُ امْرَأَةٌ فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ ؛ إِزَارٌ ، وَخِمَارٌ ، وَقَمِيصٌ ، وَلِفَافَتَانِ .

قَمِيصُهُ لَمَّا مَاتَ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٣) . وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ : أَنَّ الْمَيِّتَ يُؤْزَرُ وَيَقْمَصُ وَيُلْفُ بِالْثَالِثَةِ^(٤) . وَالسُّنَّةُ إِذَنْ : أَنْ يُجْعَلَ الْمُتَّزَرُ مِمَّا يَلِي جَسَدَهُ ، ثُمَّ يُلْبَسَ الْقَمِيصُ ، ثُمَّ يُلْفَ كَمَا يَفْعَلُ الْحَيُّ ، وَأَنْ يَكُونَ الْقَمِيصُ بِكُمَيْنِ وَدَخَارِيصٍ^(٥) ، كَقَمِيصِ الْحَيِّ . وَلَا يُحَلُّ الْإِزَارُ فِي الْقَبْرِ .

وَلَا يُكْرَهُ تَكْفِينُ رَجُلٍ فِي ثَوْبَيْنِ ؛ لَمَّا تَقَدَّمَ فِي الْمُحَرِّمِ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ : « وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ »^(٦) .

(وَيُكْرَهُ) تَكْفِينُهُ (فِي أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثٍ) لِفَافَتٍ (وَتَعْمِيمُهُ) أَيِ : الْمَيِّتِ ؛ لَمَّا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ مِنْ قَوْلِهَا : « وَلَا عِمَامَةَ »^(٦) .

(و) يُكْرَهُ تَطْيِيبُهُ بِوَرْسٍ^(٧) وَ(زَعْفَرَانٍ) لِأَنَّ الْعَادَةَ غَيْرُ جَارِيَةٍ بِالتَّطْيِيبِ بِهِ ، وَإِنَّمَا يَسْتَعْمَلُ لَغَذَاءٍ أَوْ زِينَةٍ .

(وَتُكْفَنُ امْرَأَةٌ) وَخُنْثَى نَذْبًا (فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ) بَبِيضٍ مِنْ قُطْنٍ ، وَهِيَ (إِزَارٌ ، وَخِمَارٌ ، وَقَمِيصٌ ، وَلِفَافَتَانِ) قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَكْثَرُ مِنْ نَحْفَظٍ^(٨) عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَى أَنَّ تُكْفَنُ الْمَرْأَةُ فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ . انْتَهَى . فَتَوَزَّرُ بِالْمُتَّزَرِ ، ثُمَّ تُلْبَسُ الْقَمِيصُ ، ثُمَّ

(١-١) لَيْسَتْ فِي الْمَطْبُوعِ ، وَاسْتَدْرَكَتْ مِنْ « هَدَايَةِ الرَّائِبِ » .

(٢) فِي « صَحِيحِهِ » (١٢٧٠) ، وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٢٧٧٣) ، وَأَحْمَدُ (١٥٠٧٥) مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(٣) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي « الْمَوْطَأِ » ١ / ٢٢٤ ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ (٦١٨٩) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٤٠٢ / ٣) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ابْنِ الْعَاصِ ، وَلَيْسَ عَنْ عَمْرٍو . قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : وَهَذَا مَوْقُوفٌ ، وَرَوَيْنَا عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو مَاتَ ، فَكَفَنَهُ ابْنُ عَمْرٍو فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ ، عِمَامَةً ، وَقَمِيصٍ ، وَثَلَاثَ لِفَافَتٍ .

(٤) هُوَ مَا يُوَصَّلُ بِهِ بَدَنُ الثَّوْبِ أَوْ الدَّرْعُ ؛ لِتُسَعِّ . « الْوَسِيطُ » (دَخَرُص) .

(٥) سَلَفُ تَخْرِيجِهِ ص ٢٢٨ ، فِي الَّذِي وَقَصَتْ نَاقَتَهُ .

(٦) السَّالِفُ ص ٢٣٨ .

(٧) الْوَرْسُ : نَبْتُ أَصْفَرٍ يَزْرَعُ بِالْيَمَنِ ، وَيَصْبِغُ بِهِ . « الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ » (وَرَس) .

(٨) فِي (م) وَ(ج) وَ(ز) : « يَحْفَظُ » .

والواجبُ ثوبٌ يسترُ جميعه، ويحرمُ بحريز، ولا يُجَبَى كفنٌ لَعَدَمَ إنَّ العدة
أمكنَ ستره بحشيش ونحوه.

فصل

ويقفُ إمامٌ عندَ صدرِ رجلٍ ووسطِ امرأةٍ ندباً، ويكبرُ أربعاً،

الهداية تخمرُ بالمقنعة^(١)، ثم تلفُ باللفافتين كما في «المبدع»^(٢).

ويكفُنُ صبيٌّ في ثوبٍ، ويباحُ في ثلاثة ما لم يرثه غيرُ مكلف. وصغيرةٌ في قميصٍ ولفافتين.
(والواجبُ) للميتِ مطلقاً (ثوبٌ يسترُ جميعه) لأنَّ العورةَ المغلطةَ يجرى في
سترها ثوبٌ واحدٌ؛ فكفُنُ الميتِ أولى.

(ويحرمُ) تكفينُ الميتِ (بحريز) ولو لا امرأةٍ (ولا يُجَبَى) بالبناء للمفعول: أي: لا
يُجمعُ من النَّاسِ (كفنٌ لَعَدَمَ) ما يكفُنُ به ميتٌ (إنَّ أمكنَ ستره) أي: الميتِ (بحشيشٍ
ونحوه) كورقِ شجرٍ ونحوه، لحصولِ المقصودِ بلا إهانة.

فصلٌ في الصَّلَاةِ على الميتِ

تسقطُ بمكلفٍ، وتُسَنُّ جماعةً، وأنَّ لا تنقصَ الصفوفُ عن ثلاثة (ويقفُ إمامٌ)
ومنفرِداً (عندَ صدرِ رجلٍ) أي: ذَكَرَ (و) عندَ (وسطِ) بفتح السين المهملة (امرأةٍ) أي:
أنثى (ندباً) والخُشْيُ بَيَّنَّ ذلك، والأولى بها وصيُّه العَدْلُ، فسيّدُ برقيقه، فالسلطانُ،
فنائبه الأميرُ، فالحاكمُ، فالأولى بغسلِ رجلٍ، فزوجٌ بعد ذوي الأرحام. ومَنْ قدَّمه
وليٌّ لا وصيٌّ بمنزلته.

وإذا اجتمعتْ جنائزُ، قدَّم إلى الإمامِ أفضلُهم كما تقدَّم، فأسنُّ، فأسبقُ، ويُقرَعُ مع
التساوي. وجمعُهم بصلَاةٍ أفضلُ. ويجعلُ وَسَطَ أنثى حذاءَ صدرِ ذَكَرٍ، وخشي بينهما.
(ويكبرُ أربعاً) لتكبيرِ النبي ﷺ على النجاشي أربعاً. متَّفَقٌ عليه^(٣).

(١) ما تتنقع به المرأة. «المطلع» ص ٣٥٣.

(٢) ٢٤٧/٢.

(٣) البخاري (١٣٣٤)، ومسلم (٩٥٢)، من حديث جابر ؓ.

يقرأ في الأولى بعد التَعَوُّذِ الفاتحة، وفي الثانية يَصَلِّي على النبي ﷺ كما في تشهد، ويدعو للميت في الثالثة، فيقول: اللهم اغفر لحينا وميتنا، وشاهدنا وغائبنا، وصغيرنا وكبيرنا، وذكرنا وأنثانا، إِنَّكَ تعلمُ متقلبنا ومثوانا، وأنتَ على كلِّ شيءٍ قدير. «اللهم من أحييته منا، فأخيه على الإسلام والسُّنة، ومن توفَّيته منا، فتوفَّه عليهما».

(يقرأ في الأولى) أي: بعد التكبيرة الأولى وهي تكبيرة الإحرام (بعد التَعَوُّذِ) وبالسُّمْلَةِ (الفاتحة) سرًّا ولو ليلاً؛ لما روى ابنُ ماجه عن أمِّ شريك الأنصاريَّة قالت: أمرنا رسولُ الله ﷺ أنْ نقرأ على الجنائزِ بفاتحة الكتاب، ولا نستفتح ولا نقرأ سورة معها^(١).

(وفي) التكبيرة (الثانية) أي: بعدها (يصلِّي على النبي ﷺ كما) يصلِّي عليه (في تشهد) أخير؛ لأنَّه ﷺ لما سُئِلَ كيف نصلي عليك، علَّمهم ذلك^(٢).

(ويدعو للميت في) التكبيرة (الثالثة) مخلصاً؛ لحديث: «إذا صَلَّيتم على الميت، فأخْلِصُوا له الدعاء» رواه أبو داود، وابنُ ماجه، وصحَّحه ابنُ حبان^(٣). (فيقول: «اللهم اغفر لحينا وميتنا، وشاهدنا وغائبنا، وصغيرنا وكبيرنا، وذكرنا وأنثانا، إِنَّكَ تعلمُ متقلبنا) أي: مُنْصَرَفَنَا (ومثوانا) أي: مأوانا (وأنتَ على كلِّ شيءٍ قدير. اللهم من أحييته منا، فأخيه على الإسلام والسُّنة، ومن توفَّيته منا، فتوفَّه عليهما) رواه الإمام

(١) ابن ماجه في «سننه» (١٤٩٦) عن حماد بن جعفر العبدي، عن شهر بن حوشب، به، قال البوصيري في «مصابيح الزجاجة» ٢٦٧/١: هذا إسناد حسن، شهر والراوي عنه مختلف فيهما. وقال ابن حجر في «التلخيص الحبير» ١١٩/٢: وفي إسناده ضعيف يسير. اهـ.

وأمُّ شريك: تزوجها النبي ﷺ ولم يدخل بها. «الإصابة» ٢٣٣-٢٣٤. وقال محب الدين الطبري في «السمط الثمين» ص ١٠٥: واختلف في دخوله بها. وقال ابن الجوزي في «صفة الصفوة» ٥٣/٢-٥٤: واسمها عُرَّة بنت جابر بن حكيم الدوسيَّة، قال الأكثرون: هي التي وهبت نفسها للنبي ﷺ، فلم يقبلها، فلم تتزوج حتى ماتت، وعن ابن عباس: وقع في قلب أم شريك الإسلام فأسلمت وهي بمكة... وأقبلت إلى النبي ﷺ فوهبت نفسها له بغير مهر، فقبلها ودخل عليها.

(٢) سلف ص ٩٩-١٠٠.

(٣) «سنن» أبي داود (٣١٩٩)، و«سنن» ابن ماجه (١٤٩٧)، وابن حبان في «الإحسان» (٣٠٧٦)، (٣٠٧٧).

«اللهم اغفر له، وارحمه، وعافه، واعف عنه، وأكرم نُزُلَه، وأوسع مَدخلَه، واغسله بالماءِ والثلجِ والبرَد، ونَقِّهِ مِنَ الذُّنُوبِ والخطايا كما ينقى الثوبُ الأبيضُ مِنَ الدَّنَسِ، وأبدله داراً خيراً مِنْ دارِه، وزوجاً خيراً مِنْ زوجِه، وأدخِلْهُ الجَنَّةَ، وأعدَّهُ مِنْ عذابِ القَبْرِ وعذابِ النَّارِ». وأُفْسِحَ لَهُ فِي قَبْرِه، وَنُوِّزَ لَهُ فِيهِ. وَيُؤْتَى الضَّمِيرَ عَلَى أَثْنَى.

أحمدُ والترمذيُّ وابنُ ماجه مِنْ حديثِ أَبِي هُرَيْرَةَ^(١)، لَكِنْ زَادَ فِيهِ الْمَوْفَّقُ: «وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»^(٢).

لَفْظُ السُّنَّةِ: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، وَارْحَمْهُ، وَعَافِهِ، وَاعْفُ عَنْهُ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ) بَضْمُ النُّونِ وَالزَّايِ، وَقَدْ تُسَكَّنُ الزَّايُ: أَي: قَرَأَهُ، وَهُوَ مَا يَقْدَمُ لِلضَّيْفِ^(٣) (وَأَوْسَعَ مَدخلَه) بَفَتْحِ الْمِيمِ: مَوْضِعُ الدَّخُولِ، وَبِضْمِهَا: الإِدْخَالُ^(٤) (وَاغْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالتَّلْجِ وَالبَرَدِ) بِالتَّحْرِيكِ: الْمَطَرُ الْمَنْعُودُ^(٥) (وَنَقِّهِ مِنَ الذُّنُوبِ وَالخطايا، كَمَا يَنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، وَأَبْدِلْهُ دَاراً خَيْراً مِنْ دَارِهِ، وَزَوْجاً خَيْراً مِنْ زَوْجِهِ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ، وَأَعِدَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ النَّارِ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ عَلَى جَنَازَةٍ حَتَّى تَمْنَى أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمَيِّتَ، وَفِيهِ: «وَأَبْدِلْهُ أَهْلاً خَيْراً مِنْ أَهْلِهِ وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ»^(٦). زَادَ الْمَوْفَّقُ^(٧) لَفْظاً: «مِنَ الذُّنُوبِ» (وَأُفْسِحَ لَهُ فِي قَبْرِه، وَنُوِّزَ لَهُ فِيهِ) لِأَنَّهُ لَا تَقُّ بِالْحَالِ.

(وَيُؤْتَى الضَّمِيرَ) فِي صَلَاةٍ (عَلَى أَثْنَى) فَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهَا وَارْحَمْهَا» إِلَى

(١) أحمد (٨٨٠٩)، والترمذي (١٠٢٤)، وابن ماجه (١٤٩٨)، وهو عند أبي داود (٣٢٠١).

(٢) «الْعُدَّةُ فِي شَرْحِ الْعَمْدَةِ» ١٦٧/١، وَأَخْرَجَ هَذِهِ الزِّيَادَةَ أَيْضاً ابْنُ مَاجَه (١٥٠٠)، وَفِي إِسْنَادِهِ: فَرْجُ بْنُ فَضَالَةَ؛ قَالَ الْحَافِظُ فِي «التَّقْرِيبِ»: ضَعِيفٌ.

(٣) «المطلع» ص ١١٧.

(٤) «المطلع» ص ١١٨.

(٥) «المصباح المنير» (برد).

(٦) «صحيح» مسلم (٩٦٣)، وهو عند أحمد (٢٣٩٧٥) وعوف بن مالك: هو أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو محمد بن أبي عوف الأنجمي، أسلم عام خير، ونزل حمص، وسكن دمشق، أخى النبي ﷺ بينه وبين أبي الدرداء. (ت ٧٣هـ في خلافة عبد الملك). «الإصابة» ١٧٩/٧.

(٧) «الْعُدَّةُ فِي شَرْحِ الْعَمْدَةِ» ١٦٨/١.

وإن كان صغيراً، قال بدل الاستغفار له: اللهم اجعله ذُخْراً لوالديه، وفَرَطاً، وأجراً وشفيعاً مُجَاباً. اللهم ثَقُلْ به موازينهما، وأعْظِمْ به أجورهما، وألْحِقْهُ بصالح سلف المؤمنين، واجعله في كفالة إبراهيم، وقِهِ برحمتك عذاب الجحيم.

ويقفُ بعد الرابعة قليلاً، ويسلّم واحدةً عن يمينه،

آخره. ولا يقول في ظاهر كلامهم: «وأبدلها زوجاً خيراً من زوجها». ويُشيرُ مصلُّ بما يصلحُ لهما على خُشى، فيقول: «اللهم اغفرْ لهذا الميِّت» ونحوه.

(وإن كان) الميِّت (صغيراً) أو بلغ مجنوناً واستمرَّ (قال) مصلُّ (بدل الاستغفار) أي: الدعاء (له) بأن يقول بعد: «ومن توفّيته منا، فتوفّه عليهما»: (اللهم اجعله ذُخْراً لوالديه وفَرَطاً) أي: سابقاً مهياً لمصالح^(١) أبويه في الآخرة، سواء مات في حياتهما، أو بعد موتهما^(٢) (وأجراً وشفيعاً مُجَاباً، اللهم ثَقُلْ به موازينهما، وأعظم به أجورهما، وألْحِقْهُ بصالح سلف المؤمنين، واجعله في كفالة إبراهيم، وقِهِ برحمتك عذاب الجحيم) لحديث المغيرة بن شعبه مرفوعاً: «السَّقَطُ يُصَلَّى عليه، ويدعى لوالديه بالمغفرة والرحمة» وفي لفظ: «بالعافية والرحمة» رواهما أحمد^(٣).

وإنما عدلَ عن الدعاء له بالمغفرة إلى الدعاء لوالديه بذلك؛ لأنّه شافعٌ غيرُ مشفوع فيه، ولم يجزِ عليه قَلَمٌ. وإن لم يعلم إسلام والديه، دعا لمواليه.

(ويقفُ بعد الرابعة قليلاً) ولا يدعو، ولا يتشهدُ، ولا يسبِّحُ (ويسلّم) تسليمَةً (واحدةً عن يمينه) نصّاً؛ لأنّه أشبهُ بالحال، وأكثرُ ما روي في التسليم. ويجوز تلقاء وجهه، وثانية^(٤).

(١) في (م): «لصالح».

(٢) في (م): «مماتهما».

(٣) سلف تخريجه ص ٢٣٦.

(٤) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: ويجوز، أي: التسليم، وثانية؛ أي: وتسليم ثانية. انتهى تقرير».

وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ. وَالْوَاجِبُ: الْقِيَامُ، وَالتَّكْبِيرَاتُ، وَالْفَاتِحَةُ،
وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَدَعْوَةُ لِلْمَيِّتِ، وَالسَّلَامُ.
وَمَنْ فَاتَهُ شَيْءٌ مِنَ التَّكْبِيرِ، قَضَاهُ عَلَى صِفَتِهِ نَذْبًا.
وَإِنْ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ، صَلَّى عَلَى الْقَبْرِ إِلَى شَهْرٍ،

وَسُنَّ وَقُوفُهُ حَتَّى تَرْفَعَ.

الهداية

(وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ) نَذْبًا (مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ) لِمَا تَقَدَّمَ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ.
(وَالْوَاجِبُ) فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ (الْقِيَامُ) فِي فَرَضِهَا (وَالتَّكْبِيرَاتُ) الْأَرْبَعُ (وَالْفَاتِحَةُ)
وَيَتَحَمَّلُهَا إِمَامٌ عَنْ مَأْمُومٍ (وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَدَعْوَةُ لِلْمَيِّتِ، وَالسَّلَامُ).
وَشُرْطُ لَهَا نِيَّةٌ، فَيَنْوِي الصَّلَاةَ عَلَى هَذَا الْمَيِّتِ، وَلَا يَضُرُّ جَهْلُهُ بِالذِّكْرِ وَغَيْرِهِ. فَإِنْ
جَهَلَهُ، نَوَى عَلَى مَنْ يَصَلِّي عَلَيْهِ الْإِمَامُ. وَإِنْ نَوَى أَحَدَ الْمَوْتَى، اعْتَبَرَ تَعْيِينُهُ^(١). وَإِنْ
عَلَى هَذَا الرَّجُلِ، فَبَانَ امْرَأَةً أَوْ بِالْعَكْسِ، أَجْزَأُ؛ لِقُوَّةِ التَّعْيِينِ. قَالَ أَبُو الْمَعَالِي.
وَإِسْلَامُ مَيِّتٍ، وَطَهَارَتُهُ مِنْ حَدَثٍ وَنَجَسٍ مَعَ الْقَدَرَةِ، وَاسْتِقْبَالُ، وَسِتْرَةٌ، كَمَكْتُوبَةٍ،
وَحُضُورُ مَيِّتٍ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَلَا تَصُحُّ عَلَى جَنَازَةٍ مَحْمُولَةٍ، وَلَا مِنْ وَرَاءِ جِدَارٍ.
(وَمَنْ فَاتَهُ شَيْءٌ مِنَ التَّكْبِيرِ، قَضَاهُ عَلَى صِفَتِهِ نَذْبًا)؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ يَحْكِي الْأَدَاءَ،
كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ. وَالْمَقْضِيُّ أَوَّلُ صَلَاتِهِ يَأْتِي فِيهِ بِحَسَبِ ذَلِكَ، وَإِنْ خَشِيَ رَفْعَهَا، تَابَعَ
التَّكْبِيرَ، رَفَعَتْ أَم لَا، وَإِنْ سَلَّمَ مَعَ الْإِمَامِ وَلَمْ يَقْضِهِ، صَحَّحَتْ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ لِعَائِشَةَ: «مَا
فَاتَكَ لَا قَضَاءَ عَلَيْكَ»^(٢).

(وَإِنْ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ) أَيِ: الْمَيِّتِ (صَلَّى عَلَى الْقَبْرِ إِلَى شَهْرٍ) مَنْ دَفِنَهُ؛ لِمَا فِي

(١) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: اعتبر تعيينه، أي: ابتداء في أول الصلاة. انتهى تقرير».

(٢) ذكره ابن الجوزي في «التحقيق» ١٥/٢ ولم نقف عليه مرفوعاً بهذا اللفظ، وأخرج ابن شاهين في «ناسخ الحديث ومنسوخه» (٢٩٣) عن عائشة أنها قالت: يا رسول الله، إنك تصلِّي على الجنائز وأنا في بيتي يخفى عليّ كثير من التكبير؟ فقال النبي ﷺ: «لا عدد، ما فهمت فكبري...» الحديث.

وفي إسناده: الحكم بن عبد الله بن سعد، قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ١٢٠/٣-١٢١: متروك الحديث، لا يكتب حديثه، كان يكذب.

وقال ابن حبان في «المجروحين» ٢٤٨/١: كنيته أبو عبد الله، ممن يروي الموضوعات عن الأثبات.

الصّحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى قَبْرِ»^(١) وعن سعيد بن المسيّب: «أَنَّ أُمَّ سَعْدٍ مَاتَتْ وَالنَّبِيُّ ﷺ غَائِبٌ، فَلَمَّا قَدِمَ، صَلَّى عَلَيْهَا وَقَدْ مَضَى لَذَلِكَ شَهْرٌ» رواه الترمذيّ ورواه ثقات^(٢). قال الإمام أحمد^(٣) رحمه الله: أكثر ما سمعت هذا^(٤). وتحرم بعده ما لم تكن زيادة يسيرة.

(وكذا) يُصَلِّي (على غائب عن البلد) ولو دون مسافة قصر، أو في غير قبلته^(٥)، فتجوز صلاة الإمام والأحد عليه (بالتيّة) إلى شهر من موته؛ لصلاته ﷺ على النّجاشيّ، كما في المتّقي عليه عن جابر^(٦)، وكذا غريق وأسير ونحوهما، وإن وجد بعض ميت لم يصل عليه، فككّله، إلّا الشعرَ والظفرَ والسّنَّ، فيغسلُ، ويكفّنُ، ويصلى عليه، ثم إن وجد الباقي، فكذلك، ويدفنُ بجنبه. وإلا بأن كان صليّ على أكثر الميت، لم تجب الصلاة على بعضه الباقي، بل تُسنُّ، ووجب تغسيله وتكفينه. ولا يصلى على مأكول يبطن أكل، ولا مستحيل ونحوه، ولا على بعض حي مدّة حياته.

ولا يُسنُّ للإمام الأعظم وإمام كل قرية - وهو واليها في القضاء - الصلاة على غال^(٧)، وقاتل نفسه عمداً.

(١) حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند البخاري (٤٥٨)، ومسلم (٩٥٦)، وهو عند أحمد (٨٦٣٤) أن امرأة سوداء، كانت تقم المسجد - أو شاباً - ففقدوها رسول الله ﷺ، فسأل عنها - أو عنه - فقال: «دلوني على قبره» فدلّوه، فصلّى عليها.

وحديث ابن عباس رضي الله عنهما عند البخاري (١٣١٩)، ومسلم (٩٥٤)، وهو عند أحمد (١٩٦٢)، أن رسول الله ﷺ صَلَّى عَلَى صَاحِبِ قَبْرِ بَعْدَمَا دَفِنَ. لفظ أحمد.

(٢) «سنن» الترمذيّ (١٠٣٨) قال الحافظ في «التلخيص الحبير» ١٢٥/٢: ورواه البيهقي [٤٨/٤] وإسناده مرسل صحيح، ثم أخرجه من طريق عكرمة عن ابن عباس في حديث، وفي إسناده: سويد بن سعيد.

(٣) في رواية ابنه صالح عنه ٥٨/٣ رقم: (١٣٣٥). وهو بنحوه في «سنن» الترمذيّ ٣٥٦/٣.

(٤) جاء في هامش (س) ما نصه: «أي: امتداد الصلاة عليه إلى شهر. انتهى تقرير».

(٥) في (م): «قبله».

(٦) سلف ص ٢٤١.

(٧) جاء في هامش (س) ما نصه: «الغال - بالغين المعجمة - : هو من - رأى شيئاً من الغنيمة وستره. انتهى تقرير».

فصل

سُنَّ تَرْبِيعٌ فِي حَمْلِهِ،

الهداية (ولا بأس بالصلاة عليه) أي: الميِّت (في المسجد) إن أُمنَ تلوِيْثُهُ؛ لقول عائشة: صَلَّى رسولُ الله ﷺ على سُهَيْل^(١) بن بَيْضَاءَ في المسجد. رواه مسلم^(٢). وصُلِّيَ على أبي بكرٍ وعمرَ فيه، رواه سعيد^(٣). وللمصلِّي قيراطٌ، وهو أمرٌ معلومٌ عندَ الله تعالى، وله بتمامِ دفنِها آخَرُ، بشرط أن لا يفارقها من الصلاة حتى تُدفنَ.

فصل في تحلِ الميِّتِ ودفنِهِ

ويسقطانِ بكافرٍ وغيره، كتكفينه؛ لعدم اعتبارِ النيَّةِ فيه.

(سُنَّ تَرْبِيعٌ فِي حَمْلِهِ) لقول ابن مسعود: إِذَا اتَّبَعَ^(٤) أَحَدُكُمْ جَنَازَةً، فَلْيَأْخُذْ بِقَوَائِمِ السَّرِيرِ الْأَرْبَعِ، ثُمَّ لِيَنْطَوِّعْ بَعْدُ، أَوْ لِيَذَر. رواه سعيد^(٥). فَيُسَنُّ أَنْ يَحْمِلَهَا أَرْبَعَةً.

(١) في الأصل و (ح) و (ز) و (س): «سهل»، والمثبت من (م) ومصدر التخريج. قال ابن حجر في «الإصابة» ٢٦٩/٤، ٢٨٣: سهيل بن بيضاء، وبيضاء أمه، واسمها دَعْدُ، واسم أبيه: وهب بن ربيعة القرشي، ذكر ابن إسحاق: أنه شهد بدرًا، وتوفي سنة تسع.

(٢) في «صحيحه» (٩٧٣)، وهو عند أحمد (٢٤٤٩٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) في (م): «سعد» ولم نقف عليه في المطبوع من «سنن سعيد» وأثر أبي بكر ﷺ أخرجه عبد الرزاق (٦٥٧٦)، وابن أبي شيبة ٣/٣٦٤، والبيهقي ٥٢/٤ عن هشام بن عروة، عن أبيه.

وأثر عمر ﷺ أخرجه مالك في «الموطأ» ١/٢٣٠، وعبد الرزاق (٦٥٧٧)، وابن أبي شيبة ٣/٣٦٤ عن ابن عمر رضي الله عنهما.

قال ابن حزم في «المحلى» ٥/١٦٣: وهذه الأسانيد في غاية الصحة.

(٤) في (م) و (ح): «تبع».

(٥) لم نقف عليه في المطبوع من «سنن سعيد»، وأخرجه بنحوه ابن ماجه (١٤٧٨) من طريق عبيد بن نسطاس، عن أبي عبيدة، به. قال البوصيري في «مصابيح الزجاجة» ١/٢٦٤-٢٦٥: هذا إسناد موقوف، رجاله ثقات، وحكمه الرفع إلا أنه منقطع؛ فإن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه شيئاً. قاله أبو حاتم وأبو زرعة وعمرو بن مرة وغيرهم.

وَيُبَاحُ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ.

وَسُنَّ إِسْرَاعُ بِهَا، وَكَوْنُ مَا شِ أَمَامَهَا،

الهداية

والتربيعُ: أن يضعَ قائمةَ السَّرِيرِ المَقْدَمَةَ اليسرى على كتفه الأيمن، ثمَّ ينتقلَ إلى المؤخَّرة، ثمَّ يضعَ قائمته اليمنى المَقْدَمَةَ على كتفه الأيسر، ثمَّ ينتقلَ إلى المؤخَّرة.

(وَيُبَاحُ) أَنْ يَحْمِلَ (بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ) كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى عَاتِقٍ؛ لِأَنَّهُ ﷺ حَمَلَ جَنَازَةَ سَعْدِ بْنِ مَعَاذٍ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ^(١).

وإنَّ كَانَ المِيتُ طِفْلاً، فَلَا بِأَسَ بِحَمْلِهِ عَلَى الأَيْدِي.

وَيُسْتَحَبُّ كَوْنُهُ^(٢) عَلَى نَعْشٍ، وَتَغْطِيَةُ نَعْشِ امْرَأَةٍ بِمَكْبَةٍ^(٣)، وَيُجْعَلُ فَوْقَ المِكْبَةِ ثَوْبٌ. وَكَذَا إِنْ كَانَ بِالمِيتِ حَدَبٌ وَنَحْوُهُ. وَكُرِهَ تَغْطِيَتُهُ بِغَيْرِ أبيضَ وَلَا بِأَسَ بِحَمْلِهِ عَلَى دَابَّةٍ لَغَرَضٍ صَحِيحٍ، كَبُعْدِ قَبْرِهِ.

(وَسُنَّ إِسْرَاعُ بِهَا) أَي: الجَنَازَةُ دُونَ الحَبَبِ^(٤)؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَسْرِعُوا بِالجَنَازَةِ، فَإِنَّ تَكَّ صَالِحَةً، فَخَيْرٌ تَقْدَمُونَهَا إِلَيْهِ، وَإِنْ تَكَّ^(٥) سَوَى ذَلِكَ، فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ» مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٦).

(و) سُنَّ (كَوْنُ مَا شِ أَمَامَهَا) قَالَ ابْنُ المُنْذِرِ: ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، وَأَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ» ٣/ ٤٣١ عَنْ شَيْوِخٍ مِنْ بَنِي عَبْدِ الأَشْهَلِ، وَضَعَفَ إِسْنَادَهُ النَّوَوِيُّ فِي «الْخُلَاصَةِ» ٢/ ٩٩٤.

(٢) جَاءَ فِي هَامِشٍ (س) مَا نَصَهُ: «قَوْلُهُ: كَوْنُهُ، أَي: المِيتَ مَطْلَقاً. انْتَهَى تَقْرِيرُهُ».

(٣) المِكْبَةُ: فَوْقَ السَّرِيرِ، تَعْمَلُ مِنْ خَشَبٍ، أَوْ جَرِيدٍ، أَوْ قَصَبٍ، مِثْلَ القُبَّةِ، فَوْقَهَا ثَوْبٌ. «الإِقْنَاعُ» ٣٦٠/١.

(٤) الحَبَبُ: ضَرْبٌ مِنَ العَدُوِّ، وَقِيلَ: مِثْلُ الرُّمْلِ، وَقِيلَ: هُوَ أَنْ يَرَاوِحَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ. «اللِّسَانُ» (خَبِ).
(٥) فِي (م) وَ(ح): «يَكْ».

(٦) البُخَارِيُّ (١٣١٥)، وَمُسْلِمٌ (٩٤٤)، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٧٢٧١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ.

وراكب خلفها.

وَكُرِهَ أَنْ تَتَّبِعَهَا امْرَأَةٌ، وَرَفَعَ الصَّوْتِ مَعَهَا.

وَحَرُمَ أَنْ يَتَّبِعَهَا مَعَ مُنْكَرٍ عَاجِزٍ عَنْ إِزَالَتِهِ، وَكُرِهَ جُلُوسُ مُتَّبِعِهَا حَتَّى تَوْضَعَ لِلدَّفْنِ.

كانوا يمشون أمامَ الجنازة^(١).

(و) كَوْنُ (راكبٍ) ولو سفينَةً (خلفها) لما روى الترمذي وصحَّحه عن المغيرة بن شعبة مرفوعاً: «الراكبُ خلفَ الجنازة»^(٢). أي: يكونُ خلفها. وكُرِهَ ركوبُ لغير حاجةٍ وعود.

(وكُرِهَ أَنْ تَتَّبِعَهَا) أي: الجنازة (امرأةً، و) كُرِهَ (رَفَعَ الصَّوْتِ مَعَهَا) ولو بقراءة. (وَحَرُمَ أَنْ يَتَّبِعَهَا) أي: الجنازة (مع مُنْكَرٍ) - كنيحةٍ ولطمٍ خدٍّ - شخصٍ (عاجِزٍ) بالرفع، فاعلٌ: «يتبع» (عن إزالته) أي: المنكر، ويلزمُ القادر. (وَكُرِهَ جُلُوسُ مُتَّبِعِهَا) أي: الجنازة (حَتَّى تَوْضَعَ) بالأرض (لِلدَّفْنِ) إلَّا لِمَنْ بَعْدَ؛ لقوله ﷺ: «مَنْ تَبَعَ جَنَازَةً، فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى تَوْضَعَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ^(٣).

(١) «الأوسط» لابن المنذر ٣٨٠/٥، وأخرجه أبو داود (٣١٧٩)، والترمذي (١٠٠٧)، والنسائي في «المجتبى» ٥٦/٤، وفي «الكبرى» (٢٠٨٣)، وابن ماجه (١٤٨٢)، وهو عند أحمد (٤٥٣٩) عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر مرفوعاً.

وأخرجه الترمذي (١٠٠٩) عن الزهري مرسلأ. قال الترمذي: وأهل الحديث كلهم يرون أنَّ الحديث المرسل في ذلك أصحُّ. وقال النسائي عن الموصول: هذا خطأ، والصواب مرسل. ورجع ابن الجوزي في «التحقيق» ١١/٢، والنووي في «الخلاصة» ١٠٠٠/٢ الموصول منه. وأخرجه الترمذي (١٠١٠)، وابن ماجه (١٤٨٣) عن محمد بن بكر، عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن أنس مرفوعاً. قال الترمذي: سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هذا حديث خطأ، أخطأ فيه محمد بن بكر، وإنما يروى هذا الحديث عن يونس، عن الزهري، أن النبي ﷺ.... الحديث.

قال النووي في «الخلاصة» ١٠٠٠/٢: قال البخاري: الصواب مرسل أيضاً. (٢) «سنن» الترمذي (١٠٣١)، وأخرجه أيضاً النسائي في «المجتبى» ٥٦-٥٥/٤، وابن ماجه (١٤٨١)، وهو عند أحمد (١٨١٦٢).

(٣) البخاري (١٣١٠)، ومسلم (٩٥٩)، وهو عند أحمد (١١٨١٠) واللفظ له.

ويسجى قبر امرأة فقط، واللَّحْدُ أفضل، فيوضع فيه على شِقِّهِ الأيمن،

وكرِه قيام لها إن جاءت، أو مرَّت وهو جالس.

(وَيُسَجَّى) أي: يغطى نَدْباً (قبر امرأة) وخنثى (فقط) أي: دون رجل، فيكره بلا عُدْرٍ؛ لقول علي، وقد مرَّ يقوم دفنوا ميتاً، وبسطوا على قبره الثوب، فجذبه وقال: «إِنَّمَا يُضْنَعُ هَذَا بِالنِّسَاءِ» رواه سعيد^(١).

(وَاللَّحْدُ أَفْضَلُ) مِنَ الشَّقِّ؛ لقول سعيد^(٢): الْحُدُّوا لِي لَحْدًا، وَاَنْصِبُوا اللَّيْنَ عَلَيَّ نَصْبًا، كَمَا ضَمَّعَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. رواه مسلم^(٣). وَاللَّحْدُ: هُوَ أَنْ يَحْفَرَ إِذَا بَلَغَ قَرَارَ الْقَبْرِ فِي حَائِطِ الْقَبْرِ مَكَانًا يَسُوعُ الْمَيِّتَ^(٤)، وَكَوْنُهُ مِمَّا يَلِي الْقَبْلَةَ أَفْضَلُ. وَالشَّقُّ: أَنْ يَحْفَرَ فِي وَسْطِ الْقَبْرِ كَالنَّهْرِ أَوْ يُبْنَى جَانِبَاهُ، وَهُوَ مَكْرُوهٌ بِلَا عُدْرٍ، كإِدْخَالِهِ خَشْبًا وَمَا مَسَّتْهُ النَّارُ، وَدَفِنَ فِي تَابُوتٍ.

وَسُنَّ أَنْ يُوسَّعَ وَيَعَمَّقَ قَبْرٌ بِلَا حَدٍّ، وَيَكْفَى مَا يَمْنَعُ السَّبَاعَ وَالرَّائِحَةَ. وَمَنْ مَاتَ فِي السَّفِينَةِ وَلَمْ يُمْكِنْ دَفْنُهُ فِي الْبَرِّ، أُلْقِيَ فِي الْبَحْرِ - كإِدْخَالِهِ الْقَبْرَ - بَعْدَ غَسْلِهِ وَتَكْفِينِهِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ، وَتَثْقِيلِهِ بِشَيْءٍ. (فِيوَضَعُ) الْمَيِّتُ (فِيهِ) أَيِ: اللَّحْدِ (عَلَى شِقِّهِ الْاَيْمَنِ) نَدْبًا؛ لِأَنَّهُ يَشْبَهُ النَّائِمَ، وَهَذِهِ سُنَّةٌ.

وَيُقَدَّمُ بِدَفْنِ رَجُلٍ مَنْ يُقَدَّمُ بِغَسْلِهِ، وَبَعْدَ الْأَجَانِبِ مُحَارَمِهِ مِنَ النِّسَاءِ، ثُمَّ الْأَجَنِّيَّاتِ.

(١) لَمْ نَقِفْ عَلَيْهِ فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ «سُنَنِ سَعِيدٍ»، وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ٥٤/٤ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَقَالَ: وَهُوَ فِي مَعْنَى الْمَنْقَطَعِ؛ لَجِهَالَةِ الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ. وَيَشْهَدُ لَهُ مَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٦٤٧٦)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٣/٣٢٦، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٥٤/٤ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: شَهِدْتُ جَنَازَةَ الْحَارِثِ - الْخَارِفِيِّ -، فَمَدُّوا عَلَى قَبْرِهِ ثَوْبًا، فَكَشَفَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: إِنَّمَا هُوَ رَجُلٌ. لَفْظُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ. قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ وَإِنْ كَانَ مَوْقُوفًا، رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ. وَصَحَّحَهُ أَيْضًا الْحَافِظُ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» ١٢٩/٢.

(٢) فِي الْأَصْلِ (وَح) وَ(ز) وَ(س): «سَعِيدٌ».

(٣) بِرَقْم: (٩٦٦)، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (١٤٥٠).

(٤) «اللسان» (لحد).

العمدة مستقبل القبلة، ويغطى باللبن، ويقول مُدْخِلُهُ: «بِسْمِ اللَّهِ، وعلى مِلَّةِ رسولِ الله»، ويُرفعُ قبرٌ عن أرضٍ قَدَرِ شبرٍ مُسَنَّمًا.

الهداية ويدفنُ امرأةَ محارمِها الرجال، فزوجٌ، فأجانب. ويجب أن يكون الميتُ في قبره (مستقبل القبلة) لقوله ﷺ في الكعبة: «قَبَلْتُكُمْ أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا»^(١).

وينبغي أن يُدْنَى من الحائط؛ لئلا يَنْكَبَ على وجهه، وأن يُسَنَدَ من ورائه بترابٍ؛ لئلا ينقلبَ، ويُجعلَ تحت رأسه لَبَنَةً.

(ويغطى) اللَّحْدُ (باللبن) ويتعاهدُ خلاله بالمدَرِ^(٢) ونحوه، ثمَّ يطَيَّنُ^(٣) فوق ذلك. وسُنُّ^(٤) حشو التراب عليه ثلاثاً باليد، ثمَّ يُهَال (ويقول مُدْخِلُهُ) في اللَّحْد: (باسمِ الله وعلى مِلَّةِ رسولِ الله) لأمره عليه الصَّلَاة والسَّلَام بذلك. رواه أحمدُ عن ابن عمر^(٥).

وسُنُّ تلقينه والدعاء له بعد الدفنِ عند القبر، ورشُه بماء، ووضعُ حصباءٍ عليه. (ويُرفعُ قبرٌ عن أرضٍ قَدَرِ شبرٍ) نَدْبًا؛ لَأَنَّهُ ﷺ رُفِعَ قبرُهُ عن الأرضِ قَدَرِ شبرٍ. رواه الساجيُّ من حديث جابر^(٦). وكُرِّهَ فوقَ شبرٍ، ويكونُ القبرُ (مُسَنَّمًا) لما روى البخاريُّ

(١) سلف تخريجه ص ٢٢٦.

(٢) المَدَرُ: جمع مَدْرَةٍ، هو التراب المتلبد، قال الأزهرى: المدر: قطع الطين. «المصباح المنير» (مدر).

(٣) في (م) والأصل: «بطين».

(٤) في (م) والأصل: «ويسن».

(٥) في «مسنده» (٤٨١٢)، وهو عند أبي داود (٣٢١٣)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٨٦٠) ولفظه: «إذا وضعتُم موتاكم في القبر، فقولوا: باسمِ الله وعلى سنة رسولِ الله». وصحَّحه الحاكم ٣٦٦/١، ووافقه الذهبي. قال الحافظ في «التلخيص الكبير» ١٢٩/٢: وأعلَّ بالوقف، وتفرد برفعه همام، عن قتادة، عن أبي الصديق، عن ابن عمر، ووقفه سعيد وهشام، فرجح الدارقطني وقبله النسائي وقفه. ورجح غيرهما رفعه.

(٦) وأخرجه أيضاً ابن حبان (٦٦٣٥)، والبيهقي ٤١٠/٣. والساجي: هو أبو يحيى زكريَّا بن يحيى الضبيُّ البصري الشافعي، الثبت الحافظ، محدث البصرة وشيخها ومفتيها، له كتاب «اختلاف العلماء» و«علل الحديث». (ت ٣٠٧هـ). «طبقات الشافعية» للسبكي ٢٩٩/٣-٣٠١، و«السير» ١٤/١٩٧-٢٠٠.

وَيُبَاحُ تَطْيِئَتُهُ، وَيُكْرَهُ تَجْصِئُصُهُ، وَالْبِنَاءُ، وَالْكِتَابَةُ، وَالْجُلُوسُ، وَالْوِطْءُ عَلَيْهِ، وَالْإِتْكَاءُ إِلَيْهِ،

عن سفيان الثمار^(١)، أَنَّهُ رَأَى قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ مَسْنَمًا^(٢). لَكِنْ مِنْ دُفْنٍ بَدَارٍ حَرْبٍ لَتَعْذُرُ نَقْلَهُ، فَالْأَوَّلَى تَسْوِئَتُهُ بِالْأَرْضِ وَإِخْفَاؤُهُ.

(وَيُبَاحُ تَطْيِئَتُهُ) - أَي: الْقَبْرِ - أَي: طَلِيَهُ بِالطِّينِ (وَيُكْرَهُ تَجْصِئُصُهُ) أَي: الْقَبْرِ وَتَزْوِيقُهُ وَتَحْلِيَتُهُ^(٣) (وَالْبِنَاءُ) عَلَيْهِ، سَوَاءٌ لَاصِقَةً، أَوْ لَا؛ لِقَوْلِ جَابِرٍ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَجْصَصَ الْقَبْرُ، وَأَنْ يُقَعَّدَ عَلَيْهِ، وَأَنْ يُنْبَى عَلَيْهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٤).

(و) تُكْرَهُ (الْكِتَابَةُ، وَالْجُلُوسُ، وَالْوِطْءُ عَلَيْهِ) لَمَّا رَوَى التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ مَرْفُوعاً: «نَهَى أَنْ تُجْصَصَ الْقُبُورُ، وَأَنْ يَكْتَبَ عَلَيْهَا، وَأَنْ تُوْطَأَ»^(٥). وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً: «لَا أَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ فَتُحَرِّقَ ثِيَابَهُ، فَتَخْلُصَ»^(٦) إِلَى جِلْدِهِ خَيْرٌ [لَهُ] مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرِ»^(٧).

(و) يُكْرَهُ (الْإِتْكَاءُ إِلَيْهِ)^(٨) لَمَّا رَوَى أَحْمَدُ^(٩): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى عَمْرَو بْنَ حَزْمٍ مَتَكِّئًا عَلَى قَبْرِ، فَقَالَ: «لَا تُؤْذِهِ».

(١) هو: أَبُو سَعِيدٍ سَفْيَانُ بْنُ دِينَارٍ الثَّمَارِيُّ، الْكُوفِيُّ. قَالَ ابْنُ مَعِينٍ، وَأَبُو زُرْعَةَ: ثِقَةٌ، رَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَعُكْرَمَةَ وَغَيْرِهِمْ. «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» ١١/١٤٤.

(٢) الْبُخَارِيُّ إِثْرَ حَدِيثٍ (١٣٩٠).

(٣) جَاءَ فِي هَامِشٍ (س) مَا نَصَهُ: «قَوْلُهُ: وَتَحْلِيَتُهُ، أَي: بَغْيُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، أَمَّا بِهِمَا فَحَرَامٌ. انْتَهَى تَقْرِيرُ الْمُؤَلِّفِ».

(٤) فِي «صَحِيحِهِ» (٩٧٠)، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (١٤١٤٩).

(٥) «سَنَنُ» التِّرْمِذِيِّ (١٠٥٢)، وَهُوَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٣٢٢٦)، وَالنَّسَائِيِّ فِي «الْمَجْتَبَى» ٤/٨٦-٨٧، وَابْنُ مَاجَةَ (١٥٦٢)، (١٥٦٣).

(٦) جَاءَ فِي هَامِشٍ (س) مَا نَصَهُ: «قَوْلُهُ: فَتَخْلُصَ، أَي: تَنْفِذُ إِلَى جِلْدِهِ. انْتَهَى تَقْرِيرُ».

(٧) «صَحِيحُ» مُسْلِمٍ (٩٧١) وَمَا بَيْنَ حَاصِرَتَيْنِ مِنْهُ، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٨١٠٨).

(٨) فِي (م) وَالْأَصْلُ (وَح): «عَلَيْهِ».

(٩) فِي «مُسْنَدِهِ» ٣٩/٣٩، وَهُوَ عِنْدَ ابْنِ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِهِ» ٤٥/٤٧٢. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي «تَنْقِيحِ التَّحْقِيقِ» ٢/١٣٤٢: انْفَرَدَ بِهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

ومشي بنعل في مقبرة بلا حاجة.

ويحرم دفن اثنين فأكثر في قبر بلا ضرورة، ويُجعل بينهما حاجز من تراب.

وتُسَنُّ القراءةُ عنده،

(و) كُره (مشي بنعل) لا خُفَّ في مقبرة (بلا حاجة) كنجاسة وشوك.

(ويحرم دفن اثنين فأكثر) معاً، أو واحداً بعد واحد قبل أن يئلى السابق (في قبر) واحد؛ لأنه ﷺ كان يدفن كلَّ ميِّت في قبر. وعلى هذا استمرَّ فعل أصحابه ومن بعدهم.

وإن حفر، فوجدَ عظامَ ميِّت، دفنها، وحفرَ في مكانٍ آخرَ (بلا ضرورة) ككثرة الموتى وقلة من يدفنهم، وخوف الفسادِ عليهم، فيجوزُ دفنُ أكثر؛ لقوله ﷺ يوم أُحُد: «ادفنوا الاثنين والثلاثة في قبر واحد» رواه النسائي^(١). ويُقدَّم الأفضلُ للقبلة، وتقدَّم.

(و) حيث دُفن اثنان معاً للضرورة، فإنه (يُجعلُ) بالبناء للمفعول (بينهما حاجز من تراب) ليصير كلُّ واحد كأنه في قبر منفرد.

وكُره دفن عند طلوع شمس وغروبها، ويجوز ليلاً.

(وتُسَنُّ القراءةُ عنده) أي: القبر؛ لما روى أنس مرفوعاً قال: «مَنْ دخل المقابر، فقرأ فيها ﴿يَس﴾، خُفَّفَ عنهم يومئذ، وكان له بعددِهم حسنات»^(٢). وصحَّ عن ابن عمر أنه أوصى إذا دُفن أن يُقرأ عنده بفاتحة البقرة وخاتمتها^(٣).....

(١) في «المجتبى» ٨٠/٤، وهو عند أبي داود (٣٢١٥)، والترمذي (١٧١٣)، وأحمد (١٦٢٦١). قال الترمذي: وهذا حديث حسن صحيح.

(٢) أخرجه الثعلبي في «تفسيره» ١١٩/٨. قال الألباني في «السلسلة الضعيفة» ٣/٣٩٧: موضوع، وإسناده مظلم هالك، مسلسل بالعلل. اهـ وعزاه المباركفوري في «تحفة الأحوذى» ٣/٣٤٠ لغلام الخلال.

(٣) أخرجه ابن معين في «تاريخه» (٥٢٣٨) عن مبشر بن إسماعيل الحلبي، عن عبد الرحمن بن العلاء بن اللجلج، عن أبيه، عن ابن عمر موقوفاً، ومن طريقه البيهقي ٥٦/٤، والمزي في «تهذيب الكمال» ٥/٥٣٠، وعبد الرحمن بن العلاء ذكره ابن حبان في «الثقات» ٩٠/٧، وقال عنه الإمام الذهبي في =

وجعل نحو جريدة خضراء، وأي قرية فعلها وجعل ثوابها لمسلم حي أو ميت، نفعه.

ونُدب إصلاح طعام لأهل ميت يُبعث به إليهم ثلاثاً،

قاله في «المبدع»^(١).

(و) سُنَّ فعلٌ ما يخفُّفُ عنه، ولو بـ(جَعل) أي: وَضَعَ (نحو جريدة خضراء) أي: رطبة على القبر.

(وأي قُرْبَى) من دعاء، واستغفار، وصلاة، وصوم، وحج، وقراءة، وغير ذلك (فَعَلَهَا) مسلمٌ (وَجَعَلَ ثَوَابَهَا لمسلم حي أو ميت، نفعه) ذلك.

قال الإمام أحمد: المِيتُ يَصِلُ إِلَيْهِ كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْخَيْرِ؛ لِلنَّصُوصِ الْوَارِدَةِ فِيهِ^(٢). ذَكَرَهُ الْمَجْدُ وَغَيْرُهُ، حَتَّى لَوْ أَهْدَاهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ جَازَ، وَوَصَلَ إِلَيْهِ ثَوَابُهَا.

(وَنُدِبَ إِصْلَاحُ طَعَامٍ لِأَهْلِ مِيتٍ يُبْعَثُ بِهِ إِلَيْهِمْ ثَلَاثًا) أي: ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ :

= «مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» ٥٧٩/٢ : شَامِي عَنْ أَبِيهِ، مَا رَوَى عَنْهُ سَوَى مُبْشَرِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» ١٩/٢٢٠-٢٢١ (٤٩١) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي أَسَامَةَ، وَدَحِيمِ الدَّمَشْقِيِّ، وَعَلِيِّ بْنِ بَحْرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ مُبْشَرِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْجَلَّاجِ، عَنْ أَبِيهِ الْعَلَاءِ، عَنْ جَدِّهِ الْجَلَّاجِ يَرْفَعُهُ.

وَذَكَرَهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» ٢٤/٣١٧ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ثَمَّ قَالَ: وَقَدْ نَقَلَ عَنْ بَعْضِ الْأَنْصَارِ أَنَّهُ أَوْصَى عِنْدَ قَبْرِهِ بِالْبَقَرَةِ، وَهَذَا إِنَّمَا كَانَ عِنْدَ الدَّفْنِ، فَأَمَّا بَعْدَ ذَلِكَ، فَلَمْ يَنْقَلْ عَنْهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ؛ وَلِهَذَا فَرَّقَ - الْإِمَامُ أَحْمَدُ - فِي الْقَوْلِ الثَّلَاثِ بَيْنَ الْقِرَاءَةِ حِينَ الدَّفْنِ، وَالْقِرَاءَةِ الرَّابِعَةِ بَعْدَ الدَّفْنِ، فَإِنَّ هَذَا بَدْعٌ لَا يَعْرِفُ لَهَا أَصْلٌ.

(١) ٢٨٠/٢ .

(٢) مِنْهَا مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٦٣٠)، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٨٨٤١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنْ أَبِي مَاتَ، وَتَرَكَ مَالًا وَلَمْ يَوْصِ، فَهَلْ يَكْفُرُ عَنْهُ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهُ. قَالَ: «نَعَمْ».

وَمِنْهَا مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٨٨)، وَمُسْلِمٌ (١٠٠٤)، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٢٤٢٥١) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنْ أُمِّي افْتَلَتَتْ نَفْسَهَا، وَأَظْنَهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ، فَهَلْ لَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ».

وَمِنْهَا مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٦٣١)، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٨٨٤٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ لَدٍّ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ».

وَكُرِّهَ لَهُمْ فَعَلُهُ لِلنَّاسِ.

وَتُسَنُّ زِيَارَةُ قُبُورٍ لَغَيْرِ نِسَاءٍ، وَيَقُولُ إِذَا مَرَّ بِهَا: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَلْآخِقُونَ^(١)، يَرْحَمُ اللَّهُ الْمُسْتَقْدَمِينَ مِنْكُمْ.....

الهداية

«اصْنَعُوا لآلِ جَعْفَرٍ طَعَاماً؛ فَقَدْ جَاءَهُمْ مَا يَشْغَلُهُمْ» رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ^(٢).

(وَكُرِّهَ لَهُمْ) أَي: لِأَهْلِ الْمَيِّتِ (فَعَلُهُ) أَي: الطَّعَامِ (لِلنَّاسِ) لَمَا رَوَى أَحْمَدُ عَنْ جَرِيرٍ، قَالَ: كُنَّا نَعُدُّ الْاجْتِمَاعَ إِلَى أَهْلِ الْمَيِّتِ، وَصُنْعَ الطَّعَامِ بَعْدَ دَفْنِهِ مِنَ النِّيَاحَةِ. وَإِسْنَادُهُ يُقَاتُ^(٣).

(وَتُسَنُّ زِيَارَةُ قُبُورٍ) حَكَاهُ النَّوَوِيُّ إِجْمَاعاً^(٤)؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَزَادَ: «فَإِنَّهَا تَذَكُّرُ الْآخِرَةِ»^(٥).

وَسُنُّ أَنْ يَقِفَ زَائِرُ أَمَامِهِ قَرِيباً مِنْهُ، كَزِيَارَتِهِ فِي حَيَاتِهِ (لَغَيْرِ نِسَاءٍ) فَتَكْرَهُ لَهُنَّ زِيَارَتَهَا، غَيْرَ قَبْرِهِ ﷺ وَقَبْرِ صَاحِبَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(و) يُسَنُّ أَنْ (يَقُولَ إِذَا) زَارَهَا، أَوْ (مَرَّ بِهَا): السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَلْآخِقُونَ^(٦)، يَرْحَمُ اللَّهُ الْمُسْتَقْدَمِينَ مِنْكُمْ

(١) فِي الْمَطْبُوعِ: «لَاخِقُونَ»، وَالْمَثْبُوتُ مُوَافِقٌ لَمَا فِي «هَدَايَةِ الرَّائِبِ».

(٢) الشَّافِعِيُّ فِي «الْأَمِّ» ٢٤٧/١، وَفِي «مُسْنَدِهِ» ٢١٦/١، وَأَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (١٧٥١)، وَ«سُنَنِ» التِّرْمِذِيِّ (٩٩٨)، وَهُوَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٣١٣٢)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٦١٠) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) «مُسْنَدُ» أَحْمَدَ (٦٩٠٥)، وَهُوَ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ (١٦١٢).

(٤) فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» ٤٦/٧-٤٧.

(٥) «صَحِيحُ» مُسْلِمٍ (٩٧٧)، وَ«سُنَنِ» التِّرْمِذِيِّ (١٠٥٤)، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٢٢٩٥٧) مِنْ حَدِيثِ بَرِيدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٦) فِي (م) وَ(ج): «لَاخِقُونَ».

والمستأخرين، نسأل الله لنا ولكم العافية، اللهم لا تحرمننا أجرهم، ولا تفتننا بعدهم، واغفر لنا ولهم. وتعزية مصاب.

والمستأخرين. نسأل الله لنا ولكم العافية. اللهم لا تحرمننا أجرهم، ولا تفتننا بعدهم، واغفر لنا ولهم) للأخبار الواردة بذلك^(١). وقوله: «إن شاء الله»: استثناء للتبرك، أو راجع للحق لا للموت، أو إلى البقاع.

ويسمى الميت الكلام، ويعرف زائره يوم الجمعة بعد الفجر قبل طلوع الشمس.^(٢) وفي «الغنية»: يعرفه كل وقت، وهذا الوقت أكد.

وتباح زيارة قبر كافر (و) تُسنُّ (تعزية) مسلم (مصاب) بميت، ولو صغيراً قبل الدفن وبعدة؛ لما روى ابن ماجه وإسناده ثقات، عن عمرو بن حزم مرفوعاً: «ما من مؤمن يعزي أخاه بمصيبة، إلا كساه الله من خُلل الكرامة يوم القيامة»^(٣). فيقال لمصاب بمسلم: أعظم الله أجرَكَ وأحسن عزاءَكَ، وغفر لميتك. ويكافر: أعظم الله أجرَكَ، وأحسن عزاءَكَ. ويردُّ معزى بـ: استجاب الله دعاءَكَ، ورحمنا الله وإياكَ.

(١) منها ما أخرجه مسلم (٢٤٩)، وهو عند أحمد (٧٩٩٣) ضمن حديث طويل عن أبي هريرة ؓ، وفيه: أنه أتى المقبرة، فسلم على أهل المقبرة، فقال: «سلام عليكم دار قوم مؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون». وما أخرجه مسلم (٩٧٤) (١٠٣)، وهو عند أحمد (٢٥٨٥٥) ضمن حديث طويل عن عائشة رضي الله عنها، وفيه: قلت: كيف أقول لهم يا رسول الله؟ قال: «قولِي: السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، ويرحم الله المستقدمين والمستأخرين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون». وما أخرجه مسلم (٩٧٥)، وهو عند أحمد (٢٢٩٨٥) من حديث بريدة ؓ، وفيه: «ونسأل الله لنا ولكم العافية».

وما أخرجه أبو داود كما في «التحفة» (١٦٢٢٦)، والنسائي في «الكبرى» (٨٨٦٣)، وابن ماجه (١٥٤٦)، وهو عند أحمد (٢٤٤٢٥) من حديث عائشة رضي الله عنها وفيه: «اللهم لا تحرمننا أجرهم، ولا تفتننا بعدهم».

(٢) ينظر «الروح» لابن القيم ص ١٦ وما بعدها .

(٣) «سنن» ابن ماجه (١٦٠١) قال البوصيري في «مصابيح الزجاجة» ٢٨٦/١ : هذا إسناد فيه مقال؛ قيس أبو عمارة ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي في «الكاشف»: ثقة، قال البخاري: فيه نظر. اهـ. وقال النووي في «الأذكار» ص ١٩٧ : إسناده حسن.

ويحرم نَذْبٌ، ونياحَةٌ، ولطمٌ خَدٌّ، وشقُّ ثوبٍ ونحوه، لا بكاءً.

وإذا جاءت التعزية في كتابٍ، ردّها على الرسول لفظاً. وكثرة^(١) تكرارها، أو بعد ثلاثة أيام. وتحرم تعزية كافر.

(ويحرم نَذْبٌ) أي: تعدادُ محاسنِ الميت^(٢)، كقوله: واسيداه، وا انقطاع ظهراه (و نياحَةٌ) وهي^(٣) رفعُ الصوت بالنذب^(٢).

(و) حَرَمَ (لَطَمُ خَدٍّ، وشقُّ ثوبٍ ونحوه) كصراخٍ، و نَتْفِ شعيرٍ، ونشره، وتسويد وجهه، وخمشه؛ لما في الصحيحين أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «ليس منّا مَنْ لَطَمَ الخدود، وشقَّ الجيوبَ، ودعا بدعوى الجاهلية»^(٤). وفيهما: أنَّ النبيَّ ﷺ برئ من الصّالقة، والحالقة، والشاقّة^(٥). والصّالقة: التي ترفعُ صوتها عند المصيبة^(٦). وفي «صحيح مسلم» أنَّ النبيَّ ﷺ لعن النّائحة والمستمعة^(٧).

(ولا) يحرم (بكاءً)^(٨) على الميت^(٨) بل لا يُكره؛ لقول أنسٍ: رأيتُ النبيَّ ﷺ وعيناه تدمعان^(٩)، وقال: إنَّ الله لا يعذبُ بدمع العين، ولا بحزن القلب، ولكن

(١) في (م): «ويكره».

(٢) «المطلع» ص ١٢١.

(٣) في (م): «وهو».

(٤) البخاري (١٢٩٤)، ومسلم (١٠٣)، وهو عند أحمد (٤٣٦١) من حديث ابن مسعود ؓ.

(٥) البخاري (١٢٩٦)، ومسلم (١٠٤) من حديث أبي موسى الأشعري ؓ.

(٦) «النهاية في غريب الحديث» (صلق).

(٧) لم نقف عليه عند مسلم، وأخرجه أبو داود (٣١٢٨)، وأحمد (١١٦٢٢) عن محمد بن الحسن بن عطية، عن أبيه، عن جدّه، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً.

قال الحافظ المنذري في «الترغيب والترهيب» ٢٥١/٤: رواه أبو داود، وليس في إسناده من ترك، ورمز السيوطي لصحّته في «الجامع الصغير» مع «الفيض» ٢٧٢/٥. وقال أبو حاتم: هذا حديث منكر، ومحمد بن الحسن بن عطية وأبو جده ضعفاء الحديث. «العلل» لابن أبي حاتم ٣٩٦/١. وضعّف إسناده النووي في «الخلاصة» ١٠٥٣/٢، والحافظ في «التلخيص الحبير» ١٣٩/٢.

(٨-٨) ليست في (م).

(٩) أخرجه البخاري (١٢٨٥)، وهو عند أحمد (١٢٢٧٥).

الهداية

يعذبُ بهذا - وأشار إلى لسانه - أو يرحمُ، متَّفَقٌ عليه^(١).

ويسنُّ الصبرُ، والرِّضا، والاسترجاعُ، فيقول: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ راجعون، اللهمَّ
أَجْرني في مصيبتِي، وأخلف لي خيراً منها. ولا يلزُمُ الرِّضا بمرضٍ، وفقرٍ، وعاهةٍ،
ويحرمُ بفعلِ المعصية. وكُرِّهَ لمصابٍ تغييرُ حاله، وتعطيلُ معاشه، لا جعلُ علامةٍ
عليه؛ ليعرفَ فيعزِّي، و^(٢) هجره للزينة وحسن الثياب ثلاثة أيام.

(١) البخاري (١٣٠٤)، ومسلم (٩٢٤) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) في (م): «أو».

تَجِبُ عَلَى مُسْلِمٍ حُرٍّ، مَلِكٌ نِصَابًا وَمَلِكًا مُسْتَقْرًّا، إِذَا مَضَى الْحَوْلُ... .

الزكاة لغةً: التَّمَاءُ وَالزِّيَادَةُ، يُقَالُ: زَكَ الزَّرْعُ، إِذَا نَمَا وَزَادَ. وَتُطْلَقُ عَلَى الْمَدْحِ وَالتَّطْهِيرِ^(١) وَالصَّلَاحِ. وَسُمِّيَ الْمُخْرَجُ زَكَاةً؛ لِأَنَّهُ يَزِيدُ فِي الْمَخْرَجِ مِنْهُ، وَيَقِيهِ الْآفَاتُ.

وشرعاً: حَقٌّ وَاجِبٌ فِي مَالٍ خَاصٍّ، لَطَائِفُهُ مَخْصُوصَةٌ، فِي وَقْتٍ مَخْصُوصٍ^(٢).
(تَجِبُ) الزَّكَاةُ فِي سَائِمَةِ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ، وَالخَارِجِ مِنَ الْأَرْضِ، وَالْأَثْمَانِ^(٣)، وَغُرُوضِ التِّجَارَةِ. وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُهَا، بِخَمْسَةِ شُرُوطٍ:
أَشَارَ إِلَى أَحَدِهَا بِقَوْلِهِ: (عَلَى مُسْلِمٍ) فَلَا تَجِبُ عَلَى كَافِرٍ أَصْلِيٍّ، أَوْ مُرْتَدٍّ، فَلَا يَقْضِيهَا إِذَا^(٤) أَسْلَمَ.

وَأَشَارَ إِلَى الثَّانِي بِقَوْلِهِ: (حُرٌّ) فَلَا تَجِبُ عَلَى عَبْدٍ؛ لِأَنَّهُ لَا مَالَ لَهُ، وَلَا عَلَى مَكَاتِبٍ؛ لِأَنَّهُ عَبْدٌ، وَمِلْكُهُ غَيْرُ تَامٍّ. وَتَجِبُ عَلَى مَبْعُوضٍ فِيمَا مَلَكَهُ بِجُزْئِهِ الْحَرُّ بِشَرْطِهِ.
وَأَشَارَ إِلَى الثَّالِثِ بِقَوْلِهِ: (مَلِكٌ نِصَابًا) وَلَوْ كَانَ الْمَالِكُ صَغِيرًا، أَوْ مُجَنُونًا؛ لِعُمُومِ الْأَخْبَارِ وَأَقْوَالِ الصُّحَابَةِ، فَإِنْ نَقَصَ عَنْهُ، فَلَا زَكَاةَ إِلَّا الرُّكَازُ.
وَأَشَارَ إِلَى الرَّابِعِ بِقَوْلِهِ: (وَمَلِكًا مُسْتَقْرًّا) أَيِ: تَامًّا فِي الْجُمْلَةِ، فَلَا زَكَاةَ فِي دَيْنٍ الْكِتَابَةِ؛ لِعَدَمِ اسْتِقْرَارِهِ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ تَعَجِيزَ نَفْسِهِ.
وَأَشَارَ إِلَى الْخَامِسِ بِقَوْلِهِ: (إِذَا مَضَى الْحَوْلُ) لِقَوْلِ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا

(١) فِي (م): «وَالْتَّطْهِيرُ».

(٢) «الْمَطْلَعُ» ص ١٢٢، وَ«الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ» (زَكَو) بِنَحْوِهِ.

(٣) فِي (م): «وَالْأَثْمَانُ».

(٤) فِي (م): «إِذَا».

وَيَتَّبِعُ نِتَاجُ سَائِمَةٍ وَرِبْحُ تِجَارَةِ أَصْلِهِ، إِنْ بَلَغَ نَصَاباً،

زكاة في مالٍ، حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ». رواه ابنُ ماجه^(١)، وَرِفْقاً بِالْمَالِكِ؛ لِيَتَّكَمَلَ الثَّمَاءُ، فَيُؤَاسِيَ مِنْهُ، وَيُعْفَى فِيهِ عَنْ نِصْفِ يَوْمٍ.

وَأِنَّمَا يُعْتَبَرُ الْحَوْلُ (فِي غَيْرِ مُعَشَّرٍ) كَحُبُوبٍ وَثَمَارٍ، فَلَا يُعْتَبَرُ^(٢) فِيهِ الْحَوْلُ^(٢)؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١] وَكَذَا مَعْدِنٌ وَرِكَازٌ وَعَسَلٌ؛ قِيَاساً عَلَيْهِمَا^(٣)، فَإِنْ اسْتَفَادَ مَالاً بِإِرْثٍ أَوْ هِبَةٍ وَنَحْوَهُمَا، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ.

(وَيَتَّبِعُ نِتَاجُ سَائِمَةٍ) أَصْلُهُ فِي الْحَوْلِ (و) يَتَّبِعُ (رِبْحُ تِجَارَةِ أَصْلِهِ) فِي الْحَوْلِ (إِنْ بَلَغَ) أَصْلُ كُلِّ مِنْهُمَا (نَصَاباً) فَيَجِبُ ضَمُّهُمَا إِلَى مَا عِنْدَهُ إِذْنٌ؛ لِقَوْلِ عُمَرَ: اعْتَدَ عَلَيْهِمُ بِالسَّخْلَةِ، وَلَا نَأْخُذْهَا مِنْهُمْ. رواه مالك^(٤)، وَلِقَوْلِ عَلِيٍّ: عَدَّ عَلَيْهِمُ الصَّغَارَ وَالْكِبَارَ^(٥).

فَلَوْ مَاتَتْ وَاحِدَةٌ مِنَ الْأَمْهَاتِ، فَتُنْتَجَتْ سَخْلَةٌ، انْقَطَعَ^(٦)، بِخِلَافِ مَا لَوْ تُنْتَجَتْ، ثُمَّ مَاتَتْ.

(١) فِي «سُنَنِهِ» (١٧٩٢)، قَالَ الْبُوصَيْرِيُّ فِي «مِصْبَاحِ الزَّجَاجَةِ» ٣١٦/١: هَذَا إِسْنَادٌ فِيهِ حَارِثَةٌ، وَهُوَ ابْنُ أَبِي الرَّجَالِ، ضَعِيفٌ.

قَالَ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» ٣٢٤/٥: قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: الْإِعْتِمَادُ فِي اشْتِرَاطِ الْحَوْلِ عَلَى الْآثَارِ الصَّحِيحَةِ فِيهِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعِثْمَانَ وَابْنِ عُمَرَ وَغَيْرِهِمْ.

(٢-٢) فِي (ح) وَ(ز): «فِي الْمَعْشَرِ حَوْلٌ».

(٣) أَي: عَلَى الثَّمَارِ وَالْحُبُوبِ. «كَشَافُ الْقَنْعِ» ١٧٧/٢.

(٤) فِي «الْمَوْطَأِ» ٢٦٥/١، وَهُوَ أَيْضاً عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٦٨٠٨)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١٣٤-١٣٥، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» ١٠٠/٤ بِنَحْوِهِ.

(٥) لَمْ نَقِفْ عَلَى تَخْرِيجِهِ، وَذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» ٣٣٥/٥، وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» ١٥٦/٢: لَمْ أَرَهُ. وَآخَرَجَ ابْنُ خَزِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٢٦٢) عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَرْفُوعاً فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ بَلَفَظَ: «وَبَعْدُ صَغِيرَهَا وَكَبِيرَهَا».

(٦) أَي: الْحَوْلُ.

وإِلَّا ، فَمِنْ كَمَالِهِ .

وَيُزَكَّى دَيْنٌ وَغَضِبَ وَنَحَوْهُ - إِذَا قَبِضَ أَوْ أَهْرَأَ مِنْهُ - لَمَّا مَضَى .

وَلَا زَكَاةَ فِي مَالٍ مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ يُنْقِصُ النَّصَابَ ، وَلَوْ كَفَّارَةً وَنَحَوَهَا .

الهداية (وإِلَّا) يَكُنِ الْأَصْلُ نَصَابًا (ف) ابْتِدَاءٌ حَوْلِ الْجَمِيعِ (مِنْ كَمَالِهِ) نَصَابًا . فَلَوْ مَلَكَ خَمْسًا وَثَلَاثِينَ شَاةً ، فَتُبِحَّتْ شَيْئًا فَشَيْئًا ، فَحَوَّلَهَا مِنْ حِينَ تَبْلُغُ أَرْبَعِينَ . وَكَذَا لَوْ مَلَكَ ثَمَانِيَةَ عَشْرٍ مِثْقَالًا ، وَرَبِحَتْ شَيْئًا فَشَيْئًا ، فَحَوَّلَهَا مِنْذُ بَلَغَتْ عَشْرِينَ . وَلَا يَنْبِي وَارِثٌ عَلَى حَوْلٍ مُوَرَّثَهُ .

وَيُضْمُّ الْمُسْتَفَادُ إِلَى نَصَابٍ بِيَدِهِ ، مِنْ جَنْسِهِ أَوْ فِي حُكْمِهِ ^(١) ، فِي وَجوبِ الزَّكَاةِ ، لَا فِي الْحَوْلِ . فَيُزَكَّى كُلُّ وَاحِدٍ إِذَا تَمَّ حَوْلُهُ .

(وَيُزَكَّى) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ (دَيْنٌ) كَثْمِنْ مَبِيعٍ وَقَرْضٍ عَلَى مَلِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ (وَوُضِعَ وَنَحَوْهُ) كَمَسْرُوقٍ وَمُورُوثٍ مَجْهُولٍ (إِذَا قَبِضَ) ذَلِكَ (أَوْ أَهْرَأَ مِنْهُ ، لَمَّا مَضَى) رَوَى عَنْ عَلِيٍّ ^(٢) ، فَلَا ^(٣) يُلْزَمُهُ إِخْرَاجُ زَكَاتِهِ قَبْلَ ذَلِكَ ^(٣) ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى قَبْضِهِ وَالِانْتِفَاعِ بِهِ ، سِوَاءَ قَصْدِ بَقَائِهِ الْفَرَارَ مِنَ الزَّكَاةِ أَوْ لَا ، وَلَوْ قَبِضَ دُونَ نَصَابٍ ، زَغَاهُ ، وَكَذَا لَوْ كَانَ بِيَدِهِ دُونَ نَصَابٍ وَبَاقِيَهُ دَيْنٌ ، أَوْ غَضِبَ ، أَوْ ضَالًّا . وَالْحَوَالَةُ عَلَيْهِ كَالْقَبْضِ .

(وَلَا زَكَاةَ) وَاجِبَةً (فِي مَالٍ مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ يُنْقِصُ النَّصَابَ) فَالَّذِينَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ جَنْسِ الْمَالِ ، مَانِعٌ مِنْ وَجوبِ الزَّكَاةِ فِي قَدْرِهِ .

(وَلَوْ) كَانَ الْمَالُ ظَاهِرًا كَالْمَوَاشِيِّ ، أَوْ كَانَ الدَّيْنُ (كَفَّارَةً وَنَحَوَهَا) كَنَذْرِ مُظْلَقٍ ،

(١) جَاءَ فِي هَامِشِ (س) مَا نَصَحَ : «قَوْلُهُ : أَوْ فِي حُكْمِهِ الْخ : كَمَا إِذَا كَانَ النَّصَابُ ذَهَبًا ، وَالْمُسْتَفَادُ فِضَّةً أَوْ عَكْسَهُ . انْتَهَى» .

(٢) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «مَسَائِلِهِ بِرَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ» (٧٣٤) ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمَصْنُفِ» (٧١١٦) . وَلَفْظُهُ فِي «الْمَسَائِلِ» : عَنْ عَلِيٍّ ع فِي الدَّيْنِ الظَّنُونِ إِنْ كَانَ صَادِقًا فَلْيُزَكَّ إِذَا قَبِضَهُ . قَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّ» ١٠٣/٦ : وَهَذَا فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ ، وَالظَّنُونُ : هُوَ الَّذِي لَا يَرْجَى .

(٣-٣) لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ وَ(س) .

وحول صغار من ملك، كحول كبار.

ومتى نَقَصَ النصاب، أو باعَهُ بغيرِ جنسه، لا فراراً منها، انْقَطَعَ الحول.

ولا يُعْتَبَرُ لها بقاء مالٍ،

الهداية وزكاة، ودين حج وغيره؛ لأنه يجبُ قضاؤه، أشبه دينَ الأدمي، ولقوله ﷺ : «دينُ الله أحقُّ بالوفاء»^(١) ومتى برئ، ابتداء حَوْلًا^(٢).

(وحول صغار) سائمة (من) وقت (ملك) لها (ك) حول كبارها؛ لعموم قوله ﷺ : «في أربعين شاة شاة»^(٣) لأنها تقع على الكبير والصغير، لكن لو تغذت باللبن فقط، لم تجب؛ لعدم السوم.

(ومتى نَقَصَ النصاب) في بعض الحول، انْقَطَعَ، لكن يُعْفَى في أثمان وقيمة عَرْضٍ عن نقص يسير، كحبة وحبّتين (أو باعَهُ) ولو مع خيار (بغير جنسه لا فراراً منها) أي: الزكاة (انْقَطَعَ الحول) لعدم الشرط، وَيَسْتَأْنَفُ حَوْلًا، لا في ذهبٍ بِفِضَّةٍ، وبالعكس؛ لأنهما كالجنس الواحد. ويُخْرِجُ مِمَّا معه عند الوجوب.

وعُلِمَ منه: أنه لو باعَهُ بجنسه، كأربعين شاةً بمثلها، أو أكثر، فإنه يبني على حَوْلِهِ. وأنه لو قَصَدَ الفرارَ من الزكاة، لم تَسْقُطْ ولو بغير جنسه، فإن ادَّعى عدم الفرار، وثَمَّ قرينة، عُيِّلَ بها، وإلَّا، فقولُه^(٤).

وتجبُ الزكاة في عين ما تُجْزَى منه لا منه^(٥).

(ولا يُعْتَبَرُ لـ) وجوب (ها) أي: الزكاة (بقاء مالٍ) فلا تسقط بتلفه، فرَّط أو لم

(١) أخرجه البخاري (١٩٥٣)، ومسلم (١١٤٨) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) في (م): «حول».

(٣) قطعة من حديث طويل أخرجه أبو داود (١٥٦٨)، والترمذي (٦٢١)، وابن ماجه (١٨٠٥) عن عمر رضي الله عنهما.

(٤) لأنه لا يعلم إلا منه، ولا يستحلف. «كشاف القناع» ١٨٠/٢.

(٥) أي: لا يجب إخراج الزكاة من عين المال المزكى، فيجوز إخراجها من غيره. «كشاف القناع» ١٨٠/٢.

يفرط، كدين الآدمي، إلا إذا تَلَفَ زَرْعٌ أو ثَمَرٌ بجائحة^(١) قبل حصادٍ وجذاذ^(٢).

الهداية (ولا) يُعْتَبَرُ لوجوبها أيضاً (إمكان أداء) كسائر العبادات، فإنَّ الصَّوْمَ يجبُ على المريض والحائض، والصَّلَاةُ تجبُ على المُغْمَى عليه والنَّائِم، فتجبُ في دين، ومالٍ غائبٍ ونحوه، كما تقدَّم، لكن لا يلزمه الإخراج قبل حصوله بيده.

(وهي) أي: الزكاة إذا مات مَنْ وجبت عليه (كالدين في التركة) لقوله ﷺ: «فدينُ الله أحقُّ بالوفاء»^(٣)، فإنَّ وَجَبَتْ، وعليه دينٌ برهنٍ وضاقَ المالُ، قُدِّم، وإلا، تحاصاً^(٤)؛ للتزاحم، كديون الآدميين.

قال المصنِّفُ في «شرح المنتهى»^(٥): قلتُ: مقتضى تعلقها بعين المال، تقديمها على دينٍ بلا رهنٍ. انتهى.

قلت: كلُّ من الزكاة ودين الآدمي يتعلَّقُ بالمال بعد الموت، ولذلك نصُّوا على أنَّ تَعَلَّقَ الزكاة بالنَّصاب، كتعلُّق الدين بالتركة، كما ذكره المصنِّفُ نفسه في «شرح الإقناع»^(٦)، فلا فرق بين الزكاة والدين بلا رهنٍ، فلذلك يتحاصَّان، كما مَسَى عليه في «المنتهى» و«الإقناع»^(٧).

أمَّا الدينُ بالرهْن فتعلُّقه بالرَّهْنِ أقوى منهما، فلا إشكال، والله أعلم. ويقدَّم على ذلك نذرٌ معيَّن وأضحيةٌ معيَّنة.

(١) الجائحة: الآفة، يقال: جاحت الآفة المال، إذا أهلكته. «المصباح المنير» (جوح).

(٢) هو القطع. حكى ابن سيده فيه فتح الجيم وكسرها، وأنه يقال بالذال والذال في النخل وغيره. «المطلع» ص ١٣٢.

(٣) سلف ص ٢٦٢.

(٤) تحاصُّ الغرمة: اقتسموا المال بينهم حصصاً. «المصباح المنير» (حصص).

(٥) ١٩٢/٢.

(٦) «كشف القناع» ٣٤٢/٤ بنحوه.

(٧) «منتهى الإرادات» ١٢٤/١، و«الإقناع» ٣٩٦/١.

تجبُ فيما أُعِدَّ لِدَرٍّ ونسلي، إذا سامت أكثرَ الحول.
ففي خمسٍ وعشرين من إبلٍ بنتٌ مخاضٍ لها سنَّةٌ، وفيما دونها في كلِّ
خمسٍ شاةٌ.

(بابُ زكاة السائمة) من بهيمة الأنعام

وهي الإبلُ والبقرُ والغَنَمُ. وسُمِّيَتْ بهيمةً؛ لأنها لا تتكلَّمُ.
(تجبُ) الزكاةُ (فيما أُعِدَّ) بالبناء للمفعول، يعني: اقْتَنَيْ منها (لِدَرٍّ) بفتح الدالِّ
المهملة، أي: لأجل لبنٍ (ونسلي) وتسمينٍ، لا لعملٍ كحَرْثٍ وَحْمَلٍ (إذا سامت) أي:
رَعَت المَبَاحَ (أكثرَ الحول) لحديث بَهْز بن حكيم، عن أبيه، عن جدِّه، قال: سمعتُ
رسول الله ﷺ يقول: «في كلِّ إبلٍ سائمةٍ في كلِّ أربعين ابنةً لَبُون» رواه أحمد^(١).
فلا تجبُ في معلوفةٍ، ولا إذا اشترى لها ماتأكله، أو جَمَعَ لها من المُباح
ماتأكله.

(ف) يجبُ (في خمسٍ وعشرين من إبلٍ بنتٌ مخاضٍ) إجماعاً، وهي ما تَمَّ (لها)
سنَّةٌ سُمِّيَتْ بذلك؛ لأنَّ أمَّها قد حَمَلَتْ - والماخض^(٢): الحامل - وليس كونُ أمِّها
مخاضاً شرطاً؛ وإنما ذُكِر تعريفُها لها بغالبِ أحوالها.

(و) يجبُ (فيما دونها) أي: دونَ خمسٍ وعشرين (في كلِّ خمسٍ شاةً) بصفةِ
الإبل^(٣) إنَّ لم تكن مَعِيبةً، ففي خمسٍ من الإبلِ كرامٍ سمانٍ شاةٌ كريمةٌ سمينَّةٌ. وإنَّ
كانت الإبلُ مَعِيبةً، ففيها شاةٌ صحيحةٌ تنقُصُ قيمتها بقدرِ نقصِ الإبلِ.

(١) في «مسند» (٢٠٠١٦)، وأخرجه أيضاً أبو داود (١٥٧٥)، والنسائي ٢٥/٥.

قال النووي في «المجموع» ٣٠٠/٥: وإسناده إلى بهز بن حكيم، صحيح على شرط البخاري ومسلم،
وأما بهز فاختلفوا فيه، إلخ.

(٢) في الأصل (و)س: «والمخاض».

قال الأزهرى في «الزاهر» ص ٢٢٤: والماخض: الحامل التي قد دنا ولادها، وقرب إنتاجها. وينظر
«المصباح المنير» (مخض).

(٣) أي: بصفتها جودة وريادة. «شرح منتهى الإرادات» ١٩٧/٢، و«كشف القناع» ١٨٤/٢.

وفي ستّ وثلاثين بنتُ لبون لها ستان.
 وفي ستّ وأربعين حِقَّةٌ لها ثلاث سنين.
 وفي إحدى وستين جَذَعَةٌ لها أربع سنين.
 وفي ستّ وسبعين بنتا لبون.
 وفي إحدى وتسعين حِقَّتَانِ.
 وفي إحدى وعشرين ومئة ثلاث بنات لبون.

ولا يُجزئُ بعيرٌ ولا بقرةٌ ولا نضفا شاتين.

وفي العَشر شاتان. وفي خمسَ عشرة ثلاث شياه، وفي عشرين أربع شياه،
 إجماعاً في الكلّ.

(وفي ستّ وثلاثين بنتُ لبون) ما تمّ^(١) (لها ستان) لأنَّ أمَّها قد وَضَعَتْ غالباً،
 فهي ذاتُ لبن.

(وفي ستّ وأربعين حِقَّةً) ما تمّ (لها ثلاث سنين) لأنها استَحَقَّتْ أَنْ يَطْرُقَهَا
 الفحل، وأنَّ يُحْمَلَ عليها، وَتُرَكَّبَ (وفي إحدى وستين جَذَعَةً) بالذَّالِ المعجمة: ما
 تمّ (لها أربع سنين) لأنها تَجَذَّعُ، أي: تسقط سِنُّها إِذْ ذاك، وهذا^(٢) أعلى سنٍّ
 يجب^(٣) في الزكاة.

(وفي ستّ وسبعين بنتا لبون، وفي إحدى وتسعين حِقَّتَانِ) إجماعاً.
 (وفي إحدى وعشرين ومئة ثلاث بنات لبون) لحديث الصدقاتِ الذي كتبه

(١) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: ما تمّ. خبر لمبتدأ محذوف دل عليه تفسير ما قبله، أي: وهي ما
 تمّ، وكذا ما بعده. انتهى. قرّر المؤلف بعضه».

(٢) في (م): «وهذه».

(٣) في (م): «تجب».

ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنْتُ لُبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ.

فصل

وفي ثلاثين من البقر تبع.....

رسول الله ﷺ^(١)، وكانَ عند آلِ عمرَ بن الخطاب، رواه أبو داود والترمذِيُّ وحسَّنه^(٢). الهداية

(ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنْتُ لَبُون. وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةً) فِي مِئَةِ وَثَلَاثِينَ حِقَّةً وَبَنَاتُ لَبُون، وَفِي مِئَةِ وَأَرْبَعِينَ حِقَّتَانِ وَبَنْتُ لَبُون، وَفِي مِئَةِ وَخَمْسِينَ ثَلَاثُ حِقَاقٍ، وَفِي مِئَةِ وَسِتِّينَ أَرْبَعُ بَنَاتٍ لَبُون، وَفِي مِئَةِ وَسَبْعِينَ حِقَّةً وَثَلَاثُ بَنَاتٍ لَبُون، وَفِي مِئَةِ وَثَمَانِينَ حِقَّتَانِ وَبَنَاتُ لَبُون، وَفِي مِئَةِ وَتِسْعِينَ ثَلَاثُ حِقَاقٍ وَبَنْتُ لَبُون. فَإِذَا بَلَغَتْ مِائَتَيْنِ، خُيِّرَ بَيْنَ أَرْبَعِ حِقَاقٍ، وَخَمْسِ بَنَاتٍ لَبُون.

وَمَنْ وَجَبَ^(٣) عَلَيْهِ بَنْتٌ لَبُونٍ مَثَلًا وَعَدِمَهَا، أَوْ كَانَتْ مَعِيْبَةً، فَلَهُ أَنْ يَعْدِلَ إِلَى بَنْتٍ مَخَاضٍ، وَيَذْفَعَ جُبْرَانًا، أَوْ إِلَى حِقَّةٍ وَيَأْخُذَهَا، وَهُوَ شَاتَان، أَوْ عَشْرُونَ دِرْهَمًا، وَتُجْزَى شَاةٌ وَعَشْرَةُ دِرْهَمٍ. وَيَتَعَيَّنُ عَلَى وَلِيِّ مُحْجُورٍ عَلَيْهِ إِخْرَاجُ أَذْوَانٍ مُجْزِيٍّ. وَلَا دَخْلٌ لَلْجُبْرَانِ فِي غَيْرِ إِبِلٍ.

فصل في زكاة البقر

وهي مُسْتَقَّةٌ مِنْ بَقَرَتِ الشَّيْءَ: إِذَا شَقَّقْتَهُ؛ لِأَنَّهَا تَبْقَرُ الْأَرْضَ بِالْحَرْثِ.

(و) يجبُ (في ثلاثين من البقر) أهليَّةٌ كانت أو وحشيَّةٌ - ومنها الجواميس - (تبيعُ

(١) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: كتبه رسول الله ﷺ، أي: كُتِبَ بأمره، إذ كان ﷺ لا يكتُب. انتهى. قرّر المؤلف بعضه».

(٢) «سنن» أبي داود (١٥٦٨)، و«سنن» الترمذي (٦٢١) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وهو عند أحمد (٤٦٣٢) و(٤٦٣٤).

(۳) في (ح) و(ز) و(س): 'وجبت'.

العمدة أو تبيعةً لهما سنة. وفي أربعين مُسِنَّةً لها ستان، وفي ستين تبيعان، ثم في كل ثلاثين تبيع، وفي كل أربعين مُسِنَّة.

ولا يُجزئ ذَكَرٌ إلَّا هنا، وابنُ لبونٍ عندَ عدمِ بنتٍ مخاضٍ، وإذا كان النّصابُ كُلُّهُ ذكوراً.

الهداية أو تبيعة^(١) لهما أي: ^(١) لكل منهما (سنة) ولا شيء فيما دون الثلاثين؛ لحديث معاذ حين بعته النبي ﷺ إلى اليمن^(٢).

(و) يجبُ (في أربعين مُسِنَّةً لها ستان) وتجزئُ أنثى أعلى منها سناً، لا مُسِنَّةً ولا تبيعان.

(وفي ستين تبيعان، ثم) إن زادت، وَجَبَ (في كل ثلاثين تبيع، و) في (كل أربعين مُسِنَّةً) فإذا بلغت ما يتفق فيه الفرضان كمنة وعشرين، خَيْرَ، فإن شاء أخرج أربعة أتية، أو ثلاث مُسِنَّاتٍ.

(ولا يُجزئُ ذَكَرٌ) في زكاة (إلَّا هنا) أي: في زكاة البقر، فيُجزئُ التَّبِيعُ؛ لورود النص فيه، والمُسِنَّةُ عنه^(٣)؛ لأنه خير منه، (و) إلَّا (ابنُ لبونٍ) وَحَقٌّ وَجَدَّعٌ وما فوقها^(٤) (عندَ عَدَمِ بنتٍ مخاضٍ) فيُجزئُ عنها (و) إلَّا (إذا كان النّصابُ) من إبلٍ، أو بقرٍ، أو غنمٍ (كُلُّهُ ذكوراً) لأنَّ الزكاةَ مواساةً، فلا يُكَلِّفُها مِنْ غَيْرِ ماله.

(١-١) زيادة من (م).

(٢) أخرجه أبو داود (١٥٧٦)، والترمذي (٦٢٣)، والنسائي ٢٥/٥، وابن ماجه (١٨٠٣)، وهو عند أحمد (٢٢٠١٣). قال الترمذي: هذا حديث حسن، وروى بعضهم هذا الحديث عن سفيان، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن مسروق: أن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن، فأمره أن يأخذ... وهذا أصح. اهـ وهذه الرواية عند ابن أبي شيبة ١٢٦/٣، وينظر «التلخيص الحبير» ١٦٠/٢.

(٣) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: والمُسِنَّةُ عنه. ضميره عائد إلى التبيع، وهو فاعل بفعل محذوف تقديره: ويجزئ المسن. انتهى تقرير المؤلف».

(٤) في (ج) و(ز) و(س) و(م): «وما فوقه».

وفي الغنم إذا بَلَغَتْ أربعين شاةً، وفي إحدى وعشرين ومئة شاتان، وفي مئتين وواحدة ثلاث شياه، ثم في كلِّ مئة شاة.
ولا تُؤخذ هَرَمَةٌ ولا مَعِيبةٌ لا تُجْزئُ في أَضحيةٍ، إِلَّا إذا كان النُّصَابُ كُلُّه كذلك، ولا أَكولةٌ،

فصل في زكاة الغنم

وهو: اسمُ جنسٍ مؤنَّثٍ يَقَعُ على الذَّكَرِ والأنثى مِنْ ضَائِنٍ وَمَعَزٍ^(١).
(و) يجب (في الغنم) أهليَّةٌ كانت أو وحشيَّةٌ (إذا بَلَغَتْ أربعين شاةً) بالنصب على التمييز، «شاةٌ» بالرفع فاعلٌ: «يَجِبُ»^(٢) إجماعاً في الأهليَّةِ، فلا شيءَ فيما^(٣) دون الأربعين^(٤).

(وفي إحدى وعشرين ومئة شاتان) إجماعاً.

(وفي مئتين وواحدة ثلاث شياه) إلى أربع مئة شاةٍ، ففيها أربعُ شياه (ثم) تَسْتَقَرُّ الفريضةُ (في كلِّ مئةٍ) بالتنوين (شاةً) بالرفع، ففي خمس مئة خمسُ شياه. وفي ستِّ مئة ستُّ شياه، وهكذا.

(ولا تُؤخذ) أي: لا تُجْزئُ في زكاةٍ (هَرَمَةٌ) كبيرةٌ طاعنةٌ في السِّنِّ (ولا مَعِيبةٌ لا تُجْزئُ في أَضحيةٍ) كعمياء؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٨] (إِلَّا إذا كان النُّصَابُ كُلُّه كذلك) هَرَمَاتٍ أو معيَّباتٍ، فتُجْزِئُه منه؛ لأنَّ الزكاةَ مَوَاساةٌ، فلا يُكَلِّفُ إِخْرَاجُهَا من غير ماله (ولا) تُؤخذ (أكولةٌ)^(٥) وهي السَّمينة^(٦)؛ لقولِ

(١) «المصباح المنير» (غنم) بنحوه.

(٢) بعدها في (ح) و(ز): «أو مبتدأ وما قبله خبر».

(٣-٣) في الأصل و(س): «دونها».

(٤-٤) ليست في الأصل و(س).

ولا حاملٌ، إلا برضا ربِّها. والخُلْطَةُ فِي السَّائِمَةِ تُصَيِّرُ الْمَالَيْنِ كَالوَاحِدِ.

عمرَ ﷺ: ولا الأَكُولَةُ^(١)، ومراده السمينة، (ولا) تُؤخذ (حاملٌ) لقول عمر: ولا الماخض (إلا برضا ربِّها) أي: الأَكُولَةُ أو الحامل.

(والخُلْطَةُ) بضمّ الخاءِ، أي: الشركة (في السائِمَةِ) فلا أثر لها في غيرها (تُصَيِّرُ) أي: تَجْعَلُ (المالَيْنِ) المختلطين^(٢) (كالواحدِ)^(٣) فَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِمَا^(٤)، إِنَّ بَلْغَا^(٥) نصاباً، والخليطان من أهل وجوبها، سواء كانت خُلْطَةُ أعيانٍ بكونه^(٥) مُشَاعاً، بأن يكون لكل نصف أو نحوه، أو خُلْطَةُ أوصاف، بأن تَمَيَّزَ مالٌ كلٌّ، واشتركا في مُراح - بضمّ الميم - وهو: المبيتُ والمأوى. ومسرح، وهو: ما تَجْتَمِعُ فيه لتذهب للمرعى. ومخلَبٍ وهو: موضعُ الحلبِ. وفخلٍ بأن لا يَخْتَصَّ بِطَرَقِ أَحَدِ الْمَالَيْنِ، وَمَرْعَى وهو: موضعُ الرعي ووقته؛ لقوله ﷺ: «لا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ، ولا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ؛ خَشْيَةُ الصَّدَقَةِ. وما كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ، فَإِنَّهُمَا يَتَرَاكِعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسُّوْيَةِ» رواه الترمذي^(٦) وغيره.

فلو كَانَ لِإِنْسَانٍ شَاةٌ، وَآخِرُ تِسْعَةٍ وَثَلَاثُونَ، أو لِأَرْبَعِينَ رَجُلًا أَرْبَعُونَ شَاةً، لِكُلِّ وَاحِدٍ شَاةٌ، وَاشْتَرَكَا حَوْلًا تَامًا، فَعَلَيْهِمْ شَاةٌ عَلَى حَسَبِ مَا لَهُمْ.
ولا أَثَرَ لَخُلْطَةٍ مِنْ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ كَذَمِّي.

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» ٢٦٥/١ مطولاً، وسلف بمضه ص ٢٦٠.

(٢) في الأصل: «المخلطين».

(٣-٣) ليست في الأصل و(س).

(٤) في الأصل و(س): «كانا».

(٥) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: بكونه، أي: المال المفهوم من السياق. انتهى. قرر المؤلف بعضه».

(٦) في «سننه» (٦٢١) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وسلفت الإشارة إليه ص ٢٦٧، وأخرجه بهذا اللفظ أيضاً البخاري (١٤٥٠) و(١٤٥١) عن أنسٍ ﷺ.

وإذا تفرقت السائمة ببلدين فأكثر، بينهما مسافة قَصْرٍ، فلكل ما في بلد العمدة حكمه.

الهداية (وإذا تفرقت السائمة) فلا أثر لتفريق غيرها. (ببلدين فأكثر، بينهما) أي: البلدين (مسافة قَصْرٍ) فأكثر (لكل ما) أي: سائمة (في بلد) من تلك البلدان^(١) (حكمه) أي: حكم نفسه، فعلى من له بمحال متباعدة أربعون^(٢) شاة، في كل محل شاة بعدها. ولا شيء على من لم يجتمع له نصاب في واحد منها غير خليط. ويحرم جمع وتفريق فراراً؛ لما تقدّم.

(١) بعدها في (ح) و(ز): «المتباعدة».

(٢) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: أربعون. مبتدأ خبره: له، وفي كل محل: صفة له، وشياه: مبتدأ أيضاً، وخبره: فعلى إلخ، وضمير: بعدها، راجع إلى المحال. انتهى قرر المؤلف بعضه».

باب زكاة الخارج من الأرض

تجبُ في كُلِّ ما يُكَالُ وَيُدَّخَرُ من حَبٍّ، وإنْ لم يكن قُوتاً، كالقِرْطَمِ،
وتمرٍ، كتمرٍ، وزبيبٍ، ولوزٍ،

باب زكاة الخارج من الأرض

من زَرَعَ، وتمرٍ، ومَغْدِنٍ، وِرْكَازٍ، وما يَتَبَعُ ذلك، وهو العسلُ الخارجُ من النحل.
والأصلُ في وجوبها في ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا آثَرُ حَقِّهِ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١]
قال ابن عباس: حَقُّه: الزَّكَاةُ فيه، مرَّةُ العشرُ، ومرَّةُ نصفُ العشر^(١).

(تجبُ) الزَّكَاةُ (في كُلِّ ما يُكَالُ وَيُدَّخَرُ) نصًّا.

ويَدُلُّ لا اعتبارَ الكيلِ حديث: «ليس فيما دونَ خمسة أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ» متَّفَقٌ عليه^(٢).
ويَدُلُّ لا اعتبارَ الادِّخارِ أنَّ غيرَ المدَّخَرِ لا تَکْمَلُ فيه النِّعْمَةُ؛ لعدم النَّفْعِ فيه مَالاً.
ثمَّ بَيَّنَّ «مَا» بقوله: (من حَبٍّ) كقمحٍ، وشعيرٍ، وباقِلَاءٍ، وأُرْزُ وَجَمِصٍ، ودُرَّةٍ،
ودُخْنٍ، وَعَدَسٍ، وسائرِ أنواعِ الحَبِّ.

(وإنْ لم يكن قُوتاً، كـ) حَبِّ (القِرْطَمِ)^(٣)، والرَّشَادِ، والفُجْلِ، والأبازيرِ كُلِّها،
ككُسْفَرَةٍ^(٤)، وكُمُونٍ، وبِزْرِ^(٥) كَثَّانٍ، وقِثَاءٍ، وخيارٍ؛ لعمومِ قوله ﷺ: «فيما سَقَتِ
السَّمَاءُ والعيونُ العُشْرُ» رواه البخاري^(٦). (و) من (تمرٍ، كتمرٍ، وزبيبٍ، ولوزٍ)،
وَقُسْتُقٍ، وَبُنْدُقٍ.

(١) أخرجه أبو يوسف في «الخراج» ص ٥٦، ويحيى بن آدم في «الخراج» (٣٩٧) و (٣٩٨)، وابن أبي شيبة
١٨٥/٣، والطبري في «تفسيره» ٥٩٥-٥٩٦، والبيهقي في «السنن الكبرى» ١٣٢/٤. وضعفه.
(٢) «صحيح» البخاري (١٤٠٥)، و«صحيح» مسلم (٩٧٩) عن أبي سعيد الخدري ؓ، وهو أيضاً عند أحمد
(١١٠٣٠).

(٣) القِرْطَمُ: حَبُّ العَصْفَرِ، وهو بكسرتين أفصح من ضمّتين. «المصباح المنير» (قرطم).

(٤) قال البعلبي في «المطلع» ص ١٢٩: الكزبرة: فيها لغات، كزبرة، وكُسْبَرَة، بضم أول كل واحدٍ منهما
وثالثه، وحكى الجوهري فتح الباء في الكزبرة فقط... ولم أرها تقال بالفاء مع شدة بحثي عنها، وكشفتني
من كتب اللغة، وسؤالي كثيراً من مشايخي. اهـ

(٥) في الأصل و(م): «وبذر».

(٦) في «صحيحه» (١٤٨٣) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

إِنْ بَلَغَ نَصَاباً وَهُوَ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ.

وَيُضَمُّ زَرْعُ الْعَامِ الْوَاحِدِ وَثَمَرُهُ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ فِي تَكْمِيلِ نَصَابٍ،

وَلَا تَجِبُ فِي سَائِرِ الثَّمَارِ، وَلَا فِي الْخَضَرِ، وَالْبُقُولِ، وَالزُّهُورِ وَنَحْوِهَا غَيْرَ صَعْتَرٍ، وَأَشْنَانَ، وَسُمَاقٍ، وَوَرَقٍ شَجَرٍ يُقْصَدُ كِسْدِرٍ، وَخَطْمِيٍّ، وَأَسِيٍّ، فَتَجِبُ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا مَكِيلَةٌ مُدَّخَرَةٌ.

وَلِأَنَّمَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيمَا ذُكِرَ (إِنْ بَلَغَ نَصَاباً، وَهُوَ) أَيِ: النَّصَابُ، أَيِ: قَدْرُهُ بَعْدَ تَصْفِيَةِ حَبِّ مَنْ قَشَرِهِ، وَجَفَافِ غَيْرِهِ (خَمْسَةُ أَوْسُقٍ) لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ يَرْفَعُهُ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ^(١).

وَالْوَسْقُ: سِتُونَ صَاعاً؛ وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثَلَاثُ عَرَاقِيٍّ، فَهِيَ بِهِ أَلْفٌ وَسِتُّ مِثَّةٍ رَطْلٍ^(٢). وَبِالْإِزْدَبِّ الْمَصْرِيِّ^(٣): سِتَّةُ أَرْدَابٍ وَرَبْعُ إِرْدَبٍّ؛ لِأَنَّ الْوَسْقَ إِرْدَبٌّ وَرَبْعُ إِرْدَبٍّ.

وَالْوَسْقُ وَالْمُدُّ وَالصَّاعُ: مَكَائِلُ تُقَلَّتْ إِلَى الْوِزْنِ؛ لِتُحْفَظَ وَتَنْقَلُ^(٤). وَتَعْتَبَرُ بِالْبُرِّ الرَّزِينِ^(٥)؛ فَمَنْ اتَّخَذَ مَكَيْلاً يَسَعُ صَاعاً مِنْهُ^(٦)، عَرَفَ بِهِ مَا بَلَغَ حَدُّ الْوَجُوبِ مِنْ غَيْرِهِ. (وَيُضَمُّ زَرْعُ الْعَامِ الْوَاحِدِ وَثَمَرُهُ) أَيِ: الْعَامِ الْوَاحِدِ (بَعْضُهُ) بِالرَّفْعِ، بَدَلٌ مِنْ «زَرْعٍ» وَ«ثَمَرٍ»، (إِلَى بَعْضٍ) وَلَوْ مِمَّا يَحْمَلُ فِي السَّنَةِ حَمَلَيْنِ (فِي تَكْمِيلِ نَصَابٍ) إِذَا

(١) أَبُو دَاوُدَ (١٥٥٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٢٦)، وَالنَّسَائِيُّ ١٧/٥، وَابْنُ مَاجَهَ (١٧٩٣)، وَسَلَفٌ قَرِيباً عِنْدَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَأَحْمَدَ.

(٢) الرُّطْلُ الْعِرَاقِيُّ يَسَاوِي تَقْرِيباً (٣١٠) غَرَامَاتٍ. «مَعْجَمُ مَتْنِ اللُّغَةِ» ٨٦/١.

(٣) الْإِرْدَبُّ يَسَاوِي تَقْرِيباً (٤٠) كِيلُو غَرَامٍ. «مَعْجَمُ مَتْنِ اللُّغَةِ» ٨٧/١.

(٤) أَيِ: لِتُحْفَظَ مِنَ الزِّيَادَةِ وَالنَقْصِ، وَلِتَنْقَلُ مِنَ الْحِجَازِ إِلَى سَائِرِ الْبِلَادِ. «شَرْحُ مَتْنِ الْإِرَادَاتِ» ٢٣٠/٢.

(٥) الرَّزِينُ: الثَّقِيلُ. «الْقَامُوسُ» (رَزَنٌ)، وَالرَّزِينُ مِنَ الْحَنْطَةِ: هُوَ الَّذِي يَسَاوِي الْعَدْسَ فِي وَزْنِهِ. «كَشَافُ الْفَنَاءِ» ٢٠٧/٢.

(٦) جَاءَ فِي هَامِشِ (س) مَا نَصَهُ: «قَوْلُهُ: مِنْهُ، أَيِ مِنَ الْبُرِّ، وَضَمِيرُ: مِنْ غَيْرِهِ، رَاجِعٌ إِلَى الْبُرِّ أَيْضاً. انْتَهَى تَقْرِيرُ الْمُؤَلِّفِ».

لا جنسٌ إلى آخر.

ولا تجبُ فيما مَلَكَه بعدُ وجوب، كُمُكْتَسَبِ حَصَادٍ ونحوه، ولا ما اجتنأه من مباح، كَبُظْمٍ، وزَعْبَلٍ، أو اشتراه بعدُ بُدُو صلاحه.

فصل

وفيمَا سُقِيَ بلا كُلفَةِ العُشْرِ،

الهداية كانا من نوع واحد، كزَرعٍ بُرٍّ إلى مثله، وتمرٍ^(١) نخلٍ إلى مثله؛ لعموم الخبر، وكما لو بَدَأ صلاح أحدهما قبل الآخر، سواء اتَّفَقَ وقتُ إظْلَاعِهما وإدراكهما، أو اختلفت، تَعَدَّدَ البلدُ، أولاً.

(لا جنسٌ إلى آخر) فلا يُضْمُّ بُرٌّ لشعير، ولا تمرٌ لزبيب، في تكميلِ نصابٍ، كالمواشي.

ويعتبر أيضاً لوجوبِ الزكاة فيما تقدَّم، أن يكونَ النَّصابُ مَمْلُوكاً وقتَ وجوبِ الزكاة، وإلى هذا أشارَ بقوله: (ولا تجبُ) زكاةٌ (فيما مَلَكَه بعدُ وجوباً) لها، وهو بُدُو الصلاح، وذلك (كُمُكْتَسَبِ حَصَادٍ) بتشديد الصاد: أي: ما يكتسبه حَصَادٌ من الزرع أجرةً لحَصَادِهِ (ونحوه) كما يكتسبه لَقَاطٌ (ولا) في (ما اجتنأه) أي: جَمَعَهُ (من مباح، كَبُظْمٍ^(٢)، وزَعْبَلٍ) بوزن جَفَفَرٍ: وهو شعيرُ الجبلِ (أو) أي: ولا فيما (اشتراه) أو ورثه ونحوه (بعدُ بُدُو صلاحه).

فصل

(و) يجبُ (فيما سُقِيَ بلا كُلفَةِ) أي: مشقَّةٍ ومَؤُونَةٍ، كالغيثِ، والشَّيْوَحِ^(٣)، والبَعْلِ الشاربِ بعروقه (العُشْرِ) وهو واحدٌ من عشرة.

(١) في (ح) و(ز) و(س): «وتمر».

(٢) قال الجوهرى: البطم: الحبة الخضراء، وقال الخليل: البطم: شجرة الحبة الخضراء، والواحد: بطمة. «المطلع» ص ١٣١.

(٣) الشيوخ: جمع سَيْح، وهو الماء الجاري على وجه الأرض. «كشاف القناع» ٢/ ٢٠٩.

وما سُقي بها نصفه، وبهما سواء ثلاثة أرباعه.

وإذا اشتدَّ حبٌّ، أو بدا صلاحُ ثمرٍ، وجبَتْ، لكن لا تستقرُّ إلا بجعلٍ بيديرٍ ونحوه، فإن تَلَفَ قبله بلا تفريطٍ، سقطت.

(و) يَجِبُ في (ما سُقي بها) أي: بالكلفة، كدُولَابٍ تُديرُه البقرُ، ونواضح^(١) يُستَقَى عليها (نصفه) أي: نصفُ العشر؛ لقوله ﷺ في حديث ابن عمر: «وما سُقي بالنضح، نصفُ العشر» رواه البخاري^(٢).

(و) يَجِبُ فيما سُقي (بهما) أي: بالكلفة وبدونها (سواء) أي: نصفين نفعاً ونُموً (ثلاثة أرباعه) أي: أرباعِ العُشر.

قال في «المبدع»^(٣): بغيرِ خلافٍ نعلمه.

فإن تفاوتَ السَّقْيُ بكلفةٍ وغيرها، فالاعتبارُ بأكثرهما نفعاً ونُموً، ومع الجهل، العُشر.

(وإذا اشتدَّ حبٌّ، أو بدا صلاحُ ثمرٍ، وجبَتْ) الزكاة؛ لأنه إذنٌ يُقَصَّدُ للأكلِ والاحتياجاتِ، كاليابس. فلو بَاعَ الحبُّ أو الثمرة، أو تَلَفَا بتعديهِ بَعْدُ، لم تَسْقُط. وإن قَطَعَهُما، أو باعَهُما قبله، فلا زكاةٌ إن لم يَقْصِدِ الْفِرَارَ منها.

(لكن لا تستقرُّ) الزكاة، أي: وجوبُها (إلا بجعلٍ) الحبِّ والثمر (بيديرٍ ونحوه) وهو موضعُ تَشْمِيسِهِ وتَبْيِيسِهِ؛ لأنه قبلَ ذلك في حُكْمِ مَالٍ تَثَبَّتِ الْيَدُ عليه.

(فإن تَلَفَ) الحبُّ أو الثمرُ (قبله) أي: قبلَ جَعْلِهِ في نحو البَيْدَرِ (بلا تفريطٍ) منه ولا تَعَدُّ (سَقَطَتْ) لأنها لم تستقرَّ.

وإن تَلَفَ البعضُ، فإن كان قبلَ الوجوبِ، زَكَّى الباقي إن بلغَ نصاباً، وإلا، فلا. وإن كان بعده، زَكَّى الباقي مُطْلَقاً، حيثُ بَلَغَ مع التالفِ نصاباً.

(١) جمع ناضح، يقال: نضح البعيرُ الماء: حَمَلَهُ من نهرٍ أو بئرٍ لسقي الزرع. «المصباح المنير» (نضح).

(٢) في «صحيحه» (١٤٨٣) عن ابن عمر رضي الله عنهما، وسلف طرفه ص ٢٧٣.

(٣) ٣٤٧/٢.

والزكاة على مستأجرٍ ومُستعيرٍ، دون مالك.

ويجتمع عُشرٌ وخراجٌ في خراجية.

وفي العسل إذا كان عشرة أفراقٍ عُشره، أخذه من ملكه أو مواتٍ.

وفي المغنن إن بلغ نصاباً رُبُع العُشر.

ويلزم إخراجُ حَبٍّ مصفًى، وثمرٍ يابساً^(١). ويَحْرُمُ شراءُ زكاته أو صدقته، ولا تَصَحُّ^(٢).

(والزكاة) في زرع أرضٍ مستأجرة أو مستعارة، تَجِبُ (على مستأجرٍ ومُستعيرٍ)

للأرض (دونَ مالكِ) لها؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤١].

(ويجتمعُ عُشرٌ) أي: زكاةٌ (وخراجٌ في) أرضٍ (خراجية)^(٣) فالزكاة: في الخارج

من الأرض. والخراج: أجرٌ للأرض^(٤)، لكن لا زكاةٌ في قَدْرِ الخراج، إن لم يكن له مالٌ آخر.

(و) يَجِبُ (في العسل إذا كان عشرة أفراقٍ) جمع فَرَقٍ - بفتح الرَّاء - وهو سِتَّةُ

عشرٍ رِطلاً عراقياً (عُشره) أي: عُشرُ العسل. قال الإمام: أذهبُ إلى أنَّ في العسل

زكاةُ العُشر؛ قد أخذَ عمرٌ منهم الزكاة^(٥). فتجبُ زكاةُ العسل إذا بلغَ مئةً وستين رِطلاً

عراقياً فأكثر، وهي ثلاثون صاعاً، سواءً (أخذه من ملكه أو مواتٍ) كرؤوسِ الجبال.

(و) يَجِبُ (في المغنن إن بلغ نصاباً) بعد سَبْكٍ وتصفية (رُبُع العُشر) من عينٍ

نقيدٍ، وقيمةٍ غيره، إن كان المُخرجُ له من أهلٍ وجوبُ الزكاة.

(١) في (م): «يابس».

(٢) في (ح) و(ز) و(س): «ولا يصح».

(٣) الأرض الخراجية ثلاثة أضرب: ما فتحت عَنوةً ولم تقسم، والثانية: ما جلا عنها أهلها خوفاً مئاً، والثالثة: ما صولحوا على أنَّها لنا، وتقرها معهم بالخراج. «شرح منتهى الإرادات» ٢/ ٢٤٤.

(٤) في (م): «الأرض».

(٥) ذكره عبد الله في «مسائل الإمام أحمد» ٢/ ٥٦٢، وأبو داود في «مسائل الإمام أحمد» ص ٧٩ مختصراً. وخبر أخذ عمرَ الزكاة من العسل أخرجه عبد الرزاق (٦٩٧٠).

وفي الرُّكاز - ما وُجد من دُفنِ الجاهليَّة - الخُمُسُ، قلَّ أو كَثُر.

(و) يجبُ (في الرُّكاز) وهو (ما وُجد من دُفنِ الجاهليَّة) بكسرِ الدَّال، أي: مدفونهم، أو مَنْ تقدَّم مِنْ كُفَّارٍ، عليه أو على بعضه علامةُ كفرٍ، فقط (الخُمُسُ) سواء (قلَّ) الرُّكازُ (أو كَثُر) ولو عَرَضاً^(١)؛ لقوله ﷺ: «وفي الرُّكازِ الخُمُسُ» متفقٌ عليه عن أبي هريرة^(٢).

وَيُصْرَفُ مَصْرَفَ الْفَيِّءِ الْمُطْلَقِ لِلْمَصَالِحِ كُلِّهَا. وباقيه لَوَاجِدِهِ، ولو أَجْبَرًا لغير طلبه^(٣).

وإن كان على شيءٍ منه علامةُ المسلمين، فَلَقَطَّةٌ، وكذا إن لم تكن عليه علامةٌ.

(١) أي: غير نقد. «معونة أولي النهى» ٧٦٧/٢.

(٢) «صحيح» البخاري (١٤٩٩)، و«صحيح» مسلم (١٧١٠)، وهو أيضاً عند أحمد (٧٢٥٤).

(٣) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: لغير طلبه، أي: الرُّكاز. انتهى تقرير».

يجبُ في الذهب إذا بَلَغَ عشرين مثقالاً، وفي الفضة إذا بلغت مئتي درهم خالصةً، ربعُ عَشْرِهِمَا.

أي: الذهب والفضة.

(يجبُ في الذهب إذا بَلَغَ عشرين مثقالاً، وفي الفضة إذا بلغت مئتي درهم خالصةً) من الغش، ^(١) وفاعلُ: «يجب» قوله ^(١): (ربعُ عَشْرِهِمَا) أي: الذهب والفضة؛ لحديث ابن عمر وعائشة مرفوعاً: «أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ مِنْ كُلِّ عَشْرِينَ مِثْقَالاً نِصْفَ مِثْقَالٍ» رواه ابن ماجه ^(٢). وعن عليّ نحوه ^(٣). وحديث أنس مرفوعاً: «في الرِّقَّةِ ^(٤) ربعُ العَشْرِ» متفقٌ عليه ^(٥).

والاعتبار بالدرهم الإسلامي الذي وزنه ستَّة دوانق.

والدَّانِقُ: حَبَّتَا خَرْوُبٍ، فالدرهم: ثنثا عشرة حَبَّة خَرْوُبٍ ^(٦)، وهو ^(٧) أي: الدرهم ^(٧): نصف مثقالٍ وخُمُسُهُ. فالمِثْقَالُ: درهمٌ وثلاثة أسباع درهم. فالعشرون مثقالاً: ثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم، وبدينار الوقت الآن الذي زَنَتْهُ درهمٌ وثمَنٌ: خمسة وعشرون ديناراً وسُبعاً دينارٍ وتُسْعُهُ.

وبيانُ ذلك: أَنَّ الخمسة والعشرين ديناراً فيها من الدراهم خمسة وعشرون درهماً

(١-١) ليست في الأصل (س) و(م).

(٢) في «سننه» (١٧٩١) بلفظ: «من كل عشرين ديناراً، فصاعداً، نصف دينار...». قال البوصيري في «مصباح الزجاجاة» ١/٣١٦: هذا إسنادٌ فيه إبراهيم بن إسماعيل، وهو ضعيف.

(٣) أخرجه أبو داود (١٥٧٣).

(٤) الرِّقَّة: مثل الورق: وهي الدراهم المضروبة. «المصباح المنير» (ورق).

(٥) «صحيح» البخاري (١٤٥٤)، ولم تقف عليه عند مسلم في «صحيحه».

(٦) في (ز): «خرونوب» في الموضعين، وهما بمعنى، نبَّت معروف، واحدته: خَرْنُوبَةٌ وخَرْنُوبَةٌ. «لسان العرب» (خرب).

(٧-٧) ليست في الأصل (س) و(ز).

وَيُضَمُّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ فِي تَكْمِيلِ نَصَابٍ، وَيُخْرَجُ عَنْهُ بِالْقِيَمَةِ، . . .

صحيحة، وفيها خمسة وعشرون ثُمْنِ دِرْهَمٍ، ^(١) وهي ثلاثة دراهم وثمان درهم ^(١)، فمجموعها ثمانية وعشرون درهماً وثمان درهم. وذلك يَنْقُصُ عَنْ دَرَاهِمِ ^(٢) النَّصَابِ - ^(٣) التي ذكرها ^(٣) - أربعة أسباع دِرْهَمٍ، إِلَّا ثُمْنِ دِرْهَمٍ، فَتَبْسُطُ الدَّرْهَمَ مِنْ مَخْرَجِ سُبُعِ الثُّمَنِ، وَهُوَ سِتَّةٌ وَخَمْسُونَ، فَتَأْخُذُ أَرْبَعَةَ أَسْبَاعِهَا، اثْنَيْنِ وَثَلَاثَيْنِ، وَتُسْقِطُ مِنْهَا ثُمْنُ الدَّرْهَمِ، وَهُوَ سَبْعَةٌ، فَيَبْقَى ^(٤) خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ جُزْءاً مِنْ سِتَّةٍ وَخَمْسِينَ جُزْءاً مِنَ الدَّرْهَمِ، وَهِيَ قَدْرُ نَقْصِ الْخَمْسَةِ وَالْعِشْرِينَ دِينَاراً ^(٥) بِدِينَارِ الْوَقْتِ ^(٥) عَنْ دَرَاهِمِ ^(٦) النَّصَابِ، فَإِذَا أُرِدَتْ نِسْبَةُ قَدْرِ هَذَا النِّقْصِ مِنَ الدِّينَارِ، فَرِزْدُ عَلَى بَسْطِ الدَّرْهَمِ ثُمْنَهُ؛ لِأَنَّ دِينَارَ الْوَقْتِ وَزْنُهُ - ^(٥) كَمَا تَقَدَّمَ ^(٥) - دِرْهَمٌ وَثُمْنٌ، فَتَزِيدُ عَلَى السِتَّةِ وَالْخَمْسِينَ ثُمْنَهَا سَبْعَةً، يَجْتَمِعُ ثَلَاثَةٌ وَسِتُّونَ، ثُمَّ انْسَبِ الْخَمْسَةَ وَالْعِشْرِينَ جُزْءاً مِنْهَا، تَجِدْهَا سُبْعِينَ وَتُسْعَاً، كَمَا تَقَدَّمَ فَتَأْمَلُ.

ويزكى مغشوش، إذا بَلَغَ خَالِصُهُ نَصَاباً وَزناً ^(٧).

(وَيُضَمُّ أَحَدُهُمَا) أَي: الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ (إِلَى الْآخَرِ فِي تَكْمِيلِ نَصَابٍ) بِالْأَجْزَاءِ لَا بِالْقِيَمَةِ، فَلَوْ مَلَكَ عَشْرَةَ مِثْقَالٍ وَمِثَّةَ دِرْهَمٍ، فَكُلُُّ مِنْهُمَا نِصْفُ نَصَابٍ، وَمَجْمُوعُهُمَا نَصَابٌ (وَيُخْرَجُ) ^(٨) كُلُُّ مِنْهُمَا (عَنْهُ) أَي: عَنِ الْآخَرِ (بِالْقِيَمَةِ) فَلَوْ كَانَ عَنْدهُ أَرْبَعُونَ دِينَاراً، فَالْوَاجِبُ فِيهَا دِينَارٌ أَوْ قِيَمَتُهُ مِنَ الْفِضَّةِ، وَكَذَا عَكْسُهُ.

(١-١) ليست في الأصل (س) و(ز).

(٢) ليست في الأصل (س)

(٣-٣) ليست في الأصل (س).

(٤) في (م): «فتبقى».

(٥-٥) ليست في الأصل (س) و(م).

(٦) ليست في الأصل (س) و(م).

(٧) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: وزناً، احترز به عن القيمة. انتهى تقرير».

(٨) جاء في هامش (س): «ما نصه: «قوله: ويخرج، بالبناء للمفعول، نائبه ما قدره الشارح، وهو «كُلُّ».

انتهى تقرير المؤلف».

ويباحُ لذكرٍ من فضةٍ خاتمٍ، وقيعةُ سيفٍ،

الهداية

(و) تُضمُّ (قيمةُ العُروضِ) أي: عُروض التجارة (إليهما) فمن له عشرةُ مثاقيل، ومتاعٌ قيمتهُ عشرةُ أخرى. أو له مئةُ درهم، ومتاعٌ قيمته مثلهما، ضمَّ كلا منهما إلى الآخر. ولو كان له ذهبٌ وفضةٌ وعُروضٌ، ضمَّ الجميعَ في تكميلِ النصاب.

ويُضمُّ جيدُ كُلِّ جنسٍ ومضروبُهُ إلى رديئه وتبْره، ويُخرجُ من كُلِّ نوعٍ بحصته، والأفضلُ من الأعلى، ويجزئُ رديءٌ عن أعلى مع الفضل.

(ويباحُ لذكرٍ من فضةٍ خاتمٌ) لأنه ﷺ اتخذَ خاتماً من ورق. متفقٌ عليه^(١). والأفضل^(٢) جعلُ قصه^(٣) مما يلي كفه.

وله جعلُ قصه منه ومن غيره. والأولى في يساره، وكُره بسبابةٍ ووسطى، وأن يُكتبَ عليه ذِكرُ الله تعالى: قرآنٌ أو غيره.

ولو اتخذَ لنفسه عدَّةَ خواتيم^(٤)، لم تسقط الزكاةُ فيما خرجَ عن العادة، إلا أن يتخذَ ذلك لولده أو عبده.

(و) يباحُ له (قيعةُ سيفٍ) وهي: ما يُجعلُ على طَرفِ القبضة، قال أنس: «كانت قبيعةُ سيفِ رسولِ الله ﷺ فضةً»^(٥).

(١) «صحيح» البخاري (٥٨٦٥)، و«صحيح» مسلم (٢٠٩١): (٥٥) عن ابن عمر رضي الله عنهما. وهو عند أحمد أيضاً (٤٦٧٧).

(٢) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: والأفضل... إلخ. وهو أن يجعل قصه نحو ظهر يده. وقوله: منه ومن غيره. المراد: ما عدا الذهب. انتهى تقرير المؤلف».

(٣) فصل الخاتم: ما يُركَّب فيه من غيره. «المصباح المنير» (فصص).

(٤) في (ز) و(م): «خواتم».

(٥) أخرجه أبو داود (٢٥٨٣) و(٢٥٨٥)، والترمذي (١٦٩١)، والنسائي ٢١٩/٨. قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، وهكذا روي عن همام، عن قتادة، عن أنس. وقد روى بعضهم عن قتادة عن سعيد ابن أبي الحسن قال: كانت قبيعة سيف رسول الله ﷺ من فضة. اهـ وهذه الرواية عند أبي داود (٢٥٨٤)، والنسائي ٢١٩/٨ ورجحها على رواية الرفع كما في «تحفة الأشراف» ٣٠١/١. وأخرجه النسائي ٢١٩/٨ من حديث أبي أمامة، وصححها ابن حجر في «التلخيص الحبير» ٥٢/١.

وَحِلْيَةُ مُنْطَقَةٍ، وَنَحْوُهَا.

وَمِنْ ذَهَبٍ قَبِيْعُهُ سَيْفٌ، وَمَا دَعَتْ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ، كَأَنْفٍ.
وَلِنِسَاءٍ مِنْهُمَا مَا جَرَتْ عَادَتُهُنَّ بَلْبُسِهِ وَلَوْ كَثُرَ.

(و) يُبَاحُ لَهُ (حِلْيَةُ مُنْطَقَةٍ) وَهِيَ مَا يُشَدُّ بِهِ الْوَسْطُ، وَتُسَمَّىهَا الْعَامَّةُ حِيَاصَةً. وَاتَّخَذَ الصَّحَابَةُ الْمَنَاطِقَ مُحَلَّاتٍ بِالْفِضَّةِ. (وَنَحْوُهَا) أَي: الْمَذْكُورَاتِ، كَحِلْيَةِ جَوْشَنِ^(١)، وَخُوْدَةٍ، وَخُفٍّ، وَرَّانٍ^(٢)، وَحَمَائِلِ سَيْفٍ^(٣).

وَلَا يُبَاحُ غَيْرُ ذَلِكَ كَتَحْلِيَةِ الرُّكَابِ، وَلِبَاسِ الْخَيْلِ، كَاللُّجْمِ^(٤)، وَتَحْلِيَةِ دَوَاةٍ، وَمِقْلَمَةٍ^(٥)، وَمُشْطٍ، وَمُكْحَلَةٍ، وَمِيلٍ، وَمِرَاةٍ، وَقَنْدِيلٍ.

(و) يُبَاحُ لَذَكْرٍ (مِنْ ذَهَبٍ قَبِيْعُهُ سَيْفٍ) لِأَنَّ عَمَرَ كَانَ لَهُ سَيْفٌ فِيهِ سَبَائِكُ مِنْ ذَهَبٍ^(٦) (وَمَا دَعَتْ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ كَأَنْفٍ) وَرَبِطَ أَسْنَانٍ؛ لِأَنَّ عَرْفَجَةَ بْنَ أَسْعَدٍ^(٧) قُطِعَ أَنْفُهُ يَوْمَ الْكَلَابِ، فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ فِضَّةٍ فَأَتَنَّتْ عَلَيْهِ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٨).

(و) يُبَاحُ (لِنِسَاءٍ مِنْهُمَا) أَي: الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ (مَا جَرَتْ عَادَتُهُنَّ بَلْبُسِهِ، وَلَوْ كَثُرَ) كَطُوقٍ، وَخَلْخَالٍ، وَمِقَالَدَ، وَتَاجٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَجِلُّ الذَّهَبُ وَالْحَرِيرُ»

(١) بَعْدَهَا فِي (ز): «وَهُوَ الدَّرْعُ».

(٢) الرَّانُ: كَالْخَفِّ، إِلَّا أَنَّهُ لَا قَدَمَ لَهُ، وَهُوَ أَطْوَلُ مِنَ الْخَفِّ. «الْقَامُوسُ» (رَيْن).

(٣) جَاءَ فِي هَامِشٍ (س) مَا نَصَّهُ: «قَوْلُهُ وَحَمَائِلِ سَيْفٍ، وَهِيَ الْحُلُقُ الَّتِي يَرِيبُ فِيهَا السَّيْرُ. انْتَهَى تَقْرِيرُ الْمَوْلَفِ».

(٤) فِي (م): «الْلُجْمُ».

(٥) الْمُقْلَمَةُ، بِالْكَسْرِ: وَعَاءُ الْأَقْلَامِ. «الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ» (قَلَم).

(٦) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ» (٣٢٥) وَفِيهِ سَعِيدُ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ هِشَامٍ، قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: ضَعِيفٌ. وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: أَرْجُو أَنْ لَا يَتْرَكَ. «مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» ١٥٨/٢.

(٧) فِي (م): «سَعْدٌ» وَهُوَ: عَرْفَجَةُ بْنُ أَسْعَدَ بْنِ كَرْبٍ، وَقِيلَ: ابْنُ صَفْوَانَ التَّمِيمِيُّ الْعَطَارْدِيُّ، لَهُ صَحْبَةٌ. «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» ٥٥٤/١٩.

(٨) فِي «سَنَنِهِ» (٤٢٣٢) وَ(٤٢٣٤)، وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً التِّرْمِذِيُّ (١٧٧٠)، وَالنَّسَائِيُّ ١٦٤/٨، وَأَحْمَدُ (١٩٠٠٦). قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. أهد. وَقَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ فِي «بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِيهَامِ» ٦٠٩/٤: لَا يَصِحُّ. أهد. وَالْكَلَابُ: اسْمُ مَاءٍ، وَكَانَ بِهِ يَوْمٌ مَعْرُوفٌ مِنْ أَيَّامِ الْعَرَبِ، بَيْنَ الْبَصْرَةِ

وَالْكُوفَةِ. «النِّهَايَةُ» (كَلْب).

ولا زكاة في حلي مباح، مُعَدَّ لاستعمال، أو إعاره.
وتجب في مُحَرَّم، وما أُعِدَّ لِكِرَاءٍ أو نفقة.

للإناث من أمتي، وحُرِّمَ على ذُكُورِها^(١). ويباح لهما تحلُّ بجوهرٍ ونحوه،
كياقوت^(٢).

وكرِهَ تختمُها بحديد، وصُفِّر^(٣)، ونحاسٍ، ورصاصٍ.

(ولا زكاة في حلي) ذكر أو أنثى (مباح، مُعَدَّ لاستعمال، أو إعاره)؛ لقوله ﷺ :
«ليس في حلي زكاة» رواه الطبراني عن جابر^(٤)، حتَّى ولو اتَّخَذَ الرجلُ حليَّ النِّساءِ
لإِعارَتِهِنَّ، أو بالعكس، إن لم يكن فراراً.

(وتجب) زكاة في حلي (مُحَرَّم) كسُرَج، ولِجَام، وآنية، (و) في (ما أُعِدَّ لِكِرَاءٍ أو
نفقة) إذا بَلَغَ نِصاباً وزناً؛ لأنَّها إِنَّمَا سَقَطَتْ فيما أُعِدَّ للاستعمال، بصرفه عن جهةِ
النِّماء، فيبقى ما عداه على مقتضى الأصل. فإن كان مُعَدَّاً لتجارة، وجبت الزكاة في
قيمه كغرض.

ومباح صناعة إذا لم يكن لتجارة، يُعتبر في نصاب بوزنه، وفي إخراج بقيمته.

(١) أخرجه الترمذي (١٧٢٠)، والنسائي ٨/١٦١ و١٩٠، وأحمد (١٩٥١٥) من حديث أبي موسى
الأشعري ؓ. قال الترمذي: حديث حسن صحيح. اهـ. وقال ابن حبان في «صحيحه» ١٢/٢٥٠ : لا
يصح. اهـ.

وأخرجه أبو داود (٤٠٥٧)، والنسائي ٨/١٦٠، وهو عند أحمد (٧٥٠) عن علي ؓ بنحوه، وحسنه
ابن المديني كما في «الأحكام الوسطى» للإشيلي ٤/١٨٤.
(٢) ليست في النسخ الخطية.

(٣) قال ابن سيده: الصُّفْر: ضربٌ من النحاس، وقيل: ما صفر منه، والصُّفْر لغة فيه عن أبي عبيدة وحده،
والضمُّ أجود، ونفى بعضهم الكسر. «المطلع» ص ١٣٣.

(٤) لم نقف عليه عند الطبراني في المعاجم الثلاثة، وأخرجه ابن الجوزي في «التحقيق» (٩٨١) ومال إلى
تصحيحه، وقال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» ٢/١٧٦ : روي أنه ﷺ قال: «لا زكاة في
الحلي» البيهقي في المعرفة [١٤٤/٦] من حديث عافية بن أيوب، عن الليث، عن جابر. ثم قال: لا
أصل له، وإنَّما يُروى عن جابر من قوله، وعافية، قيل: ضعيف، وقال ابن الجوزي: ما تعلم فيه
جرحاً، وقال البيهقي: مجهول، ونقل ابن أبي حاتم توثيقه عن أبي زرعة. اهـ.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٠٤٦) و(٧٠٤٨)، وابن أبي شيبة ٣/١٥٥، والدارقطني (١٩٥٥)، والبيهقي
٤/١٣٨ عن جابر ؓ موقوفاً. وصحَّح إسناده النووي في «المجموع» ٦/٣١.

باب زكاة العُروض

إذا بَلَغَتْ قيمَتُها نصابَ نقدٍ، ومَلَكَها بفعلِهِ بِنِيَّةِ التَّجَارَةِ، زَكَّيَ قيمَتُها، لا منها، فإنْ مَلَكَها بإرثٍ، أو بغيرِ نِيَّةِ التَّجَارَةِ، ثُمَّ نَوَاهَا لها، لم تَصِرْ لها. وتَقَوُّمٌ عِنْدَ الحَوْلِ بِالْأَحْظَ للفقراءِ من ذهبٍ أو فضَّةٍ. ومن اشترى عَرْضاً بنصابِ ائتمانٍ، أو عُروضٍ،

باب زكاة العُروض^(١)

جمع عَرْضٍ، بسكون الراء: وهو ما أُعِدَّ لبيعٍ وشراءٍ؛ لأجلِ رِبْحٍ، سُمِّيَ بذلك؛ لأنَّهُ يُعْرَضُ، لِيُباعَ ويُشترى، أو لأنه يُعرض ثُمَّ يَزُولُ.

(إذا بَلَغَتْ قيمَتُها) أي: العُروضِ (نصابَ نقدٍ) عشرين مثقالاً، أو منتي درهمٍ (ومَلَكَها بفعلِهِ) كبيعٍ، ونكاحٍ، وخُلْعٍ، وقَبُولِ هبةٍ، ووصيةٍ، واستردادٍ مبيعٍ (بِنِيَّةِ التَّجَارَةِ) عند التملُّك، أو استصحابِ حكمها فيما تعَوَّضَ عن عَرْضِها (زَكَّيَ قيمَتُها) لأنها محلُّ الوجوب لاعتبارِ النِّصابِ بها^(٢). و (لا) تُجْزِئُ الزكاةُ (منها) أي: العُروضِ (فإنْ مَلَكَها بـ) غير فعلِهِ كـ (إرثٍ، أو) مَلَكَها بفعلِهِ (بغيرِ نِيَّةِ التَّجَارَةِ، ثُمَّ نَوَاهَا لها، لم تَصِرْ لها) أي: للتجارة؛ لأنها خلافُ الأصلِ في العُروضِ، فلا تصيرُ لها بمجردِ النِّيَّةِ. إِلَّا حَلَّى لُبْسٍ، إذا نَوَاهُ لِفَتْنَةٍ، ثُمَّ نَوَاهُ لِتِجَارَةٍ، فَيُزَكِّيهِ.

(وتَقَوُّمٌ) عُروضٌ (عِنْدَ) تمام (الحَوْلِ بِالْأَحْظَ للفقراءِ) أي: أهلِ الزكاةِ، لا خصوصِ الفقراءِ، وإنَّما ذَكَرَهُمْ؛ جَرِياً عَلَى الغالبِ (من ذهبٍ أو^(٣) فضَّةٍ) فإنْ بَلَغَتْ قيمَتُها نصاباً بأحدِ النَقْدَيْنِ دُونَ الآخَرِ، اعتُبرَ ما تَبَلَّغَ به نصاباً، ولا يُعْتَبَرُ ما اشْتَرِيتَ به. (ومن اشترى عَرْضاً بنصابِ ائتمانٍ، أو) نصابِ (عُروضٍ) بَنَى عَلَى حَوْلِهِ

(١) في (م): «عروض التجارة».

(٢) جاء في هامش (س) ما نصه: «الضمير في قوله: لأنها، و: بها. عائدٌ على قيمتها. انتهى تقرير المؤلف».

(٣) في (م): «و».

(أو باعها) أي: العُروض (به) أي: بنصابٍ من أثمانٍ (بَنَى على حوله) لأنَّ وضعَ التَّجَارَةِ على التَّقْلُبِ والاستبدالِ بالعُروضِ^(١) والأثمانِ، فلو انقطعَ الحَوْلُ، لَبَطَلَتْ زَكَاةُ التَّجَارَةِ.

و(لا) يَبْنِي على الحولِ إنْ باعَ العُروضَ^(٢) أو اشتراها (بِ) نصابٍ (سائمةٍ) لاختلافهما في النَّصابِ والواجبِ، إلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ نصابَ سائمةٍ لتجارةٍ، بمثله لَقْنِيَّةٌ؛ لأنَّ السَّوْمَ سبَبٌ لِلزَّكَاةِ قُدِّمَ عليه زَكَاةُ التَّجَارَةِ^(٣)؛ لِقَوَّتِهَا، فبِزوالِ الْمُعَارِضِ يَثْبُتُ حُكْمُ السَّوْمِ؛ لظهوره.

(١) ليست في (م).

(٢) بعدها في (م): «بالعروض».

(٣) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: زكاة التجارة. نائب فاعل: قُدِّمَ. انتهى. تقرير».

باب زكاة الفطر

تَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فَضْلٌ عَنْ قُوَّتِهِ، وَقُوَّتِ عِيَالِهِ، وَمَا يَحْتَاجُهُ يَوْمَ الْعِيدِ وَلَيْلَتِهِ، مَا يَخْرُجُهُ.

باب زكاة الفطر

وهو اسمٌ مصدرٍ من أَفْطَرَ الصَّائِمُ إِفْطَارًا. والمرادُ بها: الصدقةُ عن البَدَن. وإضافتها إلى الفطر من إضافة الشيء إلى سببه.

(تَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ) من أهل البوادي وغيرهم، وتَجِبُ في مال يتيم؛ لقول ابن عمر: «قَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ»^(١)، أو صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ، وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَرَ^(٢) بِهَا أَنْ تُؤْتَى^(٣) قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ متفقٌ عليه، وَلَفْظُهُ لِلْبُخَارِيِّ^(٤).

(فَضْلٌ عَنْ قُوَّتِهِ، وَقُوَّتِ عِيَالِهِ، وَمَا يَحْتَاجُهُ) لِنَفْسِهِ، أَوْ لِمَنْ تَلَزَمَهُ مَوْثِقَتُهُ، مِنْ مَسْكِنٍ، وَعَبْدٍ، وَدَابَّةٍ، وَثِيَابٍ بِذَلِكَ^(٥)، وَنَحْوَ ذَلِكَ (يَوْمَ الْعِيدِ وَلَيْلَتِهِ).

وقوله: (مَا يَخْرُجُهُ) فاعل: «فَضْلٌ»، أي: زَادَ عَلَى مَا ذُكِرَ مَا يَجِبُ إِخْرَاجُهُ، وَهُوَ صَاعٌ - كَمَا سَيَأْتِي - عَنْ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ. وَإِنَّمَا اعْتُبِرَ أَنْ يَكُونَ فَاضِلًا عَنْ حَوَائِجِهِ الْأَصْلِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا أَهَمُّ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُهَا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَبْدَأْ بِنَفْسِكَ، ثُمَّ بِمَنْ تَعُولُهُ»^(٦)،^(٧)

(١) في النسخ: «ير»، والمثبت من المصادر.

(٢) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: وأمر... إلخ. هو محمولٌ على الندب. انتهى. تقرير المؤلف».

(٣) في «صحيح» البخاري (١٥٠٣): «تؤدى»، وورد لفظ: «تؤتى» عند ابن زنجويه في «الأموال» (٢٣٩٦)، والبيهقي ١٧٤/٤ - ١٧٥.

(٤) «صحيح» البخاري (١٥٠٣)، و«صحيح» مسلم (٩٨٤)، وهو عند أحمد (٥٣٣٩).

(٥) البذلة: مثال سيذرة، ما يمتحن من الثياب في الخدمة، والفتح لغة. «المصباح المنير» (بذل).

(٦) في (ح) و(م): «تقول».

(٧) قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» ٢/ ١٨٤: لم أره هكذا، بل في الصحيحين [البخاري (٥٣٥٥)، ومسلم (١٠٣٤)] من حديث أبي هريرة ؓ: «أفضل الصدقة ما كان عن ظهر غنى، واليدُ العليا خيرٌ من اليد السفلى، وأبدأ بمن تعول»، ولمسلم [برقم (٩٩٧)] عن جابر في قصة المدبر في بعض الطرق: «أبدأ بنفسك فتصدق عليها، فإن فضل شيء، فلاهلك». اهـ.

ولا يَمْنَعُهَا دَيْنٌ إِلَّا مَعَ طَلَبٍ. فَيُخْرِجُ عَنْ نَفْسِهِ وَعَمَّنْ يَمُونُهُ حَتَّى مِنْ تَبَرَّعَ بِمُؤُونَتِهِ رَمَضَانَ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ لَجَمِيعِهِمْ، بَدَأَ بِنَفْسِهِ، فَزَوْجَتِهِ، فَرَقِيقَهُ، فَأُمَّهُ، فَأَبِيهِ،

ولا يُعْتَبَرُ لَوْجُوبُهَا مِلْكُ نَصَابٍ.

وإن فَضَلَ بَعْضُ صَاعٍ، أَخْرَجَهُ.

(ولا يَمْنَعُ) وَجوبَ (سها دين) لأنها ليست واجبةً في المال (إلا مع طلب) الدين، فيُقدَّم عليها؛ لأنه أهمُّ.

(فَيُخْرِجُ) زكاةَ الفِطْرِ (عن نفسه) لما تقدَّم (وعَمَّنْ) أي: عن مُسلم (يَمُونُهُ) أي: يقومُ بِمُؤُونَتِهِ، أي: نفقته، من زوجة، وقريب، وخادم زوجة، إن لزمته مؤونته، وزوجة عبده، وقريبه الذي يلزمه إعفافه؛ لعموم قوله ﷺ: «أَدُّوا الفِطْرَةَ عَمَّنْ تَمُونُونَ»^(١) فتلزمه عن كل من يَمُونُهُ (حتى) فطرة (من) أي: شخص (تبرَّع بمؤونته) جميع (رمضان) فتلزم المتبرَّع؛ لعموم الحديث السابق، بخلاف ما لو تبرَّع بها بعض الشهر. ولا تلزمه فِطْرَةُ كافرٍ يَمُونُهُ، ولو عبداً، ولا أجيرٍ وظنَّ استأجرهما بطعامهما، ولا من وجبت نفقته في بيت المال، كلقيط.

(فإن لم يجد) مُخْرِجُ فِطْرَةٍ (لجميعهم) أي: لجميع من تلزمه فِطْرَتُهُ (بداً بنفسه) لأنَّ نفقة نفسه مقدَّمة، فكذا فِطْرَتُهَا (فزوجته) لوجوب نفقتها مطلقاً^(٢)، ولتأكدها؛ لأنها معاوضة (فرقيقه) لوجوب نفقته مع الإعسار، ولو مرهوناً، أو مغصوباً، أو غائباً، أو لتجارة، (فأُمَّه) لتقديمها في البرِّ (فأبيه) لحديث: مَنْ أْبْرَأَ يا رسول الله؟^(٣).

(١) أخرجه الدارقطني في «سننه» (٢٠٧٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» ١٦١/٤ عن ابن عمر رضي الله عنهما. قال الدارقطني: رفعه القاسم، وليس بقوي، والصواب موقوف. وقال البيهقي: إسناده غير قوي.

وأخرجه ابن أبي شيبة ١٧٢/٣، والدارقطني (٢٠٧٩) عن ابن عمر موقوفاً.

(٢) جاء في هامش (س) ما نصّه: «قوله: مطلقاً. أي: حال الإعسار والإيسار. انتهى. تقرير».

(٣) أخرجه أبو داود (٥١٣٩)، والترمذي (١٨٩٧)، وأحمد (٢٠٠٧٨) و(٢٠٠٤٨) عن معاوية بن حيدة، قال الترمذي: حديث حسن. وفي الباب عن أبي هريرة، وهو عند البخاري (٥٩٧١)، ومسلم (٢٥٤٨)، وأحمد (٨٣٤٤) و(٩٢١٨).

فولده، فأقرب في ميراث، وعبدٌ بين شركاء عليهم صاعٌ.
وتستحبُّ عن جنين، ولا تجبُ لزوجةٍ ناشزٍ.
ومن لزم غيره فطرته، فأخرج عن نفسه، أجزاً.

(فولده) لوجوب نفقته في الجملة (فأقرب في ميراث) لأنه أولى من غيره، فإن استوى
اثنان فأكثر، ولم يفضل إلا صاع، أقرع.

(وعبدٌ بين شركاء عليهم صاعٌ) بحسب ملكهم فيه، كنفقته. وكذا من وجبت فطرته
على اثنين فأكثر، يُوزع الصاع بينهم بحسب النفقة^(١).

(وتُستحبُّ) فطرةً (عن جنين) لفعل عثمان رضي الله عنه^(٢). ولا تجبُ عنه، كما لا تجبُ
الزكاة في أجنة السوائم.

(ولا تجبُ) فطرةً (لزوجته ناشزٍ) لأنه لا تجبُ نفقتها، وكذا من لم تجب نفقتها
لصغير ونحوه؛ لأنها كأجنبيّة، ولو حاملاً. ولا لأمّة^(٣) تسلمها ليلاً فقط، وتجبُ على
سيدها.

(ومن لزم غيره) بالتّصّب على المفعوليّة^(٤)، وقوله: (فطرته) فاعل، كزوجةٍ
وقريبٍ مُغسّرٍ (فأخرج عن نفسه) بلا إذنٍ من تلزمه (أجزاً) لأنه المخاطبُ بها ابتداءً،
والغيرُ مُتحمّلٌ، ومن أخرج عمن لا تلزمه فطرته بإذنه، أجزاً، وإلاً، فلا.

(١) جاء في هامش (س) ما نصّه: «قوله: بحسب النفقة. هي توزع على قدر الميراث كما يأتي، فكذا
الفطرة. انتهى تقرير».

(٢) أخرج ابن أبي شيبة في «مصنفه» ٢١٩/٣ عن حميد أن عثمان كان يعطي صدقة الفطر عن الحبل.
وأخرج حميد بن زنجويه في «الأموال» (٢٣٧٤) عن أبي قلابة قال: قال عثمان في صدقة رمضان: عن
الصغير والكبير، الحرّ والعبد، الذكر والأنثى، حتى ذكر الحمل... الخبر.

(٣) جاء في هامش (س) ما نصّه: «قوله: ولا لأمّة. أي: ولا لزوجة إذا كانت أمّة تأتيه ليلاً... إلخ. انتهى
تقرير المؤلف».

(٤) في (م): «المفعول به».

العمدة وتجبُ بغروبِ شمسِ ليلةِ الفطر، فمنُ أسلمَ، أو ملكَ عبداً، أو زوجةً، أو وُلدَ له بعدَه، لم تُلزِمُه فطرتهُ، وقبله، تُلزم. وتجوِّزُ قبلَ العيدِ بيومَينِ فقط، ويومَ العيدِ قبلَ الصَّلَاةِ أَفضَلُ، وتُكرهُ في باقيه، ويأثمُ مؤخَّرها عنه،

الهداية (وتجبُ) فِطْرَةٌ (بغروبِ شمسِ ليلةِ) عيد (الفطر) لإضافتها إلى الفِطْرِ، والإضافةُ تقتضي الاختصاصَ والسببيَّةَ.

وأوَّلُ زمنٍ يُقصدُ فيه الفِطْرُ من جميعِ رمضان مغيبُ الشمسِ من ليلةِ الفطر. (فمنُ أسلمَ) بعدَ الغروبِ (أو ملكَ عبداً) بعدَه (أو) تزوَّجَ (زوجةً) ودخلَ بها بعدَ الغروبِ (أو وُلدَ) بالبناء للمفعول (له) وَلَدٌ (بعدَه) أي: بعدَ الغروبِ (لم تُلزِمُه فِطْرتهُ) في جميعِ ذلك؛ لعدمِ وجودِ سببِ الوجوبِ. (و) إِنْ وُجِدَتْ هذه الأشياءُ (قبلَه) أي: قبلَ الغروبِ (تُلزِمُ) الفِطْرَةَ لمن دُكِرَ؛ لوجودِ السَّببِ.

(وتجوِّزُ) فِطْرَةً، أي: يجوزُ إخراجُها مُعَجَّلَةً (قبلَ العيدِ بيومَينِ فقط) لما رَوَى البخاريُّ بإسناده عن ابنِ^(١) عمر: فَرَضَ رسولُ الله ﷺ صَدَقَةَ الفِطْرِ من رمضان، وقال في آخره: وكانوا يُعْطُونَ قبلَ الفِطْرِ بيومٍ أو يومينِ^(٢).

وعُلمَ من قوله: «فقط» أنها لا تُجزئُ قبلَهما؛ لقوله ﷺ: «أَغْنَوْهُمْ عن الطَّلَبِ في هذا اليومِ»^(٣). ومتى قَدَّمَهَا بالزمنِ الكثير، فَاتَ الإغناء المذكور.

(و) إخراجُها (يومَ العيدِ قبلَ) مُضِيِّهِ إلى (الصَّلَاةِ أَفضَلُ) لحديثِ ابنِ عمر السابقِ أوَّلَ البابِ^(٤) (وتُكرهُ في باقيه) أي: باقي يومِ العيدِ بعدَ الصَّلَاةِ (ويأثمُ مؤخَّرها عنه) أي: عن يومِ العيدِ؛ لمخالفتهِ أمرَه ﷺ بقوله: «أَغْنَوْهُمْ في هذا اليومِ» رواه الدَّارِقُطْنِيُّ.

(١) ليست في الأصل (س) و(ز) و(م).

(٢) «صحيح» البخاري (١٥١١).

(٣) أخرجه الدارقطني (٢١٣٣)، والبيهقي ١٧٥/٤، ولفظة: «الطلب» لم ترد عند الدارقطني، ووردت عند البيهقي بلفظ: «طواف». وفي إسناده: أبو معشر، قال عنه ابن حزم في «المحلى» ١٢١/٦: وأبو معشر المدني هذا: نجيب، مطرح، يُحدِّثُ بالموضوعات عن نافع وغيره.

(٤) ص ٢٨٧.

والواجب صاع بُرٍّ، أو شعيرٍ، أو تمرٍ، أو زبيبٍ، أو أقيطٍ، فإنْ عِدِمَتْ، أجزأ ما يُقتات من حبٍّ وثمرٍ، لا خبزٌ ولا معيبٌ، ولا القيمة.

(ويقضي) بها مؤخرها بعد يوم العيد؛ لبقائها في ذمته.

(والواجب) في الفِطْرَةِ عن كلِّ شخصٍ (صاعٌ) أربعة أمداد، وتقدّم في الغُسل^(١)، من (بُرٍّ أو شعيرٍ) أو دقيقهما أو سويقهما (أو) صاعٌ من (تمرٍ، أو زبيبٍ، أو أقيطٍ) يُعمل من اللَّبن المخيض؛ لقول أبي سعيد الخدري: «كُنَّا نخرج زكاةَ الفطر إذا كان فينا رسولُ الله ﷺ صاعاً من طعام، أو صاعاً من شعيرٍ، أو صاعاً من تمرٍ، أو صاعاً من زبيبٍ، أو صاعاً من أقيطٍ» متفقٌ عليه^(٢).

والأفضل تمرٌ، فزبيبٌ، فبرٌّ، فأنفع^(٣)، فشعيرٌ، فدقيقهما، فسويقهما، فأقيطٌ (فإنْ عُدِمَتْ) الخمسة المذكورة (أجزأ ما يُقتات من حبٍّ وثمر^(٤)) كذرةٍ، ودُخنٍ، وأرزٍ، وعدسٍ، وتينٍ يابسٍ.

و(لا) يُجزئ (خبزٌ) لخروجه عن الكيل والادّخار (ولا) يُجزئ (معيبٌ) كمُسوسٍ، ومبلولٍ، وقديمٍ تغيّر طعمه، وكذا مختلطٌ بكثيرٍ ممّا لا يُجزئ، فإنْ قلَّ، زاد بقدر ما يكون المصْفى صاعاً. وكان ابنُ سيرين يُحبُّ أن ينقّي الطعام. قال أحمد: وهو أحبُّ إليَّ^(٥).

(ولا) يُجزئ إخراج (القيمة) كالزكاة.

(١) ١٤٣/١.

(٢) «صحيح» البخاري (١٥٠٨)، و«صحيح» مسلم (٩٨٥).

(٣) أي: في اقتياتٍ ودفع حاجة فقير. «شرح منتهى الإرادات» ٢/ ٢٩٠.

(٤) في (ز) و(م): «وتمر».

(٥) «مسائل صالح» ١٧/٣ (١٢٣٥).

(ويجوزُ إعطاء واحدٍ) من أهل الزكاة (ما) أي: فطرةً واجبةً (على جماعةٍ، كعكسه) بأن يُعطى الجماعةُ ما على واحدٍ، والأفضلُ أن لا ينقصَ مُعطى عن مُدِّ بُرٍّ، أو نصفِ صاعٍ من غيره. وإذا دفعها إلى مستحقِّها، فأخرجها آخذها إلى دافعها، جازَ، ما لم يكن حيلةً.

باب إخراج الزكاة

يجب فوراً إن أمكنَ بلا ضَرَرٍ.

ومن جَحَدَ وجوبها، كَفَر، إنْ عَلِمَ، أو عُرِفَ، فأَصْرَ، فَيُسْتَتَابُ ثلاثاً، ثُمَّ يُقْتَلُ وتُؤْخَذُ. وبخلاً، تُؤْخَذُ منه ويعزَّرُ.

وتجبُ في مالٍ صغيرٍ ومجنونٍ، ويخرج.....

بابُ إخراج الزكاة

(يجبُ) على من وجبت عليه زكاةُ إخراجها (فوراً) كَنَذَرِ مُطْلَقٍ وكَفَّارَةٍ؛ لأنَّ الأمرَ المطلقَ يقتضي الفوريةَ، ولأنَّ حاجةَ الفقيرِ ناجزةٌ، والتأخيرُ يُخِلُّ بالمقصود، وربما أدى إلى الفوات. ومحلُّ وجوبِ الفوريةِ (إنْ أمكنَ) إخراجُ (بلا ضَرَرٍ) كخوفِ رجوعِ ساعٍ، أو على نفسه أو ماله أو نحوه.

وله تأخيرُها لأشدَّ حاجةً، وقريبٍ، وجارٍ، ولتَعَذُّرِ إخراجها من المال؛ لغيبَةِ ونحوها.

(ومن جَحَدَ وجوبها) أي: الزكاة (كفَر، إنْ عَلِمَ) وجوبها (أو) كان جاهلاً و (عُرِفَ، ف) عُرِفَ، و (أَصْرَ، فَيُسْتَتَابُ ثلاثاً، ثُمَّ يُقْتَلُ) كفراً؛ لردَّته بتكذيبه لله ورسوله، ولو لم يمتنع من أدائها (وتُؤْخَذُ) الزكاة ممن دُكِرَ؛ لوجوبها عليه قبل الردَّة.

(و) من منعها (بُخْلًا) من غير جَحْدٍ (تُؤْخَذُ منه) فقط قهراً، كدينٍ الآدمي، ولم يكفر (ويعزَّرُ) إنْ عَلِمَ تحريمَ ذلك، ويُقَاتَلُ إن احتجَّ إليه، ووضَّعها الإمامُ في مواضعها^(١). ولا يكفر بقتاله للإمام.

ومن ادَّعى أداءها، أو بقاءَ الحول، أو نَقَصَ النُّصَابِ، أو أنَّ ما بيده لغيره ونحوه، صُلِّقَ بلا يمين.

(وتجبُ) زكاةُ (في مالٍ صغيرٍ ومجنونٍ) لما تقدَّم (ويخرجُ)ها.....

(١) يعني: إن كان الإمام فاسقاً لا يصرفها في مصارفها، فهو علزُّ له في عدم دفعها إليه، فلا يعزَّره. (شرح منتهى الإرادات، ٢/ ٢٩٣).

وليئهما عنهما.

والأفضلُ جَعْلُ زكاةِ كُلِّ مالٍ في فقراءِ بلده، وَيَحْرُمُ نَقْلُهَا مَسَافَةً قَصِيرًا،
إِلَّا لضرورةٍ.
ويجوزُ تعجيلُها لحوْلَيْنِ فأقلَّ.

الهداية

(وليئهما) من ^(١) مالهما ^(٢) (عنهما) كَصَرَفِ نفقةٍ واجبةٍ عليهما؛ لأنَّ ذلك حقٌّ تَدْخُلُهُ
النِّبَاطَةُ، ولذلك صَحَّ التَّوَكُّلُ فِيهِ.

(والأفضلُ جَعْلُ زكاةِ كُلِّ مالٍ في فقراءِ بلده) ويجوزُ نَقْلُهَا إِلَى دُونِ مَسَافَةِ قَصِيرٍ
مِنْ بَلَدِ الْمَالِ؛ لِأَنَّهُ فِي حَكْمِ بَلَدٍ وَاحِدٍ (وَيَحْرُمُ نَقْلُهَا) أَيِ: الزَّكَاةِ إِلَى مَحَلٍّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
بَلَدِ الْمَالِ (مَسَافَةِ قَصِيرٍ) لِقَوْلِهِ ﷺ لِمَعَاذٍ لِمَا بَعَثَهُ لِلْيَمَنِ: «أَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ افْتَرَضَ
عَلَيْهِمْ صَدَقَةً، تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ، فَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ» ^(٣). بِخِلَافِ نَذْرِ، وَكَفَّارَةٍ،
وَوَصِيَّةٍ مُطْلَقَةٍ. فَإِنْ فَعَلَ، أَجْزَأَتْ، وَيَأْتِمُ (إِلَّا لضرورةٍ) كَأَن يَكُونَ فِي مَحَلٍّ لَا فُقَرَاءَ
فِيهِ، فَيَفْرُقُهَا فِي أَقْرَبِ بَلَدٍ إِلَيْهِ، وَلَوْ مَسَافَةً ^(٤)، وَكَخَائِفٍ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ، إِنْ فَرَّقَهَا
فِي بَلَدِهِ، فَيَفْرُقُهَا بِمَحَلٍّ لَا يَتَضَرَّرُ بِهِ.

(ويجوزُ تعجيلُها) أَيِ: الزَّكَاةِ، أَيِ: إِخْرَجُهَا قَبْلَ وَجوبِهَا (لِحوْلَيْنِ فأقلَّ) لِمَا
رَوَى أَبُو عُبَيْدٍ فِي «الْأَمْوَالِ» بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَعَجَّلَ مِنَ الْعَبَّاسِ صَدَقَةً
سِتِينَ ^(٥). وَيَعْضُدُهُ رَوَايَةُ مُسْلِمٍ: «فَهِيَ عَلَيَّ وَمِثْلُهَا» ^(٦).

(١) فِي (ح) وَ(ز) وَ(س): «فِي».

(٢) جَاءَ فِي هَامِشِ (س) مَا نَصَّهُ: «أَيِ: مَالِ الزَّكَاةِ، لَا غَيْرَهَا. انْتَهَى تَقْرِيرٌ».

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٩٥)، وَمُسْلِمٌ (١٩)، وَأَحْمَدُ (٢٠٧١) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) جَاءَ فِي هَامِشِ (س) مَا نَصَّهُ: «قَوْلُهُ: وَلَوْ مَسَافَةً. أَيِ: مَسَافَةِ قَصِيرٍ، فَحَذَفَ مِنْهُ لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ.
انْتَهَى تَقْرِيرُ الْمُؤَلِّفِ».

(٥) «الْأَمْوَالُ» (١٨٨٦)، وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً الْبَيْهَقِيُّ ١١١/٤ وَقَالَ: وَفِي هَذَا إِرسَالٌ بَيْنَ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ وَعَلِيٍّ
ﷺ. وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» ١٦٢/٢: رَجَالُهُ ثَقَاتٌ إِلَّا أَنَّ فِيهِ انْقِطَاعاً. اهـ.

(٦) «صَحِيحٌ» مُسْلِمٌ (٩٨٣) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَطْوُلاً، وَهُوَ أَيْضاً عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (١٤٦٨).

الهداية

وإنَّما يَجُوزُ تَعَجُّلُهَا، إِذَا كَمَلَ النُّصَابُ، لَا عَمَّا يَسْتَفِيدُهُ. وَإِذَا تَمَّ الْحَوْلُ
وَالنُّصَابُ نَاقِصٌ قَدَّرَ مَا عَجَّلَهُ، صَحَّ وَأَجْزَأُهُ. وَلَا يُسْتَحَبُّ التَّعَجُّيلُ.

(وَتُعْتَبَرُ النِّيَّةُ) مِنْ مُكَلَّفٍ (لِإِخْرَاجِهَا) أَيِ: الزَّكَاةِ؛ لِحَدِيثٍ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ
بِالنِّيَّاتِ»^(١). وَالْأَوَّلَى قَرْنُ النِّيَّةِ بِدَفْعٍ. وَلَهُ تَقْدِيمُهَا بِزَمَنِ يَسِيرٍ، كَصَلَاةٍ، فَيَنُوي الزَّكَاةَ،
أَوِ الصَّدَقَةَ الْوَاجِبَةَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

وإنَّ أُخِذَتْ مِنْهُ قَهْرًا، أَجْزَأَتْ ظَاهِرًا.

وإنَّ تَعَذَّرَ وَصُولُ إِلَى مَالِكَ؛ لِنَحْوِ حَبْسٍ؛ فَأَخَذَهَا الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ، أَجْزَأَتْ ظَاهِرًا
وَبَاطِنًا.

وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُفَرَّقَهَا بِنَفْسِهِ، وَيَقُولُ عِنْدَ دَفْعِهَا: اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا مَغْنَمًا، وَلَا تَجْعَلْهَا
مَغْرَمًا. وَيَقُولُ آخِذٌ: آجَرَكَ اللَّهُ فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَبَارَكَ لَكَ فِيمَا أَبْقَيْتَ، وَجَعَلَهُ لَكَ
ظُهُورًا.

(وَيَصَحُّ تَوَكِيلُ) مُسْلِمٍ ثَقَةٍ مُكَلَّفٍ؛ كَمَا فِي «شَرْحِ الْمُنْتَهَى»^(٢)، وَفِي «الْإِقْنَاعِ»^(٣):
يَصَحُّ تَوَكِيلُ مُمَيِّزٍ (فِيهِ) أَيِ: فِي إِخْرَاجِهَا. وَتُجْزِئُ نِيَّةُ مُوَكَّلٍ مَعَ قَرَبِ دَفْعٍ لِنَحْوِ فَقِيرٍ،
وَأَلَّا، نَوَى مُوَكَّلٌ عِنْدَ دَفْعِ لَوَكِيلِهِ، وَوَكِيلٌ عِنْدَ دَفْعٍ لِفَقِيرٍ.

وَمَنْ عَلِمَ أَوْ ظَنَّ أَهْلِيَّةَ آخِذٍ، كَرِهَ إِعْلَامُهُ بِهَا^(٤)؛ وَمَعَ عَدَمِ عَادَتِهِ بِأَخْذٍ، لَمْ يُجْزِئْهُ
الدَّفْعُ إِلَّا إِنْ أَعْلَمَهُ.

(١) سلف ٢٦٦/١.

(٢) ٨٩٨/٢.

(٣) ٤٥٩/١.

(٤) أي: كره أن يعلمه أنها زكاة. «شرح منتهى الإرادات» ٢/٢٩٩.

باب أهل الزكاة

وهم ثمانية، فقيرٌ: من لم يجد نصفَ كفايته.
ومسكينٌ: يجد نصفها أو أكثرها، ويُعطيان تمامَ كفايتهما مع عائلتهما
سنةً.
وعاملٌ عليها، كجانبٍ، وحافظٍ،

باب أهل الزكاة

الذين لا يجوزُ دفعُها إلى غيرهم
(وهم ثمانية) أصنافٍ؛ لقوله تعالى ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ الآية [٦٠ من سورة
التوبة].

أحدهم: (فقيرٌ) أشدُّ حاجةً من المسكين؛ لأنَّ الله تعالى بدأ به، وإنَّما يبدأ
بالأهمَّ فالأهمَّ، وهو (من لم يجد نصفَ كفايته) مع عائلته سنةً، بأن لم يجد شيئاً
أصلاً، أو وجد دونَ النصف. وإن تفرَّغَ قادرٌ على التكسُّب للعلم، لا للعبادة، وتعدَّر
الجمعُ، أُعطي.

(و) الثاني: (مسكينٌ) الذي (يجد نصفها) أي: نصفَ كفايته (أو) يجد (أكثرها،
ويُعطيان) بالبناء للمفعول، أي: يُعطى الفقيرُ والمسكينُ (تمامَ كفايتهما مع عائلتهما
سنةً) لأنَّ كلَّ واحدٍ من عائلتهما مقصودٌ دفعُ حاجته.

ويُقْلَدُ^(١) قولُ من ادَّعى عيالاً أو فقراً، ولم يُعرَفْ بغنى. ومن ملكَ ولو من اثمانٍ
مالاً يقومُ بكفايته، فليس بغنيٍّ.

الثالث: (عاملٌ عليها، كجانبٍ) أي: ساعٍ يبعثه الإمامُ لأخذِ زكاةٍ من أربابها (و)
ك (حافظٍ) لها وكاتبها وقاسمها.

(١) في (م): «ويقبل». وقوله: «ويقلد» أي: يُصدق، ولا يُكلف على إقامة بينة. «حاشية العنقري على
الروض المربع» ٤٠٤/١.

فِيُعْطَى قَدْرَ أَجْرَتِهِ.

وَمُؤَلَّفٌ: السَّيِّدُ الْمُطَاعُ فِي عَشِيرَتِهِ مِمَّنْ يُرْجَى إِسْلَامُهُ، أَوْ يُكَفَّفُ شَرُّهُ، أَوْ يُزَجَّى بِإِعْطَائِهِ قُوَّةَ إِيمَانِهِ، أَوْ إِسْلَامُ نَظِيرِهِ، فَيُعْطَى مَا يَحْصُلُ بِهِ تَأْلِيفُهُ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ.

وَمُكَاتَّبٌ، وَيُقَفَّفُ مِنْهَا أُسِيرٌ مُسْلِمٌ، وَيَجُوزُ شِرَاءُ عَبْدٍ بِزَكَاتِهِ فَيَعْتَقَهُ.
وَعَارِمْ.....

وَشُرْطُ كَوْنِهِ مُسْلِمًا مَكْلَفًا أَمِينًا كَافِيًا^(١)، مِنْ غَيْرِ الْقُرْبَى.

(فَيُعْطَى) كُلُّ مِمَّنْ ذَكَرَ (قَدْرَ أَجْرَتِهِ) مِنْهَا وَلَوْ غَنِيًّا. وَيَجُوزُ كَوْنُ حَامِلِهَا وَرَاعِيهَا مِمَّنْ مُنْعَهَا.

(و) الرَّابِعُ: (مُؤَلَّفٌ) وَهُوَ (السَّيِّدُ الْمُطَاعُ فِي عَشِيرَتِهِ مِمَّنْ يُرْجَى إِسْلَامُهُ، أَوْ يُرْجَى (أَنْ يُكَفَّفَ شَرُّهُ) بِإِعْطَائِهِ مِنَ الزَّكَاةِ (أَوْ يُزَجَّى بِإِعْطَائِهِ قُوَّةَ إِيمَانِهِ، أَوْ إِسْلَامُ نَظِيرِهِ) أَوْ جَبَائِئُهَا مِمَّنْ لَا يُعْطِيهَا، أَوْ دَفْعُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ.

(فَيُعْطَى) مُؤَلَّفٌ (مَا يَحْصُلُ بِهِ تَأْلِيفُهُ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ) أَي: إِلَى إِعْطَائِهِ، فَتَرْكُ عَمْرٍ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ إِعْطَاءَهُمْ^(٢)؛ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ فِي خِلَافَتِهِمْ، لَا لِسُقُوطِ سَهْمِهِمْ.

(و) الْخَامِسُ: (مُكَاتَّبٌ) فَيُعْطَى وَفَاءً دِينَهُ؛ لِعَجْزِهِ عَنْهُ، وَلَوْ قَبْلَ حُلُولِ نَجْمٍ، أَوْ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى كَسْبٍ.

(و) يَجُوزُ أَنْ (يُقَفَّفَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ. أَي: يُخْلَصُ (مِنْهَا) أَي: مِنَ الزَّكَاةِ (أُسِيرٌ مُسْلِمٌ، وَيَجُوزُ شِرَاءُ عَبْدٍ) لَا يَعْتَقُ عَلَيْهِ (بِزَكَاتِهِ، فَيَعْتَقَهُ) لَا أَنْ يَعْتَقَ قَنَّهُ، أَوْ مُكَاتَّبَهُ عَنْهَا.

(و) السَّادِسُ: (عَارِمْ) وَهُوَ نَوْعَانِ:

(١) جَاءَ فِي هَامِشِ (س) مَا نَصَحَ: «قَوْلُهُ: كَافِيًا. أَي: قَادِرًا عَلَى الْعَمَلِ. انْتَهَى».

(٢) أَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» ٥٢٢/١١ أَنَّ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ حِينَ أَتَاهُ عَيْنَةُ بْنُ حِصْنٍ: «الْحَقُّ بَيْنَ

رَبِّكَ قَدْ شَلَّ فَلْيُؤَيِّنْ وَمَنْ شَلَّ فَلْيَكْفُرْ» [الكهف: ٢٩] أَي: لَيْسَ الْيَوْمَ مُؤَلَّفَةٌ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأَمِّ» ٧٣/٢: لَمْ يَبْلُغْنِي عَنْ عَمْرِو بْنِ عُمَرَ وَلَا عُثْمَانَ وَلَا عَلِيٍّ أَعْطَوْا أَحَدًا تَأْلَفًا عَلَى الْإِسْلَامِ.

الإصلاح ذات بَيْنٍ، ولو مع غنى، أو^(١) لنفسه مع فقره، ويُعطى ما
يُقضي به دينه، كمكاتب.

وغازٍ لا ديوان له يكفيه، فيعطى ما يحتاجه في غزوه، ويجوز في حج
فرض فقير وعمرته.

أحدهما: غارم (الإصلاح ذات بَيْنٍ) أي: وُضِل، بأن يَقَعَ بين جماعة عظيمة
كقبيلتين، أو أهل قريتين، تشاجر في دماء و^(٢) أموال، ويحدث بسببها الشُّحناء
والعداوة، فيتوسط الرجل بالصلح بينهما، ويلتزم في ذمته مالا عوضاً عما بينهما؛
ليُظْفَى الثائرة. فهذا قد أتى معروفاً عظيماً، فكان من المعروف حمله عنه من الصدقة؛
لئلا يُجحف ذلك بسادات القوم المصلحين، أو يوهن عزائمهم، فجاء الشرع بإباحة
المسألة فيها، وجعل لهم نصيباً من الصدقة (ولو مع غنى) إن لم يدفع من ماله.

النوع الثاني: ما أُشير إليه بقوله: (أو) تدّين (لنفسه) في شراء من كفار، أو مباح،
أو محرّم وتاب^(٣) (مع فقره، ويُعطى ما يقضي به دينه) ولو لله تعالى (كمكاتب) أي:
كما يُعطى مكاتب وفاء دين كتابته، كما تقدّم.

ولا يجوز - لمن دفع له لقضاء دينه - صرفه في غيره، ولو فقيراً. وإن دفع إلى غارم
لفقره، جاز أن يقضي منه دينه.

(و) السابع: (غازٍ) في سبيل الله تعالى، إذا كان (لا ديوان له يكفيه) أي: ليس له
فرض في بيت المال أصلاً، أو له دون ما يكفيه (فيعطى ما يحتاجه في غزوه) ذهاباً
وإياباً ولو غنياً.

(ويجوز) صرف زكاة (في حج فرض فقير، وعمرته) لأنهما من السبيل.

(١) في المطبوع: «ولو».

(٢) في (م): «أو».

(٣) أي: تدّين لشراء نفسه من كفار، أو تدّين لنفسه في شيء مباح، أو تدّين لنفسه في شيء محرّم، وتاب
منه. «شرح منتهى الإرادات» ٣١٦/٢.

وابن سبيلٍ مُنْقَطِعٍ بغيرِ بلده، فَيُعْطَى ما يوصلُهُ لبلده.
وَتُجْزَى لشخصٍ واحدٍ، ولقريبٍ من غيرِ عمودَي نسبِهِ، لا تلزُمُهُ
مؤونتهُ،
.....

(و) الثامن: (ابن سبيل) أي: مسافرٌ (منقطعٌ بغيرِ بلده) بسفرٍ مباحٍ، أو محرّمٍ
وتاب، دونَ مُنشئٍ لسفرٍ من بلده إلى غيرها^(١) (فَيُعْطَى) ابنُ السَّيْلِ (ما يوصلُهُ لبلده)
ولو وَجَدَ مُقْرِضاً.

وإنْ قَصَدَ بلداً، أو احتاجَ قبلَ وصولها^(٢)، أُعْطِيَ ما يَصِلُ به إلى البلدِ الذي
قَصَدَهُ، وما يرجعُ به إلى بلده.

وإنْ فَضَلَ مع ابنِ السبيل^(٣)، أو غازٍ، أو غارمٍ، أو مكاتبٍ، شيءٌ، رَدَّهُ. وغيرُهُم
يتصرفُ بما شاء، لِمَلِكِهِ له مُلْكاً مُسْتَقْراً.

(وَتُجْزَى) الزكاةُ (لشخصٍ واحدٍ) ولو غريمه، أو مكاتبه، إنْ لم يكن جيلةً؛ لأنَّهُ ﷺ
أمر بني زريقَ بِدَفْعِ صدقتِهِم إلى سلمةَ بنِ صخر^(٤). وقال لقبیصة: «أقم يا قبيصة حتى
تأتينا الصدقة، فنامر لك بها»^(٥).

(و) تُجْزَى (للقريب) مُزَكٌّ، إنْ كان (من غيرِ عمودَي نسبِهِ) وهما أضلُّه وفرعُه،
وكان أيضاً (لا تلزُمُهُ) أي: المزكِّي (مؤونته) أي: نفقهُ القريب الذي يريد دَفْعَ الزكاةِ

(١) في (م): «غيره».

(٢) في (م): «وصوله».

(٣) في (م): «سبيل».

(٤) هو الخزرجي البياضي، ويقال له: سليمان، وسلمة أصح، وهو الذي ظاهر من امرأته. «الإصابة» ٢٣٢/٤. وحديث دفع صدقة بني زريق إليه أخرجه عنه أبو داود (٢٢١٣)، والترمذي (٣٢٩٩)، وابن ماجه (٢٠٦٢)، وأحمد (١٦٤٢١). قال الترمذي: هذا حديث حسن، وقال محمد [يعني البخاري]: سليمان بن يسار لم يسمع عندي من سلمة بن صخر. اهـ. ورواه الترمذي (١٢٠٠) من طريق أخرى عن أبي سلمة ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان بإسناد صحيح متصل.

(٥) أخرجه مسلم (١٠٤٤)، وأحمد (١٥٩١٦) و(٢٠٦٠١).

له، وذلك كخاله وخالته. بل يسنُّ تفريقها في نحو هؤلاء على قدر حاجتهم، الأقرب فالأقرب؛ لقوله ﷺ: «صَدَقْتُكَ عَلَى ذِي الْقَرَابَةِ صَدَقَّةً وَصِلَّةً»^(١).

وعُلِمَ منه أنها لا تُجْزَى إلى أصله، كأبيه وأمه، وجدّه وجدّته من قبيلهما، وإن علّوا. ولا إلى فرعِهِ، كولدِهِ وإن سَفَلَ، من ولد الابن أو البنت، إلا أن يكونوا عُمَلَاءَ، أو مؤلَّفِينَ، أو غَزَاءَ، أو غارمين لذاتِ بَيْنٍ. وأنها لا تُجْزَى أيضاً إلى سائر من تلزمه نفقته، ما لم يكن عاملاً، أو غازياً، أو مؤلَّفاً، أو مكاتباً، أو ابن سبيل، أو غارماً لإصلاحِ ذاتِ بَيْنٍ.

وتجْزَى إلى من تبرّع بنفقته بضمّه إلى عياله، أو تعذّرت نفقته من زوج أو قريب بنحو غيبة أو امتناع.

و(لا) يجْزَى دفعها إلى (هاشمي) أي: مَنْ يُنسَبُ إلى هاشم، بأن يكون من سُلَّالته، فَدْخَلَ آلُ عباسِ بن عبد المطلب، وآلُ عليٍّ، وآلُ جعفرٍ، وآلُ عقيلٍ: أولاد أبي طالب بن عبد المطلب، وآلُ الحارث، وآلُ أبي لهبٍ، ابْنِي عبد المطلب؛ لقوله ﷺ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَنْبَغِي لِآلِ مُحَمَّدٍ، إِنَّمَا هِيَ أَوْ سَاخُ النَّاسِ» أخرجه مسلم^(٢).

لكن تُجْزَى إليه إن كان غازياً، أو غارماً لإصلاحِ ذاتِ بَيْنٍ، أو مؤلَّفاً.

و(و) لا إلى (مواليه) أي: الهاشمي؛ لقوله ﷺ: «مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ» رواه أبو داود والنسائي^(٣).

وعُلِمَ منه أنها تُجْزَى إلى بني المطلب ومواليهم، كما هو الأصح.

ولكلٍّ أَخَذَ صَدَقَةَ تَطَوُّعٍ، وَوَصِيَّةٍ، أَوْ نَذَرَ لْفَقِيرٍ، لَا كَفَّارَةَ.

(١) أخرجه الترمذي (٦٥٨)، والنسائي ٩٢/٥، وابن ماجه (١٨٤٤)، وأحمد (١٦٢٢٦) عن سلمان بن عامر الضبي. قال الترمذي: حديث حسن.

(٢) «صحيح» مسلم (١٠٧٢)، وهو عند أحمد أيضاً (١٧٥١٩) عن عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث.

(٣) «سنن» أبي داود (١٦٥٠)، و«سنن» النسائي ١٠٧/٥. وهو أيضاً عند الترمذي (٦٥٧)، وأحمد (٢٣٨٦٣) و(٢٣٨٧٢) و(٢٧١٨٢) عن أبي رافع.

وفقيرة تحت غني مُنفق، ولا عبد غير عامل، ولا زوج.
وإن أعطاها لمن ظنّه أهلاً، فبانَ خلافه، لم تُجزر، إلا غنياً ظنّه فقيراً.
وتستحبُّ صدقة تطوُّع بفاضل، وفي رمضان،

(و) لا إلى (فقيرة تحت غني مُنفق) ولا إلى فقير يُنفق عليه من وَجبت عليه نفقته من أقرابه؛ لاستغنائيهما بذلك.

(ولا) تُجزئ إلى (عبد) كامل رِقْ لِمُزْك أو غيره (غير عامل) أو مكاتب.

(ولا) إلى (زوج) فلا يُجزئها دفع زكاتها إليه، ولا بالعكس.

(وإن أعطاها لمن ظنّه أهلاً، فبانَ خلافه) كما لو دفعها لمن ظنّه مسلماً، فبانَ كافراً (لم تُجزر) عنه؛ لأنّه لا يخفى غالباً، وكدين الآدمي (إلا) إذا أعطاها (غنياً ظنّه فقيراً) فتجزئه؛ لأنَّ النبي ﷺ أعطى الرجلين الجَلْدَيْن، وقال: «إِنْ شِئْتُمَا أُعْطِيْتُكُمَا مِنْهَا، وَلا حَظَّ فِيهَا لَغَنِيٍّ، وَلا قَوِيٌّ مُكْتَسِبٌ»^(١).

وإن أعطاها لمن ظنّه غير أهل، فبانَ أهلاً، لم تُجزئه؛ لعدم جزومه بالنيّة حال الدّفع.

(وُتُسْتَحَبُّ صدقة تطوُّع) لأنَّ الله تعالى قد حثَّ عليها في كتابه العزيز في آيات كثيرة^(٢)، وقال ﷺ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَتُطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ، وَتَدْفَعُ مِيتَةَ الشُّوْءِ» رواه الترمذي وحسنه^(٣). وتكون (بفاضل) عن كفايته وكفاية من يُمونه؛ لقوله ﷺ: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ السُّفْلَى، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ، وَخَيْرُ الصَّدَقَةِ عَنْ ظَهْرِ غَنَى» متفق عليه^(٤).

(و) هي (في رمضان) وكلّ زمانٍ ومكانٍ فاضلٍ، كالعشر والحرمين آكد؛ لقول

(١) أخرجه أبو داود (١٦٣٣)، و النسائي ٩٩/٥-١٠٠، وأحمد (١٧٩٧٢) عن عبيد الله بن عدي بن الخير، عن رجلين من الصحابة رضي الله عنهما.

(٢) منها قوله تعالى: «مَنْ ذَا الَّذِي يَرْفُضُ اللَّهُ قَرْضَنَا حَسَنًا فَمُتَوَقِّفْ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً» [البقرة: ٢٤٥].

(٣) «سنن» الترمذي (٦٦٤)، وضعفه العراقي في «تخريج الإحياء» ١/ ٢١٥.

(٤) «صحيح» البخاري (١٤٢٧)، و«صحيح» مسلم (١٠٣٤) من حديث حكيم بن حزام، وهو عند أحمد أيضاً (١٥٣١٧).

العمدة ووقت حاجة آكد، ويأثم بما ينقص مؤونة تلزمه، أو يضُرُّ^(١) بغريمه.

الهداية ابن عباس: «كان رسول الله ﷺ أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريلُ» الحديث. متفق عليه^(٢).

(و) في (وقت حاجة آكد) أي: أفضل.

(ويأثم) من تصدَّقَ (بما ينقص مؤونة تلزمه، أو) بما (يضُرُّ بغريمه) أو كَفَيْلَه، أو نفسه؛ لقول ﷺ: «كفى بالمرء إثماً أنْ يُضَيِّعَ من يَقتُ»^(٣).

(١) بعدها في المطبوع: «به أو».

(٢) «صحيح» البخاري (٦)، و«صحيح» مسلم (٢٣٠٨).

(٣) أخرجه أبو داود (١٦٩٢)، والنسائي في «الكبرى» (٩١٣٢)، وأحمد (٦٤٩٥) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما. وصحَّح إسناده النووي في «المجموع» ٢٥٤/٦، وهو عند مسلم (٩٩٦) بلفظ: «كفى بالمرء إثماً أنْ يحبس عَمَّنْ يملك قوته».

كتاب الصيام

يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ بِرُؤْيَا هَلَالِهِ، فَإِنْ لَمْ يُرَ مَعَ صَخْوِ لَيْلَةِ الثَّلَاثِينَ، أَفْطَرُوا، وَإِنْ حَالَ دُونَهُ غَيْمٌ أَوْ قَتَرٌ أَوْ نَحْوُهُ، وَجَبَ صَوْمُهُ.....

كتاب الصيام

هو لغةً: مجردُ الإمساك، يقالُ للمساكت: صائمٌ؛ لإمساكه عن الكلام، ومنه: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾ [مريم: ٢٦].

وشرعاً: إمساكٌ بنيَّةٍ عن أشياءٍ مخصوصةٍ، في زمنٍ معيَّنٍ، من شخصٍ مخصوصٍ^(١).

وفُرضَ صَوْمُ رَمَضَانَ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ. قَالَ ابْنُ حَجَرٍ^(٢): فِي شَعْبَانَ. انْتَهَى. فَصَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تِسْعَ رَمَضَانَاتٍ إِجْمَاعاً.

(يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ بِرُؤْيَا هَلَالِهِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وَقَوْلُهُ ﷺ: «صُومُوا لِرُؤْيَا، وَأَفْطَرُوا لِرُؤْيَا»^(٣).

وَالْمُسْتَحَبُّ قَوْلُ: شَهْرُ رَمَضَانَ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى. وَلَا يُكْرَهُ قَوْلُ: رَمَضَانَ. (فَإِنْ لَمْ يُرَ) الْهَلَالُ، بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ (مَعَ صَخْوٍ) السَّمَاءِ مِنْ نَحْوِ غَيْمٍ (لَيْلَةِ الثَّلَاثِينَ) مِنْ شَعْبَانَ (أَفْطَرُوا) وَكُرِهَ الصَّوْمُ؛ لِأَنَّهُ يَوْمُ الشَّكِّ الْمَنْهِيُّ عَنْهُ. (وَإِنْ حَالَ دُونَهُ) أَي: دُونَ هَلَالِ رَمَضَانَ، بِأَنْ كَانَ فِي مَطْلَعِهِ لَيْلَةُ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ (غَيْمٌ أَوْ قَتَرٌ) بِالتَّحْرِيكِ، أَي: غَبَرَةٌ (أَوْ نَحْوُهُ) كَدَخَانٍ (وَجَبَ صَوْمُهُ) أَي:

(١) «المطلع» ص ١٤٥.

(٢) هو: أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ الْأَنْصَارِيُّ السَّعْدِيُّ، الْفَقِيه، لَهُ مَوْلُفَاتٌ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا: «الصَّوَاغِقُ الْمَحْرَقَةُ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ وَالضَّلَالِ وَالزُّنْدَقَةِ»، وَ«تَحْفَةُ الْمُحْتَاجِ لشرح المنهاج» وَ«الْفَتَاوَى الْهَيْتَمِيَّةُ» وَغَيْرَهَا، (ت ٩٧٤ هـ)، وَذَكَرَهُ ابْنُ الْعَمَادِ فِي «شُدْرَاتِ الذَّهَبِ» ٥٤١/١٠ فِي وَفَيَاتِ سَنَةِ ٩٧٣ هـ. «النُّورُ الْمَسَافِرُ» ص ٢٨٧ وَمَا بَعْدَهَا، «شُدْرَاتِ الذَّهَبِ» ٥٤١/١٠. وَكَلَامُهُ فِي «فَتْحِ الْمُبِينِ فِي شَرْحِ الْأَرْبَعِينَ» ص ٩٢.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٠٩)، وَمُسْلِمٌ (١٠٨١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ.

بَنِيَّةِ رَمَضَانَ، احتياطاً، وَيُجْزَىٰ إِنَّ ظَهَرَ مِنْهُ.
وَإِذَا رُئِيَ فِي بَلَدٍ، لَزِمَ الصَّوْمَ جَمِيعَ النَّاسِ.
وَيَصَامُ بِرُؤْيَا عَدْلٍ،

صَوْمُ يَوْمِ تِلْكَ اللَّيْلَةِ، حُكْمًا ظَنِّيًّا (بَنِيَّةِ رَمَضَانَ؛ احتياطاً) وَهَذَا قَوْلُ عُمَرَ وَابْنِهِ، وَعُمَرُ بْنُ الْعَاصِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَنَسٍ، وَمَعَاوِيَةَ، وَعَائِشَةُ وَأَسْمَاءُ ابْنَتِي أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ عليه السلام؛ لِقَوْلِهِ عليه السلام: «إِنَّمَا الشَّهْرُ تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا، فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ، وَلَا تَفْطَرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ» قَالَ نَافِعٌ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ إِذَا مَضَى مِنَ الشَّهْرِ تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا، يَنْبَعُثُ مَنْ يَنْظُرُ لَهُ الْهَلَالَ، فَإِنْ رُئِيَ، فَذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يُرَ، وَلَمْ يَحُلْ دُونَ مَنْظَرِهِ سَحَابٌ وَلَا قَتَرٌ، أَصْبَحَ مُفْطِرًا، وَإِنْ حَالَ دُونَ مَنْظَرِهِ سَحَابٌ أَوْ قَتَرٌ، أَصْبَحَ صَائِمًا^(١).

وَمَعْنَى «أَقْدُرُوا لَهُ»: ضَيِّقُوا بِأَنْ يُجْعَلَ شَعْبَانُ تِسْعًا^(٢) وَعِشْرِينَ، وَقَدْ فَسَّرَهُ ابْنُ عُمَرَ بِفَعْلِهِ، وَهُوَ رَاوِيهِ، وَأَعْلَمُ بِمَعْنَاهُ، فَيَجِبُ الرُّجُوعُ إِلَى تَفْسِيرِهِ.

(وَيُجْزَى) صَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ (إِنْ ظَهَرَ مِنْهُ) وَتُصَلَّى التَّرَاوِیْحُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، وَتَثْبُتُ بَقِيَّةُ تَوَابِعِ الصَّوْمِ، مِنْ وَجوبِ كَفَّارَةِ بَوْطِءٍ فِيهِ وَنَحْوِهِ، مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ أَنَّهُ مِنْ شَعْبَانَ، لَا عِتْقٌ أَوْ طَلَاقٌ مُعَلَّقٌ بِرَمَضَانَ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ مِنْ تَوَابِعِ الصَّوْمِ وَجوبَ الْقَضَاءِ عَلَى مَنْ لَمْ يُبَيِّنِ النِّيَّةَ.

(وَإِذَا رُئِيَ) الْهَلَالُ، أَيْ: ثَبَّتَتْ رُؤْيَاهُ (فِي بَلَدٍ، لَزِمَ الصَّوْمَ جَمِيعَ النَّاسِ) لِقَوْلِهِ عليه السلام: «صُومُوا لِرُؤْيَاهُ، وَأَفْطَرُوا لِرُؤْيَاهُ»^(٣) وَهُوَ خُطَابٌ لِلْأُمَّةِ كَافَّةً. فَإِنْ رَأَاهُ جَمَاعَةٌ بِبَلَدٍ، ثُمَّ سَافَرُوا لِبَلَدٍ بَعِيدٍ، فَلَمْ يَرَوْا الْهَلَالَ بِهِ فِي آخِرِ الشَّهْرِ، أَفْطَرُوا.

(وَيُصَامُ) وَجوباً (بِرُؤْيَا عَدْلٍ) مُكَلَّفٍ، وَيَكْفِي خَبْرَهُ بِذَلِكَ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: تَرَأَى

(١) أَخْرَجَهُ بِتَمَامِهِ أَحْمَدُ (٤٤٨٨)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٣٢٠)، وَهُوَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (١٩٠٧)، وَمُسْلِمٌ (١٠٨٠) (٦) مُقْتَصِرِينَ عَلَى اللَّفْظِ الْمَرْفُوعِ.

(٢) فِي (ج): «تَسْعَ»، وَفِي (م): «تِسْعَةٌ».

(٣) سَلَفَ ص ٣٠٥.

ولو عبداً أو أنثى.

وإن صاموا برؤية واحد، أو لغيم، ثلاثين يوماً، ولم ير الهلال، لم يفطروا.

ومن رآه وحده، قرء، أو رأى هلال شوال وحده، صام.

الناس الهلال، فأخبر رسول الله ﷺ أنني رأيته فصام، وأمر الناس بصيامه. رواه أبو داود^(١).

(ولو) كان (عبداً أو أنثى) أو بدون لفظ الشهادة.

ولا يختص بحاكم، ولا يكفي مستور، ولعل المراد به: مجهول الحال.

فيلزم الصوم من سمع عدلاً يخبر برؤيته، وتثبت بقاء الأحكام.

ولا يقبل في شوال، وسائر الشهور، إلا ذكران بلفظ الشهادة.

ولو صاموا ثمانية وعشرين يوماً، ثم رآوه، قضوا يوماً فقط.

(وإن صاموا برؤية واحد) ثلاثين يوماً، ولم ير الهلال، لم يفطروا؛ لقوله ﷺ:

«وإن شهد اثنان، فصوموا وأفطروا»^(٢). (أو صاموا (لغيم) ونحوه (ثلاثين يوماً، ولم ير الهلال، لم يفطروا) لأن الصوم إنما كان احتياطاً، والأصل بقاء رمضان.

وعلم منه أنهم لو صاموا بشهادة اثنين ثلاثين يوماً، ولم يروه، أفطروا، صَحُوا كان أو غيماً؛ لما تقدم.

(ومن رآه) أي: هلال رمضان (وحده) فأخبر به (قرء) خبره لنحو فسق، لزمه

الصوم وجميع أحكام الشهر من طلاق وغيره معلق به؛ لعلمه أنه من رمضان (أو رأى

هلال شوال وحده) ولوعداً (صام) ولم يفطر؛ لقوله ﷺ: «الفطر يوم يفطر الناس،

(١) في «سننه» (٢٣٤٢)، قال النووي في «المجموع» ٦/٣٠٥: وحديث ابن عمر صحيح، رواه أبو داود والدارقطني والبيهقي بإسناد صحيح على شرط مسلم، قال الدارقطني [بعد الحديث (٢١٤٦)]: تفرد به مروان بن محمد، عن ابن وهب، وهو ثقة. اهـ.

(٢) أخرجه النسائي في «المجتبى» ٤/١٣٢-١٣٣، و«الكبرى» (٢٤٣٧)، وأحمد (١٨٨٩٥) عن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب أنه خطب الناس في اليوم الذي يشك فيه، فقال: ألا إني جالست بعض أصحاب رسول الله ﷺ وإنهم حدثوني أن رسول الله ﷺ قال: ... الحديث بتمامه.

وإن ثبتَ نهاراً، أمسكوا، وقصّوا، كمن بَلَغ، أو أسلمَ، أو ظَهَرَت من
حيضٍ أو نفاسٍ، أو قَدِم من سفرٍ مُفْطِراً.
ويؤمَر به صغيرٌ يُطِيقه؛ ليعتاده.

ومن عَجَز عنه لِكِبَرٍ، أو مرضٍ لا يُرجى برؤه، أظعمَ لكلِّ يومٍ مسكيناً .

والأضحى يومَ يُضْحِي النَّاسُ» رواه الترمذي وصحَّحه^(١).

وإن اشتبَهَت الأشهُرُ على نحو مأسورٍ، تحرَّى، وأجزأه إن لم يعلمَ تقدُّمه، أو
يصادف رمضانَ القابل، فلا يُجزئُ عن واحدٍ منهما. ويقضي ما وافقَ عيداً، أو أيَّامَ
تشريقٍ.

(وإن ثبتَ) سَتْ رُؤيةَ الهلالِ (نهاراً) بأن قامت البيئةُ في أثناءِ النهارِ برؤيةِ الهلالِ
تلكَ الليلة (أمسكوا) وجوباً بقيَّةَ اليوم (وقصّوا) أي: وجب قضاءُ ذلكَ اليومِ على من
لم يبيتَ النيةَ؛ لمستند شرعيٍّ (كمن بَلَغ) نهاراً مُفْطِراً (أو أسلمَ) نهاراً (أو ظَهَرَت)
امراً (من حيضٍ أو نفاسٍ) بأن انقطعَ دُمُها نهاراً (أو قَدِمَ) مسافراً (من سفرٍ) حالَ كونه
(مُفْطِراً) فيلزمُ كلُّ هؤلاءِ الإمساكُ والقضاءُ. وكذا لو برىء مريضٌ مُفْطِراً.

فإن كان صغيرٌ ومسافرٌ ومريضٌ صائمين، أجزأهم، وإن عَلِمَ مسافراً أنه يَقْدَمُ
غداً، لزمَهُ الصوم، لا صغيرٌ عَلِمَ أنه يبلغُ غداً؛ لعدم تكليفه.

ويلزمُ الصومُ كلَّ مُسْلِمٍ مُكَلِّفٍ قادرٍ (ويؤمَرُ) بالبناء للمفعول (به) أي: الصومِ
(صغيرٌ يطِيقه) أي: يَقْدِر عليه، أي: يجبُ على وليِّ الصغيرِ المُطِيق للصومِ، أمرُه به،
وضَرْبُه عليه (ليعتاده) أي: الصومِ.

(ومن عَجَز عنه) أي: عن الصومِ (لِكِبَرٍ، أو مرضٍ لا يُرجى برؤه، أظعمَ لكلِّ يومٍ
مسكيناً) ما يُجزئُ في كفَّارة، مُدْبِرٌ، أو نصفَ صاعٍ من غيره؛ لقولِ ابن عباس في

(١) «سنن» الترمذي (٨٠٢) من حديث عائشة رضي الله عنها.

وَسُنَّ لِمَرِيضٍ يَضُرُّهُ وَ مَسَافِرٍ يَقْصُرُ، فِطْرٌ.
وَأَنْ نَوَى حَاضِرٌ صَوْمَ يَوْمٍ، ثُمَّ سَافَرَ فِيهِ، فَلَهُ الْفِطْرُ.
وَأَنْ أَفْطَرْتَ حَامِلٌ أَوْ مَرَضٌ؛ خَوْفًا عَلَى وَلَدَيْهِمَا، قَضَتَا، وَأَطْعَمَ
وَلَيْهِ،

قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فَدِيَةً﴾ [البقرة: ١٨٤]: ليست بمنسوخة، هي
للكبير الذي لا يستطيع الصَّومَ. رواه البخاري^(١).

والمريض الذي لا يُرَجَى بُرؤُهُ فِي حُكْمِ الْكَبِيرِ، لَكِنْ إِنْ كَانَ الْكَبِيرُ أَوْ الْمَرِيضُ
الَّذِي لَا يُرَجَى بُرؤُهُ مَسَافِرًا، فَلَا فِدْيَةَ؛ لِفِطْرِهِ بُعْذَرٍ مَعْتَادٍ، وَلَا قِضَاءً؛ لِعِجْزِهِ عَنْهُ^(٢).

(وَسُنَّ) فِطْرٌ (لِمَرِيضٍ يَضُرُّهُ) الصَّوْمُ. (و) سُنَّ لِـ (مَسَافِرٍ يَقْصُرُ فِطْرًا) وَلَوْ بَلَا
مَشَقَّةً؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَتْيَاكُمُ أُخْرَى﴾
[البقرة: ١٨٥] وَكُرِّهَ صَوْمُهُمَا.

وَجَازَ وَطءَ لِمَنْ بِهِ مَرَضٌ يَنْتَفِعُ بِهِ فِيهِ، أَوْ بِهِ شَبَقٌ، وَلَمْ تَنْدَفِعْ شَهْوَتُهُ بِدُونِ
الْوَطءِ، وَيَخَافُ تَشَقُّقَ أُتْنِيَّتِهِ، وَلَا كَفَّارَةً، وَيَقْضِي مَا لَمْ يَتَعَذَّرْ لَشَبَقٍ، فَيُطْعِمُ كَكَبِيرٍ.

وَأَنْ سَافَرَ لِيُفْطِرَ، حَرْمًا^(٣). (وَأَنْ نَوَى حَاضِرٌ صَوْمَ يَوْمٍ، ثُمَّ سَافَرَ فِيهِ) أَي: فِي
أَثْنَاءِ ذَلِكَ الْيَوْمِ (فَلَهُ الْفِطْرُ) إِذَا فَارَقَ بَيْوتَ قَرِيْبَتِهِ وَنَحْوَهَا؛ لظَاهِرِ الْآيَةِ وَالْأَخْبَارِ
الصَّحِيْحَةِ، وَالْأَفْضَلُ عَدْمُهُ.

(وَأَنْ أَفْطَرْتَ حَامِلٌ، أَوْ) أَفْطَرْتَ (مَرَضٌ؛ خَوْفًا عَلَى وَلَدَيْهِمَا^(٤)) فَقَطْ (قَضَتَا) مَا
أَفْطَرْتَاهُ (وَأَطْعَمَ وَلَيْهِ) أَي: وَجَبَ عَلَى مَنْ يَمُونُ الْوَلَدَ، أَنْ يُطْعِمَ عَنْهُمَا لِكُلِّ يَوْمٍ

(١) فِي «صَحِيْحِهِ» (٤٥٠٥)، وَوَرَدَ فِيهِ: «يُطَوَّقُونَهُ»، بِدَلْ: «يُطِيقُونَهُ»، وَهِيَ قِرَاءَةُ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ
وْغَيْرِهِمَا. «الْمَحْتَسِبُ» لَابْنُ جَنِّي ١١٨/١.

(٢) جَاءَ فِي هَامِشِ (س) مَا نَصَهُ: «فِيَعَالِي بِهِمَا».

(٣) أَي: السَّفَرُ وَالْإِفْطَارُ، أَمَّا الْفِطْرُ؛ فَلَعْدَمُ الْعَذْرِ الْمُبِيحِ، وَهُوَ السَّفَرُ الْمُبَاحُ. وَأَمَّا السَّفَرُ؛ فَلَأَنَّهُ وَسِيلَةٌ إِلَى
الْفِطْرِ الْحَرَامِ. «شَرْحُ مَتْنِ الْإِرَادَاتِ» ٣٥٠/٢.

(٤) فِي (ح) وَ(س): «وَلَدَيْهِمَا».

وعلى أنفسهما^(١)، قضتا فقط.

ومن نوى صوماً، ثم جُنَّ، أو أغمي عليه جميعَ نهاره، لم يصحَّ صومه،
.....

مسكيناً، ما يُجزئُ في كفارة؛ لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةَ طَعَامٍ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤].

قال ابنُ عباس: كانت رُخصةً للشيخ الكبير، والمرأة الكبيرة، وهما يُطيقان الصَّيَامَ، أن يُفطِرا ويُطْعِما مكانَ كُلِّ يومٍ مسكيناً، والحبلى والمرضعُ إذا خافتا على أولادهما، أفطرتا وأطعمتا. رواه أبو داود^(٢) وروى عن ابن عمر^(٣).

وتجزئُ هذه الكفارةُ إلى مسكينٍ واحدٍ جُملةً.
(و) إن أفطرت حاملٌ أو مرضعٌ؛ خوفاً (على أنفسهما) فقط، أو مع الولد (قَضَتَا) عددَ الأيام (فقط) أي: بلا فدية؛ لأنهما بمنزلةِ المريضِ الخائفِ على نفسه.

ومتى قَبِلَ رضيعٌ نَذْيَ غيرها، وقدرَ أن يستأجرَ له، لم تُفطر. وظنُّ^(٤) كَأَمٍّ.

ويجبُ الفطرُ على من احتاجَه لإنقاذِ معصومٍ من هَلَكَةٍ^(٥) كَعَرَقٍ.

وليس لمن أبيعَ له فطرٌ برمضانَ، صومٌ غيره فيه.

(ومن نوى صوماً، ثم جُنَّ، أو أغمي عليه جميعَ نهاره) بأن لم يُفِقْ جزءاً منه (لم يصحَّ صومه) لأنَّ الصومَ الشرعيَّ الإمساكُ مع النِّيَّةِ، فلا يُضافُ للمجنون، ولا للمُغَمَى عليه.

(١) في المطبوع: «نفسهما».

(٢) في «سننه» (٢٣١٨). وقوله: على أولادهما، أفطرتا وأطعمتا. من كلام أبي داود كما في «سننه».

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٧٥٦١)، والطبري في «تفسيره» ٣/ ١٧٠، والدارقطني (٢٣٨٨) و(٢٣٨٩)، والبيهقي ٢٣٠/٤.

(٤) الظنُّ: العاطفةُ على غير ولدها المرضعةُ له. «اللسان» (ظأر).

(٥) في (ج): «مهلكة».

المدة لا إن أفاقَ جزءاً منه، أو نامَ جميعه، ويقضي مغمى عليه.
ويجبُ تعيينُ النية من الليل، لصوم كل يوم واجب، لا نية الفرضية، ...

الهداية و(لا) يفسد صوم من جُنَّ، أو أغمى عليه بعد النية (إن أفاق جزءاً منه) أي: من النهار، سواء كان من أول النهار، أو آخره (أو) أي: ولا يفسد صوم من (نام جميعه) أي: جميع النهار؛ لأن النوم عادة، ولا يزول به الإحساس بالكلية. (ويقضي) وجوباً (مغمى عليه) ما وجب زمن الإغماء، حيث لم يصح صومه؛ لأن مدته لا تطول غالباً، فلم يزل به التكليف.

وعلم منه أنه لا قضاء على مجنون؛ لزوال تكليفه. قال المصنف: وينبغي تقييده بما إذا لم يتصل جنونه بشرب محرم^(١). كما مر في الصلاة^(٢).

(ويجب تعيين النية) بأن يعتقد أنه يصوم من رمضان، أو قضاؤه، أو نذر أو كفارة؛ لقوله ﷺ: «وإنما لكل امرئ ما نوى»^(٣) (من الليل) لما روى الدارقطني بإسناده عن عائشة مرفوعاً: «من لم يبيت الصيام قبل طلوع الفجر، فلا صيام له» وقال: إسناده كلهم ثقات^(٤).

ولا فرق بين أول الليل أو وسطه أو آخره، ولو أتى بعدها ليلاً بمناف للصوم من نحو أكل ووظء.

(لصوم كل يوم واجب) لأن كل يوم عبادة مفردة، لا يفسد صومه بفساد صوم غيره (لا نية الفرضية) أي: لا يشترط أن ينوي كون الصوم فرضاً؛ لأن التعيين يجرى عنه.

(١) «شرح منتهى الإرادات» ٢٤٨/١، و«كشف القناع» ١٠/٢ بنحوه.

(٢) ص ١١.

(٣) سلف ٢٦٦/١.

(٤) «سنن» الدارقطني (٢٢١٣)، ونص كلامه فيه: تفرد به عبد الله بن عباد، عن المفضل بهذا الإسناد، وكلهم ثقات.

قال الزيلعي في «نصب الراية» ٤٣٤/٢ بعد أن نقل كلام الدارقطني: وأقره البيهقي على ذلك في «سننه» وفي «خلافاته»، وفي ذلك نظر؛ فإن عبد الله بن عباد غير مشهور، ويحيى بن أيوب ليس بالقوي.

وَيَصِحُّ نَقْلُ بَنِيَّةٍ مِنَ النَّهَارِ، وَلَوْ بَعْدَ الزَّوَالِ، وَإِنْ نَوَى الْإِفْطَارَ، أَفْطَرَ.
وَمَنْ قَالَ: إِنْ كَانَ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ، ففرضي، لم يَصِحَّ إِلَّا لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ
مِنْ رَمَضَانَ.

وَمَنْ قَالَ: أَنَا صَائِمٌ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. مَتَرَدِّدًا، فَسَدَتْ نِيَّتُهُ، لَا مَتَبَرِّكَأ. كَمَا
لَا يَقْسُدُ إِيْمَانُهُ بِقَوْلِهِ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. غَيْرَ مَتَرَدِّدٍ فِي الْحَالِ.

وَيَكْفِي فِي النِّيَّةِ الْأَكْلُ وَالشَّرْبُ بَنِيَّةِ الصَّوْمِ.

(وَيَصِحُّ) صَوْمُ (نَقْلِ بَنِيَّةٍ مِنَ النَّهَارِ، وَلَوْ) كَانَتِ النِّيَّةُ (بَعْدَ الزَّوَالِ) لِقَوْلِ مُعَاذٍ^(١)،
وَابْنِ مَسْعُودٍ^(٢) وَحَدِيثِ عَائِشَةَ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ: «هَلْ
عِنْدَكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟» فَقُلْنَا: لَا. قَالَ: «فَإِنِّي إِذَا صَائِمٌ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ^(٤).
وَأَمْرٌ بِصَوْمِ عَاشُورَاءَ فِي أَثْنَائِهِ^(٥). وَيُحْكَمُ بِالصَّوْمِ الشَّرْعِيُّ الْمَثَابِ عَلَيْهِ مِنْ وَقْتِ النِّيَّةِ.
(وَإِنْ نَوَى الْإِفْطَارَ، أَفْطَرَ) أَي: صَارَ كَمَنْ لَمْ يَنْوِ؛ لِقَطْعِهِ النِّيَّةَ، وَلَيْسَ كَمَنْ أَكَلَ
أَوْ شَرَبَ، فَيَصِحُّ أَنْ يَنْوِيَهُ^(٦) نَفْلًا بِغَيْرِ رَمَضَانَ.

(وَمَنْ قَالَ) فِي أَوَّلِهِ: (إِنْ كَانَ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ، فَ) هُوَ (فَرَضِي. لَمْ يَصِحَّ) لَعَدَمِ
جَزْمِهِ بِالنِّيَّةِ (إِلَّا) إِنْ قَالَ ذَلِكَ (لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ مِنْ رَمَضَانَ) وَقَالَ: (وَلَا فَاْنَا مُفْطِرٌ. فَبَانَ
مِنْ رَمَضَانَ، فَيَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ بَنَى عَلَى أَصْلٍ لَمْ يَثْبُتْ زَوَالُهُ.

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٣/ ٣١، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ (٧٧٧٧).

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٣/ ٢٨، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٤/ ٢٠٤.

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٣/ ٢٩، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ (٧٧٨٠)، وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» قَبْلَ الْحَدِيثِ (١٩٢٤).

(٤) «صَحِيحُ» مُسْلِمٍ (١١٥٤): (١٧٠)، وَ«سُنَنِ» أَبِي دَاوُدَ (٢٤٥٥)، وَ«سُنَنِ» التِّرْمِذِيِّ (٧٣٤)، وَ«سُنَنِ»
النَّسَائِيِّ ٤/ ١٩٥، وَ«سُنَنِ» ابْنِ مَاجَةَ (١٧٠١)، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ فِي «مُسْنَدِهِ» (٢٥٧٣١).

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٦٠)، وَمُسْلِمٌ (١١٣٦)، وَأَحْمَدُ (٢٧٠٢٥) عَنْ الرُّبَيْعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٦) فِي (ز): «يَنْوِي بِهِ».

باب ما يفسد الصوم

يُفْسَدُ صَوْمٌ مِنْ أَكْلٍ، أَوْ شَرْبٍ، أَوْ اسْتَعْطَ، أَوْ احْتَقَنَ، أَوْ اِكْتَحَلَ بِمَا وَصَلَ إِلَى حَلْقِهِ، أَوْ أَدْخَلَ جَوْفَهُ شَيْئاً مِنْ^(١) أَيِّ مَحَلٍّ كَانَ، أَوْ اسْتَقَاءَ، فَقَاءَ،

باب ما يفسد الصوم

(بَابٌ) بِالتَّنْوِينِ لِفِظًا، وَالْمَعْنَى عَلَى الْإِضَافَةِ، أَيُّ: هَذَا بَابُ (مَا يُفْسَدُ الصَّوْمُ) وَيُوجِبُ^(٢) الْكَفَّارَةَ.

(يُفْسَدُ صَوْمٌ مِنْ أَكْلٍ، أَوْ شَرْبٍ، أَوْ اسْتَعْطَ^(٣)) بِذُهُنٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَوَصَلَ إِلَى حَلْقِهِ أَوْ دِمَاغِهِ (أَوْ احْتَقَنَ^(٤)) أَوْ اِكْتَحَلَ بِمَا وَصَلَ أَيُّ: بِمَا عَلِمَ وَصُولَهُ (إِلَى حَلْقِهِ) لِرَطَابَتِهِ أَوْ جِدَّتِهِ، مِنْ كُحْلِ، أَوْ صَبِيرٍ^(٥)، أَوْ قُطُورٍ، أَوْ دَرُورٍ^(٦)، أَوْ إِنْثَمِدٍ^(٧) كَثِيرٍ، أَوْ يَسِيرٍ مَطِيبٍ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ مَنَقَذٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُعْتَادًا.

(أَوْ أَدْخَلَ جَوْفَهُ شَيْئاً مِنْ أَيِّ مَحَلٍّ كَانَ) غَيْرَ إِحْلِيلِهِ، فَسَدَ صَوْمَهُ.

(أَوْ اسْتَقَاءَ) أَيُّ: اسْتَدْعَى الْقِيَاءَ (فَقَاءَ) فَسَدَ صَوْمُهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ اسْتَقَاءَ عَمْدًا فَلْيَقْضِ حَسَنَهُ التَّرْمِذِيُّ»^(٨).

(١) فِي الْمَطْبُوعِ: «فِي».

(٢) فِي (م): «وَمَا يُوجِبُ».

(٣) اسْتَعْطَ: إِذَا جَعَلَ فِي أَنْفِهِ سَعُوطًا، يَفْتَحُ السِّينَ. وَالسَّعُوطُ: مَا يُجْعَلُ فِي الْأَنْفِ مِنَ الْأَدْوِيَةِ. «الْمَطْلَعُ عَلَى أَبْوَابِ الْمُقَنَعِ» ص ١٤٧.

(٤) قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الْحَقْنَةُ: مَا يَحْقَنُ بِهِ الْمَرِيضُ مِنَ الدَّوَاءِ. وَقَدْ احْتَقَنَ الرَّجُلُ، أَيُّ: اسْتَعْمَلَ ذَلِكَ الدَّوَاءَ مِنَ الدَّبْرِ. «الْمَطْلَعُ عَلَى أَبْوَابِ الْمُقَنَعِ» ص ١٤٧.

(٥) الصَّبِيرُ: الدَّوَاءُ الْمُرُّ، بِكَسْرِ الْبَاءِ فِي الْأَشْهُرِ، وَسُكُونِهَا لِلتَّخْفِيفِ لَفَةً قَلِيلَةً. «الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ» (صَبْر).

(٦) الدَّرُورُ: نَوْعٌ مِنَ الطَّيِّبِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: هِيَ فِتَاتٌ قَصَبِ الطَّيِّبِ، وَهِيَ قَصَبٌ يُوْتَى بِهِ مِنَ الْهِنْدِ. «الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ» (ذُر).

(٧) الْإِنْثَمِدُ، بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَالْمِيمِ: الْكُحْلُ الْأَسْوَدُ. «الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ» (ثَمَد).

(٨) «سَنَنُ» التَّرْمِذِيِّ (٧٢٠)، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا أَبُو دَاوُدَ (٢٣٨٠)، وَالتَّنَائِي فِي «الْكَبِيرِ» (٣١١٧)، وَابْنُ مَاجَهَ (١٦٧٦)، وَأَحْمَدُ (١٠٤٦٣) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ التَّرْمِذِيُّ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا يَصِحُّ إِسْنَادُهُ. أَهـ وَقَالَ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» ٩١/١ - ٩٢: لَا يَصِحُّ. وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ فِي «سَنَنِ» عَقَبَ الْحَدِيثَ (٢٢٧٣): رَوَاهُ كُلُّهُمْ ثَقَاتٌ. أَهـ وَوَقَّعَ رَجَالَهُ عَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الْوَسْطَى» ٢٢١/٢.

أو استمّنى أو باشر، فأمنى، أو أمدى، أو كرّر النظر، فأمنى، أو
حَجَم، أو احتَجَم، وظهر دمٌ، عامداً ذاكراً لصومه، لا ناسياً أو مكرهاً،
ولا إن طارَ إلى حَلْقِهِ ذبابٌ أو غبارٌ،
.....

(أو استمّنى) فأمنى، أو أمدى، فسَد صومُه (أو باشر) دون فرج، أو قَبْل، أو
لَمَسَ (فأمنى، أو أمدى) فسَد صومُه (أو كرّر النظر، فأمنى) فسَد صومه، لا إن أمدى.
(أو حَجَم أو احتَجَم، وظَهَر دَمٌ) لقول رسول الله ﷺ : «أفطر الحاجمُ
والمحجوم» رواه أحمدُ والترمذي^(١). قال ابنُ خزيمة^(٢): ثبتت الأخبارُ عن رسول
الله ﷺ بذلك.

ولا يُفْطِرُ بَقْضٍ^(٣) ولا شَرْطٍ ولا رُعَافٍ.

ومحلُّ فسادِ الصوم بما ذُكر، إذا كان الصائمُ فَعَلَ شيئاً من ذلك حالَ كونه
(عامداً) أي: قاصداً الفعل، ولو جَهَلَ التحريمَ (ذاكراً) في الكلِّ (لصومه). ف (لا)
يُفسدُ صومُه إن فَعَلَ ذلك (ناسياً أو مُكرهاً) ولو بِوَجُورٍ^(٤) مَغْمَى عليه معالِجَةً، فلا
يُفسدُ صومُه، وأجزأه؛ لقوله ﷺ : «عُفِيَ لَأَمْتِي عن الخطأ، والنسيان، وما اسْتَكْرَهَا
عليه»^(٥)، ولحديث أبي هريرة مرفوعاً: «من نَسِيَ وهو صائمٌ، فأكَلَ أو شَرِبَ، فليَتِمَّ
صومُه؛ فإنَّما أطعَمَهُ الله وسقاه» متفقٌ عليه^(٦).

(ولا إن طارَ إلى حَلْقِهِ ذبابٌ أو غُبارٌ) من طريقٍ أو دقيقٍ، أو دخانٌ، فلا يفسدُ
صومُه؛ لعدم إمكانِ التَّحرُّزِ من ذلك، أشبه النائم.

(١) «مسند» أحمد (١٥٨٢٨)، و«سنن» الترمذي (٧٧٤) عن رافع بن خديج ؓ. قال الترمذي: حديث
حسن صحيح.

(٢) في «صحيحه» ٢٢٧/٣.

(٣) الفُضْد: شقُّ العِزْقِ ليستخرج الدم. «اللسان» (فصد).

(٤) الوجور: الدواء يُصَبُّ في الحلق. «المصباح المنير» (وجر).

(٥) سلف ص ١١٨.

(٦) البخاري (٦٦٦٩)، ومسلم (١١٥٥)، وهو عند أحمد (٩١٣٦).

أو فَنَكَّرَ، فأنزل، أو احتَلَمَ، أو قَطَرَ في إحليله شيئاً، أو أصبحَ وفي فمه طعامٌ فلفظَه، ولا إن اغتسلَ أو تمضمضَ أو استنشق، فدخلَ الماءَ حَلَقَه، ولو بالغَ، أو زاد على ثلاث.

وإن أكلَ ونحوه شاكاً في طلوع فجرٍ، صحَّ صومه،

الهداية (أو فَنَكَّرَ، فأنزل) لم يُفِطِرْ؛ لقوله ﷺ: «عُفِيَ لَأَمْتِي ما حَدَّثَتْ به أنفُسها، ما لم تعمل به، أو تتكَلَّم»^(١) وقياسه على تكرار النظر غيرُ مسلِّمٍ؛ لأنَّه دونَه. (أو احتَلَمَ) لم يُفِطِرْ؛ لأنَّ ذلك ليس بسببٍ من جهته. وكذا لو ذَرَعَه، أي: غلبَه القَيِّءُ (أو قَطَرَ في إحليله) أو غَيَّبَ فيه (شيئاً) فوصلَ إلى المثانة، لم يُفِطِرْ.

(أو أصبحَ وفي فمه طعامٌ، فلفظَه) أي: طَرَحَه، لم يفسد صومه، وكذا لو شَقَّ عليه لفظَه، فجرى مع ريقه بلا قصدٍ، لما تقدَّم، وإن تميَّزَ عن ريقه، وبلَّعَه^(٢) اختياراً، أفطر.

ولا يُفِطِرُ إن لَطَخَ باطنَ قديمه بشيءٍ، فوجدَ طعمه بحلقه.

(ولا إن اغتسلَ أو تمضمضَ، أو استنشق، فدخلَ الماءَ حَلَقَه) فلا يُفِطِرْ؛ لعدم القَصْدِ، حتى (ولو بالغ) في مضمضةٍ أو استنشاقٍ (أو زادَ على ثلاثٍ) فيهما، فلا يُفِطِرْ، لكن تُكَرَّه مبالغةٌ في مضمضةٍ و^(٣) استنشاقٍ لصائمٍ - وتقدَّم - وكُرِّها له عَبَثاً، أو سَرَفاً، أو لحرٍّ، أو عطشٍ، كغوصه في ماءٍ عَبَثاً أو سَرَفاً، لا لغسلٍ مشروعٍ، أو تبرُّدٍ. ولا يفسد صومه بما دَخَلَ حَلَقَه بلا قصدٍ.

(وإن أكلَ ونحوه) كما لو شَرِبَ، أو جامعَ، حالَ كونه (شاكاً في طلوع فجرٍ) ولم يتبيَّن له طُلُوعُه (صحَّ صومه) ولا قضاءٌ عليه ولو تردَّدَ؛ لأنَّ الأصلَ بقاءُ الليلِ....

(١) أخرجه البخاري (٢٥٢٨)، ومسلم (١٢٧) عن أبي هريرة ؓ، وهو عند أحمد (٧٤٧٠).

(٢) في (ح): «بلَّعَه».

(٣) في (م): «أو».

لا في غروبِ شمسٍ، وإن اعتقده ليلاً، فبانَ نهاراً، قضى.

فصل

ومن جامع في نهارِ رمضان، ولو في يوم، لزِمَهُ إِمساكُهُ، أو دُبُرٌ، فعليه القضاء والكفَّارة، وإن كانَ دونَ الفرج، فأنزَلَ، أو عُذِرَتِ

الهداية

(لا) إن أكلَ ونحوه شاكاً (في غروبِ الشمس) من يومٍ هو صائمٌ فيه، ولم يتبيَّن بعدَ ذلك أنها غَرِثٌ، فعليه قضاءُ صومٍ واجبٍ؛ لأنَّ الأصلَ بقاءُ النَّهارِ.

(وإن) أكلَ ونحوه في وقتِ (اعتقده ليلاً، فبانَ نهاراً) أي: ظهرَ طلوعُ فجرٍ، أو عَدُمَ غروبِ شمسٍ (قضى) الواجبُ؛ لأنَّه لم يتمَّ. وكذا يقضي إن أكلَ ونحوه يعتقده نهاراً، فبانَ ليلاً، ولم يجددَ نيَّةً^(١) لواجبٍ، لا من أكلَ ونحوه ظاناً غروبَ شمسٍ، ولم يتبيَّن له الخطأ.

فصل

(ومن جامع في نهار رمضان) فغَيَّبَ حَشَفَةَ ذَكَرِهِ الأصلي في فرجٍ أصليٍّ (ولو) كان جماعُهُ (في يومٍ لزِمَهُ إِمساكُهُ) كما لو كان مُسافِراً فَقَدِمَ، أو مريضاً قَبِرَ، وكانا مفطَريْن، أو رأى الهلالَ ليلته ورَدَّتْ شهادته، أو ثَبِتَتْ رؤيةُ الهلالِ نهاراً، حتى ولو كان جماعُهُ قبل الثبوت، كما بحثه المصنِّفُ^(٢). (أو) أي: ولو كان جماعُهُ في (دُبُرٍ) أو كان ناسياً أو مُكْرَهاً (فعليه القضاء والكفَّارة) أنزَلَ، أو لا.

ولو أُولِجَ خُنْثَى مُشَكِلٌ ذَكَرَهُ في قُبُلٍ خُنْثَى مُشَكِلٍ، أو قُبُلٍ امرأةٍ، أو أُولِجَ رجلٌ ذَكَرَهُ في قُبُلٍ خُنْثَى مُشَكِلٍ، لم يَفْسُدْ صَوْمُ واحدٍ منها، إلَّا أن يَنْزَلَ^(٣) كالْفِئْسِلِ^(٤). (وإن كان) جماعُهُ (دونَ الفرج) ولو عَمداً (فأنزَلَ) منياً، أو مَذْيأً. (أو عُلِيزَتْ)

(١) في (ج) و(م): «نيته».

(٢) «شرح منتهى الإرادات» ٣٦٧/٢.

(٣) جاء في هامش (س) ما نصُّه: «قوله: إلَّا أن يَنْزَلَ. أي: فيفسد صومه، ولكن لا كفارة عليه. انتهى تقرير».

(٤) جاء في هامش (س) ما نصُّه: «قوله: كالْفِئْسِلِ. أي: كما لا يجب الفِئْسِلُ لا يجب ما ذكره».

المرأة، فالقضاء فقط، كمسافر جامع في صومه.

وإن جامع في يومين، فكفارتان، وإن أعاده في يومه، فواحدة، إن لم يكن كفر للأول.

ومن جامع، ثم مريض، أو جن، أو سافر ونحوه، لم تسقط.
ولا كفارة بغير جماع في نهار رمضان.

الهداية

بالبناء للمفعول (المرأة) المجامعة: أي: كانت معذورةً بجهلٍ أو نسيانٍ أو إكراهٍ (فالقضاء) واجبٌ (فقط) أي: دون الكفارة (كمسافر جامع في صومه) في سفره المباح فيه القصر، أو في مرضٍ يُبيح الفطر، فعليه القضاء دون الكفارة؛ لأنه لا يلزمه المضى فيه، أشبه التطوع، ولأنه يفطر بنية الفطر فيقع الجماع بعده.
وإن طأوعت^(١) المرأة عامدةً عالمةً، فالكفارة أيضاً.

(وإن جامع في يومين) متفرقين أو متوالين (فكفارتان) لأن كل يوم عبادة مفردة^(٢) (وإن أعاده) أي: الوطء (في يومه) الذي وطئ فيه (ف) كفارة (واحدة)، إن لم يكن كفر (ل) لوطء (الأول) فإن فعل، بأن جامع، ثم كفر، ثم جامع في يومه، لزمه كفارة ثانية؛ لأنه وطة محرّم، وقد تكرّر، فتكرّر^(٣) هي، كالحج.

(ومن جامع) وهو معافى (ثم مريض، أو جن، أو سافر ونحوه) كما لو مات في يومه الذي جامع فيه (لم تسقط) الكفارة عنه؛ لاستقرارها.

(ولا كفارة) واجبة (بغير جماع في) صيام (نهار رمضان) لأنه لم يرد فيه نص، وغيره لا يساويه.

(١) في (م): «طأوعته».

(٢) في (م): «مفردة».

(٣) في (ح) و(ز) و(س): «تتكرر».

وهي عتق رقبة، فإن لم يجد، فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع، فإطعام ستين مسكيناً، فإن عجز، سقطت.

فصل

كُره لصائم جمع ريقه فيبلعه، وذوق طعام،

والتزُّعِ جَمَاعٌ. والإنزال بالمساحقة من مجبوب أو امرأتين كالجماع، كما في «المتهى»^(١).

(وهي) أي: كفارة الوطء في نهار رمضان (عتق رقبة) مؤمنة، سليمة من العيوب الضارة بالعمل (فإن لم يجد) رقبة (فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع) الصوم (فإطعام ستين مسكيناً) لكل مسكين مدبر، أو نصف صاع تمر، أو زبيب، أو شعير، أو أقط.

(فإن عجز) عما يُطعمه للمساكين (سقطت) الكفارة؛ لأن الأعرابي لما دفع إليه النبي ﷺ التمر ليُطعمه للمساكين، فأخبره بحاجته، قال: «أطعمه أهلك»^(٢). ولم يأمره بكفارة أخرى، ولم يذكر له بقاءها في ذمته، بخلاف كفارة حج وظهار ويمين ونحوها. ويسقط الجميع بتكفير غيره عنه بإذنه.

فصل

فيما يكره ويُستحب في الصوم، وحكم القضاء

(كُره لصائم جمع ريقه فيبلعه) بالنصب بأن مضمرة، عطفاً على المصدر المتقدم، للخروج من خلاف من قال يفطره.

(و) كُره له (ذوق طعام) ولو لحاجة.

(١) ١٦٠/١.

(٢) أخرجه البخاري (١٩٣٦)، ومسلم (١١١١)، وأحمد (٧٢٩٠).

وَعِلْكَ قَوِيٌّ، فَإِنْ وَجَدَ طَعْمَهُمَا بِحَلْقِهِ، أَفْطَرَ، وَحَرُمَ مَضْغُ عِلْكَ يَتَحَلَّلُ
مُطْلَقًا، وَيَبْلَعُ نَخَامَةً، وَيَفْطِرُ بِهَا.
وَتَكَرَّرَ قُبْلَةً، وَدَوَاعِي وَطِءٍ لِمَنْ تَحَرَّكَ شَهْوَتَهُ.

الهداية (و) مَضْغُ (عِلْكَ قَوِيٌّ) وهو الذي كُلَّمَا مَضَغْتَهُ صَلَبٌ وَقَوِيٌّ؛ لَأَنَّهُ ^(١) يَجْلِبُ الْفَمُ ^(٢)،
وَيَجْمَعُ الرِّيقَ، وَيُورِثُ الْعَطَشَ. (فَإِنْ وَجَدَ طَعْمَهُمَا) أَيِ: الطَّعَامِ وَالْعِلْكَ (بِحَلْقِهِ، أَفْطَرَ)
لَأَنَّهُ أَوْصَلَهُ إِلَى جَوْفِهِ (وَحَرُمَ) عَلَى صَائِمٍ (مَضْغُ عِلْكَ يَتَحَلَّلُ مُطْلَقًا) أَيِ: سِوَاءِ بَلْعِ رِيْقِهِ
أَوَّلًا.

(و) حَرُمَ (بَلْعُ نَخَامَةٍ) سِوَاءَ كَانَتْ مِنْ جَوْفِهِ أَوْ صَدْرِهِ أَوْ دِمَاغِهِ (وَيَفْطِرُ بِهَا) أَيِ:
بِالنَّخَامَةِ إِنْ وَصَلَتْ إِلَى فَمِهِ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ غَيْرِ الْفَمِ. وَكَذَا إِذَا تَنَجَّسَ فَمُهُ بِدَمٍ أَوْ قَيْءٍ
وَنَحْوِهِ، فَبَلَعَهُ، وَإِنْ قَلَّ؛ لِإِمْكَانِ التَّحَرُّزِ عَنْهُ ^(٣).

(وَتَكَرَّرَ قُبْلَةً، وَدَوَاعِي وَطِءٍ) كَلِمَسٍ، وَتَكَرَّرَ نَظَرُ (لِمَنْ) أَيِ: لَصَائِمٍ (تَحَرَّكَ)
الْقُبْلَةَ وَالِدَوَاعِي (شَهْوَتَهُ) لِأَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنْهَا شَابًّا، وَرَخَّصَ لِشَيْخٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ
حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ^(٤). وَتَحَرُّمُ إِنْ ظَنَّ إِنْزَالًا.

(١-١) فِي (م): «يَجْلِبُ الْبِلْغَمُ». وَجَاءَ لَفْظُ الْعِبَارَةِ فِي «الْمَغْنِي» ٣٥٨/٤، وَ«الشرح الكبير» ٤٨١/٧،
و«الفرع» ٢٤/٥، وَ«الإنصاف» ٤٨٠/٧، وَ«شرح منتهى الإرادات» ٣٧٣/٢: وَيَحْلِبُ الْفَمُ.
قَالَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَجْمُوع» ٤٠٦/٦: وَلَفْظُ الشَّافِعِيِّ فِي «مَخْتَصَرِ الْمَزْنِيِّ»: وَأَكْرَهُ الْعِلْكَ؛
لَأَنَّهُ يَحْلِبُ الْفَمَ. قَالَ صَاحِبُ «الْحَاوِي»: رَوَيْتُ هَذِهِ اللَّفْظَةَ بِالْجِيمِ وَبِالْحَاءِ، فَمَنْ قَالَ بِالْجِيمِ، فَمَعْنَاهُ:
يَجْمَعُ الرِّيقَ فَرُبَّمَا ابْتَلَعَهُ، وَذَلِكَ يَبْطُلُ الصُّرُومُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ، وَمَكْرُوهٌ فِي الْآخَرِ، قَالَ: وَقَدْ قِيلَ:
مَعْنَاهُ: يُطَيِّبُ الْفَمَ وَيُزِيلُ الْخُلُوفَ. قَالَ: وَمَنْ قَالَ بِالْحَاءِ، فَمَعْنَاهُ: يَمْتَصُّ الرِّيقَ، وَيَجْهَدُ الصَّائِمُ،
فَيُورِثُ الْعَطَشَ. اهـ.

وَلَفْظُ الْعِبَارَةِ كَمَا فِي مَطْبُوعِ «الرُّوضِ الْمَرْيَعِ» ٤٣١/١: يَجْلِبُ الْفَمُ، وَفِي «كَشَافِ الْقَنَاعِ» ٣٢٩/٢:
يَجْلُو الْفَمَ. اهـ. وَكِلَاهُمَا تَصْحِيفٌ.

(٢) فِي (ج) وَ(ز) وَ(س): «مَنْهُ».

(٣) «سَنَنُ» أَبِي دَاوُدَ (٢٣٨٧). وَذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» ١٥٠/٤ أَنَّ فِيهِ ضَعْفًا، وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي
«الْمَجْمُوعِ» ٤٠٨/٦: رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ، وَلَمْ يَضْعِفْهُ. اهـ. وَيَشْهَدُ لَهُ مَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي
«السَّنَنِ الْكُبْرَى» ٢٣٢/٤ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ فِي الْقُبْلَةِ لِلشَّيْخِ وَهُوَ صَائِمٌ،
وَنَهَى عَنْهَا الشَّابَّ، وَقَالَ: «الشَّيْخُ يَمْلِكُ إِرْبَهُ، وَالشَّابُّ يَفْسِدُ صَوْمَهُ».

ويجبُ اجتنابُ كذبٍ، وغيبَةٍ، وشتمٍ.

وُسْنٌ لِمَنْ شَتِمَ قَوْلُ: إِنِّي صَائِمٌ. وتأخيرُ سُحُورٍ،

(ويجبُ) مطلقاً^(١) (اجتنابُ كذبٍ، وغيبَةٍ) ونميمةٍ (وشتمٍ) لقوله ﷺ: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ، وَالْعَمَلَ بِهِ، فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ» رواه أحمد والبخاري^(٢). ومعنى قوله^(٣): «حَاجَةٌ»: أي: رضاءٌ ومحبةٌ.

قال أحمد: ينبغي للصائِم أن يتعاهد صومه من لسانه، ولا يماري، ويصون صومه؛ كانوا^(٤) إذا صاموا، قعدوا في المساجد، وقالوا: نحفظُ صومنا، ولا نغتابُ أحداً، ولا نعملُ عملاً نجرح^(٥) به صومنا^(٦).

(وُسْنٌ) لصائمٍ كثرةُ قراءةٍ وذِكْرٍ وصدقةٍ، وكَفْتُ لسانه عما يُكره.

وُسْنٌ (لِمَنْ شَتِمَ قَوْلُ: إِنِّي صَائِمٌ) جَهراً؛ لقوله ﷺ: «إِنْ شَاتَمَهُ أَحَدٌ، أَوْ قَاتَلَهُ، فَلْيَقُلْ: إِنِّي صَائِمٌ»^(٧).

(و) سُنٌّ (تأخيرُ سُحُورٍ) إن لم يخشَ طلوعَ فجرٍ ثانٍ؛ لقول زيد بن ثابت: تَسَحَّرْنَا مع النبي ﷺ، ثُمَّ قُمْنَا إِلَى الصَّلَاةِ. قُلْتُ: كَمْ كَانَ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: قَدْرُ خَمْسِينَ آيَةً. مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٨).

وتحصلُ فضيلتهُ بِشُرْبٍ، وكمالها بِأَكْلٍ. وكُتِرَ جِماعٌ مع شَكٍّ في طلوعِ فجرٍ، لا سُحُورٍ.

(١) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: مطلقاً. أي: للصائم وغيره. انتهى تقرير مؤلف».

(٢) «مسند» أحمد (٩٨٣٩)، و«صحيح» البخاري (١٩٠٣) من حديث أبي هريرة ؓ.

(٣) ليست (م).

(٤) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: كانوا. أي السلف. انتهى».

(٥) في (ز): «يخرج»، وفي (م) والأصل: «نخرج».

(٦) «المفني» ٤/٤٤٧، و«الشرح الكبير» ٧/٤٨٦، و«الفروع» ٥/٢٦-٢٧.

(٧) أخرجه البخاري (١٩٠٤)، ومسلم (١١٥١): (١٦٣) من حديث أبي هريرة ؓ، وهو أيضاً عند أحمد (٧٣٤٠).

(٨) البخاري (١٩٢١)، ومسلم (١٠٩٧)، وأحمد (٢١٥٨٥).

وتعجيلُ فِطْرِ، وكونُهُ على رُطْبٍ، فإن لم يكن فتمراً، وإلا فماء، وقولُهُ
عنده: اللَّهُمَّ لك صُمتٌ، وعلى رزقك أَفطَرْتُ، سُبْحانَكَ وبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ
تَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ.
ومن فائِهِ رمضان، قَضَى عددَ أَيَّامِهِ، وَسُنَّ فوراً متتابعاً، وَيَحْرُمُ تأخيرُهُ
إلى رمضان آخر بلا عذرٍ،

(و) سُنَّ (تعجيلُ فِطْرِ) لقوله ﷺ: «لا يَزَالُ الناسُ بخيرٍ ما عَجَّلُوا الفِطْرَ» متَّفَقٌ
عليه^(١). والمراد: إذا تحقَّقَ غروبُ الشَّمْسِ. وله الفِطْرُ بغَلْبَةِ الظَّنِّ.
(و) سُنَّ (كونُهُ على رُطْبٍ) لحديث أنسٍ: كانَ رسولُ الله ﷺ يُفِطِرُ على رُطَبَاتٍ
قبل أن يُصَلِّيَ، فإن لم تكن، فَعَلَى تَمَرَاتٍ، فإن لم تكن تَمَرَاتٌ، حَسَا حَسَوَاتٍ من
ماء. رواه أبو داود والترمذي، وقال: حسنٌ غريبٌ^(٢).
(فإن لم يكن) الرُّطْبُ (فَتَمَرٌ) إن وَجَدَ (وإلا) يوجد (ف) يُفِطِرُ على (ماء) لما تقدَّم.
(وقولُهُ عنده)، أي: الفِطْرُ ما وردَ، ومنه: (اللَّهُمَّ لك صُمتٌ وعلى رزقك
أفطَرْتُ، سُبْحانَكَ وبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ)^(٣).
(ومن فائِهِ رمضان، قَضَى عددَ أَيَّامِهِ) تاماً كان أو ناقصاً. (وسُنَّ) قضاء رمضان
(فوراً متتابعاً) لأنَّ القضاء يحكي الأداء، سواءً أَفطَرَ بسببِ محرِّمٍ، أو لا. وإن لم
يَقْضِ على الفور، وَجَبَ العزمُ عليه.
(ويحرم تأخيرُهُ) أي: القضاء (إلى رمضان آخر بلا عذرٍ) لقول عائشة: كان يكونُ
عليَّ الصومُ من رمضان، فما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان؛ لمكانِ رسول الله ﷺ.

(١) البخاري (١٩٥٧)، ومسلم (١٠٩٨)، وأحمد (٢٢٨٠٤) من حديث سهل بن سعد ؓ.

(٢) أبو داود (٢٣٥٦)، والترمذي (٦٩٦)، وأخرجه أيضاً أحمد (١٢٦٧٦). والحسوة: الجرعة من الشراب
بقدر ما يُخَسَى مرَّة واحدة. والحسوة، بالفتح: المرَّة. «النهاية» (حسا).

(٣) أخرج الدارقطني في «سننه» (٢٢٨٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان النبي ﷺ إذا أفطَرَ قال:
«اللَّهُمَّ لك صمتا، وعلى رزقك أفطَرنا، فتقبل مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ» وضعَّفَه الحافظ ابن حجر في
«التلخيص الحبير» ٢/٢٠٢.

فَإِنْ فَعَلَ، أَطْعَمَ لِكُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا مَعَ الْقَضَاءِ.
وَإِنْ مَاتَ، أَطْعِمَ عَنْهُ، وَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ نَذْرٌ صَلَاةً، أَوْ صَوْمًا، أَوْ حَجًّا
وَنَحْوَهُ، فُعِلَ مِنْ تَرْكِهِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ، سُنَّ لَوْلِيَّهِ.

متفقٌ عليه^(١)، فلا يجوز التطوُّعُ قبلَه، ولا يصحُّ.
(فَإِنْ فَعَلَ) أي: أَخْرَهُ بِلا عُذْرٍ، حَرُمَ عَلَيْهِ، وَ (أَطْعَمَ لِكُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا) مَا يُجْزِيهِ
فِي كَفَّارَةٍ، رَوَاهُ سَعِيدٌ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٢)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ^(٣)، وَذَلِكَ وَاجِبٌ (مَعَ الْقَضَاءِ) وَإِنْ كَانَ لِعُذْرٍ، فَلَا إِطْعَامَ عَلَيْهِ.
(وَإِنْ مَاتَ) بَعْدَ أَنْ أَخْرَهُ لِعُذْرٍ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ^(٤)، وَلِغَيْرِ عُذْرٍ (أَطْعَمَ) بِالْبِنَاءِ
لِلْمَفْعُولِ (عَنْهُ) لِكُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينٍ، كَمَا تَقَدَّمَ.

(وَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ نَذْرٌ صَلَاةً، أَوْ نَذْرٌ (صَوْمًا، أَوْ نَذْرٌ (حَجًّا وَنَحْوَهُ) كَنَذْرِ
اعْتِكَافٍ (فُعِلَ) ذَلِكَ وَجُوبًا (مِنْ تَرْكِهِ) فَيَفْعَلُهُ الْوَلِيُّ، أَوْ يَذْفَعُ إِلَى مَنْ يَفْعَلُ عَنْهُ،
وَيَذْفَعُ فِي صَوْمٍ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ طَعَامَ مَسْكِينٍ.

(فَإِنْ لَمْ تَكُنْ) لَهُ تَرْكَةٌ (سُنَّ لَوْلِيَّهِ) فَعِلْ ذَلِكَ؛ لَمَّا فِي الصَّحِيحِينَ: أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ
إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ^(٥) أُمِّي مَاتَتْ، وَعَلَيْهَا صَوْمٌ نَذْرًا، أَفَأَصُومُ عَنْهَا؟ قَالَ:
«نَعَمْ»^(٦). وَلِأَنَّ النِّيَابَةَ تَدْخُلُ فِي الْعِبَادَةِ بِحَسَبِ خِفَّتِهَا، وَهِيَ أَخَفُّ حُكْمًا مِنَ الْوَاجِبِ

(١) «صحيح» البخاري (١٩٥٠)، و«صحيح» مسلم (١١٤٦): (١٥١)، وأخرجه أيضاً أحمد (٢٤٩٢٨) بنحوه.

(٢) لم نقف عليه في المطبوع من «سنن» سعيد بن منصور، وأخرج الدارقطني (٢٣٤٧)، والبيهقي ٢٥٣/٤ عن ابن عباس في رجل أدركه رمضان، وعليه رمضان آخر، قال: يصوم هذا، ويطعم عن ذاك كل يوم مسكيناً، ويقضيه. وعلقه البخاري في الصوم، باب ٤٠، قبل حديث (١٩٥٠) بصيغة التمريض.

(٣) «سنن» الدارقطني (٢٣٤٣) و(٢٣٤٤) و(٢٣٤٥) و(٢٣٤٦) و(٢٣٤٨).

(٤) ليست في الأصل و(س) و(ز).

(٥) ليست في النسخ الخطية.

(٦) «صحيح» البخاري (١٩٥٣)، و«صحيح» مسلم (١١٤٨): (١٥٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

فصل

أفضل صوم التطوع يوم ويوم، ويسن ثلاثة من كل شهر، وكونها
البيض،

بأصل الشرع^(١)، والولي هو الوارث، فإن صام غيره، جاز مطلقاً^(٢)؛ لأنه تبرع.
وهذا كله فيمن أمكنه^(٣) صوم ما نذره، فلم يصمه، فلو أمكنه بعضه، قضى ذلك
البعض فقط. والعمرة في ذلك كالحج، ولا يُعتبر إمكانهما فقط.

فصل في صوم التطوع

وفيه فضل عظيم؛ لحديث: «كل عمل ابن آدم له، الحسنه بعشر أمثالها إلى
سبعمئة ضعف، فيقول الله تعالى: إلا الصوم، فإنه لي، وأنا أجزي به»^(٤) وهذه
الإضافة؛ للتشريف والتعظيم.

(أفضل صوم التطوع) صوم (يوم، و) فطر (يوم) لأمره ﷺ عبد الله بن عمرو
بذلك، قال: «وهو أفضل الصيام» متفق عليه^(٥).

وشروطه: أن لا يُضعف البدن، حتى يعجز عما هو أفضل من القيام بحقوق الله
تعالى وحقوق عباده اللازمة، وإلا، فتركه أفضل.

(ويسن) صوم (ثلاثة) أيام (من كل شهر، و) يسن (كونها) أي: الثلاثة، أيام
الليالي (البيض) لما روى أبو ذر أن النبي ﷺ قال له: «إذا صُمْتَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ
أَيَّامٍ، فَصُمْ ثَلَاثَ عَشْرَةٍ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ، وَخَمْسَ عَشْرَةَ» رواه الترمذي وحسنه^(٦).
وسُميت بيضاء؛ لا يبيضاض ليها كله بالقمر.

(١) في (م): «الشرع».

(٢) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: مطلقاً، أي أذن الولي، أولاً. انتهى تقرير المؤلف».

(٣) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: فيمن أمكنه. المراد بالإمكان مضي زمن يسع الفعل فقط،
وليس المراد أن يسلم من نحو مرض. انتهى تقرير المؤلف».

(٤) أخرجه البخاري (١٩٠٤)، ومسلم (١١٥١): (١٦٤) من حديث أبي هريرة ؓ.

(٥) «صحيح» البخاري (١٩٧٦)، و«صحيح» مسلم (١١٥٩)، وأخرجه أيضاً أحمد (٦٧٦٠).

(٦) «سنن» الترمذي (٧٦١)، وأخرجه أيضاً النسائي ٢٢٢/٤ - ٢٢٣، وأحمد (٢١٣٥٠) و(٢١٤٣٧).

والاثنين والخميس، وست من شوال، والأفضل عقب العيد متواليّة،
وشهر الله المحرم، وأكده عاشوراء، ثم تاسوعاء، وتسع ذي الحجة، ...

(و) يُسنّ صوم (الاثنين والخميس) لقوله ﷺ: «هما يومان تُعرضُ فيهما الأعمالُ على ربِّ العالمين، وأحبُّ أن يُعرضَ عملي وأنا صائمٌ» رواه أحمدُ والنسائي^(١).

(و) يُسنّ صوم (ست من شوال) لحديث: «من صامَ رمضان، وأتبعَهُ ستاً من شوال، فكأنما صامَ الدهر» أخرجه مسلم^(٢). (والأفضل) صومُها (عقب العيد متواليّة).

(و) يُسنّ صوم (شهر الله المحرم) لحديث: «أفضلُ الصيامِ بعد رمضان، شهرُ الله المحرم» رواه مسلم^(٣). (وأكده عاشوراء، ثم تاسوعاء) لقوله ﷺ: «لئن بقيتُ إلى قابلٍ، لأصومنَّ التاسعَ والعاشرَ»^(٤). احتجَّ به أحمد وقال: إن اشتبهَ أوّلُ الشهر، صامَ ثلاثةَ أيّامٍ ليتيقنَ صومَهما. وصومُ عاشوراء كفارةُ سنة. ويُسنّ فيه التوسعةُ على العيال.

(و) يُسنّ صوم (تسع ذي الحجة) لقوله ﷺ: «ما مِن أيّامٍ العملُ الصالحُ فيها أحبُّ إلى الله من هذه الأيام العشرة». قالوا: يا رسولَ الله، ولا الجهادُ في سبيلِ الله؟ قال: «ولا الجهادُ في سبيلِ الله، إلّا رجلاً خَرَجَ بنفسِهِ وماله، فلم يرجعْ من ذلك بشيءٍ». رواه البخاري^(٥).

(١) «مسند» أحمد (٢١٧٥٣)، و«سنن» النسائي ٢٠١/٤-٢٠٢ من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما.

(٢) في «صحيحه» (١١٦٤) من حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه. وهو عند أحمد أيضاً (٢٣٥٣٣).

(٣) في «صحيحه» (١١٦٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وأخرجه أيضاً أحمد (٨٥٣٤).

(٤) لم نقف عليه بهذا اللفظ، وأخرجه مسلم (١١٣٤): (١٣٤)، وأحمد (١٩٧١) عن ابن عباس بلفظ: «لئن بقيتُ إلى قابلٍ لأصومنَّ التاسعَ». ولم يذكر: «والعاشر». وأخرج عبد الرزاق (٧٨٣٩)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٧٨/٢، والبيهقي ٢٨٧/٤ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: خالفوا فيه اليهود، وصوموا التاسعَ والعاشرَ.

وأخرج أحمد (٢١٥٤)، والبخاري ٤٩٢/١ «كشف الأستار» عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «صوموا يوم عاشوراء وخالفوا فيه اليهود، صوموا قبله يوماً، أو بعده يوماً». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ١٨٨/٣: رواه أحمد والبخاري، وفيه: محمد بن أبي لیلی، وفيه كلام.

(٥) في «صحيحه» (٩٦٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهو عند أحمد (١٩٦٨) و(٣١٣٩).

وأفضله يوم عرفة لغير حاج بها، ثم يوم التروية.
وكُره إفراد رجب، والسبت، والجمعة، وعيد لكفار، بصوم،

الهداية

(وأفضله يوم عرفة لغير حاج بها) وهو كفارة سنتين؛ لحديث: «صيام يوم^(١) عرفة احتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده». وقال في صيام عاشوراء: «إني احتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله» رواه مسلم^(٢).

(ثم) يلي يوم عرفة في الآكدية (يوم التروية) وهو الثامن.

(وكُره إفراد رجب) بصوم؛ لأن فيه إحياء لشعائر الجاهلية، فإن أفطر منه، أو صام معه شهراً من السنة، زالت الكراهة.

(و) كُره إفراد يوم (السبت) لحديث: «لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم» رواه أحمد^(٣).

(و) كُره إفراد يوم (الجمعة) لقوله ﷺ: «لا تصوموا يوم الجمعة، إلا وقبله يوم، أو بعده يوم» متفق عليه^(٤).

(و) كُره إفراد يوم (عيد لكفار بصوم) وصوم النيروز، والمهرجان^(٥)، وكل يوم يفرّدونه بالتعظيم.

(١) ليست في الأصل (م).

(٢) في «صحيحه» (١١٦٢) من حديث أبي قتادة ؓ. وأخرجه أيضاً أحمد (٢٢٥٣٧).

(٣) في «مسنده» (١٧٦٨٦)، وأخرجه أيضاً النسائي في «الكبرى» (٢٧٧٤)، وابن ماجه (١٧٢٦) عن عبد الله بن بسر. وأخرجه أحمد (٢٧٠٧٥)، وأبو داود (٢٤٢١)، والترمذي (٧٤٤) وحسنه، والنسائي في «الكبرى» (٢٧٧٥)، وابن ماجه (١٧٢٦) عن أخت عبد الله بن بسر رضي الله عنهما. وورد عند النسائي في «الكبرى» (٢٧٧٣) عن عمته الصماء، وبرقم (٢٧٨٠) عن خالته الصماء، وبرقم (٢٧٨٤) عن أخته الصماء، عن عائشة رضي الله عنها. قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» ٢/٢١٦: قال النسائي: هذا حديث مضطرب... وأدعى أبو داود أن هذا منسوخ.

(٤) «صحيح» البخاري (١٩٨٥)، و«صحيح» مسلم (١١٤٤) من حديث أبي هريرة ؓ، وهو عند أحمد أيضاً (١٠٤٢٤).

(٥) النيروز والمهرجان عيدان للكفار. قال الزمخشري: النيروز: الشهر الرابع من شهور الربيع. والمهرجان: اليوم السابع عشر من الخريف. ذكر ذلك في «مقدمة الأدب». «المطلع» ص ١٥٥.

ويَوْمُ الشُّكِّ إِنْ كَانَ لَيْلَتَهُ صَحْوً^(١).

وَيَحْرُمُ صَوْمُ يَوْمٍ عِيدٍ مُطْلَقاً، وَأَيَّامِ تَشْرِيقٍ، إِلَّا عَنْ دَمٍ مُتَعَةٍ أَوْ قِرَانٍ.
وَمَنْ دَخَلَ فِي فَرَضٍ، حَرُمَ قَطْعُهُ، وَلَا يَلْزَمُ إِتِمَامُ نَفْلٍ،

(و) كُرِهَ صَوْمُ (يَوْمِ الشُّكِّ) وَهُوَ يَوْمُ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ (إِنْ كَانَ لَيْلَتَهُ صَحْوً) بَأَنْ لَا يَكُونَ دُونَ مَطْلَعِ الْهَلَالِ تِلْكَ اللَّيْلَةَ غَيْمٌ وَلَا قَتَرٌ، كَمَا تَقَدَّمَ؛ لِقَوْلِ عَمَّارٍ: «مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يَشُكُّ فِيهِ، فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ رضي الله عنه» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ، وَالبَخَارِيُّ تَعْلِيْقاً^(٢).

(وَيَحْرُمُ صَوْمُ يَوْمٍ عِيدٍ) فَطَرٍ أَوْ أَضْحَى إِجْمَاعاً؛ لِلنَّهْيِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ^(٣) (مُطْلَقاً) أَي: سَوَاءٌ صَامَهُمَا عَنْ قَرَضٍ، أَوْ لَا.

(و) يَحْرُمُ صَوْمُ (أَيَّامِ تَشْرِيقٍ) لِقَوْلِهِ رضي الله عنه: «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامُ أَكْلِ وَشَرَبٍ وَذِكْرِ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى» رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٤) (إِلَّا عَنْ دَمٍ مُتَعَةٍ أَوْ قِرَانٍ) فَيَصِحُّ صَوْمُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، لِمَنْ عَدِمَ الْهَدْيَ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَمَرَ وَعَائِشَةَ: «لَمْ يُرَخَّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصُمْنَ، إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ» رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ^(٥).

(وَمَنْ دَخَلَ فِي فَرَضٍ) مُوسِعٍ مِنْ صَوْمٍ أَوْ غَيْرِهِ (حَرُمَ قَطْعُهُ) كَالْمَضْبُوقِ، فَيَحْرُمُ خُرُوجُهُ مِنْ فَرَضٍ بِلَا عَذْرِ؛ لِأَنَّ الْخُرُوجَ مِنْ عَهْدَةِ الْوَاجِبِ مُتَعَيَّنٌ، وَدَخَلَتِ التَّوَسُّعَةُ فِي وَقْتِهِ رِفْقاً، وَمَظَنَّةٌ لِلْحَاجَةِ، فَلِذَا شَرَعَ، تَعَيَّنَتِ الْمَصْلَحَةُ فِي إِتِمَامِهِ.

(وَلَا يَلْزَمُ إِتِمَامُ نَفْلٍ) مِنْ صَوْمٍ، وَصَلَاةٍ، وَوُضُوءٍ وَغَيْرِهَا؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ: يَا

(١) فِي الْمَطْبُوعِ: «إِنْ كَانَتْ لَيْلَتُهُ صَحْوً».

(٢) «سَنَنْ» أَبِي دَاوُدَ (٢٣٣٤)، وَ«سَنَنْ» التِّرْمِذِيِّ (٦٨٦)، وَ«صَحِيحُ» الْبَخَارِيِّ قَبْلَ الْحَدِيثِ (١٩٠٦)، وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً النَّسَائِيُّ ١٥٣/٤، وَابْنُ مَاجَهَ (١٦٤٥).

(٣) يُشِيرُ إِلَى الْحَدِيثِ الَّذِي أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (١٩٩٣)، وَمُسْلِمٌ (١١٣٨) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ، يَوْمِ الْأَضْحَى وَيَوْمِ الْفَطْرِ. اهـ. وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

(٤) فِي «صَحِيحِهِ» (١١٤١) مِنْ حَدِيثِ بُيُشَةَ الْهَدَلِيِّ رضي الله عنه.

(٥) فِي «صَحِيحِهِ» (١٩٩٧) وَ(١٩٩٨).

ولا قضاءً فاسدِهِ، غيرَ حجٍّ وعُمْرَةٍ.

وَتُرْجَى لَيْلَةُ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، وَأَوْتَارُهُ آكِدٌ،

الهداية رسول الله، أَهْدَيْ لَنَا حَيْسٌ^(١). فقال: «أَرَيْنِيهِ»^(٢)، فلقد أصبحتُ صائماً فأكل، رواه مسلمٌ وغيره^(٣). وزاد النسائي^(٤) بإسنادٍ جيّد: «إِنَّمَا مَثَلُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ مَثَلُ الرَّجُلِ يُخْرِجُ مِنْ مَالِهِ الصَّدَقَةَ، فَإِنْ شَاءَ أَمْضَاهَا، وَإِنْ شَاءَ حَبَسَهَا». وكُرَّةٌ خروجه منه بلا عُذْرٍ .

(ولا) يَلْزَمُ (قضاءً فاسدٍ) أي: النفل (غير حجٍّ وعُمْرَةٍ) فيجبُ إتمامهما؛ لانعقاد الإحرام لازماً، فمتى أفسدَهُما، أو فسّداً، لَزِمَهُ القضاء.

(وَتُرْجَى لَيْلَةُ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ) لقوله ﷺ: «تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ» متفقٌ عليه^(٥). وفي الصحيحين^(٦): «مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» زاد أحمد: «وما تأخَّر»^(٧). وسُمِّيَتْ بذلك؛ لِأَنَّهُ يَقْدَرُ فِيهَا مَا يَكُونُ فِي تِلْكَ السَّنَةِ، أَوْ لِعَظَمِ قَدْرِهَا عِنْدَ اللَّهِ، أَوْ لِأَنَّ لِلطَّاعَةِ فِيهَا قَدْرًا عَظِيمًا. وهي أَفْضَلُ اللَّيَالِي، وهي باقيةٌ لم تُرْفَعْ؛ لِلْأَخْبَارِ.

(وأوتارُهُ آكِدٌ) لقوله ﷺ: «اطْلُبُوهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ فِي ثَلَاثِ بَقَيْنَ، أَوْ سَبْعِ

(١) هو: تمرٌ ينزع نواه، وَيُدْقُّ مَعَ أَقِطٍ، ويعجنان بالسَّمْنِ، ثُمَّ يَدْلُكُ بِالْيَدِ حَتَّى يَبْقَى كَالثَرِيدِ. «المصباح المنير» (حيس).

(٢) في (ج) و(م): «أَرَيْنِيهِ».

(٣) «صحيح» مسلم (١١٥٤): (١٧٠)، وأخرجه أيضاً أبو داود (٢٤٥٥)، والترمذي (٧٣٤)، والنسائي ١٩٥/٤، وابن ماجه (١٧٠١)، وأحمد (٢٥٧٣١).

(٤) في «المجتبى» ١٩٣/٤-١٩٤. وذكر مسلم هذه الزيادة إثر الحديث (١١٥٤) من قول مجاهد.

(٥) «صحيح» البخاري (٢٠١٧) و(٢٠٢٠)، و«صحيح» مسلم (١١٦٩)، وهو أيضاً عند أحمد (٢٤٢٣٣) و(٢٤٢٩٢) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٦) «صحيح» البخاري (١٩٠١)، و«صحيح» مسلم (٧٦٠) من حديث أبي هريرة ؓ.

(٧) لم نجد هذه الزيادة في «مسند» الإمام أحمد من حديث أبي هريرة، بل رواها النسائي في «الكبرى» (٢٥٢٣)، وأخرجها أحمد (٢٧١٣) لكن من حديث عبادة بن الصامت ؓ.

العملة وأبلغها ليلة سبع وعشرين، ويكون من دعائه فيها: اللهم إني أعفوُ
تحبُّ العفو، فاعفُ عني.

الهداية بَقَيْنَ، أو تسع بَقَيْنَ^(١).

(وَأَبْلَغُهَا) أي: أبلغ الأوتار في الأكديَّة (ليلة سبع وعشرين) لقول ابن عباس^(٢)،
وأبي بن كعب^(٣) وغيرهما. وحكمة إخفائها؛ ليجتهدوا في طلبها.

ويُكثر فيها من الدعاء؛ لأنه مستجاب (ويكون من دعائه فيها) ما وردَ عن عائشة
قالت: يا رسول الله، إن وافقتها فبِمَ أدعو؟ قال: «قولي: (اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفْوٌ تحبُّ
العفو، فاعفُ عني)» رواه أحمد وابن ماجه^(٤)، وللترمذي معناه وصحَّحه^(٥). ومعنى
العفو: الترك.

(١) أخرجه الترمذي (٧٩٤)، والنسائي في «الكبرى» (٣٣٨٩) و(٣٣٩٠)، وأحمد (٢٠٣٧٦) من حديث
أبي بكره.

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٧٦٧٩)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢١٧٢)، والطبراني في «الكبير» ٢٦٤/١٠
(١٠٦١٨)، والحاكم ٤٣٧/١، والبيهقي ٣١٣/٤. قال الترمذي: حسن صحيح. وقال الحاكم: هذا
حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.

(٣) أخرجه مسلم (٧٦٢).

(٤) «مسند» أحمد (٢٥٣٨٤) و(٢٥٤٩٧)، و«سنن» ابن ماجه (٣٨٥٠).

(٥) في «سننه» (٣٥١٣).

باب الاعتكاف

الاعتكافُ مسنونٌ كلَّ وقتٍ، وفي رمضانَ أكْدُ، خصوصاً عَشْرَهُ
الْأَخِيرَ.

ويصحُّ بلا صومٍ، لا بلا نِيَّةٍ، ويلزِمُ بِنَذْرٍ.

ولا يصحُّ إلَّا في مسجدٍ،

باب

(الاعتكافُ) لغةٌ: لزومُ الشيء، ومنه: ﴿يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَانٍ لَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

واصطلاحاً: لزومُ مسلمٍ لا غُسلَ عليه، عاقلٍ ولو مميزاً، مسجداً ولو ساعةً؛
لطاعةِ الله تعالى. ولا يَبْطُلُ بإغماءٍ.

وهو (مسنونٌ كلَّ وقتٍ) إجماعاً؛ لفعله ﷺ، ومداومته عليه، واعتكف أزواجه
بعده ومعه. (و) هو (في رمضانَ أكْدُ، خصوصاً عَشْرَهُ الْآخِيرَ)^(١) بالنصب.

(ويصحُّ) اعتكافُ (بلا صومٍ) لقول عمر: يا رسولَ الله، إنِّي نذرتُ في الجاهليةِ
أنَّ أعتكف ليلةً بالمسجدِ الحرامِ، فقال النبي ﷺ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ». رواه البخاري^(٢).
ولو كانَ الصومُ شرطاً، لما صحَّ اعتكافُ الليل.

و(لا) يصحُّ اعتكافُ (بلا نِيَّةٍ) لحديث: «إنَّما الأعمالُ بالنيَّاتِ، وإنَّما لكلُّ امرئٍ
ما نَوَى»^(٣).

(ويلزِمُ) اعتكافُ (بنَذْرٍ) لما تقدَّم. ومن نَذَرَ أنْ يعتكفَ صائماً، أو بصومٍ، أو
بصومٍ معتكفاً، أو باعتكافٍ، لزِمَهُ الجَمْعُ. وكذا لو نَذَرَ أنْ يُصَلِّيَ معتكفاً ونحوه.

(ولا يصحُّ) اعتكافُ (إلَّا في مسجدٍ) لقوله تعالى: ﴿وَأَن تَشْءَ عَكَفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

(١) في (م): «الْأَخِيرَةُ».

(٢) في «صحيحه» (٢٠٣٢) و(٢٠٤٣)، وأخرجه أيضاً مسلم (١٦٥٦)، وأحمد (٢٥٥).

(٣) سلف ٢٦٦/١.

ولا ممَّن تَلَزُمُهُ الجماعة إِلَّا حيثُ تُقَامُ، وأفضلُ المساجد: الحرام، فمسجدُ المدينة، فالأقصى، فإنَّ عَيْنَ أَحَدِهَا، لم يَجْزِ ما دُونَهُ، وعكسُهُ بعكسِهِ، وإنَّ عَيْنَ مسجداً غيرَ الثلاثةِ، لم يَتَعَيَّنْ.

(ولا) يَصُحُّ (مَمَّنْ تَلَزُمُهُ الجماعة) وهو الرجلُ القادرُ (إِلَّا حيثُ تُقَامُ) أي: إِلَّا في مسجدٍ تُقَامُ فيه الجماعة، إنْ أتى عليه فعلُ صلاةٍ؛ لأنَّ الاعتكافَ إذن في غيره، يُفْضِي إمَّا إلى تَرْكِ الجماعة، أو تَكَرُّرِ الخُروجِ إليها كثيراً، مع إمكانِ التَحَرُّزِ منه، وهو منافيٌّ للاعتكاف. وعُلِمَ منه صَحَّةُ اعتكافِ نحو امرأةٍ وعبدٍ ومعدورٍ في كُلِّ مسجدٍ.

(وأفضلُ المساجد) المسجدُ (الحرام) بمَكَّةَ الْمُعَظَّمَةِ (فد) يليه (مسجدُ المدينة) أي: مدينةُ النَّبِيِّ ﷺ (فد) يليه المسجدُ (الأقصى) بالأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ؛ لقوله ﷺ: «صلاةٌ في مسجدِي هذا خيرٌ من ألفِ صلاةٍ فيما سواه، إِلَّا المسجدَ الحرامَ». رواه الجماعة إِلَّا أبا داود^(١).

(فإنَّ عَيْنَ) لا اعتكافه أو صلاتِهِ (أَحَدَهَا) أي: أَحَدَ المساجدِ الثلاثةِ، كالمسجدِ الحرامِ (لم يَجْزِ)^(٢) فعلٌ ما نَذَرَهُ في (ما دُونَهُ) كمسجدِ المدينة والأقصى. أو عَيْنَ مسجدِ المدينة، لم يَجْزِ^(٢) في الأقصى (وعكسُهُ بعكسِهِ) فمن نَذَرَ اعتكافاً أو صلاةً بمسجدِ المدينة، أو الأقصى، أَجْزَأَهُ بالمسجدِ الحرامِ، أو عَيْنَ الأقصى، أَجْزَأَهُ بِكُلِّ من الثلاثةِ.

(وإنَّ عَيْنَ مسجداً غيرَ) المساجدِ (الثلاثةِ) المذكورةِ (لم يَتَعَيَّنْ) أي: لم يَلْزَمْهُ الاعتكافُ أو الصلاةُ فيما عَيْنَهُ من غيرِ الثلاثةِ؛ لقوله ﷺ: «لا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إلى

(١) أحمد (٧٢٥٣)، والبخاري (١١٩٠)، ومسلم (١٣٩٤): (٥٠٥)، والترمذي (٣٩١٦)، والنسائي ٢١٣/٥، وابن ماجه (١٤٠٤) من حديث أبي هريرة ؓ.

(٢) في (م): «يجزئه».

ومن نذرَ زمناً معيناً، دخلَ مُعْتَكِفُهُ قبلَهُ بيسيرٍ، وخرجَ بعدَ آخرِهِ.
ولا يخرجُ مُعْتَكِفٌ إلَّا لما لا بُدَّ له منه، ولا يَعُودُ مريضاً، ولا يَشْهَدُ
جنازةً،

ثلاثةَ مَسَاجِدَ، المسجدَ الحرامَ، وَمَسْجِدِي هَذَا، والمسجدَ الْأَقْصَى^(١). فلو تَعَيَّنَ
غيرُها بتعيينه، لَزِمَهُ الْمُضِيُّ إِلَيْهِ، واحتَاجَ لشدِّ الرِّحَالِ إِلَيْهِ.

لكن إن نَذَرَ اعتكافاً في جامعٍ، لم يجزئه في مسجدٍ لا تقامُ فيه الجمعة.
(ومن نَذَرَ اعتكافاً (زمناً معيناً) كعشرِ ذِي الْحِجَّةِ (دخلَ مُعْتَكِفُهُ قبلَهُ) أي: الزمنِ
المعيَّن (بيسيرٍ) فيدخلُ - في المثال - قبلَ الغروبِ من اليومِ الذي قبلَ العَشرِ (وخرجَ)
مِنْ مُعْتَكِفِهِ (بعدَ آخرِهِ) فيخرجُ - في المثالِ - بعدَ غروبِ الشمسِ آخرَ يومٍ من العَشرِ.
وإن نذرَ يوماً، دَخَلَ قبلَ فجرِهِ، وتأخَّرَ حَتَّى تَغْرُبَ شَمْسُهُ.

وإن نذرَ زمناً معيناً، تابعَهُ ولو أطلق، وعدداً، فله تفريقُهُ. ولا تَدْخُلُ ليلةُ يومٍ
نَذَرَ، كيومٍ ليلةُ نَذَرَتْ.

(ولا يخرجُ مُعْتَكِفٌ) مِنْ مُعْتَكِفِهِ (إلَّا لما لا بُدَّ له منه) كإتيانه بمأكَلٍ ومشربٍ؛
لعدم من يأتِيه بهما، وكقِيءِ بَعَثَتُهُ، وبولٍ، وغَائِطٍ، وطهارةٍ واجبةٍ، وَغَسَلِ مُتَنَجِّسٍ
يحتاجُهُ. وإلى جُمُعَةٍ وشهادةٍ لزمَتَاهُ.

والأوْلَى أَنْ لَا يَبْكُرَ لجمعةٍ، وَلَا يُطِيلَ الجُلُوسَ بعدها.
وله المشيُّ على عادَتِهِ^(٢)، وقصدُ بيته لحاجةٍ إن لم يجدْ مكاناً يليقُ به، بلا ضَرَرٍ
ولا مَنَّةٍ، وَغَسَلُ يَدَيْهِ بمسجدٍ في إناءٍ من وَسَخٍ ونحوه. لا بولٍ وفصدٍ وحجامةٍ بإناءٍ
فيه، أو في هوائِهِ.

(ولا يَعُودُ مريضاً، ولا يَشْهَدُ جنازةً) حيثُ وجِبَ عليه الاعتكافُ مُتَّابِعاً، ما لم

(١) أخرجه البخاري (١١٨٩)، ومسلم (١٣٩٧) من حديث أبي هريرة ؓ.

(٢) فلا يلزم مخالفة عادته في سرعة. «شرح منتهى الإرادات» ٤٠٢/٢.

إِلَّا أَنْ يَشْرَطَ.

ويفسد اعتكاف بَوْطٍ فِي فَرْجٍ، وَسُكْرِ، وخروجه بلا حاجة.
ويُسْنُ اشْتِغَالُهُ بِالْقُرْبِ، واجتناب ما لَا يَعْنِيهِ.

الهداية

يتعين عليه ذلك؛ لعدم مَنْ يَقُومُ بِهِ (إِلَّا أَنْ يَشْرَطَ) - أي: يشترط في ابتداء اعتكافه الخروج إلى عيادة مريض، أو شهود جنازة، وكذا كلُّ قُرْبَةٍ لَمْ تَتَّعِنَ عَلَيْهِ، وما لَه مِنْهُ بَدْءٌ، كَتَشَاءٍ وَمَيِّتٍ بَيْتِهِ؛ لَا الْخُرُوجُ لِلتَّجَارَةِ، وَلَا التَّكْسِبُ بِالصَّنْعَةِ فِي الْمَسْجِدِ، وَلَا الْخُرُوجُ لِمَا شَاءَ.

وإن قال: متى مَرَضْتُ، أو: عَرَضَ لِي عَارِضٌ، خرجتُ. فله شرطه، وإذا زال العذرُ، وجب الرجوعُ إلى اعتكاف واجب.

(ويُفسدُ اعتكاف بَوْطٍ) معتكف (في فَرْجٍ) أو إنزالٍ بمباشرةٍ دونهُ، ويكفر كفارة يمين، إن كان الاعتكاف مندوراً؛ لإفساد نذرهِ، لا لوطئه (و) يفسدُ اعتكاف أيضاً بد(سُكْرِ، وخروج بلا حاجة) ولو قلَّ.

(ويُسْنُ) لمعتكف (اشتغاله بالقرب) من صلاة، وقراءة، وذكرٍ ونحوها (واجتناب ما لَا يَعْنِيهِ) بفتح الباء: أي: يَهْمُهُ؛ لقوله ﷺ: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ، تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ»^(١). وينبغي لمن قَصَدَ المسجدَ أَنْ يَنْوِيَ الاعتكافَ مَدَّةً لُيْتَهُ^(٢)؛ لَا سِيَّيماً إِنْ كَانَ صَائِماً. وَلَا يَجُوزُ بَيْعٌ وَلَا شَرَاءٌ فِيهِ لِمَعْتَكِفٍ وَغَيْرِهِ وَلَا يَصْحُحُ.

(١) أخرجه الترمذي (٢٣١٧)، وابن ماجه (٣٩٧٦) من حديث أبي هريرة مرفوعاً. قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه. وأخرجه أيضاً الترمذي (٢٣١٨) من حديث الزهري عن علي بن حسين - مرسلًا - قال الترمذي. وهذا عندنا أصح من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة... وقال ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» ٢٨٧/١: والصحيح فيه المرسل.

(٢) بعدها في (م): «فيه».

جمعُ مَنْسَكٍ - بفتح السَّين وكسرِها - وهو: التَّعَبُّدُ، يقال: تَنَسَّك: إذا تَعَبَّدَ. وغَلَبَ إطلاقُها على متَعَبَّداتِ الحجِّ. والمنسكُ في الأصل، من التَّسْيِكَةِ وهي: الذَّبِيحَةُ.

(يجب الحج) بفتح الحاء في الأشهر، عكس شهر ذي الحجة. وهو لغة: القصدُ.

وشرعاً: قصدُ مكَّةَ لعملٍ مخصوصٍ في زمنٍ مخصوصٍ. والعمرةُ) وهي لغة: الزيارة.

وشرعاً: زيارة البيت على وجهٍ مخصوصٍ^(١).

ووجوبُهُما؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ولحديث عائشة: يا رسول الله هل على النساء من جهادٍ؟ قال: «نعم، عليهنَّ جهادٌ لا قتالٌ فيه: الحجُّ والعمرة» رواه أحمدُ وابنُ ماجه بإسنادٍ صحيح^(٢). وإذا ثبت ذلك في النساء، فالرجالُ أولى.

والحجُّ أحدُ مباني الإسلام الخمس. وقَرَضُهُ^(٣) سنَّةٌ تسع من الهجرة. وهو فرضٌ كفايةٌ كلِّ عامٍ على من لا يجبُ عليه عيناً، نقله في «الآداب الكبرى» عن «الرعاية»، وقال: هو خلافُ ظاهر قولِ الأصحاب. اهـ

(١) «المطلع» ص ١٦٠.

(٢) «مسند» أحمد (٢٥٣٢٢)، و«سنن» ابن ماجه (٢٩٠١). قال الحافظ ابن حجر في «بلوغ المرام» ص ١١٧: رواه أحمد وابن ماجه، وإسناده صحيح، وأصله في الصحيح. اهـ وأخرجه البخاري (٢٨٧٥) عن عائشة رضي الله عنها قالت: استأذنت النبي ﷺ في الجهاد، فقال: «جهادكنَّ الحجَّ».

(٣) في (ز): «وفرض».

ويمكن أن يقال: من لا يجب عليه الحج عيناً، بأن يكون أدى حجة الإسلام، فالحج في حقه بعد ذلك فرض كفاية؛ باعتبار اندراجِهِ في عموم المخاطبين بفرض الكفاية، فيعزم كل عام على الحج مع القدرة لو لم يحج غيره، وهو نفل في حقه أيضاً باعتبار خصوصه، فيسن له العزم على الحج كل عام مع القدرة. فزيد مثلاً إذا كان أدى حجة الإسلام، ثم رأى الناس تهيؤوا للخروج إلى الحج، فعزم على الخروج معهم، كان عزمه وأخذه في الأسباب على سبيل الثقلية ظاهراً، ثم إذا حج الجميع، فمن كان منهم حجته حجة الإسلام، فتوابعه ثواب فرض العين، وغيره إن كان ممن دخل في عموم المخاطبين بفرض الكفاية، أثيب كل فرد منهم ثواب فرض الكفاية؛ لاستوائهم في مطلق أداء فرض الكفاية.

ومُلخَصُ هذا: أن الحج في حق هذا القسم عند التوجه إليه^(١) فرض كفاية على العموم، نفل على الخصوص، وبعد فعل الحج يتبين أنهم قاموا بفرض الكفاية، فيثابون على الخصوص ثواب فرض الكفاية، ومثل هذا يأتي في الصلاة على الميت ونحوها، فلا منافاة بين كلام «الرعاية» وغيرها، لما علمت من ثبوت الاعتبارين المذكورين، وبهذا أيضاً يندفع ما أورده الشيخ خالد^(٢). والظاهر أيضاً سقوط فرض الكفاية بفرض العين؛ لحصول المقصود مع كونه أعلى. هذا ما ظهر لي، ولم أره مسطوراً. وإذا تقرر ذلك، فيجب الحج والعمرة (مرة) واحدة (في العمر)؛ لقوله ﷺ: «الحج مرة، فمن زاد فهو متطوع» رواه أحمد وغيره^(٣).

(١) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: عند التوجه إليه. أي: عند توجه الطلب إلى هذا القسم. انتهى تقرير».

(٢) بعدها في (خ): «في جمع الجوامع».

(٣) «مسند» أحمد (٢٣٠٤)، وهو عند أبي داود (١٧٢١)، والنسائي في «المجتبى» ١١١/٥، وابن ماجه (٢٨٨٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. وصححه الحاكم في «المستدرک» ٢/٢٩٣ ووافقه الذهبي. وقال الحافظ في «التلخيص الحبير» ٢/٢٢٠: وأصله في «صحيح» مسلم [١٣٣٧]، وهو عند أحمد (١٠٦٠٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه: فقال رجل: أكل عام يا رسول الله؟ فسكت حتى قال ثلاثاً، فقال: «لو قلت: نعم، لوجبت.... الحديث».

المعدة على مسلم، حرّ، مكلف، مستطيع؛ بأن وجد زاداً ومركوباً صالحين
لمثله.....

الهداية (على مسلم حرّ مكلف مُستطيع) فالإسلام والعقل شرطان للوجوب والصحة. والبلوغ وكمال الحرية شرطان للوجوب والإجزاء دون الصحة. والاستطاعة شرط للوجوب دون الإجزاء؛ فهذه^(١) خمسة شروط للحج والعمرّة، قد جمعتهما ببيتين، فقلت:

الحجّ والعمرّة واجبَان في العُمَرِ مرّةً بلا تواني
بشروطِ إسلامٍ كذا حرّيّة عقلٍ ببلوغٍ قُدرةٍ جليّة
وقوله: بلا تواني. إشارة إلى أنّ وجوبهما^(٢) بالشروط المذكورة على الفور، فيأثم إن أخره بلا عُذر؛ لقوله ﷺ: «تعجلوا إلى الحجّ - يعني الفريضة - فإنّ أحدكم لا يدري ما يعرض له» رواه أحمد^(٣). وقوله: قدرة جليّة. إشارة إلى الاستطاعة التي بينها المصنّف بقوله: (بأن وجد زاداً ومركوباً) بآلتهما (صالحين لمثله) لما روى الدارقطني بإسناده^(٤) عن أنس، عن النبي ﷺ في قوله عزّ وجلّ: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ آل

(١) في (م): «فهي».

(٢) في (م): «وجوبها».

(٣) في مسنده (٢٨٦٧)، وهو عند ابن ماجه (٢٨٨٣) بنحوه، وفي إسناده: إسماعيل الكوفي؛ قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» ١٢٥/٢: إسماعيل بن خليفة الملائي؛ قال فيه ابن عدي: عامة ما يرويه يخالف الثقات، وقال النسائي: ضعيف، وقال الجوزجاني: مفتري زائف. ثم قال البوصيري: لم ينفرد إسماعيل بإخراجه من هذا الوجه فقد رواه أبو داود في «سننه» (١٧٣٢)، وهو عند أحمد (١٩٧٣) [من طريق الحسن بن عمرو، عن مهران بن عمران، عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: «من أراد الحج فليتعجل»]. قال الحاكم ٤٤٨/١: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وأبو صفوان هذا سماء غيره مهران مولى لقريش ولا يعرف بجرح، ووافقه الذهبي، ورمز لصحته السيوطي في «الجامع الصغير» مع «الفيض» ٤٨/٦. وضعفه ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» ٢٧٣/٤-٢٧٤.

(٤) في (م): «بإسناده».

بعدما يحتاجه لنفسه، وعياله، وقضاء دينه.

ويصح من صغير

الهداية

عمران: ٩٧]. قال: قيل: يا رسول الله، ما السبيل؟ قال: «الزاد والراحلة»^(١). وكذا لو وجد ما يحصل به ذلك.

(بعد ما يحتاجه^(٢) لنفسه وعياله) من النفقات الشرعية، والحوائج الأصلية، من كُتِب، ومسكن، وخادم، ولباس مثله، وغطاء، ووطاء ونحوها، ولا يصير مستطعاً ببذل غيره له (و) بعد (قضاء دينه) الحال والمؤجل لله تعالى أو لآدمي. ويُعتبر من طريق بلا خفارة^(٣) يوجد فيها الماء والغلف على المعتاد، وسعة وقت يمكن السير فيه على العادة.

(ويصح) فعل حج وعُمرة (من صغير) نقلاً؛ لحديث ابن عباس: أن امرأة رفعت

(١) «سنن» الدارقطني (٢٤١٨). قال الحافظ في «التلخيص الحبير» ٢/ ٢٢١: الدارقطني والحاكم [٤٤٢/١] وصححه، ووافقه الذهبي، والبيهقي [٣٣٠/٤] من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ... الحديث. قال البيهقي: الصواب عن قتادة، عن الحسن مرسلاً؛ يعني الذي أخرجه الدارقطني [وأخرجه أيضاً أبو داود في «المراسيل» (١٣٣)] وسنده صحيح إلى الحسن، ولا أرى الموصول إلا وهماً، وقد رواه الحاكم [٤٤٢/١] من حديث حماد بن سلمة، عن قتادة، عن أنس أيضاً، إلا أن الراوي عن حماد هو أبو قتادة عبد الله بن واقد الحراني، وقد قال أبو حاتم: هو منكر الحديث. اهـ.

وأخرجه الترمذي (٨١٣)، وابن ماجه (٢٨٩٦)، والدارقطني (٢٤٢١) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما. قال الترمذي: هذا حديث حسن. وقال الحافظ في «التلخيص الحبير» ٢/ ٢٢١: وهو من رواية إبراهيم بن يزيد الخوزي، وقد قال فيه أحمد والنسائي: متروك الحديث.

وأخرجه ابن ماجه (٢٨٩٧)، والدارقطني (٢٤٢٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. قال الحافظ: وسنده ضعيف أيضاً. ثم قال: ورواه الدارقطني من حديث جابر [٢٤١٣]، ومن حديث علي بن أبي طالب [٢٤٢٧]، ومن حديث ابن مسعود [٢٤١٧]، ومن حديث عائشة [٢٤١٩]، ومن حديث عمرو ابن شعيب، عن أبيه، عن جده [٢٤٢٤]؛ وطرقها كلها ضعيفة... وقال أبو بكر بن المنذر: لا يثبت الحديث في ذلك مسنداً. والصحيح من الروايات رواية الحسن مرسلة. اهـ.

(٢) في الأصل (س) و(م): «يحتاج».

(٣) جاء في هامش (س) ما نصه: «الخفارة، بالخاء المعجمة: ما يأخذه الخفير. انتهى تقرير». والخفير: هو المجير. «الصحاح» (خفر).

ولو دون التمييز، ويُحرّم عنه وليّه، ومميّز بإذنه، ويفعلُ وليّ ما يعجزه،
ومن رقيقٍ وإن بلغ أو عتق^(١) بعرفة ولم يكن سعي للحجّ، أجزاً فرضاً.

إلى النبي ﷺ صبيّاً، فقالت: ألهذا حجّ؟ قال: «نعم، ولك أجر» رواه مسلم^(٢).

الهداية (ولو) كان الصّغير (دون) سنّ (التمييز) بأن لم يتمّ له سبع سنين.

(ويُحرّم) بالحجّ أو العمرة (عنه) أي: عمّن لم يميّز (وليّه) في ماله ولو مُحَرِّماً،
أو لم يحجّ (و) يُحرّم (مميّز بإذنه) أي: الوليّ (وفعلُ وليّ) أي: وليّ صغير (ما
يعجزّه) من رمي وغيره، لكن يبدأ الوليّ في رمي نفسه، ولا يُعتدُّ برمي حلالٍ،
ويُطاف به لعجز راكباً أو محمولاً، وتُعتبر نيّة طائف به، لا كونه طاف عن نفسه، ولا
محَرِّماً.

(و) يصحّ حجّ وعمرة (من رقيق) نفلاً؛ لِعَدَمِ المانع، ويلزمانه بتدريه، ولا يُحرّم
بنفلي أو تدري لم يؤذّن له فيه، ولا زوجة بنفلي، إلّا بإذن سيّد وزوج، فإن عَقَدَاه، فلهما
تحليلهما، ولا يَمْنَعُهَا^(٣) من حجّ فرض كملت شروطه، ولكلٌّ من أبوي حُرٍّ بالغ منعه
من إحرام بنفلي، كنفل جهادٍ، ولا يُحلّلانه إن أحرّم.

(وإن بلغ) صغير (أو عتق) رقيق وهما مُحَرِّمان بحجّ (بعرفة) أي: وهما فيها قبل
الدفع أو بعده، إن عادَ مَنْ ذُكِرَ، فوقّت في وقته (ولم يكن سعي للحجّ) بعد طواف
القدوم (أجزاً) الحجّ مَنْ ذُكِرَ (فرضاً) وكذا لو وجد ذلك في إحرام العمرة قبل
طوافها، فيُجزئ عن حَجّة الإسلام وعمرته، ويُعتدُّ بإحرام ووقوف موجودين إذن،
وما قبله تطوّع لم ينقلب فرضاً. وقال بعضهم: ينعقد موقوفاً، فإذا زال الرّق، انقلب
فرضاً.

(١) في المطبوع «أعتق»، والمثبت موافق لما في «هداية الراغب».

(٢) في «صحيحه» (١٣٣٦)، وهو عند أحمد (١٨٩٨).

(٣) في (م): «ولا يَمْنَعُهَا». وجاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: ولا يَمْنَعُهَا، أي: لا يَمْنَعُ الزوج
الزوجة. انتهى تقرير».

ومن عجز لِكَبِيرٍ، أو مرضٍ لا يُرجى برؤيه ونحوه، لزمه أن يقيم من يحج ويعتمر عنه من بلده وقربه، ويجزئ ولو عوفي بعد إحرام نائبه. وشُرِطَ لوجوبه على أنثى مَحْرَمٍ من زوج، أو أب، أو خالٍ ولو من رضاع ونحوه،

فإن كان الصَّغِيرُ أو القِنُّ سعى بعد طواف القدوم قبل الوقوف، لم يُجزئه الحج ولو أعاد السَّعْيَ؛ لأنَّه لا تُشرَعُ مجاوزةُ عدده ولا تكراره، بخلاف الوقوف، فإنه لا قَدَرٌ له محدود، وتُشرَعُ استدامته. وكذا إن بلغ أو عتق في أثناء طواف العمرة، لم تُجزئه ولو أعاده.

(ومن عجز) عن السَّعْيِ إلى الحج مع توفّر الشروط المتقدّمة (لِكَبِيرٍ أو مرضٍ لا يُرجى برؤيه ونحوه) كثقل لا يقدر معه على ركوبٍ إلّا بمشقةٍ شديدة، أو كان نضو الخلقة^(١) لا يقدر ثبوتاً على راحلة، إلّا بمشقةٍ غير محتملة (لزمه أن يقيم من يحج ويعتمر عنه) فوراً (من بلده) الذي وجبا عليه فيه (وقربه) أي: أو من مكان قريب من بلده، بأن يكون بينه وبينه دون المسافة؛ لقول ابن عباس: إن امرأة من خثعم، قالت: يا رسول الله، إن أبي أدركته فريضة الله تعالى في الحج شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يستوي على الراحلة، أفأحج عنه؟ قال: «حجّي عنه» متفق عليه^(٢).

(ويجزئ) الحج أو العمرة عن المَنُوبِ عنه إذن (ولو عوفي بعد إحرام نائبه) قبل فراغه من التَّسْلُكِ أو بعده؛ لأنَّه أتى بما أمر به، فخرج من العهدة، ويسقطان عمن لم يجذ نائباً.

(وشُرِطَ لوجوبه) أي: الحج، وكذا العمرة (على أنثى) وجود (مَحْرَمٍ) لها مسلم مُكَلَّفٍ ولو عَبْدًا (من زوج، أو أب، أو خالٍ) لها، ونحوه، ممن تحرّم عليه أبداً؛ بنسبٍ أو سببٍ مُباحٍ (ولو) كان المحرّم (من رضاع ونحوه) كمصاهرة، بخلاف من تحرّم عليه بسببٍ مُحَرَّمٍ، كأمّ المزنّي بها وببتها، وكذا أمّ الموطوءة بشبهة وببتها.

(١) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: نضو الخلقة، أي: مهزولها... انتهى تقرير المؤلف».

(٢) البخاري (١٥١٣)، ومسلم (١٣٣٤)، وهو عند أحمد (١٨١٨).

وَحَرَّمَ سَفَرُهَا بِدُونِهِ. وَإِنْ مَاتَ مَنْ لَزِمَهُ، اسْتُنِيبَ عَنْهُ مِنْ تَرْكِهِ.

وَالْمُلَاعِنُ لَيْسَ مَحْرَمًا لِلْمَلَاعِنَةِ؛ لِأَنَّ تَحْرِيمَهَا عَلَيْهِ أِبْدَاءٌ عَقُوبَةٌ وَتَغْلِيظٌ عَلَيْهِ، لَا لِحَرَمَتِهَا.

وَنَفَقَةُ الْمَحْرَمِ عَلَيْهَا؛ فَيُشْتَرَطُ لَهَا مِلْكٌ زَادَ وَرَاحِلَةٌ لَهَا، وَلَا يَلْزُمُهُ مَعَ بِذَلِكَ ذَلِكَ سَفَرٌ مَعَهَا.

(وَحَرَّمَ سَفَرُهَا بِدُونِهِ) أَي: الْمَحْرَمُ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «لَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ إِلَّا مَعَ مَحْرَمٍ، وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا رَجُلٌ إِلَّا وَمَعَهَا مَحْرَمٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ^(١).

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الشَّابَّةِ وَالْعَجُوزِ، وَقَصِيرِ السَّفَرِ وَطَوِيلِهِ، فَإِنْ فَعَلَتْ، بَأَنْ حَجَّتْ بِدُونِ مَحْرَمٍ، أَجْزَأُ مَعَ الْحُرْمَةِ. وَمَنْ أَيْسَتْ مِنَ الْمَحْرَمِ، اسْتَنْابَتْ.

(وَإِنْ مَاتَ مَنْ لَزِمَهُ) حَجٌّ أَوْ عُمْرَةٌ (اسْتُنِيبَ عَنْهُ) وَجُوباً (مِنْ تَرْكِهِ) مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، أَوْصَى بِهِ، أَوْلاً.

وَيَحُجُّ النَّائِبُ مِنْ حَيْثُ وَجَبَا عَلَى الْمَيِّتِ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ يَحْكِي الْأَدَاءَ؛ وَذَلِكَ لِمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: إِنَّ أُمِّي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ، فَلَمْ تَحُجَّ حَتَّى مَاتَتْ، أَفَأَحُجُّ عَنْهَا؟. قَالَ: «نَعَمْ حُجِّي عَنْهَا، أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكِ ذَيْنِ، أَكُنْتُ قَاضِيَتَهُ، أَقْضُوا اللَّهَ، فَاللَّهُ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ»^(٢).

وَيَسْقُطُ بِحُجِّ أَجْنَبِيٍّ عَنْهُ، لَا عَنْ حَيٍّ بِلَا إِذْنِهِ^(٣).

وَإِنْ ضَاقَ مَالُهُ، حَجَّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ بَلَغَ، وَإِنْ مَاتَ فِي الطَّرِيقِ، حَجَّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ مَاتَ.

(١) فِي «مُسْنَدِهِ» (١٩٣٤) بَنَحُوهُ، وَهُوَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (١٨٦٢) وَاللَّفْظُ لَهُ، وَمُسْلِمٌ (١٣٤١). وَأَخْرَجَ شَطْرُهُ الْأَوَّلَ الْبُخَارِيُّ (١٩٩٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) «صَحِيحُ» الْبُخَارِيِّ (١٨٥٢) وَلَفْظُهُ: «أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جَهِينَةَ جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي... الْحَدِيثُ. وَكَذَا زَيْدَتْ فِي (م). وَجَاءَ فِي هَامِشِ (س) مَا نَصَّهُ: «قَوْلُهُ: أَقْضُوا اللَّهَ، أَي: أَقْضُوا دِينَ اللَّهَ. انْتَهَى تَقْرِيرُ الْمُؤَلَّفِ».

(٣) جَاءَ فِي هَامِشِ (س) مَا نَصَّهُ: «قَوْلُهُ: بِلَا إِذْنِهِ، فَإِنْ أَذِنَ سَقَطَ إِنْ كَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْمُبَاشَرَةِ بِنَفْسِهِ، أَوْ كَانَ الْحَجُّ نَفْلًا. انْتَهَى تَقْرِيرُ الْمُؤَلَّفِ».

مِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ذُو الْحُلَيْفَةِ، وَأَهْلُ مِصْرَ وَالْمَغْرِبِ الْجُحْفَةُ قُرْبَ رَابِعٍ، وَأَهْلُ الْيَمَنِ يَلْمَلَمُ، وَأَهْلُ نَجْدٍ قَرْنٌ، وَأَهْلُ الْمَشْرِقِ ذَاتُ عِرْقٍ، وَهِيَ لِأَهْلِهَا وَلِمَنْ مَرَّ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِهِمْ، وَلَا يَحِلُّ لِمَكْلَفٍ تَجَاوَزُ الْمِيقَاتِ بِلَا إِحْرَامٍ، إِذَا أَرَادَ مَكَّةَ أَوْ نِسْكَأَ، أَوْ كَانَ فَرَضَهُ.

(باب) بِالتَّنْوِينِ، أَي: هَذَا بَابُ (الْمَوَاقِيتِ)، جَمْعُ مِيقَاتٍ، وَهُوَ لُغَةٌ: الْحَدُّ. الْهَدَايَةُ وَاصْطِلَاحًا: مَوْضِعُ الْعِبَادَةِ وَزَمْنُهَا^(١).

(مِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ذُو الْحُلَيْفَةِ) بَضْمُ الْحَاءِ وَفَتْحُ اللَّامِ، بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ سِتَّةُ أَمْيَالٍ أَوْ سَبْعَةٌ، وَهِيَ أَبْعَدُ الْمَوَاقِيتِ مِنْ مَكَّةَ، بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ عَشْرَةُ أَيَّامٍ.

(و) مِيقَاتُ (أَهْلِ) الشَّامِ، (وَمِصْرَ، وَالْمَغْرِبِ الْجُحْفَةُ) بَضْمُ الْجِيمِ وَسُكُونُ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ (قُرْبَ رَابِعٍ) بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ ثَلَاثُ مَرَاكِلَ.

(و) مِيقَاتُ (أَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمُ) بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ لَيْلَتَانِ.

(و) مِيقَاتُ (أَهْلِ نَجْدٍ) وَالطَّائِفِ (قَرْنٌ) بِسُكُونِ الرَّاءِ - وَيُقَالُ لَهُ: قَرْنُ الْمَنَازِلِ، وَقَرْنُ الثَّعَالِبِ - عَلَى يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ مِنْ مَكَّةَ.

(و) مِيقَاتُ (أَهْلِ الْمَشْرِقِ) أَي: الْعِرَاقِ وَخِرَاسَانَ (ذَاتُ عِرْقٍ) مَنْزَلٌ مَعْرُوفٌ؛ سُمِّيَ بِهِ لِأَنَّهُ فِيهِ عِرْقًا، وَهُوَ الْجَبَلُ الصَّغِيرُ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ نَحْوَ مَرَحَلَتَيْنِ.

(وَهِيَ) أَي: هَذِهِ الْمَوَاقِيتُ (لِأَهْلِهَا) الْمَذْكُورِينَ (وَلِمَنْ مَرَّ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِهِمْ) أَي: مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا، وَمَنْ مَنْزَلُهُ دُونَهَا، يُحْرَمُ مِنْهُ لِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ.

(وَلَا يَحِلُّ لِمَكْلَفٍ) حَرُّ مُسْلِمٍ^(٢). (تَجَاوَزُ الْمِيقَاتِ بِلَا إِحْرَامٍ، إِذَا أَرَادَ دُخُولَ (مَكَّةَ، أَوْ) أَرَادَ (نُسْكَأَ، أَوْ كَانَ) النَّسْكَ الَّذِي أَرَادَهُ (فَرَضَهُ) بِأَنَّهُ كَانَ عَلَيْهِ حُجَّةٌ

(١) «المصباح المنير» (وقت).

(٢) بعدها في الأصل: «أراد مكة أو النسك».

وَمَنْ حَجَّ مِنْ مَكَّةَ، أَحْرَمَ مِنْهَا، وَعَمَرْتُهُ مِنَ الْحِلِّ.
وَأَشْهُرُ الْحَجِّ: شَوَّالٌ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ.
وَيُكْرَهُ إِحْرَامٌ قَبْلَ مِيقَاتٍ. وَبِحَجِّ قَبْلَ أَشْهُرِهِ، وَيَنْعَقِدُ.

الإسلام أو عُمَرْتُهُ، إِلَّا لِقِتَالٍ مَبَاحٍ، أَوْ خَوْفٍ، أَوْ حَاجَةٍ تَتَكَرَّرُ كَحِطَّابٍ وَنَحْوِهِ، فَإِنْ تَجَاوَزَهُ لَغَيْرِ ذَلِكَ، لَزِمَهُ أَنْ يَرْجِعَ؛ لِيُحْرِمَ مِنْهُ، إِنْ لَمْ يَخَفْ فَوْتَ حَجٍّ، أَوْ عَلَى نَفْسِهِ. وَإِنْ أَحْرَمَ مِنْ مَوْضِعِهِ، فَعَلَيْهِ دَمٌ، رَجَعَ بَعْدَ إِحْرَامِهِ إِلَى الْمِيقَاتِ أَوْ لَا. وَإِنْ جَاوَزَ غَيْرَ مَكَلَّفٍ، ثُمَّ كَلَّفَ، أَحْرَمَ مِنْ مَوْضِعِهِ.

(وَمَنْ حَجَّ مِنْ مَكَّةَ) أَي: أَرَادَ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ وَهُوَ بِمَكَّةَ، سَوَاءٌ كَانَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ أَوْ لَا (أَحْرَمَ) بِالْحَجِّ (مِنْهَا) مِنْ أَيِّ مَوْضِعٍ شَاءَ مِنَ الْحَرَمِ، وَيَصُحُّ مِنَ الْحِلِّ وَلَا دَمَ عَلَيْهِ (وَعَمَرْتُهُ) أَي: إِذَا أَرَادَ مِنْ مَكَّةَ^(١) الْعُمْرَةَ، وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُحْرِمَ بِهَا (مِنْ الْحِلِّ) وَيَصُحُّ مِنْ مَكَّةَ وَعَلَيْهِ دَمٌ.

(وَأَشْهُرُ الْحَجِّ: شَوَّالٌ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ) مِنْهَا يَوْمُ النَّحْرِ؛ وَهُوَ يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ.

(وَيُكْرَهُ إِحْرَامٌ) بِنُسُكٍ (قَبْلَ مِيقَاتٍ) وَيَنْعَقِدُ (و) يُكْرَهُ إِحْرَامٌ (بِحَجٍّ قَبْلَ أَشْهُرِهِ) الْمَذْكُورَةِ (وَيَنْعَقِدُ) الْإِحْرَامُ.

(١) فِي (م): «بِمَكَّةَ».

الإحرام: نِيَّةُ النُّسْكِ. سُنُّ لَمْرِيْدِهِ غُسْلٌ أَوْ تَيْمُّمٌ لِعُذْرٍ، وَتَنْظُفٌ، وَتَطْيِيبٌ،

(بَابُ) بِالتَّنْوِينِ (الإِحْرَامُ) لَغَةً: نِيَّةُ الدُّخُولِ^(١) فِي التَّحْرِيمِ؛ لِأَنَّهُ يُحْرَمُ عَلَى نَفْسِهِ مَا كَانَ مُبَاحًا قَبْلَ الإِحْرَامِ مِنْ نِكَاحٍ وَطَيْبٍ وَنَحْوِهِمَا.

وَشَرَعًا: (نِيَّةُ النُّسْكِ) أَي: نِيَّةُ الدُّخُولِ فِيهِ^(٢)، لَا نِيَّةُ أَنْ يَحِجَّ أَوْ يَعْتَمَرَ.

(سُنُّ لَمْرِيْدِهِ) أَي: مَرِيْدُ الدُّخُولِ فِي النُّسْكِ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى (غُسْلٌ) وَلَوْ حَائِضًا وَ^(٣) نَفْسَاء؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ - وَهِيَ نَفْسَاء - أَنْ تَغْتَسَلَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٤). وَأَمَرَ عَائِشَةَ أَنْ تَغْتَسَلَ لِإِهْلَالِ الْحِجِّ، وَهِيَ حَائِضٌ^(٥). (أَوْ تَيْمُّمٌ لِعُذْرٍ) كَعَدَمِ الْمَاءِ، أَوْ تَعَذُّرِ اسْتِعْمَالِهِ لِنَحْوِ مَرَضٍ.

(و) سُنُّ لَهُ أَيْضًا (تَنْظُفٌ) بِأَخِذِ شَعْرٍ، وَظَفَرٍ، وَقَطْعِ رَائِحَةٍ كَرِيْهِةٍ؛ لِئَلَّا يَحْتَاجَ إِلَيْهِ فِي إِحْرَامِهِ، فَلَا يَتِمَكَّنُ مِنْهُ.

(و) سُنُّ لَهُ أَيْضًا (تَطْيِيبٌ) فِي بَدْنِهِ بِمَسْكِ، أَوْ بَخُورٍ، أَوْ مَاءٍ وَرِدٍ وَنَحْوِهِمَا؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كُنْتُ أَطْيِبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرَمَ، وَلِحَلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ^(٦). وَقَالَتْ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِيصِ الْمُسْكِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

(١) فِي الْأَصْلِ (م): «الرَّجُل».

(٢) «المَطْلَع» ص ١٦٧.

(٣) فِي (م): «أَوْ».

(٤) فِي «صَحِيحِهِ» (١٢٠٩) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: نَفَسْتُ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ... فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ، بِأَمْرِهَا أَنْ تَغْتَسَلَ وَتَهْلُ. وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ - أَيْضًا (١٢١٨)، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (١٤٤٤٠) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ ﷺ ضَمِنَ حَدِيثَ طَوِيلٍ.

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٥٥٦)، وَمُسْلِمٌ (١٢١١) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَفِيهِ: «انْقَضَى رَأْسُكَ، وَامْتَشَطِي، وَأَهْلِي بِالْحِجِّ، وَدَعِي الْعِمْرَةَ...».

(٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٥٣٩)، وَمُسْلِمٌ (١١٨٩)، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٢٥٥٢٤).

وتجرّد عن مَخِيْطٍ في إِزارٍ ورداءٍ أبيضينِ نظيفينِ،

وهو محرّم. متفقٌ عليه^(١).

وَكُرِهَ أَنْ يَتَطَيَّبَ فِي ثَوْبِهِ، وَلَهُ اسْتِدَامَةٌ لُبْسِهِ مَا لَمْ يَنْزِعْهُ، فَإِنْ نَزَعَهُ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَلْبَسَهُ قَبْلَ غَسْلِ الطَّنْبِ مِنْهُ. وَمَتَى تَعَمَّدَ مَسًّا مَا عَلَى بَدْنِهِ مِنَ الطَّنْبِ، أَوْ نَحَاهُ عَنْ مَوْضِعِهِ، أَيْمَ وَقَدَى، لَا إِنْ سَالَ بَعَرَقٍ أَوْ نَحْوِ شَمْسٍ.

(و) سُنَّ لَهُ أَيْضاً (تَجَرُّد) ذَكَرَ (عَنْ مَخِيْطٍ) وَهُوَ: كُلُّ مَا يَخَاطُ عَلَى قَدْرِ الْمَلْبُوسِ عَلَيْهِ، كَالْقَمِيصِ وَالسَّرَاوِيلِ. قَالَ الْمَصْنُفُ^(٢): وَكَذَا الدَّرْعُ وَنَحْوُهُ مِمَّا يَصْنَعُ مِنْ لِبْدٍ وَنَحْوِهِ عَلَى قَدْرِ الْمَلْبُوسِ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ خِيَاطَةٌ. انْتَهَى؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تَجَرَّدَ لِإِهْلَالِهِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^(٣).

وَسُنَّ لَهُ أَيْضاً أَنْ يُحَرَّمَ (فِي إِزَارٍ وَرَدَاءٍ أَبْيَضَيْنِ نَظِيفَيْنِ) وَنَعْلَيْنِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «وَلْيُحَرِّمَ أَحَدُكُمْ فِي إِزَارٍ، وَرَدَاءٍ، وَنَعْلَيْنِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٤). وَالْمَرَادُ بِالنَّعْلَيْنِ التَّاسُومَةُ^(٥)، وَلَا يَجُوزُ لَهُ لِبْسُ السَّرْمُوزَةِ^(٦) وَالْجُمُجُمِ، قَالَهُ فِي «الْفُرُوعِ»^(٧).

(١) البخاري (٢٧١)، ومسلم (١١٩٠) واللفظ له، وهو عند أحمد (٢٤١٠٧). والويص: البريق. «النهاية» (ويص).

(٢) في «كشف القناع» ٤٠٧/٢.

(٣) في «سننه» (٨٣٠) من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه، وقال: هذا حديث حسن غريب. وقال الحافظ في «التلخيص الحبير» ٢/٢٣٥: حسنه الترمذي، وضعفه العقيلي. وقال الحافظ ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» ١/٣٥٦: رواه الترمذي... وقال: حسن، وذكره ابن السكن في صحاحه، وضعفه ابن القطان.

(٤) في «مسنده» (٤٨٩٩)، وهو عند ابن الجارود في «المنتقى» (٤١٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٦٠١) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما. قال الحافظ في «التلخيص الحبير» ٢/٢٣٧: رواه ابن المنذر في «الأوسط»، وأبو عوانة في «صحيحه» بسند على شرط الصحيح.

(٥) التَّاسُومَةُ: ضَرْبٌ مِنَ الْأَحْذِيَةِ، تَعْرِيبُ تَأْسَمَ. «معجم الألفاظ الفارسية المعربة» للسيد أدنى شير ص ٣٣.

(٦) السَّرْمُوزَةُ: فَارِسِيٌّ، نَوْعٌ مِنَ الْأَحْذِيَةِ، وَتَعْرِيْبُهُ: السَّرْمُوجُ. وَهُوَ مَرْكَبٌ مِنْ سَرٍّ، أَيْ: فَوْقَ، وَمِنْ مُوزَةٍ، أَيْ: الْخَفِّ. «معجم الألفاظ الفارسية المعربة» ص ٩٠.

(٧) ٤٢٥/٥، وفيه: أَنَّهُ يَجُوزُ لِبْسُهُ.

وَنِيَّتُهُ شَرْطٌ، وَتُسْتَحَبُّ قَوْلُهُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ نُسُكَكَ كَذَا، فَيَسِّرْهُ لِي وَتَقَبَّلْهُ مِنِّي، وَإِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ، فَمَجِّلِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي.

وفي «القاموس»^(١): الْجُمُجُمُ: المَدَاسُ، مَعْرَبٌ.

(و) سُنَّ (إِحْرَامَ عَقَبَ صَلَاةٍ) فَرَضٍ أَوْ نَفْلِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَهْلٌ ذُبِرَ صَلَاةٌ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ^(٢).

(وَنِيَّتُهُ شَرْطٌ) فَلَا يَصِيرُ مُحَرِّمًا بِمَجَرَّدِ التَّجَرُّدِ، أَوْ التَّلْبِيَةِ، مِنْ غَيْرِ نِيَّةِ الدُّخُولِ فِي النُّسُكِ؛ لِحَدِيثٍ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(٣). (وَتُسْتَحَبُّ قَوْلُهُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ نُسُكَكَ كَذَا) أَي: يُسَنُّ أَنْ يُعَيَّنَ مَا يُحْرَمُ بِهِ وَيُلْفِظَ بِهِ، وَأَنْ يَقُولَ: (فَيَسِّرْهُ لِي، وَتَقَبَّلْهُ مِنِّي) وَأَنْ يَشْتَرِطَ، فَيَقُولَ: (وَإِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ) أَي: مَنَعَنِي مَانِعٌ مِنْ مَرَضٍ أَوْ عَدُوٍّ أَوْ ذَهَابِ نَفَقَةٍ وَنَحْوِهِ (فَمَجِّلِي) بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ: أَي: مَكَانُ حُلُولِي وَخُرُوجِي مِنَ الْإِحْرَامِ (حَيْثُ حَبَسْتَنِي) أَي: مَكَانُ حَصُولِ ذَلِكَ الْمَانِعِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ لَصُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ^(٤) حِينَ قَالَتْ لَهُ: إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ وَأَجِدُنِي وَجَعَةً. فَقَالَ: «حُجِّي وَاشْتَرِطِي وَقُولِي: اللَّهُمَّ مَجِّلِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٥). زَادَ النَّسَائِيُّ^(٦) فِي رَوَايَةِ إِسْنَادِهَا جَيِّدًا: «فَإِنَّ لَكَ عَلَى رَبِّكَ مَا اسْتَشِيتَ». فَمَتَى حُبَسَ بِشَيْءٍ مِمَّا ذَكَرَ، حَلٌّ، وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ.

(١) مادة: (جَمَم).

(٢) فِي «الْمَجْتَبَى» ١٦٢/٥ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَهُوَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (٨١٩)، وَأَحْمَدُ (٢٥٧٩). وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٧٧٠) ضَمِنَ حَدِيثَ طَوِيلٍ وَفِيهِ: «فَأَهْلُ ﷺ بِالْحَجِّ حِينَ فَرَّغَ مِنْ رَكَعَتِهِ...» قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» ٢٣٨/٢: وَفِي إِسْنَادِهِ: خَصِيفٌ، وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ.

(٣) سَلَفُ ٢٦٦/١.

(٤) هِيَ: صُبَاعَةُ بِنْتُ الزُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلُبِ، الْهَاشِمِيَّةُ، بِنْتُ عَمِّ النَّبِيِّ ﷺ، كَانَتْ زَوْجَ الْمُقَدَّادِ بْنِ الْأَسْوَدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. «الْإِصَابَةُ» ٢٦٦/٣-٢٧.

(٥) الْبُخَارِيُّ (٥٠٨٩)، وَمُسْلِمٌ (١٢٠٧)، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٢٥٣٠٨) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٦) فِي «الْمَجْتَبَى» ١٦٨/٥.

وأفضل الأنساك التمتع، بأن يحرم بالعمرة في أشهر الحج، ويفرغ منها، ثم يحرم بالحج في عامه، وعليه دم إن كان أفتياً.

ولو شرط أن يحل متى شاء، أو إن أنسده لم يقضه، لم يصح الشرط.
ولا يبطل إحرام بجنون، أو إغماء، أو سُكْر، كموت، ولا ينعقد مع وجود أحدها.
والأنساك: تمتع، وإفراد، وقرآن.

(وأفضل الأنساك: التمتع) فالإفراد، فالقرآن. قال الإمام أحمد: لا أشك أنه ﷺ كان قارئاً، والمتعة أحب إلي؛ لأنه آخر ما أمر به ﷺ؛ ففي الصحيحين: أنه ﷺ أمر أصحابه لما طافوا وسعوا أن يجعلوها عمرة، إلا من ساق هدياً وثبت على إحرامه، لسوقه الهدى، وتأسف بقوله: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت، ما سقت الهدى، ولأحللت معكم»^(١).

والتمتع: (بأن يحرم بالعمرة في أشهر الحج، ويفرغ منها، ثم يحرم بالحج في عامه) من مكة، أو قريبها، أو بعيد منها، خلافاً لما يؤهمه تقييد «الإقناع»^(٢) بالقرب منها. والإفراد: أن يحرم بحج، ثم بعمرة بعد فراغه منه.

والقرآن: أن يحرم بهما معاً، أو بها، ثم يدخله عليها قبل شروع في طوافها. ومن أحرم به ثم أدخلها عليه، لم يصح إحرامه بها.

(و) يجب (عليه) أي: التمتع (دم) نسك، لادم جبران (إن كان أفتياً): وهو من كان من مسافة قصر فأكثر من الحرم، بخلاف أهل الحرم، ومن منه دون المسافة، فلا شيء عليه؛ لقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٦] وكمتمتع في وجوب الدّم قارئاً.

(١) البخاري (١٦٥١)، ومسلم (١٢١٦)، وهو عند أحمد (١٤٩٤٣) من حديث جابر ر.ه. وأخرجه البخاري (٧٢٢٩)، ومسلم (١٢١١) (١٣٠)، وهو عند أحمد (٢٥٤٢٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.

وإن حاضت متمتعاً وخافت فوت الحج، أحرمت به، وصارت قارئةً. العمدة
 وسُنَّ عَقِبَ إِحْرَامِهِ تَلْبِيَةً، وهي: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لا شريك لك
 لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لك وَالْمُلْكَ، لا شريك لك.

وشرط في دم تمتع^(١) وحده^(٢): أن يُحرَمَ بالعمرة من مقياتٍ أو مسافةٍ قصرٍ فأكثرَ
 من مكة، وأن لا يسافرَ بينهما، فإن سافرَ مسافةً قصرٍ فأحرَمَ، فلا دم عليه. الهداية
 (وإن حاضت) امرأة (متمتعاً) قبل طوافِ العمرة (وخافت فوت الحج، أحرمت
 به) وجوباً (وصارت قارئةً) لما روى مسلم^(٣) أن عائشة كانت متمتعاً فحاضت، فقال
 لها النبي ﷺ: «أهلي بالحج». وكذا لو خشية غيرها.
 ومن أحرَمَ وأطلق، صحَّ، وصرَّفه لما شاء. وبمثل ما أحرَمَ فلان، انعقدَ بمثله،
 وإن جهله^(٤)، جعله عمرة؛ لأنها اليقين. وصحَّ: أحرمت يوماً، أو: بنصفِ نسكِ، لا
 إن أحرَمَ فلان، فأنا محرم؛ لعدمِ جزئيه.
 (وسُنَّ عَقِبَ إِحْرَامِهِ تَلْبِيَةً، وهي) أي: التلبية: (لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ) أي: أنا مقيمٌ
 على طاعتك وإجابة أمرِك (لَبَّيْكَ لا شريك لك لَبَّيْكَ^(٥))، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لك
 وَالْمُلْكَ، لا شريك لك) روى ذلك ابنُ عمرَ عن رسولِ الله ﷺ في حديثٍ متَّفِقٍ
 عليه^(٦).

-
- (١) في (م) و(س): «متمتع».
 (٢) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: في دم تمتع، أي: في وجوبه. وقوله: وحده، أي: لا القارن.
 انتهى تقرير المؤلف»
 (٣) برقم: (١٢١١)، وسلف ص ٣٤٣.
 (٤) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: وإن جهله، أي: فيما أحرَمَ به فلان. انتهى تقرير المؤلف».
 (٥) ليست في الأصل و(ح) و(س).
 (٦) البخاري (١٥٤٩)، ومسلم (١١٨٤)، وهو عند أحمد (٤٤٥٧).

يَجْهَرُ بِهَا الرَّجُلُ، وَتُسِرُّهَا^(١) الْمَرْأَةُ، وَتَتَأَكَّدُ إِذَا عَلَا نَشْرًا، أَوْ هَبَطَ وادياً، أَوْ التَّقَتِ الرَّفَاقُ، أَوْ أَقْبَلَ لَيْلاً أَوْ نَهَارًا، أَوْ سَمَعَ مَلْبِيًّا، أَوْ صَلَّى فَرِيضَةً، أَوْ رَأَى الْبَيْتَ.

(يَجْهَرُ بِهَا) أَي: بِالتَّلْبِيَةِ (الرَّجُلُ) لَخَبَرِ السَّائِبِ بْنِ خَلَّادٍ^(٢) مَرْفُوعًا: «أَتَانِي جَبْرِيلُ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَمَرَ أَصْحَابِي أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالْإِهْلَالِ وَالتَّلْبِيَةِ» صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ^(٣).

وَأَمَّا يُسْنُّ الْجَهْرُ بِهَا فِي غَيْرِ مَسَاجِدِ الْجِلِّ وَأَمْصَارِهِ، وَغَيْرِ طَوَافِ الْقُدُومِ وَالسَّعْيِ بَعْدَهُ.

(وَتُسِرُّهَا) أَي: تُخْفِيهَا (الْمَرْأَةُ) بِقَدْرِ مَا تُسْمِعُ رَفِيقَتَهَا، وَيَكْرَهُ جَهْرُهَا فَوْقَ ذَلِكَ؛ مَخَافَةَ الْفِتْنَةِ.

وُسْنٌ ذَكَرَ نُسْكِهِ فِيهِ، وَبَدَأَ قَارِئٌ بِذِكْرِ الْعُمْرَةِ، وَإِكْثَارُ تَلْبِيَّتِهِ^(٤).

(وَتَتَأَكَّدُ إِذَا عَلَا نَشْرًا) أَي: مَكَانًا مَرْتَفَعًا^(٥) (أَوْ هَبَطَ وَادِيًا، أَوْ التَّقَتِ الرَّفَاقُ، أَوْ أَقْبَلَ لَيْلاً أَوْ نَهَارًا، أَوْ سَمَعَ مَلْبِيًّا، أَوْ صَلَّى فَرِيضَةً، أَوْ رَأَى الْبَيْتَ) أَوْ رَكَبَ أَوْ نَزَلَ، أَوْ فَعَلَ مُحْظُورًا نَاسِيًا.

وَتُسْرَعُ بِالْعَرَبِيَّةِ لِقَادِرٍ، وَإِلَّا، فَيُلْغِيهِ.

وَيُسْنُّ بَعْدَهَا دُعَاءً، وَصَلَاةً عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، لَا تَكَرَّارُهَا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَا تَكْرَهُ لِحَالٍ.

(١) فِي الْمَطْبُوعِ: «وَتُسْرِبُهَا»، وَالْمَثْبُتُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «هُدَايَةِ الرَّاعِبِ».

(٢) هُوَ: أَبُو سَهْلَةَ السَّائِبِ بْنِ خَلَّادِ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزْرَجِيِّ، شَهِدَ بَدْرًا، وَوَلِيَ الْيَمَنَ لِمَعَاوِيَةَ. (ت ٧١هـ). «الإصابة» ٤/ ١٠٩-١١٠.

(٣) «سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ (٨٢٩)، وَهُوَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (١٨١٤)، وَالنَّسَائِيِّ ٥/ ١٦٢، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٩٢٢)، وَأَحْمَدُ (١٦٥٥٧/ ١).

(٤) فِي (م) وَ(ح): «تَلْبِيَّة».

(٥) «المطلع» ص ١٦٩.

فصل

يَحْرُمُ بِإِحْرَامِ حَلْقِ شَعْرٍ، وَتَقْلِيمِ ظُفْرِ بِلَا عَذْرِ، وَتَغْطِيَةِ رَأْسٍ وَلَوْ بِتَظْلِيلِ
مَحْمِلٍ، وَلُبْسِ مَخِيْطٍ بِلَا حَاجَةٍ، وَيَقْدِي،

فصل

أي: المحرّمات بسببه.

(يَحْرُمُ بِإِحْرَامِ) تسعة أشياء:

أحدها: (حَلْقُ شَعْرٍ) مِنْ جَمِيعِ بَدَنِهِ بِلَا عَذْرِ، يَعْنِي إِزَالَتَهُ بِحَلْقٍ، أَوْ نَتْفٍ، أَوْ قَلْعٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِنْدِيُّ حِجْلَهُ﴾ [البقرة: ١٩٦].

(و) الثَّانِي: (تَقْلِيمُ ظُفْرِ) أَوْ قَصُّهُ مِنْ يَدٍ أَوْ رِجْلِ (بِلَا عَذْرِ) فَإِنْ خَرَجَ بَعِيْنُهُ شَعْرٌ، أَوْ كُسِرَ ظُفْرُهُ، فَأَزَالَهُمَا أَوْ زَالَا مَعَ غَيْرِهِمَا، فَلَا فِدْيَةٌ. وَإِنْ حَصَلَ الْأَذَى بِقَرْحٍ أَوْ قَمَلٍ، فَأَزَالَ شَعْرَهُ لِدَلَالِهِ، فَدَى. فَمَنْ حَلَقَ شَعْرَةً أَوْ بَعْضَهَا، أَوْ قَلَّمَ ظُفْرًا أَوْ بَعْضَهُ، فَعَلِيْهِ طَعَامُ مَسْكِينٍ، وَشَعْرَتَيْنِ أَوْ بَعْضَهُمَا، أَوْ ظُفْرَيْنِ أَوْ بَعْضَهُمَا، فطعاما مسكين، وثلاث شعراتٍ أَوْ بَعْضَهَا، أَوْ ثَلَاثَةَ أَظْفَارٍ أَوْ بَعْضَهَا، فَعَلِيْهِ دَمٌ.

(و) الثَّالِثُ: (تَغْطِيَةُ رَأْسٍ) ذَكَرٍ، فَمَتَى غَطَّاهُ بِمَلَاصِقٍ أَوْ لَا (ولو) بِقِرْطَاسٍ^(١)، وَطَبِينٍ، وَنُورَةٍ، أَوْ (بِتَظْلِيلِ) أَي: اسْتَظْلَالٍ فِي (مَحْمِلٍ) وَنَحْوِهِ كَهَوْدَجٍ وَعَمَّارِيَةٍ^(٢)، رَاكِبًا أَوْ لَا، وَلَوْ لَمْ يَلَاصِقْهُ، حُرْمٌ بِلَا عَذْرِ وَقْدَى، لَا إِنْ حُمِلَ عَلَيْهِ، أَوْ اسْتَظَلَّ بِخِيْمَةٍ أَوْ شَجَرَةٍ.

(و) الرَّابِعُ: (لُبْسُ مَخِيْطٍ) عَلَى ذَكَرٍ (بِلَا حَاجَةٍ) وَمَعَهَا كَبْرٌ يَجُوزُ (وَيَقْدِي) وَلَا

(١) القِرْطَاسُ: الصَّحِيفَةُ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ كَانَتْ، وَكُلُّ أَدِيمٍ يَنْصَبُ لِلنِّضَالِ. «القاموس» (قرطس).

(٢) المَحْمِلُ: هُوَ الْهُودَجُ، وَالْهُودَجُ مِنْ مَرْكَبِ النِّسَاءِ، مَقْبَبٌ وَغَيْرُ مَقْبَبٍ. «المصباح» (حمل)، و«اللسان» (هدج). والعَمَّارِيَةُ: جَمْعُهَا عَمَّارِيَاتٌ؛ نَوْعٌ مِنَ الْقُبَابِ تَوْضَعُ عَلَى بَغْلٍ وَبِدَاخِلُهَا رِجْلَانِ كُلِّ مَنِهَا فِي جَانِبٍ. اسْتُخْدِمَتْ فِي الْعَصْرِ الْإِسْلَامِيِّ لِأَغْرَاضِ السَّفَرِ لِمَسَافَاتٍ بَعِيدَةٍ. «معجم المصطلحات والألقاب التاريخية» لمصطفى عبد الكريم الخطيب ص ٣٢٧.

وتطَيَّب في بَدَنٍ أو ثوبٍ، فإنَّ فعلَ أو اَدَّهَنَ بمطَيَّبٍ، أو شَمَّ طَيِّباً، أو استعمله في أكلٍ ونحوه، أو تبَخَّرَ بعودٍ ونحوه، فَدَى .
ويحرمُ أيضاً.....

يعقدُ عليه رداءً ولا غيره، إلَّا إزاره ومنطقته^(١) وهمياناً^(٢) فيهما نفقةٌ مع حاجةٍ فيهما لعقد^(٣). وليسَ له أنْ يجعلَ لردائه أو منطقته التي ليسَ فيها نفقةٌ زراً وعِزَّةً، ولا أنْ يخله^(٤) بنحوٍ شوكةٍ، ولا غرزُ أطرافه في إزاره، فإنَّ فعلَ، أثمَ وفَدَى. وله شدُّ وسطه بمنديلٍ أو حبلٍ بلا عقدٍ، بل يُدْخِلُ بعضَه في بعضٍ.

(و) الخامسُ: (تطَيَّب في بدنٍ أو ثوبٍ، فإنَّ فعلَ) أي: تطَيَّب مُحَرِّمٌ (أو اَدَّهَنَ) أو اكتحلَ، أو استعط^(٥) (بمطَيَّبٍ، أو شَمَّ) قُضِيَ (طَيِّباً أو استعمله) أي: الطَّيِّب (في أكلٍ ونحوه) كشرِبٍ مع ظهورِ طعمه أو ريحِهِ، لالونه فَقَط (أو تبَخَّرَ بعودٍ ونحوه) أَيْثَمَ، و(فَدَى) ومن الطَّيِّبِ مِسْكٌ، وكافورٌ، وعنبرٌ، وزعفرانٌ، ووَرْسٌ^(٦)، ووردٌ، وبَنْفَسَجٌ، وليُنُوقِرَ^(٧)، وياسمين، وبانٌ^(٨)، وماءٌ وريدٍ. وإنَّ شَمَّها بلا قصدٍ، أو مسَّ مالا يعلِّقُ كقطعِ كافورٍ، أو شَمَّ فواكه، أو عوداً، أو شيحاً، فلا فدية.

(و) السادسُ: قتلُ صيدِ البرِّ واصطِيادُه، وقد أشارَ إليه بقوله: و^(٩) (يحرمُ أيضاً

(١) المُنْطَقُ والمُنْطَقَةُ: ما يشد على الوسط. «المصباح المنير» (نطق).

(٢) الهميان: كيس يجعل فيه النفقة، ويشد على الوسط. «المصباح المنير» (الهميان).

(٣) أي: لَعَقَدَ - ربط - المذكورات. «شرح منتهى الإرادات» ٤٦٨/٢ .

(٤) في (م): «يخلله».

(٥) استعط: من السَّعُوط؛ دواء يصبُّ في الأنف. «المصباح المنير» (سعط).

(٦) الوَرْس: نبت أصفر، يزرع باليمن، ويصنع به. «المصباح المنير» (ورس).

(٧) في (م): «نيلوفر». قال الصفدي في «تصحيح التصحيح وتحرير التحريف» ص ٥٢٥-٥٢٦: ويقولون: «نَيْتُوفَر»، والصواب «نَيْتُوفَر» بفتح النون الثانية، و«نَيْلُوفَر» باللام أيضاً. وقال الزبيدي في «تاج العروس» (نفر): «النَيْلُوفَر» بفتح النون واللام والفاء، ويقال: النَيْتُوفَر، وهو ضَرْبٌ من الرياحين ينبث في المياه الراكدة. اهـ. وينظر «المعتمد في الأدوية المفردة» للغساني ص ٥٣٠-٥٣١ .

(٨) البان: شجر، ولِحَبُّ ثَمَرِهِ دُهْنٌ طَيِّبٌ. «القاموس المحيط» (بون).

(٩) ليست في (م).

العمدة قتلُ صيدٍ برِّيٍّ مأكولٍ، ومتولّدٍ منه ومنْ غيره، واصطيادهُ، وأذاهُ. ومنْ أتلّفه، أو تلفَ بيده، أو أعانَ عليه، فعليه جزاؤه،

الهداية قتلُ صيدٍ برِّيٍّ أصلاً^(١) كحمامٍ وبطٍّ، ولو استأنسَ، بخلافِ إبلٍ وبقرٍ أهليّةٍ، ولو تَوَحَّشَ (مأكولٍ ومتولّدٍ منه) أي: من المأكولِ أو الوحشيِّ (ومن غيره) تغليباً للحظرِ. (و) يحرمُ (اصطيادهُ وأذاهُ).

(ومنْ أتلّفه) أي: الصيدَ المذكورَ (أو تلفَ بيده) بمباشرةٍ أو سببٍ، كإشارةٍ ودلالةٍ ولو بجنايةٍ دأبّةٍ مُتصرّفٍ فيها (أو أعانَ عليه) ولو بمناولته أكلته (فعليه جزاؤه) وإنْ دلَّ - ونحوه^(٢) - مُحرّمٌ مُحَرِّماً، فالجزاء بينهما. ويَحْرُمُ على المحرّمِ أكله ممّا صاده، أو كان له أثرٌ في صيده، أو ذُبَحَ أو صيدَ لأجله.

وما حرّمَ عليه لنحوٍ دلالةٍ أو صيدٍ له، لا يحرمُ على محرّمٍ غيره. ويضمّنُ بيضَ صيدٍ ولبَنَه إذا حلبَه بقيمته. ولا يملك محرّمٌ ابتداءً^(٣) صيداً بغيرِ إرثٍ. وإنْ أحرَمَ وبملكه صيدٌ، لم يَزُلْ^(٤)، ولا يذهُ الحكميّةُ، بل تزالُ يذهُ المشاهدةُ بإرساله.

(١) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: أصلاً، أي: بحسب الأصل وإن كان في العمران، كالغزلان. انتهى تقرير المؤلف».

(٢) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: ونحوه، ضمير عائد على الدالّ المفهوم من «دلّ»، والنحو كالمشير. انتهى تقرير المؤلف».

(٣) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: ابتداء. راجع لقوله: ولا يملك. أي: ولا يملك ذلك ملكاً ابتدائياً، بخلاف ما لو باعه قبل الإحرام بشرط الخيار، ثم رُدَّ له في زمن الإحرام. كذا قرّره المؤلف. وفي «شرح الإقناع» [١٥٢/٦]: لا يملكه بل هو أحق بملكه بعد فراغه من الإحرام. انتهى. فليراجع وليتأمل».

(٤) أي: لم يَزُلْ ملكه عنه؛ لقوة الاستدامة، ولا تزول عنه يده الحكمية التي لا يشاهدها. «شرح منتهى الإرادات» ٤٧٩/٢. والحكمية: كيد وكيله، كما جاء في هامش (س) من تقرير المؤلف.

وَقَتْلُ قَمَلٍ وَصَيْبَانِهِ، وَلَا شَيْءٍ فِيهِ، لَا إِنْسِيَّ كَغَنَمٍ وَدَجَاجٍ، وَلَا صَيْدٍ بَحْرٍ، وَلَا مُحَرَّمٍ الْأَكْلِ وَصَائِلٍ.

(و) يَحْرُمُ بِإِحْرَامٍ (قَتْلُ قَمَلٍ وَصَيْبَانِهِ^(١)) وَلَوْ بِرَمِيهِ (وَلَا شَيْءٍ) أَي: لَا جَزَاءَ (فِيهِ) لَا بَرَاغِيثَ وَقُرَادٍ^(٢) وَنَحْوَهُمَا.

(وَلَا) يَحْرُمُ بِإِحْرَامٍ أَوْ حَرَمٍ حَيَوَانٌ (إِنْسِيٌّ، كَغَنَمٍ وَدَجَاجٍ) لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَيْدٍ؛ وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ تَذْبِجُ لَهُ الْبُذُنُ فِي الْحَرَامِ^(٣).

(وَلَا) يَحْرُمُ بِإِحْرَامٍ (صَيْدُ بَحْرٍ) وَنَهْرٍ، وَبَنَرٍ، وَعَيْنٍ، وَلَا مَمَّا يَعِيشُ فِي بَرٍّ وَبَحْرٍ كَسُلْحَفَاةٍ، إِنْ لَمْ يَكُنْ بِالْحَرَمِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ [المائدة: ٩٦].

(وَلَا) يَحْرُمُ بِحَرَمٍ وَلَا إِحْرَامٍ قَتْلُ (مُحَرَّمٍ الْأَكْلِ) كَأَسَدٍ، وَنَمْرٍ، وَكَلْبٍ، إِلَّا الْمُتَوَلَّدَ، كَمَا تَقَدَّمَ.

(و) لَا يَحْرُمُ قَتْلُ صَيْدٍ (صَائِلٍ) دَفْعاً عَنْ نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ، سِوَاءَ خَيْبِي تَلَفًا أَوْ ضَرراً^(٤).

وَيُسْنُ مُظْلَقاً قَتْلُ كُلِّ مُؤْذٍ غَيْرِ آدَمِيٍّ.

وَلِلمُحَرَّمِ احتِجَاجٌ لِفِعْلٍ مُحْظُورٍ، فِعْلُهُ وَيَفْدِي. وَكَذَا لَوْ اضْطُرَّ إِلَى أَكْلِ صَيْدٍ، فَلَهُ ذَبْحُهُ وَأَكْلُهُ كَمَنْ بِالْحَرَمِ، وَلَا يَبَاحُ إِلَّا لِمَنْ لَهُ أَكْلُ الْمَيْتَةِ. قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي «شَرْحِ الْإِقْتِنَاعِ»^(٥): وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ^(٦) كـ «الْمَتْنِ»^(٧) يَقْتَضِي أَنَّهُ مَيْتَةٌ فِي حَقِّ غَيْرِ الْمُضْطَرِّ،

(١) الصَّيْبَانُ: بِيضُ الْبَرْغوثِ وَالْقَمَلِ. «اللسان» (صَاب).

(٢) الْقُرَادُ: دُوَيْبَّةٌ تَعَضُّ الْإِبِلَ. «اللسان» (قَرَد).

(٣) أَخْرَجَ مُسْلِمٌ (١٢١٨) (١٤٧)، وَاحْمَدُ (١٤٤٤٠) عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ضَمِنَ حَدِيثَ طَوِيلٍ فِيهِ: فَنَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ ثَلَاثَةَ وَسْتِينَ، ثُمَّ أَعْطَى عَلِيًّا فَنَحَرَهَا غَيْرَ وَأَشْرَكَهُ فِي هَدْيِهِ... ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَدْ نَحَرْتُ هَامَاتًا، وَمَنْى كُلَّهَا مَنَحَرًا» لَفْظُ أَحْمَدَ.

(٤) بَعْدَهَا فِي (م): «أَوْ لَا».

(٥) ٤٤١/٢.

(٦) الْمَرَادُ الْحَجَّارِيُّ فِي «الْإِقْتِنَاعِ» ٥٨٣/١.

(٧) ١٨٧/١.

ويحرمُ أيضاً معه عقدُ نكاحٍ، ولا يصحُّ، ولا فدية، وتصحُّ الرجعة،
ويحرمُ أيضاً جماعٌ،
العمدة

و^(١) مُذَكِّي في حقِّ المضطرِّ، فيكونُ نجساً طاهراً بالنسبةِ إليهما، وفيه نظرٌ، انتهى. الهداية
ويمكنُ الجوابُ: بأننا لا نسلّمُ أنَّ كلامَ «الإقناع» و«المنتهى» يقتضي ذلك؛ إذ الظاهرُ
أنَّ معنى قولهما: «إنَّ ميتةً» أي: كالميتة في الجِلِّ والحرمة، لا من كلِّ وجهٍ حتى
في^(٢) النجاسة، إذ المشبه لا يُعطى حكمَ المشبه به من كلِّ وجهٍ، ويدلُّ على ما ذكرنا
تفريعهم على ذلك: أنَّه لا يباحُ إلَّا لمن يباحُ له أكلُها. والله أعلم.

والسَّابع: عَقْدُ النِّكَاحِ، وقد ذكره بقوله: (و^(١) يحرمُ أيضاً معه) أي: حال
الإحرامِ (عقدُ نكاحٍ) فلو تزوّجَ مُحرِّمٌ، أو زوّجَ مُحرِّمةً، أو كان وليّاً أو وكيلًا في
النِّكَاحِ، حَرُمَ (ولا يصحُّ) لما روى مسلم عن عثمان مرفوعاً: «لا يَنْكَحُ المُحرِّمُ، ولا
يُنْكَحُ»^(٢).

(ولا فدية) في عقدِ النِّكَاحِ كسراءِ الصَّيْدِ، ولا فرقَ بين الإحرامِ الصَّحِيحِ
والفاسد.

وكرهَ لمحرِّمٍ أنْ يخطبَ امرأةً كخطبةِ عقده، أو حضوره، أو شهادته فيه.
(وتصحُّ الرجعة) أي: لو راجَعَ المحرِّمُ امرأته، صحَّت بلا كراهة؛ لأنَّه إمساكٌ.
وكذا شراءُ أمةٍ لوطيء.

والثَّامن: الوطءُ، وإليه الإشارةُ بقوله: (ويحرمُ أيضاً جماعٌ) فإنَّ فعلَ بأنْ غيَّبَ
المحرِّمُ الحشفةَ في قبْلِ أو دُبُرٍ من آدميٍّ أو غيره، حَرُمَ؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ وَصَلَ

(١) ليست في (م).

(٢) «صحيح» مسلم (١٤٠٩)، وهو عند أحمد (٤٠١).

ويفسدُ نسكُهُما قبلَ تحلُّلِ أوَّل، لا بعده، ويمضيان في فاسدِهِ،
ويقضيان فوراً.

فِيهِكَ الْحَجُّ فَلَا رَفْعَ [البقرة: ١٩٧]. قال ابنُ عباس: هو الجماع^(١).

(ويفسدُ نسكُهُما) أي: الواطئ والموطوءة، إن كان الوطء (قبلَ تحلُّلِ أوَّل) ولو
بعد الوقوف بعرفة، ولا فرق بين العامد والسَّاهي؛ لقضاء بعضِ الصَّحابةِ بفسادِ الحجِّ
ولم يستفصل^(٢).

و(لا) يفسدُ نسكُهُما إن كان الوطء (بعده) أي: بعد التَّحَلُّلِ الأوَّل، لكنَّ عليه
شاةٌ، و^(٣) المضيُّ للحلِّ؛ لفسادِ إحرامه^(٤)، كما في «الإقناع»^(٥)، فيُحرِّمُ منه لطوافِ
الزَّيَّارَةِ^(٥).

(ويمضيان في فاسده) أي: يجبُ على الواطئ والموطوءة المضيُّ في النُّسكِ
الفاسد، ولا يخرجان منه بالوطء، روي عن عمر وعليٍّ وأبي هريرة وابن عباس^(٦)،
فَحُكْمُهُ كَالْإِحْرَامِ الصَّحِيحِ؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]
(ويقضيان) وجوباً (فوراً) أي: ثاني عامِهِ، روي عن ابن عباس وابن عمر^(٧). وغيرُ
المكَلَّفِ يقضي بعد تكليفه، وَحَجَّةُ الْإِسْلَامِ فوراً من حيث أحرمَ أولاً إن كان قبلَ

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ١٥٧/٤ «نشرة العمري»، والطبري في «تفسيره» ٤٦٣/٣، والبيهقي ١٦٧/٥.

(٢) روى مالك في «الموطأ» ٣٨١/١ - ومن طريقه البيهقي ١٦٧/٥ - أنه بلغه أن عمر بن الخطاب، وعليُّ
ابن أبي طالب، وأبا هريرة سئلوا: عن الرجل أصاب أهله وهو محرم بالحج؟ فقالوا: يتنَّذان. يمضيان
لوجهما حتى يقضيا حجَّهما، ثم عليهما حجٌّ قابلٌ والهدْي.

(٣-٣) في (م): «لفساد إحرامه والمضي للحل».

(٤) ٥٨٧/١.

(٥) جاء في هامش (س) ما نصه: «وهو طواف الإفاضة. انتهى تقرير المؤلف».

(٦) سلف تخريج هذه الآثار في التعليق رقم (٢).

(٧) أخرجه الدارقطني (٣٠٠)، وابن أبي شيبة ١٣٧/٤ «نشرة العمري»، والبيهقي ١٦٧/٥ - ١٦٨. قال
البيهقي: هذا إسناد صحيح. وقال الحافظ الزيلعي في «نصب الراية» ١٢٦/٣: وقال الشيخ في
«الإمام»: رجاله كلهم ثقات مشهورون.

وتحرّمُ المباشرةُ دونَ الفرجِ، ولا تُفَسِّدُ ولو أنزَلَ.
والمرأةُ كالرَّجلِ، إلَّا في اللِّباسِ، وتغطيةِ الرَّأسِ وتظليلِ مَحْمِلِ،
ويحرّمُ عليهما القُفَّازانِ.

مِيقَاتِ، وإلَّا، فمنه وسُنَّ^(١) تفرَّقهما^(٢) في قضاءٍ من موضعٍ وطءٍ إلى أن يحلًّا. ونفقةٌ
مكرهةٌ^(٣) على مُكرِهٍ، وإلَّا، فعليها. وعمره كحجٍّ، فيفسدُها قبلَ تمامِ سعيِّ لا بعده،
وقبلَ خَلْقٍ، وعليه شاةٌ، أي: في الصورتين.

والتَّاسِعُ: المباشرةُ دونَ الفرجِ، وذكرها بقوله: (و)^(٤) تحرّمُ المباشرةُ أي:
مباشرةُ الرَّجلِ المرأةَ (دونَ الفرجِ ولا تُفَسِّدُ) المباشرةُ النَّسكُ (ولو أنزَلَ) وعليه بَدَنَةٌ،
إِنْ أنزَلَ بمباشرةٍ، أو قُبْلَةً، أو تَكَرَّارِ نَظَرٍ، أو لَمَسٍ لَشَهْوَةٍ، أو أَمْنَى بِاسْتِمْنَاءٍ؛ قِيَاساً
على بَدَنَةِ الْوَطءِ، وإنْ لم يَتَزَلْ، فشاةٌ كَفَدِيَّةٍ أَذَى^(٥). وخطأٌ في ذلك كَعَمْدٍ.

(والمرأةُ كالرَّجلِ) فيما تقدَّم (إلا في اللِّباسِ) أي: لباسِ المخيط (و) إلَّا في
(تغطيةِ الرَّأسِ وتظليلِ مَحْمِلِ) فلا يحرمُ ذلك عليها.

(ويحرّمُ عليهما) أي: على الرَّجلِ والمرأةِ (القُفَّازانِ) وهما: شيءٌ يُعْمَلُ لليدين
يُدْخَلانِ فيه، يسترُهُما من الحرِّ^(٦)، كما يُعْمَلُ للْبُرَاةِ، وَيَقْدِيانِ بلبسهما. ويحرّمُ على
المرأةِ أيضاً البُرْقُ^(٧)؛ لقوله ﷺ: «لا تَتَنَقَّبِ المرأةُ، ولا تَلْبَسِ القُفَّازَيْنِ» رواه

(١) في (م): «ويسن».

(٢) في الأصل (ح) و(م): «تفرقتهما»، وجاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: تفرقتهما، أي: تفرَّق
الزوجين في مكانين. انتهى تقرير المؤلف».

(٣) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: ونفقة مكرهة إلخ، أي: في حجة القضاء. انتهى تقرير المؤلف».

(٤) ليست في (م).

(٥) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: كفدية أذى، أي: في التخيير الآتي. انتهى تقرير المؤلف» وفي
هامش الأصل: «أي: في التخيير الآتي».

(٦) «المطلع» ص ١٧٦.

(٧) البرقع: ما تستر به المرأة وجهها. «المصباح المنير» (برقع)

وإحرامها في وجهها، فلا تُغطّيهِ، وتسُدُّ لِحاجَةِ.

فصل

يُخَيَّرُ فِي فِذْيَةِ حَلْقِي، وَتَقْلِيمِ، وَتَغْطِيَةِ رَأْسِ، وَطِيبِ، بَيْنَ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ إِطْعَامِ سِتَّةِ مَسَاكِينَ، كُلُّ مَسْكِينٍ مَدَّ بُرٍّ، أَوْ نَصَفَ صَاعِ تَمْرٍ، أَوْ شَعِيرٍ، أَوْ ذَبْحَ شَاةٍ.

البخاري وغيره^(١).

الهداية

(وإحرامها) أي: المرأة (في وجهها، فلا تُغطّيهِ) لقوله ﷺ: «إحرامُ الرجلِ في رأسِهِ، وإحرامُ المرأةِ في وجهها»^(٢) فتَضَعُ الثَّوبَ فَوْقَ رَأْسِهَا (وتسدُّ) على وجهها (لِحاجَةِ) كمرورِ الرجالِ قريباً منها.

وَيُبَاحُ لَهَا التَّحَلِّيُ بِنَحْوِ تَحْلِيَالِ وَسَوَارٍ وَدُمْلُجٍ^(٣). وَيُسَنُّ لَهَا خَضَابٌ عِنْدَ إِحْرَامِ، وَكُرَّةٌ بَعْدَهُ. وَكُرَّةٌ لَهَا اكْتِحَالٌ بِإِثْمِدٍ لَزِينَةٍ. وَلَهَا لِبْسُ مَعْصِفٍ وَكَحْلِيٍّ، وَقَطْعُ رَانِحَةٍ كَرِهِيَةٍ بِغَيْرِ طِيبٍ. وَلَهُ لِبْسُ خَاتَمٍ. وَيَجْتَنِبَانِ الرَّفْتَ وَالْفُسُوقَ وَالْجَدَالَ. وَتُسَنُّ قَلَّةُ كَلَامِهِمَا إِلَّا فِيمَا يَنْفَعُ.

فصل

(يُخَيَّرُ فِي فِذْيَةِ حَلْقِي) فَوْقَ شَعْرَتَيْنِ (وتَقْلِيمِ) فَوْقَ ظَفَرَيْنِ (وتَغْطِيَةِ رَأْسِ وَطِيبِ) وَلِبْسِ مَخِيطٍ (بَيْنَ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ إِطْعَامِ سِتَّةِ مَسَاكِينَ) يُعْطَى (كُلُّ مَسْكِينٍ مَدَّ بُرٍّ، أَوْ نَصَفَ صَاعِ تَمْرٍ، أَوْ شَعِيرٍ، أَوْ ذَبْحَ شَاةٍ) لقوله ﷺ: «لَكَعِبِ بْنِ عُجْرَةَ: «لَعَلَّكَ أَذَاكَ هَوَامُ رَأْسِكَ؟» قَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ: «احْلِقِي رَأْسَكَ، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»^(٤)، أَوْ أَطْعَمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، أَوْ انْسُكْ شَاةً» متفق عليه^(٥). و«أَوْ» لِلتَّخْيِيرِ، وَالْحَقُّ الْبَاقِي بِالْحَلْقِ.

(١) «صحيح» البخاري (١٨٣٨)، وهو عند أحمد (٦٠٠٣) مطولاً من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه الدارقطني (٢٧٦١)، والبيهقي ٤٧/٥ عن ابن عمر رضي الله عنهما موقوفاً. وأخرجه البيهقي أيضاً مرفوعاً بلفظ: «ليس على المرأة حرم إلا في وجهها». ثم قال: والمحفوظ موقوف.

(٣) الدُمْلُجُ: المعصَد من الحلِي. «تهذيب اللغة» للأزهري ٢٥٢/١١.

(٤) ليست في الأصل (ح) و(س).

(٥) البخاري (١٨١٤)، ومسلم (١٢٠١)، وهو عند أحمد (١٨١٠٧).

وفي جزاء صيد بين ذبح مثل إن كان، وإطلاقه لمساكين الحرم، أو تقويمه بدراهم يشتري بها طعاماً يجزئ في فطرة، فيطعم كل مسكين مدّ برّ، أو نصف صاع من غيره، أو يصوم عن طعام كل مسكين يوماً. وأما دم تمتع وقران، فهديّ، فإن عَدِمه، صام ثلاثة أيّام في الحجّ، والأفضل: كون آخرها يوم عرفة، وسبعة إذا فرغ من أفعال الحجّ. ويجب بوطء في فَرَجٍ وبمباشرة.....

(و) يُخَيَّر (في جزاء صيد بين ذبح مثل) الصَّيْد (إن كان) له مثل من النِّعَم (وإطلاقه) أي: المثل، أي: إعطائه ودفعه (لمساكين الحرم) وهو: المقيم به والمجتاز ممّن له أخذ زكاة لحاجة (أو تقويمه) أي: المثل بمحلّ التّلف، أو قُربوه (بدراهم يشتري بها طعاماً يجزئ في فطرة) أو يُخرجُ بقدره من طعامه (فيطعم كلّ مسكين مدّ برّ، أو نصف صاع من غيره) كتمرٍ وشعير (أو يصوم عن طعام كلّ مسكين يوماً) لقوله تعالى: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ﴾ الآية [٩٥ من سورة المائدة]. وإن بقي دون مدّ برّ، صام يوماً، ويخَيَّر فيما لا مثل له بين إطعام وصيام.

(وَأَمَّا دُمُ تَمَتُّعٍ وَقِرَانٍ، فَ) يجبُ (هَديّ) بشرطه السَّابِق؛ لقوله تعالى: ﴿مَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦]. والقارن بالقياس على المتمتّع (فإن عَدِمه) أي: الهَديّ، أو عَدِم ثمنه ولو وجد من يُقرضه (صام ثلاثة أيّام في الحجّ، والأفضل كون آخرها يوم عرفة) وإن أخرها عن أيّام منى، صامها بعد، وعليه دم مطلقاً، أي: سواء أآخر الصَّوم لعذر، أو لا (و) صام (سبعة) أيّام (إذا فرغ من أفعال الحجّ) لقوله تعالى: ﴿مَنْ لَمْ يَجِدْ قِصْيَاً فَلَنَفْسٍ أَيْكُرَ فِي الْحَجِّ وَسَبَّوْهُ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وعَلِمَ من كلامه: أنّ له صومها بعد أيّام منى وفراغه من أفعال الحجّ، ولا يجبُ تتابع ولا تفريق في الثلاثة ولا السَّبعة. (ويجب بوطء في فَرَجٍ وبمباشرة^(١)) دونَه

(١) في (م): «وبمباشرة».

العمدة مع إنزالٍ في الحجِّ قبلَ تحلُّلٍ أوَّلِ بَدَنَةٍ، وبعده وفي العمرة شاةً، وكذا هي إنَّ طاعته.

ومن كرَّرَ محظوراً من جنسٍ قبلَ فديةٍ، فواحدةً، إلَّا في صيد، ومن أجناسٍ لكلِّ جنسٍ فداء، رفضَ إحرامه، أو لا.

الهداية (مع إنزالٍ في الحجِّ قبلَ تحلُّلٍ أوَّلِ بَدَنَةٍ) فإنَّ لم يجزها، صامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ: ثلاثة في الحجِّ وسبعة إذا رجع؛ لقضاءِ الصَّحَابَةِ^(١).

(و) يجبُ إنَّ فعلَ ذلك في الحجِّ (بعده) أي: بعد التَّحَلُّلِ الأوَّلِ شاةً، (و) كذا إنَّ فعله (في العمرة) وجبَ عليه (شاةً، وكذا هي) أي: المرأة (إنَّ طاعته) فيلزمها ما دُكِّرَ مِنَ الفدية في الحجِّ والعمرة. وعُلِّمَ منه: أنَّه لا فدية على مكرهية.

(وَمَنْ كرَّرَ محظوراً من جنسٍ) واحدٍ بأن حلقَ، أو قَلَّمَ، أو لَبَسَ مخيطاً، أو تطيَّبَ، أو وطئَ، ثُمَّ أعاده (قبلَ فديةٍ) لما سبقَ (ف) عليه فديةٌ (واحدةً) سواءً فعَلَهُ متتابعاً، أو متفرقاً؛ لأنَّ الله تعالى أوجِبَ في حَلْقِ الرَّأْسِ فديةً واحدةً، ولم يفرِّق بين ما وقع في دفعةٍ أو دَفَعَاتٍ. وإنَّ كَفَّرَ عن السَّابِقِ، ثُمَّ أعاده، لزمته الفدية ثانياً (إلَّا في صيدٍ) ففيه بعده، ولو في دفعةٍ؛ لقوله تعالى: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥].

(و) من فعلَ محظوراً (من أجناسٍ) بأن حلقَ، وقَلَّمَ أظفاره، ولبسَ المخيطَ، فعليه (لكلِّ جنسٍ فداؤه) الواجبُ فيه، سواءً (رَفَضَ) أي: قطعَ (إحرامه، أو لا) إذ التَّحَلُّلُ مع^(٢) الحجِّ لا يحصلُ إلَّا بأحدِ ثلاثة أشياء: كمالُ أفعاله، أو التَّحَلُّلُ عندَ الحضرِ، أو بالعدْرِ إذا شَرَطَ في ابتدائه، وما عدا هذه لا يتحلَّلُ به، ولو نوى

(١) أخرج مالك في «الموطأ» ٣٨٣/١ - ومن طريقه الشافعي ١٤٢/٢، والبيهقي ١٧٤/٥ - عن نافع أنَّ هُبَّارَ ابْنِ الْأَسَدِ جاء يومَ النحر، وعمر بن الخطاب ينحر هديه، فقال: يا أمير المؤمنين أخطأنا العدة... فقال عمر: فإذا كان عام قاتل فحجوا وأهدوا، فمن لم يجد، فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع. قال البيهقي: هذه الرواية منقطعة. وينظر «إرواء الغليل» ٣٤٤/٤.

(٢) في (م) و(ح): «من».

المعدة ويسقط بنسيان، وجهل، وإكراه، فدية لبس وطيب، وتغطية رأس، دون وطء، وصيد، وحلق، وتقليم.
وكل هدي أو إطعام فلمساكين الحرم، إلا دم أذى ولبس، ونحوهما،

الهداية التَّحَلُّلُ، لم يحلَّ، ولا يفسد إحرامه برفضه، بل هو باقٍ يلزمه^(١) أحكامه، وليس عليه لرفض الإحرام شيء.

(ويسقط بنسيان، وجهل، وإكراه، فدية لبس، وطيب، وتغطية رأس) لحديث: «عُفِيَ لَأَمْتِي عَنِ الْخَطَا، وَالنَّسْيَانِ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»^(٢). ومتى زال عذره، أزاله في الحال^(٣) (دون) فدية (وطء، وصيد، وحلق، وتقليم) فتجب مطلقاً؛ لأن ذلك إتلاف، فاستوى عمدته وسهوه، كمال الآدمي^(٤)، فإن استدأَمَ لبس مخيط أحرم فيه ولو لحظة فوق المعتاد من خلعه، فدى ولا يشقه.

(وكل هدي أو إطعام) يتعلّق بحرم أو إحرام، كجزاء صيد، ودم متعة، وقران، ومنذور، وما وجب لتترك واجب، أو فعل محظور في الحرم (ف) إنّه يلزمه ذبحه بالحرم. قال^(٥) أحمد: مكّة ومِنَى واحد.

والأفضل نحر ما بحج بمنى، وما بعمره^(٦) بالمرؤة، ويلزم تفرقة لحجه، أو إطلاقه (لمساكين الحرم) لأنّ القصد التوسعة عليهم، وتقدّم أنّهم المقيم به، والمجتاز من حاج وغيره ممّن له أخذ زكاة لحاجة، وإن سلّمه لهم حيّاً فذبحوه، أجزأ، وإلا، ردّه وذبحه (إلا دم أذى) أي: حلق (و) دم (لبس ونحوهما) كطيب وتغطية رأس

(١) في (م): «تلزمه».

(٢) سلف ص ١١٨ .

(٣) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: زال عذره؛ من النسيان ونحوه. أزاله؛ أي: المحظور الذي فعله مع النسيان ونحوه. انتهى تقرير المؤلف».

(٤) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: كمال الآدمي، أي: كما يضمن مال الآدمي بإتلافه عمداً أو سهواً. انتهى».

(٥) في (م): «وقال».

(٦) في (م): «بالعمره».

فيه^(١)، وحيثُ فعله.

ودُمُ إحْصَارٍ حيثُ أُحْصِرَ، ويجزئُ صَوْمٌ، وحَلَقٌ بكلِّ مكانٍ.
والدَّمُ شاةٌ، أو سُبُعٌ بَدَنَةٌ أو بقرَةٌ.

فصل

الهداية

(ف) لا يتعيَّن بالْحَرَمِ، بل يجزئ (به) أي: بالحرم (و) يجزئ (حيثُ فعله) من حِلٍّ،
أو حَرَمٍ، وكذا كلُّ محظورٍ فعَله خارجُ الحرم.

(ودُمُ إحْصَارٍ حيثُ أُحْصِرَ) لأنَّه عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ نَحَرَ هَذِيه في موضِعِه
بالْحَدِيثِيَّةِ^(٢). وهي من الحِلِّ. (ويجزئُ صَوْمٌ وحَلَقٌ بكلِّ مكانٍ) لأنَّه لا يتعدَّى نفعه
لأحدٍ؛ فلا فائدة لتخصيصه.

(والدَّمُ) المطلقُ كاضحية (شاةٌ) جَذَعُ ضَانٍ، أو ثِيئٍ مَغَزٍ (أو سُبُعٌ بَدَنَةٌ أو بقرَةٌ)
فإنْ ذبحَهَا، فأفضلُ، وتجبُ كُلُّهَا. وتجزئُ بقرَةٌ عن بَدَنَةٍ ولو في جزاءٍ صيدٍ، كعكسه.
وعن سَبْعٍ شياؤِ بَدَنَةٍ، أو بقرَةٌ مطلقاً^(٣).

فصلٌ في جزاءِ الصَّيْدِ

وهو مثله في الجملة إنْ كان، وإلَّا، فقيمتُه. فيجبُ المِثْلُ من النِّعَمِ فيما له مِثْلٌ؛
لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥] وجعلَ النَّبِيُّ ﷺ في الصَّبْعِ
كِبْشاً^(٤). وَيُرْجَعُ فيما قُضِيَ فيه الصَّحَابَةُ إلى ما قَضَوْا به، فلا يُحتَاجُ أَنْ يُحْكَمَ عليه
مرَّةً أُخْرَى؛ لأنَّهم أَعْرَفُ، وقولُهم أَقْرَبُ إلى الصَّوَابِ؛ ولِقَوْلِهِ ﷺ: «أَصْحَابِي

(١) في المطبوع: «فيه»، والمثبت موافق لما في «هداية الراغب».

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٠١)، وهو عند أحمد (٦٠٦٧) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما. ولفظه:
«فنحر هديه، وحلق رأسه بالحديبية». وأخرجه مسلم (١٧٨٦)، وهو عند أحمد (١٣٢٤٦) من حديث
أنس ؓ، ولفظه: «وقد نحر الهدي بالحديبية».

(٣) بعدها في (س): «أي: في صيد وغيره» وأشار أنها نسخة.

(٤) أخرجه أبو داود (٣٨٠١) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وصححه الحاكم في
«المستدرک» ٤٥٣/١، ووافقه الذهبي.

كالنجوم، بأيُّهم اقتديتم، اهتديتم ^(٢).

ومنه (في النعامة بَدَنَة) رُوي عن عمر وعثمان وعليّ وزيد وابن عباس ومعاوية ^(٣)؛ لأنها تشبهها.

(وفي حمار الوحش) بقرّة. روي عن عمر ^(٤) (و) في (بقره) أي: الوحش، أي: في الواحدة منه بقرّة. روي عن ابن مسعود ^(٥).

(١) ليست في المطبوع، والمثبت موافق لما في «هداية الراغب».

(٢) روي هذا الحديث عن عدد من الصحابة، منهم: جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: أخرجه ابن حزم في «الإحكام» ٨٢/٦، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٧٦٠).

وأبو هريرة رضي الله عنه: أخرجه القاضي القاضي في «مسند الشهاب» (١٣٤٦) بلفظ: «مثل أصحابي مثل النجوم، من اقتدى بشيء منها اهتدى».

وابن عمر رضي الله عنهما: أخرجه عبد بن حميد (٧٨٣)، وابن عدي في «الكامل» ٧٨٥/٢ بلفظ: «أصحابي بمنزلة النجوم، فأيهم أخذتم بقوله اهتديتم».

وابن عباس رضي الله عنهما: أخرجه البيهقي في «المدخل» (١٥٢)، وابن عساكر في «تاريخه» ٣٥٩/٢٢ بلفظ: «إن أصحابي بمنزلة النجوم في السماء، فأيا أخذتم به اهتديتم».

وعمر رضي الله عنه: أخرجه ابن عدي في «الكامل» ١٠٥٧/٣، والبيهقي في «المدخل» (١٥١) بلفظ: «يا محمدا! إن أصحابك عندي بمنزلة النجوم في السماء بعضها أضوء من بعض، فمن أخذ بشيء مما هم عليه من اختلافهم، فهو عندي على هدى».

قال البيهقي: هذا حديث متنه مشهور، وأسانيده ضعيفة، ولم يثبت في هذا إسناد. اهـ وقال البزار كما في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي ٩٢٤/٢: هذا الكلام لا يصح عن النبي ﷺ.

(٣) أخرجه عنهم الشافعي في «الأم» ١٦٢/٢، ومن طريقه البيهقي ١٨٢/٥ من طريق عطلة الخراساني، عنهم، وأخرجه عبد الرزاق (٨٢٠٣) دون ذكر ابن عباس ومعاوية، وابن أبي شيبة ٣٣٢/٤ «نشرة العمري» دون ذكر علي رضي الله عنه. قال الشافعي: هذا غير ثابت عند أهل العلم بالحديث...، وقال البيهقي: وجه ضعفه كونه مرسلًا؛ فإن عطلة الخراساني ولد سنة خمسين، ولم يدرك عمر ولا عثمان ولا عليًا ولا زيدًا، وكان في زمن معاوية صبيًا، ولم يثبت له سماع من ابن عباس... ثم قال: إلا أن عطلة الخراساني مع انقطاع حديثه عن سَمِينَا ممن تكلم فيه أهل العلم بالحديث. والله أعلم.

(٤) لم نقف عليه من قول عمر، وأخرجه عبد الرزاق (٨٢٠٦) عن مجاهد، و(٨٢٠٨) عن عروة.

(٥) أخرجه عبد الرزاق (٨٢٠٩).

وفي الوَعْل بقرّة، وفي الضَّبْع كبشٌ، وفي الغزال عنزٌ، ^(١) وفي وَبَرٍ وضَبٌ جَذِيٌّ، وفي يربوع جفرة ^(٢)،

(وفي الوَعْل بقرّة) رُوِيَ عن ابن عمر أنّه قال: في الأَزْوَى بقرّة ^(٣). قال في «الصَّحاح» ^(٤): الوَعْلُ: هي الأَزْوَى. وفي «القاموس» ^(٥): الوَعْل - بفتح الواو مع العين وكسرهما وسكونها - تَيْسُ الجبل.

(وفي الضَّبْع كبشٌ) قال الإمام: حكمَ فيها رسولُ الله ﷺ بكبش ^(٦).
(وفي الغزالِ عنزٌ) رُوِيَ عن جابر عنه ﷺ أنّه قال: «في الظَّبْيِ شاةٌ» ^(٧). (وفي وَبَرٍ) وهو: دُوبِيَّةٌ كخلاء ^(٨) دونَ السَّنورِ لا ذَنْبَ لها ^(٩)، جَذِيٌّ.
(و) في (ضَبٌ جَذِيٌّ) قَضَى به عمر وأزبد ^(١٠). والجَذِيٌّ: الذَّكْرُ من أولادِ المعزِ، له ستّة أشهرٍ ^(١١).

(وفي يربوع جفرة) لها أربعة أشهرٍ ^(١٢)، رُوِيَ عن عمر ^(١٣) وابن مسعود ^(١٤).

(١-١) ليست في المطبوع، والمثبت من «هداية الراغب».

(٢) لم ننفق عليه من قول ابن عمر، وأخرجه عبد الرزاق (٨٢٠١) عن مجاهد. وجاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: الأزوى: هي الأنثى من الوعال. انتهى تقرير المؤلف».

(٣) مادة (وعل).

(٤) سلف تخريج الحديث قريباً.

(٥) أخرجه الدارقطني في «سننه» (٢٥٤٩)، والبيهقي ١٨٣/٥، وقال: والصحيح أنه موقوف على عمر ﷺ.

(٦) في (م): «طحلاء».

(٧) «المطلع» ص ١٨٠.

(٨) أخرجه الشافعي في «الأم» ١٦٥/٢، وعبد الرزاق (٨٢٢٠) و(٨٢٢١)، وابن أبي شيبه ٧٦/٤،

والبيهقي ١٨٥/٥. وصحَّح الحافظ ابن الملقن إسناده في «خلاصة البدر المنير» ٤٣/٢، والحافظ ابن

حجر في «التلخيص الحبير» ٢٨٥/٢. وأريد: هو أريد بن عبد الله البجلي، صحابي أدرك الجاهلية.

«الإصابة» ١/١٦٤.

(٩) «المطلع» ص ١٨١.

(١٠) «المطلع» ص ١٨١. ووقع في (م): «شهور»، بدل: «أشهر».

(١١) أخرجه مالك في «الموطأ» ٤١٤/١، والشافعي في «الأم» ١٦٥/٢، وعبد الرزاق (٨٢١٦)،

(٨٢٢٤)، والبيهقي ١٨٤/٥، وصحَّح إسناده الحافظ في «التلخيص الحبير» ٢٨٤/٢.

(١٢) أخرجه الشافعي في «الأم» ١٦٥/٢، وعبد الرزاق (٨٢١٧)، والبيهقي ١٨٤/٥.

(وفي أرنبٍ عَنَاقٍ) رُوِيَ عن عمر^(١). والعَنَاقُ: الأنثى من أولادِ المعزِ، أصغرُ من الجَفْرَةِ^(٢).

(وفي حمامةٍ شاةٌ) حَكَمَ به عمر^(٣) وعثمان^(٤) وابنُ عمر^(٥) وابن عباس^(٦) ونافعُ ابن عبد الحارث^(٧) في حمامِ الحرم، وقيسٌ عليه حمامُ الإحرام. والحَمَامُ: كلُّ ما عَبَّ الماءَ وَهَدَرَ^(٨)، فيدخلُ فيه الفواخِشُ^(٩) والوراشينُ^(١٠) والقَطَا^(١١) والقُمَرِيُّ^(١٢) والدُّبْسِيُّ^(١٣). وما لم تقضِ فيه الصَّحابةُ، يُرْجَعُ فيه إلى قولِ عدلينِ خَبِيرينِ (وما لا مِثْلَ له) كباقي الطَّيْرِ، ولو أكبرَ من الحمامِ (فيه قيمته).

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» ١/٤١٤، والشافعي في «الأم» ٢/١٦٤، وعبد الرزاق (٨٢٢٤)، والبيهقي ١٨٣/٥-١٨٤. قال البيهقي: الصحيح أنه موقوف على عمر رضي الله عنه. وقال ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» ٢/٤٢: وهذا إسناد كالشمس.

(٢) «المطلع» ص ١٨٢.

(٣) أخرجه الشافعي في «مسنده» ١/٣٣٣ - ومن طريقه البيهقي ٥/٢٠٥ - وعبد الرزاق (٨٢٦٦)، (٨٢٦٧)، (٨٢٦٨)، وابن أبي شيبة ٤/١٥٦ «نشرة العمري» لكن ورد عند الشافعي - ومن طريقه البيهقي - أن نافع بن عبد الحارث هو الذي حكم بالشاة، وأقره عمر على ذلك.

(٤) أخرجه الشافعي في «مسنده» ١/٣٣٣، وعبد الرزاق (٨٢٨٤)، وابن أبي شيبة ٤/١٥٦ «نشرة العمري»، والبيهقي ٥/٢٠٥.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ٤/١٥٥ «نشرة العمري»، والبيهقي ٥/٢٠٦.

(٦) أخرجه الشافعي في «مسنده» ١/٣٣٤، وعبد الرزاق (٨٢٦٦)، وابن أبي شيبة ٤/٥٦ «نشرة العمري»، والبيهقي ٥/٢٠٥.

(٧) أخرجه الشافعي في «مسنده» ١/٣٣٣، ومن طريقه البيهقي ٥/٢٠٥.

(٨) «المطلع» ص ١٨٢، وفيه: القَبُّ: شرب الماء من غير مصٍّ. وَهَدَرَ: صَوَّت.

(٩) الفواخِش: جمع فاختة، ضرب من الحمام المطوق، إذا مشى توسع في مشيه وباعد بين جناحيه وإبطيه وتمايل. «الوسيط» (فخت).

(١٠) الوراشين: جمع الِوَرَشَان، طائر من الفصيلة الحمامية، أكبر قليلاً من الحمامة المعروفة. «الوسيط» (ورش).

(١١) القَطَا: جمع قطاة، نوع من الحمام يؤثر الحياة في الصحراء. «الوسيط» (قطو).

(١٢) القُمَرِيُّ: ضرب من الحمام مطوق، حسن الصوت، جمعه قُمَر. «الوسيط» (قمر).

(١٣) الدُّبْسِيُّ: ضرب من الحمام، جمعه دباسي. «الوسيط» (دبس).

فصل

يحرّم صيد حَرَمٍ مَكَّةَ على مُحِلٍّ ومُحَرِّمٍ.

وحكمه كصيد مُحَرِّمٍ، ويحرّم قطع شجره وحشيشه، إلّا اليابس والإذخر.

الهداية

وعلى جماعة اشتركوا في قتل صيد، جزاء واحد.

فصل في صيد الحرّمين

(يحرّم صيد حَرَمٍ مَكَّةَ على مُحِلٍّ ومُحَرِّمٍ) إجماعاً^(١)؛ لحديث ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ يوم فتح مَكَّةَ: «إنّ هذا البلد حرّمه الله يوم خلق السماوات والأرض، فهو حرام بحرمة الله، إلى يوم القيامة»^(٢).

(وحكمه) أي: حكم صيد الحرم (كصيد مُحَرِّمٍ) في وجوب الجزاء، حتّى على الصّغير والكافر، لكنّ بخريّه، لا جزاء فيه.

(ويحرّم قطع شجره) أي: شجر الحرم (وحشيشه) اللّذين لم يزرعهما آدمي؛ لحديث: «ولا يفضّد شجرها»^(٣)، «ولا يُحشّ حشيشها»^(٤). (إلّا اليابس والإذخر) فيجوز قطعهما، والإذخر: حشيش طيّب الريح^(٥). وبإح انتفاع بما زال، أو انكسر بغير فعل آدمي، ولو لم ينفصل.

(١) «الإجماع» لابن المنذر ص ٤٢.

(٢) البخاري (١٨٣٤)، ومسلم (١٣٥٣)، وهو عند أحمد (٢٨٩٦).

(٣) أخرجه البخاري (٢٠٩٠)، ومسلم (١٣٥٣)، وهو عند أحمد (٣٢٥٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مطولاً. وأخرجه أيضاً البخاري (١١٢)، ومسلم (١٣٥٥) (٤٤٨)، وهو عند أحمد (٧٢٤٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مطولاً.

(٤) أخرجه الأثرم كما في «معونة أولي النهي» ٣/ ٣٥٨ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «ولا يحتشّ حشيشها».

(٥) «المطلع» ص ١٨٣.

ويحرمُ صيدُ حَرَمِ المدينةِ، وهو: ما بين لابَتَيْها، ولا جزاءَ فيه .

وتُضمَّنُ شجرةٌ صغيرةٌ عُرفاً بشاةٍ، وما فوقها ببقرة. رُوِيَ عن ابنِ عباس^(١). ويُفعلُ فيهما كجزاءِ صيدٍ، ويُضمَّنُ حشيشٌ وورقٌ بقيمتِهِ، وغُصْنٌ بما نَقَصَ، فإن استخلفَ شيءٌ منها، سقطَ ضمانُهُ، كَرَدُّ شجرةٍ فنبَتَتْ، لكنَّ يُضمَّنُ نقضُها.

(ويَحْرُمُ صيدُ حَرَمِ المدينةِ) لحديثِ عليٍّ: «المدينةُ حرامٌ، ما بينَ عَيْرٍ إلى ثورٍ»^(٢)، «لا يَخْتَلِي خَلاها - أي: لا يُحْشُ حشيشُها لغيرِ العلفِ - ولا يَنْقُرُ صيدها، ولا يصلُحُ أَنْ تَقْطَعَ منها شجرةٌ، إِلَّا أَنْ يَعْلِفَ رجلٌ بغيرِهِ» رواه أبو داود^(٣). (وهو) أي: حَرَمُ المدينةِ؛ بريدٌ في بريدٍ^(٤)، وهو ما بينَ عَيْرٍ إلى ثورٍ، كما تقدَّم، وذلك (ما بين لابَتَيْها) تثنيةٌ لآيةٍ، وهي: الحَرَّةُ، أي: أرضٌ تركبُها حجارةٌ سودٌ^(٥) (ولا جزاءَ فيه) أي: فيما حَرُمَ من صيدها، وشجرِها، وحشيشها. قال الإمامُ أحمدُ في روايةٍ بكر ابنِ محمد^(٦): لم يبلغنا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، ولا أحداً من الصحابةِ^(٧)، حكموا فيه بجزاء .

(١) لم نقف عليه مستنداً. وقال الحافظ في «التلخيص الحبير» ٢/ ٢٨٧: نقله عنه - أي: عن ابن عباس - إمام الحرمين، وذكره أيضاً أبو الفتح القشيري «في الإلهام» ولم يعزه. اهـ ولم نقف عليه في مطبوعه.

(٢) أخرجه البخاري (٦٧٥٥)، ومسلم (١٣٧٠) بلفظ: «المدينة حرم ما بين عير وثور»، وهو عند أبي داود (٢٠٣٤)، وأحمد (١٠٣٧) بلفظ: «المدينة حرام ما بين عائر إلى ثور» وعَيْرُ وثور: جبلان بالمدينة، وقيل: ثور بمكة، وقيل: بمكة جبل يقال له عَيْرُ أيضاً. «النهاية» (عير).

(٣) في «سننه» (٢٠٣٥)، وهو عند أحمد (٩٥٩) من طريق أبي حسان، عن عليٍّ ؓ. وقوله: «لا يَخْتَلِي خَلاها»، و«لا يَنْقُرُ صيدها» سلف أنفاً، لكن بفضل مكة. قال الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» ٨/ ١٧٩: فاعتبرناه فوجدناه منقطع الإسناد، وذلك أن أبا حسان لم يَلْقَ علياً ؓ. وينظر تنمة الكلام ثمة. والخلا: - مقصور - النبات الرطب الرقيق مادام رطباً، واختلاؤه: قطعه. وأخلت الأرض: كثر خلاها، فإذا يبس فهو حشيش. «النهاية» (خلا).

(٤) البريد أربعة فراسخ، والفرسخ ثلاثة أميال، والميل قُدْرُ بـ (١٩٢٠) أو (١٦٨٠) أو (١٤٤٠) متراً. «النهاية في غريب الحديث» (برد) و«معجم متن اللغة» ٨٨/١.

(٥) «تهذيب اللغة» ٣٨٣/١٥.

(٦) هو: أبو أحمد بكر بن محمد، النسائي الأصل، البغدادي المنشأ، كان أبو عبد الله يقدِّمه ويكرمه، وعنده مسائل كثيرة سمعها من أبي عبد الله. «طبقات الحنابلة» ١١٩/١.

(٧) في (م): «أصحابه».

(وبياحُ) أخذ (الحشيش) من حرم المدينة (للعلف) لما تقدّم.

(و) يباحُ اتّخاذُ (آلةِ حرثٍ ونحوه) كمساندَ، وآلةِ رَخلٍ (من شجره) أي: شجرِ حَرَمِ المدينة؛ لما رَوَى أحمدُ عن جابرِ بن عبد الله، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا حَرَّمَ المدينة، قالوا: يا رسولَ، إِنَّا أَصْحَابُ عَمَلٍ، وَأَصْحَابُ نَضِجٍ، وَإِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ أَرْضاً غَيْرَ أَرْضِنَا، فَرَحُّصْ لَنَا. فقال: «القائمتان، والوسادة، والعارضة، والمُسْنَدُ، فأما غيرُ ذلك، فلا يُعَصَّدُ، ولا يَخْبِطُ منها شيءٌ»^(١). والمُسْنَدُ: عودُ البكرة. ومن أدخلها صيداً، فله إمساكُهُ وذبحُهُ.

(١) لم نقف عليه عند أحمد، ونسبه نور الدين السهمودي في «وفاء الوفا» ١١١/١ لابن زُبَّالة، وهو محمد ابن الحسن - وله كتاب «أخبار المدينة» - وهو ضعيف، كما صرّح بذلك ابن حجر في «فتح الباري» ٣٨١/٥.

وأخرج الطبراني في «الكبير» ١٨/١٧ (١٨)، وابن عدي في الكامل ٢٠٨٠/٦، عن كثير بن عبد الله المزني، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ أذن بقطع المسد، والقائمتين، والمتخذة عصا الدابة. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٣/٣٠٤: رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه: كثير بن عبد الله المزني، وهو متروك. اهـ. ووقع في مطبوع «الطبراني»: «المشد»، وفي مطبوع «الكامل»: «المسد»، بدل: «المُسْنَد»، والصواب: «المَسَد» كما جاء في «غريب الحديث» للحري ٥١٩/٢، و«النهاية» في غريب الحديث (مسد)، وكما جاء في قواميس اللغة (مسد).

باب دخول مكة

يُسَنُّ دخول مكة نهاراً مِنْ أعلاها ، والمسجد من بابِ بني شيبَةَ.

الهداية

(باب) بالتَّوْنِينِ؛ أي: هذا بابُ (دخولِ مكة)، وما يتعلَّقُ به من طوافٍ وسُغْيٍ.
(يُسَنُّ دخول مكة نهاراً) للخبر^(١)، ولا بأسَ به^(٢) لَيْلاً (مِنْ أعلاها) من ثَنِيَّةِ كَدَاءٍ - بالفتح والمدّ، مصروفاً وغيرَ مصروفٍ - وخروجٍ من أسفلها، من ثَنِيَّةِ كُدَى، بالضم والتَّوْنِينِ^(٣).

(و) يُسَنُّ دخولُ (المسجد) الحرام (من بابِ بني شيبَةَ) لما روى مسلم وغيره عن جابرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دخلَ مكةَ ارتفاعَ الضُّحَى، وَأَنَاخَ راحلته عندَ بابِ بني شيبَةَ، ثُمَّ دخلَ^(٤).

وَيُسَنُّ أَنْ يَقُولَ عندَ دخوله: بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ وَمِنَ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ، اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ فَضْلِكَ. ذَكَرَهُ فِي «أَسْبَابِ الْهَدَايَةِ»^(٥).

(١) أخرج البخاري (١٥٧٤)، ومسلم (١٢٥٩)، وهو عند أحمد (٤٦٥٦) عن ابن عمر رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ باتَ بِذِي طُوًى حَتَّى أَصْبَحَ، ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ.

(٢) ليست في (م).

(٣) قال ياقوت الحموي في «معجم البلدان» ٤/ ٤٣٩: كَدَاءُ الممدودة: بأعلى مكة عند المحصَّب دار النبي ﷺ من ذِي طُوًى إليها. وكُدَى - بضم الكاف وتوْنِين الدال - : بأَسْفَلَ مكة عند ذِي طُوًى بقرب شعب الشافعيين، ومنها دار النبي ﷺ إلى المحصَّب، فكانه ضرب دائرة في دخوله وخروجه.

(٤) لم نقف عليه عند مسلم، وأخرجه ابن خزيمة (٢٧١٣)، والحاكم ١/ ٤٥٤-٤٥٥، والبيهقي ٥/ ٧٤ دون ذكر باب بني شيبَةَ. قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

وأخرج الطبراني في «الأوسط» (٤٩١) عن ابن عمر قال: دخل رسول الله ﷺ ودخلنا معه من باب بني عبد مناف، وهو الذي يسميه الناس باب بني شيبَةَ... الخبر. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٣/ ٢٣٨: رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه مروان بن أبي مروان، قال السليمان: فيه نظر، وبقيّة رجاله رجال الصحيح. اهـ.

(٥) «أسباب الهداية لأرباب البداية» لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، ذكره ابن رجب في «ذيل طبقات الحنابلة» ١/ ٤١٨.

وإذا رأى البيت رَفَعَ يَدَيْهِ، وقال: اللهم أنتَ السَّلامُ، ومنكَ السَّلامُ، حَيَّنَا رَبَّنَا بِالسَّلامِ، اللهم زدْ هذا البيتَ تعظيماً، وتشريفاً، وتكريماً، ومهابةً، وبراً.

^(١) وزد من عظمه وشرّفه - ممّن حجّه واعتمره - تعظيماً وتشريفاً وتكريماً ومهابة وبراً ^(١)، الحمدُ لله ربّ العالمين كما هو أهله، وكما ينبغي لكرّم وجهه وعزّ جلاله، والحمدُ لله الذي بلغني بيته،

(وإذا رأى البيتَ، رفعَ يَدَيْهِ)، لفعله ﷺ، رواه الشافعي ^(٢) عن ابن جريج. (وقال) بعد رفع يديه: (اللهم أنتَ السَّلامُ، ومنكَ السَّلامُ، حَيَّنَا رَبَّنَا بِالسَّلامِ). روى الشافعي أن ابنَ عمرَ كان يقولُه ^(٣) والسَّلامُ الأوّلُ: اسمُه تعالى. والثاني: مأخوذٌ من قولهم: أكرمته بالسَّلام، أي: التَّحية. والثالثُ: السَّلامةُ من جميع الآفاتِ؛ أي: سلّمنا منها بتحيّتك إيانا.

(اللهم زدْ هذا البيتَ تعظيماً) أي: تبجيلاً (وتشريفاً) أي: رفعةً، وإعلاءً (وتكريماً) تفضيلاً (ومهابةً) توقيراً، وإجلالاً (وبراً) بكسر الباءِ: هو اسمٌ جامعٌ للخير (وزدْ من عظمه وشرّفه - ممّن حجّه واعتمره - تعظيماً، وتشريفاً، وتكريماً ومهابةً، وبراً). رواه الشافعي بإسناده عن ابن جريج مرفوعاً ^(٤).

(الحمدُ لله ربّ العالمين) كثيراً (كما هو أهله، وكما ينبغي لكرّم وجهه، وعزّ جلاله، والحمدُ لله الذي بلغني بيته،

(١-١) ليست في المطبوع، والمثبت من «هداية الراغب».

(٢) في «الأم» ١٤٤/٢، وفي «مسنده» ٣٣٩/١، وهو عند البيهقي ٧٣/٥. قال البيهقي: هذا منقطع. وقال النووي في «المجموع» ٩/٨: وهو مرسل معضل.

(٣) لم نقف عليه عن ابن عمر رضي الله عنهما. وأخرجه الشافعي في «الأم» ١٤٤/٢، وفي «مسنده» ٣٣٨/١، وهو عند ابن شعبة ٩٧/٤، والبيهقي ٧٣/٥ من قول سعيد بن المسيب رحمه الله تعالى. وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» ٢٩٤/١، وابن سعد في «الطبقات» ١٢٠/٥، وابن أبي شيبة ٩٧/٤، والبيهقي ٧٣/٥ من قول عمر ؓ. وعزاه إليه أيضاً في «المبدع» ٢١٢/٣، وابن النجار في «معونة أولي النهي» ٣٨٦/٣. قال الحافظ ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» ٢٧/٢: رواه البيهقي بإسناد فيه نظر.

(٤) تقدم تخريجه في التعليق رقم (٢).

العمدة ورآني لذلك أهلاً، والحمد لله على كل حال، اللهم إنك دعوت حج بيتك الحرام، وقد جئتكَ لذلك، اللهم تقبل مني، واعف عني، وأصليح لي شأني كله، لا إله إلا أنت. يرفع بذلك صوته.

ثم يطوف مُضْطَبِعاً، يبتدئ متمتع بطواف العُمرة، وغيره بطواف القدوم، ويبتدئ من الحجر الأسود، فيحاذيه.....

الهداية ورآني^(١) لذلك أهلاً، والحمد لله على كل حال، اللهم إنك دعوت (حج بيتك الحرام) سُمِّي به؛ لانتشار حُرْمَتِهِ، وأريد بتحريمه سائر الحرم. (وقد جئتكَ لذلك، اللهم تقبل مني، واعف عني، وأصليح) بقطع الهمزة (لي شأني كله، لا إله إلا أنت) ذكره الأثرم، وإبراهيم الحربي^(٢) (يرفع بذلك) الدعاء (صوته) لأنه ذكر مشروع أشبه التلبية.

(ثم يطوف) حالة كونه (مُضْطَبِعاً) نذباً في كل أسبوعه، إن لم يكن حامل معذور^(٣). والاضطباع: أن يجعل وسط رداءه تحت عاتقه الأيمن، وطرفه على عاتقه الأيسر^(٤). وإذا فرغ من الطواف، أزال الاضطباع.

(يبتدئ متمتع بطواف العُمرة) نذباً؛ لأن الطواف تحية الكعبة، وتحية المسجد الصلاة، ويُجزئ عنها ركعتا الطواف.

(و) يبتدئ (غيره) أي: غير المتمتع، وهو القارن والمُفْرِد (بطواف القدوم، ويبتدئ) طائف (من الحجر الأسود) لفعله ﷺ^(٥) (فيحاذيه) أي: الحجر، كله أو

(١) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: ورآني، أي: جعلني. انتهى تقرير المؤلف».

(٢) لعله في «سنن» الأثرم ولم يطبع، ولم تقف عليه عند الحربي.

(٣) بعدها في (م): «برداه»، وجاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: إن لم يكن حامل معذور، أي: إن لم يكن الطائف حامل طائف معذور، بالإضافة. انتهى تقرير المؤلف».

(٤) «المصباح المنير» (ضج).

(٥) أخرج مسلم (١٢١٨) (١٥٠) عن جابر ﷺ: أن رسول الله ﷺ لما قدم مكة أتى الحجر، فاستلمه، ثم مشى على يمينه، فرمل ثلاثاً ومشى أرباعاً.

وأخرج مسلم (١٧٨٠)، وهو عند أحمد (١٠٩٤٨) عن أبي هريرة ﷺ ضمن حديث طويل يوم فتح مكة وفيه: وأقبل رسول الله ﷺ حتى أقبل إلى الحجر، فاستلمه، ثم طاف بالبيت... الخبر.

بكلِّ بدنه، ويستلمه، ويقبله، ^(١) فإن شقَّ فيده وقبلها ^(٢).....

الهداية بعضه، طائفت (بكلِّ بدنه) ويستقبله بوجهه (ويستلمه) أي: يمسح الحَجَر بيده اليمنى، وفي الحديث: «إنه نزل من الجنة أشدَّ بياضاً من اللبن، فسودَّته خطايا بني آدم». رواه الترمذي وصحَّحه ^(٣) (ويقبله) بلا صوتٍ يظهرُ للقبلة؛ لحديث عمر أن النَّبِيَّ ﷺ، استقبل الحجر، وَوَضَعَ شَفْتَيْهِ عَلَيْهِ يَبْكِي طويلاً، ثُمَّ التَفَتَ، فإذا هو بعمر ^(٤) يبكي، فقال: «يا عمر، ها هنا تُسكَبُ العَبْرَات». رواه ابنُ ماجه ^(٥). ويسجدُ عليه؛ فعَلَهُ ابنُ عمر ^(٦) وابنُ عباس ^(٧).

(فإن شقَّ) تقبيله؛ لِإنحِرِ زِحَامٍ (فه) يستلمه (بيده وقبلها) بلا مزاحمة؛ لما روى

(١-١) ليست في المطبوع، والمثبت من «هداية الراغب».

(٢) «سنن» الترمذي (٨٧٧) عن جرير، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مرفوعاً. وهو عند أحمد (٢٧٩٥) من طريق حماد، عن عطاء، به. وصححه أيضاً النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» ٨١/٣. وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» ٤٦٢/٣: أخرجه الترمذي وصححه، وفيه عطاء بن السائب، وهو صدوق لكنه اختلط، وجرير ممن سمع منه بعد اختلاطه، لكن له طريق أخرى في «صحيح» ابن خزيمة [٢٧٣٣] فيقوى بها، وقد رواه النسائي [في «المجتبى» ٢٢٦/٥] من طريق حماد بن سلمة، عن عطاء مختصراً، ولفظه: «الحجر الأسود من الجنة» وحماد ممن سمع من عطاء قبل الاختلاط.

(٣) بعدها في (م): «بن الخطاب».

(٤) في «سننه» (٢٩٤٥) وفي إسناده: محمد بن عون. قال البوصيري في «مصابيح الزجاجة» ١٣٤/٢: هذا إسناده ضعيف، محمد بن عون ضعفه ابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة والبخاري والنسائي وغيرهم. اهـ. وقال الحاكم في «المستدرک» ٤٥٤/١: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

(٥) لم نقف عليه عن ابن عمر، وأخرج الدارمي (١٨٦٥)، وابن خزيمة (٢٧١٤)، والحاكم ٤٥٥/١، والبيهقي ٧٤/٥ عن جعفر بن عبد الله قال: رأيت محمد بن عباد بن جعفر قبْل الحجر وسجد عليه ثم قال: رأيت خالك ابن عباس يقبله ويسجد عليه، وقال ابن عباس: رأيت عمر بن الخطاب قبله وسجد عليه، ثم قال: رأيت رسول الله ﷺ فعل هكذا، ففعلت. لفظ ابن خزيمة. قال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

(٦) أخرجه الشافعي في «الأم» ١٤٥/٢، وفي «مسنده» ٣٤١/١، وعبد الرزاق (٨٩١٢)، وابن أبي شيبة ٣٨٨/٤ «نشرة العمري» عن محمد بن عباد، عن أبي جعفر قال: رأيت ابن عباس جاء يوم التروية، فقبل الحجر، ثم سجد عليه، فعل ذلك ثلاثاً. لفظ ابن أبي شيبة. وصحح إسناده النووي في «المجموع» ٣٨/٨.

فإن شقَّ، أشار إليه.

ويقول كلما استلمه: بسم الله والله أكبر، اللهم إيماناً بك، وتصديقاً بكتابك، ووفاء بعهدك، وأتباعاً لسنة نبيك محمد ﷺ.
ثم يجعل البيت عن يساره ويطوف سبعا، يرْمُلُ

مسلم عن ابن عباس أن النبي ﷺ استلمه، وقبّل يده^(١).

(فإن شقَّ) استلامه بيده، استلمه بشيء وقبّله، فإن شقَّ أيضاً (أشار إليه) أي: إلى الحجر بيده، أو بشيء ولا يقبّله؛ لما روى البخاري عن ابن عباس قال: طاف النبي ﷺ على بعير، فلما أتى الحجر، أشار إليه بشيء في يده، وكبّر^(٢).

(ويقول) مستقبل الحجر بوجهه (كلما استلمه: بسم الله والله أكبر، اللهم إيماناً بك، وتصديقاً بكتابك، ووفاء بعهدك، وأتباعاً لسنة نبيك محمد ﷺ) لحديث عبد الله ابن السائب: أن النبي ﷺ كان يقول ذلك عند استلامه^(٣).

(ثم يجعل البيت عن يساره) لأنه طاف كذلك^(٤) (ويطوف سبعا، يرْمُلُ

(١) لم نقف عليه بهذا اللفظ عن ابن عباس، بل أخرجه مسلم (١٢٦٨) (٢٤٦)، وهو عند أحمد (٥٨٧٥) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) «صحيح البخاري» (١٦١٣)، وفيه: «الركن» بدل: «الحجر»، وهو عند مسلم (١٢٧٢)، وأحمد (٢٣٧٨).

(٣) لم نقف على من خرّجه، وقال الحافظ ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» ٨/٢: غريب، ويستحيل أن يكون مرفوعاً؛ لأن رسول الله ﷺ يبعد أن يقول: وأتباعاً لسنة نبيك إلا أن يكون على قصد التعليم. وقال الحافظ في «التلخيص الحبير» ٢/٢٤٧: لم أجده هكذا، وقد ذكره صاحب «المهذب» من حديث جابر، وقد بيض له المنذري والنووي، وخرجه ابن عساكر من طريق ابن ناجية بسند له ضعيف، ورواه الشافعي عن ابن أبي نجيع قال: أخبرت أن بعض أصحاب النبي ﷺ قال: يا رسول الله، كيف نقول إذا استلمنا؟ قال: قولوا: «بسم الله والله أكبر، إيماناً بالله، وتصديقاً بما جاء به محمد» قال الحافظ ابن حجر: وهو في «الأم» [١٤٥/٢] عن سعيد بن سالم، عن ابن جريج. اهـ. وينظر تنمة الكلام ثمة.

(٤) أخرج البخاري (١٧٤٨)، ومسلم (١٢٩٦) (٣٠٧)، وهو عند أحمد (٣٩٤١) عن عبد الرحمن بن يزيد، أنه حج مع عبد الله بن مسعود، وفيه: وجعل البيت عن يساره، ومنى عن يمينه، وقال: هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة.

الأفقي في هذا الطواف ثلاثاً، ثم يمشي أربعاً، يستلم الحجر والركن اليماني فقط كل مرة، ولا يقبله.

ويقول بين الركن اليماني والحجر: ربنا آتينا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار.

وفي بقية طوافه: اللهم اجعله حجاً مبروراً، وسعياً مشكوراً،

الأفقي المحرم من بعيد عن مكة (في هذا الطواف) فقط، إن طاف ماشياً، فيسرع المشي، ويقارب الخطأ (ثلاثاً) أي: في ثلاثة أشواط (ثم) بعدها (يمشي أربعاً) من غير رمل؛ لفعله ﷺ^(١). ولا يُسنُّ رملٌ لحاملٍ معذورٍ، ونساءً، ومُحْرِمٍ من مكة، أو قريبها، ولا يُقضى فيها^(٢) رملٌ فات، والرملُ أولى من الذنوء من البيت. ولا يُسنُّ رملٌ، ولا اضطباعٌ في غير هذا الطواف.

ويُسنُّ أن (يستلم الحجر والركن اليماني فقط كل مرة) عند محاذاتيهما؛ لقول ابن عمر: كان رسول الله ﷺ لا يدع أن يستلم الركن اليماني والحجر في طوافه. قال نافع: كان ابن عمر يفعلهُ، رواه أبو داود^(٣).

(ولا يقبله) أي: الركن اليماني؛ لأنه لم يُنقل، فإن شقَّ استلامهما، أشار إليهما. وعُلم من قوله: «فقط» أنه لا يُسنُّ استلام الشامي، وهو أوّل ركن يمرُّ به، ولا الغربي وهو ما يليه.

(ويقول) طائفٌ كلّما حاذى الحجر: الله أكبر. ويقول (بين الركن اليماني والحجر: ربنا آتينا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار. و) يقول (في بقية طوافه: اللهم اجعله حجاً مبروراً، وسعياً مشكوراً،

(١) سلف من حديث جابر رضي الله عنه ص ٣٦٩.

(٢) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: فيها، أي: في الأربعة الأخيرة، أي: إذا فاته الرمل في الثلاثة الأول، لا يقضيه فيها. انتهى تقرير المؤلف».

(٣) في «سننه» (١٨٧٦)، وهو عند البخاري (١٦٠٦)، ومسلم (١٢٦٨) بلفظ: ما تركت استلام هذين الركنين اليماني والحجر - مذ رأيت رسول الله ﷺ يستلمهما - في شدة ولا رخاء. لفظ مسلم.

العمدة وذنبا مغفوراً، رَبِّ اغْفِرْ وارْحَمْ، واهدني السَّبِيلَ الْأَقْوَمَ، وتجاوزُ عَمَّا تعلمُ، وَأَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ، ويذكرُ ويدعو بما أَحَبَّ. ومن لم يُكْمِلِ السَّبْعَ، أو لم ينوهِ، أو نَكَّسَهُ،

الهداية وذنبا مغفوراً، رَبِّ اغْفِرْ وارْحَمْ، واهدني السَّبِيلَ الْأَقْوَمَ، وتجاوزُ عَمَّا تعلمُ، وَأَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ. ويذكرُ، ويدعو بما أَحَبَّ) ويصلي على النَّبِيِّ ﷺ، وَيَدْعُ الْحَدِيثَ إِلَّا ذِكْرًا، أو قراءةً، أو أمراً بمعروفٍ، أو نهياً عن منكرٍ، أو مالا بُدُّ منه؛ لحديث: «الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ، فَمَنْ تَكَلَّمَ، فَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا بِخَيْرٍ»^(١). وكان عبدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ يَقُولُ: رَبِّ قِزِّي شُحَّ نَفْسِي^(٢). وعن عُزْرَةَ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُونَ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، وَأَنْتَ تُحْيِي بَعْدَ امْتِّ^(٣). وَتُسَنُّ الْقِرَاءَةُ فِيهِ.

(وَمَنْ لَمْ يُكْمِلِ السَّبْعَ) بَأَنْ تَرَكَ وَلَوْ يَسِيرًا مِنْ شَوَاطِئِ السَّبْعَةِ، لَمْ يَصَحَّ؛ لِأَنَّهُ ﷺ طَافَ كَامِلًا، وَقَالَ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»^(٤) (أَوْ لَمْ يَنْوِهِ) أَيِ: الطَّوْفِ، لَمْ يَصَحَّ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ أَشْبَهَ الصَّلَاةَ، وَلِحَدِيثٍ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(٥).

(أَوْ نَكَّسَهُ) أَيِ: الطَّوْفِ، بَأَنْ جَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَمِينِهِ وَطَافَ، لَمْ يَصَحَّ؛ لِأَنَّهُ ﷺ جَعَلَهُ عَنْ يَسَارِهِ فِي طَوَافِهِ^(٦). وَقَالَ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»^(٧).

(١) سلف ٣٧٨/١ .

(٢) أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (٤١٥)، وابن عساكر في «تاريخه» ٢٩٤/٣٥ .

(٣) أخرج مالك في «الموطأ» ٣٦٥/١ عن هشام بن عروة أن أباه كان إذا طاف بالبيت يسعى الأشواط الثلاثة يقول:

اللهم لا إله إلا أنتا وأنت تحيي بعدما أمتا
يخفض صوته بذلك.

(٤) أخرجه بهذا اللفظ البيهقي ١٢٥/٥ من حديث جابر رضي الله عنه، وأخرجه أيضاً مسلم (١٢٩٧)، وهو عند أحمد (١٤٤١٩) بلفظ: «لَتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ».

(٥) سلف ٢٦٦/١ .

(٦) سلف ص ٣٧١ .

(٧) سلف آنفأ في التعليق رقم (٤) .

العمدة أو طافَ على الشَّاذِرَوان، أو جدارِ الحِجْرِ، أو عُريَاناً، أو مُحدِثاً، أو نَجَساً، لم يصحَّ.

ثمَّ يصلي ركعتين خلفَ المقامِ بـ «الكافرين» و«الإخلاص».

الهداية (أو طافَ على الشَّاذِرَوان) بفتح الذَّالِ المعجمة: وهو ما فَضَلَ عن جدارِ الكعبة^(١)، لم يصحَّ؛ لأنَّه من البيتِ. فإذا لم يَظْف به، لم يطف بالبيتِ جميعه.

(أو) طافَ على (جدارِ الحِجْرِ) بكسرِ الحاءِ المهملة، لم يصحَّ؛ لأنَّه طافَ من وراءِ الحِجْرِ والشَّاذِرَوان^(٢)، وقال: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»^(٣).

(أو) طافَ حاله كونه (عُريَاناً، أو مُحدِثاً، أو نَجَساً، لم يصحَّ) طوافه؛ لقوله ﷺ: «الطواف بالبيتِ صلاةٌ، إلَّا أنَّكم تَتَكَلَّمُونَ فِيهِ». رواه الترمذيُّ والأثرُم عن ابنِ عباس^(٤). وَيُسَنُّ فعلُ باقيِ المناسكِ كُلِّها على طهارة. وإنَّ طافَ المحرَّمُ لابسَ مخيطٍ، صَحَّ وَقَدِيَ.

(ثمَّ) إذا تَمَّ طوافه (يُصلي ركعتين) نفلاً، وتُجزئُ مكتوبةٌ عنهما، وحيثُ ركعتُهما، جازَ، والأفضلُ كونُهما (خلفَ المقامِ) لقوله تعالى: ﴿وَأَخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ﴾ [البقرة: ١٢٥] يقرأُ فيهما بـ «الكافرين»^(٥) و«الإخلاص» بعدَ الفاتحة.

(١) «المطلع» ص ١٩١-١٩٢.

(٢) أخرج البخاري (٣٨٤٨) عن ابنِ عباس رضي الله عنهما قال: يا أيُّها الناس اسمعوا مِنِّي ما أقول لكم، وأسمعوني ما تقولون ولا تذهبوا فتقولوا: قال ابنُ عباس، قال ابنُ عباس، من طاف بالبيتِ فليطف من وراءِ الحِجْرِ.. الخبر.

وأخرج ابنُ خزيمة (٢٧٤٠) عن ابنِ عباس أيضاً قوله: الحجر من البيت؛ لأن رسول الله ﷺ طاف بالبيت من ورائه وقال: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْكَرِيمِ﴾ [الحج: ٢٩].

(٣) سلف في الصفحة السابقة.

(٤) سلف ١/٣٧٨، ولعلَّه في «سنن» الأثرُم ولم تطبع.

(٥) في (م): «بالكافرون».

فصل

ثُمَّ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ، ثُمَّ يَخْرُجُ لِلسَّغِيِّ مِنْ بَابِ الصَّفا، فِيرْقَاهُ حَتَّى يَرَى الْبَيْتَ، وَيَكْبِّرُ ثَلَاثًا، وَيَقُولُ ثَلَاثًا: الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا هَدَانَا، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، يُحْيِي وَيُمِيتُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، صَدَقَ وَعْدُهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ، وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ،

فصل

(ثُمَّ) بَعْدَ الصَّلَاةِ يَعُودُ (يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ) لِفَعْلِهِ ﷺ^(١). وَيُسَنُّ الْإِكْتَارُ مِنَ الطَّوَافِ كُلِّ وَقْتٍ.

(ثُمَّ يَخْرُجُ لِلسَّغِيِّ مِنْ بَابِ الصَّفا، فِيرْقَاهُ) أَي: الصفا (حَتَّى يَرَى الْبَيْتَ) فَيَسْتَقْبِلُهُ (وَيَكْبِّرُ ثَلَاثًا، وَيَقُولُ ثَلَاثًا: الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا هَدَانَا، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، يُحْيِي وَيُمِيتُ) وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ، بِيَدِهِ الْخَيْرُ (وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، صَدَقَ وَعْدُهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ) لِحَدِيثِ جَابِرٍ فِي صِفَةِ حَجَّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ) لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا فَرَغَ مِنْ طَوَافِهِ، أَتَى الصَّفا، فَعَلَا عَلَيْهِ حَتَّى نَظَرَ إِلَى الْبَيْتِ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ، فَجَعَلَ يَدْعُو بِحَمْدِ^(٢) اللَّهِ، وَيَدْعُو بِمَا شَاءَ أَنْ يَدْعُو. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَلَا يُلَبِّي؛ لَعَدَمِ نَقْلِهِ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٢١٨) فِي صِفَةِ حَجَّهِ ﷺ ضَمَّنَ حَدِيثَ طَوِيلَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَفِيهِ: «كَانَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وَ﴿قُلْ يَأْتِيَا الْكَافِرِينَ﴾ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الرُّكْنِ فَاسْتَلَمَهُ».

(٢) فِي الْأَصْلِ (ح) وَ(س): «بِحَمْدِ»، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (م) وَ«صَحِيحِ» مُسْلِمٍ (١٧٨٠)، وَجَاءَتِ الْعِبَارَةُ فِيهِ هَكَذَا: «فَجَعَلَ يَحْمَدُ اللَّهَ وَيَدْعُو بِمَا شَاءَ أَنْ يَدْعُو».

ثُمَّ يَنْزِلُ، يَمْشِي إِلَى قُرْبِ الْعَلَمِ الْأَوَّلِ بَسْتَةً أَذْرَعٍ، فَيَسْعَى سَعْيًا شَدِيدًا إِلَى الْعَلَمِ الْآخِرِ، ثُمَّ يَمْشِي وَيَرْقَى الْمَرْوَةَ، وَيَقُولُ مَا قَالَهُ عَلَى الصَّفا، ثُمَّ يَنْزِلُ، فَيَمْشِي فِي مَوْضِعٍ مَشِيهِ، وَيَسْعَى فِي مَوْضِعٍ سَعْيِهِ إِلَى الصَّفا، يَفْعَلُ ذَلِكَ سَبْعًا؛ ذَهَابُهُ سَعْيَةً، وَرَجُوعُهُ أُخْرَى، وَيَقُولُ فِيهِ: رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ، وَاعْفُ عَمَّا تَعْلَمُ، وَأَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ،

(ثُمَّ يَنْزِلُ) مِنَ الصَّفا (يَمْشِي إِلَى قُرْبِ الْعَلَمِ الْأَوَّلِ) مِيلٌ أَخْضَرُ فِي رُكْنِ الْمَسْجِدِ (بَسْتَةً أَذْرَعٍ) أَي: يَمْشِي مِنَ الصَّفا حَتَّى يَبْقَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَلَمِ الْأَوَّلِ نَحْوَ بَسْتَةٍ أَذْرَعٍ (فَيَسْعَى سَعْيًا شَدِيدًا إِلَى الْعَلَمِ الْآخِرِ) مِيلٌ أَخْضَرُ بِفَنَاءِ الْمَسْجِدِ حِذَاءِ دَارِ الْعَبَّاسِ^(١).
(ثُمَّ يَمْشِي وَ) يَسْتَمِرُّ حَتَّى (يَرْقَى الْمَرْوَةَ) مَكَانٌ مَعْرُوفٌ، وَأَصْلُهَا الْحِجَارَةُ الْبَرَّاقَةُ الَّتِي يَقْدَحُ^(٢) مِنْهَا النَّارُ^(٣) (وَيَقُولُ) عَلَيْهَا مُسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةِ (مَا قَالَهُ عَلَى الصَّفا) مِنْ تَكْبِيرٍ، وَتَهْلِيلٍ، وَدُعَاءٍ. وَيَجِبُ اسْتِعَابُ مَا بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةَ، فَيَلْصِقُ عَقِبَهُ بِأَصْلِهِمَا فِي الْإِبْتِدَاءِ بِكُلِّ مِنْهُمَا، وَيُلْصِقُ أَصَابِعَهُ بِمَا يَصِلُ إِلَيْهِ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا، وَالرَّاكِبُ يَفْعَلُ ذَلِكَ بِدَائِيَّتِهِ، فَمَنْ تَرَكَ شَيْئًا مِمَّا بَيْنَهُمَا وَلَوْ دُونَ ذِرَاعٍ، لَمْ يَجْزِئْهُ سَعْيُهُ.

(ثُمَّ يَنْزِلُ) مِنَ الْمَرْوَةِ (فَيَمْشِي فِي مَوْضِعٍ مَشِيهِ، وَيَسْعَى فِي مَوْضِعٍ سَعْيِهِ إِلَى الصَّفا، يَفْعَلُ ذَلِكَ سَبْعًا؛ ذَهَابُهُ سَعْيَةً، وَرَجُوعُهُ) سَعْيَةً (أُخْرَى، وَيَقُولُ فِيهِ) أَي: السَّعْيِ مَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا سَعَى بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةَ، قَالَ: (رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ، وَاعْفُ عَمَّا تَعْلَمُ، وَأَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ)^(٣) يَفْتَتِحُ بِالصَّفا

(١) «المطلع» ص ١٩٣.

(٢) فِي (م): «تقدح».

(٣) لَمْ تَقَفْ عَلَيْهِ عِنْدَ أَحْمَدَ، وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٢٧٥٧) مَرْفُوعًا. قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» ٢٤٨/٣: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» فِيهِ: لَيْثُ بْنُ أَبِي سَلِيمٍ، وَهُوَ ثِقَةٌ، وَلَكِنَّهُ مَدْلَسٌ. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٣٧١/١٠-٣٧٢، وَابْنُ بَيْهَقٍ ٩٥/٥ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مَوْقُوفًا، وَقَالَ: هَذَا أَصَحُّ الرِّوَايَاتِ فِي ذَلِكَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ.

وإن بدأ بالمروة، سقط الشَّوْطُ الأوَّل.

وُتُسَنُّ فِيهِ الطَّهَارَةُ وَالسُّتْرَةُ، وَتُشْتَرَطُ نِيَّتُهُ وَمَوَالَاتُهُ، وَكَوْنُهُ بَعْدَ طَوَافِ نُسْكَ، ثُمَّ إِنْ كَانَ مَتَمِّعًا قَصَرَ مِنْ شَعْرِهِ كُلِّهِ، وَتَحَلَّلَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي، وَإِلَّا، حَلَ إِذَا فَرَّغَ مِنْ حَجِّهِ.

وَإِذَا شَرَعَ الْمَتَمِّعُ فِي الطَّوَافِ، قَطَعَ التَّلْبِيَةَ،

وَيَخْتُمُ بِالْمَرْوَةِ، لِلْخَبَرِ^(١).

(وإن بدأ بالمروة، سقط الشَّوْطُ الأوَّل)، فلا يُحْتَسَبُ بِهِ.

(وُتُسَنُّ فِيهِ الطَّهَارَةُ) مِنَ الْحَدِثِ وَالنَّجَسِ (وَالسُّتْرَةُ) أَي: سِتْرُ الْعَوْرَةِ، فَلَوْ سَعَى مُحَدِّثًا، أَوْ نَجَسًا، أَوْ عُريَانًا، أَجْزَاهُ.

(وَتُشْتَرَطُ نِيَّتُهُ) أَي: السَّعْيُ؛ لِحَدِيثٍ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(٢). (وَمَوَالَاتُهُ) قِيَاسًا عَلَى الطَّوَافِ.

(و) يَشْتَرَطُ (كَوْنُهُ بَعْدَ طَوَافِ نُسْكَ) وَلَوْ مَسْنُونًا، كَطَوَافِ الْقُدُومِ (ثُمَّ إِنْ كَانَ مَتَمِّعًا، قَصَرَ مِنْ شَعْرِهِ كُلِّهِ) وَلَوْ لَبَّدَهُ، وَلَا يَحْلِقُهُ نَدْبًا؛ لِيُوفَرَ^(٣) لِلْحَجِّ (وَتَحَلَّلَ) لِأَنَّهُ تَمَّتْ عُمرَتُهُ، هَذَا (إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي، وَإِلَّا) بَأَن كَانَ مَعَ الْمَتَمِّعِ هَذِي، لَمْ يَقْصُرْ، وَ(حَلَ إِذَا فَرَّغَ مِنْ حَجِّهِ) فَيَدْخُلُ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ، وَلَا يَحُلُّ حَتَّى يَفْرَغَ مِنْهُمَا جَمِيعًا. وَالْمَعْتَمِرُ غَيْرُ الْمَتَمِّعِ، يَحُلُّ، سَوَاءً كَانَ مَعَهُ هَذِي، أَوْ لَا، فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، أَوْ غَيْرِهِ.

(وَإِذَا شَرَعَ الْمَتَمِّعُ فِي الطَّوَافِ، قَطَعَ التَّلْبِيَةَ) لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ يَرْفَعُهُ: «كَانَ يُمَسِّكُ عَنِ التَّلْبِيَةِ فِي الْعُمْرَةِ إِذَا اسْتَلَمَ الْحَجَرَ». قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٤).

(١) وَهُوَ حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا السَّالِفِ ص ٣٦٩.

(٢) سَلَفُ ٢٦٦/١.

(٣) فِي (ح): «لِيُوفِرَهُ».

(٤) «سَنَنُ» التِّرْمِذِيِّ (٩١٩)، وَهُوَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (١٨١٧) مِنْ طَرِيقِ هَشِيمٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَطَاءٍ، =

ولا بأسَ بها في طوافِ القُدومِ سرّاً.

العمدة

(ولا بأسَ بها) أي: التَّلْبِيَةُ (في طوافِ القُدومِ) نصّاً (سرّاً) لئلاَّ يخلِطَ على
الطَّائِفِينَ، وكذا السَّعْيُ بعده. وتقدّم.

الهداية

= عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً.

قال المنذري في «مختصر السنن» ٣٤٢/٢ : وفي إسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وقد تكلم فيه جماعة من الأئمة.

قال أبو داود: رواه عبد الملك بن أبي سليمان، وهمام، عن عطاه، عن ابن عباس موقوفاً [وهو عند البيهقي ١٠٤/٥] ثم قال: رفعه خطأ؛ وكان ابن أبي ليلى هذا كثير الوهم، وخاصة إذا روى عن عطاه فيخطن كثيراً، ضعفه أهل النقل مع كبر محله في الفقه.

باب صفة الحج

سُنَّ لِمُحَلٍّ بِمَكَّةَ وَبِقَرِيبِهَا إِحْرَامٌ بِحَجٍّ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ قَبْلَ الزَّوَالِ، وَيَجْزِي مَنْ حَيْثُ شَاءَ، ثُمَّ يَبِيتُ بِمَنْى نَذْبًا، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ، سَارَ إِلَى نَمِرَةٍ، وَيَجْمَعُ بِهَا بَيْنَ الظُّهْرَيْنِ تَقْدِيمًا.

باب صفة الحج والعمرة وما يتعلق بذلك

(سُنَّ لِمُحَلٍّ بِمَكَّةَ وَبِقَرِيبِهَا) وَلِمَتَمَتِّعٍ مِنْ عُمْرَتِهِ (إِحْرَامٌ بِحَجٍّ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ) وَهُوَ ثَامِنُ ذِي الْحِجَّةِ، سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّاسَ كَانُوا يَتَرَوُّونَ فِيهِ ^(١) الْمَاءَ لَمَّا بَعْدَهُ ^(٢). (قَبْلَ الزَّوَالِ) فَيُصَلِّي بِمَنْى الظُّهْرِ مَعَ الْإِمَامِ. وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُحْرِمَ مِنْ تَحْتِ الْمِيزَابِ. (وَيَجْزِي) إِحْرَامُهُ (مَنْ حَيْثُ شَاءَ) مِنْ بَقِيَّةِ الْحَرَمِ وَمِنْ خَارِجِهِ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِ. وَالْمَتَمَتِّعُ إِذَا عَدِمَ الْهَدْيَ وَأَرَادَ الصَّوْمَ، سُنَّ لَهُ أَنْ يُحْرِمَ يَوْمَ السَّابِعِ؛ لِيَصُومَ الثَّلَاثَةَ مُحْرَمًا.

(ثُمَّ يَبِيتُ بِمَنْى) بِكَسْرِ الْمِيمِ مَعَ الصَّرْفِ وَعَدَمِهِ، وَيُصَلِّي مَعَ الْإِمَامِ (نَذْبًا، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ) مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ (سَارَ) مِنْ مَنْى (إِلَى نَمِرَةٍ) : مَوْضِعٌ بِعَرَفَةَ، وَهُوَ جَبَلٌ عَلَيْهِ أَنْصَابُ الْحَرَمِ، عَلَى يَمِينِكَ إِذَا خَرَجْتَ مِنْ مَازِمِي عَرَفَةَ تَرِيدُ الْمَوْقِفَ ^(٣). فَيَقِيمُ بِنَمِرَةٍ إِلَى الزَّوَالِ، يَخْطُبُ بِهَا الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ خُطْبَةً قَصِيرَةً، مَفْتَتِحَةً بِالتَّكْبِيرِ، يَعْلَمُهُمْ فِيهَا الْوُقُوفَ وَوَقْتَهُ، وَالذَّفْعَ مِنْهُ، وَالْمَبِيتَ بِمُزْدَلِفَةَ (وَيَجْمَعُ بِهَا) أَيُ : بِنَمِرَةٍ، مَنْ يَجُوزُ لَهُ الْجَمْعُ ^(٤)، حَتَّى الْمُنْفَرِدِ (بَيْنَ الظُّهْرَيْنِ تَقْدِيمًا).

(١) بعده في (م) : «مِنْ».

(٢) «المطلع» ص ١٩٤.

(٣) «المطلع» ص ١٩٦. وَجَاهُ فِي هَامِشِ الْأَصْلِ مَا نَصَحَ : «مَازِمِي. ثَنِيَّةُ مَازِمٍ بِالْهَمْزِ وَكَسْرِ الزَّايِ، وَأَصْلُهُ الْمَضِيقُ بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ. قَالَ النَّوَوِيُّ : وَهِيَ جَبَلَانِ بَيْنَ عَرَفَةَ وَمُزْدَلِفَةَ».

(٤) جَاءَ فِي هَامِشِ (س) مَا نَصَحَ : «قَوْلُهُ : مَنْ يَجُوزُ لَهُ الْجَمْعُ . هُوَ مَنْ عَزَمَ عِنْدَ خُرُوجِهِ مِنْ مَكَّةَ أَنَّهُ إِذَا رَجَعَ إِلَيْهَا مِنْ مَنْى، لَا يَقِيمُ بِهَا أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ. انْتَهَى تَقْرِيرُ الْمُؤَلِّفِ».

ثُمَّ يَأْتِي عُرْفَةً، وَكُلُّهَا مَوْقِفٌ، إِلَّا بَطْنَ عُرْنَةٍ، وَسُنٌّ وَقُوفُهُ رَاكِباً عِنْدَ الصَّخْرَاتِ وَجِبِلِ الرَّحْمَةِ،

(ثُمَّ يَأْتِي عُرْفَةً، وَكُلُّهَا مَوْقِفٌ، إِلَّا بَطْنَ عُرْنَةٍ) لقوله ﷺ : «كُلُّ عُرْفَةٍ مَوْقِفٌ، وارتفعوا عن بطنِ عُرْنَةٍ» رواه ابن ماجه^(١). وعُرْفَةٌ: من الجبلِ المشرفِ على عُرْنَةٍ، إلى الجبالِ المقابلةِ له، إلى ما يلي حوائِطَ بني عامر^(٢).

(وَسُنٌّ وَقُوفُهُ) أي: الحاجُّ بعُرْفَةٍ (راكِباً) مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ (عِنْدَ الصَّخْرَاتِ وَجِبِلِ الرَّحْمَةِ) لقولِ جابرٍ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ بَطْنَ نَاقَتِهِ الْقُضْوَاءَ»^(٣) إِلَى الصَّخْرَاتِ، وَجَعَلَ حَبْلَ الْمَشَاةِ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ»^(٤). وَقَوْلُهُ: «جَعَلَ حَبْلَ الْمَشَاةِ» أي: طَرِيقَهُمْ

(١) في «سننه» (٣٠١٢) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما - وفي إسناده: القاسم بن عبد الله العمري - ولفظه: «كل عرفة موقف، وارتفعوا عن بطن عرنة...». قال البوصيري في «مصابح الزجاجة» ١٤٠/٢: هذا إسناده ضعيف، القاسم بن عبد الله بن عمر؛ قال فيه أحمد بن حنبل: كان كاذباً، يضع الحديث، ترك الناس حديثه. وقال البخاري: سكتوا عنه. وقال أبو حاتم وأبو زرعة والنسائي: متروك الحديث. وله شاهد من حديث علي بن أبي طالب ﷺ رواه أبو داود [١٩٣٥]، والترمذي [٨٨٥]، وابن ماجه [٣٠١٠] وهو عند أحمد (٥٦٢) بلفظ: «وعرفة كلها موقف». وأخرجه البيهقي ١١٥/٥ عن محمد بن المنكدر مرسل بلفظ: «عرفة كلها موقف، وارتفعوا عن بطن عرنة...». وصحَّح النووي إسناده في «المجموع» ١١٩/٨. وفي الباب عن ابن عباس، وجبير بن مطعم، وحبيب ابن خماشة.

قال ابن عبد البر في «المتهيد» ٤١٨/٢٤: أكثر الآثار ليس فيها استثناء بطن عرنة من عرفة، ولا بطن محسر من المزدلفة، وكذلك نقلها الحفاظ الأثبات الثقات من أهل الحديث في حديث جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر في الحديث الطويل في الحج ليس فيه استثناء عرنة ولا محسر. وهذه الرواية عند مسلم (١٢١٨) (١٤٩).

(٢) «معجم البلدان» ١٠٤/٤.

(٣) جاء في هامش الأصل ما نصه: «قوله: القصواء، قال الخطابي [في «معالم السنن» ١٩٩/٢]: القصواء مفتوحة القاف ممدودة الألف [التي قطع من أذنهما]، يقال: قصوت البعير فهو مقصوء، يقال: ناقة قصواء، ولا يقال: جمل أقصى. وأكثر أصحاب الحديث يقولون: القصواء، وهو خطأ فاحش. انتهى. وفي «الصحيح» [قصا] وكان لرسول الله ﷺ ناقة تسمى قصواء، ولم تكن مقطوعة الأذن. انتهى. شيخنا عثمان النجدي». وينظر «مطالب أولي النهى» ٤١١/٢.

(٤) سلف ص ٣٦٩ من حديث جابر ﷺ الطويل.

المعدة لا صعوده، ويكثر من الدعاء، ومن قول: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيي ويميت، وهو على كل شيء قدير، اللهم اجعل في قلبي نوراً، وفي بصري نوراً، وفي سمعي نوراً، ويسر لي أمري.

الهداية الذي يسلكونه في الرمل. وقيل: أراد صفهم ومجتمعهم في مشيهم تشبيهاً بحبل الرمل^(١).

و(لا) يُسرّع (صعوده) أي: جبل الرحمة.

(ويكثر من الدعاء، ومن قول: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيي ويميت) وهو حي لا يموت، بيده الخير (وهو على كل شيء قدير. اللهم اجعل في قلبي نوراً، وفي بصري نوراً، وفي سمعي نوراً، ويسر لي أمري) لحديث^(٢): «أفضل الدعاء [دعاء] يوم عرفة، وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله وحده لا شريك له». رواه مالك في «الموطأ»^(٣)، وما في المتن مأثور

(١) «النهاية في غريب الحديث» (حبل).

(٢) في (م): «الحديث».

(٣) ٢١٤-٢١٥ و ٤٢٢-٤٢٣ ، ومن طريقه عبد الرزاق (٨١٢٥)، والبيهقي ٢٨٤/٤ و ١١٧/٥ عن زياد ابن أبي زياد، عن طلحة بن عبيد الله بن كريب. قال البيهقي: هذا مرسل، وقد روي عن مالك بإسناد آخر موصولاً ووضله ضعيف. وأخرجه موصولاً ابن عدي في «الكامل» ١٦٠٠/٤ ، والبيهقي في «الشعب» (٤٠٧٢) عن عبد الرحمن بن يحيى المدني، عن مالك، عن سمي مولى أبي بكر، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً. قال ابن عدي: وهذا منكر عن مالك، عن سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، لا يرويه عنه غير عبد الرحمن بن يحيى، هذا وعبد الرحمن غير معروف، وهذا الحديث في «الموطأ»... مرسل.

وقال البيهقي: هكذا رواه عبد الرحمن بن يحيى وغلط فيه، إنما رواه مالك في «الموطأ» مرسل. وفي الباب عن حماد بن أبي حميد، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «خير الدعاء دعاء يوم عرفة، وخير ما قلت أنا والنبيون من قبلي...» أخرجه الترمذي (٣٥٨٥)، وهو عند أحمد (٦٩٦١). قال الترمذي: هذا حديث غريب من هذا الوجه، وحماد بن أبي حميد هو محمد بن أبي حميد، وهو أبو إبراهيم الأنصاري المدني، وليس بالقوي عند أهل الحديث. قال ابن القيم في «زاد المعاد» ٢٣٨/٢ : وأسانيد هذه الأدعية فيها لين. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٣/٢٥٢ : رواه أحمد ورجاله موثقون.

ووقتُه: مِنْ فجرِ يومِ عرفةَ إلى فجرِ يومِ النَّحرِ، فَمَنْ وَقَفَ به ولو لحظةً وهو أهلٌ له، صَحَّ حُجُّه، ولو نائماً أو جاهلاً أَنَّها عرفةٌ.
وَمَنْ وَقَفَ نهاراً، ودَفَعَ قَبْلَ الغُرُوبِ، ولم يَعدْ قَبْلَهُ، فعليه دَمٌ، بخلافِ واقِفٍ ليلاً.....

عن علي^(١).

(وَوَقْتُهُ) أي: الوقوف بعرفة (مِنْ فجرِ يومِ عرفةَ، إلى فجرِ يومِ النَّحرِ) لقولِ جابر: لا يفوتُ الحجُّ حتَّى يطلعَ الفجرُ من ليلةِ جَمْعٍ^(٢). قال أبو الزُّبير^(٣): فقلت له: أقال رسولُ اللهِ ﷺ ذلك؟ قال: نعم^(٤).

(فَمَنْ وَقَفَ به) أي: بوقتِ الوقوف بعرفة (ولو لحظةً) مُختاراً (وهو) أي: الواقف بعرفة لحظةً (أهلٌ له) أي: للحجِّ، بأن كان مسلماً، عاقلاً، مُحَرِّماً به (صَحَّ حُجُّه ولو نائماً، أو جاهلاً أَنَّها عرفةٌ) أو ماراً بها راجلاً، أو راكباً؛ لأنَّه حصلَ بعرفةَ في زمنِ الوقوف.

(وَمَنْ وَقَفَ) بعرفة (نهاراً، ودَفَعَ قَبْلَ الغُرُوبِ، ولم يَعدْ) بعدَ الغُرُوبِ من ليلةِ النَّحرِ إلى عرفةَ، أو عادَ إليها (قَبْلَهُ) ولم يقعِ الغُرُوبُ وهو بها (فعليه دَمٌ)، لتريكه واجباً كالإحرامِ من الميقاتِ، فإنَّ عادَ إليها ليلةَ النَّحرِ، فلا دمَ عليه (بخلافِ واقِفٍ ليلاً

(١) أخرجه البيهقي ١١٧/٥ من طريق موسى بن عبيدة، عن أخيه عبد الله بن عبيدة. وقال: تفرد به موسى ابن عبيدة، وهو ضعيف، ولم يدرك أخوه علياً عليه السلام.

(٢) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: ليلة جمع - بالإضافة - ليلة المزدلفة. انتهى تقرير المؤلف». (٣) هو: محمد بن مسلم بن تَدْرُس، الحافظ الصدوق، القرشي الأسدي المكي، مولى حكيم بن حزام، روى عن جابر بن عبد الله، وابن عباس، وابن عمر، وعبد الله بن عمرو، وأبي الطفيل، وابن الزبير، وآخرين، قال أبو أحمد بن عدي عنه: هو في نفسه ثقة، إلا أن يروى عنه بعض الضعفاء، فيكون ذلك من جهة الضعيف. وعلّق عليه الذهبي في «السير» ٣٨١-٣٨٦/٥ - والكلام وما قبله منه -: هذا القول يصدق على مثل الزهري وقتادة، وقد عيب أبو الزبير بأمور لا توجب ضعفه المطلق، منها التدليس. (ت ١٢٨هـ).

(٤) أخرجه البيهقي ١٧٤/٥.

ثم يدفع بعد الغروب إلى مُزْدَلِفَةَ بسكينة، ويُسرِعُ في الفَجْوَةِ، ويجمعُ بها العِشَاءَيْنِ تأخيراً.....

الهداية فقط) فلا دم عليه ؛ لحديث : «من أدرك عرفات بليلٍ، فقد أدرك الحجَّ»^(١).

(ثم يدفع بعد الغروب) من عرفة مع الأمير، على طريق المازمين (إلى مُزْدَلِفَةَ): وهي ما بين المازمين ووادي مُحَسَّرٍ^(٢). وسُنَّ كَوْنُ دفعه (بسكينة) لقوله ﷺ: «أيُّها النَّاسُ، السَّكِينَةُ السَّكِينَةُ»^(٣). (وُسْرُوعٌ فِي الفَجْوَةِ) أي: الفُرْجَةُ^(٤)؛ لقول أسامة: كان رسولُ اللَّهِ ﷺ يسيرُ العَتَقَ، فإذا وَجَدَ فَجْوَةً، نَصَّ^(٥). أي: أَسْرَعَ؛ لِأَنَّ العَتَقَ: انبساط السير. والنَّصُّ: فوق العَتَقِ^(٦).

(ويجمعُ بها) أي^(٧): بِمُزْدَلِفَةَ بَيْنَ (العِشَاءَيْنِ تأخيراً) أي: جمع تأخير، أي: يُسَنُّ

(١) أخرجه ابن عدي في «الكامل» ٦/٢١٩٤ عن أبي يوسف، عن ابن أبي ليلى، عن عطاه بن أبي رباح، وعن نافع، عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ بلفظ: «من يدرك عرفة بليل فقد أدرك الحج». قال أحمد ابن حنبل: ابن أبي ليلى ضعيف، وعن عطاه أكثره خطأ، وقال: مضطرب الحديث. وقال يحيى: سئ الحفظ جداً.

وأخرجه الدارقطني في «سننه» (٢٥١٨) عن رحمة بن مصعب، عن ابن أبي ليلى، عن عطاه، ونافع، عن ابن عمر رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ قال: «من وقف بعرفات فقد أدرك الحج». قال الدارقطني: رحمة بن مصعب ضعيف، ولم يأت به غيره. وأخرج أبو داود (١٩٥٠)، والترمذي (٨٩١)، والنسائي في «المجتبى» ٥/٢٦٣-٢٦٤، وابن ماجه (٣٠١٦)، وهو عند أحمد (١٦٢٠٨) عن عروة بن مضرٍ الطائي رحمه الله من حديث طويل، وفيه: قال ﷺ: «من شهد معنا الصلاة، وأفاض من عرفات ليلاً أو نهاراً، فقد قضى فقهه، وتمَّ حجُّه» لفظ ابن ماجه. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٢) مُحَسَّرٌ: وادٍ بين مزدلفة ومنى، وقيل: سمي بذلك؛ لأن فيل أصحاب الفيل حُسِرَ فيه، أي: أهيا. «المطلع» ص ١٩٦-١٩٧.

(٣) سلف ص ٣٦٩ من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما الطويل.

(٤) «المطلع» ص ١٩٦.

(٥) أخرجه البخاري (١٦٦٦)، ومسلم (١٢٨٦) (٢٨٣)، وهو عند أحمد (٢١٧٨٣).

(٦) «النهاية» (عتق) و(نصص).

(٧) ليست في (م).

وبيتُ بها، وله الدَّفْعُ بعدَ نصفِ اللَّيْلِ، وفيه قبله دمٌ.
فإذا صَلَّى الصُّبْحَ، أتى المشعرَ الحرامَ، فرقاهُ أو وقفَ عنده،
ويحمدُ اللهَ ويكبرُهُ^(١)، ويقرأ: ﴿فَإِذَا أَقْنَسْتُمْ مِنَ عَرَفَاتٍ﴾ الآيتين
[١٩٨-١٩٩ من سورة البقرة]. ويدعو حتى يُسْفِرَ جدًا.

لمن دفع من عرفه، أن لا يُصَلِّيَ المغربَ حتى يصلَ إلى مُزدلفة، فيجمع بينَ المغربِ
والعشاءِ مَنْ يجوزُ له الجمعُ، قبلَ حطِّ رجليه، وإن صَلَّى المغربَ بالطَّريقِ، تركَ السَّنةَ
وأجزأه.

(وبيتُ بها) أي: بمزدلفة وجوباً؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ بات بها^(٢). وقال: «خُذُوا عَنِّي
مَنَاسِكَكُمْ»^(٣).

(وله الدَّفْعُ) من مُزدلفة قبلَ الإمامِ (بعدَ نصفِ اللَّيْلِ، و) يجبُ (فيه) أي: في
الدَّفْعِ من مُزدلفة (قبله) أي: قبلَ نصفِ اللَّيْلِ (دمٌ) على غيرِ رُعاةٍ حجٍّ وسُقاةٍ زمزمَ،
سواءَ كَانَ عالماً بالحُكْمِ أو جاهلاً، عامداً أو ناسياً، هذا إن^(٤) وصلَّها قبلَ نصفِ
اللَّيْلِ، ولم يَعدْ إليها قبلَ الفجرِ، فإنَّ لم يصلَّها إلَّا بعدَ نصفِ اللَّيْلِ، أو وصلَّها ودفعَ
منها قبله، ثُمَّ عادَ إليها قبلَ الفجرِ، فلا دمَ عليه.

(فإذا) أصبحَ بمزدلفة (صَلَّى الصُّبْحَ) بِغَلَسٍ^(٥)، ثُمَّ (أتى المشعرَ الحرامَ) وهو
جبلٌ صغيرٌ بالمزدلفة، سُمِّيَ بذلك؛ لأنَّه من علامَاتِ الحَجِّ^(٦) (فرقاه) إنَّ سَهْلَ عليه
(أو وَقَفَ عنده، ويحمدُ اللهَ ويكبرُهُ) وبهَّلَهُ (ويقرأ): ﴿فَإِذَا أَقْنَسْتُمْ مِنَ عَرَفَاتٍ﴾
الآيتين (أي^(٧)): إلى ﴿غُفُورٌ رَجِيمٌ﴾ [البقرة: ١٩٨-١٩٩] (ويدعو حتى يُسْفِرَ جدًا) لأنَّ

(١) في المطبوع: «ويكبر»، والمثبت موافق لما في «هداية الراغب».

(٢) سلف ص ٣٦٩ من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما الطويل.

(٣) سلف ص ٣٧٣.

(٤) بعدها في (م) و(ح): «كان».

(٥) الغَلَسُ: ظلام آخر الليل. «المصباح المنير» (غلس).

(٦) «اللسان» (شعر).

(٧) ليست في (م) و(ح).

العمدة ثم يسير، فإذا بلغ مُحسراً، أسرعَ رَمِيَةَ حَجَرٍ، ويأخذُ حصَى الجمارِ سبعينَ حصاةً بينَ الحِمَصِ والبُنْدُقِ.

فإذا وصلَ مِنَى، رمى جمرةَ العقبةِ مِنْ بطنِ الوادي بسبع، واحدةً بعدَ

الهداية في حديث جابر: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يزل واقفاً عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ، حَتَّى أَصْفَرَ جَدًّا^(١).
(ثمَّ) بعدَ الإسفارِ (يسيرُ) قبلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ بسكينةٍ (فإذا بلغَ مُحسراً): وهو وادٍ بينَ مُزدلفةَ وَمِنَى، سُمِّيَ بذلك؛ لأنَّهُ يحسُرُ سالِكُهُ (أسرعَ) قَدَرَ (رَمِيَةَ حَجَرٍ) إِنْ كَانَ ماشياً، وإِلَّا، حَرَكَ دَابَّتَهُ؛ لأنَّهُ ﷺ لَمَّا أَتَى بَطْنَ مُحسِرٍ، حَرَكَ قَلِيلاً، كما ذَكَرَهُ جابر^(١).

(ويأخذُ حصَى الجمارِ سبعينَ حصاةً) من حيثُ شاء، وكان ابنُ عمرَ يأخذُه من جَمْعٍ^(٢). وفعلَه سعيدُ بنُ جبير وقال: كانوا يتزوَّدون الحصى مِنْ جَمْعٍ^(٣). وتكونُ الحصاةُ (بينَ الحِمَصِ والبُنْدُقِ) كحصى الخَذَفِ، فلا يُجزئ^(٤) صغيرةٌ جدًّا ولا كبيرةً، ولا يُسنُّ غسلُه.

(فإذا وصلَ مِنَى) وهي: من وادي مُحسِرٍ إلى جمرةِ العقبةِ^(٥) (رمى جمرةَ العقبةِ) راكباً إِنْ كَانَ كذلك. وقال الأكثرُ: ماشياً. ونُدِبَ أَنْ يَسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، وَأَنْ يرمى على جانبِهِ^(٦) الأيمن. ويكونُ الرَّمْيُ (مِنْ بطنِ الوادي بسبع) حَصَيَاتٍ متعاقباتٍ (واحدةً بعدَ

(١) سلف ص ٣٦٩.

(٢) أخرجه البيهقي ١٢٨/٥.

(٣) أخرج ابن أبي شيبة ١٩٠/٤ «نشرة العمري» عن سعيد بن جبير قال: خذوا الحصى من حيث شئتم.

(٤) في (م) و(ج): «تجزئ».

(٥) «معجم البلدان» ١٩٨/٥.

(٦) في (ج) و(م): «حاجبه».

العمدة أخرى، يرفع يده حتى يرى بياض إبطه، ويكبر مع كل حصاة، ويقول: اللَّهُمَّ اجعله حجاً مبروراً، وذنباً مغفوراً، وعملاً مشكوراً. ولا يقف، ويقطع التلبية عندها، ويرمي بعد طلوع الشمس نذياً، ويجزئ بعد نصف الليل، ولا يجزئ الرمي بغير الحصى، ولا بما رمي به.

الهداية أخرى^(١) فلو رمى دفعة واحدة، فواحدة^(٢). ولا يجزئ الوضوء. (يرفع يده) اليمنى حال الرمي (حتى يرى بياض إبطه) لأنه أعون على الرمي (ويكبر مع كل حصاة، ويقول: اللَّهُمَّ اجعله حجاً مبروراً، وذنباً مغفوراً، وعملاً مشكوراً).

ولا يقف) عند جمرة العقبة بعد رميها؛ لضيق المكان (ويقطع التلبية عندها) لقول الفضل بن عباس: إن النبي ﷺ لم يزل يلبي، حتى رمى جمرة العقبة. أخرجاه في الصحيحين^(٣).

(ويرمي بعد طلوع الشمس نذياً) لقول جابر: رأيت رسول الله ﷺ يرمي الجمرة ضحى يوم النحر وحده. أخرجه مسلم^(٤). (ويجزئ) رميها (بعد نصف الليل) من ليلة النحر؛ لما روى أبو داود عن عائشة أن النبي ﷺ أمر أم سلمة ليلة النحر، فرمت جمرَةَ العقبة قبل الفجر، ثم مضت فافاضت^(٥). فإن غربت شمس يوم الأضحي قبل رميه، رمى من غد بعد الزوال.

(ولا يجزئ الرمي بغير الحصى) كجوهري وذهب (ولا) يجزئ الرمي (بما رمي به) لأنه استعمل في عبادة؛ فلا يستعمل ثانياً، كما في الوضوء.

(١) في (م): «الأخرى»، وفي (ح): «واحدة أخرى».

(٢) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: فواحدة، أي: فالمجزئ واحدة. انتهى تقرير المؤلف».

(٣) البخاري (١٦٨٦) و(١٦٨٧)، ومسلم (١٢٨١) (٢٦٧)، وهو عند أحمد (١٨٢٣).

(٤) في «صحيحه» (١٢٩٩) (٣١٤)، وهو عند أحمد (١٤٤٣٥) واللفظ له، وذكره البخاري تعليقاً قبل حديث (١٧٤٦).

(٥) «سنن» أبي داود (١٩٤٢). قال النووي في «المجموع» ٨/ ١٣٩: أما حديث عائشة في إرسال أم سلمة، فصحيح، رواه أبو داود بلفظه بإسناد صحيح على شرط مسلم.

العمدة ثُمَّ يَنْحَرُ هَذِيأَ إِنْ كَانَ مَعَهُ وَيَحْلِقُ أَوْ يَقْصُرُ مِنْ جَمِيعِ شَعْرِهِ، وَالْمَرْأَةُ تَقْصُرُ أَنْمَلَةً فَأَقْلَّ، ثُمَّ قَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ، وَلَا دَمَ بِتَأْخِيرِ حَلْقٍ أَوْ تَقْدِيمِهِ عَلَى رَمْيٍ أَوْ نَحْرِ.

الهداية (ثُمَّ يَنْحَرُ هَذِيأَ، إِنْ كَانَ مَعَهُ) وَاجِباً كَانَ أَوْ تَطَوُّعاً، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ وَعَلَيْهِ وَاجِبٌ، اشْتَرَاهُ، وَإِلَّا، سُنُّ لَهُ أَنْ يَتَطَوَّعَ بِهِ. وَإِذَا نَحَرَ الْهَدْيَ، فَرَّقَهُ عَلَى مَسَاكِينَ الْحَرَمِ.

(وَيَحْلِقُ) مُسْتَقْبِلاً مُبْتَدِئاً بِشَقِّهِ الْأَيْمَنِ نَذْباً (أَوْ يَقْصُرُ مِنْ جَمِيعِ شَعْرِهِ) لَا مِنْ كُلِّ شَعْرَةٍ بَعَيْنِهَا (وَالْمَرْأَةُ تَقْصُرُ) مِنْ شَعْرِهَا (أَنْمَلَةً فَأَقْلَّ) لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ حَلْقٌ، إِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١). فَتَقْصُرُ مِنْ كُلِّ قَرْنٍ قَدَرُ أَنْمَلَةٍ أَوْ أَقْلٍ، وَكَذَا الْعَبْدُ، وَلَا يَحْلِقُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ. وَسُنُّ لِمَنْ حَلَّقَ، أَوْ قَصَّرَ، أَخْذُ ظَفَرٍ، وَشَارِبٍ، وَعَانَةِ، وَإِيطِ.

(ثُمَّ) إِذَا رَمَى، وَحَلَّقَ أَوْ قَصَّرَ، فَ (مَقْدَحٌ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ) كَانَ مُحْظُوراً بِالْإِحْرَامِ (إِلَّا النِّسَاءَ) وَظَأً، وَمُبَاشَرَةً، وَقُبْلَةً، وَلَمْساً لَشَهْوَةٍ، وَعَقْدَ نِكَاحٍ؛ لَمَّا رَوَى سَعِيدٌ عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعاً: «إِذَا رَمَيْتُمْ وَحَلَقْتُمْ، فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبُ وَالنِّثَابُ وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ»^(٢) (وَلَا) يَجِبُ (دَمٌ بِتَأْخِيرِ حَلْقٍ) أَوْ تَقْصِيرٍ عَنْ أَيَّامٍ مَنَى (أَوْ تَقْدِيمِهِ) أَيِ: الْحَلْقِ أَوْ التَّقْصِيرِ (عَلَى رَمْيٍ أَوْ نَحْرِ) أَوْ عَلَيْهِمَا، وَلَا إِنْ نَحَرَ، أَوْ طَافَ قَبْلَ رَمْيِهِ وَلَوْ

(١) فِي «سُنَنِ» (١٩٨٤) وَ(١٩٨٥) مَرْفُوعاً. قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» ٢/٢٦١: وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَقَوَاهُ أَبُو حَاتِمٍ فِي «الْمَعْلَلِ» [١/٢٨١]، وَالبَخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ» [٦/٤٦]، وَأَعْلَاهُ ابْنُ الْقَطَّانِ فِي «بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِيهَامِ» ٢/٥٤٥-٥٤٦، وَرَدَّ عَلَيْهِ ابْنُ الْمَوَاقِفِ.

(٢) لَعَلَّهُ فِي «سُنَنِ» وَلَمْ تَقَفْ عَلَيْهِ فِي الْمَطْبُوعِ مِنْهُ. وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٩٧٨) مِنْ طَرِيقِ الْحِجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعاً، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٢٥١٠٣) عَنْ الْحِجَّاجِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُمَرَ.... قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، الْحِجَّاجُ لَمْ يَرِ الزَّهْرِيُّ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ. وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» ٢/٢٦٠: وَمَدَارُهُ عَلَى الْحِجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ مَدْلَسٌ، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ [٥/١٣٦]: إِنَّهُ مِنْ تَخْلِيطَاتِهِ. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٤/٢٤٢ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ مَوْفُوفاً.

فصل

ثُمَّ يُفِيضُ إِلَى مَكَّةَ وَيَطُوفُ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ بِالنِّبَةِ،

الهداية

عَالِمًا؛ لَمَا رَوَى سَعِيدٌ عَنْ عَطَاءٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَدَّمَ شَيْئًا قَبْلَ شَيْءٍ، فَلَا حَرَجَ»^(١). وَيَحْصُلُ التَّحَلُّلُ الْأَوَّلُ: بِاثْنَيْنِ مِنْ رُمِيٍّ وَحَلَقٍ وَطَوَافٍ، وَالثَّانِي: بِمَا بَقِيَ مَعَ سَعْيٍ. ثُمَّ يَخْطُبُ الْإِمَامُ بِمَنْىَ يَوْمَ النَّحْرِ خُطْبَةً، يَفْتَتِحُهَا بِالتَّكْبِيرِ، يُعَلِّمُهُمْ فِيهَا النَّحْرَ وَالْإِفَاضَةَ وَالرَّمِيَّ.

فصل

(ثُمَّ يُفِيضُ إِلَى مَكَّةَ، وَيَطُوفُ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ) وَيُقَالُ^(٢): طَوَافُ الزِّيَارَةِ، وَيَعَيَّنُ كَوْنَهُ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ (بِالنِّبَةِ) وَجَوَابًا، وَهُوَ رُكْنٌ لَا يَتِمُّ حُجُّهُ إِلَّا بِهِ. فَظَاهِرُهُ أَنَّ الْمَفْرَدَ وَالْقَارْنَ لَا يَطُوفَانِ لِلْقُدُومِ، وَلَوْ لَمْ يَكُونَا دَخَلَا مَكَّةَ قَبْلَ ذَلِكَ. وَكَذَا الْمَتَمَتِّعُ يَطُوفُ لِلْإِفَاضَةِ فَقَطْ، كَمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَإِنَّهُ يَكْتَفِي بِهَا عَنْ تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ، وَاخْتَارَهُ الْمَوْفَّقُ^(٣)، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ^(٤)، وَابْنُ رَجَبٍ^(٥).

وَنَصَّ الْإِمَامُ^(٦) - وَاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ - أَنَّ الْقَارْنَ وَالْمَفْرَدَ إِنْ لَمْ يَكُونَا دَخَلَاهَا قَبْلُ، يَطُوفَانِ لِلْقُدُومِ بِرَمَلٍ وَاضْطِبَاعٍ، ثُمَّ لِلْإِفَاضَةِ، وَأَنَّ الْمَتَمَتِّعَ يَطُوفُ لِلْقُدُومِ بِرَمَلٍ وَلَا اضْطِبَاعٍ ثُمَّ لِلْإِفَاضَةِ.

(١) لَعَلَّهُ فِي «سُنَنِهِ» وَلَمْ نَقِفْ عَلَيْهِ فِي الْمَطْبُوعِ مِنْهُ. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٢١٧/٤، وَالْمَقْبِلِيُّ فِي «الضَعْفَاءِ الْكَبِيرِ» ٢٠-٢١/١ مَرْسَلًا، وَلَفْظُهُ: «مَنْ قَدَّمَ شَيْئًا مِنْ حُجِّهِ مَكَانَ شَيْءٍ، فَلَا حَرَجَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٨٣)، وَمُسْلِمٌ (١٣٠٦)، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٦٤٨٤) أَنَّهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ: لَمْ أَشْعُرْ فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ، فَقَالَ: «أَذْبَحْ وَلَا حَرَجَ»... الْحَدِيثُ. وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٧٣٤)، وَمُسْلِمٌ (١٣٠٧)، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٢٣٣٨) أَنَّهُ ﷺ سَتَلَ عَنْ الذَّبْحِ وَالرَّمِيِّ وَالْحَلْقِ وَالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، فَقَالَ: «لَا حَرَجَ».

(٢) بَعْدَهَا فِي (م): «لَهُ».

(٣) فِي «الْمَغْنِيِّ» ٣٤٦/٥.

(٤) فِي «الْأَخْتِيارَاتِ الْفَقْهِيَّةِ» ص ١٧٥.

(٥) فِي «الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ» ص ٢٥.

(٦) جَاءَ فِي هَامِشٍ (س) مَا نَصَّهُ: «قَوْلُهُ: وَنَصَّ الْإِمَامُ... إلخ. هُوَ الْمَعْتَمَدُ. انْتَهَى تَقْرِيرُ الْمُؤَلِّفِ».

وَأَوَّلُ وَقْتِهِ: مِنْ نِصْفِ لَيْلَةِ النَّحْرِ، وَسُنَّ فِي يَوْمِهِ، وَلَهُ تَأْخِيرُهُ، ثُمَّ يَسْعَى مَتَمِّعٌ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ، وَمَنْ لَمْ يَسْعَ مَعَ طَوَافِ الْقُدُومِ. ثُمَّ قَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ، وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ لِمَا أَحَبَّ، وَيَتَضَلَّعُ مِنْهُ، وَيَقُولُ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا عِلْماً نَافِعاً، وَرِزْقاً وَاسِعاً، وَرِياً وَشِبَعاً^(١)، وَشِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ، وَاغْسِلْ بِهِ قَلْبِي، وَامْلَأْهُ مِنْ خَشْيَتِكَ.

(وَأَوَّلُ وَقْتِهِ) أَي: وَقْتُ طَوَافِ الْإِفاضةِ (مَنْ نِصْفِ لَيْلَةِ^(٢) النَّحْرِ) لِمَنْ وَقَفَ قَبْلَ ذَلِكَ بِعِرْفَاتٍ، وَإِلَّا، فَبَعْدَ الْوُقُوفِ.

(وَسُنَّ) فَعَلُهُ (فِي يَوْمِهِ، وَلَهُ تَأْخِيرُهُ) أَي: الطَّوَافِ عَنْ أَيَّامٍ مَنَى؛ لِأَنَّ آخَرَ وَقْتِهِ غَيْرُ مُحْدُودٍ كَالسَّعْيِ.

(ثُمَّ يَسْعَى مَتَمِّعٌ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ) لِحُجَّهِ؛ لِأَنَّ سَعْيَهُ الْأَوَّلَ كَانَ لِعُمْرَتِهِ (و) يَسْعَى (مَنْ لَمْ يَسْعَ مَعَ طَوَافِ الْقُدُومِ) مِنْ مُفْرِدٍ وَقَارِنٍ، وَمَنْ سَعَى مِنْهُمَا، لَمْ يُعِدْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِبُّ التَّطَوُّعَ بِهَ كَسَائِرِ الْأَنْسَاكِ، إِلَّا الطَّوَافَ؛ لِأَنَّهُ صَلَاةٌ (ثُمَّ قَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ) حَتَّى النِّسَاءِ، وَهَذَا هُوَ التَّحْلُّلُ الثَّانِي.

(وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ لِمَا أَحَبَّ وَيَتَضَلَّعُ^(٣) مِنْهُ) وَيُرْشُّ عَلَى بَدَنِهِ وَثَوْبِهِ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، وَيَتَنَفَّسُ ثَلَاثًا (وَيَقُولُ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا عِلْماً نَافِعاً، وَرِزْقاً وَاسِعاً، وَرِياً وَشِبَعاً، وَشِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ، وَاغْسِلْ بِهِ قَلْبِي، وَامْلَأْهُ مِنْ خَشْيَتِكَ) زَادَ بَعْضُهُمْ: «وَحَكَمَتِكَ»؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ: «مَاءُ زَمْزَمَ، لِمَا شَرِبَ لَهُ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٤). وَهَذَا الدُّعَاءُ شَامِلٌ لَخَيْرِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

(١) لَيْسَتْ فِي الْمَطْبُوعِ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ «هُدَايَةِ الرَّاغِبِ».

(٢) فِي (م) وَالْأَصْلُ: «لَيْلٍ».

(٣) تَضَلَّعَ مِنَ الطَّعَامِ: امْتَلَأَ مِنْهُ، وَكَانَ مَلَأَ أَضْلَاعَهُ. «الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ» (ضَلَع).

(٤) فِي «سُنَنِهِ» (٣٠٦٢)، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (١٤٨٤٩) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُؤْمَلِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعاً. قَالَ الْبُوصَيْرِيُّ فِي «مَصْبَاحِ الزَّجَّاجَةِ» ١٤٥/٢: هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ لَضَعْفِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُؤْمَلِ. وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «زَادَ الْمَعَادَ» ٣٦٠-٣٦١: وَقَدْ ضَعْفَ هَذَا الْحَدِيثُ طَائِفَةٌ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُؤْمَلِ - ثُمَّ ذَكَرَ طَرِيقاً آخَرَ عَنْ ابْنِ أَبِي الْمُؤَالِي وَقَالَ: - وَابْنُ أَبِي الْمُؤَالِي ثِقَةٌ، فَالْحَدِيثُ إِذَا حَسُنَ، وَقَدْ صَحَّحَهُ بَعْضُهُمْ، وَجَعَلَهُ بَعْضُهُمْ مَوْضُوعاً، وَكَلَّا الْقَوْلَيْنِ فِيهِ مَجَازَفَةٌ.

فصل

ثُمَّ يَرْجِعُ فَيَبِيتُ بِمَنْى ثَلَاثَ لَيَالٍ، وَيَرْمِي الْجَمَرَاتِ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ، فَيَبْدَأُ بِالْأُولَى، وَتَلِي مَسْجِدَ الْخَيْفِ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، وَيَجْعَلُهَا عَنْ يَسَارِهِ، وَيَتَأَخَّرُ قَلِيلًا، وَيَدْعُو طَوِيلًا، ثُمَّ الْوُسْطَى، وَيَجْعَلُهَا عَنْ يَمِينِهِ، فَيَرْمِيهَا بِالسَّبْعِ، وَيَتَأَخَّرُ قَلِيلًا، وَيَدْعُو، ثُمَّ جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ، وَيَجْعَلُهَا عَنْ يَمِينِهِ، وَيَسْتَبْطِنُ الْوَادِي، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا، وَكَذَا يَفْعَلُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ بَعْدَ الزَّوَالِ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ.

فصل

(ثُمَّ يَرْجِعُ) مِنْ مَكَّةَ بَعْدَ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ (ف) يُصَلِّي ظَهَرَ يَوْمِ النَّحْرِ بِمَنْى، وَ(يَبِيتُ بِمَنْى ثَلَاثَ لَيَالٍ) إِنْ لَمْ يَتَعَجَّلْ، وَلِيْلَتَيْنِ إِنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ. وَيَرْمِي الْجَمَرَاتِ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ، فَيَبْدَأُ (بِ) رَمِي الْجَمْرَةِ (الْأُولَى، وَتَلِي مَسْجِدَ الْخَيْفِ^(١)) فَيَرْمِيهَا (بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ) مُتَعَابَاتٍ، يَفْعَلُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي جَمْرَةِ الْعَقْبَةِ. (وَيَجْعَلُهَا) أَيِ: الْجَمْرَةِ (عَنْ يَسَارِهِ، وَيَتَأَخَّرُ قَلِيلًا) بِحَيْثُ لَا يُصِيبُهُ الْحَصَى (وَيَدْعُو طَوِيلًا) رَافِعًا يَدَيْهِ.

(ثُمَّ) يَأْتِي الْجَمْرَةَ (الْوُسْطَى وَيَجْعَلُهَا) أَيِ: الْوُسْطَى (عَنْ يَمِينِهِ، فَيَرْمِيهَا بِ) الْحَصِيَّاتِ (السَّبْعِ، وَيَتَأَخَّرُ قَلِيلًا وَيَدْعُو) طَوِيلًا.

(ثُمَّ) يَرْمِي (جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ) بِسَبْعِ كَذَلِكَ (وَيَجْعَلُهَا عَنْ يَمِينِهِ) (وَيَسْتَبْطِنُ الْوَادِي، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا، وَكَذَا يَفْعَلُ) مَا تَقَدَّمَ مِنْ رَمِي الْجَمَارِ الثَّلَاثِ عَلَى التَّرْتِيبِ وَالْكِيفِيَةِ الْمَذْكُورَيْنِ (فِي الْيَوْمِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ) مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.

وَلَا يُجْزَى الرَّمْيُ فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ إِلَّا (بَعْدَ الزَّوَالِ) فَلَا يُجْزَى قَبْلَهُ، وَلَا لَيْلًا لَغَيْرِ سُقَاةٍ وَرُعَاةٍ. وَالْأَفْضَلُ: الرَّمْيُ قَبْلَ صَلَاةِ الظُّهْرِ (وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ) فِي الْكُلِّ.

(١) الْخَيْفُ: مَا ارْتَفَعَ مِنَ الْوَادِي قَلِيلًا مِنْ مَسِيلِ الْمَاءِ؛ وَمِنْهُ مَسْجِدُ الْخَيْفِ بِمَنْى، لِأَنَّهُ بَنِيَ فِي خَيْفِ الْجَبَلِ. «المصباح المنير» (خيف).

العمدة وإن رماه في الثالث، أجزأه^(١) أداء، ويرتبه بالنية، وإن أخره عنها، أو لم يبت بها، فدم، ومن تعجل في يومين، خرج قبل الغروب، وسقط عنه رمي اليوم الثالث، ويدفن حصاه نذباً.
وإذا أراد الخروج من مكة، ودّع البيت بالطواف،

الهداية (وإن رماه) أي: الحصى السبعين كله (في) اليوم (الثالث) من أيام التشريق (أجزأه) الرمي، ويكون (أداء) لأن أيام التشريق كلها وقت الرمي. (ويرتبه) وجوباً بالنية) فيرمي لليوم الأول بنيته، ثم للثاني، وهكذا كفوات الصلاة.
(وإن أخره) أي: الرمي (عنها) أي: عن أيام التشريق، فعليه دم (أولم يبت بها) أي: بمنى، أي: فيها (فد) عليه (دم) لأنه ترك نسكاً واجباً. ولا مبيت على سقاة ورعاة. ويخطب الإمام ثاني أيام التشريق خطبة يعلمهم فيها حكم التعجيل والتأخير والتوديع.

(ومن تعجل في يومين) بأن أراد النفر من منى في ثاني أيام التشريق (خرج قبل الغروب) ولا إنتم عليه (وسقط عنه رمي اليوم الثالث، ويدفن حصاه) أي: حصى الثالث (نذباً) وفهم منه أنه إن لم يخرج قبل الغروب، لزمه المبيت والرمي من الغد بعد الزوال؛ لقول عمر رضي الله عنه: من أدركه^(٢) المساء في اليوم الثاني، فليقيم إلى الغد، حتى ينفر مع الناس^(٣).

(وإذا أراد الخروج من مكة) بعد عودته إليها (ودّع البيت بالطواف) وجوباً، إذا

(١) في المطبوع: «أجزأ»، والمثبت موافق لما في «هداية الراغب».

(٢) في الأصل و(ح) و(م): «أدرك».

(٣) أخرجه البيهقي ١٥٢/٥ تعليقاً بنحوه، وأخرجه ابن أبي شيبة ٩٧/٤ «نشرة العمري» عن ابن عمر رضي الله عنهما موقوفاً باللفظ المذكور. وأخرجه مالك في «الموطأ» ٤٠٧/١، والبيهقي ١٥٢/٥ عن ابن عمر رضي الله عنهما موقوفاً أيضاً بلفظ: من غربت له الشمس من أوسط أيام التشريق وهو بمنى، فلا ينفرن حتى يرمي الجمار من الغد.

قال البيهقي: وروي عن ابن المبارك، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً، ولا يصح رفعه.

ويسقط عن حائض. وإن أقام أو أتجر بعده، أعاده، ومن تركه، رجع إليه إن لم يشق، فإن لم يفعله، فعليه دم. ويقف بالملتزم بين الركن والباب ملصقاً جميعه، ويدعو فيقول:

فرغ من جميع أموره؛ لقول ابن عباس: أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت، إلا أنه خفف عن المرأة الحائض. متفق عليه^(١)، ويُسَمَّى طواف الصَّدْرِ^(٢).

(ويسقط) طواف الوداع (عن حائض) ونفساء؛ لما تقدم.

(وإن أقام) بعد طواف الوداع (أو أتجر بعده، أعاده) إذا عزم على الخروج وفرغ من جميع أموره؛ ليكون آخر عهده بالبيت، كما جرت العادة في توديع المسافرين أهلهم وإخوانه.

(ومن تركه) أي: طواف الوداع غير حائض ونفساء (رجع إليه إن لم يشق) عليه الرجوع بلا إحرام، إن لم يبعد من مكة، وإلا، أحرَمَ بعمره، فيطوف ويسعى للعمرة، ثم يطوف للوداع.

(فإن لم يفعله)^(٣) أي: لم يرجع، أو شق الرجوع على من بعد عن مكة دون مسافة قصر، أو بعد عنها مسافة قصر - ولا يلزمه الرجوع إذا - (فعليه دم) لتركه نسكاً واجباً.

(ويقف) غير حائض ونفساء بعد الوداع (بالملتزم) وهو مقدار أربعة أذرع (بين الركن) الذي به الحجر الأسود (والباب)^(٤) حال كونه ملصقاً به (جميعه) وجهه، وصدرة، وذراعيه، وكفيه مبسوطتين (ويدعو) بما ورد (فيقول) وهو على هذه الحال:

(١) «صحيح» البخاري (١٧٥٥)، ومسلم (١٣٢٨).

(٢) الصدر - بفتح الصاد والذال - : رجوع المسافر من مقبليه. «المطلع» ص ٢٠٠.

(٣) في الأصل و(س) و(م): «يفعل».

(٤) «المطلع» ص ٢٠٣.

اللَّهُمَّ هَذَا بَيْتُكَ، وَأَنَا عَبْدُكَ، وَابْنُ عَبْدِكَ، وَابْنُ أُمِّتِكَ، حَمَلْتَنِي عَلَى مَا سَخَّرْتَ لِي مِنْ خَلْقِكَ، وَسَيَّرْتَنِي فِي بِلَادِكَ حَتَّى بَلَغْتَنِي بِنِعْمَتِكَ إِلَى بَيْتِكَ، وَأَعْتَنْتَنِي عَلَى أَدَاءِ نُسُكِي، فَإِنْ كُنْتَ رَضِيتَ عَنِّي، فَازِدْ عَنِّي رِضًا، وَإِلَّا، فَمَنْ الآنَ قَبْلَ أَنْ تَنَازِلَ عَنْ بَيْتِكَ دَارِي، وَهَذَا أَوْانُ انْصِرَافِي غَيْرَ مُسْتَبَدِّلٍ بِكَ وَلَا بِبَيْتِكَ، وَلَا رَاغِبٍ عَنْكَ، وَلَا عَنْ بَيْتِكَ، اللَّهُمَّ فَأُضَحِّبْنِي الْعَافِيَةَ فِي بَدَنِي، وَالصُّحَّةَ فِي جِسْمِي، وَالْعِصْمَةَ فِي دِينِي، وَأَحْسِنْ مُنْقَلَبِي. وَارْزُقْنِي طَاعَتَكَ مَا أَبْقَيْتَنِي، وَاجْمَعْ لِي بَيْنَ خَيْرَيِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ،

(اللَّهُمَّ هَذَا بَيْتُكَ، وَأَنَا عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ وَابْنُ أُمِّتِكَ، حَمَلْتَنِي عَلَى مَا سَخَّرْتَ لِي مِنْ خَلْقِكَ، وَسَيَّرْتَنِي فِي بِلَادِكَ حَتَّى بَلَغْتَنِي بِنِعْمَتِكَ إِلَى بَيْتِكَ، وَأَعْتَنْتَنِي عَلَى أَدَاءِ نُسُكِي، فَإِنْ كُنْتَ رَضِيتَ عَنِّي، فَازِدْ عَنِّي رِضًا، وَإِلَّا، فَمَنْ الآنَ) - بَضْمُ الْمِيمِ وَتَشْدِيدُ النُّونِ - فَعَلُ أَمْرٍ مِنْ مَنْ يَمُنُّ لِلدُّعَاءِ^(١)، وَيجوزُ كَسْرُ الْمِيمِ عَلَى أَنَّهَا حَرْفٌ جَرٌّ لابتداءِ الغاية. وَالْآنَ: الْوَقْتُ. (قَبْلَ أَنْ تَنَازِلَ) أَي: تَبَعْدُ^(٢) (عَنْ بَيْتِكَ دَارِي، وَهَذَا أَوْانُ انْصِرَافِي) إِنْ أَذْنَتْ لِي (غَيْرَ مُسْتَبَدِّلٍ بِكَ وَلَا بِبَيْتِكَ، وَلَا رَاغِبٍ عَنْكَ وَلَا عَنْ بَيْتِكَ، اللَّهُمَّ فَأُضَحِّبْنِي) بِقَطْعِ الْهَمْزَةِ (الْعَافِيَةَ فِي بَدَنِي، وَالصُّحَّةَ فِي جِسْمِي، وَالْعِصْمَةَ) أَي: الْمَنْعَ مِنَ الْمَعَاصِي^(٣) (فِي دِينِي، وَأَحْسِنْ^(٣) مُنْقَلَبِي، وَارْزُقْنِي طَاعَتَكَ مَا أَبْقَيْتَنِي، وَاجْمَعْ لِي بَيْنَ خَيْرَيِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)^(٤).

(وَيَدْعُو) بَعْدَ ذَلِكَ (بِمَا أَحَبَّ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ).

(١) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: للدعاء. صفة لفعل، أي: فعل أمر موضوع للدعاء. انتهى.

المؤلف بمعناه».

(٢) «المطلع» ص ٢٠٣.

(٣) في الأصل (ح) و(س): «وَحَسِّنْ»، والمثبت من (م) وهو الموافق لما في مصادر التخريج الآتية.

(٤) هذا الدعاء ذكره الشافعي في «الأم» ١٨٧/٢، وأخرجه عنه البيهقي ١٦٤/٥، وقال: وهو حسن.

ويقول في انصرافه: اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْهُ آخَرَ الْعَهْدِ. وتدعو حائضُ بباب المسجد.

وتستحبُّ زيارةَ قبرِ النَّبِيِّ ﷺ وقبرِ صاحبه حتى لنساء.

ويأتي الحطيم أيضاً - وهو تحت الميزاب - فيدعو ثم يشرب من ماء زمزم، ويستلم الحجر.

ثم يخرج (ويقول في انصرافه: اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْهُ آخَرَ الْعَهْدِ. وتدعو حائض) ونُفْسَاء (بباب المسجد) بالدعاء السابق.

(وتُستحبُّ زيارةُ قبرِ النَّبِيِّ ﷺ، وقبرِ صاحبه) أبي بكرٍ وعمرَ رضي الله عنهما (حتى لنساء) فتُسَنُّ لهنَّ الزيارة؛ لحديث: «من حجَّ، فزارَ قبري بعد وفاتي، فكأنما زارني في حياتي» رواه الدارقطني^(١). فيُسلَّم عليه مُستقبلاً له، ثمَّ يستقبلُ القبلة، ويجعلُ الحجرةَ عن يساره، ويدعو بما أحبَّ. ويحرمُ الطَّوافُ بها. وكُرهَ التَّمشُّحُ بها ورفعُ الصَّوتِ عندها. وإذا أدارَ وجهَهُ إلى بلده قال: لا إله إلاَّ الله، آيُّون، تائبون، عابدون، لربِّنا حامدون، صدَّقَ الله وُعْدَهُ، ونصرَ عبْدَهُ، وهَزَمَ الأَحْزَابَ وخَذَهُ^(٢).

(١) في «سننه» (٢٦٩٣)، وهو عند الطبراني في «الكبير» ١٢/٤٠٦-٤٠٧ (١٣٤٩٧)، وابن عدي في «الكامل» ٢/٧٩٠، والبيهقي ٢/٢٤٦ من طريق حفص بن سليمان، عن ليث ابن أبي سليم، عن مجاهد، عن ابن عمر ﷺ مرفوعاً. قال البيهقي: تفرد به حفص وهو ضعيف.

وقال ابن عدي في «الكامل» ٢/٧٨٨: قال أحمد: حفص بن سليمان أبو عمر القارئ متروك الحديث، وقال يحيى بن معين: كان حفص كذاباً، وقال البخاري: حفص بن سليمان تركوه.

وأخرجه الدارقطني في «سننه» (٢٦٩٤) عن رجل من آل حاطب، عن حاطب مرفوعاً. قال الحافظ في «التلخيص الحبير» ٢/٢٦٦: وفي إسناده الرجل المجهول.

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣٤٠٠) عن ابن عمر مرفوعاً من طريق عائشة ابنة يونس امرأة ليث بن أبي سليم، عن ليث بن سليم، عن مجاهد، به. قال الحافظ في «التلخيص الحبير» ٢/٢٦٧: أما رواية الطبراني ففيها من لا يعرف.

وبهذا يتبين أنه لا دليل على الاستحباب، بمعنى قصد الزيارة للقبور ممن هو خارج المدينة، واستحباب الزيارة ثابت لمسجده ﷺ بحديث: لا تُشدُّ الرحالُ إلَّا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجد الرسول ﷺ، والمسجد الأقصى وهو عند البخاري (١١٨٩)، ومسلم (١٣٩٧).

(٢) أخرجه البخاري (١٧٩٧)، ومسلم (١٣٤٤)، وهو عند أحمد (٤٤٩٦) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ إذا قفل من غزو، أو حج، أو عمرة يكبر على كل شرف من الأرض ثلاث =

صفة العمرة: أن يُحرَمَ بها من الحِلِّ، والأفضلُ من التَّنْعِيمِ، ثمَّ يطوفُ، وَيَسْعَى، ويحلقُ أو يقصِّرُ، وتصحُّ كلَّ وقتٍ، وتجزئُ عن عُمرَةٍ الإسلام.

وأركانُ الحجِّ: إحرامٌ، ووقوفٌ بعرفة،

فصل^(١)

(صفةُ العُمرة: أن يُحرَمَ بها) من الميقاتِ، إذا كان ماراً به، أو (من الحِلِّ) إذا كانَ بمكَّةَ، وأيُّ موضعٍ من الحِلِّ أحرَمَ منه بها، جازَ (والأفضلُ) أن يُحرَمَ بها (من التَّنْعِيمِ) لأمرِهِ ﷺ عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ أَبِي بَكْرٍ أن يُغَمِّرَ عائِشَةَ من التَّنْعِيمِ^(٢). ويُحرَمُ من الحَرَمِ، وينعقدُ، وعليه ذمُّ. (ثمَّ) بعدَ إحرامِهِ بالعُمرة (يطوفُ، وَيَسْعَى، ويحلقُ أو يقصِّرُ) فيحِلُّ؛ لإتيانِهِ بأفعالِها.

(وتصحُّ) العُمرةُ (كلَّ وقتٍ) فلا تُكرَهُ بأشهرِ الحجِّ، ولا يومَ النَّحرِ، أو عرفة. ويُكرَهُ الإكثارُ والموالاةُ بينها باتِّفاقِ السَّلَفِ. قاله في «المبدع»^(٣).

ويُستحبُّ تَكَرُّرُهَا في رمضانَ؛ لأنَّها تعدِلُ حَجَّةً (وتُجزئُ) العُمرةُ من التَّنْعِيمِ، وعُمرةُ القارِنِ (عن عُمرةِ الإسلامِ) التي هي الفرضُ.

(وأركانُ الحجِّ) أربعة: (إحرامٌ) وتقدَّمَ أَنَّهُ نِيَّةُ الدُّخُولِ فِي النَّسَكِ؛ لحديث: «إنَّما الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(٤). (ووقوفٌ بعرفة) لحديث: «الحجُّ عرفة»^(٥).

= تكبيرات، ثم يقول: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، آمين...».

(١) بعدها في (م): «في».

(٢) أخرجه البخاري (١٧٨٤)، ومسلم (١٢١٢)، وهو عند أحمد (١٧٠٥).

(٣) ٢٦١/٣.

(٤) سلف ٢٦٦/١.

(٥) قطعة من حديث أخرجه أبو داود (١٩٤٩)، والترمذي (٨٨٩)، والنسائي في «المجتبى» ٢٥٦/٥، وابن ماجه (٣٠١٥)، وهو عند أحمد (١٨٧٧٤) من حديث عبد الرحمن بن يَغْمَرِ الدَّيْلِيِّ. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

وطواف إفاضية، وسَعْيٍ. وواجباته: إحرام من ميقات، ووقوف من وقف بعرفة نهاراً إلى الغروب، والمبيت بمزدلفة إلى نصف الليل، وبمنى ليالي أيام التشريق على غير سُقاة^(١) ورُعاة، والرَّمْي مرتباً، وحلق أو تقصير. والباقي سنن.

(وطواف إفاضية) لقوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩]. (وسَعْيٍ) لحديث: «اسْعَوْا؛ فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ السَّعْيَ» رواه الإمام أحمد^(٢).

(وواجباته) سبعة: (إحرام من ميقات) معتبر له، وتقدّم (وقوف من وقف بعرفة نهاراً إلى الغروب) ليجمع واقف النهار بين جزء من النهار وجزء من الليل، ولو قال: ووقوف من وقف نهاراً جزءاً من الليل. لكان أظهر، وأمّا من وقف ليلاً فقط، فلا واجب عليه.

(والمبيت بمزدلفة) على غير سُقاة ورُعاة (إلى) بعد (نصف الليل).

(و) المبيت (بمنى ليالي أيام التشريق) على ما مر^(٣) (على غير سُقاة ورُعاة. والرَّمْي مرتباً وحلق، أو تقصير) والوداع.

(والباقي) من أفعال حج وأقواله السابقة (سنن) كطواف القدوم، والمبيت بمنى

(١) في المطبوع: «سعاة»، والمثبت موافق لما في «هداية الراغب».

(٢) في «مسنده» (٢٧٣٦٧)، وهو عند الشافعي في «مسنده» ٣٥١-٣٥٢/١، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» ٢٤٧/٨، والطبراني في «الكبير» ٢٢٧-٢٢٥/٢٤ (٥٧٢)، (٥٧٤)، (٥٧٥)، (٥٧٦)، وابن عدي في «الكامل» ١٤٥٦/٤، والحاكم ٧٠/٤، والبيهقي ٩٨/٥ من حديث حبيبة بنت أبي تجراد. وسكت عنه الحاكم، وقال الذهبي: لم يصح. قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» ٤٩٨/٣: أخرجه الشافعي وأحمد وغيرهما، وفي إسناده الحديث: عبد الله بن المؤمل، وفيه ضعف، من ثم قال ابن المنذر: إن ثبت، فهو حجة في الوجوب. قلت: له طريق أخرى في «صحيح» ابن خزيمة [٢٧٦٤] مختصرة، وعند الطبراني [في «الكبير» ١٨٤/١١ (١١٤٣٧)] عن ابن عباس رضي الله عنهما. اهـ

وأخرجه الدار قطني (٢٥٨٢) من طريق آخر عن ابن المبارك، عن معروف بن مشكان، عن منصور بن عبد الرحمن، عن أمه صفية، عن نوسة من بني عبد الدار أدرك رسول الله ﷺ. قال الزيلعي في «نصب الراية» ٥٦/٣: قال صاحب «التنقيح»: إسناده صحيح.

(٣) جاء بعدها في (م): «من التفصيل بين المتعجل وغيره»، وهي حاشية في هامش الأصل، وجاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: على ما مر. من التفصيل بين المتعجل فعله ليلتان، وغيره فعله الثلاث. انتهى تقرير المؤلف».

وأركانُ عُمرة: إحرامٌ، وطوافٌ، وسعيٌّ. وواجبُها^(١): حَلَقٌ أو تقصيرٌ، وإحرامٌ من الحِلِّ. فَمَنْ تركَ الإحرامَ، لم ينعقدْ نُسكُهُ. ورُكناً غيرَه، لم يتمَّ إلَّا به. وواجباً ولو عمداً، فدمٌ، ونُسكُهُ صحيحٌ. وسُنَّةٌ، فلا شيءَ عليه.

فصل

ليلةُ عرفةَ، والاضطباعِ والرَّمْلِ في موضعيهما، وتقبيلِ الحَجَرِ، واستلامِ^(٢) اليمانيِّ من غيرِ تقبيلٍ، والأدعيةِ ونحوِ ذلك.

(وأركانُ عُمرة) ثلاثة: (إحرامٌ، وطوافٌ، وسعيٌّ) كالحجِّ^(٣) (وواجبُها: حَلَقٌ أو تقصيرٌ، وإحرامٌ من) الميقاتِ أو (الحِلِّ) على ما تقدَّم. (فمن تركَ الإحرامَ، لم ينعقدْ نُسكُهُ) حَجًّا كان أو عُمرةً، كالصَّلَاةِ لا تنعقدُ إلَّا بالنيةِ.

(و) مَنْ تركَ (رُكناً غيرَه) أي: غيرَ الإحرامِ، أو تركَ نيَّته^(٤) حيثُ اعتبرت (لم يتمَّ) نُسكُهُ (إلَّا به. و) من تركَ (واجباً ولو عمداً، ف) عليه (دمٌ، ونُسكُهُ صحيحٌ) فإنَّ عدمَ الدَّمِ، فكُصُومُ المتعةِ^(٥) (و) من تركَ (سُنَّةً، فلا شيءَ عليه) كالصَّلَاةِ وأولى.

فصل

الفَوَاتُ: سَبَقَ لَا يُدْرِكُ. والإحصارُ: الحبْسُ^(٦).....

(١) في المطبوع: «وواجباتها»، والمثبت موافق لما في «هداية الراغب».

(٢) بعدها في (م): «الركن».

(٣) جاء في هامش الأصل ما نصه: «أي: في أدلتها».

(٤) في (م) و(ح): «نيةٌ»، وجاء في هامش الأصل ما نصه: «أي: نيته الركن، كنية الطواف والسعي»، وجاء في هامش (س) ما نصه: قوله: نيته، أي: الركن حيثُ اعتبرت، أي: طلب، وذلك في غير الإحرام من بقية الأركان. انتهى تقريره.

(٥) جاء في هامش (س) ما نصه: «فكُصُومُ المتعة، أي: فعلية عشرة أيام. انتهى. تقرير المؤلف» أي: يصوم عشرة أيام ؛ ثلاثة في الحج، وسبعة إذا رجع. «شرح منتهى الإرادات» ٥٨٦/٢.

(٦) «المطلع» ص ٢٠٤.

وَمَنْ طَلَعَ عَلَيْهِ فَجْرُ يَوْمِ النَّحْرِ وَلَمْ يَقِفْ بِعَرَفَةَ، فَاتَهُ الْحَجُّ، وَتَحَلَّلَ بِعُمْرَةٍ إِنْ شَاءَ، وَيَقْضِي وَيَهْدِي إِنْ لَمْ يَشْرُطْ، وَمَنْ صَدَّه عَدُوٌّ عَنِ الْبَيْتِ، . . .

(و) قد أشار إلى الأول بقوله: (من طلع عليه فجر يوم النحر ولم يقف بعرفة، فاتته الحج) لقول جابر: لا يفوت الحج حتى يطلع الفجر من ليلة جمع^(١). قال أبو الزبير: فقلت له: أقال رسول الله ﷺ ذلك؟ قال: نعم. رواه الأثرم، وتقدم^(٢).

(وتحلل بعمره) فيطوف، ويسعى، ويخلق أو يقصر (إن شاء) بأن لم يختار البقاء على إحرامه ليحج من قابل.

(ويقضي) الحج الفائت (ويهدي) هدياً يذبحه في قضائه (إن لم يشترط) في ابتداء إحرامه؛ لقول عمر رضي الله عنه لأبي أيوب لما فاتته الحج: اصنع ما يصنع المعتمر، ثم قد حللت، فإذا أدركت الحج قابلاً، فحج وأهد ما استيسر من الهدي. رواه الشافعي رحمه الله^(٣).

والقارن وغيره سواء، فإن اشترط بأن قال في ابتداء إحرامه: وإن حبسني حابس، فمحلي حيث حبستني. فلا هدي عليه ولا قضاء، إلا أن يكون الحج واجباً، فيؤديه. وإن أخطأ الناس، فوقفوا الثامن أو العاشر، أجزاءهم، وإن أخطأ بعضهم^(٤)، فاتته الحج.

وأشار إلى الثاني بقوله: (ومن صدّه) أي: منعه (عدو عن البيت) ولم يكن له

(١) جاء في هامش (س) ما نصه: «ليلة جمع، أي: مزدلفة».

(٢) لعله في «سنن» الأثرم ولم يطبع، وسلف ص ٣٨٢.

(٣) في «مسنده» ١/ ٣٨٤ من طريق مالك، وهو في «الموطأ» ١/ ٣٨٣ واللفظ له، وهو عند البيهقي ١٧٤/٥ من طريقهما. قال الحافظ ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» ٢/ ٤٨: رواه مالك والشافعي بإسناد صحيح.

(٤) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: وإن أخطأ بعضهم. المراد به ما دون النصف. انتهى. تقرير المؤلف. وهل النصف كالأقل منه أو كالأكثر، فليراجع».

أهدى، فإن لم يجذ، صام عشرة أيام بالنية، ثم حل، وإن حصره مرض
أو ذهاب نفقة، بقي مُحَرِّماً إن لم يكن اشترط.

الهداية طريق إلى الحج (أهدى) أي: نَحَرَ هدياً في موضعه (فإن لم يجذ) هدياً (صام عشرة
أيام بالنية) أي: نية التَّحْلُلِ (ثم حل) ولا إطعام في الإحصار. وظاهر كلامه
- كالخرقي وغيره - عدم وجوب الحلقي أو التقصير، وقدمه^(١) في «المحرر».

وإن صُدَّ عن عرفة دون البيت، تحلَّلَ بعُمْرة. وإن أُحْصِرَ عن طواف الإفاضة
فقط، لم يتحلَّلْ حتى يطوف. وإن أُحْصِرَ عن واجب، لم يتحلَّلْ وعليه دم.

(وإن حصره مرض، أو ذهاب نفقة) أو ضلَّ الطريق (بقي مُحَرِّماً) حتَّى يقدرَ على
البيت؛ لأنَّه لا يستفيد بالإحلال التخلُّص من أذاه، بخلاف حصر العدو، فإن قدرَ
على البيت بعد فوات الحج، تحلَّلَ بعُمْرة، ولا ينحر هدياً معه إلَّا بالحرَم، هذا (إن
لم يكن اشترط) في ابتداء إحرامه أنَّ محلِّي حيثُ حبستني. فإن اشترط، فله التَّحْلُلُ
مجاناً في الجميع.

(١) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: وقدمه.. إلخ، أي: قدم عدم وجوب ذلك. انتهى. تقرير المؤلف».

باب الهدى والأضحية

أفضلها: إبلٌ، ثم بقرٌ، ثم غنمٌ، ولا يجزئُ دونَ جَذَعِ ضأنٍ؛ ما له سِنَّةٌ أشهرٌ، أو ثَنِيٌّ غيره، فَمِنْ مَعَزٍ ما له سِنَّةٌ، ^(١) ومن بقرٍ ما له ستان ^(٢)، ومن إبلٍ ما له خمس.

باب الهدى والأضحية والعقيقة

الْهَدْيُ: ما يُهدى للحرم من نَعَمٍ وغيرها ^(٢)، سُمِّيَ ^(٣) بذلك؛ لأنه يُهدى إلى الله تعالى.

والأضحية - بضمّ الهمزة وكسرِها - واحدة الأضاحي ^(٢): ما يُذبحُ من إبلٍ وبقرٍ وغنمٍ أهليّةٍ أيّامَ النَّحرِ؛ بسببِ العيدِ تقريباً إلى الله تعالى. وأجمع المسلمون على مشروعيّتها ^(٤).

(أفضلها: إبلٌ، ثم بقرٌ) إن أخرجَ كاملاً ^(٥)؛ لكثرة الثمنِ، ونفع الفقراء (ثم غنمٌ) وأفضلُ كلِّ جنسٍ أسمنُ، فأعلى ثمناً؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢] فأشهبُ: وهو الأملحُ، أي: الأبيضُ، أو ما يياضه أكثرُ من سواده ^(٦)، فأصفرُ، فأسودُ.

(ولا يجزئُ) في هَذي واجبٍ ولا أضحية (دونَ جَذَعِ ضأنٍ) وهو (ماله سِنَّةٌ) أشهرٌ، أو ثَنِيٌّ غيره) أي: غير الضأنِ من إبلٍ، وبقرٍ، ومعزٍ (فه) الثَنِيٌّ (من معزٍ ماله سِنَّةٌ، و) الثَنِيٌّ (من بقرٍ ماله ستان، و) الثَنِيٌّ (من إبلٍ ماله خمس) سنين.

(١-١) ليست في المطبوع، والمثبت موافق لما في «هداية الراغب».

(٢) «المطلع» ص ٢٠٤.

(٣) قبلها في (م): «كطعام وكسوة» وهي حاشية في هامش الأصل.

(٤) في (م): «مشروعيّتهما».

(٥) أي: إن أخرج ما أهده أو ضحى به من بدنة أو بقرة كاملاً. «شرح منتهى الإرادات» ٥٩٦/٢.

(٦) «المصباح المنير» (شهب).

وَتُجْزَى شَاةٌ عَنْ رَجُلٍ وَأَهْلِ بَيْتِهِ، وَبَدَنَةٌ أَوْ بَقْرَةٌ عَنْ سَبْعَةٍ، وَلَا تُجْزَى عَوْرَاءٌ، وَلَا عَرَجَاءُ بَيْنْتُهُمَا، وَلَا عَجَفَاءُ، وَلَا هَتْمَاءُ، وَلَا جَدَّاءُ، وَلَا مَرِيضَةٌ مَرَضًا يَضُرُّ بِلَحْمِهَا،

(وَتُجْزَى شَاةٌ عَنْ رَجُلٍ وَأَهْلِ بَيْتِهِ) وعياله؛ لحديث أبي أيوب: كَانَ الرَّجُلُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُضْحِي بِالشَّاةِ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، فَيَأْكُلُونَ وَيُطْعَمُونَ^(١). قَالَ فِي «شرح المقنع»^(٢): حَدِيثٌ صَحِيحٌ. (و) تُجْزَى (بَدَنَةٌ أَوْ بَقْرَةٌ عَنْ سَبْعَةٍ) لقول جابر: أَمَرْنَا^(٣) رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَشْتَرِكَ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ كُلِّ سَبْعَةٍ فِي وَاحِدٍ مِنْهَا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٤). وَشَاةٌ أَفْضَلُ مِنْ سُبُعٍ بَدَنَةٍ أَوْ بَقْرَةٍ.

(وَلَا تُجْزَى) فِي هَدْيٍ وَاجِبٍ أَوْ أَضْحِيَّةٍ (عَوْرَاءٌ وَلَا عَرَجَاءُ بَيْنْتُهُمَا) أَي: ظَاهِرَةُ الْعَوْرِ، بَأَنْ انْخَسَفَتْ عَيْنُهَا، بِخِلَافِ قَائِمَةٍ إِحْدَى الْعَيْنَيْنِ مَعَ بَيَاضِهَا وَالْأُخْرَى صَحِيحَةً، فَتُجْزَى، وَظَاهِرَةُ الْعَرَجِ، بَأَنْ لَا تَطِيقَ مَشْيًا مَعَ صَحِيحَةٍ (وَلَا عَجَفَاءُ): وَهِيَ الْهَزِيلَةُ الَّتِي لَا مُخٌّ فِيهَا^(٥) (وَلَا هَتْمَاءُ): وَهِيَ الَّتِي ذَهَبَتْ ثَنَائِيهَا مِنْ أَصْلِهَا^(٦) (وَلَا جَدَّاءُ) بِتَشْدِيدِ الدَّالِ الْمَهْمَلَةِ: وَهِيَ مَا شَابَ وَنَشَفَ ضَرْعُهَا^(٧) (وَلَا مَرِيضَةٌ مَرَضًا يَضُرُّ بِلَحْمِهَا) لِحَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَرَبْعٌ لَا تَجُوزُ فِي الْأَضْحَاكِ: الْعَوْرَاءُ الْبَيْنُ عَوْرُهَا، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيْنُ مَرَضُهَا، وَالْعَرَجَاءُ الْبَيْنُ ظَلْعُهَا، وَالْعَجَفَاءُ الَّتِي لَا تُنْقِي». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ^(٨).....

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٥٠٥)، وَابْنُ مَاجَةٍ (٣١٤٧). قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(٢) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر ٣٤٠/٩.

(٣) جَاءَ فِي هَامِشِ (س) مَا نَصَهُ: «قَوْلُهُ: أَمَرْنَا، أَي: جَوَّزْنَا. انْتَهَى. تَقْرِيرٌ».

(٤) فِي «صَحِيحِهِ» (١٢١٣) (١٣٨)، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (١٤١٦) مَطْوَلًا.

(٥) «اللسان» (عجف)، وَجَاءَ فِي هَامِشِ (س) مَا نَصَهُ: «أَي: لَا دَهْنَ فِيهَا. انْتَهَى تَقْرِيرُ الْمُؤَلِّفِ».

(٦) «تَهْذِيبُ اللُّغَةِ» ٢٤٢/٦.

(٧) «اللسان» (جدد).

(٨) أَبُو دَاوُدَ (٢٨٠٢)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْمَجْتَبَى» ٢١٤/٧، وَهُوَ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةٍ (٣١٤٤)، وَأَحْمَدَ (١٨٥١٠)، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا التِّرْمِذِيُّ (١٤٩٧) مُخْتَصَرًا، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. اهـ وَالظَّلْعُ: الْعَرَجُ. =

ولا عضباء، وتجزئ بتراء، وجَمَاء، وَخَصِيٍّ غيرُ محبوبٍ، وما قُطِعَ
نصفُ أذنه أو قَرْنه فأقلّ.
وتُنَحَّرُ الإبلُ، ويُذْبَحُ غيرها على جنبه الأيسر،

الهداية (ولا عضباء): وهي التي ذهب أكثرُ أذنها أو قَرْنها^(١).

(وتُجزئ بتراء) لا ذَنْبَ لها خِلْقَةً، أو مقطوعاً (و) تُجزئ (جَمَاء) لا قَرْنَ لها^(٢)،
أولا أذن لها خِلْقَةً (و) يُجزئ (خَصِيٍّ غيرُ محبوبٍ) بأن قُطِعَتْ خُصْيَتَاهُ فقط^(٣)، وفُهِمَ
منه أَنَّهُ لا يُجزئ محبوبٌ: وهو ما قُطِعَ ذكرُهُ مع أنثيته^(٤). وكذا يُجزئ ما ذهب نصفُ
أليته فأقلّ، لكن مع الكراهة، كما ذكره المصنّف.

(و) يُجزئ مع الكراهة (ما قُطِعَ) أو خُرِقَ، أو شُقَّ (نصفُ أذنه أو قَرْنه فأقلّ) مِنْ
النَّصْفِ.

(وتُنَحَّرُ الإبلُ) قائمةٌ معقولةٌ يَدُها اليسرى نَذْباً؛ بأن يطعننها بحربة، أو نحوها في
الوَهْدَةِ التي بينَ أصلِ العنقِ والصَّدرِ؛ لِفَعْلِهِ ﷻ وَفَعَلَ أَصْحَابُهُ، كما رواه أبو داود^(٥).
(وَيُذْبَحُ) نَذْباً (غيرُها) أي: غيرُ الإبلِ (على جنبه الأيسر) مُوجَّهاً إلى القِبْلَةِ.

= ولا تُنْقِي: أي: التي لا مَخُ لها؛ لضعفها وهزالها. «النهاية» (ظلع) (ونقا). وجاء في هامش (س) ما
نصه: «قوله: لا تنقي - بضم التاء وكسر القاف - من أنقت الإبل: إذا سمعت. انتهى من «شرح الإقناع»
[٥/٣]».

(١) «المصباح المنير» (عضب).

(٢) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: لا قرن لها. خِلْقَةً، فحذف منه؛ لدلالة ما بعده عليه. انتهى.
تقرير المؤلف».

(٣) «المطلع» ص ٢٠٥.

(٤) «المصباح المنير» (جب).

(٥) في «سننه» (١٧٦٧)، وأخرجه أيضاً البخاري في «التاريخ الكبير» ٣٠٢/٥ عن جابر بن عبد الله
رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ، كانوا ينحرون البدنة معقولة اليسرى، قائمة على ما بقي من
قوائمها.

قال النووي في «شرح صحيح مسلم» ٦٩/٩: إسناده على شرط مسلم. وقال البخاري في «التاريخ
الكبير» ٣٠٢/٥: لا يصحُّ.

وأخرجه أبو داود - أيضاً - (١٧٦٧) عن عبد الرحمن بن سابط مرسلاً.

ويقول: بسم الله، والله أكبر، هذا منك ولك. ويتولأها صاحبها أو يؤكل ويخضرها.

ووقت ذبح: بعد صلاة عيد، أو قدرها مع يومين بعده. فإن فات، قضى الواجب.

(ويقول) حين يحرك يده بالنحر، أو الذبح: (بسم الله) وجوباً (والله أكبر) نذراً اللهم (هذا منك ولك) ولا بأس بقوله: اللهم تقبل من فلان، وذبح واجباً قبل نفل. (ويتولأها) أي: الأضحية (صاحبها) إن قدر (أو يؤكل) مسلماً نذراً (ويخضرها) وقت الذبح. وإن استتاب ذمياً في ذبحها، أجزأت مع الكراهة.

(ووقت ذبح) أضحية، أو هدي نذر، أو تطوع، أو متعة، أو قران (بعد صلاة عيد) بالبلد، فإن تعددت، فبأسبق (أو) بعد (قدرها) أي: الصلاة، لمن لم يصل، فإن فاتت بالزوال، ذبح بقیة يوم العيد (مع يومين بعده) أي: بعد يوم العيد. قال الإمام أحمد رحمه الله: أيام النحر ثلاثة، عن غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ ^(١). والذبح في اليوم الأول، عقب الصلاة والخطبة، وذبح الإمام أفضل ^(٢). ثم ما يليه ^(٣)، ويكره في ليلتهما.

(فإن فات) وقت الذبح (قضى الواجب) وفعل به كالأداء، وسقط التطوع؛ لفوات وقته. ووقت ذبح واجب بفعل محظور من حينه، فإن أراد فعله لعدو، فله ذبحه قبله، وكذا ما وجب لتترك واجب، يدخل وقته من تركه.

(١) ذكره ابن عبد البر في «التمهيد» ٢٣/١٩٦-١٩٧، و«الاستذكار» ١٥/٢٠١.

(٢) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: أفضل، خبر عن قوله: والذبح في اليوم إلخ. انتهى تقرير المؤلف».

(٣) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: ثم ما يليه، أي: الوقت المذكور، والذي يليه هو بقية النهار. انتهى. تقرير المؤلف».

ويتعيَّنَان بقوله: هذا هديّ، أو: أضحية، أو: لله، وينذرُه، فلا تباعُ، ولا توهبُ^(١) بل تُبدَل بخيرٍ منها. ويجزُّ صوفها ونحوه لنفعِها، ويتصدَّقُ به، ولا يُعطى جازرُها بأجرته منها، ولا يُباع جلدُها، ولا شيءٌ منها، بل يُتَنَفَّعُ به.

(ويتعيَّنَان) أي: الهديُّ والأضحية (بقوله: هذا هديّ، أو: أضحية، أو) هذا (لله) لأنَّه لفظٌ يقتضي الإيجاب، فترتَّبَ عليه مُقتضاه. وكذا يتعيَّنُ بإشعاره أو تقليده^(٢) بنيته، لا بمجرد نيته حال الشراء، ولا بسؤفه مع نيته (و) يتعيَّنُ كلُّ منهما (بنذروه) وإذا تعيَّنت الأضحية أو الهديُّ (فلا تباعُ، ولا) هكذا بخطه، والظاهرُ أنَّه أراد: ولا (توهبُ)، فسقط من القلم لفظ: «توهب» وإنما امتنع ذلك؛ لتعلُّقِ حقِّ الله بها، كالمنذورِ عتقه نذر تبرُّر (بل) يجوزُ أن (تُبدَل بخيرٍ منها) وكذا يجوزُ بيعُها وشراءُ خيرٍ منها؛ لأنَّ المقصودَ نفعُ الفقراء، وهو حاصلٌ بالبدل، ويركَبُ لحاجةٍ فقط بلا ضررٍ. (ويجزُّ صوفها ونحوه) كشعرها وبرِّها (لنفعها ويتصدَّقُ به) نذراً، وله الانتفاعُ به كجلدِها، فإنَّ كانَ بقاؤه أنفعَ لها لحرٍّ أو برِّد، حرَّم جزؤه، كأخذِ بعضِ أعضائها. (ولا يُعطى جازرُها بأجرته)^(٣) أي: عن أجرته^(٤) شيئاً (منها) لأنَّه معاوضةٌ، بل يُعطى هديَّةً أو صدقةً (ولا يُباع جلدُها، ولا شيءٌ منها) سواءً كانت واجبةً، أو تطوعاً؛ لتعيُّنها بالدَّبح (بل يتنفعُ به) أي: بجلدِها أو يتصدَّقُ به نذراً^(٥)؛ لقوله ﷻ:

(١) مكانها في المطبوع بياض، وأشار النجديُّ إلى هذا البياض في أصل المؤلف، وقال: والظاهر أنه أراد: ولا «توهب». والمثبت منه.

(٢) جاء في هامش (س) ما نصه: «الإشعار: هو شق السنَّام، والتقليد: هو تعليق شيء عليه؛ ليعرف به. انتهى. تقرير المؤلف».

(٣-٣) ليست في (م).

(٤) ليست في (م).

والأضحية سنة، وذبحها أفضل من صدقة بثمانها، ويأكل منها، ويهدي، ويتصدق أثلاثاً، ويُجزئ الصدقة بنحو أوقية منها، فإن لم يفعل، ضَمِنَهُ.

«لا تبيعوا لحوم الأضاحي والهدي، وتصدقوا، واستمتعوا بجلودها»^(١) وكذا حُكْمُ جُلِّها^(٢). وإن تعييت، ذبحها وأجزأته، إلا أن تكون واجبة في ذمته قبل التعيين.

(والأضحية سنة) مؤكدة على المسلم، وتجب بنذر (وذبحها أفضل من صدقة بثمانها) كهدي وعقيقة؛ لحديث: «ما عمل ابن آدم يوم النحر عملاً أحبَّ إلى الله من إراقة دم»^(٣).

(ويأكل منها) أي: من الأضحية (ويهدي) ويتصدق أثلاثاً) نذراً، فيأكل هو وأهل بيته الثلث، ويهدي الثلث، ويتصدق بالثلث، حتى من^(٤) واجبة بنذر أو تعيين. وهدى تطوع ومتعة وقران كأضحية. ولا يأكل من هدي واجب غير ما تقدّم ولا يهدي. ولا هدية ولا صدقة مما ذُبِحَ ليتيم أو مكاتب.

(ويجزئ الصدقة بنحو) أي: بقدر (أوقية منها) أي: من الأضحية؛ لأن الأمر بالأكل والإطعام مطلق (فإن لم يفعل) أي: لم يتصدق منها بنحو أوقية، بأن أكلها كلها (ضمته) أي: نحو الأوقية بمثلها لحمًا؛ لأنه حق يجب عليه أداؤه مع بقائه، فلزمه

(١) أخرجه بهذا اللفظ أحمد (١٦٢١٠)، (١٦٢١١) من حديث قتادة بن النعمان وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٢٦/٤ عن الرواية الأولى: رواه أحمد وهو مرسل صحيح. اهـ. وقال عن الرواية الثانية: رواه أحمد، وفي إسناد جابر راوٍ لم يُسمَّ، وابن جريج غالب روايته عن التابعين. اهـ.

(٢) جاء في هامش (س) ما نصه: «الجلُّ: هو ما تغطي به لأجل نحو البرد. انتهى تقرير المؤلف».

(٣) أخرجه الترمذي (١٤٩٣)، وابن ماجه (٣١٢٦) من طريق عبد الله بن نافع، عن أبي المثنى سليمان بن يزيد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً. قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب. اهـ. وقال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» ٥٧٠/٢: هذا حديث لا يصح؛ قال يحيى: عبد الله بن نافع ليس بشيء. وقال النسائي: متروك. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال ابن حبان: لا يحتج بأخباره. وقال الحاكم في «المستدرک» ٢٢٢/٤: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وتعبه الذهبي فقال: سليمان واو، وبعضهم تركه.

(٤) ليست في (م).

ولإذا دخلَ العَشْرُ حَرَمَ على مُضَحٍّ ومُضَحَّى عنه أخذُ شيءٍ من شعره، أو ظفَره إلى ذَبَح.

فصل

تُسَنُّ العَقِيقَةُ عن الغلامِ شاتان،

الهداية غُرْمُهُ إذا أَتَلَفَهُ كودِيعَةٌ.

(وإذا دخلَ العَشْرُ) أي: عَشْرُ ذِي الحِجَّةِ (حَرَمَ على مُضَحٍّ ومُضَحَّى عنه أخذُ شيءٍ من شعره أو ظفَره) أو بَشَرَتِهِ (إلى ذَبَح) الأَضْحِيَّةُ؛ لحديثِ مسلمٍ عن أُمِّ سلمَةَ مرفوعاً: «إذا دخلَ العَشْرُ، وأرادَ أحَدُكُمْ أنْ يُضَحِّيَ، فلا يأخُذْ من شعره ولا من أظفارِه شيئاً، حتَّى يُضَحِّيَ»^(١). وَسُنَّ حَلَقُ بَعْدَهُ.

فصل

(تُسَنُّ العَقِيقَةُ) أي: الذَّبِيحَةُ عن المولودِ في حقِّ أبٍ ولو معسراً، ويقترضُ. قال الإمامُ أحمدُ رحمهُ الله:^(٢) العَقِيقَةُ سُنَّةٌ عن رسولِ الله ﷺ، قَدْ عَقَّ عَنِ الحُسَيْنِ والحُسَيْنِ^(٣). وَقَعَلَهُ أَصْحَابُهُ (عن الغلامِ شاتان) متقاربَتانِ سِنًا وَشَبَّهَا، فإن عَدَمَ، فواحدةٌ.

(١) أخرجه مسلم (١٩٧٧)، وهو عند أحمد (٢٦٦٥٤) من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

(٢) «مسائل الإمام أحمد» برواية صالح ٢١١/٢-٢١٢، وبرواية ابن هانئ ١٣٠/٢.

(٣) روي عن عدد من الصحابة منهم:

ابن عباس رضي الله عنهما: أخرجه أبو داود (٢٨٤١)، والنسائي في «المجتبى» ١٦٦/٧. قال الإشبيلي في «الأحكام الوسطى» ١٤١/٤: وهو صحيح. وصححه أيضاً ابن حزم في «المحلى» ٥٣٠/٧، وابن حجر في «التلخيص الحبير» ١٤٧/٤.

وبريدة بن الحُصَيْب رحمهُ الله: أخرجه النسائي في «المجتبى» ١٦٤/٧، وهو عند أحمد (٢٣٠٠١) من طريق حسين بن واقد، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه مرفوعاً. قال الحافظ في «التلخيص الحبير» ١٤٧/٤: وسنده صحيح. وأنكر الإمام أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» ٣٠١/١ والرازي كما في «الجرح والتعديل» لابنه ١٣/٥ حديث حسين بن واقد، عن ابن بريدة.

وأخرج الترمذي (١٥١٩) عن محمد بن علي بن الحسن، عن علي بن أبي طالب رحمهُ الله قال: عَقَّ رسول الله ﷺ عن الحسن بشاة. قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، وإسناده ليس بمتصل، وأبو جعفر محمد بن علي بن الحسين لم يدرك علي بن أبي طالب. وفي الباب أيضاً عن أنس وجابر وعائشة رحمهُنَّ الله.

العمدة وعن الأنثى شاة، تُذَبِّحُ في السَّابِعِ، وَيُسَمَّى فيه بِاسْمِ حَسَنِ. فَإِنْ فَاتَ، فَرَابِعَ عَشَرَ. فَإِنْ فَاتَ، فَفِي أَحَدٍ^(١) وَعَشْرِينَ، وَتُنَزَّعُ جَدُولًا^(٢).....

الهداية (وَعَنِ الْأُنْثَى شَاةٌ؛ لِحَدِيثِ أُمِّ كُرْزٍ الْكَعْبِيَّةِ^(٣)) قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُتَكَافَتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ»^(٤).

(تُذَبِّحُ) الْعَقِيقَةُ (فِي) الْيَوْمِ (السَّابِعِ) مِنَ الْوِلَادَةِ، وَيَحْلَقُ فِيهِ رَأْسُ ذَكَرٍ، وَيُتَصَدَّقُ بِوِزْنِهِ فِضَّةً (وَيُسَمَّى فِيهِ) أَي: فِي^(٥) السَّابِعِ (بِاسْمِ حَسَنِ)، وَأَحْبُهَا: عَبْدُ اللَّهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَحَرَمَ بَنَحُو: عَبْدُ الْكَعْبَةِ، وَعَبْدُ النَّبِيِّ. وَكَرَّةٌ بَنَحُو حَرْبٌ وَيَسَارٌ.

(فَإِنْ فَاتَ) الذَّبْحُ يَوْمَ السَّابِعِ (فَد) فِي (رَابِعَ عَشَرَ، فَإِنْ فَاتَ، فَفِي أَحَدٍ وَعَشْرِينَ) مِنْ وَلَادَتِهِ، يُرَوَى عَنْ عَائِشَةَ^(٦). وَلَا تُعْتَبَرُ الْأَسَابِيعُ بَعْدَ ذَلِكَ. (وَتُنَزَّعُ جَدُولًا^(٧)) جَمْعُ جَذَلٍ بِالذَّالِ الْمَهْمَلَةِ،.....

(١) فِي الْمَطْبُوعِ: «وَاحِدٌ»، وَالْمَثْبُتُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «هُدَايَةِ الرَّائِبِ».

(٢) فِي الْمَطْبُوعِ: «جَدُولٌ»، وَالْمَثْبُوتُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «هُدَايَةِ الرَّائِبِ».

(٣) أُمُّ كُرْزٍ: الْخَزَاعِيَّةُ ثُمَّ الْكَعْبِيَّةُ، أَسْلَمَتْ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقْسِمُ لِحُومِ بُذْنِهِ، فَمَاتَتْ وَلَهَا حَدِيثٌ فِي الْعَقِيقَةِ. «الْإِصَابَةُ» ٢٧٤/١٣.

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٣٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٥١٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْمَجْتَبَى» ١٦٤/٧-١٦٥، وَابْنُ مَاجَةٍ (٣١٦٢)، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٢٧١٤٢). قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٤٢)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْمَجْتَبَى» ١٦٣/٧، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٦٧١٣) عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ. وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» ٢٣٨/٤، وَوَاقَقَهُ الذَّهَبِيُّ.

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٥١٣)، وَابْنُ مَاجَةٍ (٣١٦٣)، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٢٤٠٢٨) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(٥) بَعْدَهَا فِي (م): «الْيَوْمِ».

(٦) ذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» ٣١٢/٤ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: إِنْ لَمْ يَعْقُ عَنْهُ يَوْمَ السَّابِعِ، فَفِي أَرْبَعِ عَشْرَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ، فَفِي إِحْدَى وَعَشْرِينَ. وَلَمْ نَقِفْ عَلَيْهِ مُسْتَدًى عَنْهَا.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٤٨٨٢) وَ«الصَّغِيرِ» ٢٥٦/١، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٠٣/٩) مِنْ حَدِيثِ بَرِيدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَالِدِ» ٥٩/٤: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الصَّغِيرِ» وَ«الْأَوْسَطِ» وَفِيهِ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْمَكِّيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِكثْرَةِ غَلَطِهِ وَوَهْمِهِ.

(٧) فِي (م): «جَدُولٌ».

العمدة بلا كسر، ويكونُ منه بَحْلُو، وهي كأضحية^(١)، لكن لا يُجزئُ فيها شِرْكٌ.

الهداية أي: أعضاء^(٢) (بلا كسر) عَظْمٍ؛ تفاؤلاً بالسَّلامة، كذلك قالت عائشة رضي الله عنها^(٣). وطبخُها أَفْضَلُ (ويكونُ منه) أي: من الطَّبِيخِ شَيْءٌ (بَحْلُو) تفاؤلاً بحلاوة أخلاقه. (وهي) أي: العقيقة (كأضحية) فيما يُجزئُ ويُسْتَحَبُّ ويُكرَهُ، وفي أكلٍ وهديّةٍ وصدقةٍ (لكن) يباعُ جلدُ ورأسٍ وسواقط، ويتصدَّقُ بثمنه، و^(٤) (لا يُجزئُ فيها) أي: في العقيقة (شِرْكٌ) في دمٍ، فلا تُجزئُ بَدَنُهُ ولا بقرةٍ إلَّا كاملةً. قال في «النهاية»: وأفضله شاةٌ.

ولا تُسنُّ فَرَعَةٌ: نَحْرُ أوَّلِ وَلَدٍ ناقةٍ. ولا عَتيرة: ذبيحة رَجَب^(٥). ولا يُكرهان.

(١) في المطبوع: «كالأضحية»، والمثبت موافق لما في «هداية الراغب».

(٢) «النهاية في غريب الحديث» (جلد).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٤٢/٨ - ٢٤٣، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» ٦٩٢/٣ (١٢٩٢)، والحاكم ٢٣٨/٤ - ٢٣٩. وفي إسناده: عبد الملك بن أبي سليمان. قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.

وقال ابن حزم في «المحلى» ٥٢٩/٧: هذا لا يصح؛ لأنه من رواية عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي.

(٤) ليست في (م).

(٥) «المطلع» ص ٢٠٨.

الجهاد فَرَضُ كِفَايَةٍ، وَيَجِبُ إِذَا حَضَرَهُ، أَوْ حُصِرَ بِلَدِّهِ، أَوْ اسْتَنْفَرَهُ مَنْ لَهُ اسْتِنْفَارُهُ.

وَسُنَّ رِبَاطٌ، وَتَمَامُهُ: أَرْبَعُونَ يَوْمًا.

(الجهاد): مصدرُ جامَدَ، أي: بالغَ في قتلِ عَدُوِّهِ.

وشرعاً: قتالُ كُفَّارٍ^(١). وهو (فَرَضُ كِفَايَةٍ) إِذَا قَامَ بِهِ مَنْ يَكْفِي، سَقَطَ عَنْ سَائِرِ النَّاسِ، وَإِلَّا، أَيْمَ الْكُلِّ، وَسُنَّ بِتَأَكُّدٍ مَعَ قِيَامِ مَنْ يَكْفِي بِهِ. وهو أَفْضَلُ مُتَطَوِّعٍ بِهِ، ثُمَّ نَفَقَةٌ فِيهِ. (وَيَجِبُ) الْجِهَادُ (إِذَا حَضَرَهُ) أَي: حَضَرَ صَفَّ الْقِتَالِ (أَوْ حُصِرَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ (بِلَدِّهِ)^(٢) أَي: حَضَرَهُ عَدُوٌّ، أَوْ^(٣) احْتِيجَ إِلَيْهِ (أَوْ اسْتَنْفَرَهُ) أَي: طَلَبَ خُرُوجَهُ لِلْقِتَالِ (مَنْ لَهُ اسْتِنْفَارُهُ) مِنْ إِمَامٍ أَوْ نَائِبِهِ حَيْثُ لَا عَذْرَ لَهُ.

(وَسُنَّ رِبَاطٌ) فِي سَبِيلِ اللَّهِ؛ لِحَدِيثِ سَلْمَانَ مَرْفُوعاً: «رِبَاطٌ لَيْلَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ، فَإِنْ مَاتَ، جَرَى عَلَيْهِ عَمَلُهُ الَّذِي كَانَ يَعْمَلُهُ»^(٤)، وَأَجْرِي^(٥) عَلَيْهِ رِزْقُهُ، وَأَمِنَ الْفَتَّانَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٦). وَهُوَ لَزُومٌ تُغْنِي لَجِهَادٍ وَلَوْ سَاعَةً.

(وَتَمَامُهُ) أَي: الرِّبَاطُ (أَرْبَعُونَ يَوْمًا) رَوَاهُ أَبُو الشَّيْخِ فِي كِتَابِ «الثَّوَابِ» مَرْفُوعاً^(٧).....

(١) «المطلع» ص ٢٠٩.

(٢) فِي (م) : «بِلَدِّ».

(٣) فِي (م) وَ(ح) : «و».

(٤) فِي الْأَصْلِ وَ(ح) وَ(س) : «يَعْمَلُ»، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (م)، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ».

(٥) جَاءَ فِي هَامِشِ (س) مَا نَصَهُ : «قَوْلُهُ : وَأَجْرِي... إلخ، أَي: فِي قَبْرِهِ. انْتَهَى تَقْرِيرُ الْمُؤَلِّفِ».

(٦) فِي «صَحِيحِهِ» (١٩١٣)، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٢٣٧٢٨).

(٧) وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» ١٣٣/٨ (٧٦٠٦)، وَفِي «مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ» (٣٤٤٠) عَنْ أَبِي أَمَامَةَ

ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «تَمَامُ الرِّبَاطِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا...».

= قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» ٥/ ٢٩٠ : وَفِيهِ أَيُّوبُ بْنُ مَدْرَكٍ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ.

وَمَنْ أَبَواهُ مُسْلِمَانِ، لَا يَتَطَوَّعُ بِجِهَادٍ إِلَّا بِإِذْنِهِمَا، وَيَتَفَقَّدُ إِمَامًا جَيْشَهُ
عِنْدَ مَسِيرٍ، وَيَمْنَعُ مُخَذَّلًا وَمُرْجِفًا وَنَحْوَهُ، وَيَلْزِمُ الْجَيْشَ طَاعَتَهُ، وَالصَّبْرُ
مَعَهُ، وَلَا يَجُوزُ الْغَزْوُ بِلَا إِذْنِهِ،

وَأَفْضَلُهُ بِأَشَدِّ الثُّغُورِ خَوْفًا، وَكُرْهَ نَقْلُ أَهْلِهِ إِلَى مَخُوفٍ^(١).

(وَمَنْ أَبَواهُ مُسْلِمَانِ) حُرَّانِ (لَا يَتَطَوَّعُ بِجِهَادٍ إِلَّا بِإِذْنِهِمَا) وكذا لو كان أحدهما
كذلك؛ لقوله ﷺ: «ففيهما فجاهد» صححه الترمذي^(٢)، ولا يعتبر إذنهما لواجب،
ولا إذن جَدٍّ وَجَدَّةٍ، وكذا لا يتطوَّعُ به مَدِينٌ أَدَمِيٌّ لَا وَفَاءَ لَهُ، إِلَّا مَعَ إِذْنٍ، أَوْ رَهْنٍ
مُحَرَّرٍ، أَوْ كَفِيلٍ مَلِيٍّ.

(وَيَتَفَقَّدُ إِمَامًا) وَجُوبًا (جَيْشَهُ عِنْدَ مَسِيرٍ، وَيَمْنَعُ مُخَذَّلًا) يُفَنِّدُ^(٣) النَّاسَ عَنِ الْقِتَالِ
وَيُزْهِدُهُمْ فِيهِ (وَمُرْجِفًا)^(٤) كَمَنْ يَقُولُ: هَلَكْتُ سَرِيَّةُ الْمُسْلِمِينَ، وَمَالَهُمْ مَدَدٌ أَوْ طَاقَةٌ
(وَنَحْوَهُ) كَمَنْ يُكَاتِبُ بِأَخْبَارِنَا^(٥)، أَوْ يَرْمِي بَيْنَنَا بِفِتْنٍ. وَيُعَرِّفُ الْأَمِيرَ عَلَيْهِمُ الْعُرْفَاءَ،
وَيَعْقِدُ لَهُمُ الْأَلْوِيَةَ وَالرَّايَاتِ، وَيَتَخَيَّرُ الْمَنَازِلَ، وَيَتَحَفَّظُ مَكَامِنَهَا، وَيُبْعَثُ الْعِيُونَ؛
لِيَتَعَرَّفَ حَالَ الْعَدُوِّ.

(وَيَلْزِمُ الْجَيْشَ طَاعَتَهُ) وَالتَّصَحُّحُ لَهُ^(٦) (وَالصَّبْرُ مَعَهُ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ
وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] (وَلَا يَجُوزُ الْغَزْوُ بِلَا إِذْنِهِ) أَي: الْإِمَامِ ...

= وأخرجه ابن أبي شيبة ٣٢٨/٥ عن أبي هريرة ؓ موقوفاً.

وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبة ٣٢٨/٥ عن مكحول مرسلًا، وفي إسناده: معاوية بن يحيى، قال الحافظ
ابن حجر في «تقريب التهذيب» ترجمة رقم (٦٧٧٢): ضعيف.

(١) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: وكره نقل... إلخ، أي: وكره لشخص نقل أهل بيته إلى ثغر
مخوف. انتهى تقرير المؤلف».

(٢) في «سننه» (١٦٧١)، وهو عند البخاري (٣٠٠٤)، ومسلم (٢٥٤٩)، وأحمد (٦٨١١) من حديث
عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

(٣) التفتيد: اللوم وتضعيف الرأي. «الصحيح» (فند).

(٤) أرفج القوم في الشيء وبه إرجافاً: أكثروا من الأخبار السيئة، واختلاق الأقوال الكاذبة؛ حتى
يضطرب الناس منها. «المصباح المنير» (رجف).

(٥) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: كمن يكاتب... إلخ، أي: يكاتب العدو ويعلمه بأخبارنا. انتهى
تقرير».

(٦) ليست في الأصل و (س).

إِلَّا أَنْ يَفْجَأَهُمْ عَدُوٌّ يَخَافُونَ كَلْبَهُ.

وَتُمْلِكُ غَنِيمَةً بِاسْتِیْلَاءٍ وَلَوْ بَدَارِ حَرْبٍ، وَهِيَ لِمَنْ شَهِدَ الْوَقْعَةَ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ، فَتُخَمَّسُ، ثُمَّ الْخُمُسُ: سَهْمٌ لِلْمَصَالِحِ، وَسَهْمٌ لَذَوِي الْقُرْبَى، ...

الهداية (إِلَّا أَنْ يَفْجَأَهُمْ عَدُوٌّ يَخَافُونَ كَلْبَهُ) بفتح اللّام: أي: شرّه وأذاه^(١)؛ لتعيين المصلحة في قتاله. ويجوزُ تَبْيِيتُ كَفَّارٍ^(٢)، ورميهم بمنجنيقٍ ولو قُتِلَ بلا قصدٍ نحو صبيٍّ. ولا يجوزُ قَصْدًا قَتْلُ صَبِيٍّ، وامرأَةٍ، وَخَنَثِيٍّ، وراهبٍ، وشيخٍ فانٍ، وَزَيْنٍ، وأعمى، لا رأيَ لهم ولم يقاتلوا أو يحرضوا، ويكونون أَرْقَاءَ بَسْنِيٍّ.

(وَتُمْلِكُ غَنِيمَةً بِاسْتِیْلَاءٍ) عليها (ولو بدارِ حربٍ) ويجوزُ قسمتها فيها^(٣). والغنيمةُ: ما أُخِذَ من مالٍ حربيٍّ قهراً بقتالٍ وما ألحقَ به، مشتقةٌ من الغنمِ، وهو: الرِّبْحُ^(٤).

(وهي لمن شَهِدَ الْوَقْعَةَ) أي: الحربَ (من أهلِ القتالِ) بقصده، قاتلًا، أولاً، حتّى تاجرَ العسكرَ وأجيره المستعدّين للقتالِ؛ لقولِ عمرَ ؓ: الغنيمةُ لمن شَهِدَ الْوَقْعَةَ^(٥).

(فَتُخَمَّسُ) أي: يُخْرَجُ الإمامُ أو نائبُهُ الْخُمُسَ بعد دفعِ سَلْبٍ لقاتلٍ، وأجرةُ جمعٍ وَحِفْظٍ وَجُعَلٍ من دَلٍّ على مصلحةٍ^(٦) (ثم) يُجْعَلُ (الْخُمُسُ) خَمْسَةَ أَشْهُمٍ (سَهْمٌ) لله ورسوله ﷺ مَضْرِبُهُ (لِلْمَصَالِحِ) كلّها، كَفَيْءٍ (وسَهْمٌ لَذَوِي الْقُرْبَى) وهم بنو هاشم وبنو

(١) «الصحاح» (كلب).

(٢) جاء في هامش (س) ما نصه: «أي: أخذهم ليلاً. انتهى تقرير».

(٣) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: فيها، أي: في دار الحرب. انتهى تقرير المؤلف».

(٤) «الزاهر» ص ٣٨١.

(٥) أخرجه الشافعي في «الأم» ٣١٢/٧، وعبد الرزاق (٩٦٨٩)، وسعيد بن منصور (٢٧٩١)، وابن أبي شيبة ٤١١/١٢-٤١٢. قال الحافظ في «التلخيص الحبير» ١٠٨/٣: وإسناده صحيح.

(٦) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: جمع، أي: ضم بعض الغنيمة إلى بعض. وجعل: بضم الجيم، أي: أجرة. انتهى تقرير المؤلف».

وسهمٌ لليتامى، وسهمٌ للمساكين، وسهمٌ لأبناء السبيل، ثم يقسم باقي الغنيمة بين الجيش وسراياه بعد النفل، للرجال سهم، وللفرس ثلاثة. والغال يُحرق رحله، إلا السلاح، والمصحف، وما فيه روح.

المطلب حيث كانوا، غنيهم وفقيرهم.

(وسهم لـ) فقراء (اليتامى) وهم من لا أب له ^(١) ولم يبلغ ^(٢).

(وسهم للمساكين، وسهم لأبناء السبيل) يعث من بجميع البلاد حسب الطاقة.

(ثم يقسم باقي الغنيمة) وهو أربعة أحماسها (بين الجيش وسراياه ^(٣)) التي بيعت لدار الحرب (بعد) إعطاء (النفل) أي: الزيادة ^(٤) لمن فعل ما فيه مصلحة للمسلمين، وبعد رضى لنحو قن ^(٥) ومميز على ما يراه (للرجال ^(٦)) ولو كافراً (سهم، وللفرس ثلاثة) سهم له، وسهمان لفرسه إن كان عربياً؛ لأنه ^(٧) «أنهم يوم خيبر للفرس ثلاثة أنهم، سهمان لفرسه وسهم له» متفق عليه عن ابن عمر ^(٨). وللفرس على فرس غير عربي سهمان فقط. ولا يسهم لأكثر من فرسين مع رجل، ولا لغيرها من بهائم؛ لعدم ورويه عنه ^(٩).

(والغال): وهو من كتم شيئاً مما غنمه لا يخرم سهمه، بل (يحرق) وجوباً (رحله) كله، ما لم يخرج عن ملكه (إلا السلاح، والمصحف، وما فيه روح) وآلته كسرج، ولجام، وجل، ورحل، وعلفه، ونفقته، وكتب علم، وثيابه التي عليه، وما لا تأكله النار، كحديد، فله ^(١٠).

(١-١) ليست في الأصل (وس).

(٢) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: وسراياه. جمع سرية: جماعة من الجيش. انتهى تقرير المؤلف».

(٣) «المطلع» ص ٢١٤.

(٤) الرضى: العطية القليلة. والقن: العبد المملوك هو وأبواه. «المطلع» ص ٢١٦ و ٣١١.

(٥) في (م): «للرجل».

(٦) البخاري (٤٢٢٨)، ومسلم (١٧٦٢)، وهو عند أحمد (٤٤٤٨).

(٧) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: فله. أي: للغال ما ذكر من المستثنيات. انتهى تقرير المؤلف».

المسألة ويخير إمام في أرض بين قسم ووقف مع ضرب خراج يؤخذ كل عام ممن هي بيده باجتهاده، ويجري فيها الميراث.

الهداية (ويخير إمام في أرض) فتحوها بالسيف (بين قسم) ها بين الغانمين (ووقف) ها على المسلمين بلفظ من الفاظ الوقف (مع ضرب خراج) عليها، إذا وقفها (يؤخذ كل عام ممن هي) أي: الأرض (بيده) من مسلم وذمي، يكون أجره لها، كما فعل عمر رضي الله عنه فيما فتح من أرض الشام والعراق ومصر^(١)، وكذا أرض جلولاء عنها خوفاً منّا، أو صالحناهم على أنها لنا، ونقرأها معهم بالخراج، بخلاف ما صولحوا على أنها لهم ولنا الخراج عنها، فكجزية يسقط بإسلامهم.

وتقدير الخراج (باجتهاده) أي: الإمام (ويجري فيها) أي: في الأرض الخراجية (الميراث) فتنتقل إلى وارث من كانت بيده على الوجه الذي كانت عليه، وإن أثر بها أحداً، قام مقامه، كمستأجرة، ولا خراج على مزارع مكة والحرم.

(١) أخرج أبو عبيد في «الأموال» (١٤٧)، والبيهقي ١٣٩/٩، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ١٩٧/٢ عن الماجشون أنه أصاب الناس فتح بالشام... فقال له بلال: أقسمها بيننا وخذ خمسها، فقال عمر: لا، هذا عين المال، ولكنني أحبسه فيما يجري عليهم وعلى المسلمين. قال البيهقي: والحديث مرسل. وأخرج أبو عبيد أيضاً في «الأموال» (١٥٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ١٩٤/٢ عن عبد الله بن أبي قيس، أو عبد الله بن قيس الهمداني - شك أبو عبيد - قال: قدم عمر الجابية، فأراد قسم الأرض بين المسلمين، فقال له معاذ: والله إذن ليكون ما تكره... فانظر أمراً يسع أولهم وآخرهم.

وأخرج يحيى بن آدم في «الخراج» (٤٩)، وأبو عبيد في «الأموال» (١٥٠)، والبيهقي ١٣٤/٩ عن يزيد ابن أبي حبيب قال: كتب عمر إلى سعد حين افتتح العراق: أما بعد، فقد بلغني كتابك تذكر أن الناس سألوك أن تقسم بينهم مغانمهم وما أفاء الله عليهم، فإذا أتاك كتابي هذا فانظر ما أجلب الناس به إلى العسكر من كراع أو مال فاقسمه بين من حضر من المسلمين، واترك الأرضين والأنهار لعمالها... الخبر.

وأخرج أبو عبيد في «الأموال» (١٤٩)، والبيهقي ٣١٨/٦ عن سفيان بن وهب الخولاني قال: لما افتتحت مصر بغير عهد، قام الزبير فقال: يا عمرو بن العاص أقسمها. فقال عمرو: لا أقسمها. فقال الزبير: لتقسمنها كما قسم رسول الله ﷺ خير. فقال عمرو: لا أقسمها حتى أكتب إلى أمير المؤمنين، فكتب إلى عمر، فكتب إليه عمر: أن دعها حتى يغزو منها جبل الحبله.

وَمَنْ عَجَزَ عَنْ عِمَارَةِ مَا بِيَدِهِ مِنْهَا، رَفَعَ يَدَهُ عَنْهُ، وَمَا أَخَذَ مِنْ مَالِ كَافِرٍ بِغَيْرِ قِتَالٍ كَجَزِيَّةٍ، وَخَرَجٍ وَعُشْرِ تِجَارَةٍ، وَنَصْفِهِ، وَمَا تَرَكَهُ فَرَعًا، فَفِيَّ يُصَرَّفُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ الْأَهْمُ فَاَلْأَهْمُ.

(وَمَنْ عَجَزَ عَنْ عِمَارَةِ مَا بِيَدِهِ مِنْهَا) أَي: الْخَرَاجِيَّةُ (رَفَعَ) الْإِمَامُ (يَدَهُ عَنْهُ) يَاجَارَةُ أَوْ غَيْرِهَا؛ لِأَنَّ الْأَرْضَ لِلْمُسْلِمِينَ، فَلَا تَعْطَلُ عَلَيْهِمْ.

(وَمَا أَخَذَ) بِحَقِّ (مِنْ مَالِ كَافِرٍ بِغَيْرِ قِتَالٍ) مُتَعَلِّقٌ بِـ «أَخَذَ»، (كَجَزِيَّةٍ، وَخَرَجٍ، وَعُشْرِ تِجَارَةٍ) مِنْ حَرْبِيٍّ (وَنَصْفِهِ) مِنْ ذِمِّيٍّ أَتَجَرَ إِلَيْنَا^(١) (وَمَا تَرَكَهُ فَرَعًا) أَي: خَوْفًا مَنًا، أَوْ تَخَلَّفَ عَنْ مَيْتٍ لَا وَارِثَ لَهُ (فَ) هُوَ (فَقِيءٌ) سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ رَجَعَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ (يُصَرَّفُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ) يُقَدَّمُ مِنْهَا (الْأَهْمُ فَاَلْأَهْمُ) مِنْ سَدِّ بَثْقٍ، وَتَعْزِيلِ نَهْرٍ^(٢)، وَعَمَلِ قَنْطَرَةٍ، وَرِزْقِ نَحْوِ قَضَاةٍ. وَيُقَسَّمُ فَاضِلٌ بَيْنَ أَحْرَارِ الْمُسْلِمِينَ؛ غَنِيَّتِهِمْ وَفَقِيرِهِمْ.

فصل في الأمان والهدنة

يَصْحُ أَمَانٌ مِنْ مُسْلِمٍ، عَاقِلٍ، مُخْتَارٍ، غَيْرِ سَكْرَانَ وَلَوْ قِتْنَا، أَوْ أَنْثَى، بِلَا ضَرَرٍ، مُدَّةَ عَشْرِ سِنِينَ فَأَقْلَ، مَنْجَزًا وَمَعْلَقًا، وَمِنْ إِمَامٍ لَجَمِيعِ الْمَشْرُكِينَ، وَمِنْ أَمِيرٍ لِأَهْلِ بَلَدٍ جُعِلَ بِإِذْنِهِمْ، وَمِنْ كُلِّ أَحَدٍ لِقَافِلَةٍ وَحِصْنٍ صَغِيرِينَ عُرْفًا.

وَحَرَمَ بِهِ^(٣) قَتْلَ رَوْقٍ وَأَسْرَ. وَمَنْ طَلَبَهُ لِيَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ وَيَعْرِفَ أَحْكَامَ الْإِسْلَامِ، لَزِمَ إِجَابَتَهُ، ثُمَّ يُرَدُّ إِلَى مَأْمَنِهِ.

وَالْهُدْنَةُ: عَقْدُ إِمَامٍ أَوْ نَائِبِهِ عَلَى تَرْكِ قِتَالٍ مُدَّةَ مَعْلُومَةٍ بِقَدْرِ حَاجَةٍ، وَهِيَ لَازِمَةٌ يَجُوزُ عَقْدُهَا لِمَصْلَحَةٍ حَيْثُ جَازَ تَأْخِيرُ جِهَادٍ.

(١) جَاءَ فِي هَامِشِ (س) مَا نَصَهُ: «قَوْلُهُ: أَتَجَرَ إِلَيْنَا. أَي: مِنْ بِلَادِ أَهْلِ الذِّمَّةِ، بِخِلَافِ مَنْ أَتَجَرَ مِنْ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ. انْتَهَى تَقْرِيرُهُ».

(٢) جَاءَ فِي هَامِشِ (س) مَا نَصَهُ: «قَوْلُهُ: بَثْقٌ - بِتَقْدِيمِ الْمَوْحِدَةِ عَلَى الْمُثَلَّثَةِ - خَرَقَ جِدَارَ الْبَلَدِ. وَتَعْزِيلِ النَّهْرِ: نَزَحَ مَا فِيهِ مِنَ الْعَفْشِ. انْتَهَى تَقْرِيرُ الْمُؤَلَّفِ. قَالَ الزَّيْدِيُّ فِي «تَاجِ الْعُرُوسِ» (عَفْشٌ): يَقُولُونَ: هُوَ مِنَ الْعَفْشِ النَّفْسِ، لِرُذَالِ الْمَتَاعِ».

(٣) جَاءَ فِي هَامِشِ (س) مَا نَصَهُ: «قَوْلُهُ: بِهِ، أَي: بِالْأَمَانِ. انْتَهَى».

يَعْقُدُهَا الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ لِأَهْلِ الْكِتَابَيْنِ وَالْمَجُوسِ، إِذَا بَذَلُوا الْجِزْيَةَ وَالتَّزَمُوا أَحْكَامَنَا، وَلَا جِزْيَةَ عَلَى صَبِيٍّ، وَلَا امْرَأَةٍ، وَلَا عَبْدٍ، وَلَا مَنْ يَعْجِزُ عَنْهَا. وَمَنْ صَارَ أَهْلًا لَهَا، أَخِذْتُ مِنْهُ، وَتَوَخَّذَ آخَرُ الْحَوْلِ،

الذِّمَّةُ: الْعَهْدُ وَالضَّمَانُ وَالْأَمَانُ^(١). وَمَعْنَى عَقْدِهَا: إِقْرَارُ بَعْضِ كَفَّارٍ عَلَى كُفْرِهِمْ بِشَرْطِ بَذْلِ الْجِزْيَةِ، وَالتَّزَامِ أَحْكَامِ الْمِلَّةِ. وَالْأَصْلُ فِيهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حَقٌّ يُقْطَوُا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩].

وَأِنَّمَا (يَعْقُدُهَا الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ) لِأَنَّهُ عَقْدٌ مُؤَيَّدٌ، فَلَا يُفْتَتَنُ^(٢) عَلَى الْإِمَامِ فِيهِ (لِأَهْلِ الْكِتَابَيْنِ) الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَمَنْ تَبِعَهُمْ^(٣) (وَالْمَجُوسِ) لِأَنَّهُ يُرَوَى أَنَّهُ كَانَ لَهُمْ كِتَابٌ فَرُفِعَ، فَلَهُمْ بِذَلِكَ شَبَهَةٌ، وَلِأَنَّهُ ﷺ «أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ^(٤) (إِذَا بَذَلُوا الْجِزْيَةَ) وَهِيَ: مَالٌ يُؤْخَذُ مِنْهُمْ عَلَى وَجْهِ الصَّغَارِ^(٥) كُلِّ عَامٍ بَدَلًا عَنْ قَتْلِهِمْ، وَإِقَامَتِهِمْ بَدَارِنَا (وَالْتَّزَمُوا أَحْكَامَنَا) الْآتِي بَيَانُهَا فِي أَحْكَامِ الذِّمَّةِ (وَلَا جِزْيَةَ) وَاجِبَةً (عَلَى صَبِيٍّ، وَلَا امْرَأَةٍ) وَمَجْنُونٍ، وَزَمِينٍ، وَأَعْمَى، وَشَيْخٍ فَانٍ، وَخَنَثِي مُشْكَلٍ (وَلَا عَبْدٍ، وَلَا) عَلَى (مَنْ) أَي: فَقِيرٍ (يَعْجِزُ عَنْهَا).

(وَمَنْ صَارَ أَهْلًا لَهَا) أَي: لِلْجِزْيَةِ، كَمَا لَوْ بَلَغَ صَغِيرٌ، أَوْ عَتَقَ رَقِيقٌ، أَوْ^(٦) اسْتَغْنَى فَقِيرٌ (أَخِذْتُ مِنْهُ) وَجُوبًا (وَتَوَخَّذَ) الْجِزْيَةُ مِمَّنْ صَارَ أَهْلًا فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ (آخَرَ الْحَوْلِ) بِالْحِسَابِ، فَمَنْ صَارَ أَهْلًا قَبْلَ الْحَوْلِ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ، أَخِذْتُ مِنْهُ رِبْعَهَا وَهَكَذَا.

(١) «المطلع» ص ٢٢١.

(٢) قَالَ فِي «الصَّحَاحِ» (فُوتَ): وَفُلَانٌ لَا يَفْتَتَنُ عَلَيْهِ، أَي: لَا يُعْمَلُ شَيْءٌ دُونِ أَمْرِهِ.

(٣) جَاءَ فِي هَامِشِ (س) مَا نَصَّهُ: «قَوْلُهُ: وَمَنْ تَبِعَهُمْ. أَي: كَالصَّابِيِّينَ. انْتَهَى تَقْرِيرُ الْمُؤَلِّفِ».

(٤) «صَحِيحُ» الْبُخَارِيِّ (٣١٥٧)، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (١٦٥٧).

(٥) «المطلع» ص ٢١٨.

(٦) فِي (ح) وَ(س): «و»، وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ.

وإن بذلوا ما عليهم، وجب قبوله، وحرّم قتالهم، ويُمْتَهَنون عند أخذها، ويُطال قيامهم، وتجرّ أيديهم.

فصل

وعلى الإمام أخذهم بحكم الإسلام في نفس، ومال، وعرض، وإقامة حدّ فيما يحرّمونه، ويلزمهم التمييز عتاً،

وهكذا (وإن بذلوا ما عليهم) من الجزية (وجب قبوله) منهم.
 (وحرّم) علينا (قتالهم) وأخذ مالهم، ووجب دفع من قصدهم بأذى ما لم يكونوا بدار حرب. ومن أسلم بعد الحول، سقطت عنه.

(ويُمْتَهَنون عند أخذها) أي: الجزية (ويُطال قيامهم، وتجرّ أيديهم) وجوباً؛ لقوله تعالى: ﴿وَهُمْ صَغُورٌ﴾ [التوبة: ٢٩] ولا يقبل إرسالها^(١).

فصل في أحكام الذمة

(و) يجب (على الإمام أخذهم) أي: أهل الذمة (بحكم الإسلام في) ضمان (نفس، ومال، وعرض، وإقامة حدّ) عليهم (فيما يحرّمونه) أي: يعتقدون تحريمه كالزنى، لا ما يعتقدون حله كالخمر؛ لما روي عن ابن عمر «أن النبي ﷺ أتى يهوديين قد فجرا بعد إحصانهما، فرجمهما»^(٢).

(ويلزمهم التمييز عتاً) معاشر المسلمين؛ فيتميّنون بالقبور بآلأ يدفنوا في مقابرنا، والخلّى^(٣) بحذف مقدّم رؤوسهم^(٤) لا كعادة الأشراف، ونحو شدّ زنار، ولدخول حمامنا جُلُجُل^(٥)، ونحو خاتم رصاص برقابهم.

(١) في الأصل: «إرسالهما».

(٢) أخرجه البخاري (١٣٢٩)، ومسلم (١٦٩٩)، وهو عند أحمد (٤٦٦٦).

(٣) جمع حلية، وحلية الرجل: صفته. «مختار الصحاح» (حلي).

(٤) قال في «شرح منتهى الإرادات» ١٠١/٣: أي: بأن يجرّوا نواصيهم.

(٥) الجُلُجُل: الجرس الصغير. «القاموس المحيط» (جلل).

العمدة وَيَرْكَبُونَ غَيْرَ خَيْلٍ بِكَافٍ، وَلَا يَجُوزُ تَصْدِيرُهُمْ، وَلَا الْقِيَامُ لَهُمْ، وَلَا
بِدَاءُ تَهُمٍ بِالسَّلَامِ وَنَحْوِهِ. وَيُمنَعُونَ مِنْ إِحْدَاثِ كَنِيسَةٍ وَنَحْوِهَا، وَبِنَاءِ مَا
انْهَدَمَ مِنْهَا، وَمَنْ تَعْلِيَةً بِنَاءً فَقَطْ عَلَى مُسْلِمٍ،

الهداية (وَيَرْكَبُونَ غَيْرَ خَيْلٍ) كَحْمِيرٍ (بِكَافٍ) أَي: بَرْدَعَةٍ لَا بِسَرَجٍ^(١)؛ لَمَا رَوَى الْخَلَّالُ
أَنَّ عُمَرَ أَمَرَ بِجَزْءِ نَوَاصِي أَهْلِ الذِّمَّةِ، وَأَنْ يَشْدُوا الْمَنَاطِقَ، وَأَنْ يَرْكَبُوا الْأَكْفَ
بِالْعَرَضِ^(٢).

(وَلَا يَجُوزُ تَصْدِيرُهُمْ) فِي مَجْلِسٍ (وَلَا الْقِيَامُ، وَلَا بِدَاءُ تَهُمٍ بِالسَّلَامِ وَنَحْوِهِ) مِثْلُ:
كَيْفَ أَصْبَحْتَ، أَوْ: أَمْسَيْتَ، أَوْ: حَالُكَ. وَتَهَنَّتُهُمْ، وَتَعَزَّيْتَهُمْ، وَشُهُودَ أَعْيَادِهِمْ.
(وَيُمنَعُونَ مِنْ إِحْدَاثِ كَنِيسَةٍ وَنَحْوِهَا) كَنِيسَةٌ وَمَجْتَمِعٌ لَصَلَاةٍ (و) مِنْ (بِنَاءِ مَا انْهَدَمَ
مِنْهَا) وَلَوْ ظَلَمًا؛ لَمَا رَوَى كَثِيرٌ بَنُ مَرَّةٍ^(٣) قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُبْنَى الْكَنِيسَةُ فِي الْإِسْلَامِ، وَلَا يُجَدَّدُ مَا خَرِبَ مِنْهَا»^(٤).
(و) يُمنَعُونَ أَيْضًا (مَنْ تَعْلِيَةً بِنَاءً فَقَطْ عَلَى مُسْلِمٍ) وَلَوْ رَضِيَ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «الْإِسْلَامُ

(١) «الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ» (أَكْفَ)، وَالْبَرْدَعَةُ فِي عَرَفِ زَمَانِنَا، هِيَ لِلْحِمَارِ مَا يَرْكَبُ عَلَيْهِ، بِمَنْزِلَةِ السَّرَجِ
لِلْفَرَسِ. «الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ» (بَرْدَعَةُ).

(٢) «أَحْكَامُ أَهْلِ الْمَلَلِ» (٩٩٢) عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَلَيْسَ عَنْ عُمَرَ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا (٩٩٣) عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ
الْعَزِيزِ بِنَحْوِهِ. وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ٢٠٢/٩، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِهِ» ١٧٧/٢ عَنْ عُمَرَ بِنَحْوِهِ مَطْوَلًا،
وَفِي إِسْنَادِهِ: يَحْيَى بْنُ عَقَبَةَ، قَالَ الْذَّهَبِيُّ فِي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ» ٣٩٧/٤: قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: يَفْتَعِلُ الْحَدِيثَ.
وَقَالَ أَبُو زَكَرِيَّا بْنُ مَعِينٍ: لَيْسَ بِشَيْءٍ. وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ. وَقَالَ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ: لَيْسَ بِثِقَةٍ،
وَرَوَى ابْنُ مُحَرَّزٍ، عَنْ ابْنِ مَعِينٍ: كَذَّابٌ خَبِيثٌ عَدُوُّ اللَّهِ.

(٣) هُوَ: أَبُو شَجَرَةَ كَثِيرٌ بَنُ مَرَّةٍ الْحَضْرَمِيُّ، الرَّهَوِيُّ، الشَّامِيُّ، الْحَمَصِيُّ، الْأَعْرَجُ، أُرْسِلَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ،
وَحَدَّثَ عَنْ مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَتَمِيمِ الدَّارِيِّ وَغَيْرِهِمْ، بَقِيَ إِلَى خِلَافَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ،
مَاتَ مَعَ أَبِي أَمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ أَوْ قَبْلَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ. «سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» ٤٦/٤-٤٧.

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» ١١٩٩/٣، وَأَبُو الشَّيْخِ فِي «طَبَقَاتِ الْمُحَدِّثِينَ بِأَصْبَهَانَ» ٣٨/٣ (٣٥٥).
وَضَعَّفَهُ الزَّيْلَعِيُّ فِي «نَصَبِ الرَّايَةِ» ٤٥٤/٣، وَالْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الدَّرَايَةِ» ١٣٥/٢.

ومن إظهارِ خمرٍ، وخنزيرٍ، وناقوسٍ، وجهرٍ بكتابهم.

وإن تهوّد نصرانيّ أو عكسه، لم يُقبل منه إلّا الإسلام أو دينه. ومن أبى منهم بذلّ الجزية^(١)، أو التزام حُكْمنا، أو تعدّى على مسلم بقتل، أو زنى، أو فتنه^(٢) عن دينه، أو قطع طريقاً، أو آوى جاسوساً، أو ذكر الله..

يعلو ولا يُعلَى عليه^(٣). وسواءً لاصقه، أولاً، إذا كان يُعدّ جاراً له^(٤)، فإن عليّ، وجب نقضه. وفُهم من قوله: «فقط» أنّه لا يُمنع من مساواته لبناء المسلم.

(و) يمتنعون أيضاً (من إظهارِ خمرٍ، وخنزيرٍ) فإن فعلوا، أتلّفناهما (و) من ضربِ (ناقوسٍ، وجهرٍ بكتابهم) ورفعِ صوتٍ على ميت، ومن قراءةِ قرآن، وإظهارِ أكلٍ وشربٍ برمضان، ومن دخولٍ مسجدٍ ولو بإذن مسلم. وإن تحاكموا إلينا، فلنا الحكمُ والتركُّ.

(وإن تهوّد نصرانيّ أو عكسه) بأن تنصّر يهوديّ (لم يُقبل منه إلّا الإسلام أو دينه) الأوّل؛ لأنّه انتقل إلى دينٍ باطلٍ أقرّ ببطلاّنه، أشبه المرتدّ.

(ومن أبى منهم) أي: من أهل الذّمة (بذلّ الجزية) أو الصّغار (أو) أبى (التزام حُكْمنا، أو تعدّى على مسلم بقتل، أو تعدّى بـ (زناً) بمسلمةٍ - ومثله لواط - (أو فتنه) أي: فتن الذّميّ مسلماً (عن دينه، أو قطع طريقاً، أو آوى جاسوساً، أو ذكر الله

(١) في المطبوع: «جزية»، والمثبت موافق لما في «هداية الراغب».

(٢) في المطبوع: «فتنة»، والمثبت موافق لما في «هداية الراغب».

(٣) ذكره البخاري تعليقاً عن ابن عباس موقوفاً قبل حديث (١٣٥٤)، وأخرجه الدارقطني (٣٦٢٠)، والبيهقي ٢٠٥/٦ من حديث عائذ بن عمرو المزني رحمه الله مرفوعاً. قال ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» ٣٦٢/٢: رواه الدارقطني بإسناد واهٍ. وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥٩٩٦) من حديث عمر رحمه الله مطولاً بلفظ: «الحمد لله الذي هدانا لهذا الدين الذي يعلو ولا يُعلَى عليه» قال الذهبي كما في «خلاصة البدر المنير» ٣٦٢/٢: حديث باطل. اهـ. وذكره ابن حجر في «التلخيص الحبير» ١٢٦/٤ وقال: إسناده ضعيف جداً.

(٤) ليست في (م).

أو كتابه أو رسوله بسوء، انتقض عهده وخذه. وإذا أسلم، أو مات، أو
عدم أحد أبوي غير بالغ منهم بدارنا، حُكِمَ بإسلامه، كالمسيبي دون أبويه.

أو كتابه أو رسوله بسوء، انتقض عهده) لأن هذا ضررٌ يعمُ المسلمين، وحلُّ دمه وماله
(وخذه) أي: دون عهد أولاده ونسائه، فلا ينتقض.

(وإذا أسلم) أحد أبوي غير بالغ (أو مات) أحد أبوي غير^(١) بالغ، حُكِمَ بإسلامه
(أو عدم أحد أبوي غير بالغ منهم) أي: من أهل الذمة، وكانوا (بدارنا) كأن زنت
كافرة ولو بكافر، فأتت بولد بدارنا (حُكِمَ بإسلامه) لحديث: «كلُّ مولود يولد على
الفطرة، فأبواه يهودانه، أو يُنصرّانه، أو يُمجسانه» رواه مسلم^(٢). وقوله: «على
الفطرة» أي: على الإسلام. وقيل: بل المعنى أنه يكون متهيئاً وقابلاً للإسلام، وقد
انقطعت تبعيته لأبويه بانقطاعه عنهما أو عن أحدهما (ك) ما يُحكم بإسلام (المسيبي)
غير البالغ (دون أبويه) بأن سبي مفرداً أو مع أحدهما؛ لانقطاع التبعية كما تقدّم،
ولإخراجه من دارهما إلى دار الإسلام. وفهم منه أن المسيبي معهما على دينهما؛
للخير، وكغير بالغ من بلغ مجنوناً.

(١) ليست في (م).

(٢) في «صحيحه» (٢٦٥٨)، وهو عند البخاري (١٣٥٨)، وأحمد (٧١٨١) من حديث أبي هريرة ؓ.

كتاب البيع

ينعقد بإيجاب وقبول، ولا يضر تراخيه عنه بالمجلس، ما لم يتشاغلاً بما يقطعه، وبمعاطاة، كأعطني بهذا كذا. فيعطيه ما يرضيه.

كتاب البيع

هو جائز بالإجماع؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وهو لغة: أخذ شيء وإعطاء شيء. قاله ابن هبيرة^(١). مأخوذ من الباع؛ لأن كلاً من المتبايعين يمدُّ باعه للأخذ والإعطاء.

وشرعاً: مبادلة عين مائية أو منفعة مباحة بمثل أحدهما، أو بمال في الذمة للملك على التأييد غير رباً وقرض^(٢).

(و) ينعقد البيع (بإيجاب) أي: لفظ صادر من البائع، كقوله: بعته، أو: ملكته بكذا (وقبول) أي: لفظ صادر من المشتري، كقوله: ابتعت، أو: قبلت ونحوه.

(ولا يضر تراخيه) أي: القبول (عنه) أي: عن الإيجاب ما دام (بالمجلس) الذي وقع به العقد؛ لأن حالة المجلس كحالة العقد (ما لم يتشاغلاً بما يقطعه) عرفاً، فإن تشاغلاً كذلك، أو انقضى المجلس قبل القبول، بطل الإيجاب؛ للإعراض عن البيع.

(و) ينعقد البيع أيضاً (بمعاطاة، ك) قول مشتري: (أعطني بهذا) الدرهم (كذا) أي: خبزاً أو غيره (فيعطيه ما يرضيه) أو يقول البائع: خذ هذا بدرهم. فيأخذه المشتري، أو وضع ثمنه عادة وأخذه عقبه^(٣)؛ فتقوم المعاطاة مقام الإيجاب والقبول؛ للدلالة على الرضا، لعدم التعبد به، وكذا هبة وهديّة وصدقة.

(١) هو: أبو المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة، الوزير الكامل، الشيباني الدورى العراقي الحنبلي، صاحب التصانيف، قال ابن الجوزي: كان يجتهد في اتباع الصواب، له كتاب «الإفصاح عن معاني الصحاح»، وكتاب «العبادات» على مذهب أحمد، واختصر كتاب «إصلاح المنطق» لابن السكيت، وله أرجوزة في المقصور والممدود، (ت ٥٦٠ هـ). «سير أعلام النبلاء» ٤٢٦/٢٠-٤٣٢، و«ذيل طبقات الحنابلة» ٢٨٩-٢٥١/١.

(٢) «المطلع» ص ٢٢٧.

(٣) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: عادة، و: عقبه. قيدان، فلزم تجر العادة بذلك أو يأخذه عقبه، لم تصح المعاطاة. انتهى تقرير المؤلف».

وشروطه: الرضا، إلا من مكره بحق.

وكون عاقد جائز التصرف، فلا يصح من صغير وسفيه بغير إذن وليه.
وكون مبيع مباحاً نفعه بلا حاجة، كبغل، وحمار، ودود قرز، وبزره،
وفيل، وسباع بهائم، وطير تصلح لصيد،
.....

(وشروطه) أي^(١): البيع سبعة:

أحدها: (الرضا) من المتعاقدين؛ لقوله ﷺ: «إنما البيع عن تراض» رواه ابن
جبان^(٢). فلا يصح مع الإكراه لأحدهما^(٣) (إلا من مكره بحق) فيصح، كمن يكرهه
الحاكم على بيع ماله لوفاء دينه، وإن أكرهه على وزن^(٤) مال، فباع ملكه لذلك، كره
الشراء منه وصح.

(و) الشرط الثاني: (كون عاقد) وهو البائع والمشتري (جائز التصرف) أي:
حرّاً، مكلفاً، رشيداً (فلا يصح) بيع ولا شراء (من صغير، وسفيه بغير إذن وليه) أي:
ولي كل منهما، فإن أذن، صح، وحرّم إذن بلا مصلحة، وينفذ تصرفهما في يسير بلا
إذن. وتصرف عبد بإذن سيده.

(و) الشرط الثالث: (كون مبيع) أي: معقود عليه أو على منفعتيه، ثمناً كان أو
مُثَمَّنًا (مباحاً نفعه بلا حاجة، كبغل، وحمار) لانتفاع الناس بهما وتبايعهما في كل
عصر من غير نكير (و) ك (دود قرز، وبزره)^(٥) لأنه طاهر مُنتَفَع به (و) ك (فيل) لأنه
يباح نفعه واقتناؤه، أشبه البغل (و) ك (سباع بهائم) تصلح لصيد، كفهود (و) سباع
(طير تصلح لصيد) كبازر وصقر.

(١) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: أي، ما ذكر من الإيجاب والقبول. انتهى تقرير المؤلف».

(٢) في «الإحسان» ١/ ٣٤٠ (٤٩٦٧)، وهو عند ابن ماجه (٢١٨٥) من حديث أبي سعيد الخدري ر.ه. قال
البوصيري في «مصابيح الزجاجة» ١٠/ ٢: هذا إستاذ صحيح رجاله ثقات.

(٣) جاء في هامش (س) ما نصه: «وعدم الصحة مع الإكراه لهما أولوي. انتهى تقرير».

(٤) جاء في هامش (س) ما نصه: «أي: إعطائه. انتهى».

(٥) البزر: بيض دود القرز، سمي بذلك؛ تشبيهاً له ببزر البقل، لأنه ينبت كالبقل. «المصباح المنير» (بزر).

العمدة لا كلب، وحشرات وميتة، وسرجين ودهن نجسين، ويجوز استصباح
بمتنجس في غير مسجد. وحرم بيع مصحف، ولا يصح لكافر.

الهداية و(لا) يصح بيع ما يختص نفعه بحال دون حال كجلد ميتة؛ فإنه إنما يُباح في
يابس، و(كلب) فإنه إنما يقتنى لصيد، أو حرث، أو ماشية. قال ابن مسعود: «نهى
النبي ﷺ عن ثمن الكلب» متفق عليه^(١) (و) لا بيع ما لا نفع فيه، ك(حشرات) إلا
علقاً لمص دم، وديداناً لصيد سمك، وما يُصاد عليه، كبومة شباشاً^(٢). (و) لا بيع
(ميتة) ولو طاهرة، كميتة آدمي؛ لعدم النفع بها، إلا سمكاً وجراداً (و) لا بيع
(سرجين)^(٣) ودهن نجسين) كروث حمير، وشحم ميتة، وكذا دهن متنجس؛ لأنه لا
يطهر بغسل.

وعلم منه: صحة بيع سرجين طاهر، كروث حمام (ويجوز استصباح ب) دهن
(متنجس في غير مسجد) على وجه لا تتعدى نجاسته، كالانتفاع بجلد ميتة مدبوغ في
يابس.

(وحرم بيع مصحف) مطلقاً^(٤)؛ لما فيه من ابتذاله وترك تعظيمه، ويصح بيعه
لمسلم^(٥) (ولا يصح) بيعه (لكافر) لأنه ممنوع من استدامة الملك عليه، فتملكه أولى.
ولا شراؤه استفاداً.

(١) البخاري (٢٢٣٧)، ومسلم (١٥٦٧)، وهو عند أحمد (١٧٠٧٠) من حديث أبي مسعود الأنصاري،
ولم نقف عليه في الصحيحين من حديث ابن مسعود. وأخرجه البخاري (٢٠٨٦)، وهو عند أحمد
(١٨٧٥٦) من حديث أبي جحيفة.

وأخرجه مسلم (١٥٦٩)، وهو عند أحمد (١٤٤١١) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٢) قال البهوتي في «كشف القناع» ٣/ ١٥٢: وهو طائر تُخاط عيناه ويربط ليتزل عليه الطير فيصاد.

(٣) السرجين والسرجين: ما تدمل به الأرض، قال الجوهري: السرجين؛ بالكسر، معرب؛ لأنه ليس في
الكلام تعليل بالفتح، ويقال: مرقين. «اللسان» (سرجن).

(٤) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: مطلقاً. أي: سواء من كافر أو مسلم. انتهى تقرير».

(٥) قال البهوتي في «كشف القناع» ٣/ ١٥٥: قال في «التنقيح»: ولا يصح لكافر، وتبعه في «المتنهي»،
ومقتضاه صحته للمسلم مع الحرمة.

وكون عاقِد مالِكاً أو مأذوناً، فلا يصحُّ من فُضُولِيٍّ، إلّا إذا اشترى في ذمّته لمن لم يُسمّه في العقد، فيصحُّ له بالإجازة، وإلّا، لزم المشتري. ولا يُباع غيرُ المساكنِ ممّا فُتِحَ عَنوةً، كأرضٍ مِضرَ والشّامِ، بل تُؤجَرُ، ولا رِباعٌ مَكَّةَ ولا تُؤجَرُ،

(و) الشرطُ الرابعُ: (كونُ عاقِد مالِكاً) للمعقودِ عليه (أو مأذوناً) له في العقدِ، كوكيلٍ ووليٍّ؛ لقوله ﷺ لحكيم بنِ حزام: «لا تَبِعْ ما ليس عندَكَ» رواه ابنُ ماجه والترمذيُّ وصَحَّحه^(١).

وخصَّ منه المأذونُ؛ لقيامه مقامَ المالكِ (فلا يصحُّ) بيعٌ ولا شراءٌ (من فُضُولِيٍّ) ولو أُجيزَ بَعْدُ (إلّا إذا اشترى) الفضوليُّ (في ذمّته) ونوى الشراءَ (لمن) أي: لشخص (لم يسمه في العقد، فيصحُّ له) أي: لمن وقع الشراءُ له (بالإجازة) للشراءِ، سواءً نقدَ الفضوليُّ الثمنَ من مالٍ الغيرِ، أم لا، فيثبتُ ملكُ المجيزِ عليه من حينِ العقدِ (وإلّا) أي: وإن لم يُجزَّه من اشترى له (لزمَ المشتري) أخذه، كما لو لم ينوِ غيره، وليس له التصرُّفُ فيه قبلَ عرضه على من اشترى له.

(ولا يُباعُ غيرُ المساكنِ ممّا فُتِحَ عَنوةً) ولم يُقسم (كأرضٍ مِضرَ والشّامِ) ونحوها كأرضِ العراقِ؛ لأنّها موقوفةٌ أُقِرَّتْ بأيدي أهلها بالخراج، كما تقدّم (بل تُؤجَرُ) الأرضُ العنوة ونحوها^(٢)؛ لأنّها مُؤجَرَةٌ في أيدي أربابها بالخراج المضروبِ عليها في كلِّ عامٍ، وإجارةُ المؤجَرِ جائزةٌ. وعُلم منه صِحّةُ بيعِ المساكنِ.

(ولا) تَباعُ (رِباعٌ مَكَّةَ) والحَرَمِ وهي: المنازل (ولا تُؤجَرُ) الرِّباعُ؛ لحديثِ عمرو ابنِ شعيب، عن أبيه، عن جدّه قال: قال رسولُ الله ﷺ في مَكَّةَ: «لا تُباعَ رِباعُها ولا

(١) ابن ماجه (٢١٨٧)، والترمذي (١٢٣٢)، (١٢٣٣)، (١٢٣٥)، وهو عند أبي داود (٣٥٠٣)، والنسائي في «المجتبى» ٢٨٩/٧، وأحمد (١٥٣١١).

(٢) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: ونحوها. كالأرض التي صولح أهلها على أنها لنا. انتهى. تقرير المؤلف».

تَكَرَّى بيوئُها» رواه الأثرم^(٢).

(ولا) يُبَاعُ (نَقْعُ بئرٍ)^(٣) وماء عيون؛ لحديث: «المسلمون شركاء في ثلاثٍ، في الماءِ والكَلَأِ والنارِ» رواه أبو داود وابنُ ماجه^(٤).

(ولا) يُبَاعُ (كَلَأٌ ونحوه) كشوكِ (قَبْلَ حَوْزِهِ) لما تقدَّم، ولأنَّه إِنَّمَا يُمْلِكُ بِالْحَوْزِ (ويملكه آخِذُهُ) لأنَّه مباحٌ، لكن^(٥) لا يجوزُ دخولُ ملكٍ غيرِ المَحْوَطِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَرَبُّ الأَرْضِ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ؛ لأنَّه فِي ملكِهِ. وَحُرْمُ مَنْعِ مُسْتَأْذِنٍ بِلَا ضَرَرٍ.

(١-١) ليست في المطبوع، والمثبت موافق لما في «هداية الراغب».

(٢) لعله في «سننه» ولم تطبع، وأخرجه - أيضاً - الدارقطني (٣١٠٨)، والحاكم ٥٣/٢، والبيهقي ٣٥/٦، وفي إسناده: إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر، عن أبيه. وصححه الحاكم، وتعقبه الذهبي فقال: إسماعيل، ضَعُفُوهُ وَضَعُفَهُ - أيضاً - الدارقطني، وقال البيهقي: إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر ضعيف، وأبوه غير قوي. وأخرجه الدارقطني (٣٠١٥)، والبيهقي ٣٥/٦ عن أبي حنيفة، عن عبيد الله بن أبي زياد عن أبي نجيع، عن ابن عمرو، عن النبي ﷺ. قال الدارقطني: كذا رواه أبو حنيفة مرفوعاً، ووهم فيه أيضاً في قوله: عبيد الله بن أبي يزيد، وإنما هو ابن أبي زياد القُداح، والصحيح أنه موقوف اهـ. والموقوف أخرجه عبد الرزاق (٩٢١٤)، وأبو عبيد في «الأموال» (١٦٣)، والدارقطني (٣٠١٦) و(٣٠١٧)، والبيهقي ٣٥/٦.

(٣) نَقْعُ البئر: الماء الذي يطول مكثه. «المصباح المنير» (نقع).

(٤) «سنن» أبي داود (٣٤٧٧)، وهو عند أحمد (٢٣٠٨٢) عن أبي خدّاش، عن رجل من المهاجرين من أصحاب النبي ﷺ، و«سنن» ابن ماجه (٢٤٧٢) عن عبد الله بن خراش، عن العوام بن حوشب، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما. قال الحافظ ابن حجر في «الدراية» ٢٤٦/٢ عن طريق أبي داود: ورجاله ثقات. وَضَعُفَهُ الإِسْبِيلِي فِي «الأحكام الوسطى» ٢٩٨/٣، والحافظ ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» ٥٢١/٥. وَضَعُفَ البوصيري في «مصباح الزجاجة» ٥٥/٢ طريق ابن ماجه. وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة ﷺ: أخرجه ابن ماجه (٢٤٧٣) بلفظ: «ثلاث لا يمنعن: الماء والكَلَأ والنار» وصَحَّحَ إسناده البوصيري في «مصباح الزجاجة» ٥٥/٢. وآخر من حديث عائشة رضي الله عنها: أخرجه ابن ماجه (٢٤٧٤) بلفظ: ما الذي لا يحل منعه، قال: «الماء والملح والنار». قال البوصيري ٥٥/٢: وإسناده ضعيف.

(٥) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: لكن... إلخ صورتها: حوط حائطاً على أرض له نَبَتْ فيها الكَلَأ، وهو العشب. انتهى تقرير المؤلف».

وقُدرة على تسليمه؛ فلا يصحُّ بيعُ آبقٍ، وشارِدٍ، وطيرٍ في هواءٍ^(١)،
وسمكِ بماءٍ، ومغصوبٍ إلا لغاصبه أو قادرٍ على أخذه منه.
وكونُ مبيعٍ معلوماً برؤية^(٢) أو بوصفٍ يكفي^(٣) في سَلَمٍ،
.....

(و) الشرطُ الخامسُ: (قُدرةٌ) عاقِدٍ (على تسليمه) أي: المعقودُ عليه (فلا يصحُّ
بيعُ آبقٍ) عُلِمَ خبره، أو لا؛ لما روى أحمدُ عن أبي سعيد أن رسولَ الله ﷺ: «نهى
عن شراءِ العبدِ وهو آبقٍ»^(٣) (و) لا يبيعُ (شارِدٌ)^(٤)، (و) لا يبيعُ (طيرٍ في هواءٍ) ولو اعتادَ
الرجوعَ، إلا أن يكونَ بمُغْلَقٍ^(٥) ولو طال زمنُ أخذه (و) لا يصحُّ بيعُ (سمكِ بماءٍ)
لأنه غَرَرٌ، ما لم يكن مَرُتِباً بِمَحْوَرٍ يسهلُ أخذه منه؛ لأنه معلومٌ يمكنُ تسليمه.

(و) لا يصحُّ بيعُ (مغصوبٍ إلا لغاصبه أو قادرٍ على أخذه) أي: المغصوب (منه)
أي: من غاصبه، فيصحُّ، ثم إن عجزَ بَعْدُ، فله الفسخُ، ما لم يكن غصبه أو جحدَه
حتى يبيعه له، فلا يصحُّ، كما جزم به في «المتنهي»^(٦).

(و) الشرطُ السادسُ: (كونُ مبيعٍ معلوماً) عند المتعاقدين؛ لأن جهالة المبيعِ غَرَرٌ
منهيٌّ عنه؛ فلا بُدَّ من معرفتهما له، إمّا (برؤية) له، أو لبعضه الدالُّ عليه، مقارنةً
للعقد، أو متقدِّمةً بزمنٍ لا يتغيَّرُ فيه المبيعُ ظاهراً^(٧). ويلحقُ بذلك ما عُرفَ بلمسه، أو
شمِّه، أو ذوقه (أو بوصفٍ يكفي في سَلَمٍ) فيقومُ مقامُ الرؤية في بيعٍ ما يجوزُ السَلَمُ فيه
خاصَّةً.

(١) في المطبوع: «بهواء»، والمثبت موافق لما في «هداية الراغب».

(٢-٢) في المطبوع: «أو وصف بما يكفي»، والمثبت موافق لما في «هداية الراغب».

(٣) أحمد (١١٣٧٧)، وأخرجه أيضاً ابن ماجه (٢١٩٦)، من طريق جهضم، عن محمد بن إبراهيم، عن
محمد بن زيد، عن شهر بن حوشب، عن أبي سعيد الخدري ﷺ. قال البيهقي ٣٣٨/٥: وهذه المناهي
وإن كانت في هذا الحديث بإسناد غير قوي، فهي داخلة في بيع الغرر الذي نهى عنه في الحديث الثابت
عن رسول الله ﷺ.

(٤) كالجمل ونحوه، عُلِمَ مكانه أو لا. «شرح متنهي الإرادات» ١٣٥/٣.

(٥) جاء في هامش (س) ما نصه: «أي: بمكان مغلق عليه. انتهى تقرير المؤلف».

(٦) ٢٤٦/١.

(٧) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: ظاهراً. أي: في الغالب والعادة. انتهى تقرير المؤلف».

المعدة فلا يباع حَمْلٌ بيطنٍ، ولا لبنٌ بضرع، ولا مسكٌ في فآرتِه ونحوه، ولا نحوُ عبيدٍ من عبيده، ولا استثناءؤه إلا معيّناً، ويصحُّ بيعُ حيوانٍ دونَ رأسِه، وجلده، وأطرافِه، لا استثناء شحمِه أو حمْلِه، ويصحُّ بيعُ باقلاءٍ في قشرها، وحبٍّ مشتدٍّ في سُنْبُلِه.

الهداية ولا يصحُّ بيعُ الأنموذج^(١) بأن يُريَه صاعاً مثلاً، ويبيعه الصُّبْرَة^(٢) على أنها من جنسِه. ويصحُّ بيعُ الأعمى وشرأؤه بالوصفِ، واللَّئسِ، والشَّمِّ، والدُّوقِ فيما يعرف به كتوكيله^(٣).

وإذا عرفت أنه لا بدُّ من معرفة المبيع (فلا يُباع حَمْلٌ بيطنٍ، ولا لبنٌ بضرع) للجهالة (ولا) يباع (مسكٌ في فآرتِه) وهي: الوعاء الذي يكون فيه^(٤) (ونحوه) كنوى في تمرٍ؛ للجهالة. (ولا) يباع (نحو عبيدٍ من عبيده) كشاةٍ من غنمِه؛ للجهالة.

(ولا) يصحُّ (استثناءؤه) أي: نحو عبيدٍ من عبيده، بأن باع العبيدَ إلا واحداً منهم غيرَ معيّن، أو القطيعَ إلا شاةً مبهمَةً، فلا يصحُّ البيعُ؛ لأنَّ استثناء المجهولِ من المعلوم يضيِّره مجهولاً (إلا معيّناً) كبعثك هؤلاء العبيدَ إلا فلاناً، أو إلا هذا، فيصحُّ. (ويصحُّ بيعُ حيوانٍ) مأكولٍ (دونَ رأسِه، وجلده، وأطرافِه) فيصحُّ استثناءؤها، نصّاً و(لا) يصحُّ (استثناء شحمِه) أي: الحيوانِ (أو) (حمْلِه) لأنهما مجهولان.

(ويصحُّ بيعُ باقلاءٍ) وحمصٍ، وجوزٍ، ولوزٍ (في قشرها، و) بيعُ (حبٍّ مشتدٍّ في سُنْبُلِه) لدعاء الحاجة إلى بيعه كذلك، ولأنَّه ﷻ جعل الاشتداد غايةً للمنع^(٥)، وما بعد الغاية مخالفت لما قبلها، ويدخلُ السائرُ تبعاً.

(١) الأنموذج، بضم الهمزة: ما يدلُّ على صفة الشيء، وهو معرَّب. «المصباح المنير» (نموذج).

(٢) الصُّبْرَة: ما جمع من الطعام بلا كيل ووزن. «القاموس المحيط» (صبر).

(٣) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: كتوكيله، أي: كما يصح بيع الأعمى بما ذكر، يصح كونه وكيلاً في بيع وشراء بما ذكر. انتهى تقرير المؤلف».

(٤) «المطلع» ص ٢٣١.

(٥) كما أخرج مسلم (١٥٣٥) (٥٠)، وهو عند أحمد (٤٤٩٣) عن ابن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع النخل حتى يزهر، وعن السنبُل حتى يبيض ويأمن العامة، نهى البائع والمشتري.

وكونُ ثمن معلوماً، فإن باعه برّقمه، أو بما ينقطع به السّعر ونحوه، أو بألف ذهباً وفضّة، لم يصحّ، ويصحّ بيعُ الثوب ونحوه كلّ ذراع بدرهم، لا منه كذلك. ومن باع معلوماً ومجهولاً صفقةً، صحّ في المعلوم بقسطه، ما لم يتعذّر علمُ المجهول، فيبطلُ فيهما إن لم يبيّن ثمن كلّ، وإن باع مُشاعاً بينه وبين غيره، أو عبده.....

(و) الشرط السابع: (كونُ ثمن معلوماً) للمتعاقدين حال عقد ولو برؤية متقدّمة، أو وصف كما تقدّم في المبيع (فإن باعه برّقمه) أي: بثمانه المكتوب عليه، لم يصحّ^(١) (أو) باعه (بما ينقطع به السّعر) أي: يقف عليه، لم يصحّ (ونحوه) كما لو باعه بما يبيّ به الناس (أو) باعه (بألف ذهباً وفضّة، لم يصحّ) لأنّ قدر كلّ منهما مجهول.

(ويصحّ بيعُ الثوب ونحوه) كالخيط (كلّ ذراع^(٢)) من الثوب ونحوه (بدرهم) وإن لم يعلم عدد ذلك؛ لأنّ المبيع معلومٌ بالمشاهدة، والثنّ يُعرفُ بجهة لا تتعلّق بالمتعاقدين، وهو ذرعُ الثوب ونحوه. وكذا يصحّ بيعُ الصُّبرة والقطيع، كلّ قفيز أو شاة بدرهم. و(لا) يصحّ أن يبيّع (منه) أي: من الثوب ونحوه (كذلك) أي: كلّ ذراع، أو قفيز، أو شاة بدرهم؛ لأنّ «من» للتبعض، و«كلّ» للعدد، فيكونُ مجهولاً.

(ومن باع معلوماً ومجهولاً صفقةً) أي: عقداً واحداً، كبعثك هذا العبد وثوباً غير معيّن (صحّ) البيع (في المعلوم بقسطه) من الثمن، وبطلَ في المجهول (ما لم يتعذّر علمُ المجهول) كبعثك هذا الفرسَ وحملَ الأخرى بكذا (فيبطلُ) البيع (فيهما إن لم يبيّن ثمن كلّ) منهما؛ لأنّ المجهول لا يصحّ بيعه؛ لجهالته، والمعلوم مجهول الثمن، فإن بيّن ثمن كلّ منهما، صحّ في المعلوم بثمانه.

(وإن باع مُشاعاً بينه وبين غيره) بلا إذن، صحّ في ملكه بقسطه (أو) باع (عبده)

(١) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: المكتوب عليه، لم يصح. أي: إن لم يعرفا الرقم، فإن عرفاه، صح. انتهى تقرير المؤلف».

(٢) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: كلّ ذراع. بالنصب على الحال. انتهى تقرير المؤلف».

وَعَبْدٌ غَيْرُهُ مَثَلًا بِلَا إِذْنِهِ، أَوْ: وَحُرًّا، أَوْ: خَلًّا وَخَمْرًا، صَحَّ فِي مَلِكِهِ
بِقِسْطِهِ، وَلِمَشْتَرِ الْخِيَارِ.

فصل

وَلَا يَصَحُّ الْبَيْعُ مَمَّنْ تَلْزُمُهُ الْجُمُعَةُ بَعْدَ نَدَائِهَا الثَّانِي، إِلَّا لِحَاجَةٍ.

الهداية وَعَبْدٌ غَيْرُهُ مَثَلًا بِلَا إِذْنِهِ) أَي: بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ، صَحَّ فِي عَبْدِهِ بِقِسْطِهِ (أَوْ) بَاعَ عَبْدًا
(وَحُرًّا، أَوْ) بَاعَ (خَلًّا وَخَمْرًا، صَحَّ فِي مَلِكِهِ) وَهُوَ: الْعَبْدُ وَالْخَلُّ (بِقِسْطِهِ) أَي:
بِقَدْرِهِ مِنَ الثَّمَنِ، وَيَقْدَرُ حُرُّ عَبْدًا، وَخَمْرٌ خَلًّا (وَلِمَشْتَرٍ) لَمْ يَعْلَمْ الْحَالَ (الْخِيَارُ) بَيْنَ
إِمْسَاكِ مَا يَصْحُ بَيْعُهُ بِقِسْطِهِ مِنَ الثَّمَنِ، وَبَيْنَ رَدِّ الْبَيْعِ؛ لِتَبْعُضِ الصَّفَقَةِ عَلَيْهِ. وَطَرِيقُ
مَعْرِفَةِ الْقِسْطِ فِي هَذِهِ الصُّورِ^(١) وَنَحْوِهَا: أَنْ تَقْوَمَ كُلُّ عَيْنٍ عَلَى حَدَّتِهَا، ثُمَّ تَجْمَعَ
الْقِيَمَتَيْنِ، وَتَنْسَبَ مِنَ الْمَجْمُوعِ قِيَمَةُ كُلِّ عَيْنٍ، ثُمَّ يَقْسَمُ^(٢) الثَّمَنُ عَلَى تِلْكَ النِّسْبَةِ،
فَقِيَمًا إِذَا بَاعَ عَبْدَهُ وَعَبْدٌ غَيْرُهُ بِمِثْلِهِ، وَكَانَتْ قِيَمَةُ عَبْدِهِ ثَلَاثِينَ، وَقِيَمَةُ عَبْدٍ غَيْرِهِ
عَشْرِينَ، فَمَجْمُوعُ الْقِيَمَتَيْنِ خَمْسُونَ، قِيَمَةُ عَبْدِهِ ثَلَاثَةُ أَخْمَاسِهَا؛ فَلَهُ مِنَ الْمِثْلَةِ ثَلَاثَةُ
أَخْمَاسِهَا سِتُونَ. وَعَلَى هَذَا فَقَسْ.

فصل

(وَلَا يَصَحُّ الْبَيْعُ) وَلَوْ قَلَّ الْمَبِيعُ (مَمَّنْ تَلْزُمُهُ الْجُمُعَةُ) وَلَوْ بِغَيْرِهِ (بَعْدَ نَدَائِهَا) أَي:
بَعْدَ الشَّرُوعِ فِي أَذَانِ الْجُمُعَةِ (الثَّانِي) الَّذِي عِنْدَ الْمَنْبَرِ، وَكَذَا قَبْلَهُ لِمَنْ مَنْزِلُهُ بَعِيدٌ
بَحَيْثُ أَنَّهُ يَدْرِكُهَا. كَمَا قَالَ الْمَنْقُحُ^(٣) (إِلَّا لِحَاجَةٍ) كَمُضْطَرٍّ إِلَى طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ يُبَاعُ،
وَعُريَانٍ وَجَدَ سِتْرَةً، وَكَفَنٍ وَمَوْئِدَةً تَجْهِيْزَ لِمَيْتٍ خِيفَ فُسَادُهُ بِتَأَخُّرٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ،
فَيَصَحُّ، وَكَذَا^(٤) لَوْ تَضَاقَقَ وَقْتُ مَكْتُوبَةٍ.

(١) فِي (م): «الصُّورَةُ».

(٢) فِي (م): «تَقْسَمُ».

(٣) «الْإِنْصَافُ مَعَ الْمَنْقُوعِ وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ» ١٦٤/١١.

(٤) جَاءَ فِي هَامِشِ (س) مَا نَصَحَ: «قَوْلُهُ: وَكَذَا، تَشْبِيهِ فِي عَدَمِ الصَّحَّةِ، أَي: وَكَذَا لَا يَصَحُّ الْبَيْعُ
إِلَّخ. انْتَهَى تَقْرِيرُ الْمُؤَلِّفِ».

وَبِصْحُ النِّكَاحِ وَسَائِرُ الْعُقُودِ.

ولا يَصْحُ بَيْعُ زَيْبٍ وَنَحْوِهِ لِمَتَّخِذِهِ خَمْرًا، وَلَا سِلَاحٍ فِي فِتْنَةٍ، وَلَا عَبْدٍ مُسْلِمٍ لِكَافِرٍ إِنْ لَمْ يَغْتَقِ عَلَيْهِ، وَإِنْ أَسْلَمَ فِي يَدِهِ، أُجْبِرَ عَلَى إِزَالَةِ مِلْكِهِ، وَلَا تَكْفِي كِتَابَتُهُ، وَإِنْ جُمِعَ بَيْنَ بَيْعٍ وَغَيْرِهِ بِعَقْدٍ، صَحَّ إِلَّا الْكِتَابَةُ.

(وَبِصْحُ النِّكَاحِ وَسَائِرُ الْعُقُودِ) مِنْ إِجَارَةٍ، وَصَلَحٍ، وَقَرْضٍ، وَرَهْنٍ وَغَيْرِهَا بَعْدَ نَدَاءِ الْجُمُعَةِ الثَّانِي؛ لِأَنَّ النَّهْيَ إِنَّمَا هُوَ عَنِ الْبَيْعِ، وَغَيْرُهُ لَا يَسَاوِيهِ فِي التَّشَاغُلِ الْمُؤَدِّي إِلَى فَوَاتِهَا.

(وَلَا يَصْحُ بَيْعُ زَيْبٍ وَنَحْوِهِ) كَعَصِيرٍ (لِمَتَّخِذِهِ خَمْرًا) وَلَوْ ذِمِّيًّا (وَلَا) بَيْعُ (سِلَاحٍ) كَرَمِيحٍ وَسَيْفٍ (فِي فِتْنَةٍ) أَوْ لِأَهْلِ حَرْبٍ، أَوْ قُطَاعٍ طَرِيقٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعَاوُزُوا عَلَى الْإِنِّيرِ وَالْعُدُونِ﴾ [المائدة: ٢].

(وَلَا) يَصْحُ بَيْعُ (عَبْدٍ مُسْلِمٍ لِكَافِرٍ) وَلَوْ وَكِيلًا لِمُسْلِمٍ كَالنِّكَاحِ (إِنْ لَمْ يَغْتَقِ) الْعَبْدُ (عَلَيْهِ) أَي: عَلَى الْكَافِرِ، فَإِنْ كَانَ يَغْتَقِ عَلَيْهِ، كَأَبِيهِ وَابْنِهِ وَأَخِيهِ، صَحَّ شِرَاؤُهُ لَهُ. (وَإِنْ أَسْلَمَ) أَي: الْعَبْدُ (فِي يَدِهِ) أَي: الْكَافِرِ، أَوْ مَلَكَهُ بِنَحْوِ إِرْبٍ (أُجْبِرَ عَلَى إِزَالَةِ مِلْكِهِ) عَنْهُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ يَجْمَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١] (وَلَا تَكْفِي كِتَابَتُهُ) أَي: الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ بِيَدِ الْكَافِرِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَزِيلُ مَلَكَهُ عَنْهُ، وَكَذَا لَا يَكْفِي بَيْعُهُ بِخِيَارٍ.

(وَإِنْ جُمِعَ بَيْنَ بَيْعٍ وَغَيْرِهِ) كِلِجَارَةٍ (بِعَقْدٍ) أَي: صَفْقَةٍ وَاحِدَةٍ، كَمَا لَوْ بَاعَهُ عَبْدُهُ وَآجَرَهُ دَارَهُ^(١) بِعَوْضٍ وَاحِدٍ (صَحَّ) الْبَيْعُ وَمَا جُمِعَ إِلَيْهِ (إِلَّا الْكِتَابَةُ) إِذَا جُمِعَتْهَا مَعَ الْبَيْعِ، بَأَنَ كَاتَبَ عَبْدَهُ، وَبَاعَهُ دَارَهُ بِمَنْعَةٍ، كُلُّ شَهْرٍ عَشْرَةٌ مَثَلًا، فَيَبْطُلُ الْبَيْعُ؛ لِأَنَّهُ بَاعَ مَا لَهُ لِمَالِهِ، وَتَصَحُّ الْكِتَابَةُ بِقَسْطِهَا؛ لِعَدَمِ الْمَانِعِ.

(١) لَيْسَتْ فِي (م).

ويحرم بيع على بيع مسلم، وشراء على شرائه، وسؤم على سؤمه بعد صريح الرضا.

ومن باع ربوياً، لم يجز أن يعتاض عن ثمنه قبل قبضه ما لا يُباع به نسيئة، وكذا شراؤه ما باعه بدون ثمنه قبل قبضه.....

الهداية (ويحرم بيع على بيع مسلم) لحديث: «لا يبيع بعضكم على بيع بعض»^(١) كقوله لمشتري شيئاً بعشرة: أعطيك مثله بتسعة (و) يحرم (شراء على شرائه) أي: المسلم؛ كقوله لبائع شيئاً بتسعة: عندي فيه عشرة. فيحرمان؛ لما فيهما من الإضرار، ولا يصحان؛ للنهي حيث وقعا زمن خيار مجلس أو شرط.

(و) يحرم (سؤم على سؤمه) أي: المسلم (بعد صريح الرضا) من بائع، ويصح الشراء؛ لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «لا يسؤم الرجل على سؤم أخيه» رواه مسلم^(٢). فإن لم يصرخ بالرضا، لم يحرم.

(ومن باع ربوياً) أي: مكيلاً أو موزوناً (لم يجز أن يعتاض) بائع (عن ثمنه) أي: الربوي (قبل قبضه) أي: الثمن (ما) أي: شيئاً (لا يُباع به) أي: بالربوي (نسيئة) كأن باع قفيزاً من بُر بدرهم، ثم اشترى بالدرهم منه بُراً كيلاً أو جزافاً، فيحرم ولا يصح الاعتياض؛ حسماً^(٣) لمادة ربا النسيئة.

وإن اشترى بائع من مشتري طعاماً بدراهم سلمها إليه، ثم أخذها منه وفاء، أو لم يسلمها إليه لكن تقاضاً، جاز (وكذا) يحرم ولا يصح (شراؤه ما باعه بدون ثمنه) الذي باعه به (قبل قبضه) أي: الثمن، كما لو باعه عبداً بمئة نسيئة أو لم تقبض^(٤)، ثم

(١) أخرجه البخاري (٢١٥٠)، ومسلم (١٥١٥) (٢١)، وهو عند أحمد (٨٧٢٢) من حديث أبي هريرة. وأخرجه البخاري (٢١٣٩)، ومسلم (١٤١٢) (٧) بعد حديث (١٥١٤)، وهو عند أحمد (٤٥٣١) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) في «صحيحه» (١٤١٣) (٥٤)، وهو عند البخاري (٢٧٢٧)، وأحمد (٩٥١٨).

(٣) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: حسماً. أي: قطعاً. انتهى تقرير المؤلف».

(٤) في (س) و(م): «يقبض».

نَقْدًا وعكسه، ويصحُّ بغير جنسه، وَبَعْدَ^(١) قبضِ ثمنه، أو تغيُّر صفته، ومن غيرِ مشتريه. وإن اشتراه أبوه أو ابنه، جاز.

فصل

يصحُّ شرطُ تأجيل.....

اشترى العبدَ بائعُه من مشتريه بشمانين مثلاً (نَقْدًا) حاضراً من جنسِ الثمن الأول، وتسمَّى هذه المسألة مسألة العينة؛ لأنَّ مشتري السلعة إلى أجلٍ يأخذُ بدلها عيناً، أي: نقداً حاضراً؛ فيحرّم، ولا يصحُّ العقدُ الثاني. وكذا الأولُ حيثُ كان وسيلةً إليه؛ لأنَّ ذلك ذريعةٌ إلى^(٢) الربا.

(و) يحرمُ ولا يصحُّ (عكسه) بأن يبيعَ العبدَ مثلاً بمئة حاضرة، ثمَّ يشتريه البائعُ مِنْ مشتريه بمئة وعشرين مؤجلةً من جنس الأولِ (ويصحُّ) في الصّورتين (بغيرِ جنسه) أي: الثمنِ الأولِ.

(و) يصحُّ شراؤه (بعدَ قبضِ ثمنه) الأولِ بأقلَّ منه (أو) بعد (تغيُّر صفته) بنحو نسيانِ صنعة. (و) يصحُّ شراءُ ما باعه (من غيرِ مشتريه) كوارثه.

(وإن اشتراه) أي: المبيعَ بثمنٍ غيرِ مقبوضٍ (أبوه) أي: أبو البائعِ من مشتريه بنقدي من جنس^(٣) الأول ولو أقلَّ منه (أو) اشتراه (ابنه) أو غلامه (جاز) وصحَّ ما لم يكن حيلة^(٤).

فصلٌ في الشُّروطِ في البيع

وهي قسمان: صحيحٌ وفاسدٌ، وقد أشار إلى الأولِ بقوله: (يصحُّ شرطُ تأجيل

(١) في المطبوع: «وقبل»، والمثبت موافق لما في «هداية الراغب».

(٢) ليست في (م).

(٣) في (م): «الجنس».

(٤) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: ما لم يكن حيلة. أي: في الصور المذكورة كلها. انتهى تقرير المؤلف».

ثمن ورهن أو ضممين معيّن به، وكون العبد كاتباً أو خصياً أو مسلماً،
والأمة بكراً ونحوه.

وشرط بائع سُكنى مبيع شهراً مثلاً، وُحْمَلان البعير إلى موضع معيّن.
وشرط مشترٍ على بائع حَمَلٍ حطبٍ أو تكسيره، وخياطة ثوبٍ أو
تفصيله.

وإن جَمَعَ بين شرطين كحَمَلٍ حطبٍ وتكسيره، بطلَ البيعُ،

الهداية ثمن) أو بعضه المعيّن إلى أجلٍ معلوم (و) يصحُّ شرط (رهن) معيّن بالثمن^(١)، ومنه ما
لو باعه وشرط عليه رهن المبيع على ثمنه، فيصحُّ، نصّاً (أو ضممين معيّن به) أي:
بالثمن (و) يصحُّ شرط (كون العبد) المبيع (كاتباً) أو فحلاً، كما في «المنتهى»^(٢)، (أو
خصياً) أو صانعاً (أو مسلماً، و) كون (الأمة بكراً ونحوه) ككونها تحيضُ، وكون
الدّابة هُملاًجة^(٣) أو لبوناً^(٤).

(و) يصحُّ (شرط بائع) على مُشتري (سُكنى) مكانٍ (مبيع شهراً مثلاً، وُحْمَلان
البعير) المبيع (إلى موضع معيّن) كما لو باع جملاً في الطريق واستثنى ظهره إلى مكّة.
(و) يصحُّ (شرط مشترٍ على بائع حَمَلٍ)^(٥) بالنصب على المفعولية (حطبٍ)^(٥)
مبيع إلى محلّ معيّن (أو تكسيره، و) شرطه (خياطة ثوبٍ) مبيع (أو تفصيله).

وأشار إلى الشرط الفاسد بقوله: (وإن جَمَعَ بين شرطين) ولو صحّا منفردين
(كحَمَلٍ حطبٍ وتكسيره) وخياطة ثوبٍ وتفصيله (بطلَ البيعُ) لحديث ابن عمر
مرفوعاً: «لا يحلُّ سَلَفٌ وبيعٌ، ولا شرطان في بيعٍ، ولا بيعٌ ما ليس عندك» رواه

(١) ليست في (م).

(٢) ٢٥٣/١.

(٣) أي: تمشي مشية سهلة في سرعة. «المصباح المنير» (هملج).

(٤) اللّبون: الناقة والشاة ذات اللبن، غزيرة كانت، أم لا. «المصباح المنير» (لبن).

(٥-٥) جاءت العبارة في (م): «حمل حطب بالنصب على المفعولية مبيع...».

العمدة كاشتراط عقد آخر من سلف، وقرض، وبيع^(١)، وإجارة، وصرف،
وكتعليقه على شرط مستقبل.

وإن شرط أن لا خسارة عليه، أو متى نفق المبيع، وإلا رده، أو أن لا
يبيعه أو يهبه ونحوه، أو إن اعتقه فولاؤه لبائع، فسد الشرط، وصح البيع
ولمن فات غرضه الفسخ.

الهداية أبو داود والترمذي، وقال: حسن صحيح^(٢). ما لم يكونا من مقتضاه أو مصلحته،
كاشتراط حلول ثمن وتصرف كل فيما يصير إليه، وكاشتراط رهن وضمين معينين
بالثمن، فيصح (كاشتراط عقد آخر من سلف) كبعثك عبي على أن تسلفني كذا في
كذا (وقرض) كعلی أن تقرضني كذا (وبيع) كعلی أن تبيعني كذا بكذا (وإجارة) كعلی
أن تؤجرني دارك بكذا (وصرف) كعلی أن تصرف الثمن بنقد آخر، فلا يصح شيء من
ذلك؛ لما تقدم (وك) ما لا ينعقد البيع ب (تعليقه على شرط مستقبل) كبعثك كذا إن
جئتني، أو: رضي زيد بكذا، أو: اشتريت كذا إن جئتني، أو: رضي زيد بكذا،
ويصح: بعث وقلت إن شاء الله.

(وإن شرط) مشتر على بائع (أن لا خسارة عليه) في المبيع (أو) شرط أنه متى
نفق المبيع، وإلا رده، لبائعه، فسد الشرط وصح البيع (أو) شرط بائع على مشتر (أن
لا يبيعه) أي: المبيع (أو) أن لا (يهبه ونحوه) كأن لا يفقه (أو) شرط عليه أنه (إن
اعتقه فولاؤه لبائع، فسد الشرط، وصح البيع) لعود الشرط على غير العاقد.

(ولمن فات غرضه) بفساد الشرط من بائع ومشتري (الفسخ) عليم الحكم أو جهله؛
لأنه لم يسلم له الشرط الذي دخل عليه؛ لقضاء الشرع بفساده، وكذا لو شرط بائع
على مشتر أن يفعل ما ذكر، فلا يصح الشرط وحده، ولمن فات غرضه الفسخ، إلا

(١) ليست في المطبوع، والمثبت موافق لما في «هداية الراغب».

(٢) أبو داود (٣٥٠٤)، والترمذي (١٢٣٤)، وهو عند النسائي في «المجتبى» ٢٨٨/٧، وابن ماجه (٢١٨٨)، وأحمد (٦٦٢٨).

المدة ويصَحُّ شرطُ عتق، وبعثُكَ على أن تَنقُذَنِي الثَّمَنَ إلى كذا، وإلَّا، فلا بيعَ بيننا. وإن^(١) لم يفعلْ، انفسَخَ، لا قول لمرتهنٍ: إن جئتُكَ بحقِّكَ في وقتِ كذا، وإلَّا فالرهنُ لك.

الهداية شرطُ العتق، كما ذكره بقوله: (ويصحُّ شرطُ) بائعٍ على مشتريٍّ (عتقٍ) مبيعٍ، ويُجبرُ المشتري عليه والولاء له، فإن أَصَرَ، أعتقه حاكمٌ (و) يصحُّ قولُ بائعٍ: (بعثُكَ) كذا بكذا (على أن تَنقُذَنِي) - بفتحِ أوَّلِهِ، وضمِّ ثالثِهِ - من بابِ قَتَلَ، يُستعملُ بمعنى الإِعطاء، فيتعدَّى لمفعولين، فالياءُ مفعول أوَّلُ، و (الثَّمَنُ) مفعول ثانٍ، وقوله: (إلى كذا) أي: على أن تدفعَ لي الثَّمَنَ بعدَ ثلاثةِ أيَّامٍ مثلاً (وإلَّا) تفعلُ ذلك (فلا بيعَ بيننا) فينعتقُ البيعُ بالقَبُولِ (وإن لم يفعلْ) مُشتريٌّ ما شرطَ عليه من دفعِ الثمنِ في الوقتِ المعينِ (انفسَخَ) البيعُ؛ لوجودِ شرطه. و (لا) يصحُّ (قولُ) راهنٍ (لمرتهنٍ: إن جئتُكَ بحقِّكَ في وقتِ كذا، وإلَّا فالرهنُ لك) فلا يكونُ قوله ذلك بيعاً؛ لقوله ﷺ: «لا يغلُقُ الرهنُ من صاحبه» رواه الأثرم^(٢)، وفسَّره الإمامُ أحمد ﷺ بذلك. وفي كلام المصنِّف

(١) في المطبوع: «فإن»، والمثبت موافق لما في «هداية الراغب».

(٢) لعله في «سننه» ولم تطبع. وأخرجه بلفظه الشافعي في «مسنده» ١٦٤/٢، ومن طريق آخر أبو نعيم في «الحلية» ٣١٥/٧ وقال عنه: غريب من حديث ابن عيينة، عن زياد، عن الزهري. وهو عند ابن ماجه (٢٤٤١) مختصراً من حديث أبي هريرة ﷺ مرفوعاً، وفي إسناد ابن ماجه: محمد بن حميد، قال البوصيري في «مصابيح الزجاجة» ٥١/٢: وإن وثَّقه ابن معين في رواية، فقد ضعفه في أخرى، وضعفه أحمد والنسائي والجوزجاني، وقال ابن حبان: يروي عن الثقات المقلوبات، وقال ابن وارة: كذاب. وأخرجه أبو داود في «المراسيل» (١٨٧)، ومالك في «الموطأ» ٧٢٨/٢، والشافعي في «مسنده» ١٦٣-١٦٤ مرسلاً.

قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» ٣٦/٣: وصحَّح أبو داود، والبخاري، والدارقطني (في «العلل» ١٦٨/٩)، وابن القطان (في «بيان الوهم والإيهام» ٩٠/٥) باب: ذكر أحاديث أتبعها منه كلاماً يقضي ظاهرها بتصحيحها وليست بصحيحة، و٥٣/٤٣١ باب: ذكر أحاديث ضعفها وهي صحيحة، أو حسنة، وما أعلاها به ليست بعلَّة [إرساله].

والذي فيه: أن الذي صححه هو الإشبيلي، وعقَّب عليه ابن القطان بقوله: وهو حديث في إسناده: عبد الله بن نصر الأصم الأنطاكي، ولا أعرف حاله...

قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير»: وله طرق في الدارقطني والبيهقي كلها ضعيفة، وصحَّح ابن عبد البر (في «التمهيد» ٤٣٠/٦)، وعبد الحق (في «الأحكام الوسطى» ٢٧٩/٣) وصلَّه.

وَمَنْ بَاعَ بِشَرِّ الْبَرَاءَةِ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ، لَمْ يَبْرَأْ مَا لَمْ يُعَيِّنْهُ أَوْ يُبْرِئْهُ بَعْدَ الْبَيْعِ.

وَأَنْ بَاعَ ثَوْباً وَنَحْوَهُ عَلَى أَنَّهُ عَشْرَةُ أَذْرَعٍ، فَبَانَ أَقْلٌ أَوْ أَكْثَرُ، صَحَّ بِقَسْطِهِ.

الهداية نظر، وصوابه أن يقول: ولا قولُ راهن: إن جئتكَ إلى آخره. أو: ولا قولُ مرتين: إن جئتني بحقي في وقت كذا، وإلا، فالرهنُ لي. والله أعلم.

(و) كذا لا يصح (نحوه) من كل بيع غلق على شرط مستقبل غير إن شاء الله، وغير بيع العربون - ^(١) بفتح العين والراء، وفيه لغة بوزن: عصفور ^(٢) - بأن يدفع بعد العقد شيئاً ويقول: إن أخذت المبيع أتممت الثمن، وإلا، فهو لك. فيصح؛ لفعل عمر ^(٣)، والمدفوع يكون لبائع إن لم يتم البيع، والإجارة مثله.

(ومن باع) شيئاً (بشرط البراءة من كل عيب) فيما باعه، أو من عيب كذا إن كان (لم يبرأ) البائع، فيخير مشتر إن وجد به عيباً لم يعلمه حال عقد (ما لم يعينه) أي: العيب لمشتري، فيبرأ منه؛ لدخوله على بصيرة (أو يبرئه) أي: يبرئ المشتري بائعاً (بعد البيع) من كل عيب، أو من عيب كذا، فيبرأ؛ لإسقاطه حقه من الفسخ بعد استحقاقه. (وإن باع ثوباً ونحوه) من المذروعات كارض (على أنه عشرة أذرع، فبان) المبيع (أقل) مما عين (أو أكثر) منه (صح) البيع في الأقل (بقسطه) من الثمن، والزيادة لبائع، والنقص عليه.

(١-١) ليست في الأصل و(م).

(٢) «المطلع» ص ٢٣٣-٢٣٤.

(٣) علقه البخاري قبل حديث (٢٤٢٣) بصيغة الجزم، ووصله عبد الرزاق (٩٢١٣)، وابن أبي شيبة ٣٠٦/٧، والبيهقي ٣٤/٦ أن نافع بن الحارث اشترى داراً للسجن بمكة من صفوان بن أمية، على أن عمر إن رضي، فالبيع بيعه، وإن لم يرض عمر، فلصفوان أربع مئة درهم، فأخذها عمر.

الهداية (ولمن جهل) الحال من زيادة ونقص (وفات غرضه^(١) الفسخ) ما لم يعط البائع الزيادة للمشتري مجاناً في المسألة الثانية، أو يرضى المشتري بأخذه بكل الثمن في الأولى؛ لعدم فوات الغرض. وإن تراضيا على المعاوضة على الزيادة والنقص، جاز. وإن كان المبيع نحو ضبرة على أنها عشرة أقدرة، فبانت أقل أو أكثر، صح البيع ولا خيار، والزيادة لبائع والنقص عليه.

(١) أي: بفساد الشرط من بائع ومشتري. «شرح منتهى الإرادات» ١٧٧/٣.

وهو أقسام: خيارُ المجلس: يثبت^(١) في بيع وما بمعناه، وإجارة، وصرف، ونحوه، دون نكاح، ووقف، ومساقاة ونحوها، إلى أن يتفرقا عُرْفاً بأبدانهما.

باب الخيار وقبض المبيع والإقالة

الخيارُ: اسمُ مصدرٍ اختار، أي: طلب خير الأمرين من الإمضاء والفسخ^(٢) (وهو أقسام) ثمانية:

الأولُ: (خيار المجلس) بكسر اللام: موضع الجلوس، والمرادُ به هنا مكانُ التَّبايع (يثبت) خيارُ المجلس (في بيع) لحديث ابن عمرَ يرفعه: «إذا تبايع الرجلان، فكلُّ واحدٍ منهما بالخيار مالم يتفرقا» متفق عليه^(٣). لكن يُستثنى من البيع الكتابي، وتولي طرفي عقد^(٤)، وشراء مَنْ يعتق عليه أو اعترف بحريته قبل الشراء (و) كبيع (ما بمعناه) من صلح إقرار، بأن أقر له بدين أو عَيْن، ثم صالحه عنه بعوض، وقسمه تراضٍ، وهبة شرط فيها عوض معلوم؛ لأنها نوعٌ من البيع (و) كبيع أيضاً (إجارة) لأنها عقدٌ معاوضة أشبهت البيع (و) كذا (صرف ونحوه) كمسلم^(٥)؛ لتناول البيع لهما (دون نكاح، ووقف، ومساقاة، ونحوها) كضمان ورهن، وكمزارة ووكالة وشركة، فلا خيارَ فيها، ويستمرُّ خيارُ المجلس حيث ثبت (إلى أن يتفرقا) أي: المتبايعان بما يُعدُّ تفرقا (عُرْفاً بأبدانهما) من مكانِ التَّبايع.

(١) في المطبوع: «يثبت»، والمثبت موافق لما في «هداية الراغب».

(٢) «المطلع» ص ٢٣٤.

(٣) البخاري (٢١١٢)، ومسلم (١٥٣١) (٤٤)، وهو عند أحمد (٦٠٠٦).

(٤) جاء في هامش (ح) ما نصه: «قوله: طرفي عقد. بأن يركله إنسان على بيع سلعة، ويوكله آخر على شرائها، فلا خيار؛ لأنه البائع والمشتري. انتهى تقرير».

(٥) في (م): «كسلم».

وإن أسقطاه، أو تباعا على أن لا خيار، سقط، وإن أسقطه أحدهما، بقي للآخر.

الثاني: أن يشترطاه في العقد لهما أو لأحدهما مدة معلومة ولو طالت. وابتدأها: من عقد.

فإن كانا في مكان واسع كصحراء، فبأن يمشي أحدهما مستديراً لصاحبه خطوات، وإن كانا في دار كبيرة ذات مجالس وبيوت، فبأن يفارقه من بيت إلى آخر، أو مجلس، أو صفة^(١)، وإن كانا في دار صغيرة، فبصعود أحدهما السطح أو خروجه منها، وإن كانا بسفينة كبيرة، فبصعود أحدهما أعلاها إن كانا أسفل أو بالعكس، وإن كانت صغيرة، فبخروج أحدهما منها. ولو حجز بينهما بحاجز كحائط أو ناما، لم يعد تفرقا؛ لبقائهما بأبدانهما بمحل عقد ولو طالت المدة.

(وإن أسقطاه) أي: الخيار بعد العقد، سقط (أو تباعا على أن لا خيار) بينهما (سقط) أي: لزم بمجرد العقد (وإن أسقطه) أي: الخيار (أحدهما) أي: أحد المتعاقدين، أو قال لصاحبه: اختر. سقط خياره، و (بقي) الخيار (للآخر) لأنه لم يحصل منه إسقاط لخياره، بخلاف صاحبه، وتحرم الفرقة؛ خشية الفسخ^(٢).

وينقطع خيار بموت أحدهما لا بجنونه.

(الثاني) من أقسام الخيار: خيار الشرط، بـ (أن يشترطاه) أي: يشترط المتعاقدان الخيار (في) صلب (العقد) أو بعده في مدة خيار مجلس أو شرط (لهما) أي: للعاقدين (أو) يشترطاه في ذلك (لأحدهما مدة معلومة ولو طالت) المدة، ولا يصح اشتراطه بعد لزوم العقد، ولا إلى أجل مجهول، كحصاء وجذاذ، ويصح البيع، ولا في عقد جيلة ليربح في قرض، فيحرم، ولا يصح البيع.

(وابتدأها) أي: مدة الخيار (من) وقت (عقد) إن شرط فيه، وإلا، فمن حين اشترط.

(١) الصفة: من البنيان شبه البهو الواسع الطويل السمك. «اللسان» (صف).

(٢) جاء في هامش (س) ما نصه: «ويسقط الخيار مع الحرمة. انتهى تقرير».

العمدة وإذا مضت مدته أو قطعاه، لزم البيع، ويثبت في بيع وما بمعناه، غير نحو صرف. وفي إجارة في ذمة أو مدة لا تلي العقد، ويصح إلى الغد أو الليل، ويسقط بأوله.

ولمن له الخيار الفسخ ولو مع غيبة الآخر أو سُخِطه.

والملك مدة الخيارين لمشتري، فله نماؤه.....

الهداية (وإذا مضت مدته) أي: الخيار ولم يُفسخ، لزم البيع (أو قطعاه) أي: قطع المتعاقدان الخيار (لزم البيع، ويثبت) خيار الشرط، أي: يصح اشتراطه (في بيع وما بمعناه) أي: البيع من صلح إقرار، وقسم تراض، وهبة بعوض (غير نحو صرف) كسَلَمَ وِرَبَوِيٌّ بَرَبَوِيٌّ، فلا يصح شرط خيار فيه؛ لأنَّ وَضَعَ ذلك على أن لا يبقى بين المتعاقدين عُلُقَةٌ بعد التفرق.

(و) يثبت (في إجارة في ذمة) كخياطة ثوب (أو) إجارة عين (مدة لا تلي العقد) إن انقضى الخيار قبل دخولها، كما لو آجره داره سنة ثلاث في سنة اثنين، وشرط الخيار شهراً مثلاً^(١). فإن وَلِيَتِ المدة العقد، أو دخلت في مدة إجارة، لم يصح شرط الخيار؛ لثلا يؤدي إلى فوات بعض المنافع المعقود عليها أو استيفائها في مدة الخيار، وكلاهما غير جائز.

(ويصح) شرط الخيار من العقد (إلى الغد أو الليل، ويسقط) الخيار (بأوله) أي: أول الغد أو الليل؛ لأنَّ «إلى» لانتها الغاية، فلا يدخل ما بعدها فيما قبلها.

(و) يجوز (لمن له الخيار الفسخ ولو مع غيبة) صاحبه (الآخر أو) مع (سُخِطه) كالطلاق.

(والملك) في المبيع (مدة الخيارين) أي: خيار المجلس وخيار الشرط (لمشتري) سواء كان الخيار لهما أو لأحدهما (فله) أي: لمشتري (نماؤه) أي: نماء المبيع المنفصل كالثمرة (و) لمشتري (كسبه) أي: المبيع مدة الخيارين ولو فسخاه بعد (و)

(١) أي: شرط مدة معلومة تنقضي قبل دخول سنة ثلاث. «شرح منتهى الإرادات» ١٨٨/٣.

وكسبه، وعليه نقصه وتلفه إن ضمنه.

ولا يصح تصرف أحدهما في المبيع أو ثمنه المعين زمنه بلا إذن الآخر
لغير تجربة، إلا عتق مشتر فينفذ مع التحريم.
وتصرف مشتر فسخ خياره لا بائع.

يجب (عليه) أي: على مشتر ضمان (نقصه) أي: المبيع إذا نقص مدة الخيارين إن
ضمنه (و) عليه ضمان (تلفه) أي: المبيع إن تلف ولو بغير فعله مدة الخيارين (إن
ضمنه) أي: إن دخل المبيع في ضمان مشتر بأن كان غير مكيل ونحوه ولو قبل قبضه،
أو كان بعد قبضه، أو بإتلاف مشتر أو تغييره مطلقاً.

(و) يحرم (و) (لا يصح تصرف أحدهما) أي: العاقلين (في المبيع أو) في (ثمنه
المعين زمنه) متعلق بـ «تصرف» أي: زمن خيار مجلس أو شرط (بلا إذن الآخر) فلا
يتصرف المشتري زمن الخيارين في المبيع بغير إذن البائع إلا معه، كأن أجره له. ولا
يتصرف البائع زمن الخيارين في الثمن المعين إلا بإذن المشتري أو معه، كأن استأجر
منه به عينا، هذا إن كان التصرف (لغير تجربة) المبيع أو الثمن، فإن تصرف لتجربته،
كركوب دابة لينظر سيرها، وحلبها ليعلم قدر لبنها، جاز، ولم يبطل خياره؛ لأن ذلك
هو المقصود من الخيار، كاستخدام الرقيق (إلا عتق مشتر) لمبيع زمن الخيار (فينفذ)
أي: يصح عتقه (مع التحريم) ويسقط خيار البائع حينئذ.

(وتصرف مشتر) في مبيع بشرط الخيار له زمنه بنحو وقف، أو بيع، أو هبة، أو
لمس لشهوة^(١) (فسخ) أي: إسقاط (لخياره) لأنه دليل الرضا به، بخلاف تجربة
واستخدام، و (لا) يكون تصرف (بائع) في مبيع زمن خياره فسخاً للبيع.

(١) في (م): «بشهوة».

ومن مات منهما، بطل خياره.

الثالث: إذا غُيِّنَ^(١) في البيع غَبْنًا خارجاً عن عادةً بزيادةٍ ناجشٍ ولمسترسِلٍ، وفي تلقِّي رُكْبَانٍ.

ويبطل خيارهما مطلقاً^(٢) بتلفٍ مبيع^(٣) بعد قبضٍ، وبإتلافٍ مشتريٍّ إياه مطلقاً^(٤).

الهداية

(وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمَا) أي: العاقلين زمنَ خيارٍ (بطل خياره) فلا يورث عنه إن لم يكن طالب به قبل موته.

(الثالث) من أقسام الخيار: خيارُ الغَبْنِ^(٥) فيثبت لبائعٍ ومشتريٍّ (إذا غُيِّنَ في البيع غَبْنًا خارجاً عن عادةٍ) لأنه لم يردِّ الشرعُ بتحديدِه؛ فرجع فيه إلى العرف. وله ثلاثُ صور:

إحداها: ذَكَرَهَا بقوله: (بزيادةٍ ناجشٍ) الذي يزيدُ في السلعةِ ولا يريدُ شراءَها ولو بلا مواطأة^(٦)، ومنه: أعطيتُ كذا. وهو كاذبٌ.

والثانية: ذَكَرَهَا بقوله: (و^(٧) لمسترسِلٍ) وهو من جهلِ القيمةِ ولا يُحسِنُ يُماكسُ^(٨)، من استرسل: إذا اطمأن واستأنس^(٩).

والثالثة: ذَكَرَهَا بقوله: (وفي تلقِّي رُكْبَانٍ) والمرادُ بهم القادمون من سفرٍ - ولو

(١) في المطبوع: «عين»، والمثبت موافق لما في «هداية الراغب».

(٢) جاء في هامش (ح) ما نصه: «أي: في خيار مجلس وشرط».

(٣) في (م): «المبيع».

(٤) جاء في هامش (ح) ما نصه: «أي: سواء قبض أولم يقبض، أو اشترى بكيل أو وزن أو لا».

(٥) يقال: غبنه، أي: نقصه في الثمن، من باب ضرب. «المصباح المنير» (غبن).

(٦) «المطلع» ص ٢٣٥.

(٧) ليست في (م).

(٨) جاء في هامش (ح) ما نصه: «أي: يناقص البائع عما طلب من الثمن، وعلم منه: أنه لو كان يحسن ذلك لا خيار له. اهـ يوسف».

(٩) «المطلع» ص ٢٣٥-٢٣٦.

الرابع: خيارُ التَّدْلِيسِ، كَتَسْوِيدِ شَعَرٍ وَتَجْعِيدِهِ، وَتَضْرِيَةِ لَبَنِ فِي ضَرْعٍ وَنَحْوِهِ، وَيُرَدُّ مَعَ مُصْرَاةٍ بَدَلَ اللَّبَنِ صَاعَ تَمْرٍ.

مشاة - إذا باعوا أو اشتروا؛ لقوله ﷺ: «لَا تَلَقُّوا الْجَلَبَ، فَمَنْ تَلَقَّاهُ فَاشْتَرَى مِنْهُ، فَإِذَا أَتَى [سَيِّدَهُ] السُّوقَ، فَهُوَ بِالْخِيَارِ» رواه مسلم^(١). فيخَيَّرُ الْمَغْبُونُ فِي هَذِهِ الصُّورِ بَيْنَ الْفَسْخِ وَالْإِمْسَاكِ بِلَا أَرْشٍ^(٢). وَالْغَبْنُ مُحَرَّمٌ، وَخِيَارُهُ عَلَى التَّرَاخِي.

(الرابع) من أقسام الخيار: (خيارُ التَّدْلِيسِ) من الدَّلْسَةِ، وَهِيَ: الظَّلْمَةُ^(٣)، فَيُبْتُ بِمَا يَزِيدُ بِهِ الثَّمَنُ (كَتَسْوِيدِ شَعَرٍ) الْجَارِيَةِ (وَتَجْعِيدِهِ) أَي: جَعْلُهُ جَعْدًا وَهُوَ ضِدُّ السَّبْطِ^(٤) (وَتَضْرِيَةِ لَبَنِ) أَي: جَمْعِهِ (فِي ضَرْعٍ)^(٥) لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ يَرْفَعُهُ: «لَا تُضْرُوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ، فَمَنْ ابْتَاعَهَا، فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلُبَهَا، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٦) (وَنَحْوِهِ) كَجَمْعِ مَاءِ الرَّحَى^(٧) وَإِرْسَالِهِ عِنْدَ عَرْضِهَا^(٨).

وِخْيَارُ التَّدْلِيسِ عَلَى التَّرَاخِي، إِلَّا الْمَصْرَاةَ، فَيُخَيَّرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْذَ عَلِمَ بَيْنَ إِمْسَاكِ بِلَا أَرْشٍ وَرَدِّهَا مَعَ لَبْنِهَا إِنْ بَقِيَ بِحَالِهِ (و) إِلَّا، ف (يُرَدُّ مَعَ مُصْرَاةٍ بَدَلَ اللَّبَنِ صَاعَ تَمْرٍ) سَلِيمٌ إِنْ حَلَبَهَا، وَلَوْ زَادَ عَلَيْهَا قِيمَةً.

(١) فِي «صَحِيحِهِ» (١٥١٩) (١٧) وَمَا سَلَفَ بَيْنَ حَاصِرَتَيْنِ مِنْهُ، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (١٠٣٢٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ.

(٢) هُوَ الَّذِي يَأْخُذُهُ الْمُشْتَرِي مِنَ الْبَائِعِ إِذَا أَطْلَعَ عَلَى عَيْبٍ فِي الْمَبِيعِ. «المطلع» ص ٢٣٧.

(٣) «المطلع» ص ٢٣٦. وَقَالَ: قَالَ الْجَوْهَرِيُّ [دَلْسٌ]: التَّدْلِيسُ فِي الْبَيْعِ: كَتِمَانُ عَيْبِ السَّلْعَةِ عَنِ الْمُشْتَرِي.

(٤) السَّبْطُ، مِنْ بَابِ تَعَبٍ: إِذَا كَانَ مُسْتَرْسَلًا. «المصباح المنير» (سبط).

(٥) «المصباح المنير» (صري).

(٦) الْبُخَارِيُّ (٢١٤٨)، وَمُسْلِمٌ (١٥١٥) (١١)، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (١٠٠٠٤) وَالْمَصْرَاةُ: هِيَ الشَّاةُ الَّتِي يَجْمَعُ وَيَحْبِسُ اللَّبَنَ فِي ضَرْعِهَا؛ فَإِذَا حَلَبَهَا الْمُشْتَرِي اسْتَغْزَرَهَا. «النهاية» (صري).

(٧) أَي: الْمَاءُ الَّذِي تَدُورُ بِهِ الرَّحَى. «شرح منتهى الإرادات» ١٩٩/٣.

(٨) أَي: عِنْدَ عَرْضِهَا لِلْبَيْعِ، لِيَشْتَدَّ دَوْرَانِ الرَّحَى إِذْنًا، فَيُزِيدُ فِي الثَّمَنِ. «شرح منتهى الإرادات» ١٩٩/٣.

الخامس: خيار العيب وهو: ما نقص قيمة المبيع كمرضه، وزيادة
عضو، أو سن، أو فقدتهما، وحول، وقرع، وعثرة مركوب، وزنى من له
عشر، وسرقته وإياقه، وبؤله في فراشه ونحوه، فإذا علمه مُشتري، خيّر بين
إمساك مع أرش،
المدة

(الخامس) من أقسام الخيار: (خيار العيب) وما بمعناه (وهو) أي: العيب: (ما
نقص قيمة المبيع) عادة، فما عده التجار في عرفهم مُنقصاً، أنيط^(١) الحكم به، وما
لا، فلا.

والعيب (كمرضه) على جميع حالاته في جميع الحيوانات (وزيادة عضو) كأصبع
(أو سن، أو فقدتهما، وحول) بفتحيتين: اعوجاج العين وخروجها عن الاستواء^(٢)
(وقرع) بفتحيتين: أي: صلّع، مصدر: قرع الرأس، إذا لم يبق عليه شعر^(٣). وقال
الجوهري^(٤): إذا ذهب شعره من آفة.

(وعثرة مركوب) أي: زلته وسقوطه، يقال: عثر يَعثُر، من باب قتل، وفي لغة من
باب ضرب، عثارة بالكسر: سقط^(٥) (وزنى من له عشر) سنين، من عبد أو أمة
(وسرقته وإياقه) بكسر الهمزة (وبؤله في فراشه) فإن كان ذلك^(٦) ممن دون عشر،
فليس عيباً (ونحوه) كحُمق بالغ، وهو ارتكابه الخطأ على بصيرة، وفزع شديد (فإذا
علمه) أي: العيب (مُشتري) بعد العقد (خيار بين إمساك) المبيع (مع أرش) عيبه؛ لأن
المتبايعين تراضيا على أن العوض في مقابلة المعوض، فكل جزء من المعوض يقابله

(١) في (م): «نيط».

(٢) «اللسان» (حول).

(٣) «المصباح المنير» (قرع).

(٤) في «الصاح» (قرع).

(٥) «المصباح المنير» (عثر).

(٦) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: فإن كان ذلك، أي: ما ذكر من قوله: وزنى.. إلخ. انتهى
تقريره».

أو ردّ وأخذ ما دفع من ثمن.
وإن تَلَف أو عتق، تعيّن أرش.

وإن تعيَّب عند مشتري أو اشترى جوز هند أو بيض نعام، فكسره، فوجده فاسداً، فإن أمسكه، فله أرشه، وإن رده، ردّ معه أرش عيبه أو كسره، بخلاف نحو بيض دجاج يجده فاسداً، فيرجع بكلّ ثمنه.

جزء من العوض، ومع العيب فات جزء من المبيع، فله الرجوع ببذله وهو الأرش، أي: قسط ما بين قيمته صحيحاً ومعيّاً من ثمنه، نصّاً. فلو قُوم مبيع صحيحاً بخمسة عشر، ومعيّاً باثني عشر، فقد نقص خمس قيمته، فيرجع بخمس الثمن، قلّ أو كثر. وإن أفضى أخذ الأرض إلى رباً، كشراء حليّ فضة بزنّته دراهم، أمسك مجاناً إن شاء (أو ردّ) المبيع (وأخذ) مشتري (ما دفع) لبائع (من ثمن) وكذا لو أبرئ مشتري من ثمن، أو وهب له، ثم فسخ البيع لعيب أو غيره، رجع بالثمن على بائع. وإن علم مشتري قبل عقد بعيب مبيع، أو حدث بعد عقد، فلا خيار له، إلا في مكيل ونحوه تعيَّب قبل قبضه.

(وإن تَلَف) مبيع معيب (أو عتق) عبداً، أو لم يعلم عيبه حتّى صُبغ أو نُسج، أو وهب، أو باعه، أو بعضه (تعين أرش) لتعدّر الردّ، وعدم الرضا به ناقصاً. وإن دلّس بائع؛ بأنّ علّم العيب وكتّمه، فمات المبيع أو أبق، ذهب على بائع؛ لأنّه غرّه، وردّ لمشتري ما أخذ. (وإن تعيَّب) مبيع معيب عيباً آخر (عند مشتري) كثوب قطعته (أو اشترى) ما لم يعلم عيبه بدون كسره كـ (جوز هند أو بيض نعام، فكسره، فوجده فاسداً، فإن أمسكه) أي: ما ذكر من نحو ثوب قطعه فظهر معيباً، ومن نحو جوز كسره فوجده فاسداً (فله أرشه) أي: أرش العيب الأوّل (وإن رده، ردّ معه أرش عيبه) الحادث عنده، كقطعه الثوب (أو) أرش (كسره) نحو الجوز كسراً تبقى معه قيمة، وأخذ ثمنه.

ويتعيّن أرش مع كسر لا تبقى معه قيمة، هذا فيما لمكسوره قيمة (بخلاف) ما لا قيمة لمكسوره (نحو بيض دجاج) يكسره فـ (يجده فاسداً، فـ) إنّه (يرجع بكلّ ثمنه)

وخياره متراج ما لم يوجد دليل رضاء، ولا يفتقر إلى حكم ولا رضا المدة رفيقه.

وان اختلفا عند من حدث العيب؟ مع احتمال، فقول مشتر بيمينه، فإن لم يحتمل إلا قول أحدهما، قبل بلا يمين.

الهداية لأننا تبيننا فساد العقد من أصله؛ لكونه وقع على ما لا نفع فيه، وليس عليه رد فاسد ذلك إلى بائعه؛ لعدم الفائدة فيه.

(وخياره) أي: العيب (متراج) لأنه لدفع ضرر متحقق، فلم يبطل بالتأخير (ما لم يوجد دليل رضاء) أي: المشتري بالعيب، كتصرفه فيه بإجارة، أو إعاره، أو نحوهما، أو استعماله لغير تجربة عالماً بعيبه (ولا يفتقر) فسخ لعيب (إلى حكم) حاكم (ولا رضا رفيقه) أي: البائع، ولا حضوره كالطلاق. ولمشتري مع غيره معيياً أو بشرط خيار الفسخ في نصيبه ولو رضي الآخر، والمبيع بعد فسخ أمانة بيد مشتر.

(وان اختلفا) أي: البائع والمشتري في معيب (عند من حدث العيب، مع احتمال) حدوثه عند كل منهما (فقول مشتر بيمينه) إن لم يخرج عن يده؛ لأن الأصل عدم القبض في الجزء الفائت، فكان القول قول من ينفيه، فيحلف أنه اشتراه وبه العيب، أو أنه ما حدث عنده ويرده.

(فإن لم يحتمل إلا قول أحدهما) كالأصبع الزائدة، والجرح الطري الذي لا يحتمل أن يكون قبل العقد (قبل) قول المشتري في المثال الأول، والبائع في المثال الثاني (بلا يمين) لعدم الحاجة إليه.

ويقبل قول بائع أن المبيع ليس المردود إلا في خيار شرط، فقول مشتر، وقول قابض في ثابت في ذمة من ثمن، وقرض، وسلم ونحوه إن لم يخرج عن يده، وقول مشتر في عين ثمن معين بعقد أنه ليس المردود إلا في خيار شرط على قياس التي قبلها.

السادس: خيارٌ في البيعِ بتخيير^(١) الثمنِ إذا اشتراه مَمَّنْ لا تُقبلُ شهادتهُ له أو بأكثرَ مِنْ ثمنه حيلةً، أو لرغبةٍ تخصُّه، أو باع بعضَ الصَّفقةِ بقسطها من الثمنِ ونحوه، ولم يبيِّن ذلك في إخباره بالثمن، فلمشتري الخيار بين ردِّ وإمساك.

وأما بيعُ المُرابحةِ ونحوه إذا بان خلاف إخباره، سقط زائدٌ وقسطه من ربح،

(السادس) من أقسام الخيار: (خيارٌ في البيعِ بتخييرِ الثمنِ) إذا أخبر بخلاف الواقع (إذا اشتراه) أي: المبيعَ (مَمَّنْ لا تُقبلُ شهادتهُ له) كأبيه وابنه وزوجته (أو) اشترى شيئاً (بأكثرَ مِنْ ثمنه حيلةً) أو محاباةً (أو لرغبةٍ تخصُّه) أي: المشتري، كدارٍ بجوارِ منزله، وأمةٍ لرضاعٍ ولده (أو باع بعضَ الصَّفقةِ بقسطها من الثمنِ) الذي اشتراها به، وليس من المتماثلاتِ المتساوية، كزيت (ونحوه) أي: نحو ما تقدَّم من الصُّور من كلِّ ما يختلفُ به الثمنُ، كما لو تبَيَّن أنه اشترى المبيعَ بأكثرَ مِنْ ثمنه لموسم ذَهَب (ولم يبيِّن ذلك) المتقدِّم في الصورِ كُلِّها للمشتري (في إخباره بالثمنِ فلمشتري الخيار بين ردِّ وإمساك) كتدليس.

(وأما بيعُ المُرابحةِ) وهي: بيعُهُ بثمانٍ وربعٍ معلومٍ (ونحوه) كبيعِ المواضعة، وهي: بيعُهُ برأسِ ماله وخُسْرانٍ معلومٍ. وبيعِ التَّولية، وهي: بيعُهُ برأسِ ماله. وبيعِ الشركة، وهي: بيعُهُ بعضه بقسطه من الثمنِ (إذا بان) رأسُ المالِ بـ (خلاف إخباره) أي: البائع في هذه الصُّور، أو بان رأسُ المالِ مؤجَّلاً ولم يبيِّنه بائعٌ، وجواب «أما» قوله: (سقط) وكان الأظهرُ أن يقولَ: فيسقطُ (زائدٌ) على رأسِ المالِ في الأربعة.

(و) يسقطُ أيضاً (قسطه) أي: الزائدِ (من ربح) من مرابحةٍ، وينقصُ قسطه أيضاً في مواضعةٍ كأن يقولَ له: هي بمئةٍ. فتبين بخمسين، ويكونُ قد وضعَ له عشرين، فإنه يحطُّ الزيادةَ، ويحطُّ من الوضعيةِ عشرةً قسط الزيادة منها، فتبقى عليه بأربعين، كذا

(١) في المطبوع: «بتخير»، والمثبت موافق لما في «هداية الراغب».

وأخذه مشترٍ بالباقي، وأُجِّلَ في مؤجِّلٍ ولا خيار.

وما يُزَادُ في ثمنٍ، أو مثمنٍ، أو خيارٍ زمنَ الخيارين، أو يؤخذُ أرشاً لعيبٍ، أو جنايةً عليه، يلحقُ بعقدٍ ويخبر^(١) به، وإنْ أخبرَ بالحال، فَحَسَنٌ، لا نَمَاءٌ ونحوه.

السابع: إذا اختلف.....

في «حواشي» ابنِ نصرٍ الله، وفي شرحي «الإقناع»^(٢) و«المتنهي»^(٣) هنا نَظَرٌ، فتنبَّه له.

(وأخذه) أي: المبيع (مشتري بالباقي) من الثمن (وأُجِّلَ) ثمنٌ (في مؤجِّلٍ) لم يخبر به بائعٌ على وجهه (ولا خيار) لمشتري؛ لأنَّه بالإسقاط والتأجيل المذكورين قد زيدَ خيراً، كما لو اشتراه معيباً، فبان سليماً، وكما لو وكلَّ مَنْ يشتريه بمئةٍ، فاشتراه بأقلَّ، وهذا المذهبُ كما في «المتنهي»^(٤)، و«الإقناع»^(٥).

(وما يُزَادُ في ثمنٍ أو مثمنٍ) أي: مبيعٍ، أو يُحِطُّ منهما زمنَ الخيارين (أو) يُزَادُ في (خيارٍ) أو أُجِّلَ أو يُحِطُّ منهما (زمنَ الخيارين) خيارِ المجلسِ والشَّرْطِ (أو) يؤخذُ أرشاً لعيبٍ، (أو) أرشاً لـ (جنايةً عليه) أي: على المبيع ولو بعدَ لزومِ بيعٍ (يلحقُ) ذلكَ (بعقدٍ، و) يجبُ أنْ (يخبرَ به) كأصله. وإنْ كانَ ما ذُكِرَ من زيادةٍ أو حِطٍّ بعدَ لزومِ بيعٍ، لم يلحقُ بعقدٍ، فلا يلزمُ أنْ يخبرَ به (وإنْ أخبرَ بالحالِ) بأنْ يقولَ: اشتريته بكذا، أو: زدته، أو: نقضته كذا، ونحوه (فَحَسَنٌ) لأنَّه أبلغُ في الصَّدَقِ، و(لا) يلزمُ الإخبارُ بـ (نماءٍ) المبيعِ، كَلَبَنَ (ونحوه) كأجرةٍ كَسِبِهِ.

(السابع) من أقسامِ الخيار: خيارٌ يثبتُ للاختلافِ في الثمنِ، ف (إذا اختلف

(١) في المطبوع: «يخير»، والمثبت موافق لما في «هداية الراغب».

(٢) «كشاف القناع» ٢٣٣/٣ - ٢٣٤.

(٣) «شرح متني الإرادات» ٢٢٠/٣.

(٤) ٢٦٤/١.

(٥) ٢٢٩/٢.

البائعان في ثمنٍ ولا بَيِّنَةٍ، تحالفاً، ثُمَّ لكلِّ فَسْخُحُهُ إِنْ لم يَرْضَ أَحَدُهُما بقولِ الآخرِ.

وإن اختلفا في صفتهِ، أَخِذْ نَقْدُ البلدِ، ثُمَّ غَالِبُهُ، ثُمَّ الوَسْطُ، وفي أَجَلٍ أو شرطٍ، فقولُ مَنْ يَنْفِيهِ كَمُفْسِدٍ.

البائعان) أي: البائع والمشتري، أو ورثتهما، أو أحدهما وورثه الآخر (في) قَدَرٍ (ثمنٍ) بأن قال بائع^(١): بعثك بمئة. وقال مشتري: بثمانين (ولا بَيِّنَةٍ) لهما، أو تعارضت بَيِّنَتاهما (تحالفاً) ولو كانتِ السَّلْعَةُ تالفةً، فيحلفُ بائعٌ أَوَّلًا: ما بعته بكذا، وإنَّما بعته بكذا. ثُمَّ يحلفُ مشتري: ما اشتريته بكذا، وإنَّما اشتريته بكذا. (ثُمَّ لكلِّ) منهما (فَسْخُحُهُ) أي: العقدِ (إِنْ لم يَرْضَ أَحَدُهُما بقولِ الآخرِ) وكذا إجارة^(٢)، فإن رَضِيَ أَحَدُهُما بقولِ الآخرِ، أو حلفَ أَحَدُهُما وَنَكَلَ الآخرُ، أُقِرَّ العقدُ.

(وإن اختلفا في صفتهِ) أي: الثمنِ (أَخِذْ نَقْدُ البلدِ) نصًّا؛ لأنَّ الظاهرَ أَنَّهُما لا يعقدان إلا به (ثُمَّ) إِنْ تعدَّدَ نَقْدُ البلدِ، أَخِذْ (غَالِبُهُ) رواجاً؛ لأنَّ الظاهرَ وقوعُ العقدِ به (ثُمَّ) إِنْ استوثَّ نَقْدُ البلدِ رواجاً، أَخِذْ (الوَسْطُ) منها؛ تسويةً بين حَقَّيهما، ومحلُّ ذلك إِنْ ادَّعاه أَحَدُهُما مع اليمينِ^(٣)، فإن ادَّعيا غيرَ ما ذَكَرَ، تَعَيَّنَ التحالفُ، كما ذكره ابنُ نصرٍ الله.

(و) إِنْ اختلفا (في أَجَلٍ) بأن يقولَ المشتري: اشتريته بكذا مؤجَّلاً. وأنكرَ بائعٌ (أو) اختلفا في (شرطٍ) صحيحٍ أو فاسدٍ، كَرَهَنَ أو ضَمِينٍ أو قَدَرَهُما^(٤) (فقولُ مَنْ يَنْفِيهِ) أي: ينكره بيمينه؛ لأنَّ الأصلَ عدمه (ك) ما يُقْبَلُ قولُ منكِرٍ (مفسدٍ) لبيع

(١) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: بأن قال بائع. أي: أو ورثته، وكذا يقال في مشتري. انتهى».

(٢) جاء في حاشية (س) ما نصه: «قوله: وكذا إجارة. أي: وكالبيع الإجارة في الاختلاف والتفصيل المذكورين. انتهى. تقرير المؤلف».

(٣) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: مع اليمين. متعلِّق بـ «أخذ» أي: استحقيقه ذلك إنما يثبت مع اليمين. انتهى. تقرير المؤلف».

(٤) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: أو قدرهما. أي: الرهن والضمين. انتهى تقرير المؤلف. قال: والمثالان للشرط الصحيح».

وفي عين مبيع أو قذره، فقولُ بائع، وإن أبى كلُّ التسليم حتى يقبضه
الآخر، والثمن عين، نُصبَ عدلٌ يقبضُ منهما ويسلمُ المبيع، ثم الثمن،
وإن كان ديناً حالاً بيده، أُجبرَ بائعٌ ثم مُشتري، وإن كان دونَ مسافةٍ قَصُرَ،
حُجِرَ عليه في كلِّ ماله حتى يُحضِره،

ونحوه، فإذا ادَّعى أحدهما ما يفسدُ العقدَ من سَفَه، أو صِغَرٍ، أو إكراهٍ بلا قرينةٍ
كتوكلٍ به^(١) وترسيم^(٢) عليه ونحوه، وأنكرَ الآخرُ، فقولُ المنكر؛ لأنَّ الأصلَ في
العقودِ الصَّحَّة. وإن أقاما بَيِّنَتَيْنِ، قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ مدَّعٍ.

(و) إن اختلفا (في عين مبيع) كبعتني هذا العبد. فقال: بل هذه الجارية (أو) في
(قذره) أي: المبيع كبعتك قفيزين. فقال مشتري: بل ثلاثة. (فقولُ بائع) لأنه كالغارم في
الأولى، ومنكرٌ للزيادة في الثانية.

(وإن أبى كلُّ) منهما (التسليم) لما بيده؛ مِنْ مبيعٍ وثمنٍ (حتى يقبضه الآخر) بأن
قال البائع: لا أسلمُ المبيعَ حتى تدفعَ لي الثمن. وقال المشتري: لا أسلمُ الثمنَ حتى
تدفعَ لي المبيعَ (و) الحالُ أنَّ (الثمنَ عين) أي: معيَّنٌ في العقدِ (نُصب) بالبناء
للمفعول (عدلاً) أي: نَصَبَهُ الحاكمُ (يقبضُ منهما) المبيعَ والثمنَ (ويسلمُ المبيعَ)
للمشتري (ثمَّ الثمنَ) للبائع؛ لجريانِ عادةِ النَّاسِ بذلك.

(وإن كان) الثمنُ (ديناً) أي: غيرَ معيَّنٍ وكان (حالاً بيده) أي: في يدِ المشتري
(أُجبرَ بائعٌ) على تسليمِ المبيعِ؛ لتعلُّقِ حقِّ المشتري بعينه (ثمَّ) أُجبرَ (مُشتري) على
تسليمِ الثمنِ الذي بيده؛ لوجوبِ دفعِهِ عليه فوراً؛ لتمكُّنِهِ منه.

(وإن كان) الثمنُ ديناً حالاً غائباً في البلد أو فيما (دونَ مسافةٍ قَصُرَ، حُجِرَ عليه)
أي: على مُشتري (في كلِّ ماله) حتى في المبيع (حتى يُحضِره) أي: الثمنُ؛ خوفاً من
أنْ يتصرَّفَ في ماله تصرُّفاً يضرُّ بالبائع.

(١) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: كتوكل... إلخ. مثال للقرينة. انتهى تقرير».

(٢) قال البعلي في «المطلع» ص ٣٩٠: يقال: رسم الدار رسماً، علَّمه بعلامة.

وإن كان بعيداً أو المشتري مُفلساً، فلبائع الفسخ.
الثامن: خيارٌ للخلف في الصفة، ولتغير^(١) ما تقدّمت رؤيته.

فصل

وما اشترى بكيل ونحوه، لزم بعقد، ولا يصحّ تصرفه فيه حتّى يقبضه،

(وإن كان) المال غائباً (بعيداً) مسافة قصر، أو غيبه بمسافة قصر عن البلد (أو) كان (المشتري مُفلساً) أي: ظهر بعد البيع فليس المشتري أو إعساره (فلبائع الفسخ) لتعذر الثمن عليه، وكذا مؤجّر ينقذ حالاً.

(الثامن) من أقسام الخيار: (خيار) يثبت (للخلف في الصفة) إذا باعه شيئاً معيناً موصوفاً، كعبدٍ فلانٍ الذي صفته كذا وكذا (ولتغير^(٢) ما تقدّمت رؤيته) العقد.

فصل

في التصرف في البيع قبل قبضه، وما يحصل به قبضه، وغير ذلك

(وما اشترى) بالبناء للمجهول (بكيل) كقفيز من ضبرة (ونحوه) أي: الكيل من وزن أو عدّ أو ذرع كرطل من زبرة حديد^(٣)، أو بيض على أنّه مئة، أو ثوب على أنّه عشرة أذرع، صحّ، و(لزم بعقد) حيث لا خيار (ولا يصحّ تصرفه) أي: المشتري (فيه) أي: فيما اشترى بكيل ونحوه، ببيع، أو هبة، أو إجارة، أو رهن (حتّى يقبضه) لقوله ﷺ: «من ابتاع طعاماً، فلا يبعه حتى يستوفيه» متفق عليه^(٤). ويصحّ عتقه، وجعله مهراً، وعوض خلع، ووصية^(٥) به.

(١) في المطبوع: «وتغير»، والمثبت موافق لما في «هداية الراغب».

(٢) في (م): «وتغير».

(٣) قال البعلي في «المطلع» ص ٢٦٤: الزبرة - بضم الزاي - : القطعة من الحديد.

(٤) البخاري (٢١٢٦)، ومسلم (١٥٢٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٥) في (م): «ووصيته».

وتلّفه قبله من ضمانٍ بائع، ويبطلُ البيعُ بتلّفه بآفةٍ، وما عداؤه يصحُّ التصرفُ فيه قبل قبضه،
المعدة

وإن اشترى المكيل ونحوه جُزافاً، صحَّ التصرفُ فيه قبل قبضه؛ لقول ابن عمر رضي الله عنهما: مضتِ السُّنةُ أنَّ ما أدركته الصَّفقةُ حباً مجموعاً، فهو من مالِ المشتري^(١).

(وتلّفه) أي: المبيع بكيلٍ ونحوه، أو تلّف بعضه (قبله) أي: قبل قبضه (من ضمان بائع) وكذا لو تعيَّب قبل قبضه (ويبطلُ) أي: يفسخُ (البيعُ بتلّفه) أي: المبيع بنحو كيلٍ (بآفةٍ)^(٢) لا صنَع لآدميٍّ فيها. وإن بقي البعض، خيّرَ مشتريُّ في أخذه بقسْطِهِ من الثمن. وكذا لو تعيَّب قبل قبضه، خيّرَ بين الفسخِ والإمساكِ بلا أرشٍ حيث علم بالعيب قبل قبضه، فلا يُنافي ما سبق، وفي كلام المصنّف في «شرح الإقناع»^(٣) وغيره هنا نظر. وإن اتلفه آدميٌّ، خيّرَ مشتريُّ بين فسخٍ وأخذِ ثمنٍ، وبين إمضاءٍ ومطالبةٍ متليفٍ ببذله (وما عداؤه) أي: عدا ما اشترى بنحو كيلٍ، كعبدٍ ودارٍ (يصحُّ التصرفُ فيه) من مشتريٍّ (قبل قبضه) لقول ابن عمر رضي الله عنهما: كنّا نبيعُ الإبلَ بالبيعِ بالدرهم، فنأخذُ عنها الدنانيرَ، وبالعكس، فسألنا رسولَ الله ﷺ، فقال: «لا بأس أن تأخذَ بسعرِ يومها ما لم تنفركَ وبينكما شيء» رواه الخمسة^(٤)، إلا المبيع بصفةٍ أو رؤيةٍ متقدّمة، فلا يصحُّ التصرفُ فيه قبل قبضه.

فإن قيل: مقتضى الحديثِ صحّةُ التصرفِ فيما يحتاجُ لحقّ توفيةٍ قبل قبضه؛ لأنَّ الدراهمَ والدنانيرَ إمّا موزونةً أو معدودة؟

(١) علّفه البخاري قبل حديث (٢١٣٨)، وأخرجه الدارقطني في «سننه» (٣٠٠٦)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ١٦/٤.

(٢) جاء في هامش الأصل ما نصه: «متعلق بتلف».

(٣) ٢٤٣/٣.

(٤) أبو داود (٣٣٥٤)، والترمذي (١٢٤٢)، والنسائي في «المجتبى» ٢٨١-٢٨٢/٧، وابن ماجه (٢٢٦٢)، وأحمد (٦٢٣٩). قال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث سماك بن حرب، عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عمر.

قال ابن عبد البر في «التمهيد» ٢٩٢/٦: والأصل في هذا الباب حديث ابن عمر، وهو ثابت صحيح اهـ وصحّحه أيضاً الحاكم ٤٤/٢، ووافقه الذهبي.

ومن ضمانٍ مشتري ما لم يمنعه بائع.
ويحصل قبض ما يَبَع بكيلٍ، أو وزنٍ، أو عدٍّ، أو ذَرَعٍ بذلك، وصُبْرَةٍ،
وما يُنْقَلُ بنقله، وما يُتناوَلُ بتناوله، وما عداه بتخليته.

فالجواب: أنها في الذمّة، فليست كبيع، بل هي من قبيل بيع الدّين بالدّين لمن هو عليه، وهو صحيح بشرطه.

(و) إن تَلَف ما عدا المبيع بنحو كيلٍ، فـ (من ضمانٍ مشتري) لقوله ﷺ: «الخِراج بالضمان»^(١) وهذا المبيعُ لمشتري؛ فضمانه عليه، هذا (ما لم يمنعه) أي: المشتري (بائع) من قبضه، فإن منعه حتّى تَلَف، ضَمِنه، كضمانٍ غضبٍ، وثمرٍ على شجرٍ، ومبيع بصفةٍ أو رؤية متقدّمة من ضمانٍ بائع.

(ويحصل قبض ما يَبَع بكيلٍ، أو وزنٍ، أو عدٍّ، أو ذَرَعٍ بذلك) الكَيْلُ، أو الوزنُ، أو العدُّ، أو الذَّرَعُ؛ لحديث عثمان ؓ يرفعه: «إذا بعت، فكيلٌ، وإذا ابتعت، فأكْتَلٌ» رواه الإمام أحمد^(٢). وشرطه: حضورُ مستحقٍّ أو نائيه، ويصحُّ استنابُهُ مَنْ عليه الحقُّ للمستحقِّ. ومؤنة كيّالٍ، ووزّانٍ، وعدّادٍ، ونحوه على باذلٍ، ولا يضمّن ناقدٌ حاذقٌ أمينٌ خطأ.

(و) يحصل قبضٌ في (صُبْرَةٍ، وما يُنْقَل) كثيابٍ وحيوانٍ (بنقله، و) يحصل قبضٌ فيه (ما يُتناوَل) كجواهرٍ وأثمانٍ (بتناوله) لأنَّ العُرفَ فيه ذلك (و) يحصل قبضٌ (ما عداه) أي: المذكور، كعقارٍ وثمرٍ على شجرٍ (بتخليته) بائع بيّنه وبينَ مشتري بلا حائلٍ،

(١) أخرجه أبو داود (٣٥٠٨)، (٣٥٠٩)، والترمذي (١٢٨٥)، والنسائي في «المجتبى» ٢٥٤-٢٥٥، وابن ماجه (٢٢٤٣)، وهو عند أحمد (٢٤٢٢٤) من حديث عائشة رضي الله عنها.

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٢) في «مسنده» (٤٤٤)، وهو عند ابن ماجه (٢٢٣٠) بنحوه، وعلّقه البخاري بصيغة التمریض، قبل حديث (٢١٢٦).

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٩٨/٤: رواه ابن ماجه باختصار، رواه أحمد وإسناده حسن.

والإقالة فسُخ، وتُندبُ إقالةُ نادم، وتصحُّ قبلَ قبضٍ مبيعٍ وبعده، لا مع تلفه، أو موتِ عاقدٍ، أو زيادةً على ثمنٍ، أو نقصه بغيرِ جنسه.

بل يفتحُ له بابُ الدَّارِ ويسلِّمهُ مفتاحها ونحوه، ولو كان فيها متاعٌ للبائع، ويُعتبرُ لجوازِ قبضِ مُشاعٍ يُنقلُ، إذنُ شريكه^(١).

(والإقالة) مصدر: أقال الله عُثْرَتَكَ، أي: أزالها^(٢) (فسُخ) أي: رفعٌ للعقدِ وإزالةٌ له، لا بيعٌ (وتُندبُ) أي: تستحبُّ (إقالةُ نادم) من بائعٍ ومشتريٍّ لحديثِ ابنِ ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «مَنْ أقال مسلماً، أقال الله عُثْرَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٣). (وتصحُّ) إقالةُ (قبلَ قبضِ مبيعٍ) ولو نحو مكيل^(٤) (و) تصحُّ (بعده) أي: القبض، وبعد نداءِ جمعة، بلا شروطٍ بيع، كما لو تقايلا في آتِي وشاري.

و(لا) تصحُّ (مع تلفه) أي: المبيع؛ لفواتِ محلِّ الفسخِ (أو موتِ عاقدٍ) بائعٍ أو مشتريٍّ؛ لعدمِ تأتئها، وكذا لا تصحُّ مع غيبةِ أحدهما (أو زيادةً على ثمنٍ) معقودٍ عليه (أو) مع (نقصه، أو بغيرِ جنسه) فلا تصحُّ فيهنَّ؛ لمخالفتِهِ لمقتضى الإقالةِ مِنْ رَدِّ الأمرِ إلى ما كان عليه. وتصحُّ مع تَلَفِ ثمنٍ، ولا خيارَ فيها ولا شُفَعَةً.

(١) جاء في هامش (ح) ما نصه: «فإذا أذن شريكه في القبض، صار نصيبه أمانة في يد القابض. اهـ خطه».

(٢) «المصباح المنير» (قيل).

(٣) «سنن» ابن ماجه (٢١٩٩)، وهو عند أبي داود (٣٤٦٠)، وأحمد (٧٤٣١). قال البوصيري في «مصابح الزجاجة» ١٢/٢: هذا إسناد على شرط مسلم.

(٤) جاء في هامش (ح) ما نصه: «ولا يلزم إعادة كيل أو وزن. اهـ شرح مختصر».

باب الربا والصرف

العمدة

يَحْرُمُ رَبَا الْفَضْلِ وَالنَّسِئَةِ، فَلَا يَبَاعُ مَكِيلٌ بَجْنِسِهِ، وَلَا موزونٌ بَجْنِسِهِ،
إِلَّا مثلاً بمثلٍ، يداً بيدٍ،
.....

باب الربا والصرف

الهداية

الربا - مقصور - وهو لغة: الزيادة؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أُنْزِلْنَا عَلَيْهَا آيَةٌ أَهَزَّتْ وَرَبَّتْ﴾ [الحج: ٥] أي: علت.

وشرعاً: زيادة في شيء مخصوص^(١).

وهو محرم بالإجماع؛ لقوله تعالى: ﴿وَعَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥].

والصرف: بيع نقد بنقد. قيل: سمي به، لصريفهما^(٢)، أي: تصويتهما في الميزان، وقيل: لانصرافهما عن مقتضى أنواع البيع في اشتراط القبض وغيره^(٣).

(يَحْرُمُ رَبَا الْفَضْلِ) أي: الزيادة (و) يَحْرُمُ رَبَا (النَّسِئَةِ) أي: التأخير؛ لما تقدم، فهو نوعان، أشار إلى الأول منهما بقوله: (فلا) يَصْحُ أَنْ (يُبَاعَ مَكِيلٌ بَجْنِسِهِ) مطعوماً كالبرِّ والشعير، أولاً؛ كالأشنان (ولا) يُبَاعَ (موزونٌ بجنسه) مطعوماً، كالسُّكَّر، أولاً كالكتَّان (إلا) إذا بيع ذلك (مثلاً بمثل) أي: حال كونهما متماثلين في المقدار (يداً بيداً) أي: حال كونهما مقبوضين؛ لحديث عبادة بن الصَّامت مرفوعاً: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مَثَلًا بِمَثَلٍ، يَدًا بِيَدٍ» رواه أحمد ومسلم^(٤)، فيُشْتَرَطُ^(٥) في بيع الرِّبَوِيِّ بجنسه شرطان: التَّمَاثُلُ وَالتَّقَابُضُ.

(١) «المطلع» ص ٢٣٩.

(٢) في الأصل «لصريفهما»، وفي (م): «لصريفهما».

(٣) أحمد (٢٢٧٢٧)، ومسلم (١٥٨٧) (٨١)، وأخرجه أيضاً البخاري (٢١٧٦)، ومسلم (١٥٨٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مختصراً.

(٤) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: فيشترط.. إلخ. تحصل منه شرطان، وبقي شرط الحلول، وتركه للزومه للتقايض غالباً. انتهى. تقرير المؤلف».

ولا يُباع مكيلاً بجنسه وَزناً ولا جِزافاً، ولا موزونٌ بجنسه كَيْلاً ولا جِزافاً، وإن اختلف الجنسُ كَبُرَّ بشعيرٍ، جاز كَيْلاً ووزناً وجِزافاً.

ولا رَبّاً في ماءٍ، ولا فيما لا يُوزَنُ عُرفاً؛ لصناعته من غيرِ ذهبٍ أو فضة، كمعمولٍ من نُحاسٍ، وحديدٍ، وحريرٍ، وقُطنٍ، ولا في مطعومٍ لا يُكال ولا يُوزَنُ، كينضٍ وجَوْزٍ.

(ولا) يصحُّ أن (يُباعَ مَكِيلٌ بجنسه وَزناً) ولو ثمرةً بثمرةٍ (ولا) يُباعُ مَكِيلٌ بجنسه (جِزافاً^(١))، (ولا) يُباعُ (موزونٌ بجنسه كَيْلاً، (ولا) يُباعُ بجنسه (جِزافاً) فلا يصحُّ بيعُ المكيَلِ بجنسه إلا كَيْلاً، ولا بيعُ الموزون بجنسه إلا وَزناً؛ لقوله ﷺ: «الذهب بالذهب وَزناً بوزنٍ، والفضَّةُ بالفضَّةِ وَزناً بوزنٍ، والبرُّ بالبرِّ كَيْلاً بكيَلٍ، والشَّعِيرُ بالشَّعِيرِ كَيْلاً بكيَلٍ» رواه الأثرُمُ من حديثِ عبادة^(٢)، ولأنَّ ما حُوِّلَ معياره الشرعيُّ لا يتحقَّقُ فيه التماثُلُ، والجَهْلُ به كالعلمِ بالتفاضُلِ، فلو كَيْلَ المَكِيلِ الذي يَبِيعُ بجنسه وَزناً أو جِزافاً، أو وَزَنَ الموزونُ الذي يَبِيعُ بجنسه كَيْلاً أو جِزافاً، فكانا سواءً، أو كانا يعلمانِ تساويهما في المعيار الشرعيَّ، صحَّ.

(وإن اختلف الجنسُ كَبُرَّ بشعيرٍ) وحديدٍ بنحاسٍ (جاز) البيعُ (كَيْلاً ووزناً وجِزافاً) لقوله ﷺ: «إذا اختلفت هذه الأشياءُ، فبيعوا كيف شِئْتُمْ إذا كانَ يداً بيدٍ» رواه مسلم وأبو داود^(٣).

والجنس ما يشملُ أنواعاً، كالذَّهَبِ والفضَّةِ، والبرِّ والتمرِّ، وفروعُ الأجناس كالأدِقَّة^(٤)، والأخبازِ، والأدهانِ أجناسٌ. واللحمُ أجناسٌ باختلافِ أصوله^(٥)، ولحمُ

(١) الجِزَافُ: بيع الشيء لا يعلم كيِّله ولا وزنه. «المصباح المنير» (جِزَف).

(٢) لعله في «سننه» ولم تطبع، وأخرجه بهذا اللفظ البيهقي ٢٩١/٥، وأصل الحديث عند مسلم (١٥٨٨) (٨٤) عن أبي هريرة مختصراً.

(٣) مسلم (١٥٨٧) (٨١)، وأبو داود (٣٣٥٠)، وسلف آنفاً في الصفحة السابقة.

(٤) الأدِقَّةُ: جمع دقيق. «المصباح المنير» (دقق).

(٥) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: باختلاف أصوله. الباء فيه للسببية. انتهى تقرير المؤلف، أي: كون اللحم أجناساً إنما هو بسبب اختلاف أصوله. انتهى».

ولا يصح بيع لحم بحيوانٍ من جنسه، ولا بيع حب بدقيقه أو سويقه،
ولا نيئه بمطبوخه، ولا خالصه بمشويه،

الضأن والمعر جنس واحد. ولحم البقر والجواميس جنس واحد. ولحم الإبل جنس،
وهكذا، والشحم، والكبد، والقلب، والألية، والطحال، والرئة، والكارع أجناس؛
لأنها مختلفة في الاسم والخلقة، فيجوز بيع جنس منها بآخر متفاضلاً.

(ولا يصح بيع لحم بحيوانٍ من جنسه) لما روى مالك، عن زيد بن أسلم، عن
سعيد بن المسيب أن النبي ﷺ «نهى عن بيع اللحم بالحيوان»^(١). ويصح بيع اللحم
بحيوانٍ من غير جنسه، كلحم ضأن ببقرة.

(ولا) يصح (بيع حب) كبر (بدقيقه أو سويقه) لتعذر التساوي؛ لأن أجزاء الحب
تتشر بالطحن، والنار قد أخذت من السويق. وإن بيع الحب بدقيق أو سويق من غير
جنسه، صح؛ لعدم اعتبار التساوي إذاً.

(ولا) بيع (نيئه بمطبوخه) كحنطة بهريستها^(٢) أو بخبز أو نشا - بالفتح، والقصر،
وقد يمد - وهو ما يعمل منه الحلواء^(٣)؛ لأن النار تعقد أجزاء المطبوخ، فلا يحصل
التساوي.

(ولا) بيع (خالصه) أو مشويه (بمشويه)^(٤) كحنطة فيها شعير بمثلها أو بخالصة،
إلا أن يكون الخلط يسيراً. وكذا بيع اللبن بالكشك^(٥).

(١) «موطأ» مالك ٦٥٥/٢، وهو عند أي داود في «المراسيل» (١٧٨)، وعبد الرزاق (١٤١٦٢)،
والدارقطني (٣٠٥٧)، والحاكم ٣٥/٢، والبيهقي ٢٩٦/٥.

قال البيهقي: هذا هو الصحيح. وقال ابن عبد البر في «التمهيد» ٣٢٢/٤: لا أعلم هذا الحديث يتصل
من وجه ثابت من الوجوه عن النبي ﷺ، وأحسن أسانيده مرسل سعيد بن المسيب هذا. اهـ. وينظر
«التخليص الحبير» ١٠/٣.

(٢) قال أبو زيد في «نواده» ص ٨١: الهريس: الحب حين يُدق بالوهراس قبل أن يطبخ، فإذا طبخ، فهو
هريسة.

(٣) «المصباح المنير» (نشو).

(٤) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: بمشويه، بالباء الموحدة في آخره - أي: مخلوطه. انتهى تقرير».

(٥) الكشك: ما يعمل من الحنطة، وربما عمل من الشعير. «المصباح» (كشك).

ولا رطبٍ بياضه، إلّا في العرايا.

ويصحُّ بيعُ دقيقه بدقيقه إذا استويا نعمةً، وخبزُه بخبزِه إذا استويا نشافاً.

ولا يُباعُ منزوعُ النوى بما فيه نواه، ولا ربويٌّ بجنسه ومعه أو معهما من غيرِ الجنس، كمُدٍّ عجوةٍ ودرهمٍ بمُدٍّ عجوةٍ ودرهمٍ، أو بمُدَّين

(ولا) بيعُ (رطبٍ بياضه) كبيعِ رطبٍ بتمرٍ، وعنبٍ بزبيبٍ؛ لما روى مالكٌ وأبو داود، عن سعد بن أبي وقاص: أنَّ النبي ﷺ سئلَ عن بيعِ الرُّطبِ بالتمرِّ، قال: «أَيَنْقُصُ الرُّطْبُ إِذَا يَبَسَ؟» قالوا: نعم. فنَهَى عن ذلك^(١). (إلا في العرايا) وهي: بيعُ الرُّطبِ على النَّخلِ خَرَصاً^(٢) بمثلِ ما يؤوَلُ إليه إذا جَفَّ كيلاً فيما دون خمسةِ أوسقٍ لمحتاجٍ لرطبٍ ولا ثَمَرٍ معه، بشرطِ الحلولِ والتقاضِ قبلَ تفرُّقِ، ففي نخلٍ بتخليةٍ، وفي ثَمَرٍ بكَيْلٍ. ولا تصحُّ في بقيَّةِ الثَّمار، ولا زيادةُ مشترٍ ولو من عددٍ في صفقاتٍ.

(ويصحُّ بيعُ دقيقه) أي: الربويُّ (بدقيقه إذا استويا نعمةً). (و) يصحُّ بيعُ (خبزِه بخبزِه إذا استويا نشافاً) لا إن اختلفا.

ويعتبر التَّمائُلُ في الخبزِ بالوزنِ كالنَّشافِ^(٣)؛ لأنَّه يقدَّرُ به عادةً، ولا يُمكنُ كَيْلُه. ومثله العَجْوَةُ إذا تجبَّلت، فتصيرُ موزونةً، لكن إن يَبَسَ الخبزُ ودُقَّ وصار فتيتاً، رجع إلى الكَيْلِ.

(ولا يُباعُ) تَمَرٌ (منزوعُ النوى بما) أي: بتمرٍّ (فيه نواه) لعدمِ التَّساوي.

(ولا) يُباعُ (ربويٌّ بجنسه ومعه) أي: الربويُّ (أو معهما) أي: العوضين (من غيرِ الجنس)، كمُدٍّ عجوةٍ ودرهمٍ بمُدٍّ عجوةٍ ودرهمٍ، (أو) بيعُ مدٍّ عجوةٍ ودرهمٍ (بمُدَّين

(١) «موطأ» مالك ٢/٦٢٤، و«سنن» أبي داود (٣٣٥٩)، وهو عند الترمذي (١٢٢٥)، والنسائي في «المجتبى» ٧/٢٦٨-٢٦٩، وابن ماجه (٢٢٦٤). قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٢) الخرص: حزر ما على النخل من الرُّطبِ تمرأً. «اللسان» (خرص).

(٣) جاء في هامش (س) ما نعه: «قوله: كالنَّشاف. أي: كما يعتبر النشاف يعتبر تماثله وزناً. انتهى. تقرير المؤلف».

منها، ويصحُّ بيعُ نَوَى بتمرٍ فيه نَوَى، وصوفٍ أو لبنٍ بذاتِ صوفٍ أو لبنٍ ونحوه. المسألة
ويحرّم ربا نسيئةً بين كلِّ مكيلَيْن أو موزونَيْن ليس أحدهما نقداً، ولو من جنسَيْن.

الهداية (منها) أي: من العَجْوَةِ، وكبيع مُحلَّى بِفَضَّةٍ بِفَضَّةٍ، أو مُحلَّى بذهبٍ بذهبٍ، وتسمّى مسألة: مُدَّ عَجْوَةٍ ودرهم؛ لأنّها مُثَلَّتٌ بذلك. ونصّ على عدم جوازها؛ لما روى أبو داود عن فضالة بن عبيد قال: أتى النبي ﷺ بقلادةٍ فيها ذهبٌ وخَرَزٌ، ابتاعها رجلٌ بتسعةٍ دنانيرٍ أو سبعةٍ دنانيرٍ، فقال النبي ﷺ: «لا، حتّى تميّزَ بينهما»^(١) فإن كان ما مع الربوي يسيراً لا يُقصدُ، كخبزٍ فيه ملحٌ بمثله، فوجوده كعدمه.

(ويصحُّ بيعُ نَوَى بتمرٍ فيه نَوَى، و) يصحُّ بيعُ (صوفٍ أو لبنٍ بـ) شاةٍ (ذاتِ صوفٍ أو لبنٍ)؛ لأنَّ النَّوَى في التَّمْرِ، واللَّبَنُ والصَّوْفُ في الشَّاةِ، غيرُ مقصودٍ (ونحوه) كدارٍ ممّوهٍ سقّفها بذهبٍ، وكدرهمٍ فيه نحاسٌ بمثله^(٢) أو بنحاسٍ.

ثمَّ أشارَ إلى النوع الثاني من نوعي الرِّبَا بقوله: (ويحرّم ربا نسيئةً) من النساء - بالمدّ - وهو التأخير^(٣). (بين كلِّ مكيلَيْن) كبرٍّ بشعير (أو موزونَيْن) كحديدٍ بنحاس (ليس أحدهما) أي: الموزونَيْن (نقداً) فإن كان أحدهما نقداً كحديدٍ بذهبٍ أو فضةٍ، جاز النساء، وإلا لا نَسَدُ بابُ السَّلَمِ في الموزونات غالباً. إلا صُرِفَ فلوْسٌ نافقَةٌ^(٤) بتقدٍ، فيشترطُ فيه الحلولُ والقَبْضُ، خلافاً لجمع، وتبعهم في «الإقناع»^(٥).

ويحرّم ربا النسيئة بينَ ما ذُكِرَ (ولو من جنسَيْن) فإذا بِنَعَ بُرٌّ بشعيرٍ، أو حديدٌ بنحاسٍ، اعتبرَ الحلولُ والتَّقَابُضُ قبلَ التَّفَرُّقِ.

(١) «سنن» أبي داود (٣٣٥١)، وهو عند مسلم (١٥٩١)، وأحمد (٢٣٩٣٩) بنحوه.

(٢) جاء في هامش (ح) ما نصه: «قوله: بمثله. أي: ما يساويه يقيناً في الفضة والغش».

(٣) «المطلع» ص ٢٣٩.

(٤) نفقت الدراهم، أي: نفدت، من باب تعب. «المصباح المنير» (نفق).

(٥) ٢٥٧/٢.

فإن تفرقا قبل قبض، بطل كالصرف.
ويجوزُ النساء في بيع مكيل بموزون، وما لا كَيْلَ فيه ولا وزن، كالجوزِ
والبيض، لا بيع دين بدين.

(فإن تفرقا قبل قبض، بطل) العقد؛ لقوله ﷺ: «إذا اختلفت هذه الأصناف،
فبيعوا كيف شئتم، يداً بيد»^(١) والمراد به القبض.

(ك) ما يبطل (الصرف) وهو بيع نقد بنقد، بتفرق قبل قبض للعوضين أو أحدهما.
وإن تفرقا قبل قبض البعوض، بطل فيه فقط؛ لقوله ﷺ: «بيعوا الذهب بالفضة كيف
شئتم يداً بيد»^(٢). ولا يضر طول مجلس مع تلازمهما، فلو مشيا إلى منزل أحدهما
مصطحبين، صح. وقبض وكيل قبل مفارقة موكله المجلس كقبض موكله. ولو مات
أحدهما قبل قبض، بطل.

(ويجوزُ النساء في بيع مكيل بموزون) كبر بحديد؛ لأنهما لم يجتمعا في أحدٍ
وصفي علة ربا الفضل، أغني الكيل والوزن، أشبه الثياب والحيوان.

(و) يجوزُ النساء في بيع (ما لا كَيْلَ فيه ولا وزن، كالجوزِ والبيض) لأمر النبي ﷺ
عبد الله بن عمرو^(٣) أن يأخذ على فلائص الصدقة، فكان يأخذ البعير بالبعيرين إلى
إبل الصدقة. رواه أحمد والدارقطني وصححه^(٤).

وإذا جازَ في الجنس الواحد، ففي الجنسين أولى.

(ولا) يجوزُ (بيع قَيْنِ بِلَيْنِ) حكاه ابن المنذر إجماعاً^(٥)؛ لحديث «نهى النبي ﷺ

(١) سلف ص ٤٦٠.

(٢) سلف ص ٤٥٩.

(٣) في النسخ: «عمر»، والمثبت من مصادر التخريج الآتي ذكرها.

(٤) أحمد (٦٥٩٣)، والدارقطني (٣٠٥٤)، وهو عند أبي داود (٣٣٥٧)، وصححه الحاكم ٥٦-٥٧
على شرط مسلم، ووافقه الذهبي. وضغفه ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» ٥/ ١٦٢، وقواه الحافظ
ابن حجر في «فتح الباري» ٤/ ٤١٩.

(٥) «الإجماع» ص ١٠٤.

عن بيع الكالئ بالكالئ^(١) وهو: بيع ما في الذمة بشمن مؤجل لمن هو عليه، وكذا بحال لم يقبض قبل تفرّق، وجعله رأس مالٍ سلّم.

(وتتعيّن دراهمٌ ودنانيرٌ بتعيينٍ في العقد) لأنها عوضٌ مشارٌ إليه في العقد؛ فوجب أن تتعيّن كسائر الأعراض (فلا تُبدَل) بل يلزم تسليمها إذا طوّل بها؛ لوقوع العقد على عينها.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٥٩٨/٦، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٢١/٤، وابن عدي في «الكامل» ٢٣٣٥/٦، والبيهقي ٢٩٠/٥ من طريق موسى بن عبيدة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وأخرجه البيهقي ٢٩٠/٥ من طريق موسى بن عبيدة، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما. وأخرجه الدارقطني (٣٠٦٠)، والحاكم ٥٧/٢ من طريق الدراوذي، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما. قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

وأخرجه الدارقطني (٣٠٦١)، والحاكم ٥٧/٢ من طريق ذؤيب بن عمامة، عن حمزة بن عبد الواحد، عن موسى بن عقبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

قال البيهقي: موسى هذا، هو ابن عبيدة الربذي، وشيخنا أبو عبد الله - يعني الحاكم - قال في روايته: عن موسى بن عقبة، وهو خطأ، والعجب من أبي الحسن الدارقطني شيخ عصره روى هذا الحديث.... فقال: عن موسى بن عقبة. ثم تعقّب البيهقي فقال: وهو وهم، والحديث مشهور بموسى بن عبيدة، مرة عن نافع، عن ابن عمر، ومرة عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر. اهـ.

وقال الحافظ في «التخليص الحبير» ٢٦/٣: صححه الحاكم على شرط مسلم فوهم؛ فإن راويه موسى ابن عبيدة الربذي لا موسى بن عقبة... وقد جزم الدارقطني في «العلل» بأن موسى بن عبيدة تفرد به، فهذا يدل على أن الوهم في قوله: موسى بن عقبة، من غيره.

وأخرجه عبد الرزاق (١٤٤٠) عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما بزيادة.

وأخرجه البزار (١٢٨٠) «كشف الأستار» من طريق موسى بن عبيدة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما بزيادة.

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٨٠-٨١/٤ وقال: رواه البزار، وفيه موسى بن عبيدة، وهو ضعيف.

وله شاهد من حديث رافع بن خديج، وهو عند الطبراني في «الكبير» (٤٣٧٥).

وإن كانت مغصوبةً أو معيبةً من غير الجنس، بطل.
ومعيبةً من الجنس، أمسك أو ردَّ، ولا أرشَ إن اتَّحدَ الجنسُ.

(وإن كانت مغصوبةً) بطلَ العقدُ، كالمبيع إذا ظهر مستحقاً (أو) كانت (معيبةً من غير الجنس) كما لو وجد الدراهم نحاساً (بطل) العقد؛ لأنه باعه غير ما سُمي له (و) إن كانت (معيبةً من الجنس) كالوضوح في الذهب، والسواد في الفضة (أمسك) مع العيب (أو ردَّ) به (ولا أرشَ) مع الإمساك (إن اتَّحدَ الجنسُ) بأن تعاقدا على مثليين، كدراهم فضةً بمثله، فإن اختلف الجنسُ، كدراهم بدنانير، فله أخذُ الأرشِ بالمجلس لا من جنسِ السَّليم^(١)، وكذا بعده من غير جنسهما^(٢).

ويحرُم الرِّبَا بين مُسلمٍ وحَرَبِيٍّ، وبادارِ حَرَبٍ، لا بين سيِّدٍ ورقيقهِ.

(١) جاء في هامش (ح) ما نصه: «لثلا يصير من مسألة: مد عجوة. اهـ خطه».

(٢) جاء في هامش (ح) ما نصه: «أي: جنس الموضيين، كشيء من الأعواض سواهما. خطه».

من باع داراً شَمِلَ أرضها، وبناءها، وبابها المنصوب، وسُلماً ورقاً منصوبين، وخابئة مدفونة، دون حبل، ودلو، وبكرة، ومفتاح، وكنز، ونحوها، وأرضاً شَمِلَ غراسها وبناءها، وإن لم يقل: بحقوقها.

الأصول: جمع أصل، وهو ما يتفرع^(١) عليه غيره، والمراد به هنا: دُور وأرض وشجر. والثمار: جمع ثمر، كجبل وجبال، وواحد الثمر: ثمرة.

(من باع داراً) أو وهبها، أو وقفها، أو أقر، أو أوصى بها (شَمِلَ) العَقْدُ (أرضها) التي يصح بيعها، بخلاف نحو سَوَادِ العراق، فلا، قاله في «المبدع»^(٢) و«شرح المنتهى»^(٣)، قال المصنّف^(٤): وظاهر ما تقدّم من صِحّة بيع المساكن خلافه. انتهى. وقد يقال: تصرّيحهم هنا بالقيّد قرينة على أن المراد بالمساكن - فيما تقدّم - مجرد البناء دون الأرض، فلا مخالفة. (و) شَمِلَ (بناءها) وسقفها؛ لأنهما داخلان في مُسمّى الدار (و) شَمِلَ (بابها المنصوب) وحلقته (و) شَمِلَ (سُلماً ورقاً منصوبين) وخابئة مدفونة) ورخى منصوبة؛ لأنّه متّصلٌ بها لمصلحتها، أشبه الحيّطان.

وكذا معدن جامد، وما فيها من شجر وعُرش (دون) ما هو منفصل منها كـ (حبل، ودلو، وبكرة، ومفتاح، و) دون ما هو مودّع^(٥) فيها من (كنز) أي: مال مدفون (ونحوها) أي: المذكورات، كحجر مدفون وقفل وقُرش.

(و) من باع (أرضاً) أو وهبها، أو وقفها أو رهنها، أو أقر، أو أوصى بها (شَمِلَ) العَقْدُ (غراسها وبناءها، وإن لم يقل: بحقوقها) لاتّصالهما بها، وكونهما من حقوقها

(١) في الأصل و(ح): «ينفرع».

(٢) ١٥٨/٤.

(٣) ٢٧٨/٣.

(٤) في «شرح المنتهى» ٢٧٨/٣.

(٥) في الأصل و(س): «مودّع».

دونَ زرع نحو بُرٍّ وشعيرٍ، ويبقى لبائع، وإن كان يُجَزُّ أو يُلْقَطُ مراراً، فأصوله لمُشْتَرٍ، وَجَزَّةٌ وَلَفْظَةٌ ظاهرتان عند بيع لبائع، إن لم يشترط مُشْتَرٍ، ونخلاً تشقَّقَ طلعُه، فلبائع مَبْقَى إلى جذادِه، ما لم يشترطه مُشْتَرٍ.

(دون) ما فيها من (زرع) لا يُحصَدُ إلا مرَّةً (نحو بُرٍّ وشعيرٍ) وأرزٍ، فلا يدخلُ في نحو بيعِ أرضٍ؛ لأنَّه مودَّعٌ^(١) فيها يراؤُ للنقلِ (ويبقى لبائع) ونحوه إلى أوَّلِ وقتٍ أخذه بلا أجرٍ، ما لم يشترطه نحو مُشْتَرٍ، فله.

(وإن كان) الزرعُ (يُجَزُّ) مراراً، كَرَطَبَةٍ^(٢)، ويُقُولُ (أو يُلْقَطُ مراراً) كَقِثَاءٍ وباذنجان (فأصوله) أي: ما دُكِرَ^(٣) (لمُشْتَرٍ) ونحوه؛ لأنَّها تراؤُ للبقاء (وَجَزَّةٌ وَلَفْظَةٌ ظاهرتان عند بيع) ونحوه (لبائع) ونحوه، وعلى بائعٍ ونحوه قطعُه في الحالِ (إن لم يشترطه) أي: ما دُكِرَ، أنَّه لبائعٍ (مُشْتَرٍ) ونحوه، فإن اشترطه مُشْتَرٍ ونحوه، كان له.

ويثبتُ خيارَ لمُشْتَرٍ ظَنٌّ دخولٌ ما ليس له كما لو جهَلَ وجودَه.

(و) مَنْ باعَ (نخلاً تشقَّقَ طلعُه)^(٤) ولو لم يُؤَبَّرْ (ف) ثمرُ (لبائعٍ مَبْقَى إلى جذادِه، ما لم يشترطه مُشْتَرٍ) فله؛ لقوله ﷺ: «من ابتاعَ نخلاً بعد أن تُؤَبَّرَ، فثمرُها للذي باعها، إلا أن يشترطَ^(٥) المبتاعُ» متَّفَقٌ عليه^(٦).

والتأبيرُ: التلقيحُ. وإنَّما نصَّ عليه، والحكْمُ منوطٌ بالتشقيقِ^(٧)؛ لملازمته له غالباً.

(١) في الأصل: «مودوع».

(٢) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: كَرَطَبَةٍ. هي حشيش كالبرسيم، انتهى. تقرير المؤلف».

(٣) في (س): «ذلك».

(٤) جاء في هامش الأصل ما نصه: [بكسر الطاء: غلاف المنقود، قاله في الحاشية. «شرح إقناع»]. وجاء في هامش (ح) نحوه.

(٥) في (ح): «يشترطه».

(٦) البخاري (٢٣٧٩)، ومسلم (١٥٤٣)، وأحمد (٤٥٠٢) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٧) في (س) و(ح): «بالتشقيق».

وكذا شجرُ عَنَبٍ وتوتٍ ورمَّانٍ ونحوه، وما خرجَ من نُورِهِ كِمِشْمِشٍ،
أو أكامِه كورِدٍ وقطنٍ، وما قبلَ ذلك، المدة

وكذا لو وَهَبَ النخلَ، أو رهنه، أو صالحَ به، أو جعله أجره، أو صدقاً، أو الهدية عَوْضَ خُلْعٍ، بخلافٍ وقفٍ ووصيةٍ، فإنَّ الثمرةَ تدخلُ فيهما، أُبْرَت، أو لم تُؤْبَر، كفسخٍ لعينٍ ونحوه، قاله في «المنتهى»^(١) تبعاً «للمغني»^(٢)، قال في «الإقناع»^(٣): وهو مبنيٌّ على أنَّ الطَّلَعَ بعد التشقُّقِ زيادةٌ متَّصلةٌ. وصرَّح القاضي وابنُ عقيلٍ في التفليسِ والردُّ بالعيبِ أنَّه زيادةٌ منفصلةٌ، وذكره منصوصاً أحمدٌ، فلا تدخلُ الثمرةُ في الفسخِ، ورجوعِ الأبِ^(٤)، وغير ذلك، وهو المذهبُ على ما ذكره في هذه المسائلِ، قال الشيخُ منصورٌ^(٥): وجَزَمَ به المصنِّفُ - يعني الحجاوي^(٦) - فيما تقدَّم في خيارِ العيبِ.

(وكذا) أي: كالنخلِ (شجرُ عَنَبٍ) بكسرِ العينِ وفتحِ النونِ (وتوتٍ ورمَّانٍ ونحوه) كجُمَيْزٍ من كلِّ شجرٍ لا قشرَ على ثمرته، فإذا بيعَ ونحوه بعدَ ظهورِ ثمرته، كانت لبائعٍ ونحوه، (و) كذا (ما خرجَ من نُورِهِ)^(٧) كِمِشْمِشٍ (وتَفَّاحٍ) (أو) خرجَ من (أكامِه) جمعُ كِمٍّ - بكسرِ الكافِ - وهو الغِلافُ (كورِدٍ) وينفسج (وقطنٍ) يحملُ في كلِّ سنةٍ؛ لأنَّ ذلك كلُّه بمثابة تشقُّقِ الطَّلَعَ (وما قبلَ ذلك) أي: التشقُّقِ في طلعٍ، والظهورِ في نحوِ عَنَبٍ، والخروجِ من النُّورِ في نحوِ مِشْمِشٍ، والخروجِ من الأكمامِ^(٨) في نحوِ وَرْدٍ

(١) ٣٧٣-٣٧٢/٢.

(٢) ١٣٥-١٣٤/٦.

(٣) ٢٧١/٢.

(٤) أي: في هبته لولده. «كشاف القناع» ٢٨٠/٣.

(٥) في «كشاف القناع» ٢٨٠/٣.

(٦) في «الإقناع» ٢١٧/٢.

(٧) الثُّور: الزهر. «القاموس المحيط» (نور).

(٨) في الأصل: «الأكام».

فلمشتري كورقي، ولا يباع ثمرٌ قبل بُدُو صلاحه، ولا زرعٌ قبل اشتداد حبه، ولا بقلٌ وقثاءٌ ونحوه دون أصله إلا بشرط قطعه في الحال، أو جَزَّة جَزَّة.....

(ف) هو (لمشتري) ونحوه؛ لأنه (كورقي) لمفهوم الحديث السابق في النخل، وما عداه، فبالقياس عليه.

وإن تشقَّق أو ظهرَ بعضُ ثمرة ولو من واحد، فهو لبائع، وغيره لمشتري، إلا في شجرة، فالكلُّ لبائع ونحوه، ولكلُّ السقي لمصلحة ولو تضرَّر الآخر.

(ولا يُباعُ ثمرٌ قبل بُدُو صلاحه)؛ لأنه ﷺ «نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها، نهى البائع والمبتاع». متفقٌ عليه^(١). والتَّهْيُ يقتضي الفساد. (ولا) يباعُ (زرعٌ قبل اشتداد حبه)؛ لما روى مسلمٌ عن ابن عمر رضي الله عنهما أنَّ رسولَ الله ﷺ: «نهى عن بيع النخل حتى يزهُو»^(٢)، وعن بيع السُّنْبُلِ حتى يبيضَ ويأمنَ العاهة، نهى البائع والمشتري».

(ولا) يباعُ (بقلٌ وقثاءٌ ونحوه) كباذنجانٍ (دون أصله) أي: منفرداً عنه؛ لأنَّ ما في الأرض مستورٌ مغيبٌ، وما يحدثُ منه معدومٌ، فلم يَجْزُ بيعه، فإنَّ بيعَ ثمرٍ قبل بُدُو صلاحه مع أصله، أو الزرعُ الأخضرُ مع أرضه، أو أبيعاً لمالكٍ أصلهما، أو بيعَ قثاءٍ ونحوه مع أصله، أي: عروقه، صحَّ البيعُ؛ لأنه إذا بيعَ مع أصله، دخلَ تبعاً، فلم يضرَّ احتمالُ العَرَرِ، وإذا بيعَ لمالكٍ الأصلِ، فقد حصلَ التسليمُ للمشتري على الكمالِ (إلا) إذا باعَ الثمرةَ قبل بُدُو صلاحها، أو الزرعَ قبل اشتداد حبه (بشرط قطعه في الحال) فيصحُّ إن انتفعَ بهما وليس مُشاعين؛ لأنَّ المنعَ من البيع؛ لخوفِ التلفِ وحدوثِ^(٣) العاهة، وهو مأمونٌ فيما يُقطعُ (أو) إذا باعَ نحو بقلٍ^(٤) (جَزَّة جَزَّة) موجودةً.

(١) البخاري (٢١٩٤)، ومسلم (١٥٣٤)، وهو عند أحمد (٤٥٢٥)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) في النسخ الخطية: «تزهُو». والحديث عند مسلم برقم (١٥٣٥)، وأحمد (٤٤٩٣)، ومعنى «يزهُو»: جاء في البخاري (٢١٩٧) من حديث أنس بن مالك: «... قيل: وما يزهُو؟ قال: يحمارٌ أو يصفارٌ».

(٣) في النسخ الخطية: «وخوف».

(٤) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: نحو بقل. أي: من كل ما يجز. انتهى تقرير المؤلف».

أو لَقْطَةً لَقْطَةً، وحصادٌ ولقاطٌ على مشتري.

وإن اشترى ثمرًا لم يَبْدُ صلاحُه بشرطِ القطع، ثُمَّ تركَه حتى زاد، أو رطبًا عريَّةً وتركَه حتى أثمرَ^(١)، بطلَ البيعُ، لا إن حدثَ مع مشترةٍ بعد صلاحها ثمرةً أخرى، ولو اشتبهت، ويصطلحان.

(أو) إذا باعَ نحوَ قَثَاءٍ (لَقْطَةً لَقْطَةً) موجودةً، فيصحُّ؛ لأنَّه معلومٌ لا^(٢) جهالةً فيه ولا غَرَرٍ، وما لم يُخلَقْ، لم يَجْزُ بيعُه.

(وحصادٌ) زرع، وجذاذٌ ثمر، وجزٌّ نحوِ بقلٍ (ولقاطٌ) نحوِ قَثَاءٍ (على مشتري) لأنَّه نَقْلٌ لملكِه و^(٣) تفرُّعٌ لملكِ البائعِ عنه، فهو كنقلِ الطعامِ. (وإن اشترى ثمرًا^(٤)) لم يَبْدُ صلاحُه) أو زرعًا قبلَ اشتدادِ حبِّه، أو قَثَاءً ونحوَه مطلقاً، أي: من غيرِ ذكرِ قَطْعٍ ولا تبقية، لم يصحَّ؛ لما تقدَّم، أو اشترى ذلك (بشرطِ القطع، ثُمَّ تركَه) مشتري (حتى زاد) بطلَ البيعُ بزيادته^(٥). لئلا يتخذَ ذلك ذريعةً إلى شراءِ الثمرة قبلَ بُدُوِّ صلاحها وتركها حتى تبدؤ^(٦) (أو) اشترى (رُطْباً عريَّةً) وتقدَّمت صورتُها في الربا (وتركَه) أي: الرطب، (حتى أثمرَ^(٧)) أي: صار ثمرًا (بطلَ البيع) لأنَّه إنَّما جاز؛ للحاجة إلى أكلِ الرطب، فإذا أثمرَ^(٧) تبيَّنَ عدمُ الحاجة، سواء كان التركُ لعذرٍ، أو لا.

و(لا) يبطلُ البيعُ (إن حدثَ مع) ثمرة (مشترةٍ بعد) بُدُوِّ (صلاحها ثمرةً) فاعلٌ: (حدثَ) (أخرى) غيرُ الأولى (ولو اشتبهت^(٨)) فلم تتميزِ الحادثَةُ (ويصطلحان) أي:

(١) في المطبوع: «أثمر»، والمثبت من «هداية الراغب».

(٢) في (م): «ولا».

(٣) ليست في الأصل.

(٤) في (ح): «ثمر».

(٥) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: بزيادته. الباء فيه للسببية، انتهى. تقرير المؤلف».

(٦) في النسخ الخطية: «يبدو».

(٧) في الأصل: «أثمر».

(٨) في (ح): «اشتبهت».

وما بدا صلاحه، جاز بيعه مطلقاً وبشرط^(١) التبقية، وعلى بائع سقيه إن احتاجه، ولو تضرر أصله، وإن تلف باقية فعلى بائع، وبفعل آدمي يخير^(٢) مشتر.

المشتري المالك للثمرة المشتراة، والبائع المالك للحادثة، أشبه ما لو اشترى صبرة واختلطت بغيرها، ولم يعرف قدر كل منهما، والفرق بين هذه وما قبلها أن ذلك قد يتخذ حيلة على المحرم.

(وما بدا) أي: ظهر (صلاحه) من ثمر، أو اشتد حبه من زرع (جاز بيعه مطلقاً) أي: من غير شرط (و) جاز بيعه (بشرط التبقية) أي: تبقية الثمر إلى الجذاذ، والزرع إلى الحصاد؛ لأمن العاهة يبدؤ الصلاح والاشتداد.

(وعلى بائع سقيه) أي: الثمر، بسقي شجره (إن احتاجه) أي: السقي، وكذا لو لم يحتج إليه، فلا مفهوم للقيّد؛ لأنه يجب عليه تسليمه كاملاً، فلزمه سقيه (ولو تضرر أصله) بالسقي، ويُجبر إن أبى، بخلاف ما إذا باع الأصل وعليه ثمر للبائع، فإنه لا يلزم المشتري سقيها؛ لأن البائع لم يملكها من جهته^(٢).

(وإن تلف) ثمر بيع بعد بدؤ صلاحه دون أصله قبل أو إن جذاذه (باقية) سماوية - وهي: ما لا صنّع لآدمي فيها - كريح وحرّ وعطش (ف) ضمانه (على بائع) ولو بعد قبض؛ لحديث جابر أن النبي ﷺ أمر بوضع الجوائح. رواه مسلم^(٣).

ولأن التخلية في ذلك ليست بقبض تام، وإن كان التالف يسيراً لا^(٤) ينضبط، فات على المشتري، وكذا لو بيعت مع أصلها أو لمالك الأصل، فمن ضمان مشتر. (و) إن تلف الثمر المذكور (بفعل آدمي) ولو البائع (بخير مشتر) بين فسخ وأخذ

(١) في المطبوع: «ويشترط»، والمثبت من «هداية الراغب».

(٢) في (ح): «جهتها».

(٣) برقم (١٥٥٤)، وهو عند أحمد (١٤٣٢٠). والجوائح: جمع جائحة وهي: الآفة التي تهلك الشمار والأموال وتتناصلها. «النهاية في غريب الحديث والأثر» (جوح).

(٤) في الأصل: «ألا».

العمدة وصلاخ بعض شجره صلاخ لجميع نوعها بالبستان، وصلاخ نحو بلح وعنب، طيب أكله وظهور نضجه، ونحو قثاء أن يؤكل عادة، وحب أن يشتد أو يبيض.

ويشمل بيع دابة عذاراً أو مقوداً، وقن لباساً معتاداً لا ما لجمال، ولا مالاً معه إلا بشرط.

الهداية ثمن، وبين إمضاء ومطالبة متلف ببدل. قال المصنف^(١): وعلم مما تقدم أن زرع بُر ونحوه تلف بجائحة، من ضمانٍ مشترك، وليس كالثمرة.

(وصلاخ بعض) ثمرة (شجره، صلاخ لجميع نوعها) الذي (بالبستان) لأن اعتبار الصلاخ في الجميع يشق (وصلاخ) ما يظهر من ثمرة فماً واحداً (نحو بلح وعنب، طيب أكله وظهور نضجه) لحديث: «نهى عن بيع الثمر حتى يطيب» متفق عليه^(٢). ففي البلح أن يحمر أو يصفر، وفي العنب أن يتموه خلواً. (و) صلاخ ما يظهر فماً بعد فم (نحو قثاء، أن يؤكل عادة، و) صلاخ (حب، أن يشتد أو يبيض) لأنه جعل اشتداده غاية لصحة بيعه^(٣)، كبذو صلاخ نمر.

(ويشمل بيع دابة) كفرس (عذاراً) أي: لجاماً (ومقوداً) بكسر الميم، أي: رسناً كنعلي (و) يشمل بيع (قن) ذكر أو أنثى (لباساً معتاداً) عليه؛ لأنه مما تتعلق به حاجة المبيع أو مصلحته، وجرت العادة ببيعه معه، و(لا) يشمل البيع (ما لجمال) من لباس وحلي (ولا) يشمل (مالاً معه) أي: القن (إلا بشرط) بأن شرطه أو بعضه المعلوم مشترك، فله، ثم إن قصد، اشترط له شروط البيع، وإلا، فلا.

(١) في «شرح المتهى» ٢٩٣/٣.

(٢) البخاري (٢١٨٩)، ومسلم (١٥٣٦)، وهو عند أحمد (١٥٢٤٦) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٣) أخرج أبو داود (٢٢١٧) من حديث أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ: «.... نهى عن بيع الحب حتى يشتد». وأخرجه الترمذي (١٢٢٨)، وابن ماجه (٣٣٧١)، وأحمد (١٣٣٤١)، والحاكم في «المستدرک»

١٩/٢. قال الترمذي: حسن غريب. وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

باب السَّلَم

يَصْحُ بِلَفْظِهِ، وَلَفْظِ سَلَفٍ وَبَيْعٍ.
وشروطه سبعة: أحدها: انضباط صفاته، كمكيل وموزون ومذروع،
فلا يصح في معدود مختلف كفواكة.....

باب السَّلَم

هو لغة أهل الحجاز، والسَّلَفُ لغة أهل العراق، وسُمِّيَ سَلَمًا؛ لتسليم رأس المال في المجلس، وسَلَفًا؛ لتقديمه.

والسَّلَمُ شرعاً: عقد على موصوفٍ في ذمَّةٍ، مؤجلٍ بشمئٍ مقبوضٍ بمجلسٍ عقْدٍ.
وهو جائز بالإجماع؛ لقوله ﷺ: «من أسلف في شيء، فليُسلف في كيلٍ معلومٍ [ووزنٍ معلومٍ] إلى أجلٍ معلومٍ» متفقٌ عليه^(١).

و(يصحُّ) السَّلَمُ (بلفظه) كاسلَمْتُكَ هذا الدينار في كذا من القمح. (و) يصحُّ بـ (لفظِ سَلَفٍ) كاسلَفْتُكَ كذا في كذا؛ لأنهما حقيقة فيه، إذ هما اسم لبَّيعٍ عُجِّلَ ثَمَنُهُ وَأُجِّلَ ثَمَنُهُ. (و) يصحُّ بلفظِ (بيع) وكلُّ ما ينعقد به البيع؛ لأنَّ السَّلَمَ نوعٌ منه.
(وشروطه) أي: السَّلَمُ الزائدة على شروطِ البيع (سبعة):

(أحدها): كونُ^(٢) مسَلَمٍ فيه ممَّا يمكنُ (انضباط صفاته) التي يختلفُ الثمنُ باختلافها كثيراً؛ لأنَّ ما لا يمكنُ ضبط صفاته يختلف كثيراً فيفضي إلى المنازعة، فالمنضبط^(٣) (كمكيل) من حبوبٍ وثمارٍ، وخلٍّ ودُهْنٍ ولَبَنٍ ونحوها (و) ك (موزون) من قطنٍ وحريزٍ وصوفٍ ونحاسٍ ونحوها (و) ك (مذروع) من ثيابٍ وخيوط (فلا يصحُّ) السَّلَمُ (في معدودٍ مختلفٍ كفواكة) كرمَّانٍ وخوخٍ؛ لأنها تختلف بالكبير والصَّغَرِ

(١) البخاري (٢٢٤)، ومسلم (١٦٠٤)، وهو عند أحمد (١٩٣٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وما بين حاصرتين استدركت من (م) والمصادر.

(٢) في الأصل و(س): «كونه».

(٣) في (م): «المنضبط».

ويقول وجلود ورؤوس، ونحو قماقم وأسطال ضيقة الرؤوس، ولا فيما يجمع أخلاطاً غير متميزة كمعاجين، ويصح في حيوان وثوب منسوج من نوعين.

الثاني: ذكر جنسه ونوعه ووصف يختلف به ثمته ظاهراً، كحدائث وجوده،

(و) ك (يقول) لأنها تختلف، ولا يمكن تقديرها بالحزم^(١) (و) ك (جلود) لأنها تختلف ولا يمكن دزُعها؛ لاختلاف الأطراف (و) ك (رؤوس) وأكارع (و) كأوان^(٢) مختلفة رؤوساً وأوساطاً (نحو قماقم^(٣)) جمع قنقم بضمتين (وأسطال ضيقة الرؤوس) لاختلافها، فإن لم تختلف رؤوسها^(٤) وأوساطها، صح السلم فيها. (ولا) يصح السلم (فيما يجمع أخلاطاً) مقصودة (غير متميزة ك) غالبية^(٥) (و) (معاجين) يتداوى بها (ويصح) السلم (في حيوان) ولو آدمياً؛ لحديث أبي رافع أن النبي ﷺ «استسلف^(٦) من رجل بكراً» رواه مسلم.

ويصح فيما فيه لمصلحته شيء غير مقصود كجبن وخبز وخل تمر^(٧) (و) فيما يجمع أخلاطاً متميزة ك (ثوب منسوج من نوعين) كقطن وكثان.

الشرط (الثاني: ذكر جنسه) أي: المسلم فيه (و) ذكر (نوعه، و) ذكر (وصف) يختلف به ثمته) اختلافاً (ظاهراً كحدائث) مسلم فيه وقدمه (وجوده) ورداعته، ولونه

(١) في (م): «بالجزم».

(٢) في النسخ: «كأواني» .

(٣) ما يسخن فيه الماء من نحاس ويكون ضيق الرأس. «المطلع» ص ٢٤٥ .

(٤) في الأصل و(س): «روساً».

(٥) نوع من الطيب معروف، مركب من مسك وعنبر وعود ودهن. «المطلع» ص ٢٤٥ .

(٦) في (ج): «استلف». والحديث عند مسلم برقم (١٦٠٠)، وهو عند أحمد (٢٧١٨١). وبكرة: هي الفتية من الإبل. «القاموس المحيط» (بكر).

(٧) في (ج): «وتمر».

ولا يصح شرطه أجود أو أراداً، بل جيّد أو رديء.

الثالث: ذكّر قدر كيل في مكيل، ووزن في موزون، فإن أسلم في مكيل وزناً أو عكسه، لم يصح.

الرابع: ذكّر أجل معلوم له وقع في الثمن عادةً، فلا يصح حالاً، ولا إلى نحو الحصاد، ولا إلى يوم، ويصح في نحو خبز ولحم يأخذه كل...

وقدره وبلده، ولا يجب استقصاء كل الصفات؛ لأنه يتعذر، ولا مالا يختلف به الثمن؛ لعدم الاحتياج إليه.

(ولا يصح شرطه) أي: المُسَلَّم فيه (أجود أو أراداً) لأنه لا ينحصر، إذ ما من رديء أو جيّد إلا يحتمل وجود أراداً أو أجود منه (بل) يصح شرط (جيّد أو رديء) ويجزئ ما يصدق عليه أنه جيّد أو رديء، فينزل الوصف على أقل درجة.

الشرط (الثالث): ذكّر قدر كيل في مكيل^(١) قدر (وزن في موزون) وذرع في مذروع، بمكيال ورطل وذراع متعارف عند العامة؛ لأنه إذا كان مجهولاً، تعذر الاستيفاء به عند التلّف، فيفوت العلم بالمسلم فيه (فإن أسلم في مكيل) كلبن وزيت (وزناً أو عكسه) بأن أسلم في موزون كحريز وقطن كيلاً (لم يصح) السّلم؛ لأنه قدره بغير ما هو مقدّر به، فلم يجز، كما لو أسلم في المذروع وزناً.

الشرط (الرابع): ذكّر أجل معلوم للحديث السابق^(٢)، ولأن الحلول يُخرجه عن اسمه ومعناه، ويعتبر أن يكون الأجل (له وقع) أي: تأثير (في) نقص (الثمن عادةً) كشهر (فلا يصح) السّلم إن أسلم (حالاً) لما سبق (ولا) يصح السّلم (إلى) أجل مجهول (نحو الحصاد) والجذاذ^(٣) وقدم الحاج (ولا) يصح السّلم (إلى) أجل قريب لا تأثير له ك (يوم) ونحوه (ويصح) السّلم (في نحو خبز ولحم) وعسل (يأخذه كل

(١) في (م): «أو».

(٢) وهو حديث ابن عباس، وسلف ص ٤٧٥.

(٣) في (م): «الجذاذ».

يوم كذا، وإن جاءه به قبل مَحَلِّه ولا ضرر، لزم أخذه، كأجود منه من نوعه.

الخامس: وجوده غالباً في محلّه لا وقت عقدي،

يوم كذا) أي: يأخذ منه كل يوم جزءاً معلوماً؛ لدعاء الحاجة إلى ذلك، فإن قبض البعض، وتعذر الباقي، رجح بقسطه من الثمن، ولا يجعل للباقي فضلاً على^(١) المقبوض؛ لتماثل أجزائه، بل يقسّط الثمن عليها بالسوية.

(وإن جاءه) أي: جاء المسلم إليه للمسلم (به) أي: بالمسلم فيه (قبل محلّه) بكسر الحاء أي: حلوله (ولا ضرر) عليه في قبضه، كخوف وتحمل مؤنة، أو اختلاف قديمه وحديثه (لزم) المسلم (أخذه) لحصول غرضه (ك) ما يلزمه أخذ (أجود منه) أي: من المسلم فيه (من نوعه) لأنّه زاده^(٢) خيراً، فإن كان في قبضه قبل محلّه ضرراً^(٣)، أو جاءه بغير نوعه من جنسه ولو أجود، أو بدون ما وُصف، لم يلزمه أخذه، وإن جاءه بجنس آخر، لم يَجْزُ له قبوله. وإن قبض المسلم فيه، فوجده معيماً، فله رده أو أرشّه.

الشرط (الخامس: وجوده) أي^(٤): المسلم فيه (غالباً في محلّه) أي: وقت حلوله؛ لوجوب تسليمه إذاً، فإن كان لا يوجد فيه أو يوجد نادراً، كما لو أسلم في عنبر أو رطب إلى الشتاء، لم يصحّ.

و(لا) يشترط وجوده (وقت عقدي) لأنّه ليس وقت وجوب التسليم، ويُعتبر أيضاً وجود مسلم فيه غالباً في مكان الوفاء، فلا يصحّ إن أسلم في ثمرة بستان صغير معين أو قرية صغيرة، أو في نتاج من فحل بني فلان أو غنمه، أو مثل هذا الثوب؛ لأنّه لا

(١) في النسخ الخطية: «من».

(٢) في (س): «زاد».

(٣) في (ح): «ضرراً».

(٤) ليست في (س).

فإن تعذر، فله الصبرُ والفسخُ.

السادس: قبضُ ثمنه قبلَ تفرُّقِ، وشرطُ عِلْمِ قدره ووصفه، فإن تأخرَ في بعضه، بطلَ فيه فقط كصرفٍ، وإن أسلمَ في جنسٍ إلى أجلين، أو عكسه،

الهداية

يؤمنُ تَلَفُهُ وانقطاعه (فإن) أسلمَ إلى مَجْلٍ يوجد فيه غالباً، و(تعذر^(١)) المسلم فيه كأن لم تحملِ الثمارُ تلك السنة أو تعذر^(٢) بعضه (فله) أي: لربِّ السِّلَمِ (الصبر) إلى أن يوجدَ فيطالبَ به (و) له (الفسخُ) فيما تعذرَ، ويأخذُ الثمنَ الموجودَ أو عَوَضَه إن كان تالفاً، فيأخذُ مثْلَ المِثْلِي وقيمةَ المُتَقَوِّم، وإن فسَخَ في بعضٍ، فبقسطه.

الشرطُ (السادسُ: قبضُ ثمنه) تاماً (قبل تفرُّقِ) من مجلسٍ عقْدٍ تفرُّقاً يُبطلُ خيارَ مجلسٍ؛ لثلا يصيرُ بيعٌ بذنٍ بذنٍ؛ واستنبطه الشافعي رضي الله عنه من قوله ﷺ: «فَلْيُسْلِفْ»^(٣) أي: فليعط، قال: لأنه لا يقعُ اسمُ السِّلَفِ فيه حتى يعطيه ما أسلفه قبل أن يفارقَ من أسلفه^(٤). فكلُّ مالَيْنِ حرَّمُ النِّسَاءِ فيهما، لا يجوزُ إسلامُ أحدهما في الآخرِ. (وشرطُ عِلْمِ قدره) أي: الثمنِ (و) عِلْمِ (وصفه) كالمسلم فيه، فلا يصحُّ بضبره لا يعلمان قدرها، ولا بجوهرٍ ونحوه ممَّا لا ينضبط (فإن تأخرَ) قبضُ (في بعضه) أي: الثمنِ (بطلَ) العقدُ (فيه) أي: في البعض الذي لم يقبض (فقط) وصحَّ فيما قبضَ بقسطه (كصرفٍ) أي: كما يطلبُ صرفٌ بتفريقٍ^(٥) قبلَ قبضٍ (وإن أسلمَ^(٦)) ثمناً واحداً (في جنسٍ) كبرٍّ (إلى أجلين) كرجب وشعبان (أو عكسه) بأن أسلمَ في

(١) في (ج) و(س): «فتعذر».

(٢) في (س): «تعذر».

(٣) تقدم ص ٤٧٥ .

(٤) «الأم» ٣٨٣ .

(٥) في (ج): «بتفريق».

(٦) في (ج): «سلم».

بَيِّنَ كُلَّ قَسِطٍ وَثْمَنِهِ.

السابعُ: أن يَسْلَمَ في ذِمَّةٍ لا عينٍ، ويعيِّنَ مكانَ الوفاءِ إن عقدَ بنحوِ برِّيَّةٍ، وإلَّا وجبَ موضعُ عقدٍ إن لم يشترطَ في غيره، ولا يصحُّ تصرفٌ في مسلمٍ فيه قبلَ قبضِهِ،

جنسين كبرُّ وشعيرٍ إلى أجلٍ كرجب مثلاً، صحَّ السَّلَمُ إن (بَيِّنَ كُلَّ قَسِطٍ) أي: بَيِّنَ قدرَ كُلِّ أجلٍ في الأولى، وكلُّ جنسٍ (وِثْمَنُ) في الثانية، بأن يقولَ في الأولى: أسَلَمْتُكَ دينارَينِ أحدهما في إِرْدَبِّ قمحٍ إلى رجب، والآخَرُ في إِرْدَبِّ ورُبُعٍ مثلاً إلى شعبان. وفي الثانية: أسَلَمْتُكَ دينارَينِ أحدهما في إِرْدَبِّ قمحٍ صفتهُ كذا وأجلُهُ كذا، والثاني في إِرْدَبِّي شعيرٍ صفتهُ كذا وأجلُهُ كذا، فإن لم يبيِّن ما ذَكَرَ في المسألتين، لم يصحَّ.

الشرطُ (السابعُ: أن^(١) يُسَلَّمَ في ذِمَّةٍ) ف (لا) يصحُّ سَلَمٌ في (عينٍ) كدارٍ وشجرةٍ؛ لأنَّها^(٢) ربما تَلِفَتْ قبلَ أوَانِ تسليمِها^(٣) (وَيُعَيَّنُ) أي: يشترطُ لصَحَّةِ السَّلَمِ ذِكْرُ (مكانِ الوفاءِ إن عُقِدَ) السَّلَمُ (بنحوِ برِّيَّةٍ) كبحرٍ؛ لتعذُّرِ الوفاءِ موضعَ العقدِ، وليسَ بعضُ الأماكنِ سِوَاهُ أَوَّلَى من بعضٍ، فاشترطَ تعيينُهُ.

ويُقبَلُ قولُ المسلمِ إليه في تعيينه يمينيه (ولاً) يعقدُ بنحوِ برِّيَّةٍ، لم يشترطَ ذِكْرُ مكانِ الوفاءِ؛ لأنَّه عليه الصلاة والسلامُ لم يذكره. و(وجبَ) الوفاءُ (موضعَ عقدٍ) لأنَّ العقدَ يقتضي التسليمَ في مكانِهِ (إن لم يشترطَ) العاقدان^(٤) الوفاءُ (في غيره) أي: في غيرِ موضعِ العقدِ؛ فإن شرطاه، صحَّ، وله أخذه في غيره إن رَضِيَ^(٥).

ولو قال: خُذْهُ وأجرَةً حمليهِ إلى موضعِ الوفاءِ. لم يَجُزْ. (ولا يصحُّ تصرفٌ) المسلمِ (في مسلمٍ فيه قبلَ قبضِهِ) ببيعٍ ولو لمن هو عليه؛ لنهيهِ ﷺ عن بيعِ الطعامِ قبلَ

(١) من هنا إلى قوله: «إلا إن كان القرضُ فلو سَأَ أَوْ» من باب القرض، ليست في (ح).

(٢) في الأصل و(س): «لأنَّهما».

(٣) في الأصل: «تسليمهما».

(٤) في (س): «العاقدان».

(٥) في (س): «رضياه».

قبضه^(٢). وكذا لا تصحُّ هبته لغير مَنْ هو عليه.

(ولا أخذُ عَوْضِهِ) لقوله ﷺ: «من أسلمَ في شيءٍ، فلا يصرفه إلى غيره»^(٣) سواء كان المسلم فيه موجوداً أو معدوماً، وسواء كان العوضُ مثله في القيمة أو أقلَّ أو أكثر.

وتصحُّ الإقالة في السَّلمِ (ولا) يصحُّ أخذُ (رهنٍ أو كفيلٍ به) أي: بدينِ السَّلم؛ لأنَّ وضعَ الرَّهنِ للاستيفاءِ من ثمنه عندَ تعذُّرِ الاستيفاءِ من الغريمِ، ولا يمكنُ استيفاءُ^(٤) المسلمِ فيه من الرهنِ ولا من ذمَّةِ الضامنِ؛ حذراً من أنْ يصرفه إلى غيره، ويصحُّ بِنَعْدِ ذَيْنِ مستقرٍّ، كقرضٍ وثمنٍ مبيعٍ لمن هو عليه بشرطِ قبضِ عوضه في المجلسِ، وتصحُّ هبةُ كلِّ ذَيْنِ لمن هو عليه لا لغيره، وتصحُّ استنابةُ مَنْ عليه الحقُّ في القبضِ من نفسه للمستحقِّ.

(١) في المطبوع: «ولألا»، والمثبت من «هداية الراغب».

(٢) أخرج البخاري (٢١٣٣) عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يقبضه» وهو عند مسلم (١٥٢٦) لكن بلفظ: «حتى يستوفيه»، وأخرجه أيضاً مسلم (١٥٢٥) (٣٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه أبو داود (٣٤٦٨)، والترمذي في «العلل» ١/ ٥٢٤، وابن ماجه (٢٢٨٣) من حديث أبي سعيد الخدري ر. قال الترمذي: لا أعرف هذا الحديث مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وهو حديث حسن. اهـ وقال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» ٣/ ٢٥: وفيه عطية بن سعد العوفي، وهو ضعيف.

(٤) في الأصل: «استفاء».

يَصْحُ فِي كُلِّ مَا يَصْحُ بِيَعُهُ غَيْرَ الرَّقِيقِ،

بِفَتْحِ الْقَافِ، وَحُكِّي كَسْرُهَا، وَهُوَ لُغَةٌ: الْقَطْعُ.

وَشَرْعاً: دَفْعُ مَالٍ لِمَنْ يَتَّفَعُ بِهِ وَيَرُدُّ بَدَلَهُ.

وَهُوَ جَائِزٌ بِالْإِجْمَاعِ، مَدْنُوبٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ ابْنِ ^(١) مَسْعُودٍ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُقْرِضُ مُسْلِمًا [قَرْضًا] ^(٢) مَرَّتَيْنِ إِلَّا كَانَ كَصَدَقَةٍ مَرَّةً» ^(٣). وَيُبَاحُ لِلْمَقْتَرِضِ، وَلَيْسَ مِنَ الْمَسْأَلَةِ الْمَكْرُوهَةِ؛ لِفَعْلِهِ ﷺ ^(٤).

و(يَصْحُ) الْقَرْضُ (فِي كُلِّ مَا صَحَّ بِيَعُهُ) مِنْ نَقْدٍ أَوْ عَرْضٍ (غَيْرِ الرَّقِيقِ) ذِكْرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، فَلَا يَصْحُ قَرْضُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ، وَيُقْضَى إِلَى أَنْ يَقْتَرِضَ جَارِيَةً يَطُؤُهَا، ثُمَّ يَرُدُّهَا.

وَيُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ قَدْرِ قَرْضٍ، وَوَصْفُهُ، وَكَوْنُ مَقْرَضٍ يَصْحُ تَبَرُّعُهُ، فَلَا يَصْحُ مِنْ نَحْوِ ^(٥) صَغِيرٍ وَسَفِيهِ، وَيَصْحُ مِنْ وَلِيِّ، لِمَصْلُحَةٍ ^(٦)، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي «الْمُنْتَهَى» ^(٧) وَغَيْرِهِ فِي الْحَجَرِ، وَكَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا فِي «شَرْحِ الْمُنْتَهَى» ^(٨) غَيْرُ مُحَرَّرٍ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَصَادَفَ ذِمَّةً، فَلَا يَصْحُ قَرْضُ جِهَةٍ كَمَسْجِدٍ، وَيَصْحُ لِنَازِلٍ وَيَتَعَلَّقُ بِذِمَّتِهِ وَيَرْبِيعُ الْوَقْفَ

(١) فِي الْأَصْلِ وَ(س): «أَبِي».

(٢) لَيْسَتْ فِي النُّسخِ وَاسْتَدْرَكَتْ مِنْ مَصْدَرِ التَّخْرِيجِ.

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (٢٤٣٠). قَالَ الْبُوصَيْرِيُّ فِي «مَصْبَاحِ الزَّجَاجَةِ» ٣/٣٦٩: هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ.

(٤) سَيَأْتِي فِي الْبَابِ اسْتِسْلَافُهُ ﷺ مِنْ رَجُلٍ يُكْرَأُ (الْفَتَى مِنْ الْإِبْلِ).

(٥) جَاءَ فِي هَامِشِ (س) مَا نَصَهُ: «قَوْلُهُ: نَحْوُ... إلخ. مَعْنَى لَا يَصْحُ تَبَرُّعُهُ كَالرَّقِيقِ. انْتَهَى تَقْرِيرُ الْمُؤَلِّفِ».

(٦) جَاءَ فِي هَامِشِ (س) مَا نَصَهُ: «قَوْلُهُ: لِمَصْلُحَةٍ. كَالْخَوْفِ عَلَى مَالِهِ مِنْ نَحْوِ نَهْبٍ. انْتَهَى تَقْرِيرُ الْمُؤَلِّفِ».

(٧) «مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ» ١/ ٢٨٤.

(٨) ٣/ ٣٢٣.

وَيُملِكُ بقبضه، ويثبت البدل حالاً في الذمة ولو أجّله، وإن ردّه
مقترض، لزَمَ قبوله إن كان مثلياً ولم يتغير، إلّا فلوساً أو مكسرة حرمها
السلطان، فقيمتها وقت عقد،.....

كأزسٍ جناية، كما استظهره المصنّف. ويظهر لي أنّ الأولى تشبيه الناظر بالوكيل لا
بسيّد الجاني؛ لأنّ سيّد الجاني قد يسقط عنه الدّين بموت الجاني، فلا ينبغي أن
يقاس عليه الناظر، بل هو فيما اقترضه لجهة الوقف كوكيل اشترى بثلث في ذمّته، وقد
صرّحوا بضمان الوكيل، فكذا ينبغي ضمان الناظر، والله أعلم.

ويصحّ بلفظه ولفظ سلف وكلّ ما أدّى معناه، وإن قال: ملكتك. ولا قرينة
على ردّ بدل، فهبة.

(ويملك) القرض بقبول، ويلزم (بقبضه) كهبة، وإنما أخرجت الكلام عن
ظاهره؛ لقولهم: ويتمّ بقبول كسائر العقود. وله الشراء به من مقرضه (ويثبت البدل)
أي: بدل القرض (حالاً في الذمة) أي: في ^(١) ذمة المقرض ^(٢) (ولو أجّله) المقرض:
لأنّه عقد منع فيه من التفاضل، فمنع الأجل فيه. قال الإمام أحمد رحمه الله: القرض
حال، وينبغي أن يفى بوعده.

(وإن ردّه) أي: القرض بعينه (مقترض، لزَمَ) المقرض (قبوله إن كان) القرض
(مثلياً ولم يتغير) أي: يتعب؛ لأنّه ردّه على صفة حقّه، سواءً تغير سعره، أو ^(٣) لا،
فإن تعيب كحنطة ابتلت، لم يلزمه قبوله (إلا) إن كان القرض (فلوساً أو) ^(٤) دراهم
(مكسرة حرمها السلطان) أي: منع المعاملة بها (ف) الواجب (قيمتها) أي: قيمة
الفلوس والمكسرة (وقت عقد) القرض؛ لأنّه كالعيب فلا يلزم قبولها، وتكون القيمة
من غير جنس الدراهم.

(١) ليست في (س).

(٢) في الأصل و(م): «المقترض».

(٣) في (س): «أم».

(٤) إلى هنا نهاية السقط في (ح).

وَيَرُدُّ مِثْلَ مِثْلِيٍّ وَقِيَمَةً غَيْرِهِ، فَإِنْ أَعْوَزَ الْمِثْلِيُّ، فَقِيَمَتُهُ إِذَا.
وَيَحْرُمُ شَرْطُ جَرٍّ نَفْعًا، لَا فَعْلُهُ بِلَا شَرْطٍ، أَوْ إِعْطَاءُ أَجَوَدَ أَوْ هَدِيَّةٌ بَعْدَ
الْوَفَاءِ، وَإِنْ أَهْدَاهُ^(١) قَبْلَ.....

(وَيَرُدُّ) الْمُقْتَرَضُ (مِثْلَ مِثْلِيٍّ) اقْتَرَضَهُ^(٢)، وَهُوَ كُلُّ مَكِيلٍ أَوْ مَوْزُونٍ لَا صِنَاعَةً فِيهِ
مُبَاحَةً؛ فَيَرُدُّ مِثْلَ الْمَكِيلِ فِي الْمَكِيلَاتِ، وَمِثْلَ الْمَوْزُونِ فِي الْمَوْزُونَاتِ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ
شَبْهًا مِنَ الْقِيَمَةِ، وَيَجِبُ رَدُّ مِثْلِ فُلُوسٍ غَلَّتْ أَوْ رُخْصَتْ أَوْ كَسَدَتْ (و) يَرُدُّ (قِيَمَةً
غَيْرِهِ) أَيِ: غَيْرِ الْمِثْلِيِّ مِنَ الْمُتَقَوِّمَاتِ، وَتَكُونُ الْقِيَمَةُ فِي نَحْوِ جَوْهَرٍ يَوْمَ قَبْضِهِ، وَفِيمَا
يَبْصَحُ سَلَمٌ فِيهِ يَوْمَ قَرْضِهِ.

(فَإِنْ أَعْوَزَ) أَيِ: تَعَذَّرَ (الْمِثْلِيُّ)^(٣)، (ف) يَرُدُّ (قِيَمَتَهُ) أَيِ: قِيَمَةَ الْمِثْلِيِّ^(٤) (إِذَا) أَيِ:
وَقْتُ إِعْوَاظِهِ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ ثَبُوتِهَا فِي الذَّمَّةِ.

(وَيَحْرُمُ) فِي الْقَرْضِ كُلُّ (شَرْطٍ جَرٍّ نَفْعًا) كَأَنْ يَسْكُنَهُ^(٥) دَارَهُ أَوْ يَقْضِيَهُ^(٦) خَيْرًا
مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ إِرْفَاقِيٌّ وَقُرْبِيٌّ، فَإِذَا شَرْطٌ فِيهِ ذَلِكَ، أَخْرَجَهُ عَنْ مَوْضُوعِهِ. وَلَا يَحْرُمُ (لَا)
(فَعْلُهُ) أَيِ: مَا فِيهِ نَفْعٌ كَسَكْنَى الدَّارِ (بِلَا شَرْطٍ، أَوْ) أَيِ: وَلَا يَحْرُمُ (إِعْطَاءُ) خَيْرٍ مِنَ
الْقَرْضِ، كَصَحَاحٍ عَنْ مَكْسُورَةٍ، أَوْ (أَجَوَدَ) مِنْهُ نَقْدًا أَوْ سِكَّةً، وَكَذَا رَدُّ نَوْعِ أَجَوَدَ مِمَّا
أَخَذَهُ (أَوْ هَدِيَّةً) لِمَقْرَضٍ (بَعْدَ الْوَفَاءِ) لِأَنَّهُ ﷻ اسْتَسْلَفَ^(٧) بَكْرًا، فَرَدَّ خَيْرًا مِنْهُ، وَقَالَ:
«خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٨).

(وَإِنْ أَهْدَاهُ) أَيِ: أَعْطَى مُقْتَرِضٌ مُقْرِضًا هَدِيَّةً، أَوْ أَسْكَنَهُ دَارَهُ وَنَحْوَهُ (قَبْلَ)

(١) فِي الْمَطْبُوعِ: «هَدَاهُ»، وَالْمُبْتَدَأُ مِنْ «هَدَايَةِ الرَّاغِبِ».

(٢) فِي (ح): «اقْتَرَضَهُ».

(٣) فِي (س): «الْمِثْلُ».

(٤) فِي الْأَصْلِ وَ(س): «الْمِثْلُ».

(٥) فِي الْأَصْلِ: «سَكَنَهُ».

(٦) فِي الْأَصْلِ: «يَقْبِضُهُ».

(٧) فِي الْأَصْلِ وَ(س): «اسْتَسْلَفَ».

(٨) الْبُخَارِيُّ (٢٣٩٠)، وَمُسْلِمٌ (١٦٠١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَتَقَدَّمَ ص ٤٧٦ مِنْ حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الوفاء، حرم، إن لم ينو احتسابه، أو مكافأته، أو تجر عادته به قبل.
وإن طوَلَبَ ببدلٍ قرضٍ ونحوه ببلدٍ آخر، لزَمَ، إلَّا ما لحمله مؤونة،
فقيمتُه إن كانت ببلدٍ قرضٍ أنقص.

الوفاء، حرم على مقرضٍ قبول ذلك (إن لم ينو المقرض احتسابه) من دينه (أو ينو
(مكافأته) عليه (أو تجر عادته^(١)) به) أي: بإعطاء الهدية معه، بأن جرت عادة بين^(٢)
المقرض والمقرض بذلك الفعل (قبل) القرض، فلا يحرم؛ لحديث أنس مرفوعاً:
«إذا أقرض أحدكم قرصاً فأهدى إليه، أو حمّله على الدابة، فلا يركبها ولا يقبله، إلا
أن يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك» رواه ابن ماجه^(٣)، وفي إسناده من تكلم فيه.

(وإن طوَلَبَ) مقرض^(٤) ونحوه (ببدلٍ قرضٍ ونحوه) كضمن مبيع وبدلٍ غضبٍ
(ببلدٍ آخر) غير بلد القرض ونحوه (لزم) المدين^(٥) دفع ذلك؛ لتمكّنه من أداء الحق
بلا ضرر (إلا ما لحمله مؤونة) كحديد وقطن (ف) الواجب (قيمتُه إن كانت) قيمته (ببلدٍ
قرضٍ) ونحوه (أنقص) منها ببلد الطلب؛ لأنّه لا يلزمه حمّله إلى بلد الطلب فيصير
كالمتعذر، وإذا تعدّر المثل، تغيّنت القيمة واعتبرت ببلد قرضٍ ونحوه؛ لأنّه الذي
يجب فيه التسليم، فإن كانت قيمته ببلد قرضٍ ونحوه مساوية لبلد الطلب أو أكثر،
لزمه دفع البدل ببلد^(٦) الطلب؛ لما سبق، ولو طوَلَبَ بعينٍ غضبٍ بغير بلده، لم
يلزمه، وكذا أمانة وعارية؛ لأنّه لا يلزم حملها إليه.

(١) في (ح): «عادة».

(٢) في (ح): «من».

(٣) برقم (٢٤٣٢). قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» ٤٨/٢: «هذا إسناده فيه مقال: عتبة بن حميد
ضعفه أحمد، وقال أبو حاتم: صالح. وذكره ابن حبان في «الثقات». ويحيى بن أبي إسحاق الهنائي لا
يعرف حاله».

(٤) في الأصل: «مقرض».

(٥) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: لزم المدين... إلخ. أي: وإن كان ببلد الطلب أكثر قيمة. انتهى.
تقرير المؤلف».

(٦) في الأصل: «ببدل».

يصح في كل عين صح بيعها، حتى المكاتب مع الحق وبعده،

هو لغة: الثبوت والدوام. يقال: ماء رهن، أي: راكد. ونعمة رهنه، أي: دائمة.

وشرعاً: توثقه دين بعين يمكن استيفاؤه^(١) منها أو من ثمنها.

وهو جائز بالإجماع، ولا يصح بدون إيجاب وقبول أو ما يدل عليهما، ويُعتبر معرفة قدره وجنسه وصفته، وكون رهن جائز التصرف، مالكا^(٢) لمرهون أو ماذونا له^(٣) فيه.

و(يصح) الرهن (في كل عين صح بيعها) إلا المصحف؛ لأن المقصود منه الاستيثاق ليتوصل إلى استيفاء الدين من ثمن الرهن عند تعذره من الراهن (حتى المكاتب) لأنه يجوز بيعه ويمكن من الكسب، فإن عجز^(٤)، فهو وكسبه رهن؛ لأنه نماؤه، وإن عتق، فما أدى بعد عقد الرهن، رهن، والمعلق عتقه بصفة إن كانت توجد قبل حلول الدين، لم يصح رهنه، وإلا، صح.

ويصح الرهن (مع) وجوب (الحق) كأن يقول: بعثك هذا بعشرة إلى شهر ترهنني^(٥) بها عبدك هذا. فيقول: اشتريت ورهنْتُ. لدعاء الحاجة إلى جوازه إذاً. (و) يصح (بعده) أي: بعد^(٣) الحق بالإجماع، ولا يجوز قبله؛ لأن الرهن تابع للحق، فلا يسبقه.

(١) في الأصل و(م): «استفاؤه».

(٢) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: مالكا. فلا يصح رهن ملك الغير إلا بإذنه. انتهى تقرير».

(٣) ليست في (ح).

(٤) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: ويمكن. أي: المكاتب. وقوله: فإن عجز. أي: المكاتب عن مال الكتابة. انتهى تقرير المؤلف».

(٥) في الأصل: «ترهنني».

ويصحُّ رهنٌ مبيعٍ غيرِ نحوٍ مكيلٍ على ثمنه وغيره، ويلزمُ في حقِّ راهنٍ فقط بقبضٍ، واستدامته شرطٌ للزومه، ولا ينفذُ تصرفُ راهنٍ فيه بغيرِ إذنٍ مرتينِ إلَّا العتقُ، وتؤخذُ قيمتهُ رهنًا مكانه، ونماؤه.....

(ويصحُّ رهنٌ مبيعٍ) قبلَ قبضه (غيرِ نحوٍ^(١) مكيلٍ) كموزونٍ ومعدودٍ ومذروحٍ (على ثمنه وغيره) عند بائعه وغيره؛ لأنَّه يصحُّ بيعه، بخلافِ مكيلٍ ونحوه؛ لأنَّه لا يصحُّ بيعه قبلَ قبضه فكذلك رهنه (ويلزمُ) رهنٌ (في حقِّ راهنٍ فقط) أي: دونَ مرتينِ، وإنما لزمَ في حقِّ راهنٍ؛ لأنَّ الحظَّ فيه لغيره، فلزمَ من جهته؛ كالضمانِ في حقِّ الضامنِ، لكن إنما يلزمُ (بقبضٍ) مرتينِ، أو من يتفقان^(٢) عليه لرهنٍ كقبضٍ مبيعٍ؛ لقوله تعالى: ﴿فَرَهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣] والرَّهْنُ قبلَ^(٣) قبضٍ صحيحٍ غيرُ لازمٍ، فلراهنٍ فسُخِّه والتصرفُ فيه؛ فإن تصرفَ فيه بنحوٍ بيعٍ أو عتقٍ، بطلَ^(٤)، وبنحوٍ إجارةٍ أو تدبيرٍ، لا يبطلُ؛ لأنَّه لا يمنعُ البيعُ (واستدامته) أي: القبضُ (شرطٌ للزومه) أي: الرهنُ؛ للآية، فإن أخرجَه مرتينِ إلى راهنٍ باختياره، زالَ لزومه، فإن ردَّه راهنٌ إليه، عادَ لزومه (ولا ينفذُ تصرفُ راهنٍ فيه) أي: في الرهنِ المقبوضِ (بغيرِ إذنٍ مرتينِ) لأنَّه يفوتُ على مرتينِ حقُّه (إلا العتقُ) أي: عتقُ الراهنِ المرهونِ، فيصحُّ مع الإثمِ^(٥)؛ لأنَّه مبنيٌّ على التغليبِ والسَّرايةِ (وتؤخذُ قيمتهُ) حالَ الإعترافِ من الراهنِ، وتكونُ القيمةُ (رهنًا مكانه) لأنَّها بدلٌ عنه، وكذا لو قتله، أو أحبلَ الأمةَ بلا إذنٍ مرتينِ، أو أقرَّ بعتي، وكذَّبه.

(ونماؤه) أي: الرهنِ المتَّصلُ والمنفصلُ، كسمنٍ وتعلُّمٍ صنعةٍ ووليدٍ وثمرَةٍ وصوفٍ .

(١) ليست في (ح).

(٢) في الأصل: «يتفقان».

(٣) ليست في (م).

(٤) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: فإن تصرف فيه. أي: قبل قبضه، بطل، أي: الرهن. انتهى. تقرير المؤلف».

(٥) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: مع الإثم. أي: الحرمة. انتهى تقرير المؤلف».

العملة وكسبه وأرشُ جناية عليه، تبع له، ومؤوئته على راهن.....

الهداية (وكسبه، وأرشُ جناية عليه، تبع له) أي: للرهن، فيكون رهناً معه، ويبيع معه لوفاء الدين إذا بيع (ومؤوئته) أي: نفقة الرهن (على راهن) لحديث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «لا يَغْلُقُ الرهنُ من صاحبه الذي رهنه، له غنمه وعليه غرمه» رواه الشافعي والدارقطني وقال: إسناده حسن متّصل^(١).....

(١) الشافعي في «مسنده» (١٦٤/٢) ترتيبه، والدارقطني (٢٩٢٠) و(٢٩٢١) و(٢٩٢٢) و(٢٩٢٣) و(٢٩٢٤) و(٢٩٢٥) و(٢٩٢٧) من طرق، عن سعيد بن المسيب، به.

والحديث روي موصولاً ومرسلاً، وقوله: له غنمه وعليه غرمه. الصحيح أنه مدرج من قول سعيد بن المسيب، وقد رواه الزهري عن سعيد بن المسيب، واختلف عليه فيه، فأخرجه - مرفوعاً - ابن حبان (٥٩٣٤)، وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٧٦٧)، والدارقطني (٢٩٢٠)، وابن عبد البر في «التمهيد» ٤٢٧/٦-٤٢٨ من طريق ابن عيينة، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة مرفوعاً. قال ابن عبد البر في «التمهيد» ٤٣٠/٦: وأما رواية ابن عيينة لهذا الحديث متصلاً عن زياد بن سعد، فإن الأثبات من أصحاب ابن عيينة يروونه عن ابن عيينة لا يذكرون فيه أبا هريرة، ويجعلونه عن سعيد مرسلاً. اهـ.

ورواه ابن أبي ذئب، عن الزهري، واختلف عليه أيضاً:

فأخرجه الدارقطني (٢٩٢١)، والحاكم ٥١/٢، والبيهقي ٣٩/٦، من طريق إسماعيل بن عياش، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعاً.

وأخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» ٤٢٨/٦ من طريق إسماعيل بن عياش، عن عباد بن كثير، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعاً. قال ابن عبد البر في «التمهيد» ٤٢٩/٦: أما حديث إسماعيل بن عياش، فهذا أصله، وقد روي عن إسماعيل بن عياش، عن ابن أبي ذئب، ولم يسمعه إسماعيل من ابن أبي ذئب، وإنما سمعه من عباد بن كثير، عن ابن أبي ذئب، وعباد عندهم ضعيف لا يحتج به، وإسماعيل - أيضاً - غير مقبول الحديث إذا حدث عن غير أهل بلده. اهـ.

وأخرجه الحاكم ٥١/٢ من طريق إسماعيل بن عياش، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعاً. قال ابن عبد البر في «التمهيد» ٤٢٩/٦-٤٣٠: لو صح عن إسماعيل لكان حسناً، لكن أهل العلم بالحديث يقولون: إنه رواه عن ابن أبي ذئب، ولم يروه عن الزبيدي. اهـ.

وأخرجه أبو داود في «المراسيل» (١٨٧)، والشافعي في «مسنده» (١٦٣/٢-١٦٤ ترتيبه)، وعبد الرزاق (١٥٠٣٤)، وابن أبي شيبة ١٨٧/٧، والطحاوي ١٠٠/٤ - من طرق عن ابن أبي ذئب، عن ابن المسيب، عن رسول الله ﷺ مرسلاً.

وأخرجه ابن حزم في «المحلى» ٩٩/٨ من طريق نصر بن عاصم، عن شبابة، عن ورقاء، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعاً، وقال: هذا مسند من أحسن ما روي في هذا الباب.

وأخرجه ابن ماجه (٢٤٤١) من طريق إسحاق بن راشد، عن الزهري، عن أبي هريرة مرفوعاً. وأخرجه الدارقطني (٢٩٢٥)، والحاكم ٥٢-٢٥١ من طريق معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب، =

ككفنه وأجرة مخزنه، وهو أمانة لا يسقط بتلفه شيء من دينه،

(ككفنه) إن مات، فعلى مالكة؛ لأنه تابع لمؤنته (و) ك (أجرة مخزنه) إن كان مخزوناً، وأجرة حفظه.

(وهو) أي: الرهن (أمانة) في يد مرتين؛ للخبر السابق، ولو قبل عقد الرهن، كبعد وفاء، إن تلف بلا تعد ولا تفريط؛ فلا ضمان؛ ولا يسقط بتلفه شيء من دينه) لأنه كان ثابتاً في ذمة الراهن قبل التلف ولم يوجد ما يسقطه، فبقي بحاله، وكما لو دفع له شيئاً ليبعّه ويستوفي حقه من ثمنه.

= عن أبي هريرة مرفوعاً. قال ابن عبد البر في «التمهيد» ٤٢٧/٦ : إلا أن معمرأ قد ذكره عن ابن شهاب مرفوعاً، ومعمر من أثبت الناس في ابن شهاب. اهـ

وأخرجه أبو داود في «المراسيل» (١٨٦)، وعبد الرزاق (١٥٠٣٣)، والدارقطني (٢٩٢٦) من طريق معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن رسول الله ﷺ مرسلأ. قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» ٣٣٦ : وصحح أبو داود والبزار والدارقطني وابن القطان إرساله. ورواه مالك عن الزهري، واختلف عليه أيضاً:

فأخرجه مالك في «الموطأ» ٧٢٨/٢ - ومن طريقه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ١٠٠/٤ - عن الزهري عن ابن المسيب، عن النبي ﷺ مرسلأ. قال ابن عبد البر في «التمهيد» ٤٢٥/٦ : هكذا رواه كل من روى «الموطأ» عن مالك فيما علمت، إلا معمر بن عيسى فإنه وصله، فجعله عن سعيد، عن أبي هريرة، ومعمر ثقة إلا أنني أخشى أن يكون الخطأ فيه من علي بن عبد الحميد الغضائري.

وأخرجه الحاكم ٥١/٢، وابن عبد البر في «التمهيد» ٤٢٥-٤٢٦، من طريق علي بن عبد الحميد الغضائري، عن مجاهد بن موسى، عن معمر بن عيسى، عن مالك، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعاً، وتابع معمرأ على رفعه محمد بن كثير فيما أخرجه ابن جميع في «معجم الشيوخ» ص ٢١٠-٢١١، من طريق أحمد بن بكرويه، عن محمد بن كثير، عن مالك، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، وابن بكرويه هذا يروي المناكير عن الثقات كما ذكر ذلك الذهبي في «الميزان» ٨٦/١.

وخلاصة الأمر في هذا الحديث ما قاله ابن عبد البر في «التمهيد» ٤٣٠/٦ : وهذا الحديث عند أهل العلم بالنقل مرسل، وإن كان قد يوصل من جهات كثيرة، فإنهم يعللونها، وهو مع هذا حديث لا يرفعه أحد منهم. وقال في ٤٢٦/٦ في قوله: له غنمه وعليه غرمه: قد اختلف الرواة في رفعها، فرفعها ابن أبي ذئب ومعمر وغيرهما في هذا الحديث، لكنهم روه مرسلأ... وقد روى ابن وهب هذا الحديث فجوده ويثبت أن هذا اللفظ ليس مرفوعاً، روى سحنون، ويونس بن عبد الأعلى ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم، عن ابن وهب قال: سمعت مالكا ويونس بن يزيد وابن أبي ذئب، يحدثون عن ابن شهاب، عن ابن المسيب أن رسول الله ﷺ قال: «لا يغلط الرهن» وقال يونس: قال ابن شهاب: وكان سعيد بن المسيب يقول: الرهن مضمّن رهنه، له غنمه وعليه غرمه. فتبين برواية ابن وهب، عن يونس بن يزيد أن هذا من قول سعيد بن المسيب. اهـ

وينظر «بيان الوهم والإيهام» ٥٩٠، ٤٣١.

العملة ولا ينفك بعضه مع بقاء بعض دينه، وتصح زيادة رهن لا دينه، وإذا حلَّ الدين وامتنع من أدائه، بيع رهنه^(١) بإذنه،

الهداية (ولا ينفك بعضه) أي: بعض الرهن (مع بقاء بعض دينه) كما لو رهنه عبداً على مئة، فوفاه منها خمسين، فإنه لا ينفك نصف العبد من الرهن، بل يبقى العبد بتمامه رهناً في الباقي؛ لأن الدين كله متعلق بجميع أجزاء الرهن، سواء كان ممّا تمكّن قسمته، أو لا.

(وتصح زيادة رهن) كما لو رهنه عبداً على مئة، ثم رهنه^(٢) عليها أيضاً ثوباً؛ لأنه زيادة استيثاق. و(لا) تصح زيادة (دينه) فإذا رهنه عبداً على مئة، لم يصح جعله رهناً على خمسين مع^(٣) المئة ولو كان يساوي ذلك؛ لأن الرهن اشغل بالمئة الأولى، والمشغول لا يشغل.

وإن رهن عند اثنين شيئاً، فوقى أحدهما، أو رهناه شيئاً، فاستوفى من أحدهما، انفك في نصيبه، لتعدد العقد إذاً.

(وإذا حلَّ الدين) لزّم الراهن الإيفاء (و) إن (امتنع من أدائه) أي: الدين (بيع رهنه) أي: الدين، أي^(٤): باعه المرتهن أو العدل الذي تحت يده الرهن (بإذنه) أي: الراهن، وإن كان الراهن قد أذن في البيع عند الرهن، لم يحتج لتجديد الإذن عند الحلول، وإن كان البائع العدل^(٥)، اعتبر إذن المرتهن أيضاً، ويوقى الدين من ثمن الرهن؛ لأنه المقصود بالبيع، وإن فضل من ثمنه شيء، فلمالكه، وإن بقي من الدين شيء، فعلى الراهن.

(١) في المطبوع: «رهن»، والمثبت من «هداية الراغب».

(٢) في (م): «رهن».

(٣) في (ح): «على».

(٤) في (ح): «الذي».

(٥) ليست في (ح).

وإلا، أجبره حاكمٌ، فإن أصرَّ، باعه عليه ووفى.
ويُقبلُ قولُ رَاهِنٍ فِي قَدْرِ رَهْنٍ وَدَيْنٍ وَرَدَّهِ، لَا أَنَّهُ مِلْكٌ غَيْرُهُ، أَوْ جَنَى،
وَيُؤَاخِذُ بِهِ بَعْدَ فَلَكَ مَا لَمْ يَصُدِّقْهُ مَرْتَهَنٌ.
ولمرتَهِنٍ رَكُوبٌ وَحَلَبٌ بِقَدْرِ نَفَقَتِهِ بَلَا إِذْنٍ مُتَحَرِّياً لِلْعَدْلِ،

(ولإلا) يَأْذُنُ رَاهِنٌ فِي الْبَيْعِ وَلَمْ يُوفْ، (أجبره حاكم) على وفائه، أو بيع الرهن
(فإن أصرَّ) أي: أقام على الامتناع، أو كان غائباً أو تغيب (باعه) الحاكم (عليه) أي:
على الراهن (ووفى) الدين؛ لأنه حقٌ تعيَّن عليه فقام الحاكم مقامه فيه، وليس لمرتَهِنٍ
بيعه إلا بإذْنِ رَبِّهِ أو الحاكم.

(ويُقبلُ قولُ رَاهِنٍ فِي قَدْرِ رَهْنٍ) فإذا قال المرتَهِنُ: رهننني هذا العبد والأمة.
وقال الراهنُ: بل العبد وحده. فقوله؛ لأنه منكِرٌ (و) يُقبلُ قوله أيضاً في قَدْرِ (دَيْنٍ)
بأن قال المرتَهِنُ: هو رهنٌ بآلفٍ. فقال الراهنُ: بل بمئةٍ فقط. فقوله، لَمَّا تَقَدَّمَ (و)
يُقبلُ قوله أيضاً في (رَدِّهِ) بأن قال المرتَهِنُ: رددته إليك. وأنكرَ الراهنُ، فقوله؛ لأنَّ
الأصلَ معه والمرتَهِنُ قبضَ العينَ لمنفعته، فلم يُقبلُ قوله في الرَدِّ كالمستأجر، و(لا)
يُقبلُ قولُ رَاهِنٍ (أنَّه) أي: الرهنَ (ملكٌ غيرُهُ، أو) أنَّ الرهنَ (جَنَى) فلا يُقبلُ على
مرتَهِنٍ؛ لأنه مَتَّهَمٌ فِي حَقِّهِ، بل يُقبلُ قولُ رَاهِنٍ على نفسه (ويؤاخذُ) أي: يطالبُ
الراهنُ (به) أي: بإقرارِهِ (بعدَ فَلَكَ) الرهنَ بوفاءِ الدَّيْنِ، أو الإبراء منه، فيلزمه دفعه
للمَقْرُّ له إذا^(١) انفكَّ الرهنُ (ما لم يصدِّقْهُ) أي: الراهنَ (مرتَهِنٌ) في إقرارِهِ، فيبطلُ
الرهنُ في الأولى، ويقدمُ به المجنيُّ عليه في الثانية؛ لوجودِ المقتضي السالم عن
المعارض.

(ولمرتَهِنٍ رَكُوبٌ) ما يُرَكَّبُ من الرهنِ (وَحَلَبٌ) ما يُحَلَبُ (بِقَدْرِ نَفَقَتِهِ بَلَا إِذْنٍ)
راهنٍ (متحرِّياً للعَدْلِ) لقوله ﷺ: «الظَّهْرُ يُرَكَّبُ بنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرَهُوناً، وَلَبْنُ الدَّرِّ

(١) في (ج): «إذا».

وإن أنفق عليه بنية رجوع وتعذر استئذان مالك، رجع كوديعة وعارية
ومؤجرة، لا إن خربت فعمرها بلا إذن.

الهداية يُشرب إذا كان مرهوناً، وعلى الذي يركب ويشرب النفقة^(١) رواه البخاري.

وتسترضع الأمة بقدر نفقتها، وما عدا ذلك من الرهن لا ينتفع به إلا بإذن مالكه
(وإن أنفق) مرتهن (عليه) أي: على الحيوان المرهون بغير إذن راهن (بنية رجوع) بما
أنفق على راهن (وتعذر استئذان مالك) الرهن؛ لتواريه أو غيبته (رجع) مرتهن بالأقل
مما أنفق أو نفقة المثل، ولو لم يستأذن حاكماً أو يشهد، فإن أمكن استئذان مالك
الرهن، ولم يستأذنه مرتهن، لم يرجع (كوديعة وعارية ومؤجرة) فلمنفق عليها الرجوع
كالرهن (لا إن خربت) الدار المرهونة (فعمرها) مرتهن (بلا إذن) مالكها فمتبرع لا
يرجع إلا بآلته فقط؛ لأنها ملكه دون ما تحفظ به مائة الدار وأجرة المعمرين؛ لأن
العمارة ليست واجبة على الراهن، فلم يكن لغيره أن ينوب عنه فيها، بخلاف نفقة
الحيوان؛ لحرمته في نفسه.

(١) برقم (٢٥١٢) من حديث أبي هريرة ؓ.

باب الضمان

يصح من جائز التصرف بلفظ: أنا ضمين. أو: كفيل بما عليه. ونحوه، ولرب الحق طلب أيهما شاء، ويبرأ ضامن ببراءة مضمون لا عكسه، . . .

باب الضمان

هو مأخوذ من الضمن، فذمة الضامن في ضمن ذمة المضمون عنه. ومعناه شرعاً: التزام ما وجب على غيره مع بقائه، وما قد يجب، غير جزية فيهما.

(و) يصح من جائز التصرف وهو الحر المكلف الرشيد، فلا يصح من صغير، وسفيه، ولا من قن ومكاتب إلا بإذن سيدهما، ويؤخذ مما بيد مكاتب وما ضمنه قن من سيده، ويصح من مفلس؛ لأنه تصرف في ذمته (بلفظ: أنا ضمين؟ أو: كفيل بما عليه. ونحوه) ك: أنا قبيّل، أو: حميل^(١)، أو: زعيم بدّينك، أو: تحمّلت، أو: ضمنت، أو: هو عندي. وبإشارة مفهومة من آخرس (ولرب الحق طلب أيهما شاء) أي: من الضامن والمضمون في الحياة والموت؛ لأن الحق ثابت في ذمتهما، فملك مطالبة من شاء منهما؛ لحديث: «الزعيم غارم» رواه أبو داود والترمذي وحسنه^(٢).

(ويبرأ ضامن) من دين ضمته (ببراءة مضمون) بإبراء أو قضاء أو حوالة أو نحوها^(٣)، ^(٤) كفسخ لعيب^(٤)؛ لأنه تبع له (لا عكسه) فلا يبرأ مضمون ببراءة ضامن؛

(١) في (ح): «جميل».

(٢) أبو داود (٣٥٦٥)، والترمذي (١٢٦٥)، وهو عند ابن ماجه (٢٤٠٥)، وأحمد (٢٢٢٩٤) من حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه.

(٣) في (ح): «ونحوها». وجاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: أو نحوها. أي: مما يسقط الحق لفسخ بعيب. انتهى. تقرير المؤلف».

(٤-٤) ليست في (ح) و(س).

ولا تعتبر معرفة مضمون له أو عنه، بل رضا ضامن.
ويصح ضمان المجهول إن آلى إلى العلم، وما لم يجب إن آلى إليه،
و ضمان نحو عارية لا أمانة بل التعدي فيها،

لأن الأصل لا يبرأ ببراءة التبع، وإذا تعدد الضامن، لم يبرأ أحدهم بإبراء الآخر،
ويبرؤون بإبراء المضمون.

(ولا تعتبر معرفة) ضامن لـ (مضمون له، أو) مضمون (عنه) لأنه لا يُعتبر رضاها
١١ فكذا معرفتهما (بل) يعتبر (رضا ضامن) لأنه متبرع بالتزام الحق فاعتبر رضا ١
كالمترع بالأعيان.

(ويصح ضمان المجهول إن آلى) بمدّ الهمزة، أي: صار (إلى العلم) لقوله تعالى:
﴿وَلَمَن جَاءَهُ يَدٌ فَيَحْنُلْ بِهَا وَيَأْتِ بِهَا نَفْسًا﴾ [يوسف: ٧٢]. وهو غير معلوم ٢؛ لأنه
يختلف. (و) يصح أيضاً ضمان (ما لم يجب) من الدين (إن آلى إليه) ك: ضمنت ما
يديته زيد لعمرو. ولضامن إبطاله قبل وجوبه.

(و) يصح أيضاً (ضمان نحو عارية) كغصب ومقبوض بسؤم إن ساومه وقطع
ثمنه، أو ساومه فقط؛ ليُبريه أهله إن رضوه، وإلا، رده، وإن أخذه؛ ليُبريه أهله بلا
مساومة ولا قطع ثمن، فغير مضمون.

(ولا) يصح ضمان (أمانة) كوديعة ومال شركة وعين مؤجرة؛ لأنها غير مضمونة
على صاحب اليد، فكذا ضامنه (بل) يصح ضمان (التعدي فيها) أي: في الأمانة؛
لأنها حينئذ تكون مضمونة على من هي بيده، كمغصوب ٣، وإن قضى ضامن الدين
بنية رجوع، رجع، وإلا، فلا، وكذا كفيل وكل مؤد عن غيره ديناً واجباً غير نحو
زكاة.

(١-١) ليست في (ج).

(٢) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: وهو غير معلوم. أي: الحمل في الآية. انتهى تقرير المؤلف».

(٣) في (ج): «كغصوب».

العمدة وتصحُّ كفالةً ببدنٍ من عليه حقٌّ ماليٌّ لا حَدٌّ ونحوه، ويعتبرُ رضا كفيلٍ فقط، وإنْ تعذَّرَ إحضارُ مكفولٍ به مع حياته، أُخِذَ كفيْلُهُ بما عليه، وإنْ ضَمِنَ معرفته،

الهداية (وتصحُّ كفالةً)^(١) وهي: التزامُ رَشِيدٍ إحضارَ من عليه حقٌّ ماليٌّ لربِّه. وتنعقدُ^(٢) بما ينعقدُ به ضمانٌ، وإنَّما تصحُّ (ببدنٍ من عليه حقٌّ ماليٌّ) من ذَيْنِ أو غيره، و(لا) تصحُّ ببدنٍ من عليه (حدٌّ) لله تعالى كالزنى، أو لآدمي كالقذف؛ لحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه مرفوعاً: «لا كفالةٌ في حَدٍّ»^(٣). (و) لا ببدنٍ من^(٤) عليه (نحوه) أي: نحو الحدِّ كالقصاص؛ لأنَّه لا يمكنُ استيفاءه من غيرِ الجاني، ولا بزوجةٍ وشاهدٍ ولا^(٥) بمجهولٍ، أو إلى أجلٍ مجهولٍ، ويصحُّ: إذا قَدِمَ الحاجُّ، فأنا كفيلٌ بزيدٍ شهراً.

(ويعتبرُ رضا كفيلٍ) لأنَّه لا يلزمه الحقُّ ابتداءً إلا برضاه (فقط) أي: لا رضا مكفولٍ به أو له كالضمان.

(وإنْ تعذَّرَ إحضارُ مكفولٍ به مع حياته) أي: حياة^(٦) المكفولٍ به (أُخِذَ) بالبناء للمفعول، أي: أُلْزِمَ (كفيْلُهُ بما عليه) أي: على المكفولٍ به من الدَّيْنِ (وإنْ ضَمِنَ) رَشِيدٌ (معرفته) أي: لو جاءه إنسانٌ يستدين منه فقال: أنا لا أعرفُكَ، فلا أعطيك.

(١) في هامش (س): «مطلب: الكفالة».

(٢) في (س): «وينعقد».

(٣) أخرجه ابن عدي في «الكامل» ١٦٨١/٥ - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» ٧٧/٦ - والبنغادي في «تاريخ بغداد» ٣/٣٩١ من طريق بقية، عن عمر بن أبي عمر الكلاعي، به. قال البيهقي: تفرد به بقية عن أبي محمد عمر بن أبي عمر الكلاعي، وهو من مشايخ بقية المجهولين، ورواياته منكورة، والله أعلم.

(٤) في (ح): «مع».

(٥) في (ح): «أولاً».

(٦) ليست في (س).

أَخِذْ بِهِ، وَإِنْ مَاتَ، أَوْ سَلَّمَ نَفْسَهُ، أَوْ تَلَفَتْ الْعَيْنُ بِفَعْلِ اللَّهِ تَعَالَى،
بَرِيءٌ كَفِيلُهُ.

فَضَمِنَ الْآخِرُ مَعْرِفَتَهُ لِمَنْ يَدَايْنُهُ، فَدَايْنُهُ وَغَابَ مُسْتَدِينُ (أَخِذْ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، أَيِ:
أَلِزَمَ ضَامِنُ الْمَعْرِفَةِ (بِهِ) أَيِ: بِإِحْضَارِهِ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ إِحْضَارِهِ مَعَ حَيَاتِهِ، ضَمِنَ مَا
عَلَيْهِ، وَلَا يَكْفِي أَنْ يَذْكُرَ اسْمَهُ وَ^(١)مَكَانَهُ.

(وَإِنْ مَاتَ) مَكْفُولٌ، بَرِيءٌ كَفِيلُهُ؛ لِأَنَّ الْحُضُورَ سَقَطَ عَنْهُ (أَوْ سَلَّمَ) مَكْفُولٌ^(٢) بِهِ
(نَفْسَهُ) بَرِيءٌ كَفِيلُهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَذَى مَا عَلَى كَفِيلِهِ، أَشَبَّهُ مَا لَوْ قَضَى مَضْمُونٌ عَنْهُ
الَّذِينَ (أَوْ تَلَفَتْ الْعَيْنُ) الْمَكْفُولَةُ (بِفَعْلِ اللَّهِ تَعَالَى) قَبْلَ الْمَطَالِبَةِ (بَرِيءٌ كَفِيلُهُ) لِأَنَّ
تَلَفَهَا بِمَنْزِلَةِ مَوْتِ الْمَكْفُولِ بِهِ، فَإِنْ تَلَفَتْ بِفَعْلِ آدَمِيٍّ، فَعَلَى الْمُتَلِفِ بِدَلُّهَا، وَلَمْ يَبْرَأِ
الْكَفِيلُ.

(١) فِي (ح): «أَوْ».

(٢) فِي (ح): «كَفِيلٌ».

لا تصحُّ إلا على دينٍ مستقرٍّ مماثلٍ للمحالٍ به قدرًا وجنسًا ووصفًا وحلولًا وأجلًا، ولا يؤثرُ فاضلٌ^(١)،

مشتقة من التحوُّل؛ لأنها تحوُّل الحق من ذمَّة إلى ذمَّة أخرى.

وتنقذ ب: أحلتك وأتبعتك بدينك على فلان. ونحوه.

و(لا تصحُّ) الحوالة (إلا على دينٍ مستقرٍّ) إذ مقتضاها: إلزام المحال عليه بالدين مطلقاً، وما ليس بمستقرٍّ^(٢) غرضة للسقوط، فلا تصحُّ على مالٍ كتابةً، أو دينٍ سلمٍ، أو صداقٍ قبل دخولٍ، أو ثمنٍ مدَّة خيارٍ ونحوها.

ولابدَّ أن تكونَ على دينٍ (مماثلٍ لـ) الدين (المحالٍ به قدرًا) فلا تصحُّ بخمسة على ستَّة؛ لأنها إرفاقٌ كالقرض، فلو جازت مع الاختلاف؛ لصارَ المطلوبُ منها الفضل، فتخرجُ عن موضوعها.

(وجنسًا) كدنانيرَ بدنانيرَ، ودراهمَ بدراهمَ^(٣)، فلا تصحُّ بذهبٍ على فضةٍ، أو عكسه.

(ووصفًا) كصِّحاحٍ بصِّحاحٍ، أو مضروريةٍ بمثلها، فإن اختلفا، لم تصحُّ. (وحلولًا و^(٤) أجلًا) فلو كان أحدهما حالًا والآخر مؤجلًا، أو أحدهما يحلُّ بعد شهرٍ والآخر بعد شهرين، لم تصحُّ.

(ولا يؤثرُ فاضلٌ) في بطلانِ الحوالة، فلو أحاله بخمسة من عشرة على خمسة،

(١) ليست في المطبوع، واستدركت من «هداية الراغب».

(٢) في (ح): «مستقرًا».

(٣) ليست في (ح).

(٤) في (س): «أو».

ويعتبرُ رضا مُحيلٍ، لا مُحالٍ عليه ولا محتالٍ إن أُحيلَ على قادرٍ،
فتنقلُ الحقُّ إلى ذمَّةِ مُحالٍ عليه، ويبرأُ مُحيلٌ ولو أفلَسَ مُحالٌ عليه أو
جحدَ ونحوه،

أو بخمسةٍ على خمسةٍ من عشرة، صَحَّتْ؛ لا تَنفَاقٍ ما وقعت فيه الحوالةُ، والفاضلُ
باقٍ بحاله لربِّه^(١). ولَفْظَةُ: «فاضلٌ» ساقِطَةٌ من خَطِّ المصنِّفِ^(٢).

(وَيُعْتَبَرُ) لَصِحَّةِ الْحَوَالَةِ (رضا مُحيلٍ) لأنَّ الحقَّ عليه، فلا يلزُمُهُ أدَاؤُهُ من جِهَةِ
^(٣) دَيْنِ الْمُحَالِ^(٤) عليه، وَيُعْتَبَرُ أَيْضاً عِلْمُ الْمَالِ، وَكَوْنُهُ مِمَّا يَثْبُتُ مِثْلُهُ فِي الذَّمَّةِ
بِالْإِتْلَافِ مِنَ الْأَثْمَانِ وَالْحُبُوبِ وَنَحْوِهَا.

و(لا) يَعْتَبَرُ رِضَا (مُحَالٍ عَلَيْهِ) لِأَنَّ لِلْمُحِيلِ أَنْ يَسْتَوْفِيَ الْحَقَّ بِنَفْسِهِ وَبِوَكِيلِهِ، وَقَدْ
أَقَامَ الْمُحْتَالَ مُقَامَ نَفْسِهِ فِي الْإِسْتِيفَاءِ، فَلَزِمَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ الدَّفْعُ إِلَيْهِ (ولا) رِضَا
(مُحْتَالٍ إِنْ أُحِيلَ عَلَى قَادِرٍ) بِمَالِهِ وَقَوْلِهِ وَبَدَنِهِ، فَالْقُدْرَةُ بِمَالِهِ: الْقُدْرَةُ عَلَى الْوَفَاءِ.
وَبِقَوْلِهِ: أَلَا^(٥) يَكُونُ مِمَّا طَلَا. وَبَبَدَنِهِ: إِمْكَانُ حُضُورِهِ إِلَى مَجْلِسِ الْحَكَمِ. وَإِنْ كَانَ
الْمُحَالُ عَلَيْهِ مَفْلِساً، وَلَمْ يَرْضَ مُحْتَالٌ بِالْحَوَالَةِ، رَجَعَ بِدَيْنِهِ عَلَى مُحِيلٍ؛ لِأَنَّ الْفَلْسَ
عَيْبٌ، وَلَمْ يَرْضَ بِهِ، فَمِنْ رِضَايَ بِالْحَوَالَةِ عَلَيْهِ، فَلَا رَجُوعَ لَهُ إِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ
الْمَلَاءَةُ^(٥)؛ لَتَفْرِيطِهِ.

وإِذَا صَحَّتْ الْحَوَالَةُ بِاجْتِمَاعِ شُرُوطِهَا (فَمِنْهَا) (تَنْقُلُ الْحَقُّ) أَي: الدَّيْنَ الْمُحَالُ
بِهِ مِنْ ذِمَّةِ مُحِيلٍ (إِلَى ذِمَّةِ مُحَالٍ عَلَيْهِ، وَيَبْرَأُ مُحِيلٌ) بِمَجَرَّدِ الْحَوَالَةِ، فَلَا يَمْلِكُ مُحْتَالٌ
رَجُوعاً عَلَى مُحِيلٍ بِحَالٍ (وَلَوْ أَفْلَسَ مُحَالٌ عَلَيْهِ، أَوْ جَحَدَ) الْحَقُّ (وَنَحْوَهُ) كَمَا لَوْ

(١) لَيْسَتْ فِي (س).

(٢) يَعْنِي: الْبَهُوتِي، فِي كِتَابِهِ «عَمْدَةُ الطَّالِبِ».

(٣-٣) فِي (س): «الدَّيْنِ عَلَى الْمُحَالِ».

(٤) فِي (س): «لَا».

(٥) الْمَلِيءُ: هُوَ الثَّقَةُ الْغَنِيُّ. «الْمُطْلَعُ» ص ٢٥٠.

ومن أُحِيلَ بـِثْمَنِ مَبِيعٍ أو عليه، فبأنَّ البَيعَ باطلاً، فلا حَوالَةَ، لا إنَّ
فسخَ.

تَعَذَّرَ، لِمَظْلٍ أو مَوْتٍ أو غيرِهما. وإنَّ تراضى مُحْتَالٌ ومُحالٌ عليه على خيرٍ من
الحقِّ، أو دونَه في الصِفَةِ، أو على تعجيله، أو تأجيله، أو عَوَضَه، جازَ.

(ومن أُحِيلَ بـِثْمَنِ مَبِيعٍ) بأنَّ أَحَالَ مُشْتَرٍ بائِعاً بِالثَّمَنِ على من له عليه دَيْنٌ، فبأنَّ
البَيعَ باطلاً، فلا حَوالَةَ. (أو) أُحِيلَ (عليه) أي: على الثَّمَنِ، بأنَّ أَحَالَ بائِعٌ رجلاً
بـِديْنِه على مُشْتَرٍ بِالثَّمَنِ (فبأنَّ البَيعَ باطلاً) كأنَّ ظَهَرَ المَبِيعُ مُسْتَحَقًّا أو حُرًّا أو خَمْرًا
(فلا حَوالَةَ) لظَهْوَرِ أن لا^(١) ثَمَنٌ على المُشْتَرِي؛ لِبَطْلانِ البَيعِ، والحَوالَةُ فرْعٌ على
لزومِ الثَّمَنِ، ويبقى الحقُّ على ما كان عليه (لا إنَّ فسَخَ) البَيعُ بِتَقَايِلٍ، أو خيارٍ عيبٍ
ونحوه، فلا تبطلُ الحَوالَةُ؛ لأنَّ عَقْدَ البَيعِ لم يَرْتَفَعْ، فلم يسقطِ الثَّمَنُ، ولمُشْتَرٍ
الرجوعُ على البائعِ؛ لأنَّه لَمَّا رَدَّ المَعْوَضَ^(٢)، استحقَّ الرجوعُ بالعِوضِ، ولِبائعٍ أنَّ
يُحِيلَ مُشْتَرِيًّا على من أَحَالَه المُشْتَرِي عليه في الصُورَةِ الأولى، ولمُشْتَرٍ أن يُحِيلَ
مُحالاً عليه على بائِعٍ في الثَّانِيَةِ، وإذا اختلفا فقال: أحلَّتْكَ. قال: بل وگَلَّتْني. أو
بالعكس، فقولُ مُدَّعِي الوِكالَةِ، وإنَّ^(٣) اتَّفَقَا على: أحلَّتْكَ. أو: أحلَّتْكَ بـِديْنِي. وادَّعى
أحدهما إرادةَ الوِكالَةِ، صُدِّقَ، وإن اتَّفَقَا على: أحلَّتْكَ بـِديْنِكَ. فقولُ مُدَّعِي الحَوالَةِ.
وإذا طالَبَ دائِنٌ مدينًا، فقال: أحلَّتْ فلانًا الغائبَ. وأنكَرَ ربُّ المالِ، قُبِلَ قوله مع
يَمِينِهِ، ويُعْمَلُ بِالْيَمِينَةِ.

(١) ليست في (س).

(٢) في (ح): «للعوض».

(٣) في (م): «وإذا».

انتهى - بفضل الله تعالى - الجزء الثاني
ويليه الجزء الثالث، وأوله:
باب الصلح

فَهْرَسْتُ الْمَوْضُوعَاتِ

٥.....	كتاب الصلاة.....
٢٥.....	فصل في الأذان والإقامة.....
٥٧.....	باب شروط الصلاة.....
٨٩.....	باب صفة الصلاة.....
١٠٢.....	فصل في مكروهات الصلاة.....
١٠٩.....	فصل في أركان الصلاة.....
١١٥.....	باب سجود السهو.....
١٢٠.....	فصل في الكلام على السجود لنقص أو شك.....
١٢٥.....	باب صلاة التطوع وأوقات النهي.....
١٤٣.....	باب في صلاة الجماعة وأحكامها.....
١٥٢.....	فصل في الإمامة.....
١٦٠.....	فصل في موقف الإمام والمأموم.....
١٦٤.....	فصل في الاقتداء.....
١٦٦.....	فصل في الأعذار المسقطة للجمعة والجماعة.....
١٦٩.....	باب صلاة أهل الأعذار.....
١٧٢.....	فصل في القصر.....
١٧٧.....	فصل في الجمع بين الصلاتين.....
١٨١.....	فصل في صلاة الخوف.....
١٨٥.....	باب صلاة الجمعة.....
١٨٨.....	فصل في شروط صحة الجمعة.....
١٩٦.....	فصل صلاة الجمعة ركعتان.....
٢٠٥.....	باب صلاة العيدين.....
٢١٥.....	باب صلاة الكسوف.....
٢١٧.....	فصل في صلاة الاستسقاء.....
٢٢٣.....	كتاب الجنائز.....
٢٢٨.....	فصل في غسل الميت.....
٢٣٧.....	فصل في الكفن.....
٢٤١.....	فصل في الصلاة على الميت.....
٢٤٧.....	فصل في حمل الميت ودفنه.....
٢٥٩.....	كتاب الزكاة.....
٢٦٥.....	باب زكاة السائمة.....
٢٦٧.....	فصل في زكاة البقر.....
٢٦٩.....	فصل في زكاة الغنم.....
٢٧٣.....	باب زكاة الخارج من الأرض.....
٢٧٥.....	فصل في مقدار زكاة الخارج من الأرض.....
٢٧٩.....	باب زكاة النقدين.....
٢٨٥.....	باب زكاة العروض.....
٢٨٧.....	باب زكاة الفطر.....
٢٩٣.....	باب إخراج الزكاة.....

٢٩٧.....	باب أهل الزكاة
٣٠٥.....	كتاب الصيام
٣١٣.....	باب ما يفسد الصوم
٣١٦.....	فصل في حكم جماع الصائم
٣١٨.....	فصل فيما يكره ويستحب في الصوم وحكم القضاء
٣٢٣.....	فصل في صوم التطوع
٣٢٩.....	باب الاعتكاف
٣٣٣.....	كتاب المناسك
٣٤١.....	باب المواقيت
٣٤٣.....	باب الإحرام
٣٤٩.....	فصل في محظورات الإحرام
٣٥٦.....	فصل أقسام الفدية
٣٦٠.....	فصل في جزاء الصيد
٣٦٤.....	فصل في صيد الحرمين
٣٦٧.....	باب دخول مكة
٣٧٥.....	فصل في استلام الحجر
٣٧٩.....	باب صفة الحج والعمرة
٣٨٨.....	فصل في الإفاضة إلى مكة وطواف الإفاضة
٣٩٠.....	فصل في الرجوع من مكة بعد الطواف والسعي
٣٩٥.....	فصل في صفة العمرة
٣٩٧.....	فصل في الفوات والإحصار
٤٠١.....	باب الهدى والأضحية والعقيقة
٤٠٥.....	فصل يتعين الهدى بقوله : هذا هدي
٤٠٧.....	فصل في العقيقة
٤١١.....	كتاب الجهاد
٤١٧.....	باب عقد الذمة
٤١٨.....	فصل في أحكام الذمة
٤٢٣.....	كتاب البيع
٤٣١.....	فصل في موانع صحة البيع
٤٣٤.....	فصل في الشروط في البيع
٤٤١.....	باب الخيار وقبض المبيع والإقالة
٤٥٤.....	فصل في التصرف في المبيع قبل قبضه
٤٥٩.....	باب الربا والصرف
٤٦٧.....	باب بيع الأصول والثمار
٤٧٥.....	باب السلم
٤٨٣.....	باب القرض
٤٨٧.....	باب الرهن
٤٩٥.....	باب الضمان
٤٩٩.....	باب الحوالة
٥٠٣.....	فهرس الموضوعات